د. نبيل راغب

هيبة الدولة

التحدى والتصدى



هيبة الدولة

التحدى والتصدى

تأليف

د. نبيل راغب



الـكـتـاب : هيبة الدولة التحدى والتصدى

المؤلـف : د. نبيل راغب

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١٨٢٠٣

تاريخ النشر : ٢٠٠٤

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 744 - 1

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣



إهـــداء

إلى المفـكـر السيـاسـى الـكـبير
الأسـتـاذ الـدكـتـور أسـامـة الـبـاز
أتشـرف بـإهـداء هـذه الـدراسـة

نبيــل راغب

المحتــويات

«فصول الدراسة»

مقدمة

كانت الدولة بمثابة ظاهرة معقدة ومتشابكة بل وغامضة عبر العصور . وقد حاولت دراسات المفكرين والفلاسفة والعلماء التخفيف من هذا التعقيد والتشابك والغموض بقدر الإمكان ، لكنها لم تفلح فى تقنين هذه الظاهرة وبلورتها بأسلوب يضعها تحت أضواء كاشفة وفاحصة وموضوعية ، تسهل من تحليلها وضبط معاييرها ورصد آلياتها بعيدًا عن عوامل التقلب والتغير والمراوغة الناتجة عن تيارات السياسة الصاخبة والمتلاطمة والتى نادرًا ما تستقر .

ويتضاعف هذا التعقيد والتشابك والغموض والمراوغة عندما يتصدى الباحث لدراسة مفهوم «هيبة الدولة» الذى يبدو وكأنه كهف مغلق ومعتم ، ولابد من بصيص ضوء يستكشف أغواره وأبعاده وأعماقه بحرص وتؤدة ، أو منظومة تنطوى فى داخلها على كل الطموحات والتطلعات الإنسانية التى يمكن أن تجعل من الدولة كيانًا مجسدًا لرفاهية الإنسان ، وحاميًا لكرامة المواطن ، أو جحيمًا يصطلى فيه ، ليلاً ونهارًا ، بحجة الحفاظ على هيبة الدولة . وهى الهيبة التى نادرًا ما تغيب عن ذهن أى قائد أو زعيم أو رئيس أو ملك ، ويحرص على الاستفادة بطاقاتها وتوظيف آلياتها كلما أمكن ذلك . وهى الآليات والطاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والحضارية ، والتى تختلف نسبها الداخلة فى التفاعل من دولة إلى أخرى ، ومن مرحلة إلى أخرى فى داخل الدولة نفسها . فقد تسيطر إحداها على الأخريات منها ، وقد يحدث ما يشبه التوازن فيما بينها ، خاصة إذا كانت الدولة تتمتع بالاستقرار .

وتشكل هيبة الدولة بالنسبة لرئيسها أو زعيمها معضلة بمعنى الكلمة ، لأنها تحتاج منه إلى يقظة دائمة ، ووعى عميق سواء بالتيارات الداخلية فى بلده أو الخارجية التى تجتاح عالمه المعاصر الذى أصبح قرية صغيرة نتيجة للثورة الإعلامية والمعلوماتية والتكنولوجية . كما تحتاج منه إلى فكر ثاقب ، وثقافة عريضة ، ومنهج فكرى مرن ، لرصد العوامل الخفية تحت المظاهر الطافية على السطح . ذلك أن العناصر المعنوية والنفسية لا تقل فى أهميتها وخطورتها - إن لم تزد - على العناصر المادية والعينية الملموسة . ولذلك تكاد تكون هيبة الدولة مثل الهواء الذى يستنشقه البشر ، أو الضوء الذى يرون به المواقف والأشياء فى حياتهم اليومية . هذا إذا كانت هيبة الدولة نوعًا من السلطة الواعية والعادلة والمستنيرة ، أما إذا تحولت السلطة إلى تسلط ينطوى على الاستبداد والبطش والديكتاتورية ، فإنها تنطوى بالتالى على عوامل الرفض والتمرد الشعبى الذى يؤدى بهذه السلطة إلى التآكل . فقد كانت هذه هى القاعدة الأساسية التى ارتبطت بهيبة الدولة إذا تحولت من السلطة إلى التسلط ثم التآكل والانهيار ، ولذلك فهى تشكل المحور الذى تدور حوله أية دراسة تحليلية ونقدية لظاهرة هيبة الدولة .

وبرغم صعوبة بل واستحالة تقديم تقنين جامع مانع لظاهرة هيبة الدولة التى قد تختلف من عصر إلى آخر ، ومن دولة إلى أخرى ، بل ومن موقف إلى آخر فى العصر نفسه أو الدولة نفسها ، اختلاف بصمات الأصابع ، فإن كل مظاهر وآليات مراوغتها وتشعبها وتغيرها وتنوعها ، يمكن أن تنضوى بصفة عامة تحت نوعين من الهيبة التى يحرص عليها زعماء الدول وملوكها ورؤساؤها . النوع الأول يتمثل فى الهيبة التى تميز الممارسات السياسية فى الدول الديمقراطية والليبرالية التى تحرص على كرامة المواطن ورفاهيته وحقه فى التعبير عن آرائه وطموحاته بحرية فى مواجهة السلطة التى تعد مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف الحضارية للدولة . ولذلك فإن

هيبة الدولة فى هذه الدول نابعة من داخل المواطنين وليست مفروضة عليهم من الخارج . فمن الطبيعى أن يحترم المواطن الدولة بل ويتحمس لتوجهاتها بالانتماء الفكرى والسلوكى إليها عندما يجد أنها تفعل ما فى وسعها لكى ترتقى بحياته إلى مستويات معيشية أفضل .

ويتمثل النوع الثانى من الهيبة فى الممارسات السياسية والاجتماعية فى الدول الديكتاتورية والشمولية التى تفرض هيبتها قسرًا على المواطنين بالبطش والعنف والرعب بل والإرهاب ، إذ إن السلطة فى نظرها هدف أو غاية فى حد ذاتها لاستمرار الزعماء أو الرؤساء على قمتها . ولذلك فهيبة الدولة لا تنبع من داخل المواطن الذى يكره النظام السياسى ويمقته من صميم قلبه ، لكنه يتظاهر باحترام الدولة ، بل وتقديسها عندما يصل النفاق إلى قمته . ففى هذه الدول الشمولية ، يعيش المواطن حياتين : حياة داخلية يحرص على ألا تبدو منها أية ملامح قد تفضح حقيقة ما يدور فى فكره ، وحياة خارجية حافلة بالنفاق والكذب والخداع والمراوغة والانتهازية والتسلق ، بهدف الحفاظ على أمنه وسلامته . أى أنه مصاب بما يشبه الشيزوفرانيا الجماعية التى تجعل من هيبة الدولة كابوسًا جاثمًا على كاهله، فى صحوه ومنامه ، خاصة إذا كان قد فشل فى ركوب موجتها ، بحيث يصبح من رجال النظام . وحتى هؤلاء الرجال يعانون من الرعب المعشش داخلهم لأنهم لا يأمنون بعضهم بعضًا وبالتالى لا يعرفون من أين ومتى تنهال عليهم الضربات التى يمكن أن تكون قاضية . إن هيبة الدولة الشمولية ، هيبة مزيفة تنهض على الكبت والبطش والتسلط . وقد سجل التاريخ انقلابات وثورات عارمة من شعوب عانت منها طويلاً مجرد أن استشعرت هذه الشعوب بوادر التآكل فى مثل هذا النوع من الهيبة المفروضة قسرًا . ولابد أن يحدث هذا التآكل فى يوم من الأيام ، فهذه هى طبيعة الفساد أو غيره من الأوضاع الشاذة المنافية للطبيعة البشرية ، ولذلك فهى تقضى على نفسها بنفسها فى نهاية الأمر ، إذا لم تجد ما يسرع بالقضاء عليها .

ولذلك تناول مفكرون وفلاسفة وساسة كثيرون عبر العصور ، ظاهرة القانون الطبيعى بالدراسة والتحليل ، من منطق أنه قانون يستمد طاقاته وآلياته من القوانين الأزلية والأبدية التى تحكم الكون والحياة بأسرها . وفى مقدمة هذه الآليات أن الهيبة الحقيقية للدولة تنهض على علاقة الأخذ والعطاء المتبادلة بينها وبين المواطن. أما المواطن الذى يُحكم عليه بالعطاء أو الإهمال أو الكبت أو الخوف فحسب ، فلا يمكن أن يكن فى قلبه أى احترام أو هيبة للدولة ، حتى وإن تظاهر بغير ذلك .

ولكن هذا التقسيم إلى هيبة طبيعية ومتبادلة بين الدولة والمواطن ، وهيبة مفتعلة ومفروضة من الدولة على المواطن ، لم يخفف من عوامل التعقيد والتشعب والغموض والمراوغة التى واجهتها هذه الدراسة التى كان عليها أن تسعى جاهدة لبلورة مفهوم محدد لهيبة الدولة بقدر الإمكان فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، بعد أن مر هذا المفهوم بمتغيرات يصعب حصرها عبر العصور ، سواء على مستوى التحليل النظرى أو التطبيق العملى . ولذلك كان لابد من طرح أسئلة بهدف الإجابة عنها فى ضوء المتغيرات التى تجتاح العالم مع بداية الألفية الثالثة . قد تحمل الإجابات فى طياتها تساؤلات جديدة ، لكنها على أية حال بحث عن رؤى جديدة ، وآفاق تستمد من الماضى قوة دفعها ثم تنطلق إلى المستقبل لتحقيق المعادلة الصعبة التى تجمع بين هيبة الدولة وكيان المواطن وكرامته ، فى منظومة متناغمة ومتفاعلة ومتجددة . وهى أسئلة من نوع : هل الدولة مجرد مؤسسة بيروقراطية مسئولة عن وظائف محددة كالدفاع عن الأمن ، والعدل .. الخ ، أم هى مفهوم قانونى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسيادة والهيبة ، أم هى مرادفة للقانون والنظام ، أم هى – من الناحية الاجتماعية – ميدان تتصارع فيه قوى اجتماعية مختلفة ؟ هل كيان الدولة هو كيان المجتمع نفسه ، وما يشتمل عليه من تيارات سياسية وعمليات اقتصادية وعوامل اجتماعية مختلفة ، أم هى كيان قائم بذاته ، منبثق من المجتمع

ولكنه فوق المجتمع ؟ هل من المحتم أن يكون للدولة إقليم ذو حدود معترف بها ومتعارف عليها ؟ فيم تختلف الدولة عن السلطة السياسية ؟ فيم تختلف عن الحكومة أو النظام السياسى ؟ هل يمكن أن يطلق لفظ الدولة على كافة أشكال السيطرة والهيبة السياسية ، ابتداء من سلطة رؤساء القبائل فى المجتمعات البدائية إلى الدولة المعاصرة ، مرورًا بما سمى «الدولة المدنية» عند الإغريق ، والنظام الاقطاعى الأوروبى ، والإمبراطوريات التاريخية ، والملكيات المطلقة ؟ وأين تقع هيبة الدولة وسط كل هذه التساؤلات ؟ هل هى مجرد سلطة مادية أم معنوية أم مزيج من كليهما ؟ كيف تتخذ مساراتها وتترسخ بشكل أو بآخر ، أو تتآكل نتيجة لعوامل كامنة أم طارئة ؟

ومنذ عهد أفلاطون وأرسطو ، طرح المفكرون السياسيون الذين ينتمون إلى كافة الحضارات الكبرى أو الديانات الكبرى من يهودية ، ومسيحية ، وإسلامية ، وصينية ، وهندية ، أسئلة كهذه عن أصل الدولة ، ووظيفتها ، وقوتها ، وهيبتها ، والسلطات السياسية التى تمارسها . وكان المفكر والفيلسوف السياسى الإيطالى ماكيافيللى أول من استخدم كلمة أو مصطلح «الدولة» بمفهومها الحديث ، وذلك منذ القرن السادس عشر . وبعده تولى فلاسفة عصر النهضة الأوروبية ، وبعدهم فلاسفة حركة التنوير ، دراسة ظاهرة الدولة وتحليلها فى القرن الثامن عشر ، وبطول النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم رواد علم الاجتماع من عهد ماركس حتى الآن . فمثلاً نجد فى كتاب «سوسيولوجية الدولة» الذى أصدره كل من ب. بادى و ب. برنباوم تحليلاً ضافيًا للنظريات السوسيولوجية للدولة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٧٩ حين صدر هذا الكتاب . لكنها نظريات لم تركز بصفة محددة على مفهوم محدد أو شبه محدد لهيبة الدولة ، لأنها اهتمت بصفة أساسية بالظواهر المادية والاقتصادية والعسكرية والسياسية للدولة ، ولم تتوغل فى مجالات الظواهر الروحية والفكرية والأدبية والإعلامية والثقافية التى

يمكن أن تشكل الأبعاد المختلفة والمتعددة لهيبة الدولة ، مما شكل حافزًا أساسيًا لتأليف هذه الدراسة التى تحاول تتبع هذا المفهوم عبر العصور بهدف رصد وتحليل الملامح والخصائص والآليات والقواعد التى نهض عليها .

فقد ركز علماء السياسة اهتمامهم على الدولة كظاهرة مادية فى أغلب الدراسات والبحوث ، متأثرين فى ذلك بتوجهات علماء الاجتماع السياسيين ، والأنثروبولوجيين الاجتماعيين ، وفلاسفة الفكر القانونى ، لفترة طويلة من الزمن ، تمتد حتى نهايات القرن العشرين ، سواء فى أوروبا أو الولايات المتحدة . وأصبح علم السياسة مرادفًا لعلم الدولة الذى سيطرت عليه الدراسات السلوكية والتجريبية بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى الولايات المتحدة على وجه الخصوص. واعتقد العلماء أن الدولة كيان ضخم ومهيب للغاية بحيث تتعذر دراستها دراسة وافية بالغرض . فقام أنصار المذهب الوظيفى والبراجماتى وتحليل النظم ، بتحليل العمليات السياسية والسلوك السياسى للأفراد والجماعات . ومع ذلك ليس هناك ذكر للدلالات الفكرية والثقافية والإعلامية والمعنوية والإنسانية للدولة وهيبتها التى تتراوح بين السلطة والتسلط والتآكل ، وذلك فى سلسلة المؤلفات الشهيرة الخاصة بالسياسة المقارنة التى نشرت فى الستينيات بالولايات المتحدة تحت رعاية لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية ، والتى كان لها تأثير واضح وعميق فى أجيال عديدة من علماء ودارسى السياسة . من هذه المؤلفات كتاب ج. ألمونو و ج. كولمان «سياسة المناطق النامية» ، وكتاب ل. باى «الاتصالات والتنمية السياسية» وكتاب ر. وارد ود. رستوف «الحركة السياسية العصرية فى اليابان وتركيا» ، وكتاب ل. باى وس. فيربا «الثقافة السياسية والتنمية السياسية» ، وكتاب ل. بايندر «أزمات التنمية السياسية ونتائجها» ، وكتب أخرى عديدة تركت بصماتها واضحة على معظم المؤلفات السياسية حتى نهاية القرن العشرين .

وقد عنيت هذه المؤلفات بتحليل النظم السياسية من حيث التنمية والتطورات السياسية ، واتباع الأساليب الحديثة فى الممارسات السياسية المادية الملموسة ، لكنها أهملت دراسة التطورات الجديدة التى طرأت على مفهوم الدولة ووظائفها ومنابع هيبتها ، وعلاقات السيطرة والتبعية التى تشكل تاريخ هذه المجتمعات والدول ، وإن كان علماء وخبراء أمريكا اللاتينية قد عارضوا هذا المنهج بنظرتهم الثاقبة عن التبعية ، والسطوة ، والتسلط ، فتبوأت الدولة ومفاهيمها المتطورة والمشكلات المتصلة بها منذ سبعينيات القرن العشرين ، مكان الصدارة فى دراساتهم وأبحاثهم التى أثرت بدورها فى أبحاث علماء آسيا وأفريقيا . لكن الأضواء الإعلامية لم تسلط عليها كما يحدث فى مجال الأبحاث الأمريكية والأوروبية ، ولذلك كانت آثارها وأصداؤها العالمية محدودة للغاية .

وكان مفهوم الدولة دائمًا هو محور دراسة العلاقات الدولية ، فهى تعتبر فى نظرية العلاقات الدولية شيئًا مسلمًا أو كيانًا أساسيًا بحيث يتم تحليل سلوكها ومكانها فى النظام الدولى دون نظر إلى طبيعتها أو نوعيتها أو هيبتها ، حتى حينما يتعلق التحليل بالعوامل المحلية التى تؤثر فى السياسة الخارجية . والظاهرة الجديرة بالذكر والتحليل والتفسير أن معظم علماء السياسة والاجتماع لم يلقوا أضواء فاحصة على أهمية الدولة إلا حديثًا . وهذا يصدق على الولايات المتحدة بصفة خاصة حيث شرع العلماء الأمريكيون على أثر إحياء علم الاقتصاد السياسى من جديد فى الثلث الأخير من القرن العشرين ، فى دراسة موضوع الدولة الذى أغفلوه منذ الحرب العالمية الثانية . شرع العلماء والخبراء فى دراسة هذا الموضوع الحيوى والمصيرى وكأنه اكتشاف جديد ، برغم أن أفلاطون تناوله بالتحليل فى كتاب «الجمهورية» منذ حوالى أربعة وعشرين قرنًا ، ثم سار على نهجه فى الدراسة فلاسفة ومفكرون وعلماء وساسة كثيرون عبر العصور .

وعلى سبيل سد الثغرة التى طرأت على الدراسات المهتمة بموضوع الدولة وقضاياها المتشعبة ، تبدى الآن الجمعيات العلمية والمراكز البحثية الدولية اهتمامًا متزايدًا بهذه الدراسات ، لدرجة أن برنامج المؤتمر العالمى الثانى عشر للجمعية الدولية لعلم السياسة ، والذى انعقد عام ١٩٨٢ فى ريو دى جانيرو ، خصص معظم بنود جدول أعماله لمعالجة هذه القضية . وقد اتبعت هذه المعالجة منهجين هما المنهج التكوينى ، والمنهج الوظيفى . المنهج الأول يعنى بالكيفية التى تكونت بها الدولة ، والثانى يدرس وظائفها . فلابد للباحث أن يدرس تكوين الدولة كشكل عام وخاص من أشكال السيطرة والسلطة والهيبة ، ووظائفها وسلوكها فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والفكرية والسلوكية والحضارية ، إذا أراد أن يسبر غور هذه الظاهرة ، ويفسر طبيعتها ، ويدرك أبعاد الشكل الذى تأخذه .

وبرغم تيارات العولمة الجامحة التى تحاول إضعاف دور الدولة وتحجيمه وسط نظام سياسى واقتصادى وإعلامى عالمى ، يسعى لإزالة الحدود التقليدية بين مختلف الدول ، بحيث يتحول المواطن المحلى أو الاقليمى أو القومى إلى إنسان عالمى ، يتعامل مع أى إنسان آخر على وجه الأرض بعيدًا عن سيطرة دولته من خلال شبكة الاتصالات التى أصبح فيها العالم مجرد قرية صغيرة ، برغم ذلك فإن الدولة المعاصرة لا تزال تسيطر على حياة هذا المواطن بشبكة من القوانين والتقاليد والأعراف التى لا يستطيع أن يتحداها أو يتجاوزها أو يتجاهلها .

وهالة السحر والهيبة الممزوجة بالخوف ، التى تحيط بالدولة - ذلك الوحش الهائل المتولد من السلطة والقانون - ليست بالأمر الجديد . فعلى مر العصور أسبغت هذه الهالة على الدولة أوصافًا وسمات مستعارة من الأساطير الشعبية والآلهة الشريرة ، كوصف الدولة بأنها لوثيان ، وهو وحش بحرى ضخم يرمز للشر،

أو بأنها تشبه الإله مولوخ المغرم بذبح الأطفال . وقد أسبغ المفكر والأديب المكسيكى الحاصل على جائزة نوبل ، أوكتافيو باث ، على الدولة آخر هذه الأوصاف والسمات المستعارة ، وليس أقلها إثارة ، وهو وصف الدولة بأنها غول محب للبشر ، وهو وصف عجيب يعبر عن المشاعر المتناقضة التى تثيرها الدولة ، والوظائف المختلفة التى تؤديها وتتراوح بين السلطة والتسلط . فهى غول لأنها قوة مسيطرة وطاغية ، تسعى إلى بسط هيبتها وسلطانها بل وسطوتها على كل شىء . وهى محبة للبشر ، لأنها تسعى إلى تنظيم شئون المجتمع ، ورعاية المواطنين .

وبناء على هذا المفهوم ، فإن الدولة موجودة فى كل مكان : موجودة فى المجتمعات الصناعية ، وفى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، سواء على الصعيد الداخلى أو الصعيد الدولى . والنتيجة أنها دائمًا موضوع أو مثار حديث ما أسماه رجيس دبراى «حكومة وسائل الإعلام الجديدة» التى تكشف عن الاتجاهات المختلفة للدولة . ومن الاتجاهات التى شاعت مع بدايات تيارات العولمة فى أواخر القرن العشرين ، الاتجاه المضاد للدولة ، الذى يسعى لجعل العالم أجمع مجرد قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامى الكندى مارشال مكالوهان . وقد تطرف أصحاب هذا التوجه العولمى إلى الدرجة التى نادوا فيها بأن الدولة شر محض ، وقد آن الأوان للقضاء عليها والتخلص منها .

وبرغم التيار الجارف للعولمة ، أو الذى يحاول أن يكون جارفًا ، فإن هناك اتجاهًا آخر يرى فى الدولة ضرورة لا مفر منها ، خاصة الدولة المتحضرة التى ترى فى السلطة مجرد وسيلة فعالة للعناية بجميع المواطنين ورعايتهم والارتقاء بمستواهم الحضارى والإنسانى وهذا الاتجاه ينادى ويحرص على شكل واحد من أشكال الدولة بدون تحفظ ، وهى الدولة الديمقرطية الليبرالية التى تسعى لرفاهية المواطن والحفاظ على كيانه وكرامته وحقه فى حرية التعبير والسلوك والتصرف . وفى

الوقت نفسه يشجب هذا الاتجاه الأشكال الأخرى للدولة التى يعتبرها أمثلة عديدة من التسلط والاستبداد والطغيان . لكن الأمر ليس بهذه البساطة ، فليس هناك نظام سياسى كله شر ، وآخر تجسيد للخير . ذلك أن هذا التوجه يختلف تمام الاختلاف عن القيام بمحاولة جادة وعلمية وموضوعية لتفسير ظاهرة الدولة ورصد الآليات المادية والمعنوية التى تشكل هيبتها وقدرتها على القيام بوظائفها .

ويتفق معظم المحللين والدارسين على أن الأساس الذى نهضت عليه الدولة يتمثل فى عنصرين متعارضين هما القوة والرضا ، اللذان بدونهما لا تقوم لهيبة الدولة قائمة . وهو مفهوم يفسر ظاهرة الطاعة العامة ، والقوة الرابطة بين الفئات والجماعات التى تكون المجتمع ، حتى لو كانت مصالحها متعارضة . فهناك ما يمكن تسميته «بالقوانين الثقافية» التى تتبلور من خلال التقاليد والأعراف والأفكار السائدة التى تتحكم فى سلوك المواطنين والمعاملات الجارية فيما بينهم ، وعلاقاتهم بالسلطة ، وطرق إدراكهم سواء للثوابت أو المتغيرات على أرض بلدهم ، والتيارات التى تميز عالمهم المعاصر . وكلها حقائق ثابتة لابد من تحليل دورها فى عملية تنظيم المجتمع وتشكيل نوعية الهيبة التى تمارسها الدولة .

ومن الضرورى عند دراسة ظاهرة هيبة الدولة ، أن تلقى الأضواء الفاحصة والتحليلية والموضوعية على الوسائل والطرق التى يتم بها الحصول على رضا الأغلبية طواعية وبمحض إرادتها ، وبدون استخدام قوى البطش والعسف . وبصفة عامة فإن الرضا يتم الحصول عليه ، وأن السيطرة يتم تبريرها ، وأن الهيبة لا يمكن المساس بها ، عندما تؤمن الأغلبية أن هذه كلها وسائل وأدوات تستخدمها الطبقة أو الفئة أو الإدارة المسيطرة فى مجال الخدمات القومية التى تؤديها لمن يخضع لحكمها . وبذلك تصبح الأغلبية معتمدة على الأقلية ليس فى الناحية الثقافية والفكرية والتعليمية والأيديولوجية والاجتماعية فحسب بل فى الناحية المادية والاقتصادية أيضًا ، وذلك فى إطار من القوانين أو التوجهات الثقافية التى تظل

قائمة بصفة دائمة خلال المراحل التاريخية التى تمر بها الدول والمجتمعات ، وتشكل مصدرًا تستمد منه الدولة هيبتها .

لكن أنماط الإدارة المسيطرة، أنماط متعددة ومختلفة بحيث لا يمكن حصرها، ولذلك فإن العلاقة بين المركز والأطراف تختلف باختلاف الزمان والمكان ، ولا تخلو من صراعات خفية أو ظاهرة أو كامنة . وغالبًا ما تبدو هيبة الدولة رهنًا فى النهاية بمحصلة هذه الصراعات . وكثيرًا ما ترتبط هذه الصراعات الداخلية بالصراعات الخارجية التى لا يخلو منها النظام الدولى المعاصر . ولما كانت الدولة مر تبطة بتاريخ خاص فى إطار اجتماعى وثقافى ودينى واقتصادى وإعلامى وكذلك سـ ياسى بطبيعة الحال ، إطار يمنحها شخصيتها المتميزة والمختلفة عن الدول الأخرى الـ تى يمكن أن يصل الاختلاف فيما بينها لدرجة اختلاف بصمات الأصابع . لكن هـ ذا لا ينفى وجود بعض العوامل المشتركة فيما بينها ، مثل بروزها على شكل أداة إد ارية ، سياسية ، تنظيمية ، يخدمها موظفون فى شتى إداراتها ومصالحها ، لكنها انفص ـلت عن المجتمع المدنى ، وحاولت ممارسة الوصاية الشاملة عليه ، وأشرفت عليه عن طريق السلطات الإدارية والقوانين الخاصة ، وسيطرت عليه بقوة الشرطة ، وتدخلت فى شئونه الاقتصادية وأنشطته الاجتماعية ، وأخيرًا سيطرت عليه باستمالة الشعـ ـب ، وحمله على قبول قيمها الخاصة ، سواء فى إطار هيبة طبيعية مقنعة أو هيبة مفتعـ ـلة مفروضة .

وتتعدد أشكال الدول بتعدد الثقافات والحضارات ، بحيث يمكن القول بأنه لا يوجد نموذج وحيد للدولة فى صورتها ووظائفها الحالية ، يمكن أن يشكل الأسلوب الوحيد فى حكم المجتمعات فى أي زمان ومكان . ولذلك فإن الدولة الحديثة ليست نظامًا عالميًا ، وإن بدت فى ظاهرها كذلك . فالدولة بطبيعتها منظومة متغيرة باستمرار وبسرعات أو درجات متفاوتة ، تختلف باختلاف الإطار المحلى

الذى تتحرك وتتفاعل داخله . فهى ظاهرة إنسانية عالمية فى جوهرها وروحها ، لكنها محلية إقليمية فى كيانها ووظيفتها . وهى منذ أن كتب أفلاطون «جمهوريته» وحتى الآن ، تمثل مشكلة أو معضلة حقيقية لابد من دراستها وتحليلها وتقنينها بصفة متجددة حتى لا تدخل بالشعب أو المجتمع فى طرق مسدودة أو حلقات مفرغة أو متاهات جانبية . فهى حقيقة تاريخية لا يمكن الارتكان إلى أن آلياتها تعمل من تلقاء نفسها ، وما على القائد سوى أن يتابعها بين حين وآخر ، إذ يتحتم على المفكرين والقادة والساسة بل والمواطنين أن يفهموا ظاهرة الدولة فى بلادهم وأن يفسروها على نحو أعمق وأفضل حتى يستطيعوا تسخير إمكاناتها وطاقاتها ، التى يمكن أن تتشتت، عندما تضعف قوى الدفع الكامنة فيها ، وتهتز هيبتها ، وقد تنهار وتغيب تمامًا إذا غاب الالتحام الفعال بين القمة والقاعدة . وخاصة أن كثيرًا من المجتمعات التى تشكل جزءًا حساسًا من النظام العالمى لا تعنى بهذه المسألة الحيوية بل والمصيرية .

إن فى إمكان الإنسان أن يغير مسارات الدولة ومنطلقاتها كى يسخرها لخدمته . وربما كانت أصعب مشكلة هى تفعيل الآليات الديمقراطية من أدنى ، وذلك بالمشاركة والإدارة الذاتية مع الحفاظ على الديمقراطية النيابية التى تكفل الحريات . وهذا يصدق على المجتمعات المرفهة كما يصدق على المجتمعات الفقيرة، وإن كانت المشكلة شديدة التعقيد فى المجتمعات الأخيرة لسببين : أولهما المشكلات المترتبة على السيطرة والتبعية التى تشيع الاضطراب فيها ، وثانيهما ضرورة البحث فى كثير من الحالات عن أشكال مختلفة للدولة والديمقراطية تتفق مع تاريخ هذه المجتمعات وثقافاتها .

وبرغم كل تيارات العولمة التى تسعى سعيًا محمومًا للقضاء على هيبة الدولة، وتحويلها إلى مجرد جهاز محلى أو إقليمى تحت رحمة هذه التيارات ، إلا أن نموذج الدولة المركزية لا يزال صامدًا فى مواجهتها . وليس ثمة ما يؤكد أن الفروق فى أشكال الدولة فى مختلف البلاد هى فروق جوهرية ، فالدولة فى كل مكان لا

تزال راسخة بطريقة أو بأخرى ، باستثناء الدول المتخلفة التى تنهشها الصراعات القبلية الدامية ، وليست لديها أية بنية اقتصادية أساسية يمكن الاعتماد عليها . ويصف ملتون فريدمان «دولة الرفاهية» بأنها «الدولة الأبوية» التى تقوم بوظيفة «الرأسمالى العملاق» و «الشرطى العملاق» و «شركة التأمين العملاقة» ، وقد أصبحت الوظيفة الأخيرة من الأمور التى تحتم قيام الدولة الحديثة . وقد أثبتت تداعيات الهجوم الإرهابى على مبنى التجارة العالمى فى نيويورك ، ومبنى البنتاجون فى واشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أن الدور الذى نهضت به الدولة المركزية فى مواجهة هذه الكارثة واستيعابها ، كان بمثابة حبل الانقاذ للولايات المتحدة الأمريكية كلها ، برغم أنها هى الدولة نفسها التى تزعمت تيار العولمة ، ومعها دول الرفاهية الغربية ، بهدف إضعاف دور الدولة وإهدار هيبتها ، حتى لا تصبح عقبة فى سبيل القنوات المفتوحة بين كبار الرأسماليين والمضاربين ورجال الأعمال عبر كل أنحاء العالم . لكن يبدو أن دعاوى العولمة تسعى لتحطيم كيانات الدولة فى البلاد التابعة للدول الكبرى والتى تدور فى فلكها ، حتى لا تقوم لها قائمة ، ولا تتجاسر أن تقاوم أى تيار عولمى يتعارض مع مصلحتها القومية . أما كيان الدولة وهيبتها فى مجتمعات الرفاهية الغربية فلا مساس بهما على الإطلاق .

ولكن فى الوقت الذى صمدت فيه الدولة فى مواجهة تيارات العولمة ، وواصلت القيام بهذه الوظائف العملاقة المقلقة للبال ، ظهرت عليها إمارات العجز لأنها أصبحت أكبر من أن تعنى بالمشكلات الصغيرة ، وأصغر من أن تعنى بالمشكلات الكبيرة مثل تلك التى وقعت فى نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وإن كان يصعب تحديد أين ينتهى الصغر وأين يبدأ الكبر فى حالات كثيرة . ومن الواضح أن عناصر التفاؤل والثقة التى تميز سلوك المتحمسين للعولمة وتدفعهم لتحقيق أهدافهم سواء على المدى القريب أو البعيد ، هى نتيجة لإدراكهم أن الدولة الحديثة تعانى أزمة حقيقية لحرصها على بسط سلطاتها على كل شىء ،

على نواحى المجتمع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية .. الخ . وأيا كان شكل الدولة المركزية المبنية على مبدأ احتكار الولاء ، فإنها تجد من الصعب مواجهة المطالب الإقليمية والعنصرية ، أو السماح للأقليات بالهجرة أو رفع صوتها بالاحتجاج ، وذلك بالإضافة طبعًا إلى الشركات المتعددة الجنسيات التى أصبحت بمثابة دول عالمية تطغى على الدول المحلية بسيطرتها على الأعصاب الاقتصادية للعالم بأسره . ومع ذلك فإنه لا يبدو أن الدولة على وشك الذبول والتلاشى . وإذا تعرض بقاؤها للخطر فى يوم من الأيام ، فسوف يرجع ذلك إلى جمودها وتحجرها وتعقيدها فى مواجهة متغيرات لا تتوقف ولا ترحم ، خاصة تلك التى أتت مع طوفان العولمة التى أصبحت تهدد هيبتها فى الصميم .

ولا يتوقف سعى دول العولمة عند حدود السيطرة بل والسطوة على الدول الأصغر وإهدار كياناتها ، بل يمتد ليشمل مجتمعات هذه الدول من خلال غسيل المخ العالمى الذى يجرى للمواطنين فيها . ذلك أن فلاسفة العولمة ومنظريها يدركون جيدًا أنه من العسير التعامل مع الدول الأصغر أو الأضعف أو الأفقر ، دون التعامل، بطريقة أو أخرى ، مع المجتمعات التى تحويها ، إذ يستحيل الفصل بين المجتمع والدولة التى تحكمه ، برغم أن اتخاذ أحدهما محورًا للبحث والدراسة والتحليل ، فإن الإشارة إلى الآخر تبدو مختلفة وقد لا تحمل فى طياتها أى نوع من التناغم بينهما . وهى الثغرة أو الفجوة التى يمكن أن تصول فيها العولمة وتجول بين المجتمع والدولة المستهدفة التى تحكمه من خلال اللعب على المتناقضات فيما بينهما ، وخاصة إذا كانت هيبة الدولة متهافتة وهزيلة فى نظر المجتمع الذى يستطيع أن يتحكم فى هذه الهيبة كمًا وكيفًا .

وعندما يتعرض الباحث لدراسة ظاهرة هيبة الدولة بكل أبعادها وأعماقها وثوابتها ومتغيراتها وتجلياتها وتداعياتها ، سواء فى حالة استنادها إلى السلطة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمة ، أو لجوئها إلى التسلط الذى يحيل

السلطة إلى غاية فى حد ذاتها وفى خدمة الإدارة أو الطبقة الحاكمة ، أو تآكلها عندما تفقد قوى الدفع المعنوية والمادية التى تجعلها تسرى بين المواطنين كالهواء الذى يستنشقونه ، فإن هذا الباحث يواجه تساؤلات أو أسئلة معقدة ومتشابكة ، ويتحتم عليه أن يجد لها إجابات تساعد القارئ على أن يضع يده على مفاتيحها أو آلياتها التى تعمل بطرق ووسائل يصعب حصرها . ولذلك فإن دراسة هيبة الدولة، تعتمد فى معظم الأحوال على إبراز النماذج أو الأمثلة وتحليل ثوابتها أو متغيراتها على سبيل المثال لا الحصر . فليست هناك الدراسة التى تدعى أنها قادرة على تقنينها تقنينًا جامعًا مانعًا .

من هذه الأسئلة المطروحة بصفة متجددة : هل تستند السلطة إلى الدولة بصفتها الاعتبارية ؟ هل تستند السلطة إلى السياسى بصفته الشخصية ؟ أم أن هناك مزيجًا بين هذا وذاك ؟ هل تقوم الدولة على نظام حكومى تحت رقابة رسمية من الدولة ، أم تتجاوز هذا الإطار لتقوم على مؤسسات ذات شكل خاص من حيث تكوينها كالأسرة مثلاً أو أى كيان آخر متميز ؟ فهذه كلها مسائل وقضايا عامة تتصل بنظرية الدولة ، ولا تزال تواجهها المذاهب السياسية والمدارس الفكرية فى تحليلها لظاهرة الدولة ، حتى وإن اختلفت فى نوعيات الحلول التى تصل إليها، فى سعيها للتعريف والدلالة على الدولة والإطار الذى يمنحها شخصيتها المتميزة . كذلك فإنه بدون هذه الحلول ، يصعب رسم خريطة واضحة المعالم للمسارات التى تشقها ظاهرة هيبة الدولة .

من هذه الأسئلة أيضًا : ما نوعية العلاقة بين مكانة الدولة السياسية ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية ؟ هل هناك نسق محدد بين الدولة ونمط الإنتاج ، وإذا كان فأى نمط هو ؟ وعلى أية صورة نظرية يكون للدولة القائمة أن تتدخل فى الشئون الاقتصادية ، ويكون تدخلها مقبولاً ؟ ما موقف الدولة من أشكال المنظمات القيادية ؟ ما هى نوعية الصلة بين الدولة وسيطرة الطبقة ؟ هل الدولة أداة فحسب

للطبقة الحاكمة ، أم هى كيان ذاتى مستقل يعلو على الطبقة ، أم أنها مجرد ميدان للمناورة تتكاتف فيه علاقات القوة بين الطبقات ؟ وما هى العلاقة بين الطبقات الحاكمة ونمط التنظيم والشكل التأسيسى للدولة ؟ هل ينهض موقف الدولة على القطيعة والحصانة فى مواجهة الجماهير بصفة عامة ، أم أن كفاح الجماهير يخترق تلك الموانع إليها ؟ وما مدى تأثير هذا الحراك السياسى والاجتماعى والاقتصادى على هيبة الدولة ؟ هل تسيطر الدولة بالقمع السافر ؟ أم أن القمع يختفى خلف أقنعة فكرية أو مذهبية أو أيديولوجية تتيح للدولة خداع الجماهير بعمليات غسيل المخ المتجددة بوسائل شتى ؟ هل تصل الدولة إلى استهواء الجماهير لسلطانها وخضوعهم لها ؟ كيف يتأتى للجماهير فى بعض الأحايين أن يذعنوا لأى ضغط؟ هل يمكن أن يتسلل التأثير الطبقى بصورة دفينة ومعقدة لكى يستحوذ فى النهاية على جهاز الدولة بأسره بحيث تصبح هيبتها تحت رحمته ؟ هل تنهض هيبة الدولة على نوع من التلفيق الطبيعى بين عمليات التقويم والتسلط والبيروقراطية والحملات الإعلامية المتتابعة ؟

كل هذه وغيرها تساؤلات على درجة قصوى من الأهمية لأنها متجددة باستمرار فى مواجهة أى تحليل دقيق أو دراسة منهجية لنظرية الدولة ووظيفتها وهيبتها فى نفوس مواطنيها . وتزداد الإجابات عن هذه الأسئلة تعقيدًا وتشعبًا عند دراسة أوضاع الدول النامية أو المتخلفة فى إطار النظام العالمى الجديد . ذلك أن قضية من قضايا التميز تسفر عن نفسها فى العلاقة التى تنشأ بين الدول الرأسمالية الصناعية وبين الدول الأخرى التى تعتمد عليها . فعلى قدر ما يبدو تدويل رأس المال والعمل واقعًا حقيقيًا فى ظل تيارات العولمة وضغوطها ، على قدر ما تزداد الفجوة بين الدول الرأسمالية الصناعية وتوابعها مما يسمى بالعالم النامى أو المتخلف . وبالتالى فإن نظريات العولمة التى تسعى سعيًا محمومًا لوضع نظرية شاملة عن الدولة الرأسمالية فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، تعد أساسًا خاطئًا

ومتعسفًا لدراسة تلك الدول التابعة أو النامية أو المتخلفة ، ممايستدعى وضع نظرية خاصة بهذه الدول التى دخلت فى منعطفات حادة وخطرة عندما أصبح العالم قرية كونية صغيرة بفضل الثورة الإلكترونية والمعلوماتية ، لكنها قرية غير متناغمة نتيجة للفجوة بين أغنيائها وفقرائها ، والتى تزداد اتساعًا وعمقًا مع التقدم التكنولوجى الذى لا يعرف التوقف أو السكون لحظة واحدة .

إن هذه البلاد التابعة تعانى من أمراض مزمنة بل ومتفاقمة ، فى مقدمتها التفاوت الخطير فى حجم التجارة بينها وبين الدول المتقدمة أو القائدة ، والتبعية فى وسائل التكنولوجيا ، والإمبريالية الجديدة التى تخفت وراء الأقنعة الجذابة للعولمة ... إلخ . لدرجة أن هيبة الدولة فى هذه البلاد أصبحت نسيًا منسيًا ، أو رفاهية لا تقدر عليها . واندلعت الصراعات القبلية والعرقية والدينية لتعود بالبشرية إلى عصور ما قبل الدولة القومية . وهى الظواهر التى تحتم وضع معايير فى إطار نظرية عامة لهذه الأنظمة السياسية الغريبة فى تلك البلاد ، والتى لا تمت إلى جوهر النظام السياسى المتعارف عليه بصلة . فبعد أن فقد العالم توازنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ومعه الكتلة الشرقية ، وجدت الدول النامية والفقيرة نفسها فى مهب أعاصير الصراعات الداخلية المحلية أو الصراعات الإقليمية مع جيرانها . وبعد أن كانت تستمد هيبتها الشكلية- إلى حد كبير - من انضمامها إلى موكب الكتلة الشرقية أو الغربية ، لم تعد الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة تهمها اقتصاديًا أو حتى سياسيًا لأنها أصبحت فى نظرها مجرد أصفار على الشمال . ففى زمن العولمة أصبحت التحالفات تتم بين الكبار الأغنياء لتبادل المزيد من المصالح الاقتصادية ، أما الصغار الفقراء فليس أمامهم سوى المزيد من الفقر والجهل والمرض والصراع المسلح بين قبائلهم وفئاتهم بأسلحة مشتراه من الكبار الأغنياء . ولذلك لم تعد هيبة الدولة قضية مطروحة بين هذه الدول البائسة ، حتى لو كانت قضية شكلية كما كانت أيام انقسام العالم إلى قطبين . فهى من قبيل الرفاهية عند دول

أوشكت على أن تنتفى عنها صفة الدولة أصلاً . فإذا كانت الهيبة شرطًا ضروريًا من شروط قيام الدولة ، فإن وجودها مرتهن بالكيان المتعارف عليه لهذه الدولة . وعندما تبدأ عوامل التآكل فى السريان فى هذا الكيان ، فليس هناك مجال للحفاظ على هذه الهيبة أو حتى مجرد الحديث عنها .

ومع التطورات العالمية الجديدة فى إطار ما يعرف بالنظام العالمى الجديد ، فإن ظاهرة هيبة الدولة التى أصبحت قضية دولية وإنسانية ملحة ، أدت إلى قضايا أخرى فى أشد الحاجة إلى التقنين والحسم بقدر الإمكان . فى مقدمتها ما يتصل بالدولة، والشعب ، والدولة القومية بصفة خاصة ، فهل يستدعى تدويل رأس المال وإجراءات العمل والتنقل الحر سواء بين الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة فى ظل العولمة ، بقاء الدولة القومية أو حتى مجرد تواجدها شكليًا ؟ هل تؤدى هذه الصورة الجديدة من السيطرة الامبريالية من الدول الكبرى على الدول الأصغر والأضعف والأفقر إلى تغيير جذرى فى سلوك الشعب تجاه الدولة التى تحكمه بحيث يتحدى هيبتها ثم يعمل على اهدارها فى مرحلة تالية ؟ هل تسعى الدول الكبرى التى ارتدت أقنعة العولمة البراقة إلى القضاء على الدولة القومية لإحلال حكومة أو إدارة لدولة مؤسسات وشركات ، أو لدولة من الحكومات المحلية والإقليمية ؟ هل تقف الدول الصغيرة أو الفقيرة أو المتخلفة مكتوفة الأيدى أو مشلولة الأرجل فى مواجهة محاولات تفكيكها وتفتيتها من قبل الدول الكبرى التى تدعى أنها تسعى لتحضيرها والارتقاء بها ، فى حين أنها تعود بها إلى عصور القبائل المتناحرة ؟ هذه المحاولات تجرى فى الوقت الذى تحرص فيه الدول الكبرى على ترسيخ كيان الدولة المركزية التى تعلو فيها الحكومة على ما عداها . فهى بدون هذه المركزية تفقد كثيرًا من هيبتها وعناصر قدرتها على اتخاذ المبادرة . ولنا أن نتخيل ماذا كان يمكن أن يحدث للولايات المتحدة فى أعقاب الهجمات الإرهابية التى دمرت مركز التجارة العالمى فى نيويورك ، والمبنى الرئيسى فى البنتاجون فى

واشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، والرعب الذى اجتاح الأمريكيين والعالم أجمع، لو لم تكن هناك حكومة مركزية هرعت للإمساك بزمام المبادرة واستعادة توازن الشعب الذى طحنته الأزمة المفاجئة والمأسوية ؟ وكان تركيز وسائل الإعلام الأمريكية فى الأيام العصيبة التى أعقبت هذا الكابوس ، على القومية الأمريكية التى تحمل فى طياتها كل عناصر التحضر والكرامة الإنسانية فى مواجهة قوى الإرهاب والشر والتدمير !! فلماذا تحرص الدول الكبرى على قوميتها فى حين تحاول تدميرها فى الدول التابعة ؟ وهى تدرك جيدًا أن الروح القومية شرط أساسى من شروط هيبة الدولة .

وإذا نجحت الدول الكبرى فى تفتيت كيانات الدول الصغرى ، فإلى أى مدى يبقى للدولة القومية وزنها ؟ وهل يتبقى لها دور تستطيع أن تقوم به وأن تتواجد من خلاله ؟ وإذا لم يحدث ، واستطاعت الدولة القومية أن تتجاوز الاعصار العولمى ، وأن تحافظ على هيبتها وكيانها كمحور أو مركز للسلطة ، فأى تغيير يمكن أن يقع نتيجة لبقاء النمط العولمى أو الإمبريالى السائد ؟ إن نجاح الدولة القومية فى استمرارها وثباتها فى الحفاظ على كيانها وهيبتها ، لا يعنى أنها فى حصن آمن من التغيرات بل والانقلابات التى يمكن أن تجتاحها نتيجة للتدخل الدولى سواء أكان مباشرًا أم مراوغًا . فالأمر ليس بمثابة معركة يمكن حسمها والإنطلاق إلى آفاق جديدة ، بل هو جزء عضوى من سياق الصراع الدولى المعاصر، وامتداد أو نتيجة لمراحل سابقة من الصراع الذى واكب المسيرة البشرية منذ بدايتها. فهو ليس استثناء من القاعدة ، بل هو القاعدة نفسها .

ولا تتوقف التساؤلات عند حد معين . فهناك تساؤلات شائكة وحرجة مرتبطة بموقف الشعب من هذه التقلبات المحلية والدولية . وهى تساؤلات لا يمكن تجنبها أو تجاهلها أو تجاوزها ، بل يتحتم على كل المعنيين بالأمر أن يستوعبوها بحثًا عن الحلول الممكنة ، إذ إنها لا تزال منطقة غامضة فى مجال العلوم الاجتماعية ،

برغم أن أهميتها أو خطورتها تتضاعف يومًا بعد يوم . وبالتالى لابد من رصد وتحليل الضغوط والتداخلات الدولية على الشعب حتى لا تجرفه فى النهاية إلى حيث لا يعلم ، ذلك أن الصدام الجارى الآن ليس صدام الحضارات كما يدعى المفكر الأمريكى صامويل هانتنجتون فى كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» بل صدام قوميات ، إذ إن العالم الآن تسوده حضارة واحدة ، يطلق عليها، على سبيل الخطأ ، الحضارة الغربية ، لكنها حضارة عالمية ، هى جماع ومحصلة لكل الحضارات السابقة . وصدام القوميات ليس سوى صدام الشعوب أو الدول، وهو صدام من شأنه أن يمنع أى اختلاط بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، حتى لا تفكر القاعدة فى يوم من الأيام أن تتطاول على القمة .

لكن ليس كل ما تتمناه الدول الكبرى تدركه . فإذا كانت تسعى لإضعاف دور الشعوب إلى أدنى حد ممكن ، بتمزيق وحدتها القومية ، فإن هذا المسعى أدى إلى نتيجة عكسية تمامًا . فقد أدى إلى إحياء كيانات قومية عديدة ظلت قابعة تحت سلطان الدول القومية الغالب وهيبتها السائدة ، بحيث أصبح من العسير التعامل معها والسيطرة عليها . كانت الدول الكبرى تعمل على تدعيم هيبتها ، باضعاف هيبة الدول الصغرى بتفكيكها وتفتيتها ، ولم تكن تدرك أن كفاح الأقليات القومية سوف يعم العالم ، ولا يجتاح فى طريقه سلطان الدولة القومية وهيبتها فحسب ، بل سيمتد ليشمل سلطان الدول الكبرى وهيبتها . ذلك أن الأقليات القومية فى حقيقتها ، كيانات عرقية أو قبلية ، وتتمتع بقدر كبير من التعصب وضيق الأفق وفقدان المنظور الحضارى والإنسانى وغير ذلك من العوامل التى يمكن أن تجعل القرن الحادى والعشرين ، قرن الحركات الانفصالية التى امتدت لتشمل الدول الكبرى أيضًا . فقد بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتى الذى تناثرت جمهورياته أشلاء ، ولا تزال جمهورية الشيشان تحارب من أجل استقلالها عن روسيا . وفى بريطانيا أصبحت المملكة المتحدة مهددة بالانهيار ، ليس بسبب الصراع الإيرلندى

من أجل الاستقلال فحسب ، بل بسبب التيارات التى تجتاح اسكتلندا الآن وتطالب بالانفصال عن انجلترا . كذلك أصبحت كندا مهددة بالإنفصال بين المتحدثين بالإنجليزية والمتحدثين بالفرنسية لاختلاف الأصول القومية والعرقية والثقافية . ولولا البنية التحتية أو الأساسية الاقتصادية ، والنظام الفيدرالى المرن الذى تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية ، لكانت هى الأخرى ضحية للصراعات العرقية والانقسامات القومية ، وخاصة أنها دولة حديثة النشأة ، لا يزيد عمرها على قرنين وربع من الزمان . بل إن تاريخها القومى يبدأ بحرب أهلية اشتعلت فى عام ١٨٦١ واستمرت لمدة أربع سنوات ، كما أنه لا يمكن تجاهل الفوارق الاقتصادية الحادة بين الولايات الغنية والولايات الفقيرة . ولذلك فمن المستبعد أن نار الصراعات العرقية والاقتصادية والثقافية التى أشعلتها الدول الكبرى فى شعوب الدول الصغرى ، ستظل محصورة داخل حدودها . فالعولمة التى تسعى لاجتياح هذه الحدود ، ستعمل هى بدورها على انتشار هذه النار داخل الدول الكبرى . فمن المعروف أن من يشعل النار ويلعب بها ، لا يضمن أن تحترق أصابعه بها على أقل تقدير . ولذلك لم تعد هيبة الدول الكبرى نفسها محصنة ضد التيارات التى افتعلتها لإهدار هيبة الدول الصغرى .

وتتعدد العوامل التى تهدد سلطان الدولة القومية ، بحيث تصل إلى إحدى قممها فى الشركات ذات الجنسيات المتعددة التى تعمل على تدويل رأس المال ، وشق قنواته بعيدًا عن سيطرة الدول التى فقدت كثيرًا من هيبتها الاقتصادية ، بوقوع رأس المال الخاص بكل بلد تحت رحمة رأس المال المتعدد الجنسية ، والذى يشكل إغراءً متجددًا للرأسماليين ورجال الأعمال والمضاربين والسماسرة الذين ينتمون إلى رأس المال الذى يلهيهم كثيرًا عن انتمائهم لدولهم وأوطانهم . وبالتالى فإن الرأسمالية الوطنية أو المحلية أصبحت مهددة فى صميمها ، فلم يعد هدف الدول الكبرى هو ازدهار الرأسمالية كمبدأ سياسى واقتصادى واجتماعى فى حد

ذاته ، بل سطوة الرأسمالية الدولية أو العالمية التى تتجاوز أو تتجاهل الكيانات القومية لمختلف الدول التابعة ، بحيث تمسك الدول الكبرى بكل الخيوط فى نهاية الأمر . وقد أصبح من المشكوك فيه أن يتسنى للتخطيط الاقتصادى للدولة أن يؤدى بالدولة إلى ممارسة رقابة صريحة على الحياة السياسية والاجتماعية كوسيلة ضرورية لنمو الرأسمالية الوطنية على أرضها . وهو التخطيط الذى برز عجزه أخيرًا عن التغلب على المتناقضات الاقتصادية الاجتماعية ، مما أصاب الرأسمالية الوطنية بالعجز أيضًا ، وهو ما يشكك فى جدوى النظام الرأسمالى بصفة عامة ، لأنه يساند الرأسمالية العالمية على حساب الرأسمالية المحلية الوطنية وهو شرخ عميق فى فلسفتها ومصداقيتها ، لا يمكن تجاهله .

وهناك تناقض آخر وقعت فيه الدول الرأسمالية الكبرى التى تدعى دائمًا حرصها على الحياة الديمقراطية كما تتمثل فى الممارسات الحزبية فى مختلف البلاد لكن الرأسمالية العالمية جعلت دور الأحزاب السياسية يتضاءل بل ويختفى ، مما أعجز الحقوق البرلمانية عن أن تتحول إلى إجراءات مادية ملموسة على أرض الواقع . بل إن الحزب الذى يريد أن يكتسب قوة دفع متجددة ، عليه أن يضم إلى صفوفه كبار الرأسماليين ورجال الأعمال والمضاربين والسماسرة الذين يستمدون بدورهم قوتهم من انتمائهم للرأسمالية العالمية ، وبالتالى فإن الدور القومى او الوطنى للحزب ينتفى تمامًا ، لأنه بهذا يصبح مجرد ممثل أو جسر لمصالح الرأسمالية العالمية التى يمكن أن تكون على حساب الرأسمالية المحلية الوطنية فى معظم الأحوال .

وواصلت الضغوط العولمية والاحتكارات الرأسمالية اختراقها لهيبة الدول التابعة ، فلم تقتصر على الحياة السياسية أو الحزبية ، بل امتدت لتشمل القوات المسلحة نفسها فى هذه الدول ، من خلال احتكارات الصناعات العسكرية ومشكلاتها المعقدة والمتشعبة ، وكذلك الأنظمة والمناهج الدراسية فى المدارس والجامعات ، والتوجهات الإعلامية والثقافية بل والمواقف السياسية فى المحافل

الدولية وأساليب الزراعة وأنواع المحاصيل ، وصناعة الدواء ... إلخ ، بحيث لا يصبح للدولة أى نوع من الإرادة الذاتية ، بل هى مجرد أداة لتنفيذ التعليمات والتوجهات أو الأوامر الصادرة عن القوى العالمية التى تدعى الديمقراطية والحرية والليبرالية وحقوق الإنسان ، فى حين أنها تمارس أبشع أنواع الديكتاتورية والبطش الخبيث الدفين من خلال الأشكال الجديدة للسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والدعائية ، على الدول التابعة . وهذه الأشكال الجديدة لا تمثل أزمات عابرة يمكن للدولة أن تعالجها بطريقة أو بأخرى ، بل هى تمثل أزمة تهدد كيان الدولة وهيبتها فى الصميم . ولذلك يتحتم على الدول النامية أو التابعة أن تجيب عن أسئلة شائكة ومصيرية مثل : ما الدور الذى يمكن أن تقوم به هذه الدول فى إعادة تنظيم أجهزتها وآلياتها لمواجهة التحديات الجديدة واستيعابها وتجاوزها ؟ ما هى طبيعة هذه التحديات حتى يمكن التفرقة بين الأزمات الطبيعية والأزمات المفتعلة ؟ وهل هى أزمات تؤدى إلى تآكل الدولة وانهيار هيبتها ، أم أنه فى إمكان مثل هذه الدولة أن تستنفر قواها وتسد ثغرات ضعفها بهدف ترسيخ أركانها وتدعيم هيبتها وتجديد ثقافتها وحضارتها ؟

والإجابات عن هذه الأسئلة المصيرية ، تبدأ من تقنين الحدود الفاصلة بين السلطة والتسلط فى مجال السياسة أو الإدارة الداخلية للدولة ، فعندما تستخدم الدولة السلطة كوسيلة لخدمة الشعب ورفاهيته وتقدمه ، فإن الأمة تتحول إلى بوتقة تنصهر فيها الدولة مع الشعب ، بحيث تصبح الدولة طليعة الشعب الذى يتفاعل معها من منطلق مصداقيتها التى يؤمن بها من تلقاء ذاته ، ويتحول كلاهما إلى نواة صلبة قادرة على صد كل محاولات كسرها أو شرخها من الخارج ، وقادرة بالتالى على مواجهة التحديات العالمية أو الخارجية لامتلاكها القوة الداخلية الكفيلة بذلك . ولذلك فإن التوظيف الحضارى والإنسانى والعلمى والموضوعى للسلطة ، هو الأساس المتين للمجتمع الديمقراطى الحر الذى يمتلك آليات التصحيح والتطور

والتقدم . أما عندما تتحول السلطة إلى غاية فى حد ذاتها ، فإنها تصبح تسلطًا أو سيفًا مشهرًا من الدولة فى وجه الشعب الذى يرزح حينئذ تحت وطأة الديكتاتورية والشمولية والطغيان ، ويفقد انتماءه سواء للدولة أو الوطن . ومهما بدا التسلط قويًا وجبارًا وقادرًا على الاستمرار ، فإن هناك عوامل تآكل دفينة وخبيثة لابد أن تتواجد ثم تتفاعل وتتضخم لتنخر فيه كالسوس ، ليكتشف الشعب فى النهاية أن هيبته المنبهرة لم تكن سوى فقاعة كبيرة براقة لامعة ، كان لابد أن تنفجر فى لحظة آتية لاريب فيها ، مهما طال أجله ، سواء بفعل عوامل داخلية محلية أو خارجية دولية أو مزيج منهما .

ونظرًا للعلاقات المتشابكة والمعقدة ، والتداخلات الواعية واللاواعية بين السلطة والتسلط فى المنظومة التى تشكل هيبة الدولة ، ونظرًا للعوامل الدفينة والخفية التى ينطوى عليها التسلط ، والتى تؤدى إلى تآكل هذه الهيبة واندثارها فى النهاية ، فكان لابد من دراسة ظاهرة هيبة الدولة ومنظومتها ، وتحليلها بهدف بلوغ القواعد أو القوانين أو الآليات التى تتحكم فيها ، وترسيخ مفهوم السلطة كأداة أو وسيلة حضارية فى خدمة كيان الإنسان وتقدمه ، وتعرية مفهوم التسلط الذى يتخذ من الإنسان مجرد وسيلة فى خدمة السلطة وتحت رحمتها ، ورصد عوامل التآكل التى تصيب هيبة الدولة ، خاصة عندما تكون مفتعلة ومفروضة على الشعب وليست نابعة منه . إن هيبة الدولة عبارة عن منظومة مادية وفكرية ونفسية لابد من ترسيخها وتدعيمها باستمرار ، لأنها ضرورة مصيرية لا غنى عنها ، بحيث يمكن القول إن الدولة التى تفقد هيبتها ، فإن صفة الدولة نفسها تنتفى عنها . والشرط الأساسى للحفاظ على هذه الهيبة ، يتمثل فى التوظيف الحضارى والإنسانى للسلطة التى تنأى عن التسلط وبالتالى تتجنب عوامل التآكل والتدهور . وهذه الدراسة تسعى لرصد وتحليل عناصر هيبة الدولة بين التحدى والتصدى ، لعلها تلقى أضواء فاحصة وموضوعية على قضية تمس مصير الشعوب فى الصميم .

د. نبيل راغب

الفصل الأول

مـا الدولــــة ؟

ترجع فكرة الدولة إلى فجر الفكر الإغريقى ، منذ أن نظر لها أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م) فى مؤلفه أو محاورته «الجمهورية» ، لكن المفهوم الحديث لهذا اللفظ ، كمنظومة سياسية ، واضحة المعالم ، لم يتبلور إلا فى القرن السادس عشر . ومنذ ذلك الحين ، أصبحت الدولة فى مختلف مراحل تطورها ، تشمل مفهومين معترفًا بهما ، يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطًا عضويًا . فهى من خلال المفهوم الأول ، تدل على مجموعة من البشر لهم خصائص تميزهم ، وتعنى بذلك «الدولة - الأمة» . ومن خلال المفهوم الثانى الذى يعد أكثر تحديدًا ، تدل على أجهزة الحكومة فى أمة معينة ، أى «الدولة - الحكومة» . وكما هى الحال في كافة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فإن هذا التجمع يخضع لنظام تشرف عليه سلطة معترف بها ومقبولة ، ومن هنا كانت نشأة السلطة فى الدولة التى لا يمكن تسيير دفة الأمور فيها بدونها .

وعلى مر العصور ، ظل الأساس الفلسفى للسلطة ، مثارًا لجدل عنيف بل وصراعات دموية . ففى العصور القديمة ، كانت السلطة تعتبر ذات مصدر قدسى كفيل باكتساب كل أنواع الهيبة المادية والأدبية ، ثم أخذت تتحول تدريجًا إلى المفهوم العلمانى الذى اعتبرها نابعة من الشعب ، وخاضعة للحساب والمساءلة، وإن اختلفت أشكالها بدرجات شديدة التباين ، طبقًا لاختلاف الظروف والملابسات والأسباب والنتائج .

ولا تكتسب الدولة هيبتها إلا إذا كانت ذات سيادة ، ومتحررة من أية ضغوط تعتور هذه السيادة ، وحرة فى مزاولة سلطتها فى اتجاهات متعددة . وتشمل السلطة السياسية للدولة ، وضع القوانين التنظيمية للمجتمع ، والقواعد

السلوكية للأفراد ، أو الحكم أو التحكيم أو إصدار القرارات فى حالة أى خرق لهذه القوانين ، أو أية مخالفة كتلك القواعد . وهذه الصلاحيات أو الأدوات تمكنها من التدخل فى شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والمدنية والثقافية بل والدينية ، والمحافظة على السلام والاستقرار ، وإقامة النظم والمؤسسات اللازمة لتأمين النظام الاجتماعى الذى يفترض فيه أن تكون السلطة العامة ، موكلة بالقيام بأعبائها على أساس رضاء المحكومين ، الذين يضفون الشرعية على تلك السلطة ، وبالتالى يكسبونها صفة الحكومة المفوضة قانونًا بأداء هذه المهمة ، وكذلك خاصية الهيبة التى تمكنها من التواجد فى حياة المواطنين برضاهم .

والسلطة بدورها تخضع لقوانين ، تتعهد الدولة باحترامها . ومن هنا ، فإن القانون ، وقد أصبح أداة السلطة ، فهو أيضًا الرقيب عليها . وبصفته تنظيمًا اجتماعيًا ، لا غنى عنه لضمان تأدية الحكومة لوظائفها . وتتجلى هيبة الدولة فى النظام الديمقراطى الذى يسمح فيه القانون للمحكومين بالطاعة ، ليس لفرد ، بل لمبدأ أو قيمة أو وظيفة ، وهو ما يعبر عنه بتقنين السلطة ، من خلال مجموعة من القوانين أو القواعد أو التقاليد أو الأعراف ، تضمن للمواطن شرعية كيانه الذى لا يمس . وكضمان لهيبة الدولة وكرامة المواطن فى الوقت نفسه ، فإن حدود السلطات التى تختص بها الدولة ، يجرى تحديدها وتعريفها من خلال الدستور ونصوصه التى تمتلك الهيبة والوقار ، بحكم أنها تتضمن إعلانًا بحقوق الإنسان ، وحقوق المواطن فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . كما يحدد المبادئ العامة ، والإجراءات والقوانين التى تتعلق بإقامة السلطة وبمزاولتها ، وبالظروف التى تستطيع الحكومات فيها أن تستخدمها ، والمحكومون أن يحترموها .

إن للدستور هيبة أسمى من هيبة الحكومة وأجهزتها ، إذ أنه يحدد السلطة الشرعية ، ويوزع الاختصاصات . وكمبدأ عام ، فإن الشعب ، وهو صاحب السيادة والهيبة الفعلية ، هو الذى يضع أسس الدستور ، سواء أكان ذلك من خلال ممثليه المجتمعين على هيئة مجلس دستورى ، أم عن طريق الإنابة . ولذلك تمتلك بعض الدول جهازًا للرقابة على مطابقة القوانين لنصوص الدستور . وهذه النصوص الأساسية تحدد بدقة ، الأنماط والتكوين والمهام التى تتخذها ما اصطلح على تسميتها بالسلطات الثلاث ، وهى السلطة التشريعية المختصة بوضع القوانين ، والسلطة التنفيذية المنوطة بتنفيذ القوانين . وهما سلطتان منفصلتان تمامًا فى الدولة الديمقراطية الحديثة ، وذلك لتجنب الاتجاه نحو الديكتاتورية أو الفاشية أو الشمولية أو الحكم المطلق بصفة عامة . أما السلطة القضائية فتختص بالبت والحكم فى المخالفات .

وينتخب المواطن برلمانًا تشريعيًا ، هو الذى يقوم باختيار الحكومة تنفيذيًا . أما أعضاء المحاكم ، فيجرى انتخابهم أو تعيينهم طبقًا للنظام المتبع فى كل بلد . وعلى ذلك ، فإن هذا التنظيم الاجتماعى ، يفترض فيه أن يسمح للمحكومين بحرية الرأى ، وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة . وهى حريات سياسية أساسًا ، وإن كان من الواجب ألا تطغى على بعض ظواهر الهيبة التى تحافظ على كيان الدولة من التآكل والانهيار .

وكان التوسع الصناعى والاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، والذى امتد إلى عصر ما بعد الصناعة فى الربع الأخير من القرن العشرين ، سببًا فى تضخم الدولة نتيجة لاستئثارها بالعديد من المسئوليات ، التى كانت تعتبر قبل ذلك من اختصاصات الأفراد . فلم تعد وظيفتها مقصورة على مهام المحافظة على النظام العام ، وتحصيل الضرائب ، والتنظيم العسكرى ، بل امتدت لتشمل قطاعات عديدة ومجالات واسعة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فحدث بذلك من

الحرية التى كان الفرد يتمتع بها . فقد أصبح من صلاحيات السلطة الجديدة أن تطبق مبدأ التأميم على المرافق العامة والحيوية مثل السكك الحديدية ، والبريد ، والكهرباء ، والمياه ، والصرف الصحى ... إلخ ، وكذلك المشاركة فى الاستثمارات الصناعية ، وسياسات القروض ، وغير ذلك من الأنشطة التى تمكن الدولة من فرض المخططات الحكومية بهدف تنظيم الاقتصاد القومى .

وقد أدت هذه الصلاحيات والمسئوليات الجديدة ، بالإضافة إلى النمو الصناعى ، إلى تضخم هائل فى الميزانية العامة ، وفى التنظيم الإدارى . كما تطورت مفاهيم المنظومة العمالية والوظيفية ، ومعايير الأمن الاجتماعى والتعليم ، مما أدى إلى تولى القطاع العام مسئوليات اجتماعية ، واقتصادية جديدة ، فأصبحت تأمينات الشيخوخة والمرض والعجز إلزامًا . وصدرت التشريعات العمالية التى تنص على صرف الإعانات ، وحماية المعوقين والعاطلين عن العمل والعمال المؤقتين ... إلخ .

ولعل من أهم مصادر هيبة الدولة أنها جهاز تحكيم عال يملك الحق فى الحكم فى المنازعات الداخلية بين مختلف الفئات والأقليات والنقابات والتجمعات السياسية ، وذلك بمنحها حق التقاضى . كما أن مهمتها ، على المستوى الخارجى والدولى ، تتمثل فى رسم الاستراتيجية الخارجية ، وعقد المعاهدات والاتفاقيات ، وتأمين الحدود ضد أية توقعات عسكرية ، وإخضاع الجيش للتنظيم النابع من سلطتها المدنية ، بحكم مسئوليتها عن الدفاع القومى .

وإذا استثنينا الظواهر الفوضوية فى المجتمع ، والتى تنادى بإلغاء الدولة وغيرها من أنواع الضغوط التى قد تفرض على الفرد ، أو استثنينا المحاولات أو الهجمات المتصاعدة لأنصار العولمة بهدف إضعاف دور الدولة وإهدار هيبتها لتصبح مجرد أداة لتنفيذ استراتيجيتهم الاقتصادية الإمبريالية العالمية ، فإنه يبدو

من الواضح ، أنه مهما كان الشكل الذى تتخذه الدولة ، فإنها تظل تنظيمًا متميزًا ، شرعيًا وضروريًا ، ليضمن لأكبر عدد ممكن من المواطنين ، الحياة المستقرة التى تحافظ على كيانهم وكرامتهم . ذلك أن ظاهرة الدولة تكاد تعد من الظواهر الطبيعية التى لا يمكن تجاهلها أو إلغاؤها ، وإذا كان أول تقنين فكرى لها قد تم رصده فى كتاب أو محاورة «الجمهورية» لأفلاطون ، فإن تواجدها بدأ ، بطريقة أو بأخرى ، ملازمًا للتجمعات البشرية المستقرة التى تجاوزت الحدود الضيقة لتجمعات القبائل الرحل .

وبرغم هذا التاريخ الطويل والعريض لرسوخ ظاهرة الدولة ، وتعدد أشكالها، وبرغم اتفاق الفلاسفة وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسى ، على معظم الخصائص التى تمكنهم من تعريف مفهوم الدولة ، فإنهم فشلوا فى إيجاد تعريف جامع مانع لها . وهذا الفشل يرجع إلى المصطلح المراوغ لمفهوم الدولة الذى لا يمكن فصله عن مفهوم الحكومة أو مفهوم الأمة أو مفهوم المجتمع ، ومع ذلك فإن الدولة ليست هى الحكومة ولا هى الأمة ولا هى المجتمع . ومنذ القرن الثامن عشر ، يحاول الفكر الغربى ربط ظهور الدولة كمؤسسة أو منظومة سياسية متبلورة ، بظهور الدول القومية الأوروبية التى بدت بوادرها منذ القرن السادس عشر . فقد كانت التجربة الأوروبية فى هذا الشأن بمثابة النموذج الواضح أمام مفكرى الغرب .

لكن مع انحسار العصر الاستعمارى أو الإمبريالى أو الكولونيالى ، وتراجع هيبة المركزية الغربية ، زالت الغشاوة عن أعين علماء الاجتماع السياسى والمؤرخين الذين أدركوا حقائق تاريخية أخرى تؤكد أن المجتمعات البشرية الزراعية الأولى التى نشأت فى أحواض الأنهار العظمى ، كما حدث فى شمال وادى النيل الذى ازدهرت فيه الحضارة المصرية ، وجنوب وادى ما بين النهرين حيث العراق ، وكذلك فى شمال الهند ووسط الصين ، حيث قامت دول ينطبق عليها الكثير من الخصائص الحديثة التى تميز الدولة وتحددها . وعندما يعرف

مفكرو الغرب مفهوم الدولة بعد انحسار العصر الاستعمارى ، فإنهم يستشهدون عادة بنموذج الدولة فى مصر القديمة ، بصفتها المؤسسة أو المنظومة السياسية والقانونية والشرعية الرئيسية التى جسدت الوحدة السياسية والاجتماعية والثقافية واللغوية والعقيدية والاقتصادية والإدارية لمجتمعات مصر على ضفتى النيل قبل عصر الأسرات ، والتى مهدت لاكتمال شروط قيام الدولة التى تطورت وترسخت وتوحدت ثقافيًا من خلال اللغة والعقيدة ، وتبادل المصالح المشتركة، خاصة فيما يتصل بالسيطرة على النهر وتنظيم ضفافه والانتفاع به .

لم يكن من الممكن للمصريين القدماء أن يمارسوا كل هذه الأنشطة المادية والثقافية دون الاعتماد على سلطة مركزية تنظم تبادل المصالح والأفكار المشتركة . وبذلك كانت مصر أول دولة تشكل منظومة تمتزج فى داخلها مؤسسات المجتمع والأمة والحكومة كعناصر مكونة لها ، وتمنحها فى الوقت نفسه القدرة على فرض سيطرتها من خلال القبول الطوعى العام لسلطتها ، بوصفها المنظومة الوحيدة التى تمارس الحكم والتشريع ، وتفرض النظام ، وتضمن الاستقرار ، وتبلور الثقافة الواحدة للتجمعات البشرية التى انصهرت فى بوتقتها وجعلت منها أمة . وهى ثقافة تحتوى على كل العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية التى تمثل هيبة الدولة التى يستشعرها الآخرون .

ومن خلال هذا المنظور الذى يجعل الدولة نتيجة طبيعية لهذه المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، ظهر المفهوم الغربى التقليدى للدولة منذ القرن السادس عشر . وهو المفهوم الذى كان بمثابة المادة العلمية والعملية لكثير من كتب ودراسات رائدة مثل كتاب «الأمير» لماكيافيللى ، ثم كتاب جان بودين «الأسفار الستة للجمهورية» ، وكتاب توماس هوبز «ليفياثان» ، وغيرها من الكتب التى رسخت مفهوم الدولة كمنظومة سياسية تملك الحق فى احتكار وسائل ممارسة العنف ضد إقليم أو منطقة بعينها ، وأيضًا فى جمع

الضرائب إقليميًا ، فى مقابل تحملها مسئولية فرض الأمن وحكم قانون واحد ، وتوفير الحماية لمواطنيها والخدمات والضرورية فى إقليمها .

وكان من الطبيعى أن يتطور هذا المفهوم عبر العصور . ففى عام ١٩٨٦ ، أصدر أنتونى جيدينز كتابه القيم «الدولة القومية والعنف» الذى نشرته جامعة أوكسفورد ، والذى أوضح فيه كيف تحول هذا التصور المطلق الغربى عن الدولة ، باعتبارها أداة قهر تحتكر العنف وتفرض النظام بالقوة والبطش ، إلى تصور ديناميكى ومرن وقابل لإعادة صياغته فى أشكال عديدة ، خاصة فيما يتصل بمدى مركزية الدولة وخضوعها وتوظيفها فى وقت واحد لمنظومة بيروقراطية موحدة أى حكومة ، ومدى التناغم أو التناسق بين مؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية ، ومدى استقلالها أو خضوعها لإرادة المجتمع الذى تمثل إرادته السياسية وسيادته والقومية .

ومن زاوية أخرى تقدم عالمة الاجتماع السياسى الهندية آنيا لومبا رؤية غير غربية فى كتابها «الكولونيالية وما بعدها» الذى صدر عام ١٩٩٨ عن دار روتلدج فى لندن ، وفيه تلقى أضواء فاحصة على الفكر الغربى المعاصر فى سعيه المتجدد للإفلات من ضرورة مراجعة مسلماته التى تتمثل فى هزيمة وتصفية المشروع الكولونيالى أو الاستعمارى ، وانتهاء مبررات فرض المركزية الغربية . والكتاب يعزى سعيه للإفلات من هذه الحتمية باسترجاع تعميمات وشعارات جوفاء خاوية من أى مضمون إنسانى ، لأنها لا تستند إلى منظور موضوعى حقيقى وأمين لتاريخ المجتمعات الإنسانية التى تطورت ونضجت وتقدمت وأثمرت خارج نطاق معطيات الغرب سواء على مستوى الزمان أو المكان .

وبرغم مرور أكثر من خمسة قرون على رسوخ مفهوم الدولة والعمل بمقتضاه فى معظم بقاع العالم ، وإن تعددت واختلفت صوره ، فإنه لا يزال يشكل معضلة

سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعرقية ، تبرز بين حين وآخر ، بل وتستعصى على الحل لدرجة أنها تتحول إلى حروب قومية وأهلية تتواصل لأجل غير مسمى . وبرغم انتشار تيار العولمة منذ السنوات الأخيرة فى القرن العشرين ، وهو التيار الذى زعم أن العولمة السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية ستجعل من العالم قرية كونية صغيرة ، تتبادل فيما بينها المصالح والمكاسب والأرباح ، فإن فترة بروز العولمة ذاتها ، شهدت انتشار المصالح العرقية عبر الحدود السياسية للدول ، مما أدى إلى اندلاع الحروب العرقية التى تعتبر شكلاً من أشكال الصراع الداخلى فى الدول التى تعانى من هذه التقسيمات العرقية أو القبلية أو الإثنية أو الثقافية أو اللغوية أو كلها جميعًا . ففى زمن الحرب الباردة حين كان العالم منقسمًا إلى كتلتين : إحداهما رأسمالية غربية والأخرى اشتراكية شرقية ، كانت الحروب بين دولتين أو أكثر من أجل صراعات سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية أو كلها جميعًا ، أصبحت الآن بين أهالى الدولة الواحدة بسبب الجنس أو الدين .

من هنا كانت أهمية كتاب «أمة فى مواجهة دولة : مدخل جديد للنزاعات العرقية وتآكل هيبة الدولة» لمؤلفه جيدون جوتليب الذى ضمنه استراتيجية متكاملة لمواجهة النزاعات العرقية من خلال مقترحات تطرح حلولاً للمشكلات الإقليمية والقانونية والشرعية والإنسانية ، بهدف الحفاظ بقدر الإمكان على سيادة الدولة وهيبتها ، حتى لا تجرف الفوضى العالم بأسره . وهى معادلة صعبة للغاية ، ومع ذلك فهى فى أشد الحاجة لآليات تساعد على حلها بقدر الإمكان ، بحيث تثبت أن العالم لم يدخل بعد فى طرق مسدودة ، ومتاهات جانبية ، ودوائر مفرغة ، من شأنها أن تقضى على الإنجازات البشرية عبر العصور السابقة . خاصة بعد أن أصبحت مسألة إتاحة الفرصة للأمم أو القوميات التى تحاول التحرر من الدول التى تحكمها ، مسألة ملحة ، لابد من إيجاد الآليات أو الضمانات التى تكبح

انفجاراتها ، وتمهد لها القنوات التى تتدفق فيها بيسر وسلاسة ، من أجل الحفاظ على الاستقرار فى العالم المعاصر .

هنا يفرق جوتليب بين الأمة ككيان عرقى والدولة ككيان سياسى . ويرصد ظاهرة أو مفارقة ملحة تتمثل فى هذه المرحلة التاريخية المعاصرة التى تجمع بين اتساع التحالفات والارتباطات والتجمعات بين الدول ، وبين انتشار الصراعات العرقية التى تهدف إلى تكوين دول جديدة . وتعد هاتان الظاهرتان دليلاً على أفول سيادة الدول وتآكل هيبتها ، لأنهما تفندان مزاعم الوحدة بين عناصر أية دولة على أساس الحدود السياسية . ونظرًا لأنه لا يمكن تصور العالم بدون دول يتكون منها ، فقد واجه المجتمع الدولى تحديًا لا يمكن تجنبه أو تجاهله ، وذلك فى مواجهة النزاعات العرقية والدينية التى بدأت تنتشر فى أماكن متفرقة منه .

وتتجلى المعادلة الصعبة أو المفارقة الخطيرة فى أن إقامة دول جديدة قد يكون أمرًا ضروريًا وملحًا ، على سبيل حل النزاعات العرقية ، من خلال منح الحكم الذاتى لمناطق أو أقاليم معينة ، لكن هذا الأمر قد يؤدى فى الوقت نفسه إلى تمزق المجتمع الدولى إلى مئات من الكيانات الإقليمية أو القومية المستقلة مما يؤدى إلى عالم أكثر خطورة وفوضى ، إذ شتان بين عالم متبلور الحدود السياسية بين دول ذات سيادة وهيبة ، وبين عالم تبدو فيه الكيانات الصغيرة من الأعراق والأجناس والقوميات مثل الفسيفساء التى يصعب رصد التواءاتها أو منحنياتها ، أو التنبؤ بالانفجارات التى يمكن أن تترتب على التداخلات أو التعرجات فيما بينها . ولذلك تراجع دور الأمم المتحدة وكذلك دور الولايات المتحدة - بصفتها زعيمة العالم المعاصر - إلى الخلف ، فى مجال تصفية أى نزاع عرقى . فلم تعد المقترحات والمبادرات التى تقدمها من أجل حماية حقوق الإنسان ، قادرة على إقناع أى طرف من الأطراف المعنية. بل إن الولايات المتحدة نفسها لم تجد مناصًا من استخدام القوة العسكرية المباشرة - تحت

غطاء من حلف الأطلنطى - لتسوية النزاعات العرقية بين الصرب وبين ألبان البوسنة والهرسك . أى أن القوة المادية بصفة عامة ، والعسكرية بصفة خاصة ، ستظل الأداة الأساسية ، سواء فى تصفية النزاعات العرقية أو انتهاك سيادة الدول وهيبتها تحت هذا الزعم .

ثم يبدأ جوتليب فى تقديم الاستراتيجية التى يراها قادرة على معالجة النزاعات العرقية ، فيحلل أولاً إشكالية تقلص السيادة وتآكل الهيبة التى كانت الدول تتمتع بهما فى فترة الحرب الباردة بين المعسكرين : الرأسمالى والاشتراكى . فيقول إن انتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة قد غير النظام الدولى القائم ، من عالم تحكمه قوتان متساويتان إلى عالم تحكمه قوة واحدة ، ويعتبر ما جرى للاتحاد السوفييتى من انهيار واندثار ، تحولاً فى خصائص نظام الدولة فى أية بقعة من بقاع العالم ، واختفاءً للإمبراطوريات وعصرها ، وإن كانت الولايات المتحدة تسعى لإقامة إمبراطورية من نوع جديد تحت قناع العولمة ومنظمة التجارة العالمية ، لكن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت انكسارًا لهذا الحلم . ومهما ادعت أنها استعادت زمام المبادرة فى حربها التى أعلنتها على الإرهاب ، سواء فى أفغانستان حيث استطاعت إسقاط نظام طالبان وتفكيك تنظيم القاعدة أو فى بقاع أخرى مثل العراق ، فإن الضربة التى تلقتها فى قلبها حين انهار برجا مركز التجارة الدولى فى نيويورك ، والمبنى المركزى فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) فى واشنطن ، فى منتصف نهار الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حين اصطدمت بها طائرات مدنية منطلقة من مطارات أمريكية محلية ، وذلك على مرأى من العالم كله ، هذه الضربة تشكك كثيرًا فى قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم . فالدولة التى تعانى من ثغرات فى الأمن بهذا الشكل الفاضح ، وتعجز عن حماية قلبها العسكرى والتجارى جهارًا نهارًا ، غير مؤهلة لحماية أية منطقة مهددة فى أمنها خارج حدودها .

ومن ثم أصبح النظام العالمى نظامًا غير مستقر بعد أن فقد العالم توازنه بسقوط الاتحاد السوفييتى ، وفقدت الولايات المتحدة قدرتها على قيادته بمفردها . هو نظام مهزوز يأخذ شكل الإشراف الدولى المتميع غير الفعال ، من قبل مجموعة الدول السبع الكبرى فى الشئون الاقتصادية ، والولايات المتحدة فى الشئون العسكرية من خلال علاقتها بكل من مجلس الأمن وحلف شمال الأطلنطى . يساعدها فى ذلك أن مجلس الأمن أصبح أقرب ما يكون لمجرد قسم من أقسام وزارة الخارجية الأمريكية ، كما أن حلف شمال الأطلنطى هو أداتها العسكرية الجاهزة للبطش بمن تسول له نفسه اعتراضها .

ومع انتشار النزاعات العرقية وسط خضم التيارات العولمية التى تزعم قدرتها الاقتصادية والعسكرية على تذويب هذه النزاعات فى عالم أصبح قرية كونية صغيرة ، تفاقمت الإشكاليات والمعضلات التى تطرح نفسها على شكل تساؤلات مثل : هل هناك ضرورة لقيام أمم جديدة على أسس من قوميات وأعراق قديمة ؟ هل هناك تعارض بين النظام الاقتصادى العالمى الذى يوصف بأنه حر وليبرالى وبين التفتت إلى دول صغيرة ؟ هل يمكن لهذه الدول الصغرى أن تمتلك من السيادة والهيبة ما يحميها من بطش الدول الأكبر ، خاصة المجاورة لها التى تسعى إلى ترسيخ سيادتها وسلطانها وتدعيم هيبتها وشموخها ؟ كيف يمكن قيادة عالم على خريطة مثل الفسيفساء ذات الألوان والأحجام المتناقضة والمتداخلة والمتناثرة شرقًا وغربًا ، شمالاً وجنوبًا ؟ وغير ذلك من التساؤلات التى لا تزال تبحث عن إجابات مراوغة وغامضة وقد تكون مستحيلة . وخاصة أن جدول أعمال النظام العالمى الجديد لا يقتصر على المسائل الأمنية والعسكرية والاقتصادية ، وإنما يتضمن قضايا أخرى ، قد يصعب حصرها ، إذ إنها قادرة على التخفى خلف أقنعة كثيرة مع كل طارئ جديد .

ومن الواضح أن معظم الدول أصبحت فى متاهة أفقدتها الكثير من السيادة والهيبة اللتين كانت تتمتع بهما فى ظل نظام القطبية الثنائية ، والكثير أيضًا من الامتيازات والإغراءات التى كانت تحصل عليها من هذا القطب أو ذاك كى تنضم إليه وتضيف إلى هيبته وثقله ، ذلك أن الولايات المتحدة لم تعد نفسها بعد لقيادة النظام العالمى الجديد بعد السقوط المفاجئ للاتحاد السوفييتى ومعه النظام القديم . فقد ظل الخيال السياسى الأمريكى لحوالى نصف قرن فى أعقاب الحرب العالمية الثانية رهن فكرتين ملحتين عليه وهما : تخيل التورط في حرب عسكرية مع الاتحاد السوفييتى السابق ، والحرص المتجدد على انتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة ، ثم فجأة انهار الاتحاد السوفييتى من تلقاء نفسه مثل قصر ضخم من الرمال ، فوجدت الولايات المتحدة نفسها فى العراء وقد فقدت التوازن بعد أن فقدت القطب المقابل الذى حافظت به على توازنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولذلك لا تعد السيادة العسكرية الأمريكية أساسًا كافيًا لفرض «سلام أمريكى» فى عالم تشكل فيه القضايا السياسية والاقتصادية الإعلامية والثقافية والقومية والعرقية والدينية ، منظومة متشابكة ومعقدة ، لا يمكن التعامل معها بهذه البساطة والسطحية .

أما فيما يخص فكرة الدولة ، والهيبة التى يجب أن تتمتع بها ، والسيادة التى تمارسها فى علاقاتها السياسية والدبلوماسية ، فإن هناك جانبين للهيبة والسيادة لابد من دراستهما وتحليلهما بعمق وشمول لأنهما يمكن أن يشكلا منبعًا لا ينضب لمشكلات واضطرابات وفوضى لا حدود لها وهما يتمثلان فى النزاع حول حق الشعوب فى تقرير المصير ، والنزاعات فيما بينها حول الأراضى والحقوق أو الادعاءات التاريخية المرتبطة بها فى إطار السيادة التى تمارسها الدولة بشكل رسمى . ونظرًا لأن تيارات السياسة الدولية تخضع عادة لأهواء الدول الكبرى ، فإن المعايير القانونية والأخلاقية والإنسانية غالبًا ما تكون غائبة أو

مغيبة ، ولذلك فإن حق تقرير المصير أو التحكيم العادل بشأن النزاعات حول الأراضى ، أصبح مهددًا بالانهيار أو التلاشى التام فى مواجهة الإجماع العولمى الذى أصبح يركز على الشرعية السياسية كغطاء لسطوة الدول الكبرى التى لا تهتم إلا بمصالحها الاستراتيجية فى النهاية ، خاصة أن هذه الشرعية السياسية من صنعها وابتكارها لتحقيق هذه المصالح .

وكانت الديمقراطية بمثابة الشعار الذى تم رفعه ، وأحالوه إلى سهم موجه إلى قلب الدول الصغيرة والفقيرة ، بحجة أن الحكومات الديمقراطية هى الحكومات الشرعية الوحيدة ، وأن الديمقراطية هى المعيار القاطع والحاسم فى مسألة الشرعية والسيادة والهيبة . وتتغنى الدول الكبرى بأن المفهوم الجديد للشرعية سوف ينقل موضوع السيادة والهيبة من الحكام إلى الشعوب لأن الشعوب هى الحامل الحقيقى للواء السيادة . ومن منطلق هذه الحجة ، أصبحت الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة تبرر استخدام القوة والسطوة لحماية الحكومات التى تصفها بأنها ديمقراطية ، وهى فى حقيقتها مجرد تابعة لها حتى لو كانت تمارس أبشع أنواع الديكتاتورية والفاشية على مواطنيها . فليست هناك ديمقراطية نموذجية يجب على الجميع أن يحذو حذوها وليس هناك انتصار نهائى وحاسم لأى نوع من الديمقراطية ، فهى كلها تجارب قد تصيب وقد تخيب . ويكفى للتدليل على ذلك أن هتلر تولى السلطة بناء على انتخاب شعبى حر وتأييد كاسح، خاصة من الشباب الذى كان يحلم بعودة الهيبة والسيادة لوطنه ألمانيا بعد الإذلال الذى رزح تحت وطأته منذ نهاية الحرب العالمية الأولى .

ويشطح الخيال بالمفكر جيدون جوتليب فى كتابه «أمة فى مواجهة دولة» لدرجة أنه يقترح أن يضاف إلى نظام الدول المعروف ، ما أسماه بنظام الأمم ، ولكن على ألا يحل محله . وهى معادلة تبدو مستحيلة عند التنفيذ ، وخاصة أن ميخائيل جورباتشوف آخر رؤساء الاتحاد السوفييتى السابق قد حاول تطبيق

تجربة معاهدة الاتحاد بهدف توفير سيادة متساوية بين شعوب الاتحاد ، ومنع أية نعرات عرقية أو طائفية . لكن المعاهدة فشلت لأنها ارتكزت على نظرية عاجزة عن ممارسة هذه المساواة السيادية ، مما اضطرها للسماح بوجود مستويات معينة ومتفاوتة من السيادة والهيبة على نحو من شأنه أن يؤدى إلى النزاع ثم التصادم بين هذه الشعوب .

وعلى المستوى النظرى البحت ، فإن هذه الفكرة تعد جديدة لأن هذه الحكومات ستكون بمثابة رد شامل على المطالب العرقية عندما يمكنها التوفيق بين وحدة وسيادة وهيبة الدول ومطالب الجماعات القومية والعرقية التى تعيش بداخلها . ويرى جوتليب أن تشكيل مثل هذه الحكومات أمر ممكن إذا ركزت على الحقوق الفردية وحدود الوطن القومى . وهذا ليس بالأمر الجديد ، إذ حرصت الدول على الاحتفاظ بهيبتها فى القرون السابقة بالتوفيق بقدر الإمكان بين مطالب الجماعات العرقية وأهداف الدولة القومية . لكن أحداث التاريخ تثبت أن هذا لم يكن تقليدًا شائعًا ، وإنما كان استثناءً من القاعدة ، مما يدل على صعوبة هذه المعادلة التى تصل إلى حد الاستحالة .

هذا على المستوى الداخلى لكل دولة على حدة ، أما على المستوى الخارجى كما يتمثل فى العلاقات بين مختلف الدول ، فقد تغيرت قواعد اللعبة السياسية تمامًا . ففى أثناء الحرب الباردة كانت القوتان العظمييان تحبذان عدم التدخل فى أى نزاع حتى لا تحدث بينهما مواجهة مسلحة ، ولكن هذا المبدأ انهار مع انتهاء الحرب الباردة ، بالإضافة إلى حرص الولايات المتحدة على إخفاء أهدافها الاستراتيجية الفعلية ، بارتداء قناع الأمم المتحدة العاجزة عن مقاومة الضغوط الأمريكية ، مما جعلها تتمسك بمبدأ التدخل بزعم أنها أداة لحماية الدول الأضعف والأصغر من الدول الأقوى والأكبر . لكن الأمر ليس بهذه البساطة لأن المشكلات التى تكمن فى بعض هذه النزاعات قد تتطلب استخدام

قوات مسلحة فى ظروف يمكن أن تفضى إلى حرب واسعة النطاق ، وهى قوات أجنبية ومتعددة الجنسيات بطبيعة الحال ، وإن كانت تتحرك بناء على أوامر من قيادة واحدة لها مصلحة استراتيجية خاصة بها فى هذه العمليات العسكرية . ومع أن الظروف القانونية ، خاصة فيما يتصل بالقانون الدولى ، تقيد عملية التدخل فى النزاعات ، سواء أكانت محلية أم دولية ، إلا أن الاعتبارات القانونية لا تهم السياسيين كثيرًا .

إن النزاعات العرقية أو الاختلافات الدينية لا تفجر وحدها الحروب الأهلية التى تهدد سيادة الدولة وهيبتها فى الصميم . فهناك أسباب أخرى لاشتعالها مثل الفوارق الاقتصادية الضخمة ، والأحقاد الطبقية العميقة ، وسيطرة الأقلية الغنية القوية على الأغلبية الفقيرة الضعيفة ... إلخ . وقد انتهزت الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة تدفق تيارات العولمة التى تكاد تطمس الحدود أو الحواجز بين مختلف الدول ، لترسخ فى ذهن العالم المعاصر أنه عندما يكون هناك نزاع بين الدول يهدد السلام الدولى ، فإن الأمن الجماعى يصبح هو القضية المحورية والأمر الذى لابد منه ، وإن كان هذا التدخل يتطلب تفويضًا من مجلس الأمن ، لكنه تفويض شكلى على أية حال ، لأن الدول الكبرى المتحكمة فى قرارات مجلس الأمن ، هى نفسها التى لها مصلحة فى تشكيل قوات التدخل من قواتها المسلحة ، وليكن حلف شمال الأطلنطى - مثلاً - الغطاء الدولى الذى تخفى به أهدافها من التدخل وفرض نفسها على الساحة الدولية .

لقد كان موقف الدول الكبرى من حرب الخليج ثم موقفها المختلف تمامًا من حرب البوسنة ، وكذلك موقفها من حرب الإبادة التى شنها الجيش الإسرائيلى على الفلسطينيين العزل فى شهر إبريل ٢٠٠٢ ، إنما يشير إلى أن هذه الدول لا تتحرك إلا عندما تكون مصالحها معرضة للخطر ، وبالتالى فإن مجلس الأمن فى هذا الصدد تحكمه سياسات الموقف وضغوط الدول الكبرى أكثر من

التزامه المعلن الذى قد يضطره فى بعض الحالات إلى إصدار قرارات تصدر عن هذا الالتزام ، لكنها تظل مجرد حبر على ورق . ولعل إسرائيل هى الدولة التى ضربت الرقم القياسى فى تجاهل قرارات مجلس الأمن الصادرة ضدها ، ومع ذلك لم يصبها أى نوع من العقاب ، مهما كان خفيفًا عابرًا ، لأن الدول الكبرى تحميها فعلاً ، هذا إذا لم تحمها قولاً وفعلاً . فهى تدرك جيدًا أن مجلس الأمن ليس سوى مجرد أداة فى يد الدول الكبرى التى تسخرها لأهدافها العاجلة والآجلة ، والتى تهدد سيادة الدول الأصغر وهيبتها فى الصميم .

ولذلك فهو أداة خطيرة لأنه الهيئة الوحيدة التى لديها سلطة المطالبة بالتدخل المسلح فى شئون أية دولة ، كما أنه الهيئة الوحيدة المسئولة عن الحفاظ على السلام الذى يمكن أن ترتكب جرائم كثيرة باسمه ، خاصة بعد أن أدركت الولايات المتحدة بعد تجربتها في حرب الخليج أن نظرية الأمن الجماعى أصبحت سلاحًا مفضلاً لديها لأنه أصاب ثلاثة عصافير بحجر واحد ، الأول أنه سلاح فعال ومؤثر للغاية ويمكن أن يحقق أهدافها على أفضل وجه ، والثانى أنه يجعل منها حامية حمى الضعفاء فى مواجهة بطش الأقوياء مما يعزز الرسالة الإنسانية السامية التى تدعى أنها تحملها على كتفيها ، والثالث أنه يمنحها القدرة على الهيمنة الدولية وليس مجرد الهيبة التقليدية ، وهى هيمنة عسكرية وسياسية واقتصادية وإعلامية بل وثقافية أيضًا . يكفى أنها تستنزف ميزانيات الدول التى تقوم بحمايتها دون أن تملك هذه الدول الحق فى الاعتراض ولو بمجرد كلمة عابرة .

وبعد حرب الخليج برزت عدة اقتراحات لإنشاء قوة انتشار سريع وقوات دائمة لحفظ السلام ، لكن العقوبات الاقتصادية لا تزال هى الأداة الفعالة المفضلة بدلاً من استخدام القوة المسلحة التى يصعب تحديد النتائج والتداعيات المترتبة عليها ، خاصة أن هذه العقوبات الاقتصادية ، إذا تم فرضها بشكل مناسب ، فإنها تقوى الثقة فى قدرة مجلس الأمن على التطبيق الفعال

لقراراته ، لكنه تطبيق غير موضوعى فى حالات كثيرة ، إذ إنه ظل ساريًا على العراق أكثر من عشر سنوات منذ أن تورط فى حرب الخليج ، فى حين أنه لم يمس إسرائيل من قريب أو بعيد برغم المجازر التى ارتكبتها فى حق الفلسطينيين العزل بطول صراعها معهم والذى يزيد على نصف قرن ، خاصة فى الانتفاضة الفلسطينية الثانية التى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٠ ولا تزال فى تصاعدها الفدائى حتى الآن .

وكانت المساعدات الإنسانية بمثابة القناع الحضارى الذى ارتدته الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة ، لتبدو أمام العالم فى ثوب منقذة البشرية المعذبة . وهذه المساعدات ليست مجرد إرسال مواد غذائية وطبية فى عدة طائرات إلى المناطق التى وقع عليها الاعتداء ، فهى تتطلب تحسين القدرات العسكرية الخاصة غير التقليدية ، ذلك أن إمداد سكان محاصرين بمعونات إنسانية هو أمر بالغ التعقيد ، مما يحتم وجود قوات خاصة منتشرة لتأمين معسكرات الإيواء والمناطق التى ترتكب فيها عمليات الإبادة . وتعتمد فاعلية الإجراءات الدولية على مؤازرة وسائل الإعلام التى تشارك فى المسئولية التنويرية فيما يختص بالمذابح والمجاعات التى تحدث على مسمع ومرأى من العالم أجمع . ولذلك يعد التليفزيون أداة إعلامية وتنويرية فى منتهى الخطورة والحيوية ، وينبغى استخدامها بإحساس إنسانى وموضوعى بالمسئولية ، لكنه احساس مفتقد فى حالات كثيرة لأن كل طرف من الأطراف يتلاعب بهذه الأداة على هواه ، فتضيع الحقائق الموضوعية ويختلط الحابل بالنابل ، إذا سيظل التليفزيون سلاحًا ذا حدين ، فى زمن اهتزت فيه هيبة الدول وخصوصيتها بعد أن أصبحت الحدود فيما بينها بلا جدوى ، بعد أن سيطرت على العصر تكنولوجيا الصواريخ ، وتدفق المعلومات ورؤوس الأموال ، والشركات متعددة الجنسيات أو التى لا تحمل أية جنسية بمعنى أدق وأصح .

وقد عملت الدول الكبرى أقصى ما فى وسعها على دفع تيارات العولمة كى تفرق الحدود وتطمسها ، بينها وبين الدول الأصغر ، حتى تتحول إلى مجرد توابع تدور فى فلكها بلا حول أو قوة . ذلك أن إضعاف سلطة الدولة وإهدار هيبتها فى هذه البلاد ، من شأنه أن يضع كل مقاليد الأمور فى أيدى الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة . فهى تسعى سعيًا محمومًا للتقليل من أهمية دور الدولة كعامل لا يمكن تجنبه أو تجاهله فى العملية السياسية برمتها ، وهى تخطط ليقتصر هذا الدور على أن تصبح مجرد حكم محايد وليست لاعبًا مؤثرًا ، أو هى الملعب الذى يتنافس فيه اللاعبون بحيث ينتصر فى النهاية الأقوى فيهم ، بصرف النظر عما إذا كان من أبناء البلد أم من أبناء الدول الكبرى . وقد أصبحت هذه النظرة من أساسيات علم السياسة فى معظم الأدبيات السياسية فى معاهد ومراكز العالم الغربى على وجه الخصوص ، باعتبار أن الأمريكيين يمثلون حوالى ٨٠٪ من علماء السياسة فى العالم بصفة عامة . وهذه نتيجة طبيعية بعد أن أصبحت المدرسة الأمريكية السياسية ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، المرجعية الأساسية فى هذا العلم الذى حفل بأكبر تطور له على أيدى علمائها الذين يشكل فيهم اليهود نسبة كبيرة للغاية . وقد اقتصر اهتمام هذه المدرسة على النواحى القانونية والدستورية والمؤسسية للدولة ، من خلال الرصد والوصف بلا أية محاولات للتحليل والتفسير ، حتى لا يتسع المجال لبحث دور الدولة كفاعل فى العملية السياسية .

ولعل الأمر الجدير بالملاحظة والتحليل والتفسير أن هذه المدرسة الأمريكية فى علم السياسة بذلت قصارى جهدها العلمى والعملى ، النظرى والتطبيقى على الفصل بين دور الدولة وبين النظام السياسى ، وكأن هذا النظام رسوم كارتونية متحركة على غير أساس من الواقع . ومن هنا كان حرص هذه المدرسة على إدخال المناهج السلوكية فى علم السياسة بهدف ترسيخ الاهتمام بالنظام السياسى وتهميش لدور الدولة وإضعاف لهيبتها حتى تصبح مجردة وسيلة

أو أداة من أدواته ، ويمكن تغيير هياكلها ومساراتها وقنواتها وتوجهاتها وقواعد تحركاتها وانطلاقاتها وقادتها ومفكريها إذا لم تلب احتياجات هذا النظام . وكانت هذه المناهج وسائل وأدوات وأسلحة فى يد النظام السياسى فى مواجهته للدولة التى كثيرًا ما وجدت نفسها مضطرة للدوران فى فلكه .

وإذا كانت هذه المناهج قد اقتصرت على رصد ووصف النواحى القانونية والدستورية والمؤسسية للدولة دون تحليل أو تفسير ، فإنها عنيت من ناحية أخرى بتحليل وتفسير الأنشطة التى تقوم بها الحكومة والبرلمان والأحزاب وجماعات المصالح والضغط ، وكذلك عمليات وآليات صنع القرار . كما قامت بدراسة المعطيات الثقافية والتربية السياسية وأساليب المشاركة فى صياغة المنطلقات الأيديولوجية من منظور تحليلى تجريبى مسهب ومتعمق فى إطار النظام السياسى وليس الدولة التى لا تستطيع أن تفرض سلطتها وهيبتها على هذه المنظومة السياسية المتشعبة والغامضة والمراوغة التى يتحكم فيها أساطين المال ، ورجال الأعمال ، وكبار السماسرة والمضاربون فى أسواق الأوراق المالية ، وجماعات الضغط السياسى والعسكرى والاقتصادى التى تعمل من وراء الستار ، فى حين يقبع موظفو الدولة فى مكاتبهم ومواقعهم لتنفيذ التوجيهات والتعليمات والأوامر الصادرة إليهم من مراكز صنع القرار التى لا يعلمون شيئًا عن دهاليزها وكهوفها الخفية المعتمة . وبذلك تم تفريغ الدولة من أية نظرية سياسية كان من الممكن ان تفسح المجال لدراسة الدولة وتطويرها بصفتها تجسيدًا لفكر سياسى يمكن أن يتحول إلى فلسفة قادرة على فتح آفاق جديدة للجماهير التى تحكمها روح القطيع ولا ترى أبعد من مواطئ أقدامها. وهى الفلسفة التى كانت بمثابة المنبع المتدفق والمتجدد للفكر السياسى وقضاياه المتشعبة منذ عصر الإغريق وحتى بدايات نذر العولمة فى الربع الأخير من القرن العشرين ، إذ إنه بطول هذه العصور المتتابعة التى تغطى أكثر من خمسة وعشرين قرنًا من الزمان ، كانت الدولة مجالاً

واسعًا لتأمل عميق ودراسة مستفيضة من التيارات الفكرية والمدارس الفلسفية المتعددة والمختلفة التى تراوح مفهومها لها بين إضفاء كل مظاهر الهيبة عليها لدرجة تقديسها ، مثلما فعل الفيلسوف الألمانى هيجل عندما قدم مفهومه للدولة بصفتها تجسيدًا لأسمى فكرة أخلاقية يمكن أن يبلغها العقل الإنسانى ، وبين التقليل من شأنها والحط من وسائلها وأهدافها ، مثلما فعل كارل ماركس عندما اعتبرها مجرد وسيلة أو أداة للاستغلال الطبقى لأنها تميل بطبيعتها إلى التحالف مع الطبقات الأغنى والأقوى حتى تضمن استقرارها واستمرارها .

وعندما أعلنت الدول الغربية انتهاء عصر الأيديولوجيا ، وتراجع النظرية السياسية فى وجه تدفق طوفان العولمة التى تقيس الأمور كلها بمقياس المادة والمال والثروة والاقتصاد ، مهما أدى ذلك إلى انتهاك كرامة الإنسان وإهدار هيبة الدولة ، ومعها كل القيم الأخلاقية والروحية والأدبية التى عاشت الإنسانية على هديها عبر العصور ، فإن الاهتمام بالدولة قد انحسر بشكل واضح ، لتصبح مجرد عنصر من العناصر المكونة للمنظومة السياسية . وهو التوجه الذى توافق مع الواقع السياسى للبلاد الغربية التى تزداد فيها أهمية النظام السياسى ، لدرجة أن الدولة أصبحت فى بعض الحالات مجرد واجهة أو نتيجة له ، بحيث يمكن القول بأن النظام السياسى هو بمثابة الحكومة الخفية الفعلية فى حين أن الدولة هى الحكومة الظاهرية الاسمية . وترتكب البلاد الغربية خطأ فاحشًا عندما تحاول فرض نموذج الدولة عندها على الدول الأخرى ، خاصة النامية أو المتخلفة منها . فالدولة فى البلاد الغربية لها تواجد مختلف فى وسائله وأهدافه عنه فى البلاد الأخرى التى لا تستطيع تجاهل أو تجاوز الحضور أو التواجد القوى أو الهيبة الراسخة للدولة فيها ، والتى تستلزم اهتمامًا حقيقيًا ، ومنظورًا مختلفًا فى مجالات الدراسات السياسية المعاصرة .

وقد أثبتت الدراسات التى حرصت على تحليل هذه الظواهر ، رسوخ هيبة الدولة فى معظم تلك البلاد ، برغم مظاهر عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى والأمنى ، التى تعانى منها ، والتى تمثلت بصفة خاصة فى الانقلابات العسكرية التى شهدها النصف الثانى من القرن العشرين فى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وهى الانقلابات التى حفزت الساسة الغربيين على التفرقة بين المجتمع العسكرى والمجتمع المدنى الذى تزايد الاهتمام بمفهومه فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وهو المفهوم الذى ساهم بشكل واضح فى إضعاف هيبة الدولة والتقليل من أهمية دورها وفعالية وظيفتها . وهى مفارقة مغرضة ومفتعلة إلى حد كبير لأن التوجه العام فى دراسات المجتمع المدنى ، لا يجد أية مبررات لافتعال أى تناقض أو تضاد أو تصادم مع الدولة ، إلا إذا كانت دولة بوليسية بالمفهوم التقليدى لهذا المصطلح . ومع ذلك فإن التأكيد على هذه المفارقة كما لو كانت حقيقة راسخة لا تقبل الجدل ، والمبالغات التى أحاطت بها مع كل مظاهر الإشادة والحماس ، كانت تهدف دائمًا إلى دمغ الدولة بالتسلط حتى توحى بوجود تناقض بينهما .

وهذه المفارقة تؤكد بدورها على أن الكثيرين من المفكرين السياسيين فى الغرب كانوا مجرد أبواق لتوجهات النظام السياسى برغم زعمهم أنهم ملتزمون بموضوعية الفكر العلمى والمنطق المتماسك . ففى معظم كتاباتهم التى حللوا فيها آفاق المجتمع المدنى الذى يبشرون به ، وجدوا فى هذا المجتمع إيجابيات عديدة ، سواء أكانت حقيقية أم من بنات أفكارهم ، فى حين لم يجدوا فى المجتمعات الأخرى سوى سلبيات متفاقمة . إن أية نظرة موضوعية لهذا المجتمع المدنى الذى صوروه على أنه المدينة الفاضلة المنشودة ، تستطيع أن ترصد فيه سلبيات فاضحة تتمثل فى اختلال المثل والمبادئ والقيم الأساسية التى تضمن نموه وتطوره وتقدمه مثل التعاون ، والألفة ، والتطوع ، والعطاء ، والشفافية ،

والتواصل ، ومساعدة الآخر ، والديمقراطية اليومية الداخلية فى مؤسساته وبين أفراده ، ذلك أن الديمقراطية سلوكيات شخصية ويومية بين أبناء المجتمع الواحد ، بصرف النظر عن طبقاتهم الاجتماعية أو مستوياتهم الاقتصادية ، وليست قيمة قاصرة على العلاقة بين الحاكم والمحكوم . فقد عانى المجتمع المدنى خلال العقدين الأخيرين فى القرن العشرين من كل هذه السلبيات وغيرها ، وبالتالى عانت الدولة الأمرين منها لدرجة أنها فقدت هيبتها إلى حد كبير ، وأصبحت سلطتها ذاتها فى مفترق الطرق .

وهذه ليست دعوة للعودة إلى تسلط الدولة ، وإنما هى تدعيم لسلطة الدولة وهيبتها بصفتها الميزان الذى يعيد إلى المجتمع توازنه بين حقوق المواطنين التى يجب أن يحصلوا عليها كاملة غير منقوصة ، وبين واجباتهم التى يجب عليهم أن ينهضوا بها تجاه مجتمعهم ووطنهم وأمتهم ودولتهم . وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف ظروفها التاريخية والاجتماعية والثقافية والحضارية . فالدولة التى تتمتع بالعمق التاريخى والجذور القديمة ، تملك الخبرات والقدرات والإمكانات التى تساعدها على توظيف طاقاتها ، على أفضل وجه ، فى مواجهة أية متغيرات أو مستجدات ، متوقعة أو طارئة ، بشرط أن تتوافر لديها عناصر العلم والثقافة والوعى واليقظة وغيرها من الأسلحة الفعالة التى تتخطى بها العقبات والمشكلات التى لا تخلو منها الحياة . وهذا هو ما يجب وضعه فى الاعتبار عند دراسة توقعات مستقبلها ، والدور الذى يجب أن تنهض به فى مواجهة الإصلاحات الاقتصادية التى لابد من إنجازها حتى لا تتعثر فى عصر يرفع أعلام الخصخصة والعولمة . مع العلم بأن هذه الإصلاحات ليست مجرد آليات تعمل وتتفاعل وتتقدم بمجرد الضغط على مفاتيحها وأزرارها ، بل هى مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالبشر الذين يتعاملون معها ، ولابد من تطوير تفكيرهم وسلوكهم من خلال التطورات السياسية والديمقراطية الكفيلة بتسليحهم بروح العصر ومنطقه .

وفى حالات كثيرة كانت هذه الإصلاحات الاقتصادية بمثابة ضربات جديدة موجهة لهيبة الدولة وسلطتها ، لأنها تسحب منها بعض الصلاحيات والوظائف والأدوار التى كانت تؤديها فى المجالات الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية مثل إنشاء المصانع العملاقة والمؤسسات الضخمة ، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية ، ودعم الخدمات التعليمية والتربوية وغيرها من الخدمات التى تقدم للمواطنين للحفاظ على كيانهم وكرامتهم عند وقوعهم فى مشكلات وأزمات لا تسمح إمكاناتهم بحلها أو بتجاوزها . فقد كانت هذه المهام مسئولية مؤسسات الدولة أو القطاع العام ، التى ربطت المواطنين بها برباط الضمان الجماعى ، وأشعرتهم أن لا غنى لهم عنها . أما القطاع الخاص فلا يملك هذا الحافز الإنسانى ، لأن حافزه اقتصادى ومادى أساسًا . كذلك فإن التبرعات التى قد يجود بها بعض المواطنين ، ليست سوى صيغة مهذبة لتسول مقنع ، لأن من يملك حق المنح ، يملك بالتالى حق المنع . والتكافل الاجتماعى لا يمكن أن ينهض على صدقات قد تأتى أو لا تأتى ، أو على مجرد نيات حسنة ، إذ أن المثل الشهير يقول إن الطريق إلى الجحيم ممهد بالنيات الحسنة .

وتعانى هيبة الدولة أيضًا من إشكالية أخرى تتمثل فى العلاقة ، التى أصبحت حرجة ، بين الدولة والديمقراطية عندما يضعها المحللون السياسيون المتحمسون للخصخصة والعولمة موضع التضاد والتناقض أو المقابلة على أحسن الفروض ، فى حين أنه ليس هناك ما يثبت أن استمرار قوة الدولة ورسوخ هيبتها ، ينطويان على تحجيم التطلعات الديمقراطية إلى مستقبل مفعم بالحرية والليبرالية والحرص على كيان المواطن وكرامته . فلا يوجد أى تفسير سياسى أو تاريخى أو منطقى يؤكد علاقة سببية بين هيبة الديمقراطية وضعف الدولة ، ولا بين تسلط الديكتاتورية وقوة الدولة . فمن البديهى أن النمو الديمقراطى الواعى والناضج ينهض أساسًا على مجتمع واع وناضج وقوى لاستيعابه كل معطيات العصر

وضروراته . ولا يمكن أن يتعارض تطور المجتمع القوى مع نمو الدولة القوية ، لأن القوة هنا ليست قوة السطوة البوليسية أو الطغيان السلطوى ، بل هى القوة المادية والفكرية والعلمية والحضارية والنفسية التى تفجر طاقات المواطن الحر فى كل مجالات الابتكار والإبداع والتطور . ولذلك يحتاج هذا التطور إلى دولة قوية وراسخة لكنها تتمتع بطاقات الحرية والانفتاح والحداثة والمعاصرة .

وربما يأتى ضعف الدولة وتآكل هيبتها فى مراحل التحول الديمقراطى ، كنتيجة لاحتمالات الانقسام وتفجر التناقضات العرقية فى البلاد ذات القوميات والأعراق والمجتمعات التعددية ، إذ قد يحاول كل منها استغلال المرونة الديمقراطية الوليدة فى اقتناص مكاسب وسلطات على حساب الأطراف الأخرى ، مما يضعف من سلطة الدولة وانتماء الجميع إليها . إن نمو ورسوخ الانتماءات الأولية مثل التجمعات العائلية والقبلية والعشائرية والدينية ، من شأنه أن يضعف الانتماء إلى الدولة التى تعتبر الأم بالنسبة للجميع فى هذه الحالة .

ولا تتوقف الخطورة فى هذه المراحل الانتقالية عند هذا الحد ، بل تمتد لتشمل ظهور فرص جديدة لبعض القوى الفاشية والعنصرية والثيوقراطية كى تبرز من خلالها على السطح دون خوف من عقاب أو مطاردة ، وتظل تتربص بمقاليد السلطة إلى أن تقتنصها ثم تنقلب هى نفسها على الديمقراطية ذاتها التى أتاحت لها هذه الفرص . وغالبًا ما تنجح هذه القوى الغامضة المريبة فى محاولاتها المحمومة التى لا تعرف التقاعس ، خاصة أن الديمقراطية الوليدة فى مثل هذه الحالات لم تكن قد ترسخت بعد ، وأصبح لها أنصارها الملتزمون بها والمدافعون عنها ضد المتربصين بها . ولذلك تعد هذه الانتماءات الفرعية والعرقية والطائفية بمثابة قنابل موقوتة جاهزة للانفجار إذا لم يتم نزع الفتيل منها . وهى بطبيعتها تعوق احتمالات التطور الديمقراطى لأنها تعتنق فكرًا أو توجهات غير ديمقراطية ، تتخذ من التعصب سلاحًا إلى قلب أية محاولات للتسامح . وهذا بدوره يؤكد أن

ضعف سلطة الدولة وتآكل هيبتها يمكن أن يكونا نتيجة لانتشار ثقافة مضادة للديمقراطية ، وقادرة على إعاقة التطور الديمقراطى نفسه من خلال ربطه بكل مظاهر التسيب والفوضى والتميع وهو منها براء . فالمواطنون العاديون يخشون هذه المظاهر لدرجة أنهم يجدون فى التوجهات الفاشية حصنهم الحصين ، حتى لو كان هذا الحصن هو فى حقيقته سجنٌ إلى أجل غير مسمى .

من هنا كانت قوة الدولة وهيبتها ضرورة لا غنى عنها لأى تطور ديمقراطى . وهو تطور لا يرتبط بقواعد ثابتة أو مسبقة أو جاهزة ، بل قابل للتشكيل وإعادة الصياغة وتغيير المنظور طبقًا لظروف كل بلد على حدة ، وهى ظروف قد تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، وإن كان الهدف الاستراتيجى فى النهاية واحدًا ومشتركا لأنه يتمثل فى تحقيق الديمقراطية والتنمية وكل ما يحافظ على كرامة المواطن وازدهار المجتمع . ولذلك من المستحيل تحويل الديمقراطية إلى قالب يمكن أن تصب فيه معطيات أى مجتمع يصبو إليها ، أو شعار عام يتحرك الجميع تحته فى طمأنينة . ذلك أن التطور الديمقراطى عملية غاية فى التعقيد والتشابك والتنوع والصعوبة ، لأنه يتحتم عليه فى مختلف مراحله أن يغير أنماط القيم والمنظومات السياسية والهياكل الاجتماعية السائدة والمعوقة له . إن بناء الديمقراطية يرتبط - بالسلب أو بالإيجاب - بكل مؤسسات الدولة وأجهزتها المتعددة والمتشعبة ، ومن هنا كان هذا البناء فى حاجة دائمة ومتجددة لاستراتيجية شاملة يساندها كل المتحمسين للديمقراطية ، كل فى مكانه وموقعه إذ إن بناء الديمقراطية فى حد ذاته هو بناء للدولة العصرية القادرة على مواكبة كل المستجدات والمتغيرات على الساحة العالمية .

وقد اكتسبت الدولة هيبتها عبر العصور من كونها حقيقة من حقائق الحياة التى يمكن الجدل حول شكلها أو وظيفتها ، لكن مثل هذا الجدل لا يمكن أن يتطرق إلى وجودها أو غيابها . لكن هذه الهيبة دخلت فى مفترق الطرق فى

العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، عندما انقسم المفكرون والمنظرون وعلماء السياسة إلى فريقين ، أحدهما يحرص على أن يستمر كيان الدولة فى الوجود والرسوخ بحكم أنها الخلاص الوحيد للبشر فى هذا العالم المضطرب المعقد الذى تزداد حاجته إليها كلما ازداد اضطرابه وتعقيده ، فى حين ينادى فريق آخر بأنها أصبحت ماردًا متوحشًا يطأ بأقدامه الباطشة كل من يقف فى طريقه أو يحاول أن يوجه إليه أية انتقادات . ولم يحسم هذا الجدل ، وإن كانت كفته تميل من حين لآخر إلى أنصار إضعاف قوة الدولة وتقليل دورها إلى أدنى مستوى ممكن تمهيدًا لإلغائه فيما بعد . وقد استغل هذا الفريق قوة الدفع التى أحدثها تيار العولمة الذى يدعى أن العالم أصبح قرية كونية صغيرة زالت فيها الحدود والحواجز بين أجزائها التى كانت دولاً فيما سبق .

ولم يستسلم الفريق المؤيد لوجود الدولة ورسوخها وقيامها بوظائفها التقليدية ، بل أضافوا إليها وظائف جديدة بحكم المتغيرات الاقتصادية والسياسية . فهم يؤمنون أنها كانت ولا تزال صانعة للتاريخ الذى بلور كل الإنجازات البشرية عبر العصور ، ومنحها معانيها ودلالاتها ، وبدونها لا يمكن تصور شكل متميز لهذا العالم ، مما يؤكد استحالة تجاوزها . ولذلك فهم يقفون بالمرصاد لمحاولات تفكيك هذا الجهاز الهائل ، التى يسعى إليها الفريق الآخر الذى يربط دائمًا بين الدولة والقسر بل والقهر . وهم لا يرون بديلاً عن الدولة فى مستقبل الكيانات السياسية التى تمسك بزمام الأمور فى العالم ، سوى الفوضى والاضطراب والضياع . فالمواطن ليس مجرد طاقة فطرية أو غريزية يمكن استغلالها فى مجالات الإنتاج المتعددة ، بل إنه عجينة مرنة تخضع للتشكيل والصياغة خلال عملية التربية الاجتماعية المتكاملة التى تتم بناء على برنامج استراتيجى . ولا يمكن تجاهل دور الدولة الأساسى فى رسم هذا البرنامج وتطبيقه ، بحكم أنها الكيان الموضوعى غير الشخصى الذى يضمن كرامة

الإنسان على أرضها . كما لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان بصفة عامة إذا لم تكن هناك حقوق للمواطن بصفة خاصة ، وبالتالى فإنه إذا غابت الدولة ، غابت حقوق الإنسان الذى لن يجد المؤسسة التى تجسدها وتحافظ عليها .

ومن يتتبع نشوء الحضارات فى فجر التاريخ الإنسانى ، سيجده مواكبًا لنشوء الدول . ولذلك فإن تجاوز الدولة أو تجاهلها أو هدمها ، هو بمثابة عودة إلى مرحلة ما قبل نشوء الحضارات التى لا يمكن تصور وجودها أو رسوخها بدون الدول التى تمثلها . ومهما اعتور أداء الدولة من سلبيات ، فإنها أرحم بكثير ، لأن اندثار الدولة لا يعنى سوى العودة إلى تقاليد القبائل وصراعات الأعراق ، وشرائع الجماعات المتشرذمة ، ومعارك الطوائف الدينية ، وقوانين المال والثروة التى تسمح للغنى بأن يدوس على عنق الفقير ويقضى عليه . أى العودة إلى حالة الطبيعة الهمجية الفوضوية برغم كل مظاهر التكنولوجيا المتقدمة ، بل إنها ستكون همجية مدججة بأخطر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، فى إطار إقطاعيات جديدة تعيد عصر الإقطاع فى الغرب ولكن فى أشكال لا يعلم مداها المرعب سوى الله ، نتيجة لغياب المساواة الطبيعية ، وانتشار الاضطهاد الطبيعى وسط مجازر ومذابح تشبه قوى الطبيعة من زلازل وبراكين .

ويؤكد المفكر الفرنسى المعاصر ريجيه دوبريه على نتيجة مصيرية فيقول إن الدولة عندما تزول ومعها القانون ونظامها الحكومى وجهازها الإدارى ، فسوف يملأ الفراغ الذى ستتركه رجال الدين ورجال العصابات أو المافيات بأسلوب جزيرة صقلية . وفى هذه الحالة المخيفة ، سيكون رجال الإقطاع الجديد من أصحاب الثروات الأسطورية المشبوهة ، وكبار مرتزقة المال ، المتحالفين مع الأصوليين الطامحين للسلطة والسطوة وراء أقنعة الدين . ويعبر دوبريه عن أسفه بل ورعبه عندما يقول :

«إن الرعب يجتاحنى عندما أفكر فى أوروبا التى تتشكل ملامحها الآن ، بصفتها أوروبا العابرة للحدود القومية ، وهى تتحول إلي معقل حقيقى لانبعاث القرن الرابع عشر من جديد ، فتصبح أوروبا الشركات العملاقة ، والبنوك الكبرى ، والمؤسسات الدينية ، التى شرعت فى أن تكون لنفسها سطوة أخلاقية مذهلة ، تخول لها سلطة تحديد ما هو حرام وما هو حلال ، ما هو شر وما هو خير . إننا فى مرحلة تحول مصيرية ، تجعلنى اتشبث بوجود الدولة وهيبتها التى لا غنى لنا عنها» .

وفى العقد الأخير من القرن العشرين صدر كتاب «تمزق الأمم» الذى ألفه عدد كبير من الباحثين والمفكرين الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة . ودارت كل دراساتهم حول قضية مصيرية هى احتمال اندثار الدولة المعاصرة بعد أن ضاعت هيبتها ، والنتائج السياسية، والتداعيات الاقتصادية ، والتحولات الاجتماعية ، والتناقضات الثقافية الخطيرة المترتبة على هذا الاندثار . وكان هذا الكتاب الرائد من أوائل الكتب التى قامت بتعرية الوجه المخيف للعولمة من خلال الصورة التى رسمها مؤلفوه بدقة ومصداقية لعالم مفكك كأنه خريطة من الفسيفساء العشوائية التى لا تنبئ بأى نوع من النظام . وهى صورة مناقضة تمامًا للصورة الكونية المبهرة التى ينادى بها أنصار العولمة السياسية والاقتصادية بل والثقافية ، والتى تتمثل فى ثقافة عالمية لها معاييرها وقيمها المفروضة على كل شعوب الأرض .

وعندما يستعرض دوبريه صورة أوروبا المعاصرة التى تتشكل تفاصيلها ودقائقها تباعًا ، فإنه لا يرى سوى عملية ضخمة ومخيفة من القوى الاقتصادية العملاقة لحرمان الشعوب من حقوقها ، ولتغليب حلول التسوية ومناورات الدهاليز المظلمة على الإجراءات القانونية التى تمتاز بالشفافية والموضوعية ، ولسيادة لجان غامضة يتحكم فيها أفراد مريبون على برلمانات ينتخبها المواطنون ، ولنشوء آليات لا ترحم ، وقادرة على أن تكتسح فى طريقها كل أنواع الحريات المحلية

والإقليمية ، وثروات التراث الفكرى والثقافى والروحى الخاص بكل أمة . ويؤكد دوبريه أن أوروبا ستفقد كل قيمة لها كمصدر حضارى ، إذا فقدت عناصر التنوع، وعوامل الاختلاف ، وقوى الدفع الذاتى التى تمتعت بها فى العصور السابقة ، بل مآلها إلى الاندثار البطئ لو استمرت فى الخضوع لإرادة الولايات المتحدة التى أصبحت السلطة الموحدة والوحيدة التى تستطيع إصدار القرارات السياسية والعسكرية فى أوروبا على وجه الخصوص .

لكن هناك أصواتًا عالية ومضادة للأصوات التى يمثلها دوبريه ، مثل صوت جان زيجلر الذى يرى فى الدولة غولاً متوحشًا يلتهم فى طريقة كل من يعترضه . فهو من أنصار تجاوز الدول والتخلص منها نهائيًا ، وهو يرى فى هذا الخلاص حلمه وحلم الملايين من البشر . لكن المفارقة العجيبة تكمن فى أن زيجلر المفكر العولمى الليبرالى الذى يصل إلى الفوضوية - دون أن يدرى - يتبنى بالكامل وجهة النظر الماركسية التقليدية تجاه قضية الدولة وهيبتها . فهى تعتبر الدولة فى المجتمع الطبقى ممثلة للطبقة المسيطرة اقتصاديًا وبالتالى سياسيًا وثقافيًا . وعندما تمارس هذه الدولة القمع باسم المجتمع ، فإنها تمارسه فى الواقع لصالح الطبقة المسيطرة المتحالفة معها بطريقة أو بأخرى . ومن هنا كان أحد الأهداف الاستراتيجية للمدينة الفاضلة كما تتخيلها الماركسية ، بناء المجتمع اللاطبقى الذى تتلاشى فيه الدولة بلا رجعة . لكن يبدو أن تطبيق هذا النموذج فى الاتحاد السوفييتى بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، كان الحجة التى تذرع بها معظم المنادين بتجاوز الدولة ، على أساس أنه غير قابل للتطبيق على الواقع الفعلى . فقد ظن الماركسيون المثاليون أن المساواة ستصبح مطلقة عندما تذوى الدولة ببطء مع المراحل المتتابعة للتطبيق الاشتراكى ، وصياغة البنية الجديدة للمجتمع . لكن عندما تحقق هذا التطبيق ، وقع العكس تمامًا ، إذ زادت قوة الدولة فى ظل الاشتراكية ، بل وتحولت هيبتها إلى رهبة فعلية ، وفرضت هذه الرهبة على كل

مؤسسات المجتمع المدنى . وأصبح المواطن بلا حول ولا قوة فى مواجهة جهاز الدولة الرهيب ، بقيادة الحزب الشيوعى الأوحد الذى أعلنها مدوية على رؤوس الأشهاد ، إنه المصدر أو المرجع الوحيد الذى يحتكر الحقيقة السياسية ويفسر النظرية الشيوعية .

ويتجلى تطرف زيجلر فى آرائه عندما يعلن ببساطة أنه لا يدعو لتجاوز الدولة فحسب بل لتجاوز الأمة أيضًا . وهى بساطة مخلة بحقائق كثيرة لا يمكن تجاهلها وتحمل النتائج المترتبة على ذلك . ذلك أن الأمة - فى نظره - هى مصدر كل الحروب والصراعات العرقية ، وهو ما يفسر ما يحدث فى البلقان ، ولا يزال يحدث منذ العقد الأخير فى القرن العشرين . إن قيام حركات قومية مزعومة ومتشنجة ، يتركز مفهومها للقومية فى مجرد الانتماء إلى لغة أو تجربة تاريخية مشتركة سواء تمثلت فى منظور واحد للتاريخ من خلال انتصارات أو هزائم مشتركة قديمة ، فتقوم مجموعات من الصرب والكروات والبوسنيين .. إلخ بتبادل الذبح فى مجازر مروعة ، بهدف ترسيخ مفهومها المزعوم للأمة . وهذا النموذج يمكن أن يتكرر فى أى مكان أو زمان آخر ، وهى حجة استند إليها زيجلر ليثبت أن الأمة أيضًا واقع ينبغى تجاوزه ، فهى تؤدى إلى نوع من التخدير أو الغيبوبة التى تدعى الأيديولوجيا القومية التى يجب التخلص منها .

لكن يبدو أن زيجلر لا يشعر بحرج فى أن يلوى الحقائق التاريخية والموضوعية لكى يدعم بها حججه ، فهو يتكلم عن الأمة كما لو كانت مجرد قبيلة ، فى حين أنها كيان إنسانى واجتماعى واقتصادى وسياسى بل وثقافى ، يضم بشرًا لهم حقوق وعليهم واجبات . فهى أمة المواطنين الذين يعيشون فى كنفها ، وليست أمة السلالات والأعراق والأجناس المتصارعة كأنها تعيش على فوهة بركان يمكن أن ينفجر فى أية لحظة . فالأمة كانت تطورًا إنسانيًا وحضاريًا لمفهوم القبيلة ، إذ إنها جعلت جميع المواطنين سواء أمام القانون . ولذلك يوضح دوبريه

أن فكرة الأمة وسلطتها وهيبتها ، ليست هى التى أدت إلى كل الصراعات والحروب والانقسامات والاضطرابات والقلاقل ، بل هى فكرة الامبراطورية التى نهضت على أساس السطوة والهيمنة والرهبة ، فى حين أن الأساس الصحيح للأمة المتحضرة تمثل دائمًا فى نسب متناغمة ومتفاعلة من السلطة والهيبة التى يفخر بها مواطنوها .

ولا تزال هيبة الدولة فى مفترق الطرق نتيجة الشد والجذب بين أنصارها وبين أنصار العولمة الذين يحلمون بقيام امبراطورية خفية ، تحكم العالم وتتلاعب بمقدراته ، مستغلة فى ذلك الثورة الإلكترونية والمعلوماتية التى أدت بدورها إلى ثورة اقتصادية أعادت هيكلة قنوات المال والثروة فى محاولة مستميتة لتجاوز الدولة كسلطة حاكمة مسيطرة . ولا أحد يستطيع أن يتصور المصير الذى سيؤول إليه العالم إذا ما خلا من الدول !! كذلك لا يدرك أحد حقيقة القوى الخفية التى لا تملك أى منطق معقول فى سعيها المحموم لتدمير كيان الدولة ، كما لا تخجل من التبجح الذى تواصل به هذه المهمة ، فى حين أن أنصار استمرار الدولة لا يدعون أنها ذات مصونة لا تمس ، بل هى فى نظرهم مجرد أداة أو وسيلة لتسيير الأمور وليست غاية فى حد ذاتها . والعبرة بإصلاح هذه الأداة إذا ما أصابها الاعوجاج والانحراف وليس إلغاؤها ، إذ لا يستطيع أحد أن يتخيل العالم بدونها وهى التى واكبت الحضارة الإنسانية منذ فجرها . وهى أداة لابد أن تطور أساليبها وآلياتها لأنها تتعامل مع كيانات بشرية لا تتوقف عن التطور والتغير . ولعل جمودها فى معظم الدول النامية أو المتخلفة ، كان الحجة التى تذرع بها خصوم استمرار الدولة لإقناع الآخرين بتجاوزها كحجر عثرة فى طريق التقدم الحضارى والازدهار الاقتصادى . ومع ذلك فهم واهمون أو مغرضون أو مغرورون عندما يظنون فى أنفسهم القدرة على التخلص من الدولة كنظام ابتكره العقل البشرى ليسير به دفة الحياة الإنسانية لأكثر من أربعين قرنًا . إنها مراهقة فكرية سولت لهم القضاء على

هذا النظام الحضارى فى سنوات معدودات ، ظنًا منهم أن تيارات العولمة الجارفة كفيلة بذلك . وهو النظام الذى لم يكن قاصرًا - عبر العصور - على مجرد الإجراءات الإدارية ، بل امتد ليشمل اجتهادات الفلاسفة والمفكرين الذين سعوا لوضع النظريات المتعددة له ، ابتداءً من نصائح وآراء حكماء المصريين القدماء بل وتطبيقاتهم كما تمثلت فى مدينة أخيتاتون التى كانت أول مدينة فاضلة أو دولة مثالية فى التاريخ ، تفتقت عنها عبقرية أخناتون ، ومرورًا بحوارات «الجمهورية» عند أفلاطون ، وكتاب «حياة ليكورجوس» الذى ألفه بلوتارك ، ومسرحية «برلمان النساء» لأريستوفانيس ، و«مدينة الله» للقديس أوغسطين ، و«يوتوبيا» لسير توماس مور ، و«مدينة الشمس» لتوماسو كامبانيلا ، و«أتلانتا الجديدة» لفرانسيس بيكون ، و«التنين» أو «ليفياثان» لتوماس هوبز ، و«الاشتراكية اليوتوبية والعلمية» لفردريك إنجلز ، و«رحلة إلى إيكاريا» لإيتيين كابيه ، و«الجنس القادم» للورد ليتون ، و«التطلع إلى الوراء» لإدوارد بيلامى ، و«أخبار من اللامكان» لوليم موريس ، و«يوتوبيا حديثة» لـ هـ . ج . ويلز ، و«خبز وورد» لإيثيل مانين ، وغيرها من الكتب والدراسات والحوارات والتصورات التى يضيق بنا المقام إذا حاولنا حصرنا . وهى كلها تسعى لوضع نظريات تقنن للدولة المثالية أو المدينة الفاضلة التى توفر لأبنائها الرعاية والحياة كما يجب أن تكون . صحيح أن مثاليتها كانت صعبة التحقيق بل ومستحيلة فى حالات كثيرة ، لكنها كانت تؤكد نزوع النفس البشرية ، بصفة دائمة ومتجددة ، لتوظيف سلطة الدولة وهيبتها فى التمهيد لحياة إنسانية أفضل . قد تصيب هذه التصورات أو تخيب ، قد تصل إلى قلب الحقيقة والواقع أو تتطرف ، وتنجرف بعيدًا عنه ، لكنها فى النهاية تجسيد مادى ملموس لحرص الإنسان على استمرار وجود الدولة وترسيخ كيانها وهيبتها فى حياته ومجتمعه وأمته . ولا يعقل أن ينحسر هذا الحرص ويتراجع فى زمن تزداد فيه الحياة تعقيدًا وتشابكًا وسرعة ، وسط محيطات من التيارات والأمواج المتلاطمة ، إذ إنه لا توجد هناك أداة أو

وسيلة أو مؤسسة أو قيادة تمسك بدفة الأمور سوى الدولة ، بشرط أن تمتلك الصلاحيات والمؤهلات والإمكانات والقدرات والطاقات والأجهزة التى تمكنها من القيام بهذه المهمة الحضارية المصيرية .



الفصل الثانى
الدولــة المثاليــة

كانت الدولة المثالية أو المدينة الفاضلة أو اليوتوبيا ، حلمًا أثيرًا عند بعض المفكرين المثاليين عبر العصور ، تمنوا أن يتحقق من خلال نموذج لمجتمع مثالى يستطيع أن يصل إلى الكمال أو يقترب منه ، لكنه لم يتحقق إلا فى مخيلتهم . ومع ذلك أصبح مصطلح الدولة المثالية أو المدينة الفاضلة أو اليوتوبيا من المصطلحات التى يتداولها المفكرون الواقعيون عند الحديث عن الإصلاحات السياسية أو التصورات المستقبلية التى تنشد تناغم الإنسان مع المجتمع أو الدولة التى ينتمى إليها . وقد تعددت النماذج اليوتوبية فى الأشكال الأدبية التى عبرت عنها سواء فى مجال القصيدة أو القصة أو الرواية ، وفى الدراسات أو النظريات السياسية التى سعت لوضع تخطيط نموذجى لنظام سياسى يحقق ما تحلم به البشرية من وحدة وتناغم وإنجاز لا يعرف التشتت ولا الضياع .

وإذا كان الخيال السياسى من الأدوات أو الطاقات التى يجب أن يتسلح بها المفكر أو الممارس السياسى حتى يتخطى حدود الواقع ويدرك الاحتمالات الجديدة التى تساعده على حسم القضايا أو حل المشكلات التى قد تبدو مستعصية فى أولها إذا ما عولجت بالأساليب التقليدية ، فإن هذا الخيال نفسه ، إذا أهمل أو تغاضى عن معطيات الواقع ، وانطلق إلى آفاق شطحات تتوسل بالفكر المجرد أو الوهم المغرى ، فإنه لا يخرج عن حدود العقل الذى تصوره . وهذا ما حدث لكل اليوتوبيات التى لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، لدرجة أن المفكر الإنجليزى لورد ماكولى سخر منها عندما قال إن حقلاً فى مقاطعة ميدلسكس فى إنجلترا لأفضل من إمارة فى يوتوبيا . كما قال هـ.ف. راسل إن اليوتوبيات تعتبر بوجه عام نوعًا من الغرائب الأدبية التى اكتسبت احترامًا وانتشارًا نتيجة للأسماء المشهورة

التى ارتبطت بها ، أكثر مما تعتبر إسهامات جادة فى المشكلات السياسية التى أقلقت العصر الذى ظهرت فيه .

وقد أثبتت الممارسة السياسية عبر العصور ، أنها أبعد ما تكون عن المثاليات، فهى على حد قول بسمارك «فن الممكن» ، أو فن التسويات ، والحلول الوسط ، وتجنب الأزمات والكوارث بقدر الإمكان . ولذلك أصبح الحالمون من اصحاب الرؤى موضع السخرية أو الاحتقار فى مواجهة السياسيين العمليين الذين يديرون دفة أمور العالم . فليست هناك حلول جذرية لسلبيات المجتمع وشروره ، بل لإصلاحه وتطويره . كما يدرك الساسة استحالة إلغاء الحروب أو أية أنواع أخرى من الصراع ، وإنما يسعون باستمرار لتجنبها أطول فترة ممكنة . كذلك لا يمكن إلغاء الجريمة لأنها من ثوابت المجتمع البشرى الذى لا يملك تجاهها سوى إصلاح القوانين الجنائية ، أو إلغاء المجاعة لأن أحدًا لا يملك التحكم فى العوامل الجغرافية وإنما فى استطاعة الدول أن تؤسس هيئات خيرية عالمية على نطاق واسع .

ومن الواضح أن عين الفكر المثالى كانت مركزة دائمًا على هيبة الدولة التى لا ينبغى أن تمس . فقد كان هناك اتجاهان رئيسيان يميزان الفكر اليوتوبى عبر العصور : أحدهما يسعى لتحقيق سعادة الجنس البشرى من خلال الرفاهية المادية ، وإفناء فردية الإنسان فى المجموع وفى هيبة الدولة ومجدها . والاتجاه الأخر يتطلب درجة معينة من المادية ، لكنها ليست كل شىء ، لأن السعادة فى نظره هى محصلة طبيعية للتعبير الحر عن شخصية الإنسان وكيانه وكرامته ، ويجب ألا يضحى بها تحت وطأة قانون أخلاقى أو سياسى استبدادى أو تحت رحمة مصلحة الدولة وهيبتها . ذلك أن هيبة الدولة يجب أن تنبع من داخل المواطنين بمحض إرادتهم ، لا أن تفرض عليهم من مؤسساتها . فالقضية تتمثل فى مصداقية الدولة والاقتناع الطوعى للمواطن بها ، ذلك أن انتماء المواطن إلى دولته ، خير ضمان طبيعى وطوعى للحفاظ على هيبتها . أما الهيبة المفروضة عليه قسرًا أو قهرًا ، فهى التسلط

الذى يولد التمرد والثورة ضده لأنه مضاد بطبيعته لقوانين النفس البشرية . ولذلك يرى عالم الجمال والفيلسوف الإنجليزى هربرت ريد أن :

«اليوتوبيات المضادة للنزعة التسلطية تقيس التقدم بدرجة التمايز داخل المجتمع . فإذا كان الفرد مجرد وحدة نمطية فى كتلة المجموع ، فإن حياته لا تكون فظة ومحدودة فحسب ، بل متبلدة وآلية أيضًا . أما إذا كان وحدة متكاملة فى ذاته بحيث يملك المجال لحرية الحركة والقدرة على العمل المستقل ، فإنه من الممكن أن تتفتح أمامه الفرص ليحقق ما يريد عندما ينمو ويعبر عن نفسه . فهذا هو المعنى الحقيقى الوحيد لمفهوم التطور الذى يحتاج دائمًا إلى الوعى بالقوة والحيوية والبهجة» .

لكن الطبيعة البشرية ليست دائمًا ثورية ومتجددة عند كل الناس ، ولذلك يحلل هربرت ريد هذا الجانب التقليدى الراكد منها فيقول :

«هناك العديد من البشر الذين يجدون الأمان وسط الأعداد الكبيرة ، ويجدون السعادة فى أن يبقوا مجهولين ، والكرامة فى العمل الروتينى . إنهم لا يطمحون إلى أفضل من أن يكونوا مجرد رأس فى قطيع يسوقه راع ، أو جنودًا رهن إشارة قائد ، أو عبيدًا تحت سطوة طاغية . ولا يتطور منهم سوى القليلين الذين يشتعل داخلهم الطموح ليصبحوا الرعاة والرؤساء والقادة لأولئك الذين اختاروا بمحض إرادتهم أن يكونوا منقادين وتابعين» .

وقد انقسم البشر بطبيعتهم إلى أقلية قائدة أو قيادية تصل إلى حد الندرة فى عدد أفرادها ، وأغلبية منقادة أو انقيادية تقترب من نسب مئوية قياسية ، دفعت اليوتوبيات التسلطية إلى تسليم الشعوب لرعاة أغنام وقادة وطغاة احتكروا لأنفسهم هيبة المجتمع أو الدولة التى تحولت على أيديهم إلى رهبة ورعب . وحتى اليوتوبيات الاشتراكية أو التقدمية التى شيدت بناء الدولة على أساس أنه السد

الحامى للطبقات الكادحة والفقيرة من المد أو الطوفان الرأسمالى الذى يحاول اكتساحها فى طريقه ، وأنه الطاقة القادرة على فرض المساواة الاقتصادية ، فإنها استبدلت بنظام العبودية الاقتصادية القديم نظامًا آخر جديدًا ، فلم يعد الناس عبيدًا لملاك الأراضى أو لأصحاب العمل ، بل أصبحوا عبيدًا للدولة أو الأمة . وقامت هيبة الدولة على السلطة الأخلاقية والعسكرية المنوطة بها ، كما فى «جمهورية أفلاطون» ، أو على الفكر اللاهوتى والدينى ، كما فى يوتوبيات العصور الوسطى ، أو على ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع كما فى معظم يوتوبيات القرن التاسع عشر . لكن النتيجة كانت واحدة عبر العصور المتتابعة ، وتمثلت فى اضطرار الفرد أو اجباره لاتباع مجموعة من القوانين أو التعليمات أو الأوامر أو قواعد السلوك الأخلاقى المفروضة على الناس لمجرد أنهم مواطنون فى هذه الدولة أو تلك .

لم تتحول هذه اليوتوبيات أو المدن الفاضلة أو الدول المثالية إلى حقائق مادية ملموسة على أرض الواقع نتيجة لهذا الأسلوب التسلطى الذى جعل منها إطارًا نظريًا ومثاليًا لمجموعة من التناقضات الجذرية التى لا يمكن حلها أو حسمها . فقد زعم مؤسسو أو منظرو هذه الكيانات أنهم منحوا الحرية للشعب ، والهيبة للدولة فى الوقت نفسه ، فى حين أنهم حرصوا على إصدار القوانين التى يتحتم اتباعها بصرامة بدون أى حق فى التفكير أو الجدل أو المراجعة أو المناقشة . وهى قوانين لا تترك كبيرة ولا صغيرة ، من تقاليد الإنجاب ، إلى شئون الزواج ، إلى أحكام القضاء، إلى أمور السجن ، إلى إجراءات الإعدام ، إلى آخره . وبعد كل هذه القيود يزعمون أن الشعب حر فى أن يفعل ما يشاء .

ولم يقتصر دور هؤلاء المؤسسين على التنظير فحسب ، بل تصوروا أنفسهم، دون استثناء ، مشرفين على خطوات التطبيق والتنفيذ ، بل وحكامًا لهذه اليوتوبيات . فمثلاً يتخيل توماسو كامبانيلا نفسه «الميتافيزيقى الكبير» فى «مدينة الشمس» ، «وفرانسيس بيكون» الأب الراعى فى «بيت سليمان» ، وإتيين كابيه

نصب نفسه المشرع فى جزيرته إيكاريا . وأحيانًا لم يكن بعضهم بهذه الصراحة ، بل كان يغلف رغبته فى الحكم والسيادة والهيبة بأسلوب تهكمى يوحى بزهده فيها ، كما فعل توماس مور عندما أرسل خطابًا إلى صديقه إيرازموس ، يتحدث فيه عن بهجته بالتصورات التى انتابته وهو يكتب كتابه الشهير «يوتوبيا» :

«إنك لا تستطيع أن تتصور مدى البهجة التى اجتاحتنى ، ومدى الشموخ الذى رفع رأسى عاليًا ، إذ دائمًا ما كنت أتصور نفسى وأنا أنهض بدور الحاكم الأعلى ليوتوبيا ، بل إننى تخيلت نفسى مختالاً فى مشيتى وفوق رأسى تاج من سيقان الذرة ، لابسًا عباءة راهب فرنسسكانى ، وحاملاً فى يدى سنبلة من الشعير أشبه بصولجان ، ومحاطًا بحشد غفير من أبناء شعب أموروت» .

وتوضح مارى لويز بيرنيرى فى كتابها الموسوعى «رحلة عبر اليوتوبيات» أن اليوتوبيات التسلطية تقع فى تناقض آخر يكمن فى التأكيد على أن قوانينها تستلهم أسس النظام الذى تنهض عليه الطبيعة ، فى حين أنها فى حقيقتها قد سنت بأسلوب تعسفى قهرى . ذلك أن منظرى اليوتوبيا ومؤلفيها لم يحاولوا اكتشاف قوانين الطبيعة ودراستها دراسة علمية ، بل اخترعوها أو استلهموها من الأفكار الديكتاتورية القديمة التى كان أفلاطون من أوائل منظريها فى محاورة «الجمهورية». وكان بعضهم يؤمن أن قوانين الطبيعة هى ذاتها قوانين إسبرطة التى جعلت كل مواطنيها مجرد أدوات فى يد الدولة لتستخدمها وقتما وأينما تشاء . وبالتالى لم يقيموا مدنهم الفاضلة أو دولهم المثالية على تجمعات حية وبشر يعيشون بالفعل على أرضها ، بل تصوروها فى أشكال وهياكل مجردة صادرة عن خيالاتهم وطموحاتهم .

كانت النمطية هى الداء الوبيل الذى أصاب معظم هذه اليوتوبيات التى كانت فى واقع الأمر كيانات مصطنعة ومفتعلة بل ووهمية ، لكنها كانت المصدر الرئيسى الذى استهلمته النظم الديكتاتورية والفاشية والشمولية عبر التاريخ . فالمواطنون فى اليوتوبيا مخلوقات من نمط واحد ، وبالتالى يفترض فيهم أن تكون لهم

رغبات متماثلة واستجابات متشابهة ، وأن يكونوا مجردين من العواطف والانفعالات والمشاعر التى تعبر بطبيعتها عن تفرد كل منهم . وقد انعكس هذا التنميط على كل جوانب الحياة اليومية على أرض اليوتوبيا ، سواء فيما يتصل بالملابس والأزياء الموحدة إلى جداول المواعيد والأنشطة ، ومن السلوكيات الأخلاقية إلى الأفكار والاهتمامات العقلية . وفى هذا يقول المفكر والأديب الإنجليزى هـ. ج. ويلز :

«إن كل اليوتوبيات - تقريبًا - وربما باستثناء يوتوبيا وليم موريس : «أنباء من اللامكان» - يجد المرء فيها أبنية صحيحة متناسقة ، ولكن بلا شخصية ، وكيانات متجانسة ومتكاملة ، وأفواجًا من الناس الذى يتمتعون بالصحة والسعادة ، ويرتدون الأزياء الجميلة ، لكنهم يفتقرون إلى أى تفرد شخصى من أى نوع» .

إن اليوتوبيا كيان مصطنع أو مصنوع ، وبالتالى فإن الأمة المنمطة لابد أن تؤدى إلى إقامة بلد موحد أو مدينة موحدة متجانسة ، تمارس التسلط على كل المستويات والتجمعات التى تمنحها الدولة قدرًا من سلطتها الشمولية أو من سيادتها وهيبتها ، ومن ثم تسمح لها بممارسة الحياة المشتركة . وهو الزعم أو الوهم الذى صنعه منظرو ومؤسسو اليوتوبيا ، وعاش عليه رجال الدولة كسلاح يضمن لهم استمرارهم فى الحكم وممارسة السطو والتمتع بالهيبة ، وساعدهم على ذلك أن المدن قد سبقت الدول بوقت طويل . ذلك أن المدن يسهل السيطرة عليها وقيادتها كأنها جيش وإن كان مدنيًا ، أما فى الدولة المترامية الأطراف ، فالمسألة تزداد صعوبة وتعقيدًا ، حتى لو كانت تخضع لقومية واحدة غالبة . ومع ذلك كانت النزعة القومية المبكرة بمثابة حلقة الوصل بين الدولة المدينة والدولة القومية التى كانت امتدادًا وتطويرًا لها .

وكان سلوك رواد الدولة القومية مشابهًا - إلى حد كبير - لمنهج منظّرى ومؤسسى اليوتوبيا ، لأنهم لم يقيموا وزنًا للظروف والمناطق والتجمعات الطبيعية

للبشر ، بل حرصوا على النزعة القومية بل والإقليمية التى تجعل سكان الإقليم أعضاء فى دولة واحدة ، أو مجموعة واحدة غير منقسمة تسمى أمة ، ويفترض أن تمتلك زمام الأسبقية والسلطة الأعلى على كل المجموعات الأخرى . فقد كان هذا هو التشكيل الاجتماعى الوحيد المتعارف عليه رسميًا فى اليوتوبيا القومية ، والذى يضع القاسم المشترك بين كل سكان هذا الإقليم فى مقدمة جميع الأمور الأخرى التى تربط بين البشر فى مجموعات مدنية أو زراعية أو صناعية أو اقتصادية .. الخ، مهما كان هذا القاسم المشترك غير ذى جدوى أو حيوية بالغة لبعض هذه المجموعات ، خاصة تلك التى تشكل أقليات ضئيلة .

والتاريخ يقدم أمثلة عديدة للدول القومية القوية التى حافظت بكل قدراتها على هذه الوحدة التى كانت مصدرًا وأساسًا لهيبتها بين الدول الأخرى . وهى الهيبة أو الرهبة التى كانت غايتها الاستراتيجية فى حين كان الشعب مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، أي أنها وضعت العربة أمام الحصان لأنه من المفروض إنسانيًا وديمقراطيًا أن تكون هذه الهيبة مجرد وسيلة تمنح الشعب ثقلاً سياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا بين الشعوب . ولذلك ألغت الدولة اليوتوبية ثم الدولة القومية ثم الدولة الاشتراكية ، الملكية الخاصة ، ليس لتحقيق المساواة بين المواطنين فحسب أو بسبب تأثيرها الفاسد ، بل لأن هذه الملكية الخاصة كانت تشكل خطرًا على وحدة الدولة وهيبتها لأنها تتيح الفرصة لبروز مراكز القوى ذات القدرة الاقتصادية على التدخل فى شئون الحكم . بل إن الأسرة نفسها - كوحدة أو كنظام - لم تسلم من تدخل الدولة بحجة الحفاظ على وحدتها وهيبتها . وسارت يوتوبيات كثيرة على نهج التراث الأفلاطونى ، فألغت الأسرة والزواج المعقود بين الزوج والزوجة ، وإن كانت يوتوبيات أخرى مثل تلك التى تخيلها وألفها توماس مور ، قد دافعت عن خصوصية الأسرة وكيانها من خلال عقد الزواج وحرية الإنجاب وتربية الأطفال وتعليمهم داخل نظامها قبل أن يشبوا عن الطوق ويلتحقوا بالمدارس . وكانت هناك

مجموعة ثالثة ارتضت حلاً وسطًا ، إذ لم تجد تعارضًا أو تناقضًا بين الإبقاء على الكيانات الأسرية ، فى حين تقوم الدولة بمهمة تعليم الأطفال ، إذ إنها كلها مؤسسات تكمل بعضها بعضًا ، ولا تحمل فيما بينها ما يهدد وحدة الدولة وهيبتها.

وكانت اليوتوبيات - فى مجملها - حريصة على إلغاء الظواهر والحقوق الطبيعية التى يمكن أن تشكل عقبة فى سبيل تحقيق هيكلها أو كيانها المنشود . وكانت الأسرة والملكية فى مقدمة هذه الحقوق . فقد اعتبرت الأسرة دافعًا قويًا لتنمية الغرائز الأنانية الذاتية ، وهو ما يؤدى إلى تفكيك وحدة الجماعة وإنحلالها . ومع ذلك وجدت الأسرة - كظاهرة طبيعية - من يدافع عنها بصفتها عماد الدولة المستقرة ، بل والخلية الأساسية فيها ، والمجال الذى تتم فيه التربية والتدريب على قيم الطاعة والولاء والانتماء للدولة . فالأسرة يمكن أن تمارس التسلط على الأبناء ثم تقوم بتسليمهم للدولة التى تجدهم بدورها جاهزين للخضوع لتسلطها . ويؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأن الأسرة عندما تمارس على الأبناء تسلطها ، فهى أبعد ما تكون عن تربيتهم على قيم التفرد والخصوصية ، إذ إنها تدربهم منذ نعومة أظافرهم على احترام سلطة الأب ، ومن ثم سوف يطيعون فى النهاية أوامر الدولة بغير اعتراض أو تفكير عندما تحل فى حياتهم محل الأب .

أما فيما يتصل بالملكية الفردية ، فإن الدولة القومية تحتم إيجاد طبقة حاكمة تسيطر على مقدرات الشعب . وإذا كان مؤسسو اليوتوبيات أو الدول المثالية أو المدن الفاضلة ، قد اهتموا اهتمامًا كبيرًا بعدم إتاحة الفرصة للملكية كى تفسد الطبقة الحاكمة أو توقع الشقاق بين أعضائها ، لكنهم لم يدركوا أن خطر حب السلطة والتسلط فى حد ذاته ، كفيل بإفساد الحكام والتفريق بينهم ، وإيقاع الظلم بشعوبهم . وكان أفلاطون المصدر الأول لهذا البلاء ، إذ عهد إلى الحراس العسكريين بتولى مقاليد السلطة كلها فى جمهوريته . ولم يضعف تأثير أفلاطون عبر العصور إذ يبدو أنه لاقى هوى فى نفوس القادة والزعماء برغم اجتهادات

المفكرين الذين أتوا بعده ، وحاولوا التخفيف من حدة الديكتاتورية الأفلاطونية . فمثلاً كان المؤرخ الرومانى بلوتارك على وعى بالمفاسد التى يمكن أن يرتكبها الإسبرطيون فى إطار نظامهم المحكم الدقيق ، كما قدم توماس مور تصورًا للدولة التى يمكن أن تمثل جميع المواطنين ، باستثناء قلة من العبيد الذين لم يتدربوا على ممارسة الحرية . فقد كان نظامه أقرب ما يكون إلى النظام الديمقراطى .

لكن حتى فى التصورات التى أباحت للمواطن قدرًا من حرية التصرف والسلوك ، فإن ممثلى الشعب أنفسهم الذين كانوا يمارسون السلطة ، ويملكون تنفيذ القوانين ، لم يكن من حقهم وضع أو سن أو صياغة مثل هذه القوانين ، خاصة القوانين الأساسية التى هى من اختصاص المشرع وحده . أى أن الدولة شرعت مجموعة من القوانين التى لم يشارك الشعب فى صنعها ، لكن عليه أن يخضع لها. كما أن الطبيعة المركزية لتلك الدولة قد جعلت هذه القوانين تسرى على كل المواطنين ، وعلى كل قطاع من قطاعات الشعب دون أن يضع المشرعون فى اعتبارهم الفروق والعوامل الفردية والشخصية المتنوعة .

والولاء لليوتوبيا أو الدولة القومية فيما بعد ، بدهية مفروغ منها ولا تحتاج إلى جدل أو نقاش ، حتى لو كان ولاءً ظاهريًا خوفًا من العقاب والبطش . فغالبًا ما يحتم الولاء للدولة إنكار مشاعر التكافل والتعاون المتبادل الذى يوجد بشكل طبيعى بين الناس الذين ينقسمون إلى مواطنين أحرار وعبيد أو برابرة ، وهم أحرار فى الحدود التى تتيحها القوانين المفروضة عليهم ، لكنهم بطبيعة الحال أفضل من العبيد الذين لا يتمتعون بأى قدر من الحرية . وبرغم أن مشرعى اليوتوبيا يدعون أنهم خططوا لدولتهم أو جمهوريتهم المثالية على أساس المساواة بين جميع المواطنين ، فإنهم فى الواقع لم يقسموا الشعب إلى طبقات فحسب ، بل قسموا البشرية إلى أمم بينها من الحدود والمخاوف وسوء الظن والتربص والمنافسة ، ما يشعل الحروب باستمرار فيما بينها .

إن كل ما هو ممنوع أو محرم فى العلاقات القائمة بين المواطنين المتساوين ، يمكن ممارسته مع الذين يعدون مخلوقات أدنى منزلة ، خاصة العبيد أو الذين يطلقون عليهم مصطلح «البرابرة» . ولذلك يصاب المواطن اليوتوبى بما يشبه فصام الشخصية عندما يتمسك بالرقة والاحترام والتقدير فى تعامله مع من ينتمون إلى نفس طبقته الاجتماعية ، وفى الوقت نفسه يتسم بالقسوة والفظاظة فى تعامله مع عبيده . كذلك فإنه يحرص على استتباب السلام فى وطنه ، لكنه يتحرق شوقًا لشن أبشع أنواع الحروب خارج الحدود ، إيمانًا منه بأن هيبة دولته يجب أن تسود على الدول الأضعف التى لا تستحق أن تقف على قدم المساواة معها .

وكانت جميع اليوتوبيات ، التى سارت على نهج أفلاطون ، قد مارست هذا النوع الاجتماعى الخطير من ازدواج الشخصية . ومثل هذا الازدواج ظاهرة شائعة فى مختلف المجتمعات ، لكن رسوخه فى مجتمع يدعى أنه بلغ مرحلة الكمال أو المثالية أمر يبدو غريبًا ويصعب قبوله والتسليم به . ومع ذلك كان سمة مميزة لمعظم من تصدوا للكتابة عن اليوتوبيا ، كما لو كان بدهية لا تحتاج إلى إثبات ، لدرجة أن النموذج الإنسانى العالمى الذى تصوره الفيلسوف زينون فى «الجمهورية» ، والذى أعلن فيه الأخوة بين البشر من كل الأمم ، لم يلق صدى يذكر عند منظرى اليوتوبيا الذين اشترك معظمهم فى الاعتقاد بأن الحرب جزء لا يتجزأ من نظامها . وهو ما تجلى بعد ذلك فى الحروب التى خاضتها الدول القومية ضد دول قومية أخرى .

ومن الواضح أن الدولة اليوتوبية أو القومية أو المثالية التسلطية ، هى دولة راكدة لا تتطور لأنها تتصور أنها بلغت الكمال بتحقيق المثال الذى لا قمة بعده ، ولذلك فإنها لا تسمح بوجود أية شخصية تكون من الكاريزما والجاذبية الشخصية والقوة الذاتية والاستقلال الفكرى ، بحيث تتصور فى نفسها القدرة على التمرد والتعبير . فإذا كانت المؤسسات والكيانات اليوتوبية تعتبر كاملة فى نظر القائمين

عليها ، فمن البدهى أنها لن تكون قابلة للإصلاح والتغيير . وأى مواطن يحاول أنه يناضل أو حتى يحلم بيوتوبيا أفضل ، هو فى نظر القادة أو المسئولين إما جاهل لابد أن يتعلم ويعاد تثقيفه ، أو مجنون لابد أن يعالج أو يعزل ، أو خائن لابد أن يبتر ليتم التخلص منه بأسرع ما يمكن ، حتى لا تهتز هيبة الدولة .

كان هذا هو النموذج الذى حذت حذوه كل النظم الشمولية والفاشية والديكتاتورية عبر التاريخ ، والتى حرصت على محو الشخصية الإنسانية المتفردة بزعم توفير كل إمكانات الحياة الكريمة والسعيدة لأبناء الوطن . فالمشرع أو الحكومة هما اللذان يخططان كل كبيرة وصغيرة فى كل مناحى الحياة . فمثلاً فى مجال تخطيط المدن والمنازل ، تعد الخطط طبقًا لأكثر القواعد والأصول عقلانية وأفضل الأساليب التكنولوجية ، ومع ذلك فإن هذه الخطط ليست تعبيرًا إنسانيًا أو عضويًا عن روح الجماعة . ذلك أن حياة البشر لا يمكن أن تصب فى قوالب ، فالمنزل ، مثله مثل المدينة ، يصنع من مواد صماء ، لكنه يجب أن يجسد روح أولئك الذين بنوه، وبنفس المنظور ربما تكون الأزياء اليوتوبية أكثر راحة وأكثر تنسيقًا من الملابس المعتادة ، لكنها لا تسمح للفرد بالتعبير عن فرديته وذوقه الخاص .

وهذا التنميط لا تفرضه الدولة اليوتوبية على المدن والمنازل والملابس فحسب ، بل تفرضه - وبشراسة أشد - على أمور الإبداع الفكرى والفنى والروحى. فهى لا تتوانى فى قمعها لحرية الفنان بحكم أن أفكاره ومشاعره وهواجسه وتجلياته التى تميل إلى التفرد الذى يسعى لاستكشاف آفاق جديدة وبعيدة قد لا تتماشى مع نهج الدولة ، وقد تمس هيبتها . ولذلك تفترض فى الشاعر والأديب والموسيقى والمصور والنحات أن يكونوا فى خدمة أهداف الدولة ، مثلهم فى ذلك مثل العمال والموظفين والفلاحين وغيرهم من قوى الشعب العامل ، فهم خبراء فى الدعاية لها لا أكثر ولا أقل . ويجب أن يدركوا - دون سفسطة - أن التعبير الفردى محظور عليهم سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، وعليهم أن يحذوا حذو

المعايير الجمالية والأخلاقية والتربوية التى تضعها الدولة ، ذلك أن الحرية فى هذا المجال لا تعنى سوى الفوضى وتدمير كل الأنظمة المثالية التى ابتكرتها الدولة والتى من حقها أن تسحق أية محاولات من هذا النوع الذى يضع على وجهه أقنعة الحرية !!

وقد وجد فيلسوف الجمال الإنجليزى هربرت ريد فى الفن اختبارًا لا يخيب لمدى مصداقية الدولة فى احترامها لكيان الإنسان وكرامة الفرد . فالدولة التى تقف موقف العداء من الإبداع الفنى الناضج والحر ، هى دولة شمولية تضع المواطن تحت رحمة الدولة بدلاً من أن تكون هى فى خدمته . ومن هنا كان رفض هربرت ريد لليوتوبيا الشمولية والفاشية التى تصورها أفلاطون فى «الجمهورية» ، حين قال فى كتابه «الشعر والفوضوية» ١٩٣٨ ، وكتابه «معطف لألوان كثيرة» ١٩٤٥ :

«لقد طرد أفلاطون ، كما يعرف الجميع ، الشعراء من جمهوريته . ولكن هذه الجمهورية كانت نموذجًا مضللاً للكمال . ربما استطاع بعض المستبدين أن يحققوها فى الواقع ، غير أنها لن تؤدى وظيفتها إلا بشكل آنى . فالآلات تعمل بشكل آلى لمجرد أنها مصنوعة من مواد ميتة وغير عضوية . ولو أردت أن تعبر عن الفرق بين مجتمع تقدمى عضوى وحكومة شمولية سكونية ، ففى إمكانك أن تعبر عن هذا بكلمة واحدة وهى : الفن . ولا يستطيع المجتمع أن يجسد قمم ومثل الحرية والتطور العقلى ، وهى التى تجعل الحياة فى نظر أغلبنا جديرة بأن نحياها ، إلا بشرط إتاحة الفرصة للفنان كى يمارس عمله بحرية» .

ولم يحدث أن نجحت اليوتوبيات فى هذا الاختبار . كانت بالمرصاد دائمًا لكل المبدعين من مفكرين وفنانين ، فوضعت رقابهم تحت سيف الرقابة من قانون مصطنع ، وجعلت من الحرية مجرد شعار مرفوع يشير إلى الحياة المثالية التى تنادى بها . وهى مثالية فى نظرها هى فحسب ، أما من المنظور الإنسانى الحقيقى فهى معتقل كبير ، يتحرك فيه المواطنون دون أى أمل فى الحصول على إفراج قريب أو بعيد. ولذلك رفض المفكرون الأحرار كل هذه التصورات اليوتوبية أو المثالية التى

تجعل من الإنسان مجرد أداة أو وسيلة لبناء وهم كبير هو بمثابة الهدف أو الغاية النهائية التى يجب أن تتحقق حتى لو كانت على حساب كرامة الإنسان وحريته وسعادته .

وكانت أقدم الأعمال التى رسخت هذا التعريف للدولة المثالية ، وأعظمها تأثيرًا فى اليوتوبيات التى توالت بعدها ، هى «جمهورية» أفلاطون و «حياة ليكورجوس» لبلوتارك ؛ وكلاهما يمثل الاتجاهات التسلطية والشيوعية فى الفكر الإغريقى . فقد كانت الفترة التى كتب فيها أفلاطون «الجمهورية» فترة تدهور فى التاريخ اليونانى ، حين انتهت الحرب البلوبونيزية (٤٣١ - ٤٠٤ ق.م) ، وهى الحرب الأهلية بين أثينا وإسبرطة فى المورة ، بالهزيمة الساحقة لأثينا ، والتى أنهكت المدن (الدول) المستقلة التى شاركت فيها نتيجة للصراع الطويل والمنازعات الداخلية التى أصابتها بالتفكك ، وجعلتها عرضة للغزو الأجنبى ، وأتاحت الفرصة لدولة إسبرطة العسكرية والتسلطية أن تنتصر عليها . وقد كان أفلاطون فى الثالثة والعشرين من عمره عندما انتهت الحرب التى أصابت أثينا بالإنهاك السياسى والتدهور الاقتصادى ، ولذلك ركز فى كتاباته على القضايا السياسية والاجتماعية، على سبيل استخلاص الدروس المستفادة من هزيمة أثينا وانتصار إسبرطة .

ونظرًا لأن المهزوم غالبًا ما يهرب من كابوس هزيمته ، بتبريرها بجبروت الغزاة الفاتحين ، لدرجة أنه يفتتن بهم بل ويتوحد معهم ، فإن أفلاطون عندما شرع فى التخطيط لجمهوريته المثالية ، وجد فى إسبرطة النموذج الأمثل الذى يجب عليه أن يحذو حذوه ، فجاءت جمهوريته أشبه بالتنظيم التسلطى لإسبرطة منها بالتنظيمات الحرة التى تمتعت بها المدن الإغريقية الأخرى فى عهود سابقة . وكان أفلاطون واضحًا وصريحًا فى شجبه للروح الاستقلالية والنزعة الفردية المتطرفة التى ميزت الحياة السياسية والاجتماعية فى المدن الإغريقية ، ووضع محلها تخطيطه لدولة قوية متجانسة وقائمة على مبادىء تسلطية كفيلة بأن تجنبها الهزيمة التى لحقت بها فى حربها مع إسبرطة .

كانت هناك أصوات مضادة لأفلاطون دفاعًا عن قيم الديمقراطية والحرية ، لكن صوت أفلاطون كان الأعلى دائمًا عبر التاريخ ، مما يدل على أن ميل الساسة والقادة والزعماء والملوك والأباطرة إلى انتهاج الأساليب الديكتاتورية والفاشية والشمولية ، أقوى بكثير من حرصهم على مبادىء الديمقراطية والحرية التى تحتاج إلى مواصفات وشروط أصعب وأعقد من أساليب الطغيان الصريحة والواضحة والجاهزة بالعقاب العاجل والصارم لكل من يحاول التصدى لها . ولذلك كانت مهمة السوفسطائين صعبة ومعقدة حين بحثوا عن حل لمواجهة تفكك الحياة الإغريقية بأسلوب مخالف لمنهج أفلاطون الذى وجه إليهم هجومًا متواصلاً بلا هوادة . فقد كان العلاج الذى تحمسوا له ، يتمثل فى المزيد من الحرية وليس فى التقليل منها ، وذلك استمرارًا أو امتدادًا للإيمان التقليدى بعصر ذهبى عاش فيه البشر فى حالة من الحرية والمساواة والسعادة بصفتها حقهم الطبيعى فى الحياة ، لكنهم فقدوا هذا الحق عندما برزت التنظيمات السياسية . وقد فسر رودلف روكر فى كتابه «النزعة القومية والحضارة» هذا المفهوم السياسى والاجتماعى حين قال :

«كان أنصار المدرسة السوفسطائية بصفة خاصة ، هم الذين تصدوا لنقد الشرور الاجتماعية فى إطار حرصهم على ترسيخ حالة طبيعية ماضية ، لم يكن الإنسان فيها قد عرف عواقب الظلم الاجتماعى بعد . ومن هذا المنطلق أكد هيبياس الإليسى أن «القانون قد أصبح طاغية يتحكم فى الإنسان ، ويدفعه دائمًا إلى ارتكاب أفعال غير طبيعية» . وبناء على هذا المفهوم نادى ألكيداماس وليكوفرون (شاعر وعالم سكندرى عاشا فى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد) وغيرهما ، بإلغاء الامتيازات الاجتماعية ؛ وشجبوا نظام الرق على وجه الخصوص باعتباره منافيًا لطبيعة الإنسان ، ونتيجة مباشرة لتشريعات وضعها البشر الذين جعلوا من الظلم فضيلة . وكان من أعظم مآثر المدرسة السوفسطائية المفترى عليها، أن أنصارها تخطوا كل الحدود القومية وتحالفوا بشكل واعٍ وصريح مع المجتمع الكبير

للجنس البشرى . لقد شعروا بالقصور المعيب للمثل الأعلى القومى وضيق أفقه الروحى والفكرى» .

وامتد تأثير السوفسطائيين بعد ذلك إلى الفلاسفة الكلبيين الذين اعتبروا تنظيمات الدولة بمثابة كيانات مضادة للنظام الطبيعى للأشياء ، ورفضوا الفروق الطبقية والقومية . كذلك سار الفلاسفة الرواقيون على نفس النهج الذى أسسه زينون الكيتيونى الذى ربط بين الرواقية والإصرار على رفض الخضوع للإلزام الخارجى ، واستلهام القانون الداخلى المستمد من الطبيعة . لكنه كان متطرفًا بدوره حين تصور مجتمعه المثالى وقد تخلص من الدول أو التنظيمات السياسية ، ولم يبق إلا على الحرية والمساواة الكاملة بين جميع البشر ، مع إلغاء الزواج ، والمعابد ، والمحاكم ، والمدارس ، والنقود . لكن هذا لا يعنى أن زينون أحال الحرية إلى نوع من الفوضى والتفسخ ، بل ربطها ربطًا وثيقًا بالمسئولية والالتزام الإنسانى . فقد كان يؤمن بأن الخصائص الاجتماعية المشتركة عند البشر هى الجذور التى تتفرع منها قنوات الحياة الجماعية التى يمارسونها فى كل لحظة يعيشونها ، وفى مقدمتها الإحساس بضرورة ترسيخ العدل الذى يدفع الإنسان إلى الجمع بين حاجته إلى الحرية الشخصية والالتزام بالمسئولية عن أفعاله .

وبرغم اجتهادات السوفسطائيين والكلبيين والرواقيين فى الدفاع عن حرية الإنسان وكيانه فى مواجهة كل أنواع القسر والقهر التى تتهدده ، فإن توجه أفلاطون الذى كان مضادًا لهم بقسوة ومرارة ، كان أعلى صوتًا وأعمق رسوخًا فى المفكرين السياسيين الذين أتوا بعده ، سواء فى ضرورة الإلزام الأخلاقى والفكرى والسلوكى والخارجى ، أو رفض المساواة فى جميع أشكالها ، أو هيبة الدولة التى يمكن أن تصل إلى رهبة إذا ما استدعت الظروف ذلك ، أو القوانين الصارمة التى لا تقبل الاستئناف أو النقض ، أو التنظيمات الثابتة التى لا تسمح لأحد بالخروج عن سياجها العالى والسميك ، أو التفوق المطلق للإغريق على «البرابرة» وهو الاسم الذى أطلقوه على غير الإغريق .

ومع ذلك كان أفلاطون بدوره ، كالسوفسطائيين والكلبيين والرواقيين ، مقتنعًا بأن تصوراته وتنظيماته متناغمة مع قوانين الطبيعة ، إذ لم يجد أى تناقض بينهما ، فالطبيعة عنده قد أوجدت بعض البشر ليكونوا حكامًا ، وبعضهم الآخر ليكونوا محكومين . وهو يؤكد فى «الجمهورية» أن البدهية التى أقرتها الطبيعة تتمثل فى أن المريض ، سواء أكان غنيًا أم فقيرًا ، يتحتم عليه أن ينتظر على باب الطبيب ، وأن كل إنسان يحتاج إلى أن يكون محكومًا ، يجب عليه أن ينتظر على باب القادر على الحكم . فمن المستحيل أن يتولى كل إنسان حكم نفسه ، ولابد من وجود طبقة حاكمة ، وبالتالى لابد من إقامة حكومة قوية ، لا تقتصر قوتها على السلطة التى يمكن أن تمارسها على عامة الشعب ، بل تمتد لتشمل تفوقها الأخلاقى والعقلى ووحدتها الداخلية وغير ذلك من الأسباب الموضوعية التى تؤهلها للحكم، والتى تحتم اختيار الحكام أو الحراس فى جمهورية أفلاطون المثالية على أساس الإمكانات والخصائص التى تمكنهم من القيام بهمتهم ، منها الانتماء إلى أصل طيب ، والتمتع بصحة جيدة ، وامتلاك العقل الواعى والراجح ، وقبل كل شىء أن يكونوا قد تلقوا تربية حسنة منذ نعومة أظافرهم . إن الحكومة تنهض على عاتق طبقة من ذوى المواهب العالية من الرجال والنساء الذين تخلوا عن الملكية والامتيازات المادية ، وأقبلوا على الزواج والإنجاب بما يتفق مع مصلحة الدولة وهيبتها ، واحتقروا العواطف الشخصية والمشاعر الأنانية .

ومهما ادعى أفلاطون أن جمهوريته تنهض على القانون الطبيعى المستمد من خصائص الطبيعة البشرية ، فإن كل افتراضاته المثالية لا تضع فى اعتبارها تقلبات النفس البشرية وتناقضاتها التى عالجها ببساطة مخلة زينت له سهولة صب البشر فى قوالب جامدة . ومن هنا كان التناقض فى تفسير ما جاء فى «الجمهورية» والحوارات الأخرى التى أدت إلى وصفه بأنه أعظم الثوريين من بعض النواحى ، وأعظم الرجعيين من نواح أخرى ، لكنه بصفة عامة كان أكبر ممثل للنزعة الشمولية.

فعلى الرغم من أن دولته المثالية يحكمها الفلاسفة ، فليس فيها من الحرية أكثر مما لو خضعت لحكام الأقاليم . بل إن الحرية فيها أقل ، لأن الفلاسفة أقدر من هؤلاء على سحق الحرية التى تتمثل فى أية بوادر للمعارضة ، وذلك بحكم أن عقلهم وفكرهم أقدر على الكشف عن أية فكرة معارضة لأفكارهم ، ثم تفنيدها وسحقها، وأفلاطون نفسه كفيلسوف أوضح دليل على ذلك . إن الفلاسفة على استعداد للسماع للمواطنين بقدر ضئيل من الحرية فى أمور قليلة الشأن مثل التجارة ، أما فى شئون الفكر والفن والتربية والحرية العقلية ، فهم قساة فى رفضهم لأية آراء قد تعن لعامة الناس .

ومن الضرورى فى جمهورية أفلاطون أن تتماشى الموسيقى والأدب والعمارة والتصوير مع معايير أخلاقية معينة ، ويقصد بها أفلاطون معايير سياسية فى الواقع. فالفن لابد أن يمتنع عن التعبير عن التفرد الشخصى ، لأن وظيفته الوحيدة تتمثل فى خدمة مصالح الدولة فقط . والدولة هى التى تحدد ما هو خير وما هو شر ، ما هو جميل أو قبيح . ولهذا يجب أن تمنع الآلات الموسيقية والإيقاعات التى تعبر عن الانحطاط والغرور ، أو عن الجنون أو غيره من الشرور ، على حد قول أفلاطون . كذلك يجب أن يجبر الشعراء على أن يصوروا الخير وحده فى قصائدهم أو يمنعوا من قرض الشعر . وإذا لم يستجيبوا لهذا الأمر ، فإن عليهم أن يغادروا المدينة فورًا. أما فنون التصوير والنسيج وأشغال الإبرة والعمارة والحرف الفنية الأخرى ، فيجب أن تعبر عن الإيقاع المناسب والانسجام المطلوب ، وبالطبع فإن أفلاطون كان يعنى بهما الإيقاع والانسجام اللذين تقرهما الدولة .

وقد ركز أفلاطون على حتمية العلاقة بين الفن والأخلاق ، أو بين الفن والسياسة ، طبقًا للتعبير المعاصر . وبرغم إدعائه المستمر والمتكرر بأنه يدافع عن الحقيقة والجمال ، فإن هدفه الفعلى كان المحافظة على استقرار الدولة وهيبتها بل وسطوتها ، من التأثير الضار للفن الحر الذى يمكن أن يعوق تحقيق أهدافها . وبناء

على ذلك فإن عمارة المنازل ، مثلها فى ذلك مثل الشعر ، يمكن أن تكشف عن اتجاهات معينة يصفها بأنها خيرة أو شريرة ، مؤيدة للدولة أو متمردة عليها . ولعل هذه هى الريادة الحقيقية والفعلية لأفلاطون عبر التاريخ ، والتى تبنتها الدول الشمولية الحديثة التى اعتبرت الفنانين الأحرار أعداء خطرين عليهم . وهذه الخطورة لا ترجع إلى الأفكار التى يعبرون عنها فحسب ، بل ترجع أيضًا إلى الشكل أو الأسلوب الذى يوصل هذه الأفكار إلى المتلقين . وهذا ما فعلته النظم الشيوعية والفاشية والنازية وغيرها من النظم الشمولية التى انتشرت فى القرن العشرين ، والتى تصدت بالمصادرة أو التدمير لأعمال فكرية وفنية اعتبرتها من مظاهر الانحلال البورجوازى ، أو بسجن أو اعتقال أو تصفية كتاب وشعراء وموسيقيين ، اتهمتهم بانتمائهم إلى البورجوازية أو مناهضة الثورة .

إن المهمة الأولى التى تحرص عليها أية حكومة شمولية ، هى قمع حرية الفكر والفن ، ومحاولة جعل المفكر أو الفنان أداة فى يد الدولة التى لا تفرق بين السلطة والتسلط ، مما يؤدى إلى تدهور عقل الأمة وتشتت وجدانها . ذلك أن الحرية الحقيقية والمسئولة هى الينبوع المتجدد الذى يمد الإنتاج الفكرى والفنى بقوى الدفع والتجدد والتنوع ، كما حدث فى بلاد الإغريق عندما كانت تتكون من مدن حرة يربط بين بعضها ما يشبه الاتحاد الفيدرالى . ولو كانت هذه البلاد تحت وطأة جمهورية شمولية مثل تلك التى تخيلها أفلاطون ، لما استطاع أدباء ومفكرون مثل هوميروس ، وأيسخولس ، وسوفوكليس ، وأرسطو فانيس ، وأرسطو ، وحتى أفلاطون نفسه ، أن يحققوا إنجازاتهم الفكرية والأدبية .

إن أبشع مافى دولة أفلاطون المثالية ، هو غياب الحرية العقلية والفكرية برغم أنها الفارق الأساسى بين الإنسان والحيوان . فالفكرة التى تنادى بأن كل إنسان قد وهب القدرة على القيام بمهمة واحدة فقط ، والتى قسمت المواطنين إلى أنماط مصطنعة تتمثل فى منتجين وجنود وحكام ، هى فكرة تتجاهل أو تجهل خصائص

النفس البشرية وجوهر طبيعتها . ولا جدال فى أن بعض الناس قد وهبوا قدرات تفوق قدرات غيرهم على القيام بمهام معينة ، لكن إنسانًا واحدًا يمكنه إنجاز أنشطة متعددة بالكفاءة نفسها تقريبًا ، وإثراء شخصيته وتجربته فى الحياة من خلال اهتماماته المتنوعة .وليس هناك أى سبب منطقى أو علمى يمكن أن يبرر رأى أفلاطون فى أن بعض الناس ينزلون من بطون أمهاتهم وقد حبتهم الطبيعة القدرة على تولى الحكم ، فى حين يولد غيرهم لكى يصيروا محكومين حتى الممات .

وليس هناك أيضًا أى سبب منطقى أو علمى يبرر مقولة أفلاطون الشهيرة : «سعيدة هى الدولة التى يكون فيها الفيلسوف أميرًا ، أو التى يكرس أميرها نفسه للفلسفة» . فقد أثبت ثقاة المؤرخين أن أشد الأمراء جناية على دولهم ، هؤلاء الذين وضعوها تحت رحمة الفلاسفة الغارقين حتى آذانهم فى التنظيرات الفكرية والتجريدات العقلية فى أبراجهم العاجية النائية عن بسطاء البشر والمواطنين الذين يتعاملون مع الواقع من منظور مختلف تمامًا . ويبدو أن قوانين الطبيعة والفطرة كانت مدركة لهذه الحقائق ، فجعلت من الفلاسفة أقلية من المفكرين ، تصل فى أحايين كثيرة إلى حد الندرة ، حتى لا تنتشر الفلسفة انتشارًا أوسع بين البشر فيدخلون فى متاهات العقل التجريدى ، ربما بلا عودة منها .

وإذا كان أفلاطون قد استبد به الخوف من أن تفسد الثروة أو حتى مجرد راحة نفوس «حراس الدولة» ، وهو اللقب الذى أطلقه على حكامها ، فإنه لم يكن يدرك أن السلطة فى حد ذاتها مفسدة ، لأنها تمنح الحاكم القدرة على التسلط والطغيان إذا لم يجد الكوابح التى توقفه عند حده ، وبالتالى فإن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة . وكانت جمهورية أفلاطون خالية تمامًا من أية إمكانات لمعارضة الحكام من خلال مراقبة أساليب استخدامهم للسلطة . فليست هناك ضمانات لحماية المواطنين من بطش الحكام ، ذلك أن التربية الحسنة التى تعدهم لتولى مسئوليات السلطة ليست كافية ، لأن هناك عوامل لا تحصى ، يمكن أن تتدخل وتمحو أثر هذه التربية الحسنة تمامًا .

وقد احتار المفكرون والمحللون والمنظرون فى تفسير ظاهرة الإعجاب الذى واكب جمهورية أفلاطون عبر العصور ، برغم كل ما تنطوى عليه من تبريرات صريحة ومباشرة لممارسة التسلط والطغيان . وتوضح مارى لويز برنيرى فى كتابها «رحلة عبر اليوتوبيات» المفارقات الغريبة التى ارتبطت باستجابات الشعراء والأدباء والمفكرين والقادة لما جاء من أفكار وتوجهات فى جمهورية أفلاطون ، فقد امتدحها شعراء كان أفلاطون سيطردهم من جمهوريته ، وأعجب بها ثوريون ناضلوا ضد الرق والعبودية . ويبدو أنهم لم يدركوا نظام أفلاطون الذى قام على العبودية التى طمستها تطلعاته المثالية البراقة التى توحى بقيام دولة ليس لها مثيل من قبل ، لدرجة أن الديمقراطيين تحمسوا لها برغم أن العقل البشرى لا يمكنه تصور حكم فى استبداد حكم الحراس. ولكن كان من الطبيعى أن تنال جمهورية أفلاطون الاستحسان بوصفها نموذجًا للمجتمع الشيوعى الذى تفلسف له التسلط والطغيان والشمولية .

وهكذا كان تأثير أفلاطون بصفة خاصة ، وأثينا بصفة عامة فى الفكر اليوتوبى ، وهو تأثير استطاعت إسبرطة أن تنافسها فيه ، وخلده المفكر والمؤرخ الرومانى بلوتارك (حوالى ٤٦م - ١١٩م) فى كتابه «حياة ليكورجوس» الذى يقال إنه هو الذى وضع تشريع إسبرطة ، برغم أن بلوتارك نفسه قال «إننا لا نعرف عنه شيئًا على سبيل اليقين ، ولا عن العصر الذى عاش فيه» ، بل ربما وجد شخصان باسم ليكورجوس ، وعاشا فى إسبرطة فى عصرين مختلفين . ومع ذلك فإن النظم والمناهج التى تنسب إلى هذه الشخصية شبه الأسطورية قد استمر العمل بها زهاء خمسة قرون ، وهو ما يهمنا بصرف النظر عن مدى اعتماد رواية بلوتارك على الحقائق التاريخية أو توسلها بالخيال ، لأن هذه النظم والمناهج والقوانين مارست تأثيرًا عميقًا فى الدساتير واليوتوبيات المثالية اللاحقة .

لم يكن ليكورجوس من محبى السلام ، ولا من المصلحين الإنسانيين المتزنين ، بل كان من أنصار الحلول الراديكالية الجذرية . ولذلك يبيت النية على

القيام بثورة كاملة ، لعدم إيمانه بجدوى التغييرات المرحلية أو الجزئية وسن القوانين التى تعن للساسة كلما واجهتهم مشكلات وعقبات . فالنظام الجديد يجب أن يكون جديدًا ، شكلاً وموضوعًا ، ولذلك استولى على السلطة بأسلوب «الانقلاب» المألوف فى العصور الحديثة ، فقد أمر ثلاثين من أتباعه المسلحين بالظهور فى الأسواق فى وضح النهار لإثارة الرعب فى نفس كل من يفكر فى معارضته أو تحديه ، خاصة الملكان اللذان منحاه تأييدهما ظنًا منهما أنهما سيكسبانه إلى صفهما . ثم قام مباشرة بتشكيل مجلس للشيوخ مكون من ثمانية وعشرين عضوًا، وهم الرجال الذين ساعدوه فى مشروعه ، أى أعضاء حزبه ، بحيث تشكلت منهم، مع الملكين ، هيئة من ثلاثين عضوًا . وبعد ذلك أصدر أوامره ، باختيار أفضل الرجال المرموقين من بين الشيوخ الذين بلغوا الستين من عمرهم ، وتم بالفعل انتخابهم بإجماع الشعب .

وكان يساعد مجلس الشيوخ فى أعماله مجلس للشعب ، لم يكن له حق المناقشة ، بل سلطة قبول أو رفض ما يقترحه عليه مجلس الشيوخ والملوك . وبعد أن أطمأن ليكورجوس على استقرار الحكم ، ركز على المشكلات الاجتماعية ، خاصة الفروق الكبيرة بين الأغنياء والفقراء ، فأعاد توزيع الأراضى الزراعية . ولم يكن ذلك لأسباب إنسانية بل لأسباب سياسية . فالثروة تمنح الأغنياء قوة يمكن أن يستخدموها ضد الدولة ، لكن إعادة توزيع الثروة قد تمت داخل الطبقة الحاكمة منعًا لمحاولات الاستقطاب داخلها ، ولم يكن هدف ليكورجوس إلغاء الطبقات أو الطوائف .

والتقشف هو الطابع المألوف لمعظم اليوتوبيات . كان أفلاطون مثلاً يعتبر الاعتدال إحدى الفضائل الأساسية لمواطنى جمهوريته . أما فى إسبرطة فلم ينظر ليكورجوس إلى التقشف كأحد المبادىء الأخلاقية فحسب ، بل كان ضرورة حتمية . فعاش أهل إسبرطة فى حالة حرب دائمة ، أى فى حالة استنفار واستعداد للحرب . وقد سبق ليكورجوس الديكتاتوريات والنظم الشمولية الحديثة ، عندما

أدرك بوعى مبكر أن النظم المستبدة لا يمكنها أن تعيش ، إلا إذا جعلت من الحرب مؤسسة دائمة . ولم يكن توزيع الأراضى وتحقيق المساواة فى الدخول مجرد ضرورة تحتمها اقتصاديات الحرب ، بل كان الهدف منها هو رفع الروح المعنوية فى أثناء الحرب عندما يشعر المحاربون أن الوطن يضعهم على قدم المساواة مع أكبر الرؤوس، بدليل التعبئة للمواطنين والثروات دون تفرقة ، وتقنين التموين والطعام بشكل مطلق ، لدرجة تناوله على موائد عامة يجلس إليها المواطنون كأنهم فى معسكرات اعتقال ، مع تحديد الكمية والنوع لكل منهم .

هذا التشدد نفسه ، والتجاهل الكامل للحرية الفردية للمواطنين ، كان أمرًا مفروضًا من كل قوانين ليكورجوس ، التى تولت شئون المواطن من المهد (بل قبل ذلك أيضًا) إلى اللحد . وكان ليكورجوس يبدأ تربية الشباب منذ النشأة الأولى مع الحمل والميلاد فى الاعتبار ، حتى يؤدى التناسل إلى إنجاب أطفال أصحاء قادرين على حمل المسئوليات القومية وخوض الحروب المصيرية فى المستقبل . فلم يكن الزواج يتم وفقًا لميول الأفراد ، بل طبقًا لمصلحة الدولة وهيبتها بين الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن الفكرة التى تنادى بأن حب الأسرة لا ينبغى أن يحل محل حب الدولة ، لم يعبر عنها بلوتارك فى «حياة ليكورجوس» بنفس الوضوح الذى عبر عنه كامبانيللا فى يوتوبياه «مدينة الشمس» التى كتبها فى عام ١٦٠٢ ، غير أنها تدل على أن وحدة المواطنين يجب ألا تفصم عراها الروابط القوية بين الرجل والمرأة . وكما كانت المساواة فى توزيع الثروة سببًا فى استئصال الحسد بين المواطنين ، فإن الغيرة بدورها توقفت عندما سمح الأزواج لزوجاتهم بمعاشرة رجال قادرين على إنتاج نسل يتمتع بصحة جيدة ، ومن ثم نافع للدولة .

ولم يكن للآباء ، بطبيعة الحال ، حرية تعليم أطفالهم كما يشاءون ، ذلك أنهم بمجرد بلوغهم السابعة من عمرهم ، يتم تسجيلهم فى مجموعات ، يخضعون فيها جميعًا لنفس النظام ، ويمارسون التدريبات وأنواع التسلية معًا . ويتم تعيين

المتفوق فى الشجاعة والانضباط ، قائدًا للمجموعة . ويصبح مثلاً أعلى للباقية الذين يمتثلون لأوامره والعقوبات التى ينزلها بهم ، مما جعل نظامهم التربوى كله تدريبًا على الطاعة . ويقوم كبار السن الموجودون معهم بانتهاز الفرص بإثارة الجدال أو الشجار بينهم ، لكى يتسنى لهم أن يرصدوا قدرات كل منهم ، وثباته فى النزال أما عن التعليم فلا ينالون منه إلا ما تدعو إليه الضرورة المطلقة ، لإخضاعهم للأوامر ، وتحمل المشاق ، والقتال والغزو . وكان يزداد انضباطهم كلما تقدموا فى العمر ، فيقصون شعورهم تمامًا ، ويمشون حفاة الأقدام . وانصرفوا جميعًا عن العمل اليدوى والحرفى سواء فى مجال الزراعة أو الصناعة ، إلى العمل غير المنتج مثل التدريبات العسكرية ، والتعليم ، والتعلم ، والتجارة ، تاركين مهمة تزويدهم بالاحتياجات اليومية لطبقة العبيد . فقد كان المواطنون البالغون محرومين من العمل اليدوى والحرفى ، حتى لو أرادوا ذلك ، لأنه لا يليق بأبناء إسبرطة .

هكذا استمر نظام الإسبرطيين الصارم حتى بعد أن بلغوا مرحلة النضج . فلم يكن أى إنسان يتمتع بالحرية فى أن يعيش كما يريد ، إذ كانت المدينة أشبه بمعسكر واحد كبير ، يسمح فيه للجميع بأمور محددة ، ويعرفون واجباتهم العامة ، ويقتنع كل إنسان بأنه لم يولد لنفسه بل لبلده . وإذا لم تصدر لهم أوامر معينة ، فإنهم يشغلون أنفسهم بمراقبة الأولاد وتعليمهم شيئًا نافعًا ، أو يتعلمون هم أنفسهم بمن هم أكبر منهم سنًا . وكان الاستمتاع بوقت الفراغ هو أحد الامتيازات الكبرى التى منحها ليكورجوس لمواطنيه ، وكان ذلك نتيجة مترتبة على منعهم من ممارسة أى حرفة آلية . ولم يكن الأمر يستحق منهم أن يبذلوا جهدًا كبيرًا فى زيادة ثرواتهم، ما دامت الثروة عندهم عديمة القيمة .

ولم يكن يسمح لمن يرغبون فى رؤية بلاد أخرى بالسفر خارج الحدود ، خشية أن يتعودوا على عادات أجنبية ، أو يتعرفوا على أشكال للحياة أقل صرامة وانضباطًا ، أو على شكل مختلف من أشكال الحكم . كذلك تم منع الغرباء من

دخول إسبرطة ، مالم يحددوا سببًا مقنعًا لمجيئهم ، ليس بسبب الخوف من أن يحاكوا دستور تلك المدينة ، أو يدخلوا إصلاحات على فضائلها المدعاة ، ولكن خشية أن يعلموا الإسبرطيين بعض الرذائل والشرور . فمن الطبيعى أن يترتب على زيارات الأجانب ، ظهور موضوعات جديدة للمناقشة ، وكل مناقشة جديدة تثير آراء جديدة ومشاعر ورغبات غير ملائمة ، مثل النشاز فى الموسيقى ، وبالتالى تسبب الاضطراب للحكومة المستقرة المتناغمة فى أدائها . ولذلك اعتقد ليكورجوس أن حماية المدينة من العادات الفاسدة وأساليب السلوك السيئة أجدى لها من منع انتشار الوباء فيها ، فالوقاية خير من العلاج .

ويصف بلوتارك فى كتابه ، ليكورجوس بأنه كان مفتونًا بجمال وعظمة نظامه السياسى ، ظنًا منه أن بلغ قمة المثال فى بناء الدولة التى توفر لمواطنيها كل عناصر الرفاهية والسعادة فى ظل كل عوامل الهيبة التى تتمتع بها ، والقوانين التى تجعل منها منظومة متناغمة لا تعرف النشاز ، والتى تخضع لها المواطنون طواعية وإيمانًا بعظمتها ومثاليتها !! ولم تندثر تجربة إسبرطة فى بناء اليوتوبياأو الدولة المثالية ، عبر التاريخ ، كنموذج يمكن السير على نهجه . فقد ترددت أصداؤها فى عصور ودول متعددة . لكن المفارقة الغريبة والعجيبة الجديرة بالرصد والتحليل ، تتمثل فى التأثير الذى تركته إسبرطة فيما يسمى تيارات الفكر التقدمى . ذلك أن الثوريين والمصلحين والشيوعيين وأنصار حقوق الإنسان من كامبانيللا إلى مارا ، ومن نابليون إلى هتلر وستالين ، قد حاولوا استلهام هذا النموذج الذى يعد المثل الأعلى للدولة الشمولية ، مما رسخ التقاليد الديكتاتورية والشمولية والفاشية والتسلطية فى أدبيات الفكر السياسى فى فترات مصيرية وحاسمة فى التاريخ ، وهى التقاليد التى أحالت سلطة الدولة إلى تسلط وطغيان ، وهيبتها إلى رهبة وخوف ورعب .

أما فى العصور الوسطى عندما انتشر التفكير اللاهوتى الدينى ، فقد انتقلت تصورات الدول المثالية إلى العالم الآخر ، سواء بالطريقة الصوفية والفلسفية التى

تمثلها يوتوبيا «مدينة الله» للقديس أوغسطين ، أو فى الشكل الشعرى البسيط الذى يتمثل فى القصة التى يسردها الرحالة الإيرلندى القديس برندان . وكان الجمع بين الرحلات الفعلية ورؤية جزيرة أو مدينة مثالية هو السمة المميزة للعديد من اليوتوبيات المتأخرة ، التى تصور حياة مثالية على الأرض لكنها مستهلمة من القيم الدينية والمثل اللاهوتية . ففى القرن الثالث عشر كتب القديس توما الأكوينى كتاب «أصول الحكم» الذى عبر فيه عن أفكار اشتركت فيها معظم يوتوبيات عصر النهضة التى مزجت بين الفلسفة اليونانية والفكر اللاهوتى المسيحى . وأول هذه الأفكار أن السعادة الإنسانية تعتمد على المبادىء الأخلاقية كما تعتمد على الرفاهية المادية .

وقد نجحت يوتوبيات عصر النهضة فى إدخال بعض التجديدات المهمة بعد أن فشلت يوتوبيات العصور الوسطى فى أن تربط نفسها بطبقة الفلاحين ، وكان هذا الفشل أحد الأسباب الرئيسية التى أفقدتها تأثيرها فى العصور التالية . لقد بقى الفلاح فى حالة العبودية مثل تلك التى عانى منها العبيد فى إسبرطة . وقد أدرك الكتاب اليوتوبيون فى القرنين السادس عشر والسابع عشر - كما فعل القديس توما الأكوينى من قبل - أن المجتمع المستقر يجب أن يحقق التكامل بين المدينة والقرية ، بحيث يجب أن تأخذ الزراعة وضعًا مشرفًا ومتساويًا مع الحرف الأخرى . بل إن عصر النهضة قد أدى إلى تكوين طبقة مثقفين بالفصل بين العامل والتقنى ، والحرفى والفنان ، وعامل البناء والمهندس . وبذلك ولدت أرستقراطية جديدة ، لم تعتمد فى البداية على الثروة والقوة ، بل على الذكاء والمعرفة ، مما مهد لظهور النزعة الفردية ، لكنها عجزت عن نشر التسامح الدينى على نطاق واسع .لم يكن لأفكار عصر النهضة تأثير نمطى على كتاب «اليوتوبيات» ، لأنهم ، فى جوانب عديدة ، كان بعضهم يختلف عن بعض اختلافًا كبيرًا . فمثلاً ألغى توماس مور الملكية ، لكنه أبقى على التنظيمات الأسرية وعلى العبودية . وكامبانيللا ألغى

الزواج والأسرة برغم أنه كاثوليكى ملتزم ، فى حين يستعير أندريا أفكارًا عديدة من مور وكامبانيللا ، لكنه يؤمن بضرورة إصلاح دينى جديد أعمق تأثيرًا من الإصلاح الذى دعا إليه لوثر . أما بيكون فقد نادى بالاحتفاظ بالملكية الخاصة والحكومة الملكية ، لكنه وجد فى التقدم العلمى السعادة الحقيقية للجنس البشرى . وبرغم وعى هؤلاء الكتاب بالمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فإن تصوراتهم كانت خيالية إلى حد كبير لأن ارتباطهم بالمثال ابتعد بهم عن الواقع.

كان توماس مور فى كتابه «يوتوبيا» على وعى حقيقى بالمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تتطلب حلاً ، لكنه لم يكن مصلحًا عمليًا . وعندما قدم حلاً كان منفصلاً تمامًا عن الواقع ، إذ كان بمثابة حلم هروبى ، كما كان فى نفس الوقت وسيلة للسخرية من المؤسسات والحكومات التى عاش فى ظلها .ومع ذلك كانت «يوتوبيا» كتاب باحث متمكن ، ويعكس قراءات مور الواسعة التى تمثلت فى المنابع التى لا تحصى ولا تعد التى استمد منها هذا الكتاب مادته العلمية والفكرية، والتى كانت فى مقدمتها أعمال أفلاطون وبلوتارك ، بالإضافة إلى «مدينة الله» للقديس أوغسطين ، والتى ألقى عنها مور محاضرات عامة .

ونشر توماس مور كتابه فى عام ١٥١٦ بمساعدة صديقه إيرازموس الفيلسوف الهولندى ورائد المذهب الإنسانى فى عصر النهضة ، إذ كانا متفقين فى وجهات نظرهما فى قضايا عديدة . فكلاهما مؤمن بضرورة إصلاح الكنيسة إصلاحًا ليبراليًا وإنسانيًا بعيدًا عن الانقسامات المذهبية ، وكلاهما معجب بالفلسفة اليونانية إعجابًا شديدًا ، وكاره للمذاهب المدرسية التى انتشرت فى المدارس والجامعات فى العصور الوسطى ابتداء من القرن العاشر حتى القرن السادس عشر ، واعتمدت بوجه خاص على أرسطو فى محاولة للتوفيق بين فلسفته وبين التعاليم الدينية . وقد هاجم مور وإيرازموس السلطة المستبدة لرجال الدين ونظام الحكم الملكى ، كما آمنا بضرورة تخلى الإنسان عن أنانيته وشهواته وتكبره قبل التفكير فى ايجاد المجتمع

الأفضل . ولكن من المستبعد أن يكون إيرازموس قد انجذب إلى شيوعية الدولة عند مور فلم يكن موافقًا على حرمان الأغنياء من ثرواتهم ، ويظلوا مالكين لها وكأنهم لم يملكوها أبدًا وهذا يمثل الموقف المسيحى التقليدى من الملكية بحيث لا يزيد إيرازموس على أن يكون مجرد صدى للآباء المسيحيين . وكذلك أراد مور تغييرًا فى القلب ، ولكنه آمن بأنه إذا أمكن تغيير المؤسسات عن طريق بعض المشرعين ، فإن ذلك سوف يعجل بالتقدم الأخلاقى للبشرية .

وقد شن إيرازموس هجومًا كاسحًا على الحياة المنظمة بشكل مصطنع ، وعلى حرمان الإنسان من إشباع غرائزه وعواطفه الطبيعية لتحويله إلى آلة عقلية . إن رجال مور المثاليين هم بشر غير إنسانيين تمامًا ، لأنهم عاجزون عن الإحساس بأية مشاعر خارج نطاق تلك التى تمليها عليهم قوانين معينة ، أو لأنهم ممنوعون من ذلك وكان نموذج «الرجل الحكيم» الذى سخر منه إيرازموس سخرية لاذعة فى كتابه الشهير «تقريظ الحماقة» ، بمثابة رمز للحاكم المطلق الذى لا يرى للدولة أية هيبة بدونه ، فهو الحكمة ذاتها ، والرأى السديد ، والنظرة الثاقبة ، والمعرفة الشاملة ، والقيادة التاريخية ، والهيبة الفعلية التى يمكن أن تتحول إلى رهبة طاغية لحماية الدولة إذا ما اقتضت الظروف والحتميات التى يحددها هو بعبقريته . يقول إيرازموس عن المواطنين البؤساء الذين يعيشون تحت رحمة هذا «الرجل الحكيم» :

«فليهنأوا ما شاءوا مع رجلهم الحكيم هذا ؛ ليتمتعوا به وليحبوه بغير منافس، ويعيشوا معه فى دولة أفلاطون المثالية ، أو فى بساتين تنتالوس . لكن من ذا الذى لا ينأى بنفسه عن مثل هذا الرجل ولا يفزع منه كما يفزع من حادث غير طبيعى أو من شبح ؟ إنه رجل مات فيه كل إحساس بالطبيعة وبالمشاعر المألوفة ، ولم يعد يحركه حب ولا شفقة إلا بقدر ما تحرك صوانًا أو صخرة ، رجل لا يفلت من رقابته شىء ولا يرتكب هو نفسه أى خطأ ، ويسلط عينين كعينى لينكس (شخصية فى

الأساطير اليونانية اشتهرت بحدة البصر إلى درجة النفاذ فى الجماد) على الآخرين. إنه يقيس كل شىء بمقياس دقيق ، ولا يتسامح فى شىء ، ولذته الوحيدة مقصورة على التلذذ بنفسه ؛ وهو الغنى الوحيد ، والحكيم الوحيد ، والحر الوحيد ، والملك الوحيد ، وباختصار هو الرجل الوحيد الذى هو كل شىء ، ولكن من وجهة نظره هو وحده . إنه لا يحرص على صداقة أى إنسان ، لأنه هو نفسه لا يصادق أحدًا ، ويتصرف وكأنه يقوم بدور الآلهة ، ويدين جميع تصرفات حياتنا ويستهزىء بها . ومع ذلك فمثل هذا الوحش هو حكيمهم الكامل . ولكن قل لى بربك أى مدينة يمكن أن تختاره حاكمًا لها ، أو أى جيش يمكن أن يتمناه قائدًا له ؟ أى امرأة يمكن أن ترضاه زوجًا لها ، وأى إنسان يمكن أن يقبله ضيفًا فى بيته ، وأى خادم يمكن أن يرغب أو يتحمل أن يكون سيده ؟» .

ويتضمن كتاب «تقريظ الحماقة» فقرات عديدة تدل على أن إعجاب إيرازموس بأفلاطون لم يعم عينيه عن فلسفته التسلطية التى تجعل المواطنين مجرد أدوات تستخدمها الدولة كيفما تشاء ، وهى الفلسفة التى قبلها مور فى كتابه «يوتوبيا» قبولاً شبه تام ، خاصة فيما يتصل بالملكية الخاصة ، فلا نقود ولا أجور ، إذ أن كل فرد يتسلم ما يحتاج إليه . ويبدو أن مور كان يدرك أن الناس عندما يتحدثون عن الثروة المشتركة التى يفترض أنها تتمثل فى الدولة أو المجتمع ، فإنما يعنى كل واحد منهم ثروته الخاصة فحسب . لكن مور كان يؤمن أنه حيث تنعدم الملكية ، فإن الجميع يسعون بكل جهدهم للمصلحة العامة التى اعتبرها أفلاطون - وبعده مور - الهدف الاستراتيجى الذى يلغى فى سبيل تحقيقه كل الأهداف الخاصة والشخصية . وإذا كان التاريخ قد سجل لمور إدانته الجريئة لسلبيات المجتمع فى عصره ، فإن القوانين التى قام بصياغتها والمؤسسات التى رسم معالمها ، لم تكن تنطوى على الأفق الإنسانى الرحب والبعيد الذى تميزت به نظرته إلى مجتمع عصره بصفة عامة .

وبعد ما يقرب من قرن ، ظهرت يوتوبيا أخرى لراهب فيلسوف وشاعر ومنجم يدعى توماسو كامبانيللا ، كان يؤمن إيمانًا متعصبًا بأفكاره التى عبر عنها فى كتابه «مدينة الشمس» ، الذى لم يتميز بأناقة أسلوب مور الأدبى ، ودعابته الساخرة ، إذ إنه - على النقيض من مور - لم يكن يكتب بأسلوب أصحاب المذهب الإنسانى الذين امتازوا بالثقافة الرفيعة ، سواء الدنيوية منها أو الدينية ، وإنما كان يكتب بعقله الذى طحنه الاضطهاد ، وأطرافه التى كانت تتوجع من تعذيب محاكم التفتيش . ففى عام ١٥٩٤ اتهم كامبانيلا بالإلحاد بسبب أفكاره التى جعلته يدافع عن أعمال برناردينو تيليزيو (١٥٠٨ - ١٥٨٨) فيلسوف عصر النهضة الكبير ، وقدم لمحكمة التفتيش فى روما التى عجزت عن إثبات التهمة ، لكنها وضعته تحت المراقبة .

وشاع الاعتقاد فى ذلك الوقت بأن نهاية القرن ستجلب معها تغييرات عميقة، بل وصل الأمر إلى حد التكهن بأن نهاية العالم قد اقتربت . وتأثر كامبانيللا تأثرًا شديدًا بهذه الشائعات ، وشعر بأن الاضطرابات التى سادت نابولى تحت الحكم الإسبانى ، وأن بعض الأحداث التى وقعت فى ذلك الحين كالفيضانات والزلازل وظهور المذنبات هى الدليل على اضطربات اجتماعية وشيكة الحدوث . فقد كان الخلط الغريب بين الأفكار العقلانية والعلمية وبين الاعتقادات الخرافية فى الظواهر الخارقة للطبيعة ، والذى ميز العديد من مفكرى عصر النهضة ، يتجلى بشكل واضح فى كل كتابات كامبانيللا الذى تسلط على عقله حلم غريب ، فتصور أن التغيرات القادمة ستؤدى إلى إصلاح كامل للمجتمع ، وأن اللحظة قد حانت لإقامة جمهورية عالمية . وعلى الرغم من تمرده على السلطات الإسبانية ، فإنه كان مؤمنًا بأن إسبانيا هى القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الجمهورية العالمية .

كتب كامبانيللا «مدينة الشمس» فى عام ١٦٠٢ ، كنوع من تعويض فشله لإقامة الجمهورية التى كان يحلم بها ، وشرح ماذا كان يمكن أن يحدث لو قدر له النجاح فى محاولته ، لكنه لم يهتم أدنى اهتمام باضفاء طابع واقعى على مدينته

الفاضلة أو دولته المثالية . وهذا ليس بالأمر الغريب إذا أدركنا أنه كان يعظ ويحرض ويدبر المؤامرات ويواجه التعذيب لكى يقيم جمهورية مثالية فى مسقط رأسه بولاية كالابريا الإيطالية التى اشتهرت بإصرارها على الحفاظ على غموضها وأسرارها بالنسبة للإيطاليين أنفسهم ، وعلى الرفض العنيد للإندماج فى أوروبا ، وقد وجد فيها كامبانيللا نقطة انطلاق هذه الحركة تحت قيادته .

وتعد يوتوبيا كامبانيللا أول اليوتوبيات التى أعطت دورًا قياديًا للعلوم الطبيعية ، ولذلك حفلت بعدد كبير من الاختراعات الطريفة التى تصل فى بعضها إلى درجة الخيال العلمى . كانت الدراية العلمية شرطًا أساسيًا لكى يصبح الإنسان مواطنًا صالحًا فى «مدينة الشمس» التى تعنى أن تكون كل الخطوات والإجراءات والإنجازات مقننة ومدروسة بدقة وواضحة وضوح ضوء الشمس . كما أنها هى أول يوتوبيا تلغى عمل العبيد ، وتعتبر أن العمل اليدوى ، مهما بدا وضيعًا، هو واجب مشرف . ومع ذلك فإن الحرية فى «مدينة الشمس» قليلة ومحدودة للغاية ، كما فى غيرها من اليوتوبيات ، لدرجة أنه يمكن الحكم على النساء بالموت إذا ثبت أنهن يستعملن أدوات الزينة أو يلبسن أحذية بكعوب عالية !! بالإضافة إلى أن الجرائم التى ترتكب فى حق حرية الجمهورية ، أو تقترف فى حق الذات الإلهية أو القضاة الكبار ، يعاقب عليها كذلك بالإعدام . وعلى الرغم من كل ذلك فإن كامبانيللا يلغى السجون كما يحرم التعذيب فى دولته المثالية .

أما يوتوبيا الفيلسوف الإنجليزى فرانسيس بيكون «أتلانتس الجديدة» فقد كتبها حوالى عام ١٦٢٤ ، ونشرت بعد وفاته عام ١٦٢٧ . وقد شكك بعض المفكرين والنقاد فى أنها تقدم صورة لمجتمع مثالى أو منهج علمى مثالى ، إذ أنها ليست متعددة الجوانب والأبعاد مثل يوتوبيا مور أو كامبانيللا . ولذلك فإن وصف هذه الصورة الوهمية أو الأسطورية بأنها المعهد العلمى العالى ، أو بيت سليمان ، لم يكن سوى تنظيم علمى واحد بين تنظيمات أخرى كان بيكون ينوى أن يقدم

وصفًا لها . فهو لا يهتم إلا بالتنظيمات الخاصة بحراسه ، وهم أعضاء بيت سليمان، وبالعمل الذى يقومون به ، لكنه لا يكاد يقول شيئًا يذكر عن حياة بقية الناس فى المجتمع الذى يحاول تصوره . ومع ذلك فإن مالم يقله لا يقل أهمية عما قاله ، وليس هناك ما يشغله هو وأفلاطون وغيرهما من كتاب اليوتوبيا سوى الطبقة الحاكمة ، إذ أن معظمهم يرى أنها هى الطبقة الوحيدة التى تستحق الاهتمام ، لأنها المنوطة بسلطة الدولة وهيبتها .

وكانت فكرة إقامة معهد متخصص فى البحث العلمى ، شائعة عندما خطط بيكون تصوره للمجتمع كما يجب أن يكون . فقد كانت أهمية العلم التجريبى محل تقدير من العديد من الفلاسفة الذين سبقوه ، ومع ذلك كان بيكون أول فيلسوف يتطلع إلى بناء الدولة وتجديد المجتمع عن طريق العلم . وكان عبء هذا التجديد فى اليوتوبيات السابقة قد ألقى على عاتق التشريعات الاجتماعية ، أو الإصلاحات الدينية ، أو نشر المعرفة ، وحتى عندما كان العلم يحتل مكانًا مهمًا كما فى «مدينة الشمس» ، لم يكن اختيار الحكام يتم بناءً على علمهم ومعرفتهم فحسب ، بل على أساس فضائلهم الدينية والأخلاقية . أما فى «أتلانتس الجديدة» فالعلماء يملكون سلطة تفوق سلطة الملك . ولم يكن بيت سليمان جمعية تابعة للملك وتحت رعايته ، بل كان دولة داخل الدولة ، ولديه موارد مالية غير محدودة تحت تصرفه ، وله وكلاء سريون ، كما أن له الحق فى أن يحجب أسراره عن بقية أفراد الجماعة .

لم يكن بيكون فيلسوفًا تربويًا مثل أفلاطون ولا فيلسوفًا أخلاقيًا مثل مور ولا فيلسوفًا دينيًا مثل كامبانيللا ، بل كان سياسيًا شديد التحمس للعلم ، و «أتلانتس الجديدة» هى فى الواقع حلم تعويضى ، يتحد فيه العلم والقوة ويمسكان بزمام أعلى سلطة فى الحكم . فقد كان على اقتناع كامل بأن تحقيق مشروعاته الفلسفية والعلمية يحتاج منه إلى أن يكون فى أحد مراكز السلطة ، ولهذا اتجهت جهوده إلى

السياسة . ولكن السلطة جذبته إليها كغاية فى حد ذاتها . وقد اتحدت السلطة والمعرفة فى «أتلانتس الجديدة» بصورة مثالية ، ولكن تعطشه فى حياته الخاصة للسلطة والمجد عوقا مشروعه العلمى أكثر مما ساعداه . فقد كان متأثرًا ومعجبًا بماكيافيللى فى اعتقاده بأن الغاية تبرر الوسيلة التى لم يكن ، يشعر بأى حرج فى اختيارها فقد كانت الوسائل عنده كما كانت عند ماكيافيللى هى صاحبه اليد العليا فوق الغاية التى كان عليها بدورها أن تكرس الوسيلة أو تجعلها مقدسة ، لترسيخ سلطة الحاكم وهيبة الدولة .

وإذا كنا نعيش الآن فى عصر المعلوماتية الذى يجعل من المعرفة سلاحه الأول قبل القوة والثروة بأشكالهما المختلفة ، فإن فرانسيس بيكون كان رائدًا فى القرن السابع عشر حين أعلن مقولته الشهيرة : «المعرفة قوة» ، وجعل من مجتمعه المثالى «أتلانتس الجديدة» تجسيدًا حيًا لهذه المقولة . لكنه إذا كان قد نجح فى إثبات أن العلم يستطيع أن يمكن البشر من السيطرة على الطبيعة ، فقد افترض أيضًا أن العلم يمكن أن يزيد من سعادة الإنسان عندما يلبى حاجاته ورغباته . ويمكن القول بأن إيمان بيكون بالعلم سلاحًا لتحسين أحوال البشر ، يسبق التصور الحديث عن التقدم ، بصفته تصورًا ماديًا أكثر منه تصورًا مثاليًا . وقد رأى أفلاطون وغيره من كتاب اليوتوبيا الذين أتوا قبل بيكون ، أن تضاعف حاجات الإنسان يمثل عقبة فى طريق حريته وسعادته ، لكن بيكون افترض بقوة وجرأة أن السعادة التى يستشعرها الإنسان فى حياته اليومية تتوقف على إشباع حاجاته المادية المتزايدة .

من هذا المنطلق ، يعتبر تأثر «أتلانتس الجديدة» بالكتابات والتصورات السابقة عن المجتمعات والدول المثالية خافتًا وضعيفًا إلى حد كبير . فقد استلهم بيكون أصل هذه الخرافة من أسطورة قارة أتلانتيس التى جاء ذكرها فى محاورة تيماوس لأفلاطون ، وفى محاورته الناقصة كريتياس ، لكنه لم يتأثر بأفلاطون أو غيره من كتاب اليوتوبيا . والدليل على ذلك أن «أتلانتس الجديدة» تختلف

اختلافات أساسية فى كل تنظيماتها الرئيسية عن اليوتوبيات السابقة . فلم تلغ فيها الملكية الخاصة والنقود والفروق الطبقية . وإذا كان جو الصرامة قد ساد معظم اليوتوبيات السابقة ، فإن بيكون لم يمل أبدًا من وصف الملابس الفاخرة ، والخوذات ، والأحذية ، والمعاطف ، والجواهر النفيسة ، والآرائك الفخمة وغير ذلك من التفاصيل الدقيقة التى تصل إلى حد الملل والسطحية .

ولم يقتصر اهتمام العلماء فى «أتلانتس الجديدة» على الأبحاث العلمية واكتشاف النظريات الجديدة ، بل امتد ليشمل التطبيق العلمى - بل الصناعى - للاكتشافات العلمية . لكن الاهتمام بكتاب بيكون ظل يتضاءل عبر العصور إلى أن أصبح الآن من كتب التراث بعد أن أصبح العالم كله يعيش فى «بيت سليمان» الذى تخيله بيكون ، وأدرك الناس أن المعرفة والتقدم العلمى ليسا مرادفين للسعادة الانسانية ، مما يوحى بأن المؤيدين المتحمسين للتقدم لم يهتموا اهتمامًا حقيقيًا بسعادة الجنس البشرى ، بل بالقوة التى تمنحها لهم هذه المعرفة وهذا التقدم . بل إن بيكون نفسه استرسل فى الحديث المفصل عن ألوان الشرف والفضيلة والأخلاق والامتيازات التى يتمتع بها أعضاء بيت سليمان ، فى حين أنه أوجز حديثه إيجازًا شديدًا عن السعادة التى جلبوها للشعب . ويبدو أن نظرته الثاقبة إلى المستقبل جعلته يستشف أخطار العلم الذى يفتقر إلى الضمير .

ومن الواضح أن كل اليوتوبيات السابقة كانت تؤكد بطرق مختلفة على هيبة الدولة التى يجب ألاتمس من قريب أو بعيد ، حتى القرن السابع عشر الذى شهد تدعيم سلطة الحكومات المطلقة . لكن الشعب الإنجليزى لم يرضخ لهذا التيار الجارف منذ فجر الفكر السياسى ، إذ تصدى القسم الأكبر منه فى القرن السابع عشر بعزم وتصميم للحكم الملكى المطلق ، ونجح فى اخضاع الملوك لرقابة البرلمان . وفى الوقت الذى أعلن فيه لويس الرابع عشر فى فرنسا مقولته المشهورة «أنا الدولة»، سبق تشارلز الأول فى إنجلترا إلى المشنقة . ولم يلق مذهب الحق الإلهى للملوك،

الذى سمح لملوك فرنسا بسحق الحرية السياسية والدينية ، تأييدًا كبيرًا لدى الشعب الإنجليزى الذى آمن ، على النقيض من ذلك ، بأن السلطة الحاكمة يجب عليها احترام الحقوق الثابتة للفرد ، وأن من الضرورى وضع حدود معينة لسلطة رئيس الدولة التى تنبع هيبتها من داخل المواطنين ولا تفرض عليهم من سلطته التى يمارسها بتخويل منهم .

وتبدو المفارقة واضحة عندما يكون موقف الشعب الإنجليزى متبلورًا بهذا الشكل ، فى حين يأتى فيلسوف إنجليزى هو توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) ليؤلف كتابه الشهير «ليفياثان» أو «التنين» ليؤكد استحالة اقتسام السلطة بين الدولة والشعب . وعلى الرغم من الإشارة إلى هذا الكتاب فى كثير من الأحايين على أنه يوتوبيا ، فإن أدق وصف له هو أنه بحث عن الحكومة والسلطة وهيبة الدولة بشكل مطلق . فقد نشر «ليفياثان» عام ١٦٥١ ، ونهض على تأكيد حق الدولة فى السلطة المطلقة ، وأنكر امتلاك الإنسان لأية حقوق طبيعية ، بل وأكد هوبز أن الإنسان ليس كائنًا اجتماعيًا بطبعه ، وليس مزودًا بالحس الأخلاقى ، وإنما الدولة هى التى وضعت نهاية «حرب الجميع ضد الجميع» على حد قوله . وقد حصل الملوك الأوائل - بحكم العقد المبرم - على السلطة المطلقة التى يتحتم أن يرضخ لها الشعب كله ، ومن واجب الأجيال التالية أن تحترم هذا العقد ، ومن يخالفه يدان بارتكاب أبشع جريمة .

وكان هوبز مطلقًا وفاشيًا فى فكره على كل المستويات . فقد أيد الملكية المطلقة باعتبارها أفضل أشكال الحكومات ، وألزم الفرد بالخضوع الكامل لهذه الحكومة ، كما أنكر على الكنيسة أية سلطة زمنية دنيوية ، إذ يتحتم على الدولة أن تعترف بالدين وتتولى تعليمه . وقد أورد رودلف روكر فى كتابه «النزعة القومية والحضارة» تعليقًا للمفكر ف.أ. لانج على اسم «ليفياثان» أو «التنين» ، قال فيه إنه يناسب تمامًا هذا الوحش الذى هو الدولة التى تحكم دون مراعاة لأية اعتبارات

إنسانية ، وكأنها إله أرضى ينظم على هواه القانون ، والعدل ، والحقوق ، والملكية ، بل ويحدد بشكل تعسفى مفاهيم الخير والشر ، وذلك مقابل حماية حياة المواطنين الذين يركعون على أقدامهم ويقدمون له القرابين .

وطوال القرن الثامن عشر الذى عُرف بأنه عصر التنوير ، ازدادت اليوتوبيات رواجًا ، بحيث يصعب أن نجد ركنًا من أركان الأرض لم ينشأ عليه مجتمع مثالى . وإذا كان العديد من يوتوبيات القرن الثامن عشر قد ازدحم «بالمتوحشين النبلاء» كما وصفهم جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) ، على سبيل المثال ، وصفًا أسطوريًا خالصًا ، فإن عددًا آخر من اليوتوبيات قد حاول اكتشاف المتوحشين الحقيقين فى بلدان لم تمسسها الحضارة . وإذا كان اليوتوبيون فى القرنين السادس عشر والسابع عشر قد جعلوا من قارتى أمريكا وأستراليا - اللتين عرفتا آنذاك معرفة غامضة - مجرد إطار وضعا فيه لندن أو باريس ، فقد بدأت بلاد هاتين القارتين تتخذ فى القرن الثامن عشر حياة قائمة بذاتها ، وتجسدت عادات الشعوب التى اكتشفها الرحالة فى الإطار اليوتوبى . وهذا بالإضافة إلى اليوتوبيات التى حاولت أن تصور مجتمعًا تحكمه المساواة الكاملة ، والتى أصبح الكثير منها يهتم ببناء مجتمع حر لا يرزح تحت وطأة الدولة التسلطية فسكان تاهيتى الذين صورهم ديدرو ، على سبيل المثال ، لا يعرفون حكومة ولا قوانين . ولقد حققت اليوتوبيات السابقة الاكتفاء فى المأكل والملبس ، وزودت بمنازل مريحة وتعليم جيد ، لكنها تطلبت فى المقابل أن يخضع الفرد خضوعًا كاملاً للدولة وقوانينها ، أما فى القرن الثامن عشر فقد شرعت اليوتوبيا فى البحث عن التحرر من القوانين والحكومات التى رأت فيها مجرد أدوات ووسائل وليست أهدافًا وغايات فى حد ذاتها .أما القرن التاسع عشر فقد ارتبط تاريخ اليوتوبيات فيه بميلاد الحركة الاشتراكية التى امتزج فيها الفكر اليوتوبى بالإصلاح الاجتماعى ، بحيث أصبح من الصعب معرفة حدود هذا من ذاك ويكاد لا يوجد كتاب من الكتب التى نشرت فى هذه الفترة

إلا ووصف فى فترة أو أخرى بأنه يوتوبى ثم فقدت الكلمة نفسها معناها الأصلى، وأصبحت تعنى التفكير المضاد للمنهج العلمى والواقعى . ومع ذلك فإن الاشتراكيين الذين زعموا أنهم علميون ، وألصقوا صفة «العلمية» بالاشتراكية ، نادوا بأن الاشتراكية العلمية هى المنهج القادر على تحقيق اليوتوبيا على أرض الواقع ، مما أدى إلى تضخم قائمة يوتوبيات القرن التاسع عشر تضخمًا شديدًا ، خاصة بعد أن عّرف فردريك إنجلز فى كتابه «الاشتراكية اليوتوبية والعلمية» ، كلمة «يوتوبى» ، ولقى هذا التعريف قبولاً وترحيبًا عند معظم المثقفين اليساريين . كانت كلمة «يوتوبيا» حتى ذلك الحين تعنى المجتمع المثالى المتخيل الذى يستحيل تحقيقه ، لكن إنجلز قدم لها معنى أوسع وأعمق من ذلك بكثير ، وضم إليه كل الخطط والمشروعات الاجتماعية التى لا تعترف بتقسيم المجتمع إلى طبقات ، ولا بحتمية الصراع الطبقى والثورة الاجتماعية . كما أدخل سان سيمون وفورييه وأوين فى زمرة اليوتوبيين، وإن كانوا يحسبون على الاشتراكيين ، وذلك بحجة أنه ليس فيهم واحد يمثل مصالح طبقة البروليتاريا التى أفرزها التطور التاريخى . فهم مثل الفلاسفة الفرنسيين الذى لا يكتفون بتحرير طبقة بعينها ، وإنما يطمحون لتحرير البشرية بأكملها دفعة واحدة .

لكن الحدود لم تكن واضحة بين الفكر اليوتوبى والفكر الاشتراكى ، ذلك أن تحرير الطبقة العمالية أو البروليتاريا فى كل بلاد العالم ، لا يختلف كثيرًا عن محاولة الاشتراكيين اليوتوبيين لتحرير البشرية كلها . فلم يكن إنجلز محقًا فى زعمه بأن المشروعات اليوتوبية أقل واقعية من مشروعات الاشتراكيين العلميين . فمن الصعب ، عند استعراض تاريخ القرن التاسع عشر ، أن نحدد على وجه الدقة أية مدرسة من المدارس الاشتراكية تستحق أن توصف بأنها يوتوبية . فالتطور الكبير والمتجدد للرأسمالية ، جعل يوم اندلاع الثورة المتوقعة يبتعد يومًا بعد يوم ، نتيجة لخلق طبقة جديدة من التقنيين والمديرين ، والعمال المرتفعى الأجور ، وقادة الاتحادات العمالية الذين تطابقت مصالحهم مع مصالح الطبقة الرأسمالية . كذلك فإن اشتراكية

الدولة قد تحققت بشكل جزئى فى بلاد عديدة ، ليس بفضل نضال الطبقة العاملة، بل عن طريق حكومات أمسكت بزمام السلطة من خلال برلمان منتخب .

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفككه إلى دويلات ، لم يعد النظام يعترف بحتمية الصراع الطبقى ، وإنما يهدف إلى تحقيق إصلاحات اجتماعية تدريجية يمكن أن تزيل الفروق الاقتصادية بين الرأسماليين والعمال ، خاصة بعد بروز طبقة جديدة من الرأسماليين مع انهيار النظام الشيوعى . ولذلك فإن الاشتراكية العلمية قد توارت ومعها الاشتراكية اليوتوبية ، فى مواجهة مزيج غريب من الاشتراكية والرأسمالية ، لم تتبلور ملامحه بعد . ويبدو أن أمام النظام الجديد فى روسيا شوطًا طويلاً قد يستغرق عدة عقود حتى يتم التعرف عليه عالميًا ، لكن المؤكد أن الصورة المتوقعة لهذا النظام ، لن تمت لمفهوم اليوتوبيا من قريب أو بعيد ، بعد أن ثبت فشل مثاليتها عبر التاريخ . ومن يدرس يوتوبيات القرن التاسع عشر ، يدرك أن ما جرى للاتحاد السوفيتى وانهياره المدوى من تلقاء ذاته ، كان نتيجة طبيعية للمبادىء التى طبقتها الدولة قسرًا على المواطنين ، بدلاً من أن تستلهم منهم منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تنبع منهم وتتطور طبقًا لاحتياجاتهم وآمالهم فى مستقبل مرموق . فليست هناك مبادىء أو أفكار مقدسة لا تمس طالما أنها من صنع البشر ، وبالتالى يجب أن تكون من المرونة والقدرة على مسايرة المتغيرات التى لا تتوقف أبدًا ، وإلا تجاوزها الزمن ودفع الشعب ثمن جمودها وتحجرها كما حدث للاتحاد السوفيتى السابق .

لم تغفل الدولة بمختلف أشكالها عن الفكر اليوتوبى ، لاستغلاله بقدر الإمكان لترسيخ سلطتها وهيبتها بحجة إقامة الدولة المثالية التى ستسعد جميع المواطنين ، لأن من يحاول أن يقف فى طريق زحفها ، سيكون عندئذ عدو المواطنين ومعكر سعادتهم وصفو حياتهم . وتوضح مارى لويز برنيرى فى كتابها «رحلة عبر اليوتوبيات» أن الفكر اليوتوبى فى عصر النهضة كان قد تلقى دفعة قوية من الأفكار

الفلسفية الجديدة ، وتأسيس الدول القومية ، واكتشاف العالم الجديد . ومع بداية القرن التاسع عشر وقعت أحداث لا تقل عن ذلك خطرًا ، وبعثت فيه حياة جديدة ، فى مقدمتها التداعيات التى ترتبت على الثورة الفرنسية ، والتطور السريع للصناعة ، وتبلور النظم الاشتراكية . وكانت الثورة الفرنسية قد منحت قوى دفع متجدد للطبقة الوسطى أو البورجوازية ، ولكنها أكدت في الوقت نفسه حقوق العمال والفلاحين الذين أظهروا استعدادهم للدفاع عنها بقوة . ولم تستطع البورجوازية المنتصرة أن تغمض عينيها عن المظالم الاجتماعية التى كان من الممكن فى أية لحظة أن تتولد منها حركة ثورية قوية . وحاول بعض المفكرين الإنسانيين من منطلق عطفهم على الطبقات الكادحة أو الفقيرة أو المعدمة ، أن يخففوا من البؤس المتفاقم الجاثم على كاهل الشعب ، لدرجة أن فريقًا منهم ذهب إلى حد المطالبة بالمساواة التى دعا إليها فلاسفة ما قبل الثورة ، وكانت أحد الأهداف التى توقع الناس من الثورة تحقيقها .

وقد أثبت التاريخ أن ثقة الدولة فى الشعب عبر العصور ، لم تكن فوق مستوى الشبهات ، لدرجة أن الاهتزاز كان القاعدة التى تحكم تصرفاتها تجاه الشعب ، وهو الاهتزاز الذى كان يؤدى إلى التسلط والتعسف والقهر بحجة الحفاظ على هيبتها . أما الاستثناء فكان الثقة المتبادلة بين الدولة والشعب ، وهو استثناء نادر في أحايين كثيرة . بل إن فقدان الثقة كثيرًا ما انتاب المفكرين تجاه التيارات المتقلبة والمتضاربة التى تحكم حركات الشعب وتطلعاته . ففى أعقاب الثورة الفرنسية لم يثق المفكرون والمنظرون فى الشعب ، وتوجسوا خوفًا من لجوئه إلى الوسائل الثورية لتغيير النظام الجديد ، ولذلك سعوا إلى التوصل لحل سلمى من خلال الإصلاح الاجتماعى . وقد أوضح المفكر الروسى الفوضوى كروبوتكن الذى لم يكن يؤمن بوجود الدولة أصلاً ، فى كتابه «غزو الخبز» ، أن هؤلاء المفكرين والمنظرين كانوا يكتبون فى فترة التداعيات التى أعقبت الثورة الفرنسية ، ولفت

أنظارهم جوانب فشلها أكثر من جوانب نجاحها ، فلم يثقوا بالجماهير ، ولم يلجأوا إليها لإحداث التغييرات التى اعتقدوا أنها ضرورية ، بل وضعوا ثقتهم فى حاكم عظيم يكون بمثابة «نابليون اشتراكى» يمكنه أن يفهم الروح الثورية الجديدة ، مع الحفاظ على كيان الدولة وهيبتها ، وأن يقتنع بأهمية هذه الروح والحاجة إليها من خلال التجربة الناجحة للمجتمعات أو الاتحادات ، ويحقق بالطرق السلمية وبقوة شخصيته والدولة التى يجلس على قمتها ، الثورة التى تعود على الجنس البشرى بالرخاء والسعادة ، فقد كانت العبقرية العسكرية المتمثلة فى نابليون لا تزال فى الأذهان .

وكانت الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر أعمق أثرًا من الثورة الفرنسية ، ذلك أن القاعدة الاقتصادية الراسخة أكثر قدرة على الاستمرار والتوغل فى كيان الأمة ، من القاعدة السياسية القابلة دائمًا للتغيير ، خاصة مع تغيير القائمين عليها بطريقة أو بأخرى . فقد استطاعت الثورة الصناعية أن تفتح آفاقًا جديدة ، وتصور الكثيرون أنها قدمت الحل لمشاكل الفقر وعدم المساواة . وبدا أن زيادة الانتاج لن تقف عند حد ، وأنه ليس ثمة ما يمنع أى إنسان من أن يعيش على مستوى إنسانى معقول . فالمساواة لن تكلف أحدًا أية تضحية ، ما دام المجتمع الجديد لن ينتقص من الرخاء الذى يتمتع به الأغنياء ، بل سيرفع الفقراء إلى مستواهم . وإذا كانت اليوتوبيات فى الماضى قد أكدت الحاجة إلى التحرر من الاحتياجات المادية ، فإن يوتوبيات القرن التاسع عشر قد بحثت عن السعادة فى إشباع الحاجات المادية المتزايدة بصفة مستمرة . ولم يقتصر الأمر على المزيد من الترف والرفاهية ، الذى أتاحه التقدم الصناعى ، بل إن الموقف من اللذات والمتع المادية قد تغير تمامًا . فقد كان الناس فى «يوتوبيا» توماس مور يعيشون حياة خشنة قاسية ، ولم يكن السبب فى ذلك هو الفقر والعوز ، إذ كان الذهب والفضة متوافرين لديهم ، وبإمكانهم شراء السلع من البلاد الأجنبية وتحسين مستوى معيشتهم ، بل كان يرجع إلى اعتقادهم بأن الترف سيؤدى حتمًا إلى الفساد

والانحلال . وتصور الكتاب اليوتوبيون ، باستثناء عدد منهم مثل فرانسيس بيكون، أن التقدم معناه تحسين أحوال الناس من النواحى العقلية والجسدية والأخلاقية ، وأن ذلك لن يتحقق بالاهتمام الزائد بالسلع المادية الاستهلاكية ، ولا بالانغماس الشديد فى الملذات والمتع التى يمكن أن تفسد العقل . أما عند كتاب اليوتوبيا فى القرن التاسع عشر ، فلا وجود لهذه الاهتمامات الأخلاقية ، فهم ماديون عاشوا فى قرن عرف بأنه القرن المادى ، لدرجة أنهم كانوا يحسبون نصيب الفرد من السعادة بمقدار ما يملك من قطع الأثاث والملابس وألوان الطعام الذى يتناوله فى كل وجبة. ولم يكن هناك من ناهض هذا الاتجاه سوى وليم موريس فى اليوتوبيا التى كتبها بعنوان «أخبار من اللا مكان» .

ولم يتحمس «آباء الاشتراكية» فى يوتوبيات القرن التاسع عشر لترسيخ الحكومة المركزية التى تمسك كل الأمور بيدها حفاظًا على هيبتها ، بل كان تأثيرهم عميقًا فى اتجاه آخر . ولا يرجع تأثير فورييه وسان سيمون وأوين فى اليوتوبيات إلى كتاباتهم النظرية وحدها ، وإنما يرجع إلى خططهم ومشروعاتهم العينية المحددة للإصلاح الاجتماعى ، وإلى القرى التعاونية أو الاتحادات التى شكلت العديد من ملامح اليوتوبيات المتأخرة . وكانت آراء وأفكار كل من أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨) وفورييه (١٧٧٢ - ١٨٣٠) بمثابة نغمة مضادة للاتجاه الرئيسى للفكر الاشتراكى في القرن التاسع عشر ، فلم يناديا بتوسع الحكومة المركزية فى تصنيع الريف ، لاتجاههما نحو ضرورة إنشاء تعاونيات زراعية صغيرة ومستقلة . فقد كان أوين هو أول من اقترح إنشاء هذه التعاونيات الزراعية الصغيرة التى لا يزيد عدد سكانها على ثلاثة آلاف نسمة ، بشرط أن تعتمد على الاكتفاء الذاتى من خلال إدارة مستقلة خاصة بها .

وكانت أفكار أوين أول صيحة مباشرة وصريحة ضد استمرار وجود الحكومات وسيطرتها على مقاليد الأمور . فمن خلال تأكيده على المساواة الكاملة فى حصول أعضاء «الكوميون» على نصيبهم من السلع المنتجة ، والتزام المجالس

العامة بالحكم طبقًا لقوانين الطبيعة الإنسانية ، والعمل الدءوب على تغطية العالم كله بالاتحادات الفيدرالية للتجمعات الزراعية ، فإن الحكومات تصبح غير ضرورية وبالتالى تختفى تمامًا . وربما كانت أفكار أوين عن التعليم هى صاحبة التأثير الأكبر فى الكتاب اليوتوبيين . فالتعليم هو تدريب الناس على أن يعيشوا «بغير تعطل ، ولافقر ، ولا جريمة ولا عقاب» . ولم يقتصر جهد أوين على التنظير ، بل سعى لوضع أفكاره موضع التطبيق العملى ، لدرجة أن نشاطه امتد إلى أمريكا حيث أسس كوميونات فى أماكن مختلفة ومتعددة . وكانت هذه المحاولات مصدر إلهام لعدد آخر من التجارب المشابهة التى كانت وراء ظهور العديد من الحركات التعاونية .

أما شارل فورييه فلم يضع ثقته فى أية حكومة مستنيرة ، بل كان أمله أن يجد راعيًا ثريًا يرحب بالتمويل اللازم لإنشاء التعاونيات ، وأن يذهل الناس بنتائجها الرائعة بحيث تعم الأرض كلها فى أسرع وقت . وبرغم أفكاره المثالية التى تستعصى على التطبيق ، فإن كتاباته كانت تحتوى على ثروة كبيرة من الآراء والتوجهات التى تجعلها مصدرًا متجددًا لإلهام المصلحين الاجتماعيين ، لدرجة أن أشد خصومه عداوة له لم ينجوا من تأثيره ، برغم المثالية المتطرفة التى يستحيل تنفيذها على أرض الواقع ، والتى تمثلت فى تصوراته المستقبلية عن المدن المزدهرة بالحدائق التى ستحل محل الكتل الضخمة للمدن الكبيرة ، ودعوته للتوسع فى زراعة البساتين التى تستغل كأسواق بدلاً من التوسع فى زراعة المساحات الشاسعة من الأراضى ، واهتمامه بدراسة الوسائل التى تجعل العمل جذابًا ، وتوصياته عن التعليم والتربية الجنسية .

أما سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) بوصفه أحد آباء الاشتراكية ، فقد قدم هو وأتباعه ، مجموعة من الأفكار التى أثرت إلى حد كبير على يوتوبيات النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وهو يختلف عن كل من أوين وفورييه اللذين شكلا موجة فكرية مضادة للاتجاه إلى التصنيع ، بمطالبتهما بالرجوع إلى التجمعات

الزراعية الصغيرة ، إذ إنه كان من المؤيدين المتحمسين للنظام الصناعى الجديد وللطبقة الحاكمة الجديدة التى أوجدتها الثورة الفرنسية والتى ازدادت ثراءً نتيجة للتوسع السريع فى الصناعة . كان النبلاء والكهنة هم الذين يحكمون المجتمع أو الدولة فى ظل النظام القديم . وقد أصبح من الضرورى أن تحل محلهم البورجوازية التى كانت مهمتها الأساسية هى تشجيع تقدم العلم ونهضة الصناعة . ويوضح سان سيمون أنه من السخف أن يحكم النبلاء المجتمع الصناعى برغم أنه لم يعد هناك أى مبرر لوجودهم ، أو يحكم الساسة الذين لا يعرفون شيئًا عن المشكلات الصناعية . ولذلك لابد أن يختفى الشكل القديم للحكومات التى لم تعد لها أية فائدة للمجتمع .

وكان سان سيمون قد أعلن عام ١٨١٦ أن حكم الدولة هو علم الإنتاج ، وأنه من الممكن أن يدرج برمته ضمن علم الاقتصاد . وطالب بأن تتحول فرنسا إلى مصنع ، وأن تنظم شئون الدولة على شكل نموذج ورشة عمل كبيرة . وسوف تختفي في المجتمع الجديد كل الفروق الطبقية ، ولن يبقى إلا العمال الذين يقصد بهم سان سيمون أصحاب المصانع والعلماء ورجال البنوك والفنانين ، وليس فقط الذين يباشرون الآلات . لكن هذا ا يعنى أن يصبح الجميع متساوين ، مادام كل فرد سيأخذ طبقًا لقدراته وطبقًا لرأس المال المستثمر . هنا تكمن ريادة سان سيمون فى إحالته إدارة الدولة لأفضل رجال الصناعة ، والعلماء ، ورجال البنوك ... الخ. أى أن حكومة المديرين من ذوى الاختصاص ستحل محل حكومة : السياسيين القديمة . والمهمة الوحيدة لهذه الحكومة هى العمل على زيادة الثروة المادية للبلاد ، وهى مهمة ليست منوطة بجماهير العمال الذين لم يثق فيهم سان سيمون على الإطلاق . وكان رأيه فى الشعب صريحًا وجريئًا ورائدًا ، إذ إنه لم يضع حوله الهالات الاشتراكية التقليدية حين قال :

«إن مشكلة التنظيم لابد أن تُحل وتحسم من أجل الشعب . أما الشعب نفسه فهو سلبى وكسول ويجب إسقاطه من حسابنا فى أى بحث للمشكلة . وأفضل وسيلة لذلك هى أن يعهد بإدراة الشئون العامة إلى القادة أو المديرين الصناعيين الذين سيحاولون دائمًا وبشكل مباشر أن يتوسعوا فى آفاق مشروعاتهم إلى أقصى حد ممكن ، بحيث تؤدى جهودهم فى هذا الاتجاه إلى أعظم قدر من التوسع فى حجم العمل الذى تنفذه جماهير الشعب» .

إن الشعب عند سان سيمون ليس المعلم ولا الملهم ولا القائد كما يتغنى بذلك معظم الاشتراكيين ، بل هو مجرد تكتلات جماهيرية تجمع بين السلبية والكسل لدرجة أن روح القطيع تتقمصها فى أحايين كثيرة ، وهيبة الدولة لا تصدر عنها وإنما عن القادة الواعين بظروف أمتهم ، والمديرين التكنوقراطيين الخبراء بنوعية مشكلاتها وحلولها المقترحة . وقد ثبتت صحة توجهات سان سيمون برغم اعتراف المفكرين الاشتراكيين بأن تعالي سان سيمون على طبقة العمال أو البروليتاريا ، قد صدمهم صدمة شديدة ، إلا أن الفكرة القائلة بأن إدارة البلاد من شأن الخبراء ، وأن الآلة المسيرة للدولة ينبغى أن تكون من لجان من التقنيين أو الفنيين ورجال الصناعة ، هى فكرة شائعة فى كثير من الكتابات الاشتراكية ، لكن سان سيمون لم يكن ليقبل مسألة الاعتماد على حزب سياسى واحد وسياسيين محترفين .

وكان من الطبيعى أن تصبح يوتوبيات القرن التاسع عشر ، مصدرًا لإلهام معظم النظم الديكتاتورية والفاشية والشمولية والشيوعية التى انتشرت فى القرن العشرين ، خاصة بعد نجاح الثورة الشيوعية فى روسيا فى عام ١٩١٧ ، لدرجة أن كل النظم الشيوعية التى شكلت ما عرف بالمعسكر الشرقى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، جعلت صفة «الديمقراطية» عنوانًا لها فى حين أن الديمقراطية منها براء ، كما ألحق هتلر صفة «الاشتراكية» باسم حزبه النازى الديكتاتورى ، فى حين أنه مضاد لجوهرها تمامًا . وبالتالى اختلطت المفاهيم الديكتاتورية بالمفاهيم

الديمقراطية ، والمفاهيم الرأسمالية بالمفاهيم الاشتراكية ، أى اختلط الحابل بالنابل ، وبرزت نظم فى شكل يوتوبيات ممسوخة وفاقدة للروح بصورة تدعو للحزن والاكتئاب . فهى لم تتخط حدود إقامة آلية اجتماعية صماء ، تحاول أن تكفل الإشباع المادى لكل فرد ضمن هذه الآلية ، بحيث ضاعت فردية الإنسان تمامًا فى هذه الآليات البالغة التعقيد ، وبالتالى لم يعد هناك أى أمل لتفرد الإنسان الذى لابد أن تسبقه حريته فى ممارسة فرديته .

وتحولت هيبة الدولة إلى سطوة أو تسلط أو رهبة ، بعد أن أصبحت أشبه بإله لامتناهى الحكمة والكرم ، ومعصوم دائمًا من الخطأ ، وإذا ارتكبت خطأ فلن يملك أحد القوة لتصحيحه أو حتى تعريته . وسواء كانت تحت إدارة اشتراكية للدولة عن طريق الاقتراح العام ، كما فى يوتوبيا «رحلة إلى إيكاريا» لإيتيين كابيه ، أو من خلال التسلسل الصناعى كما فى رواية «التطلع للوراء» لإدوارد بيلامى ، فإن المحصلة النهائية واحدة وتتمثل فى أن الإنسان لا يستطيع أن يعبر عن شخصيته أو فرديته إلا من خلال القنوات التى تسمح بها الدولة ، وبالتالى ليس هناك أدنى أمل لتفرده . لقد أصبح إنسانًا آليًا ذاتى الحركة ، فهو يعمل عددًا من الساعات التى يفرضها عليه القانون ، ويؤدى المهام والواجبات التى جعلها التصنيع الزائد مملة وغير شخصية . ونتاج عمله يتكدس فى مخازن هائلة الأحجام ليستهلكها مجتمع لا تربطه به أية صلة حقيقية ، لأن ضخامته ومركزيته لا يسمحان بإقامة علاقات حميمة معه . وهى أوضاع تستوى فيها الدول الاشتراكية ، والدول الرأسمالية ، الدول الشمولية والدول الديمقراطية . وهى روح العصر أو معضلته التى تدعى تيارات العولمة التى بدأت تتدفق منذ أواخر القرن العشرين محاولة أنه تغمر العالم كله ، أنها جاءت لحلها وإنقاذ العالم من تداعياتها بأن تجعل الرأسمالية والديمقراطية تسودان على الشيوعية والشمولية ، فى حين أن الرأسمالية فى القرن التاسع عشر لم تنجح فى منع قيام الشيوعية فى أوائل القرن العشرين ، مما يدل على أن العالم

مقبل على دورة جهنمية جديدة ، وإن اتخذت أشكالاً جديدة . وهى دورة بدت بوادرها واضحة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التى وقعت فى نيويورك وواشنطن ، والتى لم تدمر مركز التجارة العالمى والمبنى الرئيسى فى وزارة الدفاع الأمريكية فحسب ، بل دمرت عنجهية نظام العولمة الذى أدرك أنه معرض لضربات قد تكون قاضية من حيث لا يدرى ، فى حين أنه يدعى أنه وضع العالم كله فى قبضته بعد أن أتى بما لم تأت به الأوائل .

لكن لم تكن كل اليوتوبيات جامدة ومعتمة وخانقة إلى هذا الحد . فهناك يوتوبيات قليلة يستطيع الإنسان أن يجد نفسه فيها بشكل ما ، بحيث لا ينحدر إلى مستوى الآلة التى يتعين إطعامها وتدبير الملبس والمسكن لها ، مثل أية قطعة غيار فى ماكينة ، تتطلب الحرص فى التعامل معها إذا أريد استخراج أقصى عائد منها ، وحيث لا يتم تشكيل هذا الإنسان منذ صباه ليصبح «مواطنًا صالحًا» ، أى مواطنًا مطيعًا للقانون طاعة كاملة ، وعاجزًا عن التفكير لنفسه تفكيرًا مستقلاً . وكانت يوتوبيا وليم موريس «أخبار من اللامكان» ذات النزعة الاشتراكية والديمقراطية والإنسانية الحرة من أحب هذه اليوتوبيات وأكثرها جاذبية لقلوب القراء وعقولهم . فهى تتصف بصفات العمل الأدبى القادر على اجتذاب القراء سواء داخل هذا البلد (أى انجلترا) أو خارجه . كذلك سخر أديب انجليزى آخر فى القرن التاسع عشر وهو صامويل باتلر فى روايته «إيروهين» من أفكار عديدة تكرر التعبير عنها فى يوتوبيات القرن التاسع عشر ، وبصفة خاصة فكرة الاعتقاد بأن التوسع فى استخدام الآلة سيجلب السعادة للجنس البشرى بطريقة آلية . ولكن «إيروهين» لا يمكن اعتبارها يوتوبيا ، لأنها تنتمى ، كما لاحظ الناقد الانجليزى ديزموند مكارثى، إلى نفس «فئة الروايات التى تنتمى إليها رواية «رحلات جاليفر» ، وتعبر عن حضارة خيالية يلجأ إليها المؤلف لكى يتمكن من نقد حضارتنا» .

ومع أن هؤلاء الكتاب اليوتوبيين قد حركت أقلامهم دوافع سامية ، إلا أن المرء لا يسعه إلا أن يشعر بالمرارة تجاه القرن التاسع عشر» كما شعر العجوز فى «أخبار من اللامكان» بالمرارة حتى من الحب الذى يسرف هؤلاء الكتاب اليوتوبيون فى إغداقه على البشر ، لأنهم يبدون أشبه بالأمهات الحنونات القلقات اللاتى يقتلن أبناء هن من فرط الاهتمام والعطف ، بدلاً من أن يتركنهم يستمتعون بلحظة واحدة من الحرية . ومن الواضح أن الأديب والمفكر الإنجليزى هـ . ج . ويلز (١٨٦٦ - ١٩٤٤) قد تأثر بهذه النظرة النقدية التى تمزق الأقنعة المثالية لليوتوبيا فى كتابيه «يوتوبيا حديثة» و «بشر كالآلهة» ، وإن كان الكتاب الأول - على الرغم من عنوانه - يدين بالكثير ليوتوبيات الماضى ، وإن كان قد أعلن فيه القطيعة مع التراث اليوتوبى ، برفضه وصف مجتمع كامل بكل تفاصيله ودقائقه . وهو يقول فى ذلك : «لن يكون هناك مكان للكمال فى يوتوبيا حديثة ، إذ يجب أن تحتوى اليوتوبيا أيضًا على الخلافات والصراعات وهدر الطاقات ، وإن كان الهدر فيها أقل بكثير جدًا مما يحدث فى عالمنا» . وربما يكون ويلز قد اعتبر «يوتوبيا حديثة» التى ظهرت فى عام ١٩٠٥ ، مجرد مرحلة انتقال ضرورية نحو مجتمع كامل ، بصفتها أفضل شكل تقريبى للدولة المنشودة .

ومع كل هذا التحرر الذى يبديه ويلز ، فإنه من الواضح أن كل من تصدى للكتابة عن اليوتوبيا ، لم يستطع التخلص من تقاليدها وتوجهاتها التى بدأت مع أفلاطون . ولم تفلح القرون الثلاثة والعشرون التى تفصل بين ويلز وأفلاطون من التخلص من أساسيات الفكر التى وردت فى جمهوريته ، إذ يقرر ويلز فى كتابه «يوتوبيات جديدة» أن من حق الدولة أن تحدد بالتفاصيل «الأمور التى تلزم الرجل أو المرأة بعد الزواج ، والأمور التى لا يمكن إلزامهما بها ، لأن من المهم بالنسبة للدولة ألا تترك هذه الزيجات بغير ضوابط ، وألا تكون عشوائية ولا شائعة بين البالغين من السكان ، ذلك أولاً لضمان سلامة المواليد ، وثانيًا لتأمين ظروف

معيشية طيبة» . ويرى ويلز أن الهدف من الزواج هو التناسل وليس المتعة الجنسية ، ولذلك ينادى بأن الزيجات العقيمة يجب أن أن يصرح لها بالانفصام بعد مضى عدة سنوات ، أما الزيجات التى تثمر أطفالاً فيحق لها أن تستمر ، مادام الأطفال يربون فى أفضل الظروف الممكنة عندما يكونون فى رعاية الأسرة . وبذلك واصلت الدولة ممارسة سلطتها وهيبتها من خلال التدخل فى صياغة أو تعديل أو إلغاء أخص خصوصيات الحياة الشخصية للإنسان .

وفى التراث العربى توجد مدينة فاضلة ابتدعها الفيلسوف الفارابى (٢٥٩ هـ - ٣٣٩ هـ) ، الذى عاش فى العصر العباسى الثانى الذى تعددت فيه الحركات الدينية تعدد الحركات السياسية سواء بسواء ، فى شكل ثورات شعبية نشرت مبادىء الشيعة بعد أن انتزعت كثيرًا من بلاد الدولة العباسية ، وحركات سياسية ودينية قام بها الخوارج والزنج ، وانتعاش لمذهب المعتزلة ، وانتشار لمذهب أهل السنة على يدى الأشعرى ثم الغزالى من بعده ، وتطور لبعض آراء المتصوفة . وكان العنوان الأصلى لكتاب الفارابى هو «آراء أهل المدينة الفاضلة» ، وتأثر فيه بكل من أفلاطون وأرسطو وأفلوطين ، لكنه مزج هذا التأثر بظروف البيئة التى عاش فيها ، وصبغه بصبغة إسلامية واضحة . فقد تأثر بأفلاطون فى الأخلاق والسياسة ، وبأرسطو فى المنطق والطبيعيات ، وبأفلوطين فى فلسفة ما وراء الطبيعة ، لكنه هضم كل هذه المعطيات ليبتكر منظومة فلسفية خاصة به .

ويلعب رئيس المدينة الفاضلة دورًا محوريًا فى تقنين سلطتها والحفاظ على هيبتها ، فهو واضع النواميس والشرائع ، وهو المعلم والمرشد والمدبر ، لأن الطبيعة التى يفطر عليها البشر تختلف فيما بينهم اختلاف بصمات الأصابع ، فمن أوتى فطرة سليمة وقوية ، وحصل على السعادة والاشباع فمن حقه بل من واجبه أن يقف موقف المعلم والمرشد لمن لا يمتلك هذه الطاقات . ويشترط الفارابى فى رئيس المدينة أن تجتمع فيه جميع الخصال الحميدة مثل الشخصية القوية ، والصحة

البدنية ، والذكاء ، واللباقة ، والقناعة فى المأكل والمشرب ، والممارسة الجنسية ، والنفس الكبيرة ، والإيثار لا الأثرة ، والصدق ، والكرم ، والعدل ، والشجاعة ، والعزيمة القومية ، ومحاربة الجور والظلم .

ويبدو تأثير أفلاطون على الفارابى واضحًا فى اعتقاده بأن مهمة الرئيس ليست سياسية فحسب بل خلقية أيضًا . فمن الناحية السياسية هو الرئيس الأعلى لكل المدينة ، ووزراؤه ومساعدوه ليسوا إلا منفذين لأوامره . أما من الناحية الخلقية فهو النموذج الذى يحذو حذوه المدنيون ، والمثل الأعلى الذى يترسمون خطوات سيره . وما على الرئيس إلا أن يحاول بقدر استطاعته أن يصبغ جميع الأفراد بطبيعته هو . ويبدو أن الفارابى كان واعيًا باستحالة وجود مثل هذا «السوبر مان» ، فأضاف قوله بأن هذه الصفات إذا اجتمعت فى رجل واحد كان هو ، بالطبع رئيس المدينة، أما إذا توزعت على عدة رجال ، كانوا جميعًا الرؤساء الأفاضل بشرط أن يكون هؤلاء الرجال متلائمين . أى أن يكون منهم الحكيم ، والعادل ، وصاحب العزيمة... وهكذا . أما إن خلوا جميعًا من رجل حكيم ، فإن المدينة تبقى بلا ملك، ويكون رئيسها ليس بملك ، وبذا تتعرض للهلاك .

ويواصل الفارابى وصفه لمدينته الفاضلة ، فيوضح أن الإنسان مدنى بطبعه ، وليس من الممكن أن يحقق أى نوع من الكمال أو حتى يقترب منه إذا عاش منعزلاً دون تواصل مع الناس . فإن الإنسان مفطور فى بلوغ أكثر أهدافه اكتمالاً ، إلى أشياء كثيرة لا يمكنه القيام بها وحده ، ذلك أن الاجتماع هو وسيلة لبلوغ الكمال ، والحياة فى المجتمعات تهيىء الإنسان لنيل السعادة التى هى غاية الفرد . وغير ذلك من الأفكار التى أوردها الفارابى فى كتابه «تحصيل السعادة» الذى يعد جزءًا عضويًا فى منظومة المدينة الفاضلة عنده . بل إن معظم مؤلفاته تشكل هذه المنظومة المتناغمة التى تكاد تكون وحدة فكرية متكاملة . وهو ما ينطبق مثلاً على كتابه الرائد «السياسات المدنية» الذى يقسم فيه المجتمعات إلى قسمين : مجتمعات

كاملة ، وأخرى غير كاملة . أما الكاملة فهى ثلاث : العظمى ، وهى جماعة من أمم كثيرة أى عبارة عن المجتمع الإنسانى بأسره . الوسطى ، وهى عبارة عن أمة واحدة. والصغرى ، وتتكون من أهل مدينة واحدة . وأما غير الكاملة ، فهى مجرد اجتماعات فى القرى أو فى الطرق أو فى البيوت . ومن الطبيعى أن تختلف الأمم بعضها عن بعض بفعل العوامل الجغرافية والأخلاق والطبائع واللغات ، وما إلى ذلك .

ويؤكد الفارابى فى كتابه «آراء أهل المدينة الفاضلة» ، أن التعاون بين أفراد المجتمع الواحد هو وسيلة السعادة ، وبه تنال ، وتصير المدينة فاضلة ؛ وبه أيضًا تصير الأمة التى هى مجموعة من المدن أمة فاضلة ؛ وبه كذلك يصير المجتمع الإنسانى ، الذى هو مجموعة من الأمم ، مجتمعًا إنسانيًا فاضلاً . فالمدينة الفاضلة أشبه بجسم الإنسان ، يختص كل عضو فيه بعمل معين مع باقى أعضائه ، فإذا قام كل عضو بعمله على الوجه الأكمل ، صار الجسم فى مجموعه صحيحًا ، وكذا المدينة الفاضلة ، فطر أفرادها بفطر متفاضلة ، ووجهتهم إرادتهم نحو فعل الخير ، وبذا تصبح المدينة سعيدة . ويبدو أن الفارابى كان مدركًا لقيمة آراء أهل المدينة الفاضلة ، فجعلها عنوانًا لكتابه حتى يؤكد أنه لم ينفرد برأيه هو فقط فى وصف هذه المدينة ، بل شارك فى آراء أهلها «الجماعية» أو الديمقراطية إذا استخدمنا المصطلح الغربى أو العالمى فيما بعد .

وفى كتاب «السياسات المدنية» يصف الفارابى الكيان العضوى للمدينة الفاضلة من خلال صورة القلب بصفته العضو الرئيسى فى البدن ، والذى تخدمه جميع الأعضاء . وكما أن للنفس - عند الفارابى - وحدة ، وتترتب قواها بحيث يحدد القوة الغاذية فى المرتبة الدنيا ، والقوة الناطقة ، فكذا المدينة الفاضلة ، فيها مراتب رئاسات تبدأ بالرئيس الأعلى ، وتنتهى إلى مرتبة من الخدمة «ليست فيها رئاسة ولا دونها مرتبة أخرى» . وكذلك تصير المدينة الفاضلة فى انسجامها وتسلسل مراتب أفرادها «شبيهة أيضًا بمراتب الموجودات التى تبتدىء من الأول

وتنتهى إلى المادة الأولى والأسطقسات وارتباطها واتلافها شبيها بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض وائتلافها» .

ولابد أن تاريخ المدن الفاضلة أو الدول المثالية أو اليوتوبيات ، يسجل للفارابى أنه كان المفكر أو الفيلسوف الوحيد الذى لم يكتف بوصف خصائص المدينة الفاضلة وعناصرها وآفاقها ، بل حلل أيضًا المدينة غير الفاضلة ، تطبيقًا لمبدأ الحلال بين والحرام بين . فالمدن غير الفاضلة تنقسم عنده إلى خمسة أنواع : المدينة الجاهلة التى لم يعرف أهلها السعادة ولم تخطر ببالهم . وجل اهتمام أهلها هو سلامة الأبدان والحصول على الثروة وممارسة الملذات ، وهم يرون فى ذلك سعادتهم التى يرى الفارابى فيها أحط أنواع السعادة التى لا توجد إلا فى عالم الحيوان.

والنوع الثانى يتمثل فى المدينة الفاسقة التى عرف أهلها ما يعرفه أهل المدنية الفاضلة ، ولكن أعمالهم تشبه أعمال أهل المدن الجاهلة . والنوع الثالث يتمثل فى المدينة المتبدلة التى كان يعتقد أهلها ما يعتقده أهل المدينة الفاضلة من آراء ، ولكنهم تبدلوا ، فدب الفساد فى آرائهم وأفعالهم . والنوع الرابع يتمثل فى المدينة الضالة التى لا يسير أهلها على العقيدة الصحيحة فى الله والعقل الفعال ، ويخدع رئيسها الناس ، ويدعى أنه موحى إليه . ثم النوع الخامس وهو النوابت التى توجد فى المدن الفاضلة نفسها ، وفى غيرها من المدن ، وهم أناس يضرون بالمجتمع . ومثلهم - كما يقول الفارابى - مثل الشوك النابت بين الزرع ، ومنهم البهيميون بطبعهم ، وهم لا يعدون مدنيين ، بل هم أشبه بالبهائم الإنسية أو البهائم الوحشية ، يأوون البرارى متفرقين أو مجتمعين ، أو يأوون قرب المدن .

هذه هى أشكال المدن الجاهلة والضارة كما صنفها الفارابى . أما آراء وأفكار أهلها فصبغتها الجهالة والضلالة أيضًا ، فهم قوم أنانيون ، يرى بعضهم أن الاجتماع لا يقوم إلا على الحاجة والضرورة ، ويرى البعض الآخر أنه يقوم على التحاب .

ولكنهم اختلفوا فيما يكون عليه التحاب . فقيل إن أساسه القربى ، وقيل إن أساسه التعاهد ، وقيل إن أساسه تشابه الخلق والاشتراك فى اللغة ، وقيل إن أساسه الاشتراك فى السكنى أو فى السكة أو فى الملة . وهم فى الجملة يرون العدل من وجهة نظر خاصة ، لا تخرج عما يدعو إليه الطبع ، ففعل الغالب عدل دائمًا ، وعلى الضعيف اتقاء شر القوى بممارسة القناعة وقبول الاستبعاد . وهذا كله على عكس صفات أهل المدينة الفاضلة التى تقوم على النظام والعلم وتعشق الفضيلة ، فكل عضو يقوم بالعمل الذى يصلح له .

لكن كل هذه التصورات والكتابات التى تناولت الدولة المثالية أو اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة ، عبر أكثر من أربعة وعشرين قرنًا ، بالدراسة والتحليل والتقنين والأمل فى تحقيقها وتحويلها إلى واقع مادى ملموس ، أثبتت أن السعى لتحقيق المثال فى عالم السياسة وعلى أرض الواقع ، من رابع المستحيلات ، نظرًا لتقلبات الطبيعة البشرية وتناقضاتها التى لا تتوقف عند أية حدود محتملة أو ممكنة . فإذا كان التعامل مع الواقع السياسى والاقتصادى والعسكرى والفكرى والثقافى ، يعد من المعضلات التى لا تجد حلولاً جامعة مانعة حاسمة ، فكيف يكون عند التعامل مع مثال مجرد ؟! لقد أثبتت القرون المتعاقبة أن عليه أن يلزم حدود الحلم المتناسق أو المتناغم أو الجميل الذى يمكن التغنى به ولكن يستحيل العيش فيه . وهذه الحقيقة الراسخة هى التى دفعت الأمريكى راسل چاكوبى إلى إصدار كتابه «نهاية اليوتوبيا : السياسة والثقافة فى زمن المبالاة» عام ١٩٩٩ .

قدم چاكوبى صورة واقعية وقاتمة للغاية لأحوال العالم فى نهاية القرن العشرين ونهاية الألفية الثانية . وكان من الممكن أن تزيد هذه الصورة الواقعية قتامة وكآبة ، إذا كان الكتاب قد صدر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المأسوية التى تم فيها تدمير مركز التجارة العالمى فى نيويوك والمبنى الرئيسى المركزى فى وزارة

الدفاع الأمريكية فى واشنطن ، وبعدها بدأ العالم عصرًا جديدًا من الرعب والفوضى والانتقام والوحشية والإرهاب ، لدرجة أنه يبدو أن الواقع قبل سبتمبر ٢٠٠١ ، والذى كان مثارًا للهجوم والنقد والتجريح من دول كثيرة فى الشرق والغرب ، خاصة بعد تدفق تيارات العولمة ، هذا الواقع الدولى الذى انقشع بلا رجعة ، ربما يصبح فى المستقبل القريب نوعًا من اليوتوبيا التى يحلم البشر بعودتها دون جدوى . فقد انقشع الحلم القديم ليحل محله كابوس جاثم على كاهل دول وقوى لا تحصى . فى مقدمة كتابه «نهاية اليوتوبيا» يقول چاكوبى :

«خلال السنوات التى استغرقت تأليفى لهذا الكتاب ، كانت الأحداث السياسية الأمريكية الكبرى تتمثل فى اتهامات بالاغتصاب فى الجيش ، ووقائع زنى فى القوات الجوية ، ومسلك جنسى غير لائق فى البيت الأبيض . وقد أعقبت هذه الاتهامات محاكمة مثيرة لبطل رياضى شهير أُتهم بقتل زوجته ..... أما الموقف العالمى - لو جرؤنا علي التعميم - فقد كان كذلك غير باعث على السرور، أو بالأحرى باعث على الاكتئاب . وقد تميز بالتقدم نحو الوحدة الأوروبية من جانب ، وسفك الدماء لأسباب طائفية ، وتفكك الدول ، من جانب آخر .... فقد أصبح عالم السياسة كئيبًا ومعتمًا ، وهو فى الوقت ذاته ينذر بأسوأ العواقب . فالسياسات قد بلغت أسوأ حالاتها وأصبحت تتسم بالتدهور الاقتصادى ، والحكم الاستبدادى ، والعنف المتمثل فى تقاتل الأخوة . أما فى أحسن حالاتها فتتسم بمقاومة النظم الليبرالية للتحديات المطروحة من قبل الحركات الدينية والقومية الرجعية . وتزداد الأمور سوءًا بحيث لا يتبقى للبشر اختيار سوى بين الحالة الراهنة ، وما هو أسوأ ، حيث لا تبدو أية بدائل أخرى فى الأفق . فلم يعد هناك سوى القبول والإذعان فى حقبة تمارس فيها الحياة بكل جوانبها فى ظل أمل هزيل فى أن يكون المستقبل مختلفًا عن الحاضر» .

وينعى چاكوبى اندثار الروح اليوتوبية ، بمعناها الذى يتمثل فى أن المستقبل يمكن أن يتجاوز الحاضر . وإن كان معنى كلمة «يوتوبيا» الآن لا يدل إلا على العزلة أو الانفصال الكامل عن الواقع ، لدرجة أن الشخص الذى يؤمن باليوتوبيات بصفة عامة ، أصبح فى نظر الساسة والمفكرين بل والمواطنين العاديين مختل العقل ويعيش فى أوهام وهواجس لا علاقة لها بالواقع . لكن چاكوبي يستخدم كلمة «اليوتوبى» بمعنى الإيمان بأن المستقبل يمكن أن يتجاوز الحاضر بصورة ملموسة ، أو أن منهج الحياة وأسلوب العمل ، وحتى الحب فى المستقبل ، قد لا يحمل سوى تشابه ضئيل بما هو مألوف الآن . وبرغم كل التشاؤم الذى يسيطر على نظرة چاكوبى تجاه احتمالات المستقبل ، فإنه لا يزال يتمسك بالأمل من خلال اعتقاده بأن التاريخ يحمل إمكانات للحرية والسعادة لم تستغل بعد .

ويعترف چاكوبى بأن هذا الأمل قد اندثر تمامًا على كل المستويات . وإذا كان هناك قليلون يتصورون أن يكون المستقبل مجرد صورة مطابقة للحاضر ، قد تكون أفضل فى بعض الأحايين ، لكنهم متأكدون فى الوقت نفسه من أنها ستكون أسوأ على وجه العموم . فمثلاً كانت الراديكالية بمثابة منبع للتجديد الثورى والتغيير الجذرى فى القرن العشرين ، لكن مع سقوط الشيوعية السوفيتية ، ثبت بأسلوب عملى أن العالم بأسره فقد القدرة على المبادرة ، أيا كانت هذه المبادرة ، ودخل فى زمن وصفه چاكوبى بأنه زمن الإنهاك السياسى والتراجع والانحسار ، ويمكن أن نضيف إليه زمن التميع والسيولة والتخبط والعولمة .

وأصبحت هذه التيارات تغمر وتجتاح كل مناحى الحياة وتحدث دويًا يصم الآذان ، ويفقد الناس القدرة على التفكير المنطقى المتسق ، بل ويصيبهم بالإفلاس الفكرى والخواء الثقافى . فقد ضاع رونق العالم فى عيون الشباب ، وحتى فى نظر الأوروبيين والأمريكيين المتنعمين بالرفاهية والرخاء تبدو آفاق المستقبل كئيبة بائسة . ويستشهد چاكوبى بالتقارير الحديثة عن الانخفاض الحاد لنسب المواليد فى

الدول الأوروبية الثرية ، مما يشير إلى إتجاه جديد نحو العدمية والتشاؤم والانغماس فى الملذات الحسية العابرة دون تحمل أية مسئوليات الانجاب . ويذكر أحد الخبراء السويديين تفسيرًا لانخفاض نسبة المواليد فى السويد فيقول :

«أعتقد بأن تحولاً أساسيًا يجرى الآن فى السلوك الإنسانى ، فلم يعد هناك أى أمل فى أن المستقبل سيكون أفضل من الحاضر . وينتاب الشباب الآن إحساس بأن الحياة - من يوم لآخر - هى أفضل ما يقدرون عليه . فقد أصبحت تربية الأطفال أمرًا باهظ التكاليف ومنذرًا بالمخاطر . وهناك مفهوم سائد يشارك فيه الشباب من بلاد متباينة الاتجاهات تمامًا ، مثل السويد وإيطاليا ، يؤكد أن ماكان مؤمنًا لأجيال سابقة لم يعد ممكنًا للجيل الحالى» .

وقضية انخفاض نسبة المواليد ليست محور اهتمام راسل چاكوبى فى كتابه «نهاية اليوتوبيا» ، بل قضية انهيار الرؤى والطموحات الثقافية وكتابه عبارة عن خريطة تفصيلية للإنحسار الفكرى والتراجع الثقافى . فقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، الخسائر التى ألمت بالتيارات الراديكالية ، وضياع روح المبادرة وإرادة التقدم والزحف عند الليبراليين ، وغير ذلك من عوامل التدهور والانهيار والسلبية التى تراكمت تباعًا حتى أحدثت مفعولها أخيرًا . وأصبح العالم كله يعانى من الإنهاك الثقافى والأنيميا الفكرية وسط أمواج الشتات التكنولوجى والإلكترونى الذى ادعوا أنه سيجعل من العالم قرية كونية صغيرة ، فأحال العالم إلى خريطة من الفسيفساء المبعثرة المتناثرة التى لا توحى بأية ملامح واضحة أو معالم متميزة ، ودخلت هيبة الدولة فى مفترق الطرق التى تؤدى إلى المجهول الذى قد يحاكى الكهوف المعتمة التى سكنها البشر فى عصور ما قبل التاريخ .



الفصل الثالث
الدولة الديمقراطية

أثبتت أحداث التاريخ عبر عصوره المتتابعة أن الدولة المثالية أو اليوتوبيا ، كانت بمثابة مثل أعلى أو حلم يسعى الفلاسفة أو المفكرون أو القادة إلى تحقيقه بطريقة أو بأخرى ، لكن نظرًا لأن الطبيعة البشرية بكل سلبياتها وشطحاته ونقاط ضعفها ونرجسيتها وأنانيتها وصراعاتها التى لا تهدأ ، لا يمكن أن يخرج منها المفكر أو القائد السياسى المثالى الذى يستطيع تحقيق هذا الحلم أو الجنة الموعودة . بل إن هذه الجنة كانت فى حالات كثيرة تعانى من أعراض الديكتاتورية والبطش بالإنسان لحساب ترسيخ هيبة الدولةونظامها الدقيق بل والحديدى . ولذلك اعتبر أفلاطون فى جمهوريته المثالية أول أب روحى للديكتاتورية والشمولية فى التاريخ. وكانت النظم السياسية التى استلهمت هذه النظرية المثالية أو بعض جوانبها من الديكتاتوريات التى أحالت الإنسان إلى مجرد وسيلة عابرة وطارئة لغاية أكبر وأشمل منه ، يتمثل فى هيبة الدولة التى تحولت فى كثير من الأحايين إلى أدوات للبطش به وسحقه إذا أبدى رأيًا أو سلك سلوكًا متعارضًا مع النظام .

كان من الطبيعى أن ينتصر الواقع دائمًا على المثال الذى سرعان ما كان يتحول بدوره إلى واقع راسخ طبقًا للظروف والمعطيات المحيطة به ، إذا مادخل حيز التنفيذ ، لكنه سرعان ما كان يودع فى متحف التاريخ إذا عجز عن ذلك . من هنا سارت النظم الديكتاتورية أو الديمقراطية أو ما تفرع منها ، من نظم قومية ، أو رأسمالية ، أو اشتراكية ، أو إمبريالية ، أو ثورية ... إلخ ، بأقدام راسخة على أرض الواقع ، وإن كانت تتذرع بالمبادىء والشعارات المثالية حتى تخفى أهدافها التى قد لا يستريح لها الشعب . ولذلك كانت هذه النظم عرضة دائمًا للنقد بل والهجوم ،

مهما ادعت المثالية . وكانت الديمقراطية من النظم أو المفاهيم أو النظريات التى تعرضت للنقد والهجوم ، برغم أن معظم الساسة يتغنون بمآثرها وخيراتها التى لا حصر لها . لكنها فى المراحل المتتابعة لتطبيقها ، تفقد الكثير من رونقها وبهائها : خاصة عندما تسعى الدولة لتأكيد هيبتها فى وجه من يتصورون أن السلوك الديمقراطى المتحضر هو نوع من الضعف أو السلبية التى تمنحهم فرصة التسلل والسيطرة . ومن المحتمل أن تبالغ الدولة فى تأكيد هيبتها على سبيل الاحتياط، فيتحول مسارها الديمقراطى بالتدريج إلى مسار ديكتاتورى . وكم من قادة وزعماء بدأوا مسيرتهم وكل نواياهم ديمقراطية من أجل الشعب ، لكن سرعان ما جرفتهم التطورات والصراعات والأهواء ، واكتشفوا أن المسار الديكتاتورى أسهل وأسرع حسمًا ، ولا جناح عليهم طالما أن نواياهم ديمقراطية ، ونسوا أن الطريق إلى الجحيم ممهدة بالنوايا الطيبة . ذلك أن الحدود بين الديمقراطية والديكتاتورية ليست بالوضوح الذى يتصوره بعض المتفائلين ، بل إن إحداهما يمكن أن تؤدى إلى الأخرى على أساس أن كل شىء يزيد على حده ينقلب إلى ضده . وهيبة الدولة كانت فى أحايين كثيرة الجسر الذى تبادلت عليه كل من الديمقراطية والديكتاتورية المسير ذهابًا وإيابًا .

وكانت هيبة الدولة بمثابة الاشكالية أو القضية الملحة بل والمصيرية التى وضعها قادة أو زعماء كل النظم السياسية نصب أعينهم ، سواء أكانت ديمقراطية أم رأسمالية أم ديكتاتورية أم اشتراكية أم قومية أم عنصرية ... الخ . وقد تتراوح هذه الهيبة بين أساليب الحوار والاقناع والمصداقية الفكرية وبين الفرض والقهر والخداع الفكرى وغسيل المخ ، لكن الهدف فى النهاية واحد : أن يضع المواطن فى اعتباره دائمًا أن هناك مرجعية نهائية لا يمكن تجاوز حدودها أو تجاهل قوانينها . ومهما كانت الدولة ديمقراطية أو ليبرالية مؤمنة تمامًا بحرية الفرد ، فإن هذه الحرية تتوقف تمامًا عند الحدود التى ترسمها الدولة التى تملك شرعية الحسم والحزم بفضل سلطاتها

الثلاث : التشريعية والقضائية والتنفيذية . وإذا كانت هذه السلطات منفصلة عن بعضها بعضًا فى النظم الديمقراطية ، لكنها فى النهاية تشكل المنظومة التى تعمل دائمًا على تفعيل هيبة الدولة التى يمكن أن تتحول إلى ما يشبه الهواء الذى يتنفسه الناس فى كل لحظة دون أن يكونوا واعين به .

وهيبة الدولة قد لا تعترف بالمثل العليا وإن كانت ترفعها كشعارات براقة تمنح المواطنين نوعًا من الكبرياء القومى والبريق الإعلامى الذى يمكن أن يصل إلى درجة العنجهية التى تستشعرها أمة تجاه الأمم الأخرى . لكن كثيرًا ما تكون هذه المثل العليا مجرد سطح أو واجهة ليست لها علاقة فعلية بما يدور فى جذور القاع أو البنية الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فعلاقتها قاصرة فقط على المنظومة الإعلامية التى يمكن أن توظف أساليب الدعاية الصريحة بلا حرج أو حساسية . وما ينطبق على الدولة المثالية ينطبق بالتالى على كل أنواع الدول الأخرى ، وفى مقدمتها الدولة الديمقراطية التى هى بدورها مثل أعلى لم يتحقق بعد ، ويبدو أن صراعات الطبيعة البشرية التى لا تتوقف ولا تهدأ ، لن تسمح لها بأن تتحقق ، ويكفى البشر شرف محاولة السعى لتحقيقها .

إن الديمقراطية هى المثل الأعلى للذين يسعون لإقامة مجتمع يتكون من جماعات أو تجمعات يعتمد بعضها على بعض ، بعيدًا عن محاور الاحتكاك والصراع العقيم ، ويسير على منهج يتيح لكل إنسان أن ينمى أفضل ما فيه من مواهب وقدرات وطاقات ، لكن مجتمعًا كهذا لا وجود له فى أى مكان أو زمان . وعلى سبيل المثال فإن النظام السياسى فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، عادة ما يسمى نظامًا ديمقراطيًا ، تصدر فيه هيبة الدولة من اقتناع المواطنين بها وحرصهم عليها ، لكنه ليس ما يسعى إليه المنظرون أو المفكرون أو الفلاسفة الذين يحلمون بالنظام الديمقراطى المثالى . ومن الواضح أن هذه البلاد أكثر وأعمق ديمقراطية من بعض الدول الأخرى ، لكنها تمارس من الديمقراطية قدرًا محدودًا ، لأنها فى النهاية

تخضع لحتميات الواقع البشرى الذى لا يتحمل بطبيعته تحقيق المثل العليا . وذلك برغم أن حكومات هذه البلاد تخضع لرقابة شعبية متغيرة ومتجددة ، وقد تكون كاملة فى بعض الأحايين النادرة . وفيها أيضًا يتاح لعدد من الناس أكثر من أغلب البلاد الأخرى ، أن يتمكنوا من تطوير وتنمية ما يملكونه من مواهب وقدرات. لكن تظل الديمقراطية الكاملة لا وجود لها فى أى بلد من بلاد العالم ، لأن النظام السياسى والاجتماعى لا يسمح لأكثر الناس بتنمية أفضل ما عندهم من مواهب وقدرات .

والقادة والزعماء المدركون للثغرت والسلبيات التى يعانى منها التطبيق الديمقراطى ، لا يجدون فى الآفاق والتطلعات الديمقراطية التى قد تكون غير محدودة ، قاعدة راسخة يمكن أن تنهض عليها هيبة الدولة ، أو منظومة متجددة يمكن أن تحولها إلى واقع ملموس . ولذلك لا مانع ، فى بعض الحالات ، من اللجوء لإجراءات غير ديمقراطية لإدارة بعض الأزمات الراهنة أو حل بعض المشكلات الطارئة ، وخاصة أن الممارسة الديمقراطية تحتاج عادة إلى صبر وطول نفس . وإذا ما ووجه القائد أو الزعيم بحتمية الاختيار بين تدعيم الممارسة الديمقراطية وبين ترسيخ هيبة الدولة ، فإنه يختار الأخيرة بلا تردد . وهو تعارض أو تناقض محتمل فى مواقف عديدة برغم الحماس المتدفق للمؤمنين بالديمقراطية الذين ينكرون أى تعارض أو تناقض بين الممارسة الديمقراطية وهيبة الدولة ، بل يؤكدون دائمًا أنهما وجهان لعملة واحدة هى الدولة الديمقراطية التى يتمناها البشر منذ بداية وعيهم السياسى فى العصور القديمة ، لكن من الواضح أنه ليس كل ما يتمناه المرء يدركه. وبرغم أن الكل ، حكامًا ومحكومين ، يتغنون بجنة الديمقراطية ، وينكرون أية ميول ديكتاتورية أو شمولية داخلهم ، فإن فكرة الديمقراطية كانت من الأفكار سيئة الحظ عبر التاريخ ، نظرًا لما يقترن بها من معانٍ ودلالات قد تكون متناقضة أو مستهلكة نتيجة للدعايات السياسية الفجة . وفى إمكان أعداء الديمقراطية ، الذين يدعو الحرص على هيبة الدولة بكل الوسائل الممكنة والمتاحة ، أن يجدوا ما يمكنهم من إثبات أن الديمقراطية استخدمت فى كل معنى تقريبًا . ولقد عانت الديمقراطية كثيرًا ، سواء من هؤلاء الأعداء الخفيين ، أو من المتحمسين لها حماسًا أهوج .

ويبدو أن الديمقرطية تعنى فى نظر المفكرين والمثقفين المعتزين بثقافتهم ، حكم الجهلة وغير المبرزين من الشعب . وحتى إذا اعترفوا بأنها لا تعنى حكم الغوغاء والسوقة ، فإن الكثيرين من المؤمنين بها يعتقدون أنها تتميز عن النظم أو الأشكال الاجتماعية الأخرى بعدد أعضاء الجماعة الذين يسيطرون على سياستها، أى أن كفة الكم ترجح كفة الكيف . ولكن إذا كان هذا هو معنى الديمقراطية ، فإن أحدًا من المفكرين الموضوعيين أو حتى العقلاء العاديين لن يكون متحمسًا لها . وذلك لأن الكثرة العددية وحدها بغض النظر عما فيها من كفايات وقدرات قد تؤدى إلى رواج وحيوية فى مجال الإعلام ، أما فى مجال الإدارة السياسية فإنها يمكن أن تؤدى إلى صراعات بين الأهواء الشخصية وبالتالى إلى فوضى لا يمكن حصارها والتحكم فيها. ذلك أن الأخذ بهذا المفهوم لا يعنى سوى أن قطيعًا من الأغنام هو وحده الذى يمثل الديمقراطية الكاملة ، وأن الأغلبية فى هذه الحالة إذا أقامت حكمًا من الطغيان ، كما فعلت الثورة الفرنسية ، فإنه من الديمقراطية الاعتراف به وعدم الدخول فى مواجهة معه . وهذا بالطبع منطق أجوف يحمل فى طياته بذور فنائه . وما دامت الديمقراطية لا تقاس بعدد من يتمتع بالسلطة السياسية فى المجتمع ، فإن السؤال الحتمى الذى يفرض نفسه هو : ما المعيار الذى يميز المجتمع الديمقراطى عن غيره من المجتمعات ؟ وكيف تتحول الممارسة الديمقراطية إلى منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية تجسد هيبة الدولة دون اللجوء إلى الفرض أو العسف أو القهر ؟

وهيبة الدولة لا تنبع بالضرورة من الأغلبية بحكم أنها ليست دائمًا على صواب . والديمقراطية تعرف عادة بما فى أعضاء الجماعة من صفة أو خاصية تسيطر على تنظيم هذه الجماعة أو سياستها . فمثلاً إذا كانت هذه الخاصية من الخصائص الشائعة بين الحيوانات كسيطرة القوى على الضعيف ، أو الغنى على الفقير فى حالة البشر ، أو خضوع الأغلبية المشتتة الضعيفة ، فإن الوضع الناتج عن هذا يتمثل فى حكم الأقلية وتمتعها بالهيبة والسيادة بحكم امتلاكها للأدوات الكفيلة بذلك.

وهو وضع لا يمت لجوهر الديمقراطية بصلة من قريب أو بعيد . فهذا الجوهر يتمثل فى الخاصية الغالبة حين تكون خاصية إنسانية تميز بين الإنسان والحيوان وبين السلوك المتحضر والهمجى . وهى تتمثل بدورها فى عقلانية الفرد فى فكره وسلوكه ، وفى تحمله المسئولية الأدبية والأخلاقية عن آرائه وتصرفاته تجاه الآخرين، بحكم أن الديمقراطية لا تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فحسب ، بل تحكم جميع العلاقات بين جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية أو مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية فإذا كانت هذه الخصائص والتوجهات الفكرية والسلوكية الإنسانية هى التى تسيطر على المجتمع ، فإنه من السهل رصد أبعاد الممارسة الديمقراطية الصحيحة فى مثل هذا المجتمع .

إن المجتمع الديمقراطى يسيطر فيه العقل والمنطق على ما يقوم بين الناس من علاقات ، ويمزج بين احترام الذات واحترام الآخر ، ويتشرف فيه كل إنسان بحمل مسئوليته عن عمله ، والمشاركة بجانب من أفكاره ومشاعره فى الحياة العامة، ولا يكتفى فيه ببذل جهده العضلى أو البيروقراطى ، بل يشعر أن فى استطاعته أن يضيف إلى ذلك جانبًا فريدًا أو مبتكرًا من مواهبه أو قدراته الشخصية . كما أن المجتمع نفسه ينظر إلى كل واحد من أفراده هذه النظرة نفسها . ولذلك فإن الديمقراطية الحقيقية ترى فى كيان الدولة وكيان المواطن وجهين لعملة واحدة هى المجتمع الديمقراطى المنشود ، وأى تعارض أو تناقض بينهما لابد أن يكون من صنع الانتهازيين ، والمتسلقين ، والنفعيين ، واللاعبين على كل الحبال ، والآكلين على كل الموائد ، والمتربصين فى الظلام لحين اقتناص مغانمهم بطريقة أو بأخرى . وفى الإمكان كشفهم وتعريتهم على حقيقتهم فى المجتمع الديمقراطى الذى يشعر أفراده بكرامتهم وانتمائهم إليه ويحفزهم للدفاع عن مكاسبه التى هى مكاسبهم .

ولا يتكون المجتمع الديمقراطى من أشخاص متماثلين بل من أشخاص متساوين ، بمعنى أن كل واحد منهم يعتبر جزءًا أساسيًا من الكل ولا يمكن استبداله بغيره . وبرغم أن ما يسهم به الفرد الواحد فى حياة المجتمع لا يساوى في قيمته ما يسهم به الآخر ، فإن كل واحد منهم يساوى الآخر بصفته مصدرًا من المصادر التى تنبع منه الحياة العامة ، ذلك أن الديمقراطية تعنى أن هناك وظيفة ، يتحتم على كل فرد أن يؤديها لأن الديمقراطية الحقة تقتضى ألا يتقاعس أحد عن تحمل نصيبه من المسئولية القومية عما يؤديه من أعمال باسم الجميع ولمصلحة الجميع . وهذه المسئولية ملقاة على عاتق الفرد كما هى ملقاة تمامًا على كاهل الدولة فى المجتمع الديمقراطى الذى يعتبر الحكومة مسئولة بالمعنى السياسى ، إذ إن من حق الشعب أن يحاسبها من خلال ممثليه فى الهيئة البرلمانية .

وإذا كانت الدولة أو الحكومة معرضة لأن يضعها الشعب فى موقف الاتهام بحكم الصلاحيات الديمقراطية المتاحة له من خلال ممثليه ، فإن الشعب أيضًا معرض لنفس الموقف من قبل الدولة أو الحكومة ، لأنه ليس له أن يطالب بحرية العمل والتوجيه والرفاهية فى حين أنه يتمتع بلذة التراخى والكسل واللامبالاة وإلقاء المسئولية على الحكومة . فالديمقراطية لابد أن تسير على قدمين هما : الحكومة والشعب ، وبدون إحداهما تصبح عرجاء بل وكسيحة ، مفسحة المجال لكل التطلعات الديكتاتورية المتربصة فى الظلام . ومن هنا كانت ضرورة سريان الديمقراطية فى كل قنوات المجتمع ، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم دينية أم ثقافية .. إلخ . فكل هذه الأشكال المتنوعة من الديمقراطية يؤثر بعضها فى بعض ، ويستمد الواحد منها قوة من الآخر .

لكن الديمقراطية تظل أشكالية من الصعب أن تحسم حسمًا جامعًا مانعًا ، إذ لابد أن تعترض سبيلها تيارات بيروقراطية وأوتوقراطية ، وأهواء شخصية ، ورغبات أنانية ، ونزعات تسلطية . وفى بعض الأحايين يمكن أن توجد ديمقراطية سياسية طارئة فى جو اجتماعى غير ديمقراطى ، أو ديمقراطية اجتماعية سابقة فى ظل سطوة

سياسية غير ديمقراطية راهنة ونظرًا لأن الديمقراطية تشجع كل أنواع الطموحات الاقتصادية ، فإن احتمال بروز مراكز الثقل الاقتصادى والميلونيرات والأثرياء ، يظل قائمًا ومتجددًا ومتصاعدًا . وسرعان ما تلتف حولهم فئات وتجمعات كثيرة ، ويمكن أن يكون فى مقدمتها المتحمسون للممارسة الديمقراطية الصحيحة أنفسهم . وسرعان ما يمسك أصحاب الملايين بمقاليد الأمور ، وتتحول هذه الممارسة إلى أداة فى خدمتهم وتحقيق أهدافهم . ومن الطبيعى فى مثل هذا المناخ أن ينتشر النفاق والملق والانتهازية وغير ذلك من العوامل التى تحول الديمقراطية نفسها إلى مجرد واجهة مزيفة أو قناع براق يخفى حقائق الأوضاع . يكفى أن المساواة أمام القانون تصبح مستحيلة المنال عندما يستطيع أحد النكرات من أصحاب الملايين أن يحتمى بطبقته أو فئته التى استطاعت أن تتحالف مع رجال السلطة بطريقة علنية أو خفية ، وبذلك تنهض هيبة الدولة أيضًا على أصحاب الملايين الذين يجعلون منها هيبة خاصة بهم، مما يؤدى إلى ضياع أو إهدار مبدأ تكافؤ الفرص الذى يعد جوهر الممارسة الديمقراطية وقاعدة لانطلاقها ، وأساسًا للهيبة الحقة للدولة .

ولا يوجد فى الممارسة الديمقراطية الحقة ما يتضمن عدم الاعتراف العملى بالفوارق بين الناس من حيث القدرة العقلية أو الدوافع الأخلاقية ، أما الفوارق التى لا تقيم لها وزنًا فهى التى تقوم على القوة الجسدية أو الأصل أو الثراء . ولذلك تفترض الديمقراطية أن كل الناس سواء ، وهو فرض يهدف إلى تبين الأحسن أو فرز الأفضل من بينهم على أساس أن إعطاء الجميع فرصًا متكافئة هو الذى يظهر الفوارق بين الناس من حيث القدرة العقلية أو الدوافع الأخلاقية ، لأنه يضعهم فى محل الاختبار العملى . ولذلك تهتم النظم الديمقراطية الحقة بمناهج التعليم والتربية الصحيحة للأطفال لأن الفوارق ، والاختلافات فى القدرات يمكن رصدها وتبينها فى مرحلة الطفولة التى تشكل فيما بعد مستقبل الدولة وهيبتها . وهذا يعنى أن الديمقراطية لا تهدف إلى وجود مجموعة من الذرات أو الجزيئات أو

الوحدات المتماثلة ، بل إلى وجود منظومة من أفراد ذوى شخصيات وقدرات عقلية ومواهب خلاقة متنوعة . وبذلك يمكن التوفيق بين المساواة والحرية ، والقضاء على أى تناقض محتمل بينهما .

وتؤمن الديمقراطية الحقة بأن هيبة الدولة لابد أن تنبع طواعية من القاعدة الشعبية العريضة ، لا أن تفرض عليها من قمة السلطة . ولذلك تركز اهتمامها وعنايتها على ما بين التجمعات الإنسانية من صلات وعلاقات وتفاعلات ، يجب أن يتغلب فيها التفاعل الايجابى على التنافر السلبى . فالجماعة أو الطبقة أو الفئة أو الشريحة التى ينتمى إليها الإنسان ، تترك بصماتها واضحة على أخلاقه وأفكاره وآرائه وسلوكياته . ولذلك يجب وضع حياة الجماعة فى الاعتبار دائمًا حتى لا يستشعر الفرد أى تناقض بين جماعته والجماعات الأخرى التى يتكون منها المجتمع. وهذه الديناميكية تمتد لتشمل العلاقات بين مختلف الجماعات التى يؤثر اتصالها ببعضها البعض تأثيرًا عميقًا فى كيان كل واحدة منها ، سواء فى توجهاتها الفكرية أو أساليبها السلوكية . ولذلك لا يمكن للفرد أن ينمى قدراته ومواهبه الخاصة إلا إذا كانت العلاقة بين جماعته وغيرها ، تسمح بهذه التنمية أو تساعد عليها .

وفى العصور الماضية اقترنت هذه الفكرة باصطلاح «الحكم الذاتى» أو «التسيير الذاتى» أو «الحكم المحلى» أو «التفاعل الطبقى» ، وكثيرًا ما حدث تلاعب بالألفاظ فيما يتصل بهذا الاصطلاح للتدليل على أن كل من يؤيد النظام القائم يعتبر حاكمًا لنفسه ، وأحيانًا كان هذا التأييد يعتبر تعبيرًا عن «إرادة الشعب» أو «هيبة الشعب» التى تنبع منها «هيبة الدولة» فى النهاية . ثم أضيف إلى هذا الاصطلاح : اقتراح باجراء استفتاء شعبى إذا أريد تغيير شكل الحكم . وهو ما أدى بعد ذلك إلى حق «تقرير المصير» الذى يمكن أن تنتزعه جماعة معينة بقوتها الذاتية ، أو بتأييد دولى من الأمم المتحدة أو حلف الأطلنطى ، كما حدث فى

الحركات الانفصالية التى تلت سقوط الثنائية القطبية الدولية وانهيار الاتحاد السوفيتى واندثار الكتلة الشرقية التابعة له فى العقد الأخير من القرن العشرين.

ويبدو أن رغبة الدول الكبرى فى تفتيت كيانات الدول الأصغر والقضاء على هيبتها ، كانت الدافع الحقيقى وراء صياغتها الجديدة للعلاقات بين الجماعات على أساس أن تتضمن الاعتراف بما بينها من فروق أدق من تلك الفروق التى تجعل دولة من الدول مختلفة عن غيرها ، كما أصبح وجود وضع من الاستقلال الجزئى بالنسبة للجماعات المختلفة من أهم مفاهيم الممارسة الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة التى بدأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى مطلع العقد الأخير من القرن العشرين ، وانتشار ما عرف بتيارات العولمة التى أدت إلى نوع من التجانس بين الدول الكبيرة ، وكان الاتحاد الأوروبى مثلاً واضحًا على ذلك التوجه الجديد. وبقدر حرص هذه الدول على التجانس فيما بينها ، والضرب بيد من حديد على أية حركات انفصالية مثل حركة إيتا فى أسبانيا أو الجيش الأيرلندى الجمهورى ، بقدر حرصها على منح الجماعات ذات الطابع المتميز داخل دول أخرى ، سلطة أكبر على حياتها الخاصة قد تصل إلى حد الانفصال كما حدث فى يوغسلافيا السابقة التى تعرضت لحرب شعواء شنها عليها حلف الأطلنطى لأكثر من شهرين ، نظرًا لماضيها الشيوعى الذى يمكن أن تكون جذوره لا تزال راسخة فى تربتها ، أى أن التجانس العولمى بين الدول الكبيرة يمكن أن يكون ضد الديمقراطية فى الدول الأخرى إذا لم يصادف هوى فى نفوسها ، ويمكن أن تتفجر حماسًا لها إذا عرضت الحركات الانفصالية وحدة دولها وتجانسها للخطر .

وبحكم أن الديمقراطية مبدأ معتدل ومرن وعقلانى ، فإنها تتيح فى هذه الحدود ، لكل جماعة من الجماعات التى تتكون منها الدولة ، حقها فى أن تقرر سياستها الخاصة حتى توظف ما تملكه من قدرات وطاقات على أفضل وجه ممكن . وليس المهم أن تتمتع هذه الجماعات باستقلالها النسبى ، بل المهم أيضًا أن تكون

العلاقات بينها ناضجة ومرنة وعقلانية ومعتدلة ، بحيث ترتكز على المنطق والعدالة والموضوعية وليس على القوة أو العصبية أو الثروة المادية . ومن الضرورى أن تتحرك هذه العلاقات وتنمو فى هذا الإطار الثقافى والحضارى ، لأنها إذا وقعت فى محظور الصراع بين مختلف القوى ، فإن تحقيق الديمقراطية يصبح مستحيلاً ، ويعجز الفرد عن اكتشاف طاقته وقدراته وتوظيفها لصالحه وصالح بلده . ولابد أن ينشأ عن هذا الصراع نظام عسكرى ، حتى لو لم يكن قادته عسكريين أو عازمين على خوض حرب . ومثل هذا النظام مضاد بطبيعته للروح الديمقراطية الحقة لأنه يحتم صدور الأوامر من القمة التى يتربع عليها نفر قليل كى تنفذها الأغلبية التى تشكل المجتمع المدنى . وفى هذا الوضع يصبح الفرد مجرد قوة أو أداة بشرية تحت أمر أو رحمة عقل آخر . ومع الكسل أو العطل الذى يصيب عقل الفرد العادى ، تصبح أعداد غفيرة من الأفراد متماثلة وفاقدة لإمكانات النضج والتفكير الابتكارى ، مما يقضى على أية تطلعات ديمقراطية . ومن المستحيل تغيير هذا الوضع ما دامت العلاقة بين الدول قائمة على القوة التى تصبح بدورها هى القانون ، أى أن قانون القوة يحل محل قوة القانون بصفتها روح الديمقراطية .

والديمقراطية ليست مجرد روح أو مثل أعلى قد يستعصى على التطبيق ، بل هى منهج علمى وعملى يمتلك وسائل ضرورية لتحويله إلى واقع ملموس ، منها حكم الأغلبية ، وتوسيع حق الانتخاب إلى أبعد مدى ، وسيادة الشعب بصفتها القاعدة الراسخة لهيبة الدولة . وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم أو العبارات من التعميم بحيث يصعب إيجاد تقنين جامع مانع لها ، إلا أن هناك تشابها بين ما يفهمه الناس منها ، وخاصة أنها لا تعبر عن هدف نهائى قاطع ، بل تبلور الاستراتيجية العامة للأجهزة التى تعمل على تحقيقها . إن سيادة الشعب تعنى ببساطة أن الحكومة القائمة لابد أن تكون فى خدمة المجتمع من رجال ونساء باعتبارهم منظومة واحدة ، خاصة أن هيبة الدولة لا تنفصل عن هيبة الشعب .

كذلك فإن توسيع حق الانتخاب إلى أبعد مدى يعنى أن سليم العقل وبالغ الرشد يستطيع أن يمثل قوة دفع للحراك الاجتماعى بكل ما ينطوى عليه من معرفة وحكمة ومنطق وابتكار وتطوير وتحديث . أما حكم الأغلبية فليس مجرد مسألة كم أو زيادة فى العدد ، بل يعنى أن العدد الأكبر من الناس قد يصلح لأن يكون أساسًا أقوى للتقدير السليم فيما يختص بالمسائل الكبرى ، والقضايا المصيرية المرتبطة بمستقبل الأمة كلها . وهو المبدأ الذى يؤكده علم الإحصاء الذى يقول بأنه إذا زاد عدد أفراد العينة الممثلة للمجموع ، فإن التوجه العام الناتج عن آرائها وأفكارها ، يصبح أقرب إلى الصواب .

ويتضمن كل مفهوم معقول من مفاهيم الديمقراطية ، ترسيخًا وتعميقًا للعلاقة بين جهاز الحكم وحياة أفراد المجتمع من رجال ونساء بحيث يمكن القول بأن الدولة هى الشعب فى مجموعه . وعبر عصور طويلة ومتتابعة ، ظلت الدولة مجرد نظام يتكون من نفر قليل من الإداريين أو الموظفين أو من أصحاب الامتيازات الذين يتحكمون فى مصائر الرعية ، أما الديمقراطية الحقة فهى تقضى بأن تكون الدولة كلها منظومة سياسية تتكون من الشعب كله على أساس أن الناس جميعًا هم رعايا يخضعون لنظم من صنع أنفسهم وينفذون هذه النظم بصفتها وسائل أو أدوات لتحقيق أهدافهم .

والديمقراطية ليست مفهومًا بسيطًا وسهلاً كما يتصور بعض القادة السياسيين الذى يريدون أن يجعلوا منها واجهة براقة أو شعارًا جذابًا لهيبة الدولة التى يسعون لترسيخها حتى تصبح ذاتًا مصونة لا تمس . كذلك فإن الديمقراطية أشمل وأعمق بكثير من مجرد خليط من الفردية والاشتراكية والقومية ، لأنها تسعى لإيجاد منظومة شاملة ومرنة تعترف بالحياة ذات الطابع الخاص لكل جماعة من الناس ، مع تطوير هذه الحياة والنهوض بها بصفة متجددة . فهى تحرص على القيمة الشخصية للفرد كما تحرص فى الوقت نفسه على شكل من أشكال القومية

أو الإقليمية ، وعلى إيجاد تنظيم لكل جماعة على حدة ، يكبح جماح التجانس الشمولى الذى تضمته الأشكال الأولى من الاشتراكية إذ إن الديمقراطية تعنى حرية تكوين التنظيمات والهيئات الاختيارية ، وتتيح لها فرصة القيام بالمهام والوظائف التى كان الاشتراكيون القدامى يرون أنها من اختصاص الدولة ، لكن هذه التنظيمات يمكن أن تتطرف فى استخدام الحريات الديمقراطية ، كما يحدث كثيرًا فى الحركات الثورية للنقابات العمالية ، لكن تطرفها لا ينتج عنه إلا إحلال طغيان من نوع جديد بدلاً من انفراد الدولة بالسلطة والهيبة .

ومنذ أن أصبحت الديمقراطية فى مقدمة الأدبيات السياسية العالمية فقد أثبتت العصور المتتابعة منذ أيام الإغريق ، أنه لا توجد ديمقراطية نموذجية أو مثالية، فهى تطبيقات أو ممارسات خاضعة دائمًا لظروف العصر وملابساته ، فمثلاً كانت أثينا وروما تستخدمان الرقيق كقوى عاملة لا يمكن الاستغناء عنها ، خاصة فى مجالات العمل الذى كان يعتبر وضيعًا ، كما أن روما كانت خاضعة لحكم الأقلية الأرستقراطية . وفى العصر الحديث هناك دول تتشدق بأنها حامية حمى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مثل الولايات المتحدة . لكن من يدرس حقائقها ويحللها بأسلوب موضوعى ، سيدرك أن الديمقراطية لم تتحقق فيها أكثر من أى بلد آخر فى العالم المتحضر ، أو أن الأمريكيين يفهمونها أكثر من غيرهم ، ولو أن الكثيرين من مواطنى الولايات المتحدة يعتقدون أن بلادهم ديمقراطية ، وذلك لأن هذه البلاد لا تخلو من الانفعالات الغوغائية ، والأتوقراطية الصناعية المتطرفة ، وسطوة رجال الأعمال ، كما أن ما يكيله الساسة والخطباء هناك من غزل ومديح للديمقراطية يفتقر إلى المنطق والموضوعية والإتساق بين الأقوال والأعمال . بل إن الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون صرح لمراسل جريدة «المانشستر جارديان» بأن تحكيم العقل والمنطق فى الولايات المتحدة ما يزال يعانى من درجة عالية من الهزال ، ولا يتصف به معظم الأمريكيين . وما تزال ظواهر العنف الغوغائى وإصدار أحكام دون محاكمة ، شائعة سواء علنًا أو خفية . وقد نشر التصريح فى ٤ سبتمبر ١٩١٨ م .

وهذا يدل على أن تحقيق الديمقراطية المثلى أمر من رابع المستحيلات مهما تغنى المتحمسون لها والمغرمون بها . فمن الواضح أنها لن تخرج عن حدود التطبيقات التى تعتمد على مبدأ المحاولة والخطأ . وهذا لا ينطبق على الولايات المتحدة فحسب ، بل ينطبق على الدول الأوروبية التى يعتز بعضها بتاريخه العريق فى الممارسة الديمقراطية . فمثلا لم يكن المهاجرون من أوروبا إلى الولايات المتحدة سوى هاربين من الحكم الاستبدادى المطلق أو من حكم الأقلية ، وكانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة كأنها أرض الميعاد أو الجنة الموعودة . وفى الواقع أن ضعف أثر الديمقراطية فى أمريكا ، يرجع إلى أن الدول الأقدم منها فى أوروبا كانت من العجز والتخبط لدرجة أن المهاجرين إلى أمريكا من شعوبها ، كانوا فى حالة بدائية وتخلف علمى بل وعنف همجى .

وهيبة الدولة لا تعتمد على الممارسة السياسية للديمقراطية فحسب ، بل تمتد لتشمل كل الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والإعلامية ، التى يجب بدورها أن تكون متفاعلة وإيجابية داخل المنظومة الديمقراطية العامة والشاملة . فلا يعقل أن تمتلك الدولة هيبة فى الممارسة السياسية للديمقراطية وتفتقدها فى ممارسات أخرى . فإذا كانت الممارسة السياسية للديمقراطية الحقة نسيجًا متكاملاً يشمل كل مناحى الحياة ، فكذلك هيبة الدولة التى يستشعرها المواطن العادى فى أى موقف يمر به دون عسف أو جبر أو خوف ، بل إنه يمكن أن يفخر بها إذا وجد أنه يستمد منها هيبته الشخصية كما تتمثل فى كيانه الذى تحرص عليه الدولة كى يترسخ وينمو . ذلك أن العدالة شرط ضرورى لممارسة الدولة لهيبتها الحقة . فمثلاً يؤثر التنظيم الاقتصادى أو الافتقار إلى مثل هذا التنظيم ، تأثيرًا حاسمًا فى الحياة السياسية . ذلك أن الدولة تقوم بوظائف كثيرة فى محيط البنية الاقتصادية ، مثل فرض الضرائب ، وتخصيص ميزانيات الضمان ضد البطالة أو العجز أو الشيخوخة ، وإدارة المرافق العامة وصيانتها وتطويرها ،

والحفاظ على أمن المواطنين ، ودعم المشروعات القومية ، وتوفير القروض للمشروعات الفردية أو الصغيرة ... إلخ . ومع ذلك فإن الدولة لا تعتبر بالضرورة منظمة اقتصادية لمجرد أن نواحى نشاطها تشمل الإشراف على مصادر الدخل . فإذا كان من حق الدولة أو الحكومة أن تتدخل فى المجال الاقتصادى ، فإن الهدف من عملها فى هذا المجال ، ليس اقتصاديًا فى حقيقته لأنه لا يهدف إلى الربح أو الكسب ، إذ إن مقياس الخير والشر ، أو الجودة والرداءة ، أو النجاح والفشل فى أعمال الدولة هو العدالة دائمًا وليس مقدار القيمة الاقتصادية . وبرغم التناقضات بين رجال الاقتصاد السياسى ، خاصة فى الدول الرأسمالية التقليدية ، فإن «العدالة» ما زالت مفهومًا أكثر تحديدًا من «القيمة» ، لأن العبرة أن يكون الاقتصاد فى خدمة الإنسان وليس العكس ، فلابد من تقنين العلاقة بينهما ، لأنه كثيرًا ما كانت الديمقراطية ضحية للاضطرابات الاقتصادية .

ومنذ أواخر القرن العشرين ، أصبح أنصار الرأسمالية العالمية أو العولمة الاقتصادية يتشدقون بالانتصارات التى حققتها الديمقراطية والليبرالية والحرية الاقتصادية للبشر فى عالمنا المعاصر ، بعد أن عجزت هيبة الدولة التقليدية عن كبح جماحها ووضع الحدود والحواجز فى مواجهة الطوفان الاقتصادى الذى صنعته الدول الأخرى ، خاصة الكبرى منها ، والتى تحرص دائمًا على ترسيخ هيبتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية فى حين أنها تحرص بنفس القدر على إهدار هيبة الدول الأصغر حتى تتحول إلى مجرد توابع ذليلة تدور فى فلكها لكن المظاهرات والاضطرابات العارمة التى اندلعت فى وجه التجمعات الدولية للعولمة، خاصة تلك التى تتمثل فى مؤتمرات منظمة التجارة العالمية أثبتت قدرة الشباب والكادحين وأصحاب الدخول المحدودة بل والعاطلين على مقاومة هذا المد الطاغى الذى يكرس دكتاتورية الأغنياء على الفقراء على مستوى العالم أجمع ، وكذلك كشف حقائق راسخة ومريرة ، لا يمكن تجاهلها أو التعتيم عليها أبدًا .

من هذه الحقائق الرأسمالية ، عدم الانتظام فى استخدام العمال وهناك نسبة دائمة من العمال العاطلين ، كما توجد طائفة من العمال على هامش كل صناعة ، لا تجد عملاً ومن ثم لا تجد طعامًا كلما انخفضت أرباح تلك الصناعة التى ينتمون إليها هامشيًا أو موسميًا . فما زال النظام الرأسمالى التقليدى ، الذى يحاول أن يسود العالم أجمع ، مليئًا بالعيوب والثغرات والسلبيات ، لدرجة يستحيل معها على أعداد كبيرة من الرجال والنساء أن تستخدم مواهبها وقدراتها استخدامًا كاملاً . ومن السهل أن نتصور ما تترتب على هذا الوضع الحرج بل والمتفجر من متاعب واضطرابات اقتصادية ، نتيجة للثورة الإلكترونية التى وضعت الإنسان تحت رحمة الآلة بدلاً من أن تكون هى فى خدمته . وهذه الاضطرابات لابد أن تؤدى إلى اضطرابات وقلاقل سياسية ، يمكن أن تصل إلى حد الكارثة . وذلك لأن الرجال والنساء الذين يعوزهم الغذاء والكساء والسكن اللائق ، لا ينتظر منهم أو من أبنائهم أن يكونوا مواطنين صالحين ، بل يصبحون بمثابة قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر فى وجه من أجبروهم على هذا الوضع المهين .

ولا مجال هنا للحديث عن الديمقراطية التى ترعى كرامة الإنسان وتدعم كيانه . ذلك أن الديكتاتورية الرأسمالية ، التى تتخفى دائمًا خلف شعارات الديمقراطية والليبرالية والحرية ، خاصة حرية السوق ، تضع الفقراء والعاطلين فى منزلة أدنى من منزلة الحيوان . ذلك أن بعض الحيوانات تحظى بغذاء أفضل يقدمه لها أصحابها ، أما هؤلاء فليسوا ملكًا لأحد حتى يعنى بغذائهم ، بل إن بعضهم قد ينضم إلى تجمعات الخارجين على القانون، لعله يجد فيهاتلبيةلاحتياجاته الأساسية، وعلى أسوأ الفروض ، فإنه إذا قبض عليه وحكم عليه بالسجن ، فإنه سيجد غذاءه فيه . إن مصائر هذه الفئة من البشر ، تشبه مصائر حيوانات ضالة لا صاحب لها ، وفى استطاعة أى إنسان أن يستخدمها بالطريقة التى تروق له ، حتى لو لم تكن شرعية أو قانونية . يكفى للتدليل على ذلك أن دولة مثل البرازيل تطلق دوريات

الأمن فى الشوارع لقتل الأطفال المشردين حتى تطهر البلاد من متاعبهم وشرورهم ، أو انتشار العصابات التى تتاجر فى دعارة الأطفال الذين تقدمهم للشواذ والمنحرفين القادرين على دفع المقابل المجزى . وهذا يعنى أن الرق فى عصرنا هذا ، غير أشكاله وصوره التقليدية التى عرفتها العصور السابقة ، ودخل فى قنوات اقتصادية حفرتها تيارات العولمة بلا حرج أو تردد ، لدرجة أن هناك كثيرين من الأثرياء ورجال الأعمال يسلكون على أساس أن هذا الرق الجديد فى صالح الأرقاء الجدد ، وإن كانوا لا يصرحون بذلك على الإطلاق ، لأنهم لا يتحدثون إلا عن الديمقراطية والحرية وكرامة الإنسان . وبرغم جهامة هذه الحقائق المريرة الجاثمة على أرض الواقع ، فإن المؤمنين بضرورة الديمقراطية حريصون على أنها البديل الوحيد لهذا النوع من الرق الجديد .

ومهما قيل من حجج تسبح بحمد الثورة الإلكترونية التى اكتسحت الإنسان فى طريقها لتحل الآلة محله ، فإنها فى حقيقتها ديكتاتورية اقتصادية لا تسمح بأية تطلعات ديمقراطية للعاملين أو العمال فى مجالها . فلا يمكن تجاهل أو تجاوز المتاعب والقلاقل بل والكوارث السياسية التى يمكن أن تترتب على عدم اطمئنان الناس إلى مستقبلهم الذى يتوقف كله على إرادة أصحاب الأعمال الذين تتيح لهم الرأسمالية العالمية الجديدة حقًا مطلقًا فى فصل أى عدد من العمال والعاملين ، وفى أى وقت ، وحتى دون سابق إنذار . وأصبحت الدولة عاجزة عن حمايتهم لأن القوانين أصبحت تسن أو تفصل طبقًا لأصحاب الأعمال أو أولى الأمر الذين امتلكوا الهيبة الفعلية المؤثرة ، وتركوا الهيبة الإسمية أو الشرفية للدولة حتى تكون قناعًا حضاريًا أو إنسانيًا لهم . بل إنه فى حالات كثيرة ، ينشأ تحالف بين المسئولين فى السلطة أو الحكومة وبين الأثرياء وأصحاب الأعمال ، بحيث أصبحت المصالح مشتركة ومتبادلة بين الفريقين ، وبالتالى إنحازت السلطة إليهم ، وأصبحت فى نفس الخندق ضد الفقراء والعاطلين . وهو ما يهدد هيبة

الدولة فى الصميم ، حين يختلط الحابل بالنابل ، وتبدأ القلاقل وتعم الفوضى . ولا يمكن أن يكون هؤلاء المهمشون فى عداد المواطنين الصالحين لأنهم تحت رحمة غيرهم ، مثل الأرقاء الذين ليست أمامهم أية فرصة لتنمية إنسانيتهم أو تفكيرهم أو مسئوليتهم عن أعمالهم أو غير ذلك من الأهداف الأصلية للديمقراطية .

وتنهض العولمة الاقتصادية الراهنة على أن المنهج الأساسى الذى تتبعه الصناعة المعاصرة أو حتى ما بعد الصناعة ، يتمثل فى قدرة فئة قليلة من الناس على تشغيل العمال أو فصلهم من العمل بناءً على ما يمكن أن يحصلوا عليه من ربح كثير أو قليل . وليس هناك من يستطيع تحديد الزمن الذى ترى الأقلية المهيمنة على الإدارة أو المجموعة صاحبة الأسهم أنه مناسب للتوسع أو الإقلال من استخدام العمال ، كما أن أحدًا لا يعرف الأسلوب أو المعيار الذين يستخدمه هؤلاء فيما يتخذونه من إجراءات تختص بهذا الموضوع ، ولا شك أن العمال هم آخر من لهم كلمة فى هذه الأمور . ومن الطبيعى أن يعيش معظم العمال فى حالة قلق مستمر ، ولا وصف لهم سوى أنهم وحدات منعزلة وسط نوع من الفوضى الاجتماعية فى محيط متلاطم الأمواج بلا أمل فى ظهور بر للأمان . وقد انتقلت سرية القرارات والإجراءات التى يتخذها أصحاب الأعمال من المجال المحلى المحدود إلى المجال العالمى الشامل مع العولمة الاقتصادية ، فسارت منظمة التجارة العالمية على نفس النهج السرى فى اتخاذ قراراتها ، وبذلك تضاعفت خطورة هذه القرارات لأنها لم تعد تمس مؤسسة أو شركة أو مصنعًا فحسب ، بل تمس المصير الاقتصادى للعالم المعاصر بأسره ، دون أن يعلم أحد من البشر شيئًا عنها ، سوى عند تطبيقها حين يكون السيف قد سبق العذل ، ولا رجعة إلى الوراء ، مما يدل على مدى الديكتاتورية التى يمارسها السادة الجدد بلا حدود .

وينادى أنصار العولمة الاقتصادية بأن عصر ما بعد الصناعة ، يحتاج للطاقات المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية فقط ، أما الطاقات العضلية والميكانيكية التقليدية فلم تعد ضرورة كما كانت فى الماضى لأن الحاسبات والبرمجيات وأجهزة الربوت وغير ذلك من المستحدثات الإلكترونية التى لا تتوقف لحظة عن التطوير والتحديث ، قد سيطرت على أساليب الإنتاج التكنولوجى ولم تترك للتكنوقراطيين أو الفنيين أو العمال سوى هامش ضيق لا يتسع إلا لأعداد قليلة منهم ، أما الباقون فلم تعد هناك حاجة إليهم مما يحتم التخلص منهم بطريقة أو أخرى . وبالتالى اندثرت الديمقراطية التى عرفت باسم الديمقراطية الصناعية والتى سادت منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى النصف الثانى من القرن العشرين ، وكانت تنادى بأن الإدارة إذا اقتصرت على أصحاب الأعمال ، فإنها مهما اتبعت من أساليب علمية ، لا يمكن أن تكون إدارة فعالة مثل آليات الديمقراطية الصناعية من حيث تنظيم النواحى المالية والانتاجية والتجارية .

من هنا كان انتشار نقابات العمال فى كل أرجاء المعمورة ، والتى حققت إشراف العمال أنفسهم على العمل داخل المصانع والشركات ، وكان الهدف من إعداد العمال لهذا الإشراف أن يتجنب العالم كله خطر الانحدار التدريجى إلى الهمجية والفوضى ، لأن هذا التنظيم الاختيارى لا يزيد من طمأنينة كل فرد فحسب بل يثبت أيضًا خطأ الفكرة القائلة بأن العمل سلعة كباقى السلع ، ويبين ما بها من سخف . ذلك أن الخامات والآلات والأجهزة مهما تطورت وتقدمت ، فهى لا تستطيع أن تنظم نفسها ، ومن الحمق الاقتصادى أن يلقى العمل الذى يتميز بالقدرة على التنظيم الذاتى والتقدم إلى آفاق جديدة ، نفس معاملة الآلات أو السلع . ومن الواضح أن رفض فكرة أن العمل مجرد سلعة ، يحمل فى طياته القيمة الحقيقية للديمقراطية ، لأن هذا العمل نشاط إنسانى فى المقام الأول ، بل وجزء عضوى من الكيان الإنسانى نفسه . وهو الكيان الذى يمثل الهدف

الاستراتيجى الذى لا تحيد عنه الديمقراطية الحقة ، وكل ما عداه من إمكانات ووسائل وطاقات هو مجرد أدوات لتحقيقه . لكن الرأسمالية التى فرضت سطوتها على العالم فى أعقاب انهيار الاشتراكية فى مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، تحولت إلى منظمة سوق تنافسية حيث السلع وقوة العمل جميعها سلع. وذلك على حد قول أنتونى جيدنز فى كتابه «بعيدًا عن اليسار واليمين : مستقبل السياسة الراديكالية» ١٩٩٤ ، والذى يتساءل فيه :

«إذا كانت الاشتراكية كقوة معارضة قد وهنت وضعفت ، فهل معنى هذا أن يفرض النظام الرأسمالى نفسه دون أية تحديات ؟ لا أعتقد ذلك ، لأن الأسواق الرأسمالية المنفلتة دون أن يكبح جماحها شىء ، ما تزال تفرز نتائج مدمرة سبق أن أوضحها كارل ماركس . ونذكر من بين هذه النتائج هيمنة قيمة النمو فى ظل تحويل كل شىء إلى سلعة بالإضافة إلى الاستقطاب الاقتصادى» .

وهذا يعنى أن الدولة لن تكتسب هيبتها إلا إذا أصبحت جزءًا من المنظومة الرأسمالية . وطالما أنها ستصبح مجرد جزء ، فلابد أن تكون هيبتها منقوصة أو مشلولة ، وبالتالى يصبح المواطن بلا حول ولا قوة فى مواجهة الرأسمالى الكبير ، بعد أن تم الاستغناء عن تدخل الدولة وسط هذه الفوضى الاقتصادية . لكن الخطورة تبدأ عندما يدرك الشعب أن الدولة لا تحميه ، وعليه أن يحمى نفسه بنفسه. وتظل الأبخرة تتجمع تحت وطأة الجشع الرأسمالى الذى لا يعرف حدودًا ، إلا أن يحدث الانفجار الذى لا يستطيع أحد أن يتنبأ بنتائجه المدمرة ، بعد أن أصبح صراع القوى هو الفكرة المسيطرة على المجتمع بدلاً من العدالة والحرية . وهذا يدل على زيف الربط التقليدى بين الرأسمالية والديمقراطية . فكلاهما على طرفى نقيض لأن الرأسمالية تجعل من تجميع الثروة ومضاعفاتها هدفها الاستراتيجى الذى لا تحيد عنه ، فى حين أن الديمقراطية تجعل من الحفاظ على كيان الإنسان وتنميته غايتها التى تسعى لتحقيقها بشتى الوسائل التى يمكنها الحصول عليها .

أما إذا فشلت فى هذه المهمة ، وهذا احتمال قائم دائمًا ، فإن الغباء السياسى للجشع الرأسمالى سيواصل مسيرته الشرهة إلى أن يدخل فى مواجهة مع الشعب الذى يمكن أن يتحول إلى طاقة مدمرة طالما أنه لا يملك ما يخاف من أن يفقده ، ذلك أن اليأس يمنح صاحبه من الجرأة والاندفاع بل والتهور ما يجعله يلقى بنفسه فى النار ومعه الذين حرموه الأمل.

«الديمقراطية معرضة دائمًا لنكسات إذا لم يتسلح أنصارها بالوعى المتجدد ، واليقظة المستمرة ، والمرونة التى تمكنهم من استيعاب المتغيرات التى تطرأ على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوجيهها للصالح العام للشعب . وهذه النكسات نتيجة طبيعية للثغرات التى يمكن أن تطرأ على المسيرة الديمقراطية، والتى يمكن أن يتسلل منها أعداؤها لإصابتها فى مقتل ، وخاصة أنها تعتمد على المواطن العادى الذى كثيًرا ما يكون بلا حول ولا قوة ، فهو وسيلتها وغايتها فى آن واحد . ومن هنا كانت عرضة للنقد والهجوم منذ عصر أفلاطون ، إذ عبر كثير من النقاد وأصحاب النظريات السياسية عن شكهم فى الإنسان العادى وربما عن احتقارهم لشأنه .

وكانت الحجج التى تذرع بها أعداء الديمقراطية وحتى نقادها ، أنها هدف مثالى لا يمكن تحقيقه لأن كل جماعة لابد أن يظهر فيها قادة ، كما أن سمو نظامها يتوقف على قدرتها على انتاج القادة من ذوى القدرة والكفاءة لإدارة شئون الجماعة . ولابد أن يتحمل هؤلاء القادة مسئولية ما تعمله الجماعة ، بل ولابد أن يملكوا الصلاحيات والأدوات والأجهزة التى تمكنهم من تقدير ما يجب عمله وإنجازه . ولما كان هذا الوضع يلقى ترحيبًا من أغلبية الناس ، فإن الديمقراطية تصبح مستحيلة التحقيق بحكم الواقع ، ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان للرجل العادى أن يختار القادة من خلال العملية الانتخابية ، فمن المتوقع أن يختار من يستطيع فهمهم من ذوى الأفكار الضحلة السوقية أو الإمكانات الهزيلة المتهافتة ، أو الخبرات أو

العلاقات التى تفتح لهم الأبواب المغلقة باستخدام أسلحة الوصولية والانتهازية والتسلق ، وبذلك يقضى على المجتمع . أما إذا اختار رجلاً فذًا ، فإن أصحاب العقول العادية أو المتواضعة ، لابد أن يعجزوا عن إخضاعه لإشرافهم وميولهم ، وبذلك تصبح الديمقراطية مستحيلة .

ومن الهجمات التى توجه إلى الديمقراطية أيضًا ، أنه لا يوجد تنظيم ديمقراطى يعطى الأقلية حقها من السلطة ، برغم القدرات والمواهب الفذة التى يمكن أن تنطوى عليها هذه الأقلية ، ذلك لأن القدرات التى يوكل إليها الحكم فى المجتمع الديمقراطى ، هى الأكثر شيوعًا بين أعضاء الجماعة . ولهذا كلما اقتربت الدولة من الديمقراطية ، قل تأثير العبقريات الفذة على المجتمع ، وتعطلت المبادىء والتوجهات الحضارية التى لا يفهمها إلا القلة أو الصفوة أو النخبة ، مما يصيب الدولة بالهزال الفكرى والتخبط فى مسارات غير واضحة المعالم . وبهذا تفقد كثيرًا من هيبتها . ولذلك لابد من ابتكار وسائل أو آليات تساعد على التمييز بين الصفوة أو النخبة من أصحاب العقول الراجحة والأفكار الناضجة ، وبين القلة من المتحمسين راكبى الموجة ، وذوى الأصوات العالية التى تدوى فى الآذان وتشوش العقول ، وبدون هذا التمييز الضرورى والملح ، لابد أن يخضع الجميع لإرادة الإنسان المتوسط الذكاء أو الوصولى الذى يستغل دهاءه فى اقتناص الفرص .

ويوجه الحريصون على الهيبة المباشرة والحاسمة والواضحة للدولة ، نقدهم للديمقراطية لأنها لا تتفق مع التنظيم الاجتماعى الذى يهدف إلى العمل الجماعى السريع المجدى . كما أن تعميق التوجه نحو الديمقراطية يعنى زيادة الصعوبة فى طريق تمثيل السلطة ، كما يعنى تعطيل عمل الهيئة التشريعية وإضعاف الهيئة التنفيذية ، لأن الدولة فى هذا الوضع تعمل حسابًا لرأى عام بطىء الحركة ، ويفتقر إلى البلورة وعمق الرؤية ونضج الفكر ، وهو ما يستحيل معه اتخاذ قرارات حاسمة أو اجراءات إدارية سريعة . إن أكثر الناس لا يملكون الأصالة فى الفكر أو العمل

ولا القدرة على تحمل المسئولية الشخصية ، ومن هنا كانت استحالة تحقيق الديمقراطية فى وقت قصير نسبيًا ، ويمكن أن يلمسه المواطن العادى بسهولة .

وكل هذه الحجج ضد الديمقراطية ، ليست حججًا فاصلة لأنها لا تثبت خطأ النظرية الديمقراطية ، وإنما تبين أن المجهودات التى بذلت لتطبيقها قد عانت كثيرًا حتى انتابها الوهن والضعف ، وكل ذلك من جراء الإقلال من شأن المعرفة . ولذلك فإنه فى عصر المعلوماتية والمعرفة كقوة أساسية محركة للعالم المعاصر ، لابد أن تغير الديمقراطية مسارها وأسلوبها من خلال نشر المعرفة بين مختلف طبقات الشعب الذى إذا تسلح بها ، فإن الممارسة الديمقراطية يمكن أن تكتسب قوة دفع متجددة نحو آفاق لم تبلغها من قبل . ومن هنا كان التعليم الحضارى الصحيح الذى ينير العقول ، ويعمق الوعى ، ويعلم الأجيال كيف تفكر ، هو الضمان الوحيد للديمقراطية ، لأن وجود القوة بأشكالها المختلفة دون توافر العلم والمعرفة بكيفية توظيفها هو الخطر الذى يهدد أى إنجاز ديمقراطى يمكن تحقيقه ، بل يهدد هيبة الدولة فى صميمها . كذلك فإن حسن النية مع الجهل كثيرًا ما يعوق التقدم ، لأن الطريق إلى الجحيم - كما هو معروف - مفروشة بالنوايا الطيبة .

وإذا اتسع نطاق التعليم ، فإن الحرية فى اختيار القادة تصبح أكبر فى مساحتها وأكثر فى موضوعيتها لتعدد وتنوع العناصر الصالحة للقيادة فى شتى المجالات ، كما أن التعليم يوجد أرضًا مشتركة لكل من القيادة والقاعدة الشعبية . كذلك فإن العلم من شأنه أن يمنح الناس مرونة ووعيًا بضرورة منح الأقلية مكانها ودورها للاستفادة من قدراتها وطاقاتها ومواهبها لأنه يحد من الانفعالات الغوغائية ، ويكبح جماح روح القطيع من الاندفاع فى الاتجاه الخاطئ ، ويحمى العبقرية الفذة التى قد لا توجد إلا بين أفراد النخبة أو الصفوة . ثم إن القدرة على التفكير بحكم أنها متوفرة فى كل إنسان بصورة أو بأخرى ، تمكن القطاع أو الفئة أو المجموعة الكبيرة من أن تنظم نفسها للعمل ، وبذلك تصبح إرادة الأغلبية إرادة

واعية وفعالة ومجدية . هذا بالإضافة إلى أن التعليم كفيل بأن يهذب أو يكبح جماح النزعة البدائية أو الحيوانية التى تدفع الناس إلى اللجوء للقوة الهمجية عندما يقوم نزاع بينهم ، وفى الوقت نفسه يقوى فيهم نزعة أخرى لا تقل قدمًا وإن كانت أكثر ضعفاً وحرجًا وترددًا فى بعض الأحايين ، وهى النزعة إلى استعمال الحكمة ونشرها وترسيخها .

وبرغم كل هذه القيم الإنسانية والحضارية التى تنطوى عليها الديمقراطية ، فإنها فى حالات كثيرة كانت تمثل استثناء من قاعدة عامة راسخة تبلورت فى معظم النظم الشمولية والديكتاتورية التى تجد فيها إهدارًا لهيبة الدولة التى يجب أن تكون هدفًا استراتيجيًا للحكام الحريصين على استقرار أنظمتهم ، والذين لا يشاركون أنصار الديمقراطية إيمانهم بأنها الضمان الحقيقى والفعلى لمثل هذا الاستقرار ، وكانت حجة خصوم الديمقراطية أنها عرضة دائمًا للثغرات والسلبيات بل والنكسات التى لا تعالج إلا بغرض النظام الشمولى الحاسم . ولذلك كان معظم الحكام عبر التاريخ أكثر ميلاً للاعتماد على النظم الشمولية لأنها تلبى طلباتهم وتحقق أهدافهم بوسائل أكثر حسمًا وسرعة من الديمقراطية التى تحتاج إلى صبر وطول نفس .

وبرغم مما للديمقراطية من شعبية وجاذبية وبريق فى شتى أنحاء العالم المعاصر، فلابد من الاعتراف بأن الكثرة الغالبة من الأمم ليست محكومة اليوم حكمًا ديمقراطيًا . فهناك بعض الديمقراطيات فى آسيا ومنطقة المحيط الهادى ، وعدد قليل من الديمقراطيات فى أمريكا اللاتينية ، وعدد أقل فى أفريقيا ، ومعظمها غير راسخ الجذور فى أرض بلادها . وحتى فى أوروبا حيث ولدت الديمقراطية ، ظل هذا النظام مقصورًا لمدة طويلة - ولا يزال - على عدد قليل من الأمم معظمها مطلة على المحيط الأطلنطى . كما لابد من الاعتراف بأن هناك صراعًا فى بلاد عديدة لتحقيق درجة من الديمقراطية ، وأخرى لا تسمع فيها كلمة الديمقراطية إلا همسًا . وبرغم أن العالم يبدأ سنواته الأولى فى القرن الحادى والعشرين ، وما زالت

الديمقراطية تتأرجح بين النصر والهزيمة ، وإن كانت كفة الهزيمة راجحة فى حالات كثيرة ، فما تزال الديمقراطية قابلة للانتشار ، والرسوخ إذا توافرت أوضاع معينة وظروف متناسقة مثل التعليم الذى يدفع الأجيال المتتابعة إلى التفكير الخلاق ، والوعى الثقافى الذى يستشرف آفاق المستقبل ، والنظام الاقتصادى الذكى الناضج الذى يقيم الجسور ويدعمها بين مختلف طبقات الشعب مما يرسخ مشاعر الانتماء ، ويقضى على احتمالات الصراعات والنكسات ، وكذلك المناخ الحضارى الذى يتيح فرصًا عديدة لظهور قيادات واعية ومبتكرة فى شتى المجالات ... إلخ .

والديمقراطية تتحلى بمرونة لا تملكها النظم السياسية الشمولية ، وهى أنها لا تصب الناس فى قوالب جامدة لا يستطيعون كسرها فهى تتقبل الطبيعة البشرية على علاتها ، ومن خلال مسيرتها تسعى لدعم إيجابياتها والتخلص من سلبياتها ، فالكائن البشرى - فى نظرها - يمكن أن يكون شريرًا وأنانيًا للغاية ، كما يمكن أن يكون طيبًا وخيرًا ، أو طيبًا بسبب اللامبالاة وفقدان الحماس . وبين الشر والخير تتراوح درجات لا حصر لها من المشاعر والأفكار والسلوكيات . وهذه التناقضات التى تنطوى عليها النفس البشرية ، تمثل حقائق عميقة وخطيرة - سواء على المستوى الفردى أو المستوى القومى ، ولا يمكن تجاهلها أو تجنبها أو كبتها إذا أرادت الدولة أن تحافظ على هيبتها الحقيقية الفعلية حتى لا يفقد المجتمع استقراره وتطوره وتقدمه ، أو يدخل فى متاهات جانبية أو حلقات مفرغة أو طرق مسدودة ، تقضى على ما أنجزه من قبل .

وتفترض الديمقراطية أن للفرد مكانًا محوريًا فى المجتمع الحر ، ولذلك فإن كيانه وكرامته ومستقبله، أى هيبته هى الركيزة التى تنهض عليها هيبة الدولة ككل . فليست هناك هيبة حقيقية لدولة يعانى مواطنوها من الظلم والعسف والذل وانتهاك حقوقهم وحرياتهم . ولذلك لا يمنح الفرد صوتًا انتخابيًا - فى ظل الديمقراطية- يساوى الأصوات المكفولة لمواطنيه بغض النظر عن مركزه الاجتماعى

أو الاقتصادى فحسب ، بل يعد كذلك محورًا فى النظام القانونى ، إذ إن القوانين وضعت ، والمحاكم أنشئت لحماية الفرد وحقوقه . وهيبة النظام الديمقراطى لا تعنى وضع الفرد تحت وطأته كمجرد أداة له ، بل تعنى القضاء على أى ظلم يلحق بالفرد.

وبرغم كل سلبيات الفرد ، فإن ثقة الديمقراطية فى قدراته لا حدود لها ، فهى تفترض فى الكائنات البشرية قدرتها على أن تحكم نفسها بنفسها ، وأنها حريصة على الإسهام ، بطريقة فعالة وإيجابية ، فى إدارة شئونها الخاصة . وهذا فرض جوهرى ، لكن المعضلة تكمن فى أنه صحيح وغير صحيح فى الوقت نفسه لأن الأمر كله مرتهن بالوقت والمكان والظرف الراهن . فالعلاقة بين الفرد والدولة علاقة نسبية ومتغيرة إلى حد كبير. وهناك مجتمعات حريصة على أن تحكم نفسها بنفسها، وأن تشارك السلطة الحاكمة فى اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة . لكن هناك مجتمعات أخرى لا تفعل ذلك ولا يهمها أن تفعله ، غير مدركة أنه إذا انعدمت هذه المشاركة فإن الحرية تفقد معناها ، وتصبح كل مقاليد الأمور فى يد السلطة ، تفعل بها ما تشاء فى غياب الرقابة الشعبية .

لكن لابد من الاعتراف بأن النظام الديمقراطى نظام حرج وشائك ومقلق فى أحايين كثيرة . وهذا ينطبق على الدول التى تفخر بعراقتها فى الممارسة الديمقراطية قبل الدول حديثة العهد بها . ومن السهل تتبع ورصد الحالات والمواقف التى تدل على انتشار اللامبالاة والملل والجمود تجاه الشئون العامة . والولايات المتحدة خير مثال على ذلك . فمن المعروف أن هناك أغلبية كبيرة من المواطنين الأمريكيين لا تكلف نفسها مشقة الإدلاء بأصواتها الانتخابية إلا إذا دفعها إلى ذلك شعورها بوجود خطر داهم . وحتى فى انتخابات الرياسة لا يذهب أكثر من خمسين فى المائة فقط من الناخبين للإدلاء بأصواتهم لانتخاب رئيس الدولة ، لدرجة أن إعلان نتيجة الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٠ تأجل من نوفمبر ٢٠٠٠ إلى يناير ٢٠٠١ لحين جرد بعض الأصوات التى لا تزيد على ألف صوت ، والتى رجحت كفة جورج

دبليو بوش على كفة آل جور . وكانت النكتة التى قيلت فى هذا الشأن أن الرئيس بوش نجح فى انتخابات الرياسة من خلال لجنة رأفة ، لأن هذا العدد الهزيل من الأصوات هو الذى حدد شخصية ساكن البيت الأبيض .

والحال أسوأ فيما يتعلق بالشئون المحلية سواء فى شئون الولايات أو مجالس المدن ، لأن نسبة السكان الذين يبدون اهتمامًا بمشكلات مدنهم وقراهم ، لا تتجاوز العشرة فى المائة . وكان رجال السياسة والإعلام فى الولايات المتحدة يظنون أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، التى كانت بمثابة طعنة نجلاء فى قلب الهيبة الأمريكية ستجعل من الأمريكيين قلب رجل واحد فى مواجهة الأخطار الخفية والبشعة التى تتهددهم ، وسيقفون جميعًا صفًا واحدًا وراء الرئيس بوش فى حربه التى أعلنها ضد الإرهاب ، لكن بمرور شهر وراء شهر ، فترت الحمية مرة أخرى ، ثم انفرط العقد، وعادت ريمة إلى عادتها القديمة ولم تعد القضية تهم الشعب الأمريكى بقدر ما تهم الإدارة الأمريكية كما تتمثل فى البيت الأبيض ، والبنتاجون ، ووزارة الخارجية ، ووكالة المخابرات الأمريكية ، ووكالة المباحث الفيدرالية ، ذلك أن هيبة الدولة الأمريكية تخصها وحدها وعليها أن تحافظ عليها بالطريقة المناسبة دون أن تصدع رأس الشعب بها .

وبرغم أن كلمة الديمقراطية تتردد ليل نهار على ألسنة رجال السياسة والإعلام الأمريكيين إلى أقصى درجات الملل ، فإن المواطن الأمريكى لم يعد يقتنع بهذا الدوى الأجوف . ولذلك أصبح من النادر أن يهتم بأن يطلع على الأمور التى ينبغى له أن يلم بها . ففى أثناء الإضراب الصحفى الذى حدث فى نيويورك فى عام ١٩٦٢ ، أجرت مدرسة الصحافة التابعة لجامعة كولومبيا استفتاء ، تبين منه أن المواطن الأمريكى لا يهتم بحرمانه من الإطلاع على الأنباء العامة ، ولكنه افتقد برامج التليفزيون ، وإعلانات السينما ، وقوائم سوق الأوراق المالية ، وأنباء المباريات الرياضية . وفى مواجهة هذه الامبالاة والجمود والتقوقع ، لابد أن تتضاءل نظرية

«الإرادة العامة» التى تعتبر القاعدة التى تنطلق منها كل الممارسات الديمقراطية ، لأنها فى هذه الحالة لا تنطبق إلا على نخب أو جماعات صغيرة من القادة فى المواقع الحساسة ، ولا تشمل إرادة الشعب كله . وعندما يحرم حكم الأغلبية المستند على النظرية الديمقراطية من قوة الدفع الشعبى ، فلابد أن يصاب بخلل سواء فى فكره أو أدائه .

والديمقراطية ليست مصباح علاء الدين أو خاتم سليمان ، بحيث يمكن أن تقدم الحلول السحرية الحاسمة لكل المشكلات الطارئة أو المزمنة ، إذ إنها تمثل مشكلة أو إشكالية مزمنة فى حد ذاتها ، وفى حاجة دائمة إلى حلول موضوعية للمشكلات التى تعترض مسيرتها وتضعف من قوة دفعها . ويرى بعض نقادها أن فيها عيبًا متعلقًا بالذكاء والحكم الصائب على الأمور ، ذلك أن المواهب والقدرات ليست موزعة توزيعًا متساويًا فى التجمعات البشرية . ومع ذلك تفترض الفلسفة الديمقراطية أن الناس مزودون بقوى عقلية كافية تمكنهم من معرفة ما يعود عليهم بأكثر من نفع ، ومن التصرف على هذا الأساس . ولكن إذا كان هذا الكلام ينطبق على بعض الناس ، فإنه لا يمكن أن يقال عن كثيرين غيرهم ، فليس كل شخص قادرًا على الحكم المنطقى السليم ، خاصة عندما تنتشر روح القطيع بين الناس فلا يستهدفون - بالضرورة - غايات لأنها إيجابية ومثمرة ، ولا يناضلون فى سبيل قيم لأنها مفيدة اجتماعيًا وحضاريًا .

ولعل الحرية تعد من أهم إيجابيات وانجازات الديمقراطية فى المجتمع الحديث، ومع ذلك فقد أوضحت الدراسات والتحليلات والتجارب المعاصرة أن هناك كثيرين على استعداد للتضحية بأرواحهم فى سبيلها ، فى حين أن هناك آخرين لا يعيرونها التفاتًا ، ولا يقدرون لها دورًا فعالاً فى حياتهم ، وليسوا على استعداد للدفاع عنها . وما ينطبق على الحرية وغيرها من القيم المعنوية الإنسانية ، ينطبق على المصالح المادية أيضًا ، بكل فوائدها المادية الملموسة ، إذ إن هناك أفرادًا

يتصرفون على نحو لا يتفق مع مصالحهم أو مع المنطق السليم . بل إن الشخص الديمقراطى أو الذى يعيش فى مجتمع ديمقراطى ، يمكن أن يخضع لضغوط طبقية، أو مؤثرات إعلامية غير ناضجة أو مغرضة ، أو تجمعات سياسية تشن حملات متنوعة لتحقيق مآرب خاصة بها .

ومع ذلك فإن قوة الديمقراطية وميزاتها الخاصة فى كفة أرجح من كفة هذا العيب وغيره من العيوب والصعوبات التى يمكن أن تعانى منها البلاد الديمقراطية. وبرغم النقد الذى يمكن أن يوحى إلى الديمقراطية - وهو نقد موضوعى قوى وله ما يبرره - فإنها نظام سياسى واجتماعى واقتصادى وثقافى ، يصعب استبداله بنظام آخر فى مثل كفاءته ومرونته ، نظرًا لأن إيجابياته الجذرية أعظم وأقوى من سلبياته التى يمكن إصلاحها أولاً بأول . فمن الواضح أنها لم تحل كل المشكلات والعلل البشرية . ففى الولايات المتحدة التى لا يخلو أى خطاب لها من الإشارة إلى الديمقراطية ، تبدو النظم الديمقراطية التى وضعها الرواد أو الآباء المؤسسون منذ زمن بعيد ، عقيمة ، وغير مجدية ، مثال ذلك نظام انتخاب الرئيس ، وكثرة الحكومات المحلية ، وتعدد الانتخابات ، والطريقة غير السليمة لاختيار القضاة والمحلفين الذين يصدرون أحكامهم دون أية دراية قانونية ، ونظام لجان الكونجرس غير النيابى أو غير التمثيلى . ولذلك تعتبر الديمقراطية نظامًا تجريبيًا فى المقام الأول بهدف تصحيح أخطائه أولاً بأول دون حرج أو حساسية . فهى لا تزعم أنها نظام مثالى أو كامل ، لكنها تحرص على تمهيد الطريق الذى يسير فيه دون أن يلحق ذلك بالمواطنين أى ضرر يذكر .

ولا يميل القادة أو الساسة الذين يحاولون الربط بين هيبة الدولة وسطوتهم ، إلى المسلك الديمقراطى لأنه يعمل أحيانًا فى عجز يدعو إلى الغيظ عن طريق التجربة والخطأ ، بحثًا عن حلول لإرضاء المصالح المتعارضة دون حسم سريع ومباشر. فالمسلك الديمقراطى يبدو مترددًا، غير مذهبى، ومع ذلك فهو أسلوب

إنسانى فيما يصل إليه من حلول ، وغالبًا ما ينجح آخر الأمر بطريقة ما . وهذا النجاح يرجع إلى ميزتين تأتيان فى مقدمة ميزات الديمقراطية : إحداهما أخلاقية وإنسانية ، والأخرى عملية تطبيقية .

فالنظام الديمقراطى ينهض على أسس أخلاقية ، ولذلك فإنه إذا تحول إلى جهاز للحكم ، فإنه يصبح أكثر من مجرد أداة تنفيذية ، لأن الوسيلة عنده لا تنفصل عن الغاية الإنسانية المنشودة ، وهو من نظم الحكم النادرة الموضوعة للتقليل من قساوة القلب والعسف والبطش والسطوة والقهر وغير ذلك من السلبيات التى ارتبطت عبر العصور بمفهوم هيبة الدولة وأصبحت من أهم شروط توافرها . وهو أول نظام للحكم فى التاريخ يجعل من كرامة الإنسان مبدأ ، ويضمن المساواة السياسية بين الناس ، ويسعى للوصول بالأمل إلى أعلى درجة . ولهذا السبب تثير الديمقراطية إعجاب الناس بها فى شتى أنحاء العالم ، حتى حيث لا يفهم الناس مضمونها ومشكلاتها . ولا شك أن المثل العليا التى تتبلور فى العدالة والاحترام والمساواة والحرية والأمل ، تملك من القوة والجاذبية ما يجعلها تلقى قبولاً فى نفوس الناس الذين يسعون إلى إثبات وجودهم بصرف النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو القدرة الاقتصادية أو المركز الإجتماعى .

أما الميزة الثانية للديمقراطية ، فإن قدرتها العملية والتطبيقية تكمن فى نظامها الذى يوفر الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى بأسلوب أفضل من أى نظام آخر من نظم الحكم الحديثة . فإذا كان خصوم الديمقراطية ، طيلة قرون عديدة، ظلوا يصرون على أن الديمقراطية لا تعنى سوى الاضطراب وحكم الغوغاء وبالتالى ضياع هيبة الدولة التى بدونها لا تقوم لها قائمة ، لكن الزمن أثبت أن هذه المفاهيم ضيقة الأفق وخاطئة فى تقديراتها الأساسية ، بدليل أن القلاقل والاضطرابات وأعمال العنف لا تقع إلا فى البلاد غير الديمقراطية لسبب رئيسى هو أنها غير ديمقراطية . كما ثبت أيضًا أن الديمقراطيات تستطيع أن تتجاوز عصور الانتفاضات والانقلابات ، خاصة إذا كانت جذورها راسخة ، فى حين تزول الحكومات

الاستبدادية تحت أقدام الثائرين أو الغزاة ، لأنها لا تملك عوامل الاستقرار ووسائل تفريغ البخار المكتوم ، فالشعب هو الذى يحكم ، وبالتالى لا يسمح للحكام أن يستخدموا أية وسائل مشروعة للبقاء فى الحكم إلى الأبد ، فليست هناك احتمالات ثورة أو انقلاب فى ظل نظام يمكن المواطنين من الإدلاء بأصواتهم ، دون أن يتعرضوا لأى ضغط ، وإجراء انتخابات دورية لاختيار من يشغلون أهم المناصب. ولا يعقل أن يثور الإنسان ضد وضع اختاره بمحض إرادته الحرة . ومن الناحية السيكولوجية فإن النظام الديمقراطى يكفل التقليل من عدم الرضا إلى أقصى حد. ففى الدول غير الديمقراطية ، يلجأ الناس ، إن عاجلاً أو آجلاً ، إلى العنف برغم بطش الدولة ، إذ إنهم يعجزون عن التعبير عما يشكون منه أو يغضبهم بوسائل أخرى . أما فى الدولة الديمقراطية فليس هناك أى سبب أو مبرر للناس غير الراضين أو الغاضبين لأن يستخدموا الرصاص ما دام فى وسعهم أن يعبروا عن آرائهم بحرية .

ولا شك أن العلاقة بين هيبة الدولة وممارسة الديمقراطية هى نوع من المعادلة الصعبة التى تحتاج إلى رؤية ثاقبة ، ووعى عميق ، وثقافة شاملة ، وفكر حضارى يؤكد على أن هيبة الدولة ليست قوة ظاهرية دون جوهر إنسانى حقيقى كامن فيها، فإذا كان السلوك الديمقراطى ينبع من داخل الإنسان المؤمن به ، فكذلك اقتناعه بهيبة الدولة التى ترعاه وتفتح أمامه الآفاق لكى يطور نفسه وينمى مواهبه وقدراته، إنه يهابها ليس خوفًا منها ولكن احترامًا وحبًا لها . فهى هيبة نابعة منه وليست مفروضة عليه ، وبذلك تعد انتماءً حقيقيًا للمجتمع والوطن ، مما يشكل قوة دفع متجددة نحو الأهداف المنشودة . أما فى النظم الشمولية أو الديكتاتورية أو الاستبدادية ، فإن هيبة الدولة هى مصطلح أو شعار مهذب لأساليب البطش والقهر والعسف والإذلال والخوف بل والرعب التى تمارسها الدولة على مواطنيها بحجة الحفاظ على عوامل الاستقرار والتقدم ، والدفاع عن إنجازاتها من المتربصين بها ، سواء من الخارج أو من الداخل .



الفصل الرابع
الدولة الديكتاتورية

كانت الخاصية المميزة للدولة الديكتاتورية عبر التاريخ أنها تنهض على حكم الفرد أو عصبة معينة أو طبقة أو طائفة تفرض إرادتها بلا نقاش أو حوار ، ودون الرجوع الفعلى إلى الشعب . وبرغم أنها وضع غير طبيعى بل واستثنائى ، إلا أنه قابل للانتشار والتكرار إذا ما توافرت له الظروف التى تسمح بظهوره وفرض سطوته. والأمثلة كثيرة ، حتى فى العصر الحديث الذى يفترض فيه رسوخ الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والذى شهد ديكتاتورية هتلر فى ألمانيا ، وموسولينى فى إيطاليا ، وفرانكو فى أسبانيا ، وديكتاتورية الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى منذ عام ١٩١٧ وحتى سقوطه واندثاره من تلقاء نفسه بعد حوالى ثلاثة وسبعين عامًا من الهيبة بل والسطوة التى جعلت منه القوة الثانية فى العالم .

والديكتاتورية نظام يمكن أن يحتوى على معظم أنظمة الحكم باستثناء النظام الديمقراطى الحقيقى . فقد تكون الديكتاتورية للعمال وهى ديكتاتورية البروليتاريا ، وقد تكون ديكتاتورية الإمبريالية التى تتمثل فى الإمبراطوريات التى حكمت مساحات وبلادًا عديدة فى عصور الاستعمار ، وقد تكون ديكتاتورية الرأسمالية التى تميز عصر العولمة الذى بدأ مع الربع الأخير من القرن العشرين ، والذى وضع العالم تحت رحمة المؤسسات المالية العملاقة والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات التى أوشكت على القضاء على هيبة الدول التى تسعى للحفاظ على كيانها فى مواجهة هذا الطوفان لدرجة أن عددًا كبيرًا منها أصبح مجرد كرات تتلاعب بها أقدام هذه المؤسسات أو الشركات ، وقد تكون ديكتاتورية الدولة القومية ، أو القومية ، أو العنصرية ، أو الدينية ، أو الأصولية ، أو الراديكالية ... إلخ.

وتاريخ الديكتاتورية تاريخ عريق وطويل وأعمق رسوخًا وتشعبًا من الديمقراطية . فقد قامت أسس الإمبراطوريات قديمًا على الاستبداد والطغيان ، وكانت هيبتها نوعًا من القداسة التى لا يمكن أن تمس ولو بمجرد رأى عابر ، فلم يكن للشعب إلا طاعة سيده طاعة عمياء . وكانت هناك طبقات عدة كالأرستقراطيين والإقطاعيين ، والأثرياء ، وهم عادة طبقة رجال السيف ، وطبقة الشعب وهم غالبية الأمة المشتغلون بالتجارة والزراعة والصناعة ، ثم طبقة العبيد وهم أسرى الحرب والخدم والسوقة . وكان الملك أو الإمبراطور ذاتًا مصونة لا تمس ، فهو ليس مجرد حاكم مطلق ومسيطر دينيًا وسياسيًا على بلده ، بل كان فى معظم الأحايين الإله الذى تسجد أمامه الرعية . وكان الكهنة والقادة والمقربون من رجال البلاط الذين يحيطون به ، يستمدون منه نفوذهم وهيبتهم ، لكن سلطانهم وقواهم تتضاءل كثيرًا أمام سطوته ومن يتصور فى نفسه القدرة على أن يرفع رأسه فى مواجهته ، فإن رأسه سرعان ما يطير من على عنقه حتى يكون عبرة للآخرين .

وبرغم أن جميع المفكرين والمؤرخين يرجعون البدايات الأولى للديمقراطية إلى الإغريق ، فإن الإغريق أنفسهم كانوا واقعين تحت سطوة ملوك وأباطرة مستبدين لا ينازعهم منازع فى سلطانهم ، ذلك أن هيبة دولهم مستمدة من هيبتهم الشخصية وليس العكس . وهذا دليل على أن الطبيعة البشرية أكثر ميلاً إلى الديكتاتورية منها إلى الديمقراطية ، إذ إن الديكتاتورية هى الطريق الأسهل الذى يلبى كل نوازع السطوة والسيطرة والجبروت وجنون العظمة بل والتأله ، فى حين أن الديمقراطية هى كبح لكل هذه النوازع وتنظيمها لما فيه خير الآخرين .

وحتى فى الفترات التى نجح فيها الإغريق والرومان فى تطبيق مبادىء الديمقراطية ، كانت هذه الديمقراطية تختلف تمامًا عن مفاهيم الديمقراطية الحديثة . فمثلاً لم تكن الطبقة العاملة تتمتع بأية حقوق سياسية أو مدنية ، فضلاً عن عدم تمتع طبقات العبيد والأسرى بنسمات الحرية ، وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان.

وحرية أثينا وروما تختلف اختلافًا كبيرًا عن حرية اليوم ، إذ إن الحر الأثينى بصفته مواطنًا لم يكن يزيد على ٢ ٪ من مجموع السكان . ولم تكن للنساء أية حقوق . ولذلك كانت الصفة الغالبة على تاريخ الأمم القديمة ، تتمثل فى استبداد الملوك والقياصرة ، فهو سلسلة من الحروب التى تنم عن أطماع السادة الذين كثيرًا ما قادوا رعاياهم إلى مذابح الحروب باسم التاج مرة ، وباسم الدين مرة أخرى ، وباسم النعرات الجنسية والشعارات العنصرية أو القومية أو العرقية مرة ثالثة وهكذا . وذلك بالإضافة إلى بعض الحروب والغزوات التى وقعت لأهداف اقتصادية أو أطماع عسكرية فى الحصول على أراض جديدة أو منافذ استراتيجية على البحار.

ويعتقد معظم الناس أن الطغيان والديكتاتورية والديمقراطية والحرية ، مسائل وقضايا ترتبط بالحكم والدولة على مستوى القمة وليست لها علاقة بحياة الفرد أو المواطن العادى ، لكنهم لا يدركون أن الطاغية الذى يصل إلى كرسى الحكم ليسوم مواطنيه العذاب والرعب والهلع ، لا يبدأ طقوس الطغيان بمجرد تربعه على الكرسى ، وإنما تبدأ خطواته على طريق الطغيان مذ سنى تريبته الأولى .

والأسرة التى لا تعرف الديمقراطية فى العلاقات اليومية الحميمة بين أعضائها ، لابد أن تكون تربة صالحة لتفريخ الديكتاتور الذى يمكن أن يجثم على كاهل شعبه بعد عشرين أو ثلاثين عامًا من نشأته فى مثل هذه الأسرة . ونظرًا لأن الأسرة هى الخلية أو النواة الأولى للمجتمع ، فلابد أن يكون المجتمع من جنس الأسرة . فلا يمكن أن نتصور وجود أسرة ديمقراطية حقيقية فى مجتمع ديكتاتورى أو العكس. والطغيان لا يلد سوى الطغيان فى سلسلة جهنمية متصلة عبر أجيال، ولذلك فالطريق إلى الديمقراطية وعر وشاق وطويل للغاية ، وقد يستغرق أجيالاً وقرونًا وليس مجرد سنوات . فبريطانيا مثلاً لم تصل إلى أسلوبها الديمقراطى الذى تنتهجه الآن إلا بعدما يزيد على أربعة قرون من الطغيان الدموى سواء بين الأسر المتصارعة على الحكم فى انجلترا واسكتلندا ، أو بين القبائل والتجمعات المتناحرة

فى ويلز وإيرلندا . ولا تزال هناك بقايا من هذه الصراعات الدموية بين الحكومة البريطانية ومنظمة الجيش الإيرلندى التى تسعى لاستقلال إيرلندا الشمالية عن بريطانيا ومنها إلى إيرلندا الجنوبية أو إيرلندا الأم .

وقد تعلمت الإنسانية عبر عصورها المتعاقبة أن للديمقراطية على المستوى السلوكى الشخصى للفرد ، مجالاً أوسع للتطبيق من مجرد المجال السياسى ، فهى طريقة حياة وأسلوب متميز للنظر إلى الأشياء والمواقف ، والإحساس بالإنسانية والمجتمع ، وأيضًا السلوك السياسى والاجتماعى. إنها طريقة للتصرف حيال البشر على اختلاف مستوياتهم البيئية والاجتماعية ، طريقة للتصرف تبدأ من قلب الأسرة وتتفرع وتتشابك وتتعقد إلى أن تغطى سلوكيات المجتمع بصفة عامة . والطابع الغالب فى المجتمعات الديكتاتورية التقليدية ، كما كان الحال فى ألمانيا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، وكما هو الحال فى معظم الدول المتخلفة (الشهيرة بالنامية) بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، هذا الطابع يتخذ صورًا متعددة على مستوى الأسرة مثل سيطرة الأب المطلقة على أسرته ، أو الرجل على المرأة .

وما يدور على مستوى الأسرة بصفة خاصة ، يدور على مستوى المجتمع بصفة عامة . فالديكتاتورية يمكن أن تكون هواء يتنفسه الجميع فى صحوهم ومنامهم . وهى أسلوب لا يعترف بالرأى الآخر فضلاً عن الكرامة الإنسانية ، ويؤثر على نحو شعورى أو غير شعورى فى مسلك الإنسان بصفة عامة ابتداء من تصرفاته اليومية مثل معاملته للشغالة والساعى ولمن هم أقل منه مرتبة فى المجتمع ، وانتهاء بالآمال والأهداف الأثيرة التى تتعلق بها حياته فيما يتصل بالشهرة والهيبة والسطوة والثروة.

والطاغية فى مرحلة صراعه للوصول إلى الحكم ، لا يكشر غالبًا عن أنيابه ، فهو حريص كل الحرص على جمع الأعوان والأتباع بقدر الإمكان ، لكن بمجرد وصوله إلى الكرسى وتمكنه من مقاليد الأمور ، يكشف عن نواياه الحقيقية فى الانفراد بكل القرارات والأوامر والتعليمات ، بل والتخلص من أنصاره القدامى إذا

ما تبين لديهم أية ميول للمعارضة أو مجرد إبداء رأى مختلف . وسرعان ما تدرك البطانة المحيطة به من أتباعه المطيعين ، قواعد اللعبة ، فتشرع فى تغذية كل منابع النرجسية ، وجنون العظمة ، وهالات الهيبة بل والتأله عنده ! وإذا كانت النفس أمارة بالسوء ، فما أسهل تغذيتها بالمديح والتقريظ والإعجاب الذى يصل إلى درجة الحمى !! وما أصعب كبح جماحها وإعادتها إلى المسار الصحيح ! والنرجسية التى فطرعليها الإنسان تزرع فى داخله طاغية يظل كامنًا إلى أن تتاح الظروف المواتية فينطلق كالمارد من القمقم ، ففى حالة الديمقراطية يمكن ترويضه وكبح جماحه من خلال الآراء المقنعة والقوى المعارضة والأضواء الفاحصة أولاً بأول ، وبالتالى يتحول إلى طاقة إيجابية ومصداقية مثمرة لما فيه خير الآخرين . أما فى حالة الديكتاتورية فإنه عياره سرعان ما يفلت ، ويتحول إلى سيارة منطلقة إلى الهاوية بدون كوابح ، فى حين لا يملك ركابها سوى إغماض عيونهم قبل السقوط فيها. وتتجلى المأساة الفعلية فى أن الطاغية لا يسقط بمفرده ، بل يسقط معه شعبه بأكمله.

ولذلك فالمسئولية ليست ملقاة على عاتق الطاغية وحده، وإنما على كاهل الشعب أيضًا . فإذا كانت الكارثة آتية لا محالة ، نتيجة للعربة الطائشة المنطلقة إلى الهاوية ، فلا معنى للخوف من محاولات إيقافه عند حده لعلها تتوقف قبل بلوغ الحافة . صحيح أن هناك من المعارضين من واجه الطاغية وتحداه دافعًا ثمنًا غاليًا قد يكون حياته نفسها ، وقد يكون هذا البطش نتيجة لأن المحاولات الفردية أو المتناثرة لا يمكن أن تبنى سدًا قويًا فى مواجهة الطوفان الديكتاتورى ، ولذلك يتحتم على قوى المعارضة أن تسلك بحنكة وحكمة حتى تكتسب قوة جذب ، وقوة دفع ، وهيبة شعبية تتحدى هيبة الديكتاتورية المصطنعة القائمة على الخوف . ولا يوجد طاغية يستطيع أن يتحدى شعبًا صمم بأكمله على مواجهته ، مهما كانت مشاعر الخوف أو الرعب التى يحاول إثارتها فى قلبه . وكم من ثورات شعبية جارفة أطاحت بطغاة ظنوا فى أنفسهم القدرة على الرسوخ كالجبال الرواسى .

وهناك من الفلاسفة والمفكرين السياسيين المتشائمين من يظن أن تاريخ البشرية قد أثبت أن الديمقراطية هى الاستثناء فى حين تشكل الديكتاتورية القاعدة . ولذلك يتحتم على البشر أن يكونوا دائمًا بالمرصاد لها حتى لا تستفحل أو تتحول إلى كابوس مقيم يوردهم موارد التهلكة فى النهاية ، فى حين أن الديمقراطية لا تأتى لأحد على طبق من فضة ، بل هى فى حاجة إلى كفاح أجيال متتالية لترسيخ جذورها قدر الإمكان . وهى جذور يمكن أن تصاب بالعفن ، وتثمر أبشع أنواع الديكتاتورية إذا لم يتعهدها أصحابها بالرعاية الدائمة فكرًا وسلوكًا حتى تكتسب هيبة متجددة نابعة من إيمان الشعب بها ، وليست هيبة مصطنعة مثل هيبة الديكتاتورية التى تعتمد على التخويف الدائم من البطش والقهر وغير ذلك من أنواع العقاب . وخاصة أن الشعب بدوره ليس بالمثالية والهيبة التى قد يتشدق بها المفكرون اليساريون والاشتراكيون الذين يرون فيه المعلم والقائد ، فمثله مثل أى تكتل أو تجمع بشرى ينطوى على النزعات البشرية من خير وشر ، من إيجابية وسلبية ، من موضوعية وأنانية ... إلخ ، وفى هذا يقول الفيلسوف الإيطالى الشهير ماكيافيللى فى كتابه «الأمير» :

«يمكن أن يقال بوجه عام إن الناس ناكرون للجميل ، ذلقو الألسنة ، حريصون على المكاسب المادية بأقل قدر ممكن من المخاطرة . وهم يضعون أنفسهم فى خدمتك مادمت تفيدهم . والأمير الذى يعتمد كل الاعتماد على كلامهم دون أن يحتاط بترتيبات أخرى واعية ومدركة لأهدافهم ، ينكب بالفقر ، والناس لا يترددون فى إهانة شخص يجعل نفسه موضع حب مثلما يترددون فى إهانة شخص يجعل نفسه مثار خوف . ذلك أن الحب مرتبط بسلسلة من الالتزامات يمكن أن يخل بها الناس بدافع من الأنانية كلما خدم ذلك أغراضهم».

وكان تحليل ماكيا فيللى للنفس البشرية من الواقعية والموضوعية والجرأة والصراحة بحيث أوضح أن الهيبة التى يتمتع بها الأمير أو الحاكم ليست مجرد

هالة معنوية تستمد طاقتها من هيبة الدولة التى يتربع على قمتها ، بل هى عملة مادية لها مردود فعلى فى أسواق السياسة . بل ويتحتم على الأمير أن يدرك أن هيبته مهما كانت راسخة وعميقة ، فهى فى حاجة إلى دفقات من الخوف بين الحين والأخر ، خاصة بالنسبة للذين لا يقيمون وزنًا للحب باعتبار أنه لا خوف منه على أرض الواقع .

ويتوغل الفيلسوف الألمانى صامويل بوفندورف إلى مسافات أبعد وأعمق فى أحراش النفس البشرية ، من خلال تحليلاته السيكلوجية والسوسيولوجية لطبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين الذين هم فى النهاية بشر يشتركون فى نفس الخصائص والتطلعات والرغبات والشطحات التى يمارسها الحكام على القمة ، فى حين يسعى المحكومون لممارستها بقدر ما تسمح به الظروف المتاحة . وفى الوقت نفسه لا يمت الفريقان إلى المثالية بصلة ، لأن الطبيعة البشرية الناقصة والزاخرة بالعورات والسلبيات ، لا يمكن أن تكون مثالية . ومن هنا كان من الضرورى أن تنهض هيبة الدولة أو هيبة الحاكم على أرض الواقع الراسخ بعيدًا عن الأوهام والأحلام والشعارات المثالية . يقول بوفندورف فى كتابه «قانون الطبيعة والأمم».

«إن الحيوانات لا تتصارع على طعامها إلا إذا أصبح نادرًا ، لكن البشر لا يشبعون حتى فى حالات الوفرة ، بل ويدخلون فى صراعات مميتة لا تعرفها الحيوانات . فهم دائمًا فى عطش إلى أشياء تزيد على حاجتهم ، ومصابون بالطموح الذى يعد أكثر الآثام إيذاء لأنه يؤدى إلى كل مظاهر جنون العظمة والتأله وليس مجرد الهيبة. والإنسان هو المخلوق الوحيد ، على سطح هذه الأرض ، المصاب بهذا الداء الوبيل» .

ولا شك أن الطموح فضيلة إنسانية ، لكنه إذا تجاوز حدوده ، فإنه يتحول إلى جنون العظمة الذى يمكن أن يؤدى إلى كوارث لا حدود لها .

وجنون العظمة يبدأ عادة من مزيج عجيب من الثقة المفرطة فى النفس، والطموح الذى يليق بالعظمة المتخيلة ، والهيبة التى لا تمس ، ثم ينتقل إلى مرحلة الغرور المطلق الذى يؤدى بدوره إلى جنون العظمة . وهو جنون تصطنعه شخصية الطاغية لتجعل منه قشرة خارجية سميكة تفصله تمامًا عن مجريات الأمور فى الواقع الحى ، وعن واقعه النفسى الشخصى الذى يستشعره فى أعماق نفسه ، فهو يغلف نفسه بهيبة ليست نابعة منه . وكلما زادت العوازل التى يضيفها الطاغية إلى شخصيته كانت قدرته على التفاعل مع العالم الخارجى أصعب وأشق.

وخطورة جنون العظمة أنه يشكل طفرة تترك من ورائها فجوات ضخمة فى شخصية المصاب . فهو يجنى ثمارًا لم يسبق له أن غرس بذورها ، أو يتوهم أنه يجنيها فى حين تؤكد حقائق الواقع الأليم أنه حصاد الهشيم . فقد اعتاد الوصول إلى النتائج قبل تهيئة الأسباب لتحقيقها . وإذا كانت النتائج لا تتأتى إلا بعد توافر أسبابها ، فإنه يعمد إلى أحلام اليقظة يمنى النفس بالهيبة التى يتمنى الحصول عليها، فيحققها بالخيال الكاذب المريض بعد أن يكون قد فشل فى جنى ثمار حقيقية صادقة. ولا شك أن الفجوات الكبيرة التى يحدثها جنون العظمة فى الشخصية ، تجعلها شخصية جوفاء طنانة تمارس هيبة مزيفة بعيدة كل البعد عن أرض الواقع. ذلك أن مجنون العظمة يترك نفسه لتنتفخ كالبالون الذى يوشك على الانفجار ، بحيث لا يرى سوى نفسه المنتفخة المتضخمة ، فينكر على كل من حوله أى فضل . فهو يسفه كل منجزات غيره مؤكدًا أن الأولين والآخرين لم يكونوا ليحرزوا ما أحرزه هو ، غير مدرك أن هيبة الدولة أكبر بكثير من هيبة الحاكم، لأنها جماع لكل طاقات الدولة فى شتى المجالات .

ولا شك أن جنون العظمة ينشأ عن سوء تقدير الطاغية لنفسه أو بتعبير أدق نتيجة سوء تفسيره لنفسه . فهو يغالط نفسه مغالطة لا شعورية تنبع من مزيج من سوء التفسير من ناحية ، ومن دفاع كاذب عن النفس من ناحية أخرى ، ومن

حرص محموم للحفاظ على هيبته التى يدعمها بكل وسائل التخويف والرعب من ناحية ثالثة . فهو يؤمن إيمانًا لا يهتز بأن هيبة الدولة هى جزء من هيبته الشخصية والتاريخية التى لولاها لما كان للدولة هيبة على الإطلاق !! ويبدو أن ملك فرنسا لويس الرابع عشر لم يكن استثناء من القاعدة عندما قال جملته المشهورة : «أنا الدولة» . ولعل الإنسان هو أقدر المخلوقات على خداع النفس بتغليف الواقع المر بخيال حلو ، أو تغطية اخفاقه وفشله بنجاحات وانتصارات موهومة لا تنتمى إلى الواقع المعاش بصلة . ولذلك لا يتقدم مجنون العظمة إلى الأمام بل يدور فى حلقات مفرغة ، فهو يعتقد بالوهم الكاذب أو بسوء التقدير أو بسوء التفسير أنه حقق بالفعل كل الآمال المستحيلة . ولعله بهذا السلوك يتهرب من مواجهة نفسه خشية الوقوف على حقيقة الأمور التى يمكن أن تصيبه بصدمة قد تودى به إلى الجنون أو الانتحار . ولذلك يصر على تجنب واقعه المؤلم حتى يظل فى مأمن من نفسه موهمًا الآخرين بما ليس عنده وبما لم يحرزه فى حقيقة واقعه.

وطالما أن الديكتاتور يملك القدرة الفائقة على فرض هيبته المرعبة على الآخرين ، بل والبطش بهم إذا أراد التصعيد ، فإن كل من حوله يتظاهر بإيمانه العميق بعبقريته ، بل ويدفع به بكل قوة إلى الدوران فى هذه الدوائر المفرغة المحمومة التى تزداد فيها ذاته تضخما وانتفاخًا حتى تحدث الطامة الكبرى بسقوط الطاغية ، ومعه الشعب الذى لابد أن يدفع الثمن كاملاً دون ذنب جناه سوى سلبيته التى تركت الأمور تجرى فى أعنتها حتى بلغت الهاوية . ومع ذلك فقط أثبتت أحداث التاريخ أنه إذا كان على الشعوب أن تدفع ثمن رضوخها لطغاتها ، فإنها لا تموت مع هؤلاء الطغاة ، بل تواصل المسيرة بعدهم ، مستفيدة بالدروس القاسية التى تحتم اليقظة الكاملة المتربصة بالطغيان فى كل موقع خاصة أنه مع تطور العلوم الإنسانية والحضارة البشرية ، ورسوخ مبادىء حقوق الإنسان ، ارتفع وعى الإنسان مطالبًا بالتوازن بين الحقوق والواجبات . ومن أجل هذا اشتعلت معظم الثورات فى القرون الثلاثة الأخيرة ، خاصة منذ ما سمى بالحق الإلهى للملوك .

لكن هذه الثورات لم تمنع الديكتاتورية من أن تطل بوجهها القبيح وبصفاقة منقطعة النظير فى أماكن كثيرة ومتعددة من عالمنا المعاصر ، ويسلك فيها الطغاة نفس سلوك أسلافهم من أمثال جنكيز خان وهولاكو وتيمورلنك ونيرون وكاليجولا وهنرى الثامن وأباطرة الصين واليابان والهند وغيرهم ، إذ يبدو أن الطغاة ينتمون إلى فئة أو سلالة واحدة مهما فرقت بينهم العصور والبقاع ، فالطاغية ليس إنسانًا عاديًا قانعًا بدائرة ذاته الضيقة وحياته الروتينية ، بل هو إنسان طموح بلا حدود ، ولديه القدرة على التخطيط والتآمر وتجنيد الأتباع المتحمسين . ويظل على دأبه وإصراره بلا ملل أو يأس أو انحراف عن هدفه الرئيسى ، حتى تأتى اللحظة المرتقبة فيمسك بها بأظافره وأسنانه. وإذا لم تأت تلك اللحظة فربما أتى بها عنوة وهو يمسك بخناقها .

وبحلول هذه اللحظة ومع بداية تحكمه فى رقاب العباد ، تتكشف طبيعته التى ربما يكون قد أخفاها فى سنى زحفه إلى القمة حتى لا ينفض عنه المؤيدون والمتحمسون ، لكن بتربعه على القمة لا يهتم كثيرًا بتغليف حقيقته ولو بقشرة لامعة من الإنسانية المرهفة ، بعد أن وجد أن الأمور قد دانت له ، وأصبح الجميع تحت رحمته . ولا يجد غضاضة فى التكشير عن أنيابه ، والكشف عن طبيعته الدموية التى لا تكن سوى أشد الاحتقار للآخرين ، وفى مقدمتهم الذين ساعدوه وساندوه، خاصة إذا كان من شهود أيام ضنكه الأولى . وخاصة أنه يتحكم فى الوسائل التى تساعده على تنفيذ شطحاته ونزواته ، إذ يكفى أنه يملك الشعب والجيش والشرطة. فهو ليس مجرد ناقم أو واهم أو مجنون عظمة يجتر أحلامه فى السطوة والهيبة التى لاتثير سوى سخرية الآخرين ، بل طاقة حقيقية وفعلية يمكن أن تسحق كل من تسول له نفسه أن يتصدى لها . ومن هنا كانت استهانة الطغاة بحياة شعوبهم ، فضلاً عن حياة الشعوب الأخرى . فهم يقيمون حمامات الدم لمن يشكون - مجرد شك - فى ولائه لهم ، ثم يقحمون شعوبهم وجيوشهم فى حروب مجنونة تسيل فيها الدماء أنهارًا ، وتزهق فيها الأرواح بمئات الألوف ، دون أن تهتز لهم شعرة !

والتفكير هو أعدى أعداء الديكتاتورية لأنه يمنح الهيبة لمن يستحقها فقط . ولذلك فهو امتياز أو حق لا يمارسه سوى الديكتاتور نفسه . وإذا كانت وظيفة العقل البشرى تعتمد على استقبال الأفكار وتمحيصها وتحليلها ونقدها وتقويمها ثم القيام بعد ذلك بإرسالها إلى الآخرين وهكذا ، فإنها تحت وطأة الديكتاتورية تعتمد فقط على استقبال الأوامر والتعليمات ثم تنفيذها ، وإلا فالعقاب الصارم فى انتظار لمن يتصور فى عقله القدرة على التفكير فى مغزى أوامر الديكتاتور وتوجيهاته ، ثم التعبير عنها ، بطريقة أو بأخرى ، بهدف توصيلها إلى الآخرين .

ولذلك فإن الديكتاتورية لا تستخدم غسيل المخ مع أعدائها وخصومها فحسب بل مع أفراد الشعب الرازح تحت وطأتها . وهى تمارسه على المستوى الفردى الشخصى كما تمارسه على المستوى القومى العام . ويختص المستوى الأول بأعدائها سواء من جبهة المعارضة الداخلية ، مهما كانت ضعيفة أو هزيلة ، أو من الخارج عندما يقعون فى أسرها وتحت نيرها . وأساليب غسيل المخ فى هذا المجال متعددة ومتجددة ويصعب حصرها ، لكنها كلها تشترك فى خاصية التعذيب الجسدى والنفسى ، سواء أكان سلبيًا أم إيجابيًا ، على أيدى خبراء التعذيب والقهر.

وأساليب التعذيب البدنى والنفسى ، سواء أكانت مباشرة أم غير ذلك تقليدية ومعروفة منذ أزمان بعيدة . وهى تهدف إلى تحطيم الكيان النفسى والفكرى والبدنى للضحية ، حتى يفقد القدرة تمامًا على تنوير العقول ، وتحريض الآخرين على التفكير والنقد والتقويم ومقاومة البطش والوقوف فى وجه الديكتاتورية ، وتعرية هيبتها الكاذبة المفتعلة ، بحيث يصبح هدف الضحية فى النهاية طلب السلامة الشخصية وتجنب التعذيب بآلامه الرهيبة ، وإن كانت قوة التحمل والصمود تختلف من ضحية إلى أخرى . أما إذا كانت مقاومة الضحية عالية وصمودها مستمرًا ، بحيث تفشل معها كل وسائل غسيل المخ وتحويل الاتجاه إلى فكر الديكتاتور ، فإن الموت هو الحل الأكيد والنهائى للتخلص من هذا الصداع

المزمن. وأحياناً يتم القضاء على الضحية فى صمت وتكتم شديدين بحيث لا يعرف الأقارب والأصدقاء شيئًا عنها ، وذلك كنوع من إشاعة الإرهاب والرعب والغموض بين الجماهير ، أو يتم القضاء عليها علانية حتى تصبح عبرة لمن يفكر فى المساس بهيبة الديكتاتور وعبقريته الفريدة الفذة.

هذا عن غسيل المخ الفردى والشخصى ، أما غسيل المخ الجماعى والقومى فيتم عادة من خلال أجهزة الإعلام التى لا تنقل للجماهير سوى أفكار الزعيم وآرائه وفلسفاته وتوجهاته ، وتوجيهاته وكتبه ودراساته وتحليلاته وتفسيراته وأوامره وتعليماته. وعلى الرغم من أن العالم أصبح قرية صغيرة بفعل ثورة الاتصالات الحديثة، بحيث أصبح فى إمكان أى فرد واقع تحت نير نظام ديكتاتورى أن يلم بما يدور فى العالم الخارجى بمجرد إدارة مفاتيح الراديو ، إلا أن الدوى الإعلامى الصاخب الذى يثيره الديكتاتور ليل نهار فى آذان الجماهير ، لا يترك فرصة لهذه الآذان كى تتأنى فى الاستماع إلى الإذاعات المخترقة لحدود الدولة . بل إنه فى عقود سابقة كان البعض يمكن أن يوشى بالبعض الآخر على أنه مناهض للنظام بدليل انصاته إلى إذاعات الأعداء !

وحتى لو تفرغ البعض للانصات إلى مثل هذه الإذاعات ، فليس هناك تأثير حقيقى أو فعلى يمكن أن تحدثه هذه الإذاعات فى المستمعين الذين يدركون جيدًا أن ما يدور على أرض بلادهم قدر رهيب راسخ لا يمكن أن تحركه أو تهزه موجات الأثير التى هى فى النهاية كلام فى الهواء ! ولذلك فإن السيادة الإعلامية الحقيقية غالباً ما تكون من نصيب أجهزة الديكتاتور ، والتى تعبر عن واقع جاثم على كاهل المواطنين ، ولا مفر لهم منه .

وإذا لم يمارس الإنسان التفكير كفضيلة أو عادة يومية فإن عقله غالبًا ما يلجأ إلى الانقياد لوسائل الإعلام التى تلح على أذنيه وعينيه باستمرار ، وتوحى له بأن هيبته كمواطن مستمدة من هيبة وطنه ، المستمدة بدورها من هيبة الزعيم . وأفضل

طريقة للحفاظ على هيبته أن يتوحد دائمًا مع زعيمه الذى يخشاه الأعداء والخصوم، ويهابه الأصدقاء والمؤيدون . وهذا الانقياد أسهل وأسلس من التفكر الشخصى المتفرد ، ولذلك فإن التعود عليه أسرع والركون إليه أكثر راحة واطمئنانًا! بل إن الإنسان تحت وطأة هذا النظام ، يمكن أن يوحى لنفسه بعدم جدوى التفكير أساسًا لأنه لا يجدى على الإطلاق ، بل إن أى جدوى قد تترتب عليه ، يمكن أن تعود عليه بمتاعب ومحن هو فى غنى عنها . ومن هنا كانت اللامبالاة ، الواعية أو غير الواعية ، التى يمارسها معظم المواطنين العاديين تحت وطأة الديكتاتورية . وهى لا مبالاة ممزوجة دائمًا بالحرص والحيطة واليقظة حتى لا يحدث أى تجاوز للخطوط الحمراء المرسومة بدقة .

وفى هذه الحالة لا تقوم أجهزة الإعلام بتلقين المواطن أفكار الزعيم وأوامره فحسب ، وهو مستسلم لها تمامًا ، بل إنها تفكر نيابة عنه . ومع استمرار الإلحاح والدوى والحمى الإعلامية ، يجد المواطن نفسه ، ودون أن يدرى ، وهو يتبنى هذه الأفكار والتعليمات والأوامر على أنها من بنات أفكاره ، وتنتقل إليه عدوى الذات المتضخمة وجنون العظمة والانغماس فى مشاعر الهيبة المزيفة المفتعلة من الاشعاعات الصادرة من الزعيم والتى تغمر كل أرجاء الوطن ، فقد بلغ مرحلة التوحد مع زعيمه . عندئذ ينتقل من مرحلة تبنى هذه التوجهات إلى مرحلة التعصب لها وسحق كل من يحاول مقاومتها ! هنا تكون عملية غسيل المخ الجمعى قد أتت ثمارها التى يترقبها الديكتاتور مع زبانيته ! ولا شك فإن نشوة الديكتاتور لا توصف عندما يجد نفسه وقد تحول إلى منوم مغناطيسى يحرك بكلمة من فمه أو حركة من إصبعه أفراد شعبه السائرين نيامًا ! وبذلك تتحول الهيبة التقليدية للزعيم إلى سحر فعلى لا يقاوم .

ومن المعروف أن النائم مغناطيسيًا لا يملك سوى تنفيذ إرادة المنوم حتى لو طلب منه أن يقتل نفسه ، وهذا ما يحدث تمامًا تحت وطأة الديكتاتورية . فعندما يقرر

الديكتاتور خوض حرب ضروس لتحقيق أمجاده وبطولاته الوهمية المريضة ، فإن أفراد شعبه يخوضونها حتى النهاية ، حتى لو كان فيها خرابهم الاقتصادى ، وضياع زهرة شبابهم ، وتخلفهم عن العصر ! وفى مجال علم النفس ، مناهج علمية يمكن توظيفها فى عمليات غسيل المخ . ذلك أن الأفكار أشياء حقيقية لها كيانها ووجودها ، واتجاهات الحياة إلى الخير والشر تتوقف على نوع التفكير القائم فى عقل الإنسان ، الواعى أو الباطن . ويؤكد علماء النفس أن ما يفكره الإنسان يكونه ، فالعقل هو القوة السائدة التى تحكم كيان الإنسان وسلوكه ، والأفكار بطبيعتها تميل إلى اتخاذ صورة مادية ملموسة ، وأن ما يسود عقول البشر الآن من أفكار ، يحدد ما سيكونون عليه فى المستقبل .

وبروز الديكتاتورية احتمال قائم دائمًا لأن أزمات الديمقراطية لا تنتهى ، سواء أكانت ضغوطًا عليها من قوى خارجية ، أم صراعات وانقسامات بين عناصرها المكونة لها من الداخل ، أم انحرافات عن غاياتها الحقيقية لأسباب عابرة أو قضايا راهنة والديكتاتورية ليست مقصورة على نظام يحكمه طاغية مع أعوانه الذين يمكن أن يكونوا أعضاء فى الحزب الحاكم، ولكن يمكن أن تتمثل أيضًا فما يعرف «بالنخبة» أو «الصفوة» خاصة إذا كانت تمتلك قوة سياسية واقتصادية أو طبقية وفئوية. ومن المتوقع أيضًا أن تبرز هذه الظواهر الديكتاتورية من حين لآخر فى الدول التى تفخر بعراقتها فى الديمقراطية ، وبهيبتها التى تنبع من إيمان الشعب بحماسها لحقوق الإنسان وكيانه الكريم الذى لا يمس فى ظل حكمها . وقد تكون هذه الظواهر متناثرة ومتباعدة فى ظل النظام الديمقراطى ، لكنها تعنى أن النزعات والوسائل والتطلعات الديكتاتورية بل والفاشية أو الأوليجاركية تتمثل فى مجموعة من الأسر التى تسيطر على الشعب وتتسلط على سوق المال والحكومة والبرلمان وتقبض على ناصية الحكم ، وتقوم صلات ومصالح متبادلة فيما بينها ، مما يدعم كيانها وقبضتها على تسيير الأمور لصالحها . ومن أبرز الأمثلة ، نظام حكم جمهورية البندقية ، قبل

الوحدة الإيطالية ، وكانت حكومتها أرستقراطية من الدوقات وازدهرت فى القرن الخامس عشر ، وقد أثبت التاريخ أنه لا توجد ديمقراطية كاملة أو مثالية ، بل يمكن أن تتحول إلى مجرد شعار فى مواجهة تحالف الإقطاع والأرستقراطية والرأسمالية . وهو تحالف سرعان ما يتجاوز حدود الملكية والطبقية ورأس المال إلى السيطرة على الأمور السياسية والعسكرية ، أى إدارة شئون الدولة فى النهاية .

وهذه التيارات الديكتاتورية والفاشية والأوليجاركية والعرقية ، تجعل من الانتخابات فى النظم الديمقراطية لعبتها المفضلة لتحقيق أهدافها فى مواجهة الأغلبية التى تسمى «الضالة» أو «المضللة» فى أحايين كثيرة . ففى الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المثال ، كان حاكم مدينة واشنطن العاصمة الأمريكية ماريون بارى قد اعتقله رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى (المباحث) فى أحد فنادق العاصمة التى يحكمها وهو يقوم بتعاطى المخدرات . وكان قد سبق الاعتقال تصوير فيلم بالفيديو للحاكم ، كوثيقة تقدم فى أثناء المحاكمة ، ولم يكن تعاطى المخدرات هو التهمة الوحيدة ضد الحاكم ، فهناك الرشوة والفساد وقائمة لجرائم أخرى تجعل من واشنطن عاصمة للجريمة ، ومع ذلك فقد أعاد أهالى واشنطن ، ومعظمهم من الأمريكيين السود ، انتخاب ماريون بارى حاكمًا فى العقد الأخير من القرن العشرين ، نكاية فى البيض وانتقامًا منهم ، وكأنهم يقولون لهم بأسلوب عملى : «أنتم لا تستحقون سوى هذا الفاسد لكى يحكمكم» . أى أن الانتخابات الديمقراطية بدلاً من أن تسد الهوة العرقية بين أفراد المجتمع ، فعلت النقيض وقامت بتكريسها . ذلك أن الكيف الاقتصادى والاجتماعى والإعلامى القوى الذى تتملكه الأقلية البيضاء فى واشنطن قد هزمه الكم العددى الموتور والمذلول الذى يضم الأغلبية السوداء بين جناحيه .

وفى الولايات المتحدة وفى نفس الفترة أيضًا ، ثبت أن الديمقراطية الإعلانية هى التى تمنح مفاتيح الحكم للنخبة أو الصفوة الرأسمالية وليس للشعب . وكان

النموذج هذه المرة يتمثل فى آل شيشى المرشح لحكم ولاية كاليفورنيا ، والذى أثبت أن ولاء المرشح لحزبه ، هو ولاء لنفسه فى المقام الأول . فالمبادئ التى تمنح الحزب هيبته وجاذبيته هى فى واقع الأمر مجرد شعارات أو وسائل يستغلها لبلوغ مقاعد الحكم . وعندما يبلغها ، يفعل ما يتراءى له أو ما تسمح بهذه الظروف . كان آل شيشى يقدم نفسه بطريقة قوية أمام مؤتمر الحزب الديمقراطى ، الذى كرر أمامه كلمة «الديمقراطى» حوالى ثلاثين مرة ، طبقًا لما ورد فى مجلة «الإيكونوميست» البريطانية ، التى أوضحت أن هذا المرشح الديمقراطى ، كان خلال الحملات الماضية يدفع التبرعات للمرشحين الجمهوريين ، لكنه اكتشف أن اللعب فى إطار الحزب الديمقراطى سيكون أسهل بالنسبة له نظرًا لأصله الإيطالى ، فى حين يميل الحزب الجمهورى إلى تأييد ذوى الأصل الأنجلو ساكسونى . بل إن آل شيشى لم يكن يهتم بالانتخابات كثيرًا ، إذ لم يدل بصوته إلا مرتين فقط فى ست دورات انتخابية، فقد كان مشغولاً بمضاعفة أمواله لأن تكديس ثروة كبيرة هو فضيلة رأسمالية . ولعلها الفضيلة الرأسمالية الرئيسية التى فتحت أمامه قلوب الناخبين لأنه رصد لحملته الانتخابية مبلغ ٥٠ مليون دولار على الأقل . لكن معركته لم تكن سهلة لأن المنافس الرئيسى له هو جين هارمان التى تم انتخابها ثلاث مرات عضوًا فى مجلس الشيوخ ، بالإضافة إلى أنها تملك ثروة تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار ، ومتزوجة من مليونير أو ملياردير ، وعندما أدرك آل شيشى أن كثيرين فى كاليفورنيا لم يتعرفوا عليه إلا عندما بدأ يظهر فى التليفزيون ، وبإعلانات يصل ثمنها إلى ٣٥٠ ألف دولار فى الدقيقة ، ألقى بكل ثقله الاقتصادى فى مجال الديمقراطية الإعلانية التى تمنح مفاتيح الحكم لم يدفع أكثر وينتشر أكثر . والهيبة الفعلية لأى سياسى أو تجمع سياسى تتمثل فى قوة رأس المال ، أما المثل أو القيم أو المبادئ الرفيعة فيبدو أن دورها قد اقتصر على الزخارف الخارجية والشعارات البراقة .

أما الهند التى تعد أعرق ديمقراطية فى آسيا ، فإن عدد سكانها يقترب من المليار ، بعد أن انفصلت عنها كل من باكستان وبنجلاديش لتشكيل جمهوريتين

إسلاميتين . ويشكل الهندوس ٨٠ ٪ من السكان ، أما المسلمون فتصل نسبتهم إلى ١٤ ٪ أى حوالى ١٣٥ مليونًا ، يضاف إليهم أقلية مسيحية ٢ ٪ ، وأقلية من السيخ ٢ ٪ أيضًا . وفى الانتخابات التى جرت فى يونيو ١٩٩٨ ، اختار الناخبون الحزب الهندوسى القومى ، فحصلوا على الأغلبية . وكان أبرز وعود مرشحى هذا الحزب الذين تم انتخابهم على أساسها هو أن حكومتهم سوف تقوم ببناء معبد هندوسى على أنقاض مسجد بابرى الذى هدمه الهندوس المتطرفون فى عام ١٩٩٢ وهذا يعنى أن أغلبية الناخبين فى الهند ، اختارت خلال انتخابات ديمقراطية ، أن تتخلى عن تسامحها التاريخى ، وأن تمنح السلطة لديكتاتورية الأغلبية كى تدوس على الحقوق التاريخية للأقلية ، مع أن مهمة الديمقراطية هى أن تقوم بحماية الأقليات ، باعتبارها جزءًا من المجتمع المدنى . وهذا يعنى أنه يمكن تكريس الديمقراطية الانتخابية وترسيخها للأحقاد التاريخية بدلاً من أن تلغيها ، فى حين يلعب الناخبون عن اقتناع دور «الأغلبية الضالة أو المضللة» أو «ديكتاتورية الأغلبية».

أما فى أوكرانيا وهى جمهورية سوفييتية سابقة ، فقد حصلت على استقلالها عام ١٩٩١ ، وكانت سعادتها لا توصف بهذا الاستقلال الذى سيفتح أمامها أبواب الحرية والديمقراطية من خلال الانتخابات الحرة ، لكنها على النقيض من ذلك تمامًا، فقد فتحت عليها أبواب الجحيم بعد انتخابها ليونيد كوش رئيسًا . وما فعله هذا الرئيس هو أنه ضرب الرقم القياسى فى نهب المال العام ، وتوزيع خزينة الدولة كمغانم على بطانته ، لدرجة أن البنك الدولى قام بتصنيف أوكرانيا على اعتبار أنها فى قاع الدول المنكوبة ، ومستوى الحياة فيها أكثر سوءًا مما هو عليه حتى فى ألبانيا، فقد أدت الديمقراطية الانتخابية التى مارسها أهل أوكرانيا إلى إفلاسهم التام لدرجة أنهم لم يعودوا يملكون ما يصدرونه أكثر من الفتيات اللاتى اشتهرن بجمالهن وجاذبيتهن . فهل هذه هى الهيبة التى يمكن أن تأتى بها الديمقراطية الانتخابية؟! لقد اضطرت حكومة أوكرانيا إلى عرض جميع المرافق الرئيسية من كهرباء ومواصلات وطاقة للبيع . وفى عام ١٩٩٧ قامت مؤسسة جالوب باستطلاع للرأى

العام ، فقال ٧٩ ٪ من أهل أوكرانيا إن حياتهم كانت أفضل أيام الحزب الواحد ، وعندما كانوا جزءًا من الاتحاد السوفييتى . وقال ٣٢ ٪ منهم إنهم يفضلون العودة للاتحاد مع روسيا . أى أن أهل أوكرانيا يتمنون من صميم قلوبهم العودة إلى الحزب الواحد ، وبالتالى إلغاء الانتخابات ، مما يثبت أن الديمقراطية يمكن أن تحمل بذور فنائها فى داخلها ، خاصة إذا لم تكن بمثابة تربية يومية لأفراد الشعب وعبر أجيال متتابعة ، وهى مهمة حضارية وتاريخية لا تتأتى لمعظم الدول ، خاصة النامية منها أو المتخلفة .

أما البرازيل والمكسيك والأرجنتين، فكلها دول ديمقراطية فى أمريكا اللاتينية . لكنها ديمقراطيات ظلت تحت حكم الجنرالات فترات طويلة ومتتابعة ، لتكشف عن أن الانتخابات الديمقراطية لا تنهى أوضاعًا غير إنسانية وشاذة ومهنية، بل تقوم بمهمة معاكسة تمامًا وهى ترسيخ هذه الأوضاع. فالبرازيل ، على سبيل المثال، تضم ما يزيد على ١٦٥ مليون نسمة . وطبقًا للإحصاءات الرسمية ، فإن من بين هؤلاء ، يشكل البيض ٥٣ ٪ ، أما السود والمالتو والمنحدرون من عروق وأجناس مختلفة ، فتصل نسبتهم إلى ٤٥ ٪ ، والاثنان فى المائة المتبقية من الآسيويين أو الهنود الأصليين ، أما الإحصاءات غير الرسمية فإنها تؤكد أن الأغلبية هم من غير البيض.

ويصنف صندوق النقد الدولى البرازيل على أنها الدولة الصناعية الأولى فى أمريكا اللاتينية ، حيث تصل نسبة أهل المدن إلى ما يزيد على ٧٠ ٪ من عدد السكان ، ومع ذلك فإن التركيبة السياسية فى هذا المجتمع المدنى المتقدم لا تعكس التركيبة العرقية السكانية ، وتكشف عن ظلم هائل يقع على كاهل السود والملونين، إذ إن البيض يحتلون البرلمان والحكومة ويسيطرون على الإعلام ، وباستثناء وزير الرياضة ، أديسون آرنتى دونا سيموتو الذى هو نجم كرة القدم «بيليه» ، فإن السلطة التنفيذية بيضاء . كذلك فى الانتخابات التشريعية التى تحتاج إلى حملات انتخابية مكلفة ، فإن السود أنفسهم لا يقومون بانتخاب السود ، إلا إذا توافر

للمرشح الأسود أو الملون من يسانده فى صفوف النخبة السياسية البيضاء ، وبالتالى فإن الانتخابات ترسخ هذه الهيمنة البيضاء بدلاً من أن تلغيها أو تضعفها ، وتمنحها مظلة ديمقراطية تحكم وتتحكم فى ظل شرعيتها ، وتسرى من خلال جميع أجهزة الدولة ، وخاصة فى أجهزة الأمن والشرطة التى تتعامل مع السود باعتبارهم «يشكلون خطرًا على المجتمع» كما يؤكد العقيد السابق بالشرطة خورخى دى سيلفا، وهو أسود ، فى كتاب صدر فى عام ١٩٩٨ ، ويحمل عنوان «العنف والعنصرية فى ريو دى جانيرو» ، والمفارقة التى يكشف عنها كتاب الضابط الأسود هى أن الأسود أو الملون يعتبر أن انتخاب الأبيض هو دليل رقى ! وكأن الهيبة بيضاء ولا يمكن أن تكون سوداء!

وإذا كانت الديمقراطية ضعيفة أو ضامرة الجذور فى بلاد مثل البرازيل أو المكسيك أو الأرجنتين ، فإن الوضع لا يختلف كثيرًا عنه فى فرنسا التى تعد ملهمة الديمقراطيات الأوروبية بحكم أنها أول من وضع شعار «الحرية ، الإخاء ، المساواة» موضع التطبيق مع قيام ثورتها التى اعتبرت الثورة الأم . فعلى الرغم من هذه الريادة الديمقراطية ، فإن جان مارى لوبان زعيم حزب «الجبهة الوطنية» العنصرية الفاشية حقق فوزين خطيرين فى مواجهة الرئيس جاك شيراك، الأول فى عام ١٩٩٨ والثانى فى عام ٢٠٠٢ . كان الفوز الأول فى الانتخابات الإقليمية الفرنسية، والذى جعل الجبهة تتحكم فى انتخاب الرؤساء فى ٢٠ إقليمًا من ٢٢ إقليمًا ، «عدا ما وراء البحار» ، بحيث استحق رئيسها لقب «صانع الملوك» ، لدرجة أن الرئيس جاك شيراك اضطر أن يعلن فى أعقاب إعلان نتائج هذه الانتخابات الإقليمية قوله: «إن عواطفنا تغلبت على عقولنا ، ونحن نخاطر بتعريض قيم فرنسا وسمعتها للخطر، وهيبتها للضياع والاندثار» . وكان الفوز الثانى امتدادًا للفوز الأول بل وأكثر خطورة منه ، صحيح أن جان مارى لوبان لم يفز بالرئاسة الفرنسية ، لكنه استطاع فى الدور الأول من الانتخابات الرئاسية ، أن يطرد منافسه رئيس الوزراء الاشتراكى ليونيل

جوسبان من الحلبة ، ويجبر الرئيس جاك شيراك على مواجهته فى انتخابات الإعادة . صحيح أن شيراك فاز فى النهاية ، لكن ما أنجزه لوبان جدير بالرصد والتسجيل والتحليل ، لأنه من خلال الانتخابات الديمقراطية استطاع أن يثبت أن جذور الديكتاتورية أو الفاشية لم تندثر فى التربة الفرنسية ، بل يمكن أن تطرح ثمارها المريرة فى المستقبل القريب .

إن «الجبهة الوطنية» التى يقودها لوبان هى نسخة فرنسية من الفاشية الإيطالية التى تزعمها موسولينى قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية ذلك أن لوبان لا يقبل بأقل من طرد كل ما يطلق عليهم اسم «الغرباء» من فرنسا ، وفى مقدمتهم ٤ ملايين فرنسى من أصل عربى ، وغلق الحدود أمام أى لاجئين جدد ، وتوسيع صلاحيات قوات الأمن فى مجالات التحرى والمطاردة والضبط والإحضار ، على حساب الحريات الفردية ، لمقاومة انتشار الجرائم وصولاً إلى حكم الحزب الواحد ، وقد لخص رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق لوران فابيوس هذا الجحيم المتوقع الذى اختاره الفرنسيون فى عبارة واحدة عندما قال : «إن أسوأ ما حدث هو أنه تم كسر المحرمات» ، وهى المحرمات التى إذا كسرت أول مرة ، فإن كسرها فى كل مرة يصبح تقليدًا . وهذا يعنى أنه حتى الديمقراطيات الغربية العريقة تعانى من هذا الخلل الذى يكاد يقضى عليها ، أو يجعلها تحفر قبرها بيدها ، برغم حماس الديمقراطيين الذين يصرون على أن الديمقراطية هى أفضل علاج لأمراض الديمقراطية ، وهو ما شككت فيه الأحداث الأخيرة التى جرت فى الدول الديمقراطية .

وتعد تركيا أيضًا جمهورية ديمقراطية لأنه تنتخب ممثليها فى البرلمان وفى المجالس المحلية وغيرها ، أى أنها تمارس الديمقراطية الانتخابية . وقد منح الناخب التركى حزب «الرفاه» الأغلبية فى انتخابات العقد الأخير من القرن العشرين ، وحكم البلاد بالفعل ، لكن رجال الجيش واصلوا ضغوطهم إلى أن تم حل الحزب وتقديم رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين أربكان إلى القضاء . لكن القضية ليست

قضية حزب «الرفاه» ، بقدر ما هى قضية الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث لا تجور إحداها على الأخرى ، بصرف النظر عن الحزب الحاكم . وما حدث فى تركيا ، يحدث فى غيرها من الدول فى آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، عندما ينهار الجدار الفاصل بين السلطات فى الأنظمة البرلمانية.

هذه وغيرها نماذج من تجارب شعبية تنتشر فى جميع القارات ، ويمكن أن تضاف إليها عربيًا التجربة الجزائرية وفوز جبهة الإنقاذ فى انتخابات عام ١٩٩٢ ، مما فجر أمواج عنف لم تعرفها حتى المجتمعات البدائية وليس الديمقراطية ، ومثلها التجربة الديمقراطية اللبنانية ، وهى أكثر التجارب عراقة وازدهارًا ، لأنها انتهت بعد الحرب الأهلية بأحزاب طائفية ، وكذلك تجربة السودان وغيرها مما أهدر هيبة هذه الدول ، حتى كادت أن يلقى بها خارج النطاق الحضارى على خريطة العالم المعاصر. ذلك أن أخطر ما فى هذه التجارب أن الديمقراطية كما تمت ممارستها ، أفرزت نقيضها الكفيل بالقضاء عليها تمامًا ، فقد أهدرت هيبة الدولة وفرقت نسيج المجتمع المدنى بدلاً من أن تعمل على دعمه وترسيخه وتصل المأساة ذروتها على المستوى الدولى لأن القوى الكبرى لا تمل من المناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان كما أن الهيئات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، ومراكز الأبحاث والدراسات ، لم تطرح أزمة الديمقراطية ومحنتها الدولية والإقليمية والمحلية على بساط البحث والدراسة ، كأنها قضية لا تخص سوى أصحابها العاجزين أصلاً عن علاجها ، فلا أحد يعرف البؤرة الحقيقية للخلل : هل تكمن فى الديمقراطية نفسها أم فى الناخب أم فى القوى المتربصة بها من ديكتاتورية أو فاشية أو عنصرية أو عرقية أو راديكالية أو أوليجاركية أو هؤلاء جميعًا ؟!

لكن من الدراسات الجادة والعميقة التى قدمت على شكل حوار متعدد الأطراف ، ما نشرته مجلة «فورين أفيرز» أو «الشئون الخارجية» الأمريكية ، ذات السمعة الدولية ، وشارك فيه فريد زكريا مدير تحرير المجلة ، ومارك بلاتنر المدير

المساعد للمركز الدولى للدراسات الديمقراطية ، وجون شاتوك مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وبريان أتوود مدير لجنة التنمية الدولية الأمريكية ، هذا الحوار بدأ بدراسة نشرها فريد زكريا فى المجلة ، بعنوان «صعود الديمقراطية غير الليبرالية» ، وطرح فيها فكرة جريئة تقول إن على الولايات المتحدة أن تنهج سياسة تقوم على دعم الديمقراطيات القائمة التى تحترم الحريات المدنية ، وحكم القانون ، والفصل بين السلطات ، بدلاً من سياستها الحالية القائمة على دعم الانتخابات الديمقراطية ، لأن هذه الانتخابات فى غياب المؤسسات الليبرالية ، سوف تؤدى إلى ديمقراطية غير ليبرالية ، تنهض على التعصب الوطنى وصراخ الإثنيات العرقية أو الدينية ، والحروب فى الداخل أو مع دول الجوار ولذلك يقترح فريد زكريا أن تقوم سياسة الولايات المتحدة على دعم «الأوتوقراطية الليبرالية» . والأوتوقراطية هى الحكم المستبد ، أو حكم الفرد ، ومع أن هذا الفرد لم يصل إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية إلا أنه إذا ثبت عمليًا أنه يحترم حقوق الإنسان فمن الواجب دعمه .

وبهذه الآراء الجريئة بل والمتطرفة يعود فريد زكريا بعجلة الزمن إلى الخلف ما يزيد على قرن ، ذلك أن مناداته للأوتوقراطية بعد كل هذا الشوط الذى قطعته الديمقراطية ، هى عودة إلى فكرة «المستبد العادل» التى انتشرت فى القرن التاسع عشر ، ووجدت صدى لها عند المفكرين العرب من أمثال الشيخ عبد الرحمن الكواكبى والشيخ محمد عبده . وذلك باعتبار أن هذا المستبد العادل قادر على التحرر من جماعات الضغط السياسية ، ودفع التنمية الاقتصادية بحسم لا يملكه نظيره المنتخب ، وبالتالى فإن إنجازاته تمهد الطريق للديمقراطية الليبرالية التى تعتمد على الانتخابات .

ولذلك يرد جون شاتوك وبريان آتوود فى مقال مشترك على هذا التوجه لتفنيد الأخطاء والثغرات التى انطوى عليها ، والتى تتلخص فى عدم إدراك فريد

زكريا لطبيعة المساعدات الديمقراطية التى تقدمها الولايات المتحدة لأنه اعتبر أن هدفها الوحيد هو تسويق الانتخابات ، كما أنه حاول أن يخفف أو يقلص من حجم الانتهاكات التى ترتكبها هذه «الأتوقراطية الليبرالية» ، بالإضافة إلى استشهاده بأمثلة ، هى موضع شك للتدليل على أن الديمقراطية تزيد من الأزمات الاجتماعية بدلاً من أن تقلص منها . وهذه الادعاءات تتناقض مع الإنجازات الديمقراطية التى تحققت فى العقد الأخير من القرن العشرين ، سواء فى وسط أوروبا ، أو فى أمريكا اللاتينية ، أو بعض المناطق فى أفريقيا وآسيا ، حيث دفعت حكومات هذه البلاد إلى إفساح المجال لمزيد من الديمقراطية والحقوق السياسية والانتخابات الحرة . وقد دعمت الدبلوماسية الأمريكية هذا التوجه ، ولم تشجع على إجراء الانتخابات فحسب ، بل ساهمت أيضًا فى الدفع نحو قيام مؤسسات تشريعية وقضائية وتنفيذية وإعلام حر ، ونقابات عمالية ، بالإضافة إلى تكوين سلسلة من الجمعيات الأهلية ذات النفع العام . وهذه كلها وغيرها مؤسسات رئيسية لحماية الحريات الأساسية ، والأقليات الدينية والعرقية ، مما يجعل صنع القرار فى هذه الدول محكومًا بالقوانين وليس بأهواء الحاكم . وهو ما يتيح فرصًا أكبر للاستقرار الاجتماعى وآلية منهجية لإدارة الأزمات وحلها فى النهاية . وعلى هذا الأساس فإن الانتخابات هى مجرد جزء من منظومة تنمية الثقافة الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدنى الحر .

ويبدو أن مقال فريد زكريا كان الحجر الذى ألقى به فى البركة الراكدة التى طفت محنة الديمقراطية على سطحها دون أمل فى حلها ، فأحدث دوامات أثارت بعض الأفكار والتوجهات فيما يتصل بهذه الإشكالية المعقدة والمراوغة . ففى مقال بعنوان «الليبرالية الديمقراطية : لا يمكن أن تحصل على واحدة دون الأخرى» ، يرد مارك بلاتنر على فريد زكريا ، فيعلق على حالة العالم قبل الربع الأخير فى القرن العشرين حين كانت الديمقراطية الليبرالية تكاد تقتصر على دول أمريكا الشمالية

وغرب أوروبا ، وتمنحها الهيبة الحضارية التى بدت بها أمام الدول النامية أو المتخلفة، إذ كان لهذه الدول اقتصاد صناعى متقدم ، ونسبة عالية من المتعلمين ، وطبقات متوسطة تشكل أغلبية عريضة وتوازنًا عامًا للمجتمع ، وهذه كلها عوامل ، كما يعتقد علماء السياسة ، ضرورة لقيام أية ديمقراطية ناجحة . ولكن منذ التسعينيات تغير المشهد بانهيار الاتحاد السوفيتى ومعه الدول الشمولية التى تكون منها حلف وارسو الذى تلاشى بدوره ، لتأخذ مكانها أنظمة تستوحى النموذج الديمقراطى الغربى ، وليظهر ما يسميه صامويل هانتنجتون «الموجة الثالثة» من الديمقراطية التى انتشرت فى أوروبا الشرقية ، وانتقلت عدواها إلى مناطق أخرى .

لكن بلاتنر يوضح أن الانتخابات الحرة قد تعجز عن حماية الحريات الفردية، نظرًا لأنها لا تملك الآليات التى تنطوى على الإجراءات الكفيلة بذلك ، فالعبرة ليست بحرية الانتخابات وإنما بالنتائج العملية المترتبة عليها . وفى هذا يعتقد المفكر لارى داياموند بأن العديد من هذه الأنظمة الجديدة المتحمسة للتطبيق الديمقراطى، يصلح أن نسميه «الديمقراطية الانتخابية» وليس «الديمقراطية الليبرالية» ، لأنها قاصرة على مرحلة ممارسة حق الانتخاب ، وبعدها تعود الأنماط السلوكية القديمة للسيطرة على الساحة الاجتماعية ، والتى تنطوى على درجات متفاوتة ومتنوعة من الديكتاتورية غير المباشرة أو المباشرة إذا دعت الضرورة . وهى أنماط يصعب التخلص منها بسهولة وبسرعة بعد أن اعتادها الناس أجيالاً متتابعة . ولذلك يستنتج هانتنجتون من هذا أن الانتخابات فى دول لا تنتمى فكريًا إلى الغرب ، قد تؤدى إلى انتصار القوى المعادية لليبرالية ، وهو التفسير الذى يقيم عليه فريد زكريا دعوته ، والذى يبدو أنه لا يزال متأثرًا بما قاله الفيلسوف الإغريقى أرسطو فى كتاب «السياسة» :

«يتمثل الطغيان بمعناه الدقيق فى الطغيان الشرقى ، حيث نجد لدى الشعوب الآسيوية - على خلاف الشعوب الأوروبية - طبيعة العبيد ، وبسبب هذه الطبيعة تتحمل حكم الطغاة بدون شكوى أو تذمر» .

من هذا المنطلق كانت دعوة فريد زكريا دول الغرب ، وفى مقدمتها أمريكا إلي دعم ، وليس القبول فحسب ، المستبد سواء أكان فردًا أم حكومة ! لكن مارك بلاتنر لا يتقبل هذا المفهوم الضيق والغريب للديمقراطية ، ويبحر فى تاريخ الديمقراطية بصفتها حكم الشعب بالشعب ، والدعامة الحقيقية للمساواة بين الناس ، وبالتالى حق الجميع فى الحكم من خلال اختيار الحاكم بالانتخاب . ثم يعود بلاتنر إدراجه إلى سؤال طرحه الفيلسوف الانجليزى جون ستيوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) من قبل حين قال : «ماذا نفعل بالناس الذين يفشلون فى ممارسة الديمقراطية ؟» وإذا كان مل قد أجاب عن هذا السؤال بالدعوة إلى استعمار هؤلاء الأقوام بفرض ما عرف فى ذلك العصر «بالانتداب» ، وذلك لتأهيلهم وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية ، فإن الإجابة فى مطلع القرن الحادى والعشرين تبدو أكثر صعوبة وتعقيدًا . ويوافق بلاتنر على أن الانتهازيين الديماجوجيين التى يركبون الأمواج الغوغائية ، يستطيعون أن يستغلوا الحملات الانتخابية لمخاطبة غرائز الناخبين ، بما فيها العنصرية والعرقية والقبلية والدينية ، ولكن هذا لا يعنى أن الأتوقراطى المستبد يعف عن هذا ، خاصة فى أفريقيا ، فهو يحكم عبر استخدام فريق ضد آخر . ويختم بلاتنر مقاله بتأكيده على :

«إن هناك اليوم دولاً عديدة تفتقد وجود الشروط المسبقة لقيام الديمقراطية وهى المؤسسات الليبرالية ، ولكن يبقى من واجبنا دعم هذه الدول على تحسين أنظمتها الانتخابية ، لأنه فى نهاية المطاف ، لا يمر الطريق إلى الديمقراطية عبر المستبد الليبرالى ، بل عبر الحكومات المنتخبة انتخابًا حرًا» .

ويبدو أن الديكتاتورية كانت دائمًا فى كفة مقابلة لكفة الديمقراطية ، ورجحان إحداهما على الأخرى قائم طبقًا للظروف والملابسات والتفاعلات التى تؤدى إلى ذلك . لكن الديكتاتورية أسهل وأكثر رجحانًا من الديمقراطية لأنها تعتمد على الغيبوبة الفكرية والكسل العقلى ، والبعد عن المشكلات والأزمات ، والطاعة

الكفيلة بتوفير الأمن الشخصى ، وهذه كلها خصائص سلبية لا تحتاج إلى يقظة وصمود وعزم وإرادة وتفكير حر . أما الديمقراطية فهى فى حقيقها جهاد مع النفس وغرائزها وانفعالاتها وشطحاتها النرجسية والأنانية ، وصراعها مع الديكتاتورية هو صراع الموضوعية مع الذاتية ، أو المنهج العقلانى المنطقى مع الانفعال العارم اللحظى بل والغريزة العمياء ، ولذلك فإن غسيل المخ بهدف تغييب العقل يعد من أهم الأهداف الاستراتيجية للديكتاتورية التى تتخذ أشكالاً عديدة مثل النازية والفاشية والقومية والراديكالية والعنصرية والعرقية والأوليجاركية ... إلخ .

وهناك فلاسفة ومفكرون يقننون للديكتاتورية بهدف تبرير حتميتها فى مواجهة الديمقراطية التى يعتبرونها استثناء من القاعدة لأنها تتنافى مع الطبيعة البشرية التى تعد الذاتية والنرجسية والأنانية والعنجهية والغرور بل وجنون العظمة من أهم خصائصها ولذلك يتحتم على علماء السياسة ورجالها أن يمنهجوا هذه الخصائص حتى تتحول إلى طاقات دفع سياسى واقتصادى واجتماعى ، سواء تحت إشراف الزعيم أو الصفوة أو النخبة التى تميز الأوليجاركية ، وأن يبتعدوا فى الوقت نفسه عن أوهام الديمقراطية التى تؤدى فى النهاية إلى التسيب والتفتت والفوضى.

فإذا أخذنا الأوليجاركية ، على سبيل المثال ، فإننا نجد لها فلاسفة ومنظرين كان لهم تأثير عميق فى الفكر السياسى فى أواخر القرن التاسع عشر وبطول النصف الأول من القرن العشرين ، ومهدوا بنظرياتهم وقوانينهم الحديدية لظهور الفاشية فى إيطاليا ، والنازية فى ألمانيا . وإذا كان فى كل منهما زعيم أوحد لا تنفصل هيبة الدولة عن هيبته ، لكن كانت له بطانته أو طاقمه من المساعدين الذين شكلوا نوعًا جديدًا من النخبة أو الصفوة ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر جوبلز وزير دعاية هتلر ، والذى قام بتطبيق ما عرف «بالقانون الحديدى للأوليجاركية» الذى نظر له فيلسوف الاجتماع والسياسة ، وعالم الاقتصاد الألمانى المولد والنشأة ، والإيطالى الإقامة والعمل : روبرت ميكيلز (١٨٨٦ - ١٩٣٦) فى

كتابه الشهير «الأحزاب السياسية» ، وهو قانون حديدى لأنه ينطبق على الجميع بمتنهى الصرامة ولا يعرف أى نوع من الاستثناءات .

ولم يكن ميكيلز بمفرده بل كان ضمن تيار سياسى يؤكد حتمية انقسام المجتمع إلى فئتين : فئة النخبة أو الصفوة وهى قليلة العدد بطبيعتها ، وهى تتولى الحكم وعليها أن تحقق هيبة الدولة فى كل المجالات ، وفئة محكومة وهى أغلبية الشعب ، وعليها أن تخضع لهيبة الدولة وتنفذ توجهاتها وأوامرها فى كل الاتجاهات . وكان فى مقدمة هذا التيار السياسى والاجتماعى ، الفيلسوف الإيطالى جيتانو موسكا (١٨٥٨ - ١٩٤١) ، والفيلسوف الإيطالى أيضًا فيلفريدو باريتو (١٨٤٨ - ١٩٣٢) ، اللذين أكدا أن الدولة لا يمكن أن تكتسب هيبتها الفعلية والحقيقية دون أن تمتلك أدوات التوازن الاقتصادى الذى يمنح الصفوة أو النخبة الحاكمة قدرتها على بناء الدولة على أسس قوية وسليمة فى كل المجالات السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والعسكرية والحضارية . وبرغم أن الاقتصاد يتعامل مع الماديات ، إلا أنه يؤثر فى كل مناحى الحياة ، بما فيها الفكرية والثقافية والنفسية والروحية بل والميتافيزيقية .

وقد بررت نظرية الصفوة أو النخبة حتمية بروز هذه الفئة فى العصر الحديث على أساس أنها الشكل الوحيد الممكن والفعلى للحكم فى عصر يمكن أن تجتاحه الفوضى من كل اتجاه ، مما جعله فى أشد الحاجة إلى نظام حديدى يضع الأمور فى نصابها . وتري هذه النظرية أن النخبة الحاكمة نتاج طبيعى لبناء القوة فى أى مجتمع وإكساب الدولة هيبتها الضرورية ، وبذلك فهى تمتلك الشرعية التى تخول لها تحقيق أهدافها . والصراع السياسى الحقيقى الذى يمكن أن يقع ، ليس بين النخبة الحاكمة والأغلبية المحكومة ، بل بين النخبة والنخب الأخرى أو المحتملة التى تسعى إلى الحكم ، ولابد أن يكون هذا الصراع أو التنافس لصالح الأغلبية المحكومة التى ستساند النخبة التى تراها فى خدمة مصالحها التى تمس حياة الشعب فى الصميم .

ولعل أخطر ما فى نظرية «النخبة الحاكمة» أنها تؤمن بظاهرة عامة تسود التنظيمات السياسية ولا مفر منها ، وتتمثل فى أن الديمقراطية لابد أن تتحول إلى أوليجاركية . وهذا لا يعنى سوى استحالة قيام الديمقراطية التى يحلم الجميع بها . ويؤكد ميكيلز أنه لا ينكر أن التنظيمات السياسية ، يمكن أن تتولد من ديمقراطية قائمة على المساواة ،لكنها تتحول من خلال الممارسات السياسية على أرض الواقع إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد يتحكمون فى مواردها لخدمة مصالحهم الخاصة ، وتحت ستار كثيف من الممارسة الديمقراطية التى يمكن أن تعمى الأبصار عن حقيقة تحركاتهم ومناوراتهم ، بل إن أى توجه يحاول كشفهم ، سرعان ما يفسر على أنه توجه مضاد للممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان . ولذلك فإن الأوليجاركية الصريحة ، الواضحة، المحددة، فى ظل نظام متفق على وسائله وغاياته، خير من الديمقراطية المزيفة التى تتغنى بحقوق الإنسان وحريته وكرامته في حين أن قادتها يرتكبون ما يهدر كل هذه القيم .

وسواء أكانت الديمقراطية رأسمالية أم اشتراكية ، فإنها فى مسيرتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، سرعان ما تجرفها التفاعلات والصراعات إلى انتهاج الوسائل الأوليجاركية بل الأرستقراطية المحافظة ، وبالتالى لا تلتزم التزامًا واضحًا بمصالح الجماهير . وهذا يعنى حتمية بروز أو وجود نخبة أو صفوة تميل إلى التحكم فى التنظيمات السياسية ، بأسلوب أوليجاركى واضح فى حين أنها تتخذ من الديمقراطية قناعًا مزيفًا لإخفاء وجهها الحقيقى . ولذلك فإنه من الأفضل أن تقوم النخبة أو الصفوة بمهمتها بصراحة ووضوح أمام عيون القاعدة المحكومة ، كنخبة تثبت جدارتها فى إدارة شئونها ، وإذا فشلت فى ذلك فإن أية نخبة محتملة أخرى تستطيع أن تزيحها وتحل محلها ، مستعينة فى ذلك بقوى الشعب ، تمامًا مثلما تفعل الأحزاب فى الممارسة الديمقراطية التى تدعى أن الحكم للشعب بالشعب ، فى حين أن صفوة الحزب أو نخبته أو مكتبه السياسى بمعنى أوضح هو الذى يحكم .

ويرى ميكيلز أن تحول التنظيمات السياسية فى المجتمع على اختلاف أنواعها ، إلى الأوليجاركية يكاد يكون قاعدة لا استثناء فيها ، والتنظيم الديمقراطى لا يستطيع أن يشذ عنها ، لأنها تمثل خصائص فى الطبيعة البشرية سواء على المستوى الفردى أو الجمعى . من هذه الخصائص أن تعقيدات الحياة الحديثة قد ضخمت من حجم التنظيمات السياسية وضاعفت بدورها من تعقيداتها ، مما أدى إلى ظهور وظائف متخصصة ، سواء إداريًا أو تكنوقراطيًا ، لايمكن للأعضاء العاديين، أو أفراد الشعب فى الممارسة الديمقراطية المنشودة ، أو أعضاء أى تنظيم ، أن يتابعوا ويراقبوا ويراجعوا المتخصصين الذين يصدرون القرارات الحيوية فى الحزب أو التنظيم بناءً على درايتهم بأسرار التخصص وخباياه . وبالتالى يصبح هؤلاء المتخصصون هم المطلعين وحدهم على مجريات الأمور وتعقيداتها ، ولا يستطيع أحد خارج دائرتهم أو نخبتهم أن يحاسبهم أو يفند آراءهم . فموقفهم ببساطة هو موقف من لا يعرف تجاه من يعرف !

وإذا كانت الطبيعة البشرية تدفع بالإنسان إلى الحرص على ممتلكاته ، سواء المعنوية أو المادية ، فإن ميكيلز يؤكد على أن حرصه على نقل هذه الممتلكات إلى ورثتها الشرعيين ، يمتد ليشمل نقل السلطة السياسية التى يتمتع بها إلى أبنائه من بعده ، طالما أنه قادر على ذلك ويسيطر على الأدوات أو القنوات التى تؤدى إلى ذلك . ويسهل النظام الاقتصادى الذى يتخذ من الملكية الخاصة ركيزة له ، من عملية إشباع غريزة حب التملك فى الإنسان ، بل وينميها ويطورها ، لدرجة قد تتلاشى فيها الحدود بين الملكية الخاصة والملكية العامة . وإذا كان الأبناء أو الورثة الشرعيون قد تربوا تربية سياسية رفيعة ، ويملكون قدرات ومواهب وخبرات تؤهلهم للقيام بدورهم فى إطار النخبة ، فلا حرج فى ذلك لأنه لا يعقل أن تكون بنوتهم أو قرابتهم لقادة النخبة سببًا فى حرمانهم من ممارسة حياتهم السياسية، لكن المشكلة تبرز عندما يكونون محرومين من هذه الإمكانات .

وليست لدى ميكيلز ثقة كبيرة فى وعى الشعب وقدرته فى إدارة دفة الأمور، فالناس فى حاجة سيكلوجية دائمة لأن يصبحوا مقادين من قائد يحدد لهم معالم الطريق التى يجب عليهم أن يسلكوها . ولذلك يصور ميكيلز جماهير الشعب على أنها ذرات غير منتظمة ، عاجزة عن الفعل الجمعى المنظم مالم تقدها النخبة الواعية التى تملك زمام المبادرة . أى أنه لا يصف الجماهير بالكسل والفتور واللامبالاة فحسب ، بل ما بالميول الانقيادية التى توفر عليها الجهد الذى يمكن أنه تبذله فى التفكير والابتكار والتطوير والتجديد . ومن هنا كان ترحيبها الواعى أو اللاواعى بانضوائها تحت إمرة قائد قوى وتبجيله بل إضفاء القدسية عليه أحيانًا ، وليس مجرد الهيبة ، مما أدى فى أحايين كثيرة إلى ظهور مبدأ عبادة البطل الذى تتجسد فيه آمال الشعب ، وقدرات الدولة ، وطاقات المجتمع . وهذا ما يعرى تغنى بعض الطغاة بعبقرية الشعب الذى يصفونه بأنه المعلم والملهم والمفكر بل والقائد ، لأن هدفهم الحقيقى يسعى لخلق عناصر التوحد بينهم وبين شعوبهم ، خاصة عندما يشعر الشعب بمخايل جنون العظمة الذى يتحلى به الزعيم نفسه . فالجميع فى هذه الحالة لا يدركون أبدًا أنه جنون بل هو عظمة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان . وفى حالة الغيبوبة الجمعية الناتجة عن نشوة الإحساس بالعظمة ، فإن كل طرف من طرفى هذه المعادلة المدمرة ، يضاعف هذه النشوة المتبادلة عند الطرف الآخر ، إلى أن يقع الجميع فى دوامة الجنون وتكون الكارثة - عندئذ - محققة .

وبرغم صحة هذه التفسيرات فإنها لا تبرر لميكيلز إيمانه الذى لا يتزعزع بحكم النخبة أو الصفوة ، وكأنها الخيار الوحيد أمام البشر لحل مشكلة الحكم . «والقانون الحديدى للأوليجاركية» الذى وضعه كقاعدة لا يمكن تجاهلها ، سابقة خطيرة للغاية ، لأنه يسعى لقطع الطريق الذى يمكن أن يؤدى إلى حلول ديمقراطية ولو نسبية أو حتى متواضعة ، وبالتالى يجعلها مستحيلة ولا تستحق إضاعة الوقت والجهد والتفكير فيها . وقد تطرف ميكيلز فى أفكاره وآرائه فى حكم النخبة لدرجة

أنه ربط بينها وبين كل خصائص السمو والتفوق بل والعبقرية ، بل ولا هيبة لأية دولة بدون هذه النخبة باعتبارها عقلها المفكر ، وذلك بسبب انقياد الجماهير وميلها إلى الاستسلام . وانتقل ميكيلز من نقد الديمقراطية وتفنيدها إلى شجبها ورفضها تمامًا ، حتى أصبح بوقًا صريحًا للفاشية ، ومؤيدًا واضحًا للديكتاتور الإيطالى بنيدتو موسولينى .

وإذا كان ميكيلز قد رحل عام ١٩٣٦، أى قبل بداية الحرب العالمية الثانية بثلاث سنوات ، إلا أن الفكر السياسى الإيطالى كان قد تشبع بآرائه وأفكاره ، خاصة بعد ماتبناها موسولينى لأنها صادفت هوى فى نفسه ، وكانت بمثابة الدافع الفكرى الذى ورط إيطاليا فى الحرب ، برغم أنها لم تكن مستعدة لها ، كما فعلت حليفتها ألمانيا . لقد طنطنت أجهزة الإعلام الإيطالية بآراء ونظريات ميكيلز ، والتى جعلت من الديمقراطية مجرد وهم كاذب لأنها تدعى أنها تعتمد فى أعلى مستوياتها على المساواة بين أعضاء الجماعة ، وعلى المشاركة المستمرة والكاملة ، من جانبهم، فى توجيه الجماعة ورسم مساراتها . واعتبر ميكيلز التمثيل النيابى ، والحكومات النيابية ، والأحزاب ، والنقابات ، وأية تجمعات أخرى توصف بأنها ديمقراطية ، لاصلة لها على الإطلاق بالديمقراطية التى ينشدها أو يتصورها المؤمنون بها ، فهى فى جوهرها أوليجاركية كامنة تحت القناع الديمقراطى المزيف . ويجب ، من باب أولى ، أن يتحلى الجميع بالصراحة والوضوح والمباشرة ، وأن يعترفوا فى النهاية بأن النهج ، أولاً وأخيرًا ، نهج أوليجاركى .

هذه الحتمية الأوليجاركية التى نادى بها ميكيلز لا يمكن تقبلها بسهولة ، لأنه ليس بالضرورة أن ينقلب كل نظام ديمقراطى إلى كيان أوليجاركى ، طبقًا لقانونه الحديدى . وعلى الرغم من صحة توجهه بصفة عامة ، خاصة عندما حذر من الخطر الدائم المتربص بالديمقراطية حتى يوقع بها فى قبضة هذا القانون ، خاصة مع توافر الظروف المؤدية إلى ذلك ، وفى مقدمتها النزعة الانقيادية عند الناس العاديين ،

والتى تجعلهم يميلون إلى اللامبالاة والكسل والإذعان والاستسلام وغير ذلك من العادات التى يمكن رصدها باستمرار ، إلا أن هذه التحذيرات من فشل الديمقراطية المتجدد ، لا تعنى أبدًا أن قادة الفكر الديمقراطى كسالى وغير يقظين وغير واعين بهذه المخاطر والمحاذير . فلا شك أنهم أدرى بها من قادة الفكر الأوليجاركى ، وقادرون على الخروج بها من الأزمات التى يمكن أن تقع فيها ، بل وربما تجنب دخولها وتجاوزها .

ولا شك أن ظهور الأوليجاركية فى المجالس النيابية أمر محتمل الوقوع دائمًا، فهى لا تخلو من الطموحين أو المتسلقين أو الشلليين أو الانتهازيين الذين يسعون لتكوين مراكز قوى تقفز بهم فى مرحلة تالية إلى مقاعد الحكم . فهم يبدأون بممارسة أى نوع متاح من السلطة أو السيطرة على بقية أعضاء المجلس ، بهدف الإمساك بناصية الأمور والتحكم أو التأثير فى صنع القرارات وإصدارها . ومع ذلك فهذا لا يلغى الدافع الأساسى والمبدئى الذى قام عليه المجلس النيابى ، وهو أن الشعب مصدر السلطات . ومن حقه بل ومن سلطته أن يراقب الحكومة ويراجع تصرفاتها أولاً بأول . وإذا كان من المستحيل أن يقوم جميع أفراد الشعب بالمراقبة والمراجعة، فإنه يكفى أن ينوب عنهم فى هذه المهام بعض الأفراد المؤهلين لذلك من خلال مؤسسات معينة يفترض فيها الشفافية فى كل إجراءاتها وقراراتها . وهى الشفافية التى تتجلى فى أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التى تضع الأسباب والنتائج والوسائل والغايات والحقائق والاحتمالات أمام الجماهير حتى تمتلك بدورها القدرة على المتابعة والمراجعة وإبداء الرأى ، إذ إن الرأى العام فى بعض الأحايين يمارس تأثيرًا لا يقل فى قوته عن القرارات التى تتخذها المجالس النيابية . وأجهزة الإعلام كفيلة بتكوين هذا الرأى العام الذى جعل من الصحافة «سلطة رابعة» قادرة على مراقبة الحكومة وتقويم قراراتها وتحليل مدى جدواها ونتائجها المحتملة ، بل وكشف قضايا الفساد والانحراف وغير ذلك من الفضائح ... الخ .

إن قضية الحرية تمثل أهم الأهداف الاستراتيجية للممارسة الديمقراطية ، وحلم كل الديمقراطيين الذين يتمنون ويسعون لتحقيقه بقدر إمكانهم ، لكن نظرًا لأن الحرية لا تعنى سوى المسئولية ، فهناك فريق آخر من البشر يخافونها بل ويهربون منها ، خاصة الذين اعتادوا التبعية وتنفيذ الأوامر كما تملى عليهم . فالإنسان الحر مسئول عن قراراته وتصرفاته النابعة من إرادته الحرة ، أما العبد أو التابع فينفذ إرادة سيده المسئول فى النهاية عن النتائج المترتبة على اختياره . ولذلك يعد الجانب السيكلوجى فى نظرية ميكيلز من الإنجازات الحقيقية التى أضافها إلى الفكر السياسى ، وكانت تمهيدًا للنظرية القيمة التى أوردها إريك فروم بعد ذلك فى كتابه الشهير «الهروب من الحرية» الذى حلل فيه الشخصية الماسوشية التى تهوى تعذيب نفسها بممارسة أحاسيس الخوف والرعب لعدم قدرتها على مواجهة حقائق أو آفاق الحياة المتجددة . وتعد الحرية فى طليعة هذه الآفاق التى تثير الرعب فى نفوس الذين اعتادوا التبعية بل والعبودية ، لأنها عبء ومسئولية وريادة واستكشاف . وإذا جاءت الحرية إليهم من تلقاء نفسها ، فإنها تحمل معها مشاعر الخوف والرعب وكأنهم تعرضوا لإعصار لا يعرفون كيف يواجهونه وهو يكاد يقتلعهم من جذورهم . ولا يجدون حلاً سوى الخضوع لشخص آخر هو «القائد» أو الزعيم» أو مجموعة من «النخبة» أو «الصفوة» المستعدة لحمل المسئولية عنهم . فهم يميلون دائمًا إلى أن يصبحوا جزءًا صغيرًا ومتواضعًا من كل أكبر وأعظم وأشد وأقوى منه ، بحيث يحيط به ويستوعبه ويتلاشى فيه .

ويحلل فروم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى ظل الديكتاتورية ، فيوضح أنها تجمع بين سادية الحاكم وماسوشية المحكوم فيما أطلق عليه «السادوماسوشية» ، أى بين الشخصية السادية «شخصية القائد المستلط» التى تستمرىء إخافة الآخرين بل وتعذيبهم نفسيًا وحتى جسديًا ، وبين الماسوشية التى تميز السلوك العام للشعب المستسلم الخانع الذى يفضل إذلال نفسه على اثباتها وتأكيدها فى مواجهة بطش

الطاغية ، بل إنه قد لا يرى أى نوع من الإذلال والمهانة فى مثل هذا السلوك ، خاصة عندما يتوحد مع القائد أو الزعيم الذى يصيبه بعدوى جنون العظمة وسمو جنسه على غيره من الأجناس البشرية ، لأنه يملك من التفرد والعبقرية ما يؤهله لذلك !! ، وبالتالى تصبح هيبة الشعب جزءًا لا يتجزأ من هيبة الزعيم بصفة خاصة وهيبة الدولة بصفة عامة ، حتى لو كانت هذه الهيبة هى الطريق إلى الجحيم ، مثلما جرى لألمانيا عندما تولى هتلر السلطة فيها ، وفرض عليها سلطته السادية المتسلطة ، وكذلك موسولينى فى إيطاليا .

لكن إذا كانت الشعوب بهذه الماسوشية الخانعة الذليلة ، فكيف قامت الثورات ضد الطغاة ؟ من الطبيعى ألا يكون كل أفراد الشعب مستسلمين لهذه الميول الماسوشية ، إذ يستحيل صب الطبائع البشرية فى قوالب جامدة . من هنا كان ظهور الثوار الذين رفضوا استعذاب الألم ، واعتياد الخوف ، والاستسلام لما يأتى به الطغاة . لكن القانون الحديدى الذى سنه ميكيلز للأوليجاركية يثبت وجوده فى حالات الثوار الذين نجحوا فى تخليص شعوبهم من الطغيان ، لكنهم كانوا يحملون فى داخلهم بذور الطغيان . وبمجرد أن تدين لهم الأمور ، فإنهم يجدون فى الأوليجاركية قاعدة متينة وراسخة ينطلقون منها وهم محاطون بأعوانهم ومساعديهم الذين يبثون الهيبة بل والخوف والرعب فى نفوس المواطنين . وتكون النتيجة الدخول فى دائرة جهنمية جديدة قد تكون أسوأ من الدائرة السابقة . ولذلك كان قانون ميكيلز الحديدى بمثابة إنذار قوى يلفت الأنظار إلى ضرورة التوعية السياسية المستمرة والمتطورة للناس كى يتدربوا ويحرصوا على ممارسة حقهم السياسى ، والمشاركة فى حكم أنفسهم ، والرقابة المستمرة سواء على قرارات الحكومة واجراءاتها ، أو على ممثليهم النيابيين فى البرلمان .

إن الديمقراطية فى جوهرها مقاومة مستمرة ومتجددة لأية بوادر ديكتاتورية أو فاشية أو عنصرية أو أوليجاركية أو عرقية ... الخ فهى متربصة دائمًا بالديمقراطية

التى لا تزال نظامًا غير مكتمل أو غير محصن ضد من يريد النيل منه ، مثلها فى ذلك مثل أى نظام من صنع الإنسان ، فى حاجة دائمة للدعم والتجديد والتطوير والتنوير . فلا تزال ممتلئة بالثقوب والثغرات والسلبيات ونقاط الضعف ، وليس لها علاج سوى الممارسة المستمرة والمتطورة التى يمكن أن تواجه المشكلات وتحلها بعقل متفتح ، ورؤية ثاقبة ، ومنهج علمى ، ودراسة موضوعية نظرية أو تطبيقية . فستظل الديمقراطية هى النظام الإنسانى والفكرى الذى لا نظير له ، فى حرصه على احترام البشر وفكرهم وتقدمهم ، برغم ما يعتور مسيرتها من عوائق وعقبات ومشكلات . فمن واجب المثقفين والمفكرين الحريصين على كرامة الإنسان وهيبة الدولة فى الوقت نفسه ، أن يتصدوا وأن يزيلوا كل الأسباب والعوامل والبوادر التى تؤدى إلى تعثر المسيرة الديمقراطية ، لأن الاستسلام لهذه المعوقات لا يعنى سوى سقوط الديمقراطية جثة لاحراك فيه ، وبالتالى الهروب من حمل مسئولية الحرية إلى كهوف الطغيان المظلمة .



الفصل الخامس
تحـــديات العولـــة

يعنى النظام الدولى بصفة عامة مجموعة الدول التى تتمتع بخصائص السيادة والهيبة المتبادلة فيما بينها . وهذه الدول تحافظ على سيادتها وهيبتها باعتمادها على عنصرين أساسيين : القانون والقوة ، أى قوة القانون وقانون القوة إذا لم يستطع القانون فى حد ذاته أن يقوم بمهمته . ولكـن هـذا التعريف التقليدى لا يستوعب العناصر المعقدة والمتعددة والمتشابكة التى تتفاعل داخل هذا النظام الدولى وتشكل آلياته ومستوياته التى لا تحصى . فهو يوحى بأن الدول متساوية فى السيادة والهيبة ، فى حين أن أية دراسة أو حتى نظرة سريعة على هذا النظام ، تؤكد أنه ينهض على عدم المساواة من زوايا عديدة ، بل وينطوى على انتهاكات لا تحصى، ترتكبها الدول الكبرى والأقوى فى حق الدول الصغرى والأضعف وبالتالى تصبح قضايا السيادة والهيبة المعنوية تحت رحمة القوى المادية والاقتصادية والعسكرية.

ففى المجال الاقتصادى الذى يشكل القاعدة الأساسية للقوة السياسية التى تحفظ للدولة سيادتها وهيبتها ، تحتكر مجموعة صغيرة من الدول الغنية مزايا التقدم، فى حين تقع أغلبية الدول تحت وطأة التخلف الاقتصادى. وإذا كانت مجموعة الدول الكبرى أو الغنية التى تشكل أقلية ، متفوقة فى النواحى التكنولوجية والعلمية والانتاجية كمًا وكيفًا ، فإن أهم عناصر تفوقها يرجع إلى استغلالها الاقتصادى والسياسى لأغلبية الدول الأصغر والأقل منها فى المستويات والإمكانات المختلفة ، خاصة الاقتصادية والانتاجية التى بدونها تصبح سيادة الدولة وهيبتها من الأمور المشكوك فيها تمامًا ، فهى ليست مجرد شعارات براقة أو أبواق إعلامية أو خطب رنانة ، بل هى حقائق مادية واقتصادية وانتاجية على أرض الواقع القادر على إثبات وجوده دون أن يسمع أحد صوته .

ولا يرجع غياب المساواة السياسية إلى تفاوت حجم الدول ومواردها وإمكاناتها وقدراتها فحسب ، بل من انحسار ملكية وسائل تكنولوجيا الحرب وتطورها وتحديثها فى هذه الأقلية من الدول المتفوقة ، وبالتالى فإن الدول الأخرى لابد أن تكون تابعة لها ودائرة فى فلكها حتى تحصل على ما تيسر من منتجات هذه التكنولوجيا التى جعلت سوق السلاح من أخطر وأوسع الأسواق التى تفرض نفسها على العالم المعاصر ، وتمثل نزيفًا للدول النامية أو المتخلفة ، برغم أنها فى أشد الحاجة إلى أى مورد من مواردها الاقتصادية مهما كانت متواضعة ، لدرجة أن السلاح عندها يأتى قبل الخبز فى أغلب الأحايين ، وتصل المأساة إلى قمتها عندما يتحول هذا السلاح إلى أداة الصراع المميت والمتجدد فيما بينها ، فتزداد تخلفًا على تخلف، وبهذا تتضاعف الفجوة أو الهوة ، عمقًا واتساعًا ، بينها وبين الدول المتقدمة إلى ما لا نهاية .

إن المنهج الفكرى والسلوكى الذى يحكم آليات النظام الدولى ينهض على عدم المساواة الاقتصاديةوالاجتماعية والحضارية وبالتالى السياسية . وهى آليات لاتضع سيادة الدولة وهيبتها فى حسابها ، لأن هدفها الاستراتيجى يتمثل فى توزيع موارد القوة الاقتصادية والعسكرية على محاور النظام أو دوله ، وربما على ذيولها وأتباعها من الدول التى تدور فى فلكها ، من خلال التحالفات الخفية أو العلنية أو المشبوهة . وعندما تحتكر الدول أو القوى الكبرى وسائل القوة ومواردها الفعالة ، فإنها تحتكر بالتالى مصادر السيادة والهيبة سواء فى داخلها على المستوى المحلى أو خارجها على المستوى الدولى ، من خلال قدرتها على إخضاع الآخرين . وإذا كانت الدول الكبرى الغنية تتشدق بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ليل نهار، فإن سلوكياتها فى إطار النظام الدولى تعرى الانفصال الفاضح بين أقوالها وأعمالها. ذلك أن آليات هذا النظام هى ديكتاتورية بطبيعتها، لأنها لا تعترف إلا بقانون القوة، وخاصة أن القانون الدولى لا يمتلك الإجراءات أو الأجهزة أو القدرات

الفعلية التى تحوله إلى أمر واقع ، إلا إذا صادف ذلك هوى فى نفوس القوى الكبرى من خلال قوات الأمم المتحدة أو حلف الأطلنطى ... إلخ .

وتتعرض سيادة الدول الصغيرة أو النامية أو الفقيرة للتهديد المستمر ، كما تهدر هيبتها أولاً بأول ، فى مواجهة احتكار الدول الكبرى لكل عناصر القوة ، لعجزها عن التجمع أو التحالف أو التكتل الذى يمكن أن يجعل من الكم المتجمع كيفًا فعالاً ومؤثرًا ، فعلى مدى ما يقرب من نصف قرن ، ظهرت منظمات مثل جامعة الدول العربية ، ودول عدم الانحياز ، ومنظمة التضامن الآسيوى الأفريقى، ومنظمة الوحدة الأفريقية التى تحولت أخيرًا إلى الاتحاد الأفريقى على سبيل محاكاة الاتحاد الأوروبى ، وكذلك التجمعات والمنظمات الإقليمية بامتداد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لكن معظمها ظل محصورًا فى نطاق الكم ولم يتحول إلى كيف مؤثر فى مواجهة القوى الكبرى ، لأن الدول الأعضاء فيها لم تستطع أن تستغنى عن الخيوط أو المسارات أو القنوات التى تربطها بهذه القوى الكبرى ، وذلك لعجز هذه المنظمات أو التجمعات أو الاتحادات عن مساعدة أعضائها فى تجديد وإعادة بناء ذاتها اقتصاديًا واجتماعيًا حتى تتصدى للأخطار المحيقة لأمنها وبقائها وليس لسيادتها وهيبتها فحسب ، وخاصة بعد طوفان العولمة الذى جرفها ، فى حين امتطت القوى الكبرى أعلى أمواجه دون أى خوف من غرق أو حتى بلل، نظرًا لقدراتها الاقتصادية وإمكاناتها التكنولوجية الفائقة التى ساعدتها على توجيه هذا الطوفان إلى حيث تريد .

بدأ طوفان العولمة فى التبلور منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين من خلال دراسات سياسية واقتصادية عديدة ، مهدت الطريق لكى يصبح لمصطلح العولمة أبعاد استراتيجية واجتماعية وفكرية وثقافية ارتبطت بتطورات واقعية ملموسة فى مواقع عديدة من العالم . لكن مفهوم العولمة لا يزال ملتبسًا ويصعب تحديده أو وضعه فى إطار منهجى محدد ، ذلك أن العولمة ما تزال عملية تاريخية آخذة فى

التشكل والتطور ، وتحاول أطراف مختلفة ، خاصة الدول الغربية الرأسمالية ، أن تدفعها فى تيار يعبر عن مصالحها ورؤاها وأهدافها الاستراتيجية . ويوضح علماء الاقتصاد المعاصرون أن المفهوم الجوهرى للعولمة يتمثل فى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المشتابكة التى تزداد عمقًا وتشابكًا ، بسيادة نظام اجتماعى واحد فى العالم كله تقريبًا، فيه تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد ، بعضها على بعض ، فى مجال المواد الخام ، والسلع المصنعة ، ورؤوس الأموال ، والأيدى العاملة ، والخبرات الفنية ، والتطورات التكنولوجية ، بحيث تعطى كل دولة ما لديها من طاقات وإمكانات إلى الدول المعنية التى تعطيها بدورها ما لديها ، وهكذا يتم التبادل لصالح الجميع دون إضاعة وقت وجهد كل دولة فى استيعاب أو إنتاج أشياء عديدة ومتشعبة ، يمكن أن تحصل عليها بسهولة وسرعة من دول أخرى.

كان الهدف الاستراتيجى للعولمة إزالة الحواجز الاقتصادية والجمركية بين مختلف دول العالم على أساس أنه لا قيمة لرؤوس الأموال بدون استثمارات وتكنولوجيا متطورة ، وعمالة خبيرة ، ولا قيمة لانتاج السلع دون أسواق مفتوحة لاستهلاكها ... إلخ لكن هذا لا يعنى أن العولمة ستأتى بالمساواة التى غابت عن النظام الدولى ، فهى بمثابة عدسة مكبرة لعيوب ومثالب هذا النظام ، إذ لن تتساوى الدول النامية أو الفقيرة أو الصغيرة أو المتخلفة بالدول الكبرى والغنية والمتقدمة التى تمسك بيديها كل أسلحة العلم والفكر والثقافة والتكنولوجيا والحضارة التى تحتكرها ولن تطرحها فى سوق خيرية لكى تنهل منها الدول الأفقر والأضعف، وخاصة أن القضية ليست مقصورة على تبادل هذه المصالح المادية ، بل تمتد لتشمل عنصرًا محوريًا وأكثر حيوية وخطورة وهو الإنسان الذى ينهض بهذه المهام العولمية، والذى يعانى فى الدول المتخلفة من قيود وعقبات وعوائق من جميع الأنواع ، تضعه فى آخر الطابور الذى يقوده الإنسان فى الدول المتفوقة والمتقدمة .

وإذا كانت هيبة الدول المتخلفة قد عانت الأمرين فى ظل النظام الدولى التقليدى ، فإنها تحت وطأة العولمة ستصبح حلمًا عزيز المنال ، خاصة بعد أن حازت الدول الرأسمالية الكبرى على شرعية التدخل بالقوة العسكرية فى شئون الدول التى أسمتها بالدول المارقة ، ولم تعد هناك الحساسية التى كان الاستعمار القديم يستنفرها ويستقطب الدول الصغيرة للوقوف صفًا واحدًا فى مواجهته . وإذا لم تكن هناك حاجة للتدخل بالقوة العسكرية ، فإن التدخل بالقوة الاقتصادية كفيل باستمرار الدول المتخلفة ذيولاً وأتباعًا للدول المتقدمة ، وكأن العولمة قد أزالت الحواجز والحدود والعوائق بين الفريقين لكى يقهر القوى أية مقاومة للضعيف ، ويبتلع الغنى كل ما يملكه الفقير ، فيزداد الأغنياء الأقوياء غنى وقوة ، فى حين يزداد الفقراء الضعفاء فقرًا وضعفًا ، وبالتالى تتسع وتتعمق الفجوة فيما بينهما ، وتظل كفة ميزان العالم تميل لصالح الأقوياء إلى أن يفقد العالم توازنه تمامًا ، وتغطى الكوارث والمحن خريطته .

ويحدد علماء الاقتصاد بداية تبلور العولمة الاقتصادية مع المراحل المبكرة لتطور الشركات عابرة الجنسيات وتضخمها ، مما مهد الطريق لتسهيل وتعميق العولمة اقتصاديًا ومعلوماتيًا ، بالإضافة طبعًا إلى تعدد أنشطتها فى الاستثمار والانتاج والنقل والتوزيع ، وتشغيل العمالة ، والمضاربة على مختلف أنواع وأشكال الثروة ، والبحث العلمى والتكنولوجى، والتأثير السياسى والمعرفى والفكرى والثقافى ، سواء من خلال زيادة قدرة هذه الشركات على الاستفادة من فروق الأسعار أو نسبة الضرائب أو مستوى الأجور لتركيز الانتاج فى المكان الأرخص ، ونقله لكى يتم استهلاكه فى المكان الأعلى على مستوى العالم أجمع . ولذلك لا يفرق علماء الاقتصاد الأكاديميون بين بداية الاستعمار التقليدى منذ أواخر القرن السادس عشر حين فرض سطوته العسكرية والاقتصادية والسياسية على آسيا وأفريقيا والأمريكتين، وبين بداية العولمة منذ أواخر القرن العشرين. فقد اقترن

الاستعمار القديم بتطور النظام التجارى فى أوروبا نفسها ، مما أدى بدوره إلى تطور النظام التجارى العالمى، إذ إنه مع انتشار وتعمق عملية الاستعمار ، انتشرت وتعمقت ظاهرة اعتماد المجتمعات المتخلفة فى المجالات التكنولوجية والاقتصادية والإدارية، على المجتمعات الأكثر تقدمًا وتطورًا والتى تمثلت فى الدول الاستعمارية. وهو ما تفعله مسارات العولمة منذ أواخر القرن العشرين وإن كان فى إطار زمنى مختلف. وهى المسارات التى تحددت بداياتها فى ستينيات القرن العشرين مع الشروع فى التطبيق الإعلامى والمعلوماتى الواسع لثورة الاتصالات التكنولوجية، وإنشاء «سلة العملات الغربية الموحدة» لضبط علاقات أسعار عملات الغرب الرئيسية وأسعار الخامات الاستراتيجية ، لمواجهة الأزمات الطارئة مثل أزمة أسعار النفط التى تفجرت فى أعقاب حرب ١٩٧٣ .

لكن المفارقة العجيبة والجديرة بالتسجيل والتحليل أنه فى زمن الاستعمار التقليدى القديم كانت الصراعات تدور بين الامبراطوريات الاستعمارية على المزيد من المكاسب ومناطق النفوذ ، فى حين شرعت الدول المتخلفة التى استعمرتها فى الكفاح ضد كل عوامل القهر والعسف والبطش التى فرضت عليها . صحيح أن هذا الكفاح استمر ما يزيد على ثلاثة قرون ، لكنه تجمع وتكاثف مع بدايات القرن العشرين إلى أن تحول الكم إلى كيف ، وشهد النصف الثانى من هذا القرن حركات التحرير والثورات الشعبية التى انتشرت فى قارتى آسيا وأفريقيا على وجه الخصوص ، وأسرعت بنهاية عصر الاستعمار التقليدى . لكن زمن العولمة شهد ظاهرة معاكسة لذلك ، إذ إن الدول الكبرى المتقدمة اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعسكريًا والتى حلت محل الدول الاستعمارية القديمة ، قد انضوت تحت لواء منظومة سياسية واقتصادية وتكنولوجية وإعلامية جعلت منها طاقة جبارة لا قبل لأحد بها ، فى حين أن الدول التى أهدرت سيادتها وهيبتها نتيجة لتخلفها ، والتى حلت محل الدول التى عانت من ويلات الاستعمار فى العصور السابقة ، قد

تفرقت ، وتناثرت ، وتقطعت العلاقات فيما بينها ، لأن علاقاتها الفعلية أصبحت مقصورة على التعامل مع السادة الجدد الذين بأيديهم كل مفاتيح الحل والربط . ودخلت تجمعات النصف الثانى من القرن العشرين مثل جامعة الدول العربية ، ومنظمة التضامن الأسيوى الأفريقى ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الأفريقية أو الاتحاد الأفريقى ، دخلت كلها متحف التاريخ وأصبحت من حفريات الماضى القريب .

ولعل من أهم الكتب التى عالجت هذا الموضوع الحيوى والخطير بمنهج علمى وموضوعى دقيق ، كتاب رينيه باسيه أستاذ العلوم السياسية والاقتصادية فى جامعة السوربون بباريس الذى أصدره عام ٢٠٠١ بعنوان «مدح العولمة» والذى قد يوحى عنوانه للقارئ أن باسيه من أنصار العولمة المتحمسين لها والمتعبدين فى محرابها ، فى حين أنه عنوان زاخر بالسخرية المريرة لأنه فى مقدمة مناهضى العولمة والكاشفين عن عوراتها ، وسبق له أن أصدر كتابًا فى نقد «الليبرالية الجديدة» التى اعتبرها تنظيرًا مزيفًا وخادعًا لتغطية بشاعة العولمة المفترسة على حد قوله . كما أنه يرأس المجلس العلمى لمنظمة «أتاك» التى تشكل صرحًا علميًا شامخًا لصد أمواج العولمة بكل أنواعها .

ومن أول صفحات الكتاب تتبدى للقارئ المفارقة الساخرة بين عنوانه ومضمونه ، فالكتاب ينقسم إلى قسمين ، يفند القسم الأول ما يطلق عليه مصطلح «العولمة المفترسة» التى تقدم شعوب الأرض قربانًا لسطوة المال وجبروت الثروة بدلاً من أن يكونا فى خدمة البشر . كذلك فإن الدول الفقيرة لن تكون الضحية بمفردها، ولكن كل فقراء العالم ، بما فيهم فقراء الدول الغنية ، لأن الرأسمالية المفترسة لا ترحم الفقراء أينما كانوا ، وتؤكد باستمرار أن الأغنياء ليسوا مسئولين إطلاقًا عن الفقراء . وهو المبدأ غير الإنسانى بل والهمجى الذى تؤكده الليبرالية الجديدة التى كانت مارجريت تاتشر ورونالد ريجان من روادها . وهو ما فنده رينيه باسيه فى كتابه

«الليبرالية الجديدة»، وكذلك أنتونى جيدنز فى كتابه «بعيدًا عن اليسار واليمين: مستقبل السياسة الراديكالية» ١٩٩٤: الذى أوضح فيه أن رونالد ريجان فى الولايات المتحدة ومارجريت تاتشر فى بريطانيا هما أكبر زعيمين كانا يعملان فى تناسق على إنجاز سياسات الليبرالية الجديدة ، وتعتمد هذه السياسات ، كما صرحت تاتشر ، على «الدارونية الاجتماعية التى ترى الصراع محور ومبرر الوجود بين الأمم والمؤسسات والأفراد ، وأن المنافسة تفرق بين الذئاب والخراف ، وبين الرجال والأطفال ، وبين الصالح والفاسد . إن المنافسة آليتنا لتدبير الموارد الطبيعية أو البشرية أو المالية مع أكبر قدر من الفعالية والكفاءة» .

وتستطرد تاتشر ، المتحدثة باسم الليبرالية الجديدة ، فتقول :

«إن مهمتنا بلوغ المجد فى سباق اللامساواة ، وأن نرى أن المواهب والقدرات تجد متنفسًا وتعبيرًا لها من أجل فائدة الجميع . نحن لا نعبأ بالمتخلفين فى ماراثون المنافسة ... إن الناس غير متساوين بالطبيعة ؛ وهذا خير ... لافضل للضعفاء ذوى الحظ السيىء فى التعليم ، ومن ثم فإن ما يصيبهم يستحقونه ، لأن الخطأ خطأهم وليس خطأ المجتمع» .

وأمام مؤتمر «السيادة الاقتصادية فى عالم معولم» الذى عقد فى ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٩٩ ، ألقت سوزان جورج بحثًا بعنوان «موجز تاريخ الليبرالية الجديدة» ، وقدمت فيه تشخيصًا للجذور المبكرة لليبرالية الجديدة عندما قالت :

«بعد الحرب العالمية الثانية ، كان كل مفكر اقتصادى أو سياسى ، إما كنزى المذهب وإما ديمقراطيًا اشتراكيًا ، وإما اشتراكيًا ديمقراطيًا مسيحيًا ، وإما يمثل لونًا من ألوان الطيف الماركسية . أما فكرة أن السوق ستكون صاحبة الدور الرئيسى فى اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية ؛ أو فكرة أن الدولة سوف تتنازل طوعًا عن دورها فى الاقتصاد ؛ أو أن المؤسسات الاقتصادية الكبرى ستكون لها حرية كاملة،

وأن النقابات سيتضاءل دورها ، وأن المواطنين سيتمتعون بحماية أقل كثيرًا مما كانت عليه الحال بعد الحرب العالمية الثانية ، هذه الأفكار لوقيلت لبدا صاحبها مجنونًا . وكان الباحث الكبير كارل بولانى قد أصدر فى عام ١٩٤٤ دراسته الرائدة العظيمة «التحول العظيم» ، والتى ضمنها نقدًا شرسًا لضراوة مجتمع القرن التاسع عشر الصناعى القائم على السوق الحرة . وله مقولة تنبأت بالآتى : «إن السماح لآلية السوق بأن تكون المحرك الأوحد لمصير البشرية وللبيئة العالمية ، يعنى تدمير المجتمع، فى حين أنه يتحتم أن تكون الأولوية للمجتمع على النظام الاقتصادى» . وتتمثل النقطة المحورية السائدة الآن فى الليبرالية الجديدة فى آلية السوق التى توجه قدر البشر وتحدد مصيرهم ، وتحديد الاقتصاد لقوانين المجتمع وليس العكس ، من خلال الشركات العملاقة عابرة الجنسيات وحركة الأموال والمضاربات والاستثمارات التى تتخطى كل الحدود بين الدول .

وينادى فلاسفة الفكر الاقتصادى لليبرالية الجديدة : فريدريك فون هاييك وملتون فريدمان ، وتوماس فريدمان ، بأنه لابديل عن الرأسمالية فى صيغة الليبرالية الجديدة والسوق الحرة الطليقة ، وكأن الليبرالية الجديدة فى نظرهم هى قانون طبيعى أو قوة طبيعية مثل الجاذبية ، ولا مفر للبشر منها ، وهو ما يقال بالحرف الواحد عن العولمة التى يصفها رينيه باسيه فى القسم الأول من كتابه «مدح العولمة» بأنها كارثة بمعنى الكلمة ، وإذا استسلم لها البشر فلن يجدوا ما يفعلونه سوى أن يحصدوا ثمارها المرة والسامة التى ستغطى كوكب الأرض . ولذلك فإنه يخصص القسم الثانى والأخير من كتابه للعولمة كما يجب أن تكون ، وليس كما يريد راكبو أمواجها لها أن تكون . والمحور الذى ينهض عليه كتاب باسيه هو ضرورة أن تصبح العولمة فى خدمة المجتمع الإنسانى وليس العكس .

ويرفض باسيه فكرة أن هناك عولمة واحدة وحيدة تحت وصاية المتعولمين الذين يرفضون أية وجهات نظر أخرى لأنهم يعتبرون أنفسهم أنبياءها الملهمين ، فهى حكر

عليهم ولهم أن يفعلوا بها ما يريدون ، فى حين أنها فكر مفتوح لكل مجتهد ، مثله فى ذلك مثل أى فكر آخر عرفته البشرية عبر العصور . فليست هناك عولمة واحدة لا تقبل الجدل والتعديل ، بدليل أنه وقعت أحداث متعددة أثبتت أن الصراعات الفكرية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، من التعدد والتعقد والتشعب والتشابك بدرجة لم يشهد لها الفكر الإنسانى مثيلاً من قبل . منها على سبيل المثال لا الحصر ، القمة التى انعقدت في نهاية يناير ٢٠٠١ ، فى مدينة بورتو أليجرى بالبرازيل ، لمناهضة قمة دافوس الشهيرة . ولأول مرة يحدث تضاد أو صراع علنى فى المنطلقات والمفاهيم والوسائل والغايات بين القمتين ، بعد أن كانت المناهضة أو المقاومة مقصورة على مظاهرات الشباب والطلبة التى تدور رحاها فى الميادين والشوارع المحيطة بمقر القمة ، والتى يسدها رجال الأمن بالمتاريس ، ويقفون خلفها بالبنادق والعصى والقنابل المسيلة للدموع ، مما أدى إلى سقوط أول شاب قتيلاً فى مؤتمر جنوة بايطاليا ، واعتبروه أول شهيد للعولمة .

وقد تكررت نفس الصور والمشاهد والمواقف فى كل مؤتمرات قمم العولمة التى يجتمع فيها قادة ورؤساء ورجال أعمال كبار يزعمون أنهم يتحدثون باسم الإنسـانيـة . وتحيط بهم وباجتماعاتهم عربات مصفحة ؛ وقوات أمن مدججة بالسلاح ، فى حين تكتظ القاعات بكثيرين من بينهم ممثلون حكوميون عن الدول الفقيرة ، جنبًا إلى جنب مع ممثلين للشركات الكبرى والمنظمات الدولية ، فى محاولة من هؤلاء الممثلين عن الدول الفقيرة الحصول على بعض الفتات المتساقط من مائدة السادة . لكن فى قمة بورتو أليجرى ، كان هناك توجه آخر ومضاد تمامًا للتوجه السائد الذى اكتسب قوة دفعه من الليبرالية الجديدة . فقد اجتمعت حركات تمثل الشعوب المحرومة التى يمكن أن تشكل فى مجموعها - برغم فقرها وضعفها - عناصر فاعلة مؤثرة قادمة من بقاع الأرض المختلفة لتعبر عن الأمل الذى يحدوها فى مسيرتها الطويلة ، والحلم ببناء عالم آخر ، يمكن أن يتحقق عندما يتحول الكم إلى كيف .

وقد تجسد هذا الأمل فى قمة بورتو أليجرى المضادة لقمة دافوس فى سويسرا ، حين قال عضو أفريقى مسن إن الأوضاع تتغير وتتطور لصالح حركة الشعوب التى تمتلك الثقل الحقيقى فى مواجهة هجمات العولمة الشرسة والليبرالية الجديدة التى تحاول وضع هذه الشعوب تحت رحمة رأس المال الذى لا يضع الإنسان فى اعتباره ، هذا بشرط أن تستغل هذه الشعوب ثقلها الحقيقى أفضل استغلال فى شتى المجالات . فقد قال هذا الأفريقى العجوز : «قبل قرنين من الزمان ، كان أجدادى يأتون إلى بلاد الشمال مكبلين بالأغلال والأصفاد فى الأقدام والأيدى لأنهم عبيد . أما اليوم فإننى جئت كرجل حر . وهذا يعنى أنه لا ينبغى أن نيأس ، ذلك أن بناء عالم آخر ، أصبح أمرًا ممكنًا» .

أما المجتمعون فى دافوس تحت حماية البوليس والمتاريس فلا يسأمون من التأكيد على أن العولمةتتطور وتتقدم ، أما ممثلو الشعوب الواعية فى بورتو أليجرى فيؤكدون بدورهم أن مذهب «ضد العولمة» يكتسب قوى دفع متزايدة . لكن الصراع بين الفريقين لم يتبلور بعد ، وما يزال الحابل يختلط بالنابل مما يؤكد تداعيات الفوضى التى سقط فيها العالم المعاصر نتيجة للعولمة الشرسة والهلامية فى الوقت نفسه . فأنصار العولمة الذين يفخرون بأنهم أصحاب الانفتاح الكونى ، وممثلو الأموال والشركات العابرة للقارات والجنسيات يطالبون بفتح الحدود ، وتعميق تيارات الليبرالية الجديدة ، وإطلاق أيدى المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية .

أما مناهضو العولمة فيؤكدون أنهم غير مسئولين عن صعوبة الحياة الراهنة ، وأن العولمة كما ينادى بها المتعولمون ليست حلاً سعيدًا لهذه الصعوبة . ولذلك فهم يلفتون النظر إلى أنهم يناضلون ضد الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار ، والتى تمنح الأغنياء كل شىء وفى الوقت نفسه تحول الفقراء إلى معدمين ، كما ناضلوا من أجل منع انعقاد مؤتمر سياتل الذى كان ينتصر لمنطق السوق ، وواصلوا

هذه المقاطعة بأعلى صوت فى كل مكان انعقدت فيه مثل هذه المؤتمرات . لكن يبدو أن الشعارات الإنسانية لا تستطيع التصدى للقوى المادية طالما أنها لا تنطلق من قاعدة اقتصادية راسخة . ومن هنا كان تأكيد صندوق النقد الدولى على أن العولمة هى من أهم المحركات الرئيسية للنمو لأنها تطلق قوى رأس المال من عقالها، وتسرع بدورتها ، فيزداد الإنتاج ويتنوع ، وبالتالى يرتفع مستوى الحياة فى شتى المجالات . ذلك أن تقسيم العمل والتخصص بل والتفوق فى إنتاج سلع معينة بين مختلف الدول أو الأمم طبقًا للإمكانات والطاقات والمواد الخام التى أتاحتها الطبيعة لها ، من شأنه التعمق فى التخصص ، وارتفاع نوعية الإنتاج ، وتنمية الكفاءات الناتجة عن فضائل المنافسة الدولية ، بعد أن اندثرت أكذوبة الاكتفاء الذاتى إلى غير رجعة .

ويعارض المجتمعون فى بورتو أليجرى جميع الطروحات بل والادعاءات المتطرفة التى قدمها المجتمعون فى دافوس لأن العولمة لابد أن تصبح مفترسة ومدمرة عند الإلغاء الكامل لرقابة حركات رؤوس الأموال ، وتحرير الخدمات المالية العابرة للحدود بين الدول ، والتخلص من القواعد المحددة لدخول المؤسسات والمستثمرين الأجانب فى السوق . وهو ما يعنى فى النهاية إلغاء دور الدولة بحيث يصبح الشعب نهبًا لكل التيارات المتدفقة من خارج الحدود التى أوشكت على التلاشى . وهذا وهم مدمر ليس للدول فحسب بل للشعوب أيضًا ، لأن العقل البشرى لا يستطيع أن يستوعب وجود شعب بلا دولة تدير شئونه وتحفظ له كيانه وسيادته وهيبته .

والعولمة الإنسانية الحقيقية تتمثل فى عولمة المجتمع الإنسانى وليست فى عولمة رؤوس الأموال ، لأن رأس المال هو مجرد وسيلة للرقى بالإنسان والمجتمع الذى لا ينبغى أن يصبح مجرد أداة لمضاعفة رؤوس الأموال وتوحشها . وهذا المفهوم الإنسانى والحضارى للعولمة ، يعرى الحقائق المرتبطة بسعى أنصار العولمة المالية إلى التحرير الكامل لحركات رؤوس الأموال ، وفرض الاصلاحات الهيكيلة الضرورية

حتى تصبح كل دولة نسخة من الدول الأخرى فى آلياتها الإدارية ، فى حين أن الإدارة علم يتعامل مع البشر على اختلاف طبائعهم وثقافاتهم وقناعاتهم ، وليس مع آلات نمطية لا تعرف الاختلاف والتنوع . ويستند أنصار العولمة الاقتصادية فى ادعاءاتهم هذه ، إلى التشابك المتزايد على مستوى العالم كله ، بين منظومتى الاقتصاد والإعلام ، خاصة الإعلام التليفزيونى المرئى والناطق بالصورة المتحركة التى تنقل صورة مركبة ومتدفقة سريعة وموجهة للواقع العالمى لحظة بلحظة ، كما تنقل المعرفة المختزنة والمواجهة والمسبقة فى آن واحد ، وكذلك الأعمال الإبداعية والفكرية الموجهة أيضًا . وقد أدى هذا التشابك إلى ظهور ما يسميه علماء الثقافة والإعلام : التنميط أو التوحيد الثقافى للعالم كله . وهى نفس التعبيرات التى استخدمتها لجنة اليونسكو العالمية فى إعدادها لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية ، فى تقريرها بعنوان «تنوعنا الأخلاقى» .

لكن المفارقة المصيرية التى لا يمكن تجاهلها أنه فى ظل هذا التنميط أو التوحيد الثقافى ، شهد العالم المعاصر من ظواهر التفكك والانقسام بل والتشرذم مالم يشهده من قبل ، لدرجة أن خريطته أصبحت تشبه فسيفساء لا حصر لألوانها العرقية والعنصرية والطائفية والدينية واللغوية والمذهبية ... إلخ . فكيف يحدث هذا فى داخل الدولة الواحدة فى حين يدعى أنصار العولمة التجارية والاقتصادية أنه لن يحدث على مستوى العالم الذى أصبح قرية صغيرة على المستوى الإعلامى ، لكنه تحول إلى فسيفساء على المستوى الجغرافى والثقافى واللغوى والعرقى والدينى ... الخ ؟! أى أن التفتت الذى أصاب كيان الدولة الكبيرة وقضى على هيبتها ، قد أسفر عن دول صغيرة أو دويلات لا يمكن أن تمتلك أى نوع من الهيبة. وإذا كان أنصار العولمة المالية يظنون أن هذا التفتت هو لصالحهم ،فهم واهمون لأن الحدود بين هذه الدويلات المستجدة على الساحة ، ضاعفت من الحواجز التى يمكن أن تعوق تدفق رؤوس الأموال نظرًا لكثرة الحكومات المستجدة بدورها . ومن

أساسيات الاقتصاد أن التعامل مع الكيانات الكبيرة أكثر حسمًا وسهولة ومرونة من الكيانات الصغرى أو المفتتة .

كان الاتحاد السوفييتى دولة واحدة فأصبح خمس عشرة دولة وكان الاتحاد اليوغسلافى دولة واحدة فأصبح خمس دول ، وكانت تشيكو سلوفاكيا دولة واحدة فأصبحت دولتين . كان عدد دول العالم عندما انفجرت الحرب العالمية الأولى ٦٢ دولة ، فأصبح عددها مع انتهاء الحرب الباردة ١٩٣ دولة. والعولمة الإعلامية التى تتغنى بالعالم الجديد الذى أصبح قرية كونية صغيرة ، تتجاهل تمامًا أن هذا العالم تفتت إلى قرى صغيرة بعد أن أصبحت أية جماعة متميزة عنصريًا ودينيًا وثقافيًا وطائفيًا ولغويًا ، وتعيش فى جزء من دولة ، مهيأة لتتحول إلى دولة ، وإعلان نفسها شعبًا خاصًا . مما يدل على أكذوبة التنميط أو التوحيد الثقافى الذى تسعى إليه العولمة الإعلامية ، إذ إنها قاصرة حتى الآن على مجرد حشد الأدمغة بأكبر قدر ممكن من المعلومات التى لا تخضع لمنظور متبلور سوى الحماس لتدفق رؤوس الأموال بلا حدود .

فليست هناك أيديولوجية أو حتى مجرد منظور لأنصار العولمة المالية سوى طمس هيبة الدولة وكيانها المتميز من أجل إعطاء الأولوية لرؤوس الأموال ، وكأنه يفترض فى الدولة أن تضع نفسها فى خدمة هذه الأموال حتى لو كانت أهدافها الاستراتيجية مضادة للأهداف الإنسانية والحضارية والثقافية التى تحفظ لشعب هذه الدولة كيانه . أى أنها عولمة الأشياء التجارية ، والتى يسلم بمقتضاها العالم نفسه - طائعًا أو مكرهًا - إلى جشع رأس المال. وهو ما يتنافى تمامًا مع عولمة المجتمع الإنسانى ، التى يفترض فيها التعاون والتآلف والتبادل المثمر للخبرات والأفكار والإمكانات من أجل المزيد من التقدم والازدهار للجميع ، فى حين أن رؤوس الأموال يجب أن توضع فى خدمة هذه الأهداف الحضارية لأنها مجرد وسيلة وليست غاية فى حد ذاتها .

ويحاول رينيه باسيه فى كتابه الرائد «مدح العولمة» ضبط مصطلح العولمة حتى يتجنب عوامل التشتت والتميع والاهتزاز المرتبطة به ، فيلجأ إلى القاموسين الفرنسيين الشهيرين : لاروس وروبير. يصف قاموس لاروس العولمة بأنها مذهب يسعى لتحقيق الوحدة السياسيةفى إطار مجتمع إنسانى واحد ، فى حين يحددها قاموس روبير بأنها مذهب كونى ، يتجه إلى تأسيس وحدة المجتمع الإنسانى . لكن ما يجب التركيز عليه فى هذه المفاهيم أنه برغم الادعاءات التى تؤكد انتهاء عصر الأيديدولوجيا ، وانطلاق رأس المال بلا قيود فكرية أو مذهبية ، فإن العولمة فى جوهرها مذهب أيديولوجى مؤسس على قيمة اجتماعية ثقافية ومهمة للحياة والعالم وليس قانونًا طبيعيًا مثل الجاذبية لا مفر منه ولا قبل للإنسان به. ولذلك فإن العولمة لها عدة أوجه وتفسيرات وأهداف ، بالإضافة إلى أن كل عولمة ليست أبدًا مذهبًا عولميًا .

والظاهرة الخطيرة التى يجب تسجيلها وتحليلها والتصدى لها ، أن مراكز القوى والتأثير فى ظل العولمة المفترسة قد تمحورت فى عدة رموز تجسدت فى كبار رجال الأعمال الذين تتدفق الملايين أو المليارات من الدولارات أو اليورو من بين أيديهم ، والذين أصبحت دولهم تحت رحمتهم ، مهما كانت مكانة هذه الدول وهيبتها على المستوى العالمى . ومن هنا كانت ضرورة التفرقة بين المتعولمين المفترسين والمتعولمين الحقيقيين الذين يسعون لوضع طاقات العولمة فى خدمة البشر وليس العكس . وخاصة أن المتعولمين المفترسين الذى يطلق عليهم فى أجهزة الإعلام «سادة العالم الجديد» أصبحوا أخطر أعداء للديمقراطية . فقد جنى هذا الواقع الجديد على الديمقراطية التى أصبحت رهينة أو مصادرة أو مشلولة لأن كبار رجال الأعمال والصناعة يتمركزون فى نقاط بعينها ، يفرضون منها سطوتهم على النقاط الأخرى التى لا حول لها لا قوة . فهم يواصلون أعمالهم بلا كلل أو ملل ،

ويعملون لكل شيء ألف حساب ، ما دام الهدف هو الربح الذى يضاعف ثرواتهم ويملأ خزائنهم بمزيد من السطوة الاقتصادية .

والمؤسف أو المأسوى أن هذا المتغير الجديد يضرب الدولة فى وظائفها وصلاحياتها بحيث تصبح عارية من سيادتها وهيبتها فى مهب أعاصير العولمة ، حتى أن بعض الساسة والمفكرين ، يعتبر العولمة المفترسة نوعًا من الانتصار ضد الدولة ، والعدو الأساسى للديمقراطية . وفى غياب الدولة بعد إهدار سيادتها وهيبتها ، لابد أن تظهر عصابات «المافيا» لكى تملأ الفراغ الدستورى ، وبعد ذلك يمكن أن يحدث أى شيء لأى مواطن فى أى مكان ، بل إن المواطنة نفسها بحقوقها وواجباتها ، لابد أن تتلاشى مع غياب الدولة . وبذلك تجتاح أعاصير العولمة المفترسة كل أرجاء المعمورة لتجرف أمامها كل آمال البشر فى حياة مستقرة كريمة . وهى أعاصير أخبث وأعتى من أعاصير الطبيعة ، لأنها من صنع قلة من البشر الذين يستطيعون توجيهها إلى حيث يريدون ، ولا يسمحون لها بأن تهدأ أبدًا حتى لا يؤثر هذا الهدوء على سرعة دوران عجلة رأس المال التى تدوس الفقراء والضعفاء فى طريقها بلا رحمة .

ويعرى رينيه باسيه هذه المأساة فى كتابه «مدح العولمة» عندما يقول إنه إذا كان أحد من قرائه يشك فى هذه الحقائق البشعة ، فما عليه سوى أن يقوم بجولة فى روسيا والدول المجاورة لها ، على سبيل المثال لا الحصر ، ليلمس بنفسه إلى أى حد تقلص دور الدولة ، واستفحل خطر المافيا وجماعات المصالح ومغتصبى الحقوق . ثم يتساءل باسيه : ما هى أهداف وأحلام المفترسين الجدد ؟ ويجيب: لا شيء ، سوى أن يواصلوا مد أيديهم ليغرفوا الملايين والمليارات ، بعد أن فرضوا قوانينهم على الدول ، ولم يترددوا فى تجاوز جميع الحدود واكتساح كل من يقف فى طريقهم ، ولم يعد فى مقدور أحد ، حتى الدول والحكومات ، التصدى لهذا

التحدى الكاسح فى وحشية لم يعرفها التاريخ من قبل ، ولا فى أعتى عصور الإقطاع والسطوة الرأسمالية .

واتضحت ملامح المستقبل المرعب الذى يحلم به سادة العالم الجدد ، ملامح غير إنسانية على الإطلاق لأنها وليدة المصالح المتشابكة والحقوق المتعسفة المفروضة بقوة القانون على الدول ، بعد أن فقد القانون بدوره سيادته وأصبح خادمًا مطيعًا وذليلاً فى بلاط السادة الجدد . وهذه نتيجة طبيعية لأنهم هم صانعوه ومنفذوه طبقًا لأهدافهم . أما مجالات السياسة فقد أصبحت بمثابة استراحة للمال وأصحابه ، وهدفها هو تأكيد أو تحقيق الرفاهية أو المزيد منها لهم . فهذا هو جوهر مشروعهم العولمى الذى يعرى محركات ودوافع وأهداف العولمة المفترسة والمخربة والمدمرة التى دخلت بالعالم كله عصر مصاصى الدماء .

ويحدد باسيه بدايات تبلور هذه الملامح المخيفة بمطلع تسعينيات القرن العشرين ، مع التبادل التجارى الحر الذى انطلق بقوة وسرعة لم يعرفها من قبل ، نتيجة لسقوط المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى ، وانفتاح نصف العالم الشرقى لأمواج التبادل التجارى الحر بلا ضابط ولا رابط . فترسخت سيطرة رأس المال ، وأصبح حلم كل شخص أو تجمع أو عصابة هو الحصول على أكبر قطعة ممكنة من الكعكة اللذيذة المعروضة أمام الجميع ، بصرف النظر عن الطريقة أو الوسيلة التى يمكن بها الحصول على هذه القطعة ، وزاد الطين بلة ، غياب أى نوع من التوافقات الاجتماعية الممكنة أو المحتملة . فقد اختلط الحابل بالنابل ، وتجمعت كل المتناقضات ، والمفارقات السابقة ليس بحثًا عن توافقات أو أراضٍ مشتركة للوقوف عليها سويًا بهدف التفاهم والتعاون المثمر ، لأن العيون كلها كانت مركزة على الكعكة التى كانت بمثابة الهدف المشترك الوحيد بين اللاهثين فى الطريق إليها.

ويستشهد رينيه باسيه بما حدث فى مارس ٢٠٠١ عندما بررت شركة ماركس آند سبنسر العالمية ، إغلاق العديد من فروعها ، وإلغاء حوالى ٤٤٠٠ وظيفة بحجة

أنها تريد ضمان دخل ٢ مليار جنيه استرلينى للمساهمين حتى نهاية مارس ٢٠٠٢. في هذه الحالة لا جناح على المطرودين أو العاطلين عندما ينجرفون مع أمواج الأموال القذرة، والمخدرات، والأسلحة، والدعارة، تجنبًا للانتحار أو الموت جوعًا أو مرضًا. ولن يدفع ثمن كل هذا الخراب سوى المجتمع فى حين سيظل السادة الجدد فى أبراجهم العاجية لا يرون من المشهد المأسوى سوى قنوات الذهب المفتوحة على خزائنهم. وهذا ما يعرف باسم سياسة «الماكرو» الاقتصادية التى تحول العالم أجمع إلى مجرد بوتقة تنصهر فيها الأموال لتعيد صياغة أشكال الحياة طبقًا لأهدافها الآلية والآنية التى لا تضع الإنسان فى اعتبارها. ومقطع «الماكرو» عندما يأتى فى صدر الكلمة يعنى أكبر جزء ممكن أو الكل فى معظم المعانى، وهو عكس مقطع «الميكرو» الذى يعنى أصغر جزء ممكن. وواضح أن العولمة الاقتصادية لا ترضى بأقل من «الماكرو»، فى حين تشكل الدول، مهما كبرت أحجامها، وثقلت أوزانها، مجرد عناصر «الميكرو» ولم يعد هناك خيار أو بديل أمام الدول التى تفكر أو تحاول الابتعاد عن هذا الكيان «الماكرو»، لأنها لن تنال سوى العقاب الرادع من الأسواق المالية الأخطبوطية التى تفرض سطوتها على العالم أجمع.

وبرغم كل هذه التحديات الجارفة، فإن مجرد نظرة موضوعية على نتائجها المتوقعة واحتمالاتها المتداعية، توضح الهوة السحيقة المعتمة التى يمكن أن تتردى فيها الإنسانية جمعاء فى سبيل مجد المال وسطوته. وإذا كان كثير من المفكرين السياسيين قد هاجموا رائد علم السياسة نيكولو ماكيا ڤيللى عندما قال إن الغاية تبرر الوسيلة، برغم أن هذا أحد قوانين السياسة الخفية أو العلنية، فماذا يقول هؤلاء المفكرون السياسيون الآن عندما يجدون أن الوسيلة حلت محل الغاية، وتحولت الغاية بالتالى إلى مجرد وسيلة، بعد أن أصبح المال هو الغاية الاستراتيجية فى حين أصبح الإنسان مجرد وسيلة تكتيكية عابرة ؟! من هنا كانت مطالبة الكتاب الإنسانيين والمفكرين الحضاريين بتخفيض ساعات العمل الذى تركز عليه

الآن التيارات الاشتراكية واليسارية فى أوروبا ، لأنه يمكن أن يساهم فى توفير الوظائف . ويذكر باسيه أن فرنسا بها نحو ٣ ملايين عاطل فى عام ١٩٩٤ ، وفى ألمانيا أكثر من ٤ ملايين عاطل ، ولا شك أن هذا العدد من العاطلين سيقل مع الوظائف الجديدة التى يتيحها تخفيض ساعات العمل .

ويرى باسيه أن كوكب الأرض لم يعد مهددًا فحسب بل أوشك أن يفقد قدرته على حمل الحياة تحت وطأة الانفجار السكانى والأمراض الجديدة المستعصية والتلوث والصراعات العقيمة والمميتة ... إلخ. ولذلك يقدم تصورًا أو استراتيجية تنطوى على سياسة تنموية ممتدة ومتجددة ، وتنهض على ثلاثة محاور يتمثل المحور الأول فى إعادة تشكيل أو صياغة القدرة أو السلطة أو حتى الدولة ، بحيث يتم وضع الهدف الإنسانى والقيم المهدرة فى قلب الاقتصاد ، بمعنى أنه يتحتم وضع الاقتصاد فى مكانه الصحيح كخادم وليس كمخدوم ، كوسيلة وليس كغاية . ويحدد المحور الثانى أطر الاقتصاد من خلال احترام المنطق الجمعى لكل مفردة من مكوناته وفرض السيادة للمصلحة العامة على لعبة المصالح الخاصة، وبلورة معايير عقلانية الاختيارات التى لم تعد ترتكز على منطق السوق لكن على منطق الرجال والنساء الذين ينتجون المواد والسلع والأرباح التى تعمل السوق على أساسها . ويؤكد المحور الثالث على إعادة تحديد قواعد تقسيم العائدات والثمار بأسلوب يدعم التضامن بين البشر داخل الأمم ، وعبر الأجيال ، خاصة عندما يشعرون أن تيار العولمة يعمل من أجلهم وليس ضدهم . لكن التيار الحالى يفرض العولمة بالقوة على الجميع كما لو كان أنصاره وحوشًا مفترسة للعالم .

من هذا المنطلق يمكن فهم المعنى الحقيقى لعنوان كتاب رينيه باسيه «مدح العولمة» ، فهو ليس ضدها بصفة عامة ولكن ضد العولمة التى يصفها بالمفترسة بصفة خاصة. ولذلك فهو يقسم أنصار العولمة إلى متعولمين متوحشين ومتعولمين حقيقيين. والفريق الثانى يسعى لبناء العولمة الإنسانية التى يمتدحها باسيه لأنها تعطى

المساحة الأكبر لخدمة المجتمع الإنسانى ، وتعلى من شأن الأشياء الحية (البشر) على حساب الأشياء الميتة (الأموال ، السلع) ، إذ يجب أن يكون الهدف الاستراتيجى إنسانيًا أساسًا ، والاقتصاد ليس له معنى إلا فى ضوء هذا الهدف ، فهو مجرد أرقام وإحصاءات وقوائم وأسهم ومستندات وشاشات تليفزيون وخطابات إلكترونية واسطوانات مدمجة ، ليست لها أية قيمة حقيقية إلا بالبشر الذين يتعاملون بها من أجل صالحهم العام فى النهاية . ولذلك يصف باسيه هذا الوضع بأنه صراع جديد لابد أن تخوضه العقلانية الإنسانية لإثبات إرادة وحدة المجتمع الإنسانى التى لابد أن يتبلور مذهب العولمة من خلالها ، وعلى أساس إعادة وضع كل ما هو إنسانى فى قلب الاقتصاد أو فى «صميم القرار». وفى هذا يقول باسيه :

«لو التفتنا حولنا ، سنجد أن الإنسان ليس إلا هذا المخلوق الذى صنع تاريخه بالدم والدموع ، فهو الذى تعرض للاضطهاد ، والذبح ، والعذاب ، ولم يتحرر بالكاد من قيوده وسلاسله ، ولهذا يتعين علينا أن نجعل هدفنا ، أو كما يقول المفكر الفرنسى إرنست رينان : إن هدف العالم هو تنمية الروح التى من أول شروطها حريته، وهذه الحرية لا توجد عندما يسيطر البؤس والاضطهاد. ولهذا يجب ألا نفقد الرؤية، فالأولوية تعطى للبؤساء والمضطهدين ليس لأنهم أفضل ، ولكن ببساطة ، لأن البؤس والاضطهاد يعطلان الطاقات الإنسانية من أن تقوم بدورها المنشود . وبمعنى آخر فإن الإنسان يحمل فى ذاته تفوقه الخاص الذى يمكن أن تكتبه الظروف فيضمر ويموت ، أو تشجعه وتحمسه فيزدهر وينطلق لصالحه الشخصى ولصالح مجتمعه أيضًا . وبالتالى لا يمكن أن نتجاهل أو نتجنب الأهداف الإنسانية الأساسية والقيم التى نعيش من أجلها بل ويمكن أن نضحى بحياتنا فى سبيلها» .

وبهذا المنطق الإنسانى المتماسك ، يؤكد باسيه أن الإنسان هو محور كل الأشياء والمعطيات والماديات على هذه الأرض ، وهو الذى يدركها ويوظفها ويمنحها معناها ودلالتها بل ووجودها المتعارف عليه . وفى مقدمة هذه الأدوات التى ينطبق

عليها هذا المنطق ، الأداة الاقتصادية ، ويستشهد باسيه بمقولة الفيلسوف الفرنسى باسكال : «لو أنت بحثت عنى فسوف تجدنى» لكنه يضيف أو يكمل مقولة باسكال قائلاً : «لو أنت توقفت عن البحث عنى ظنًا منك أنك وجدتنى فسوف تفقدنى عندئذ» ، ولذلك يجب أن يخضع قانون السوق لقوانين الطبيعة والأهداف الإنسانية المنشودة . فلا أحد يستطيع أن يتجاهل أو يتجنب قوانين الطبيعة ، ومن الضرورى دراستها وفهمها وتوظيفها بقدر الإمكان لخير الإنسان . وطاعة الإنسان لا تقتصر على موقفه من الطبيعة ، بل تمتد لتشمل طاعة الاتفاقيات الخاصة بالحقوق الاجتماعية للعمال ، واحترام كل دولة ، مهما كانت فقيرة أو صغيرة أو ضعيفة ، على أساس من تشريعاتها الداخلية التى ارتضاها شعبها بكامل إرادته وحريته . وليس بالضرورة أن تتعارض هذه التشريعات الداخلية مع المفاهيم السائدة فى التجمع الدولى .

ومن الواضح أن العولمة المفترسة لم تترك للدول الفقيرة هامشًا لممارسة أى نوع من الهيبة أو السيادة . ومن هنا كان الدور الإنسانى والحضارى الملقى على عاتق العولمة الإنسانية التى يجب أن تمتلك من قوة الدفع ما يساعدها على مواجهة الذين يحاولون فرض كل شىء على هذه الدول ، فيأمرونها بفتح حدودها وإخضاعها لاجتياح منتجاتهم الخاصة ، وأن تفرض عليها برامج إعادة هيكلة تحت مسميات مختلفة مثل الاصلاح الاقتصادى أو تشجيع القطاع الخاص، وإجبارها على التضحية باستثماراتها الوطنية بالأسلوب الذى وضعوه طبقًا لأهدافهم ، وكذلك إجبارها على تحمل فوائد الديون التى تدفعها عدة مرات ، وغير ذلك من أشكال العبودية الاقتصادية والتجارية الجديدة التى تجاوزت فى خبثها ودهائها وتعقيدها كل أنواع العبودية التى مرت بالبشرية فى أحلك عصورها ظلامًا .

وهذه الأهداف التى يحاول باسيه التنظير لها ، تبدو فى منتهى الصعوبة والتعقيد عند رسم استراتيجية لتطبيقها . فأى تأمل فى أسباب الانفجارات الدموية

المأسوية التى وقعت بعد الحرب الباردة ، مع مطلع العقد الأخير فى القرن العشرين، فى عدد غير قليل من دول العالم ، يوضح أن ثمة عوامل مشتركة فيما بينها . فى مقدمة هذه العوامل ، تخمر أو تفاقم الأحقاد والضغائن والصراعات بين التجمعات الدينية أو العرقية التى تتألف منها . وهناك عامل مشترك آخر هو أن الوحدة المجتمعية فى هذه الدول كانت مفروضة إما من هيمنة خارجية استعمارية ، أو سلطة داخلية مستبدة . وفى كل من الوضعين كانت هناك قوة جامعة أو موحدة بالإكراه، كابحة للتمايزات الدينية ، ومقيدة للتطلعات الإثنية . ولكن مع تراجع الوضعين أو اندثارهما ، وجدت التجمعات المختلفة فرصًا سانحة للتعبير عن آمالها فى التميز والاستقلال ، وغير ذلك من طموحاتها المكبوتة . وتوالت سلسلة من التطورات الجذرية التى وضعت نهاية شبه فاصلة للعالم الذى عرفه البشر حتى ختام القرن العشرين ، وأبرزت عالمًا جديدًا يتميز بظاهرتين متناقضتين تمامًا . تتمثل الظاهرة الأولى فى العولمة التى تترسخ من خلال ثلاثة عوامل رئيسية هى الشركات العابرة للجنسيات والدول كعامل اقتصادى ، والصواريخ العابرة للقارات والأسلحة الحديثة التى جعلت من العالم قرية صغيرة كعامل أمنى ، وثورة تقنيات الاتصال والتواصل العابرة للحدود والثقافات كعامل إعلامى وثقافى وسلوكى .

أما الظاهرة الثانية التى تشير إلى تكون عالم جديد وغريب أيضًا ، فهى تسير فى اتجاه عكسى لتيار العولمة الذى نادى بأن العالم أصبح قرية كونية صغيرة توشك على الدخول فى أطر اتحادية لم تحدث من قبل . فما يحدث على أرض الواقع المعاصر ، يوضح أن التفتت سمة أساسية لهذا العالم الجديد بعد تآكل الدول الاتحادية وضياع هيبتها وسيادتها ثم اندثارها ، بتفتتها إلى دول جديدة ، مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وفى يوغسلافيا السابقة، وفى تشيكوسلوفاكيا السابقة . وكما قد يحدث فى الهند وكندا ونيجيريا وفى دول اتحادية عديدة أخرى، مما سيرفع عدد الدول الوطنية أو العرقية أو العنصرية فى العالم إلى حوالى ثلاثمائة

دولة ، طبقًا لدراسة أعدها دافيد فرومكين رئيس دائرة العلاقات الدولية فى جامعة بوسطن الأمريكية فى عام ١٩٩٨ . فقد أفرز عصر العولمة ما يسمى بالدولة الأمة التى هى مجرد حيز جغرافى إثنى ، معترف به دوليًا، والذى يشد المواطنين فيه بعضهم إلى بعض روابط دينية أو لغوية أو إثنية أو أى قاسم مشترك آخر بينهم ، بحيث يشعرون بالتميز والاختلاف عن غيرهم من الشعوب . وهو التوجه الذى تشجعه وتدفعه دول العولمة فى حين أنها تحرص على الاتحاد فيما بينها رغم أصولها الإثنية واللغوية والثقافية المختلفة، وبرغم الحروب والصراعات الدموية التى استمرت فيما بينها عقودًا بأكملها ، والاتحاد الأوروبى أكبر دليل على ذلك. فالعولمة عند هذه الدول سلاح للاتحاد والتعاون والتناغم فيما بينها ، وللتفرقة والتشتت والتفتت للدول الأخرى التى يراد لها أن تكون مجرد أذناب أو توابع تدور فى فلكها.

وقد أدت هذه التفرقة إلى قاعدة تعرى حقيقة العولمة المفترسة ، وهى قاعدة «نحن» التى تتأسس عليها الدولة ، والتى تتميز عن قاعدة «هم» التى تقوم عليها دولة الآخرين . وإذا كانت تغذية الشعور بالاختلاف عن الآخر ، والتمايز عنه ، وتأكيد هيبة الدولة ذات العنصر الواحد أو العنصر الغالب ، توفر شحنات متجددة لتضامن عناصر الأمة وانضوائها بطواعية تحت مظلة الدولة ، فإنها يمكن أن تكون بمثابة قنابل موقوتة عند أية بوادر للاحتكاك بين هذه الدول الإثنية ، نتيجة للحساسيات التى توحى باحتمال انتهاك سيادة هذه الدول وهيبتها كما تتمثل فى أصولها العنصرية أو الدينية ... إلخ. ذلك بالإضافة إلى أنه لو توافرت لمجموعة إثنية أو دينية الحرية الكاملة للتعبير عن نفسها ولممارسة شعائرها بحرية وكرامة، فإن هذا الوضع المواتى يجعلها تبادر إلى رفع جدران وطنية سياسية حول نفسها ، إذ إن الدين والوطنية يصبحان وجهين لعملة واحدة فى حالات كثيرة ، فلا تعارض أو تناقض بينهما على الإطلاق ، إذا ما اتيحت فرصة المد الوطنى الذى يمكن أن يكون درعًا واقية للكرامة الإثنية أو الممارسة الدينية من أى تهديد محتمل لأى منهما ،

ذلك أن الكيان الخاص المغلق على هذه المجموعة الإثنية أو الدينية إغراء لا يمكن مقاومته فى حالة إمكان قيامه .

إن مثل هذا الكيان لهو تجسيد حى لمعانى السيادة والهيبة وهى معان لا يمكن تجاهلها بأية حال من الأحوال . خاصة أن التفرقة الإثنية أو الدينية غالبًا ما تكون مصحوبة بتفرقة اقتصادية أو طبقية أو اجتماعية ، خاصة فى مجال شغل المناصب أو تكافؤ الفرص بصفة عامة ومن النادر أن تكون الأغلبية عادلة فى تعاملها مع الأقلية ، فالنفس البشرية أمارة بالسوء والسطوة والجبروت ، خاصة إذا كان الثقل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى صالحها . ولذلك فهناك أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية فى إصرار الإيرلنديين الكاثوليك على الانفصال بشمال إيرلندا عن بريطانيا لأن القضية ليست مجرد صراع بين الكاثوليك والبروتستانت، وخاصة أن الدين أو المذهبى الدينى داخل الدين الواحد ، ليس بهذا التأثير القوى أو المدمر بين شعوب أوروبا ، فكثيرمن الكنائس ودور العبادة أصبحت أشبه بالمتاحف المهجورة ، يزورها الأجانب أكثر من أبناء البلد . ونفس الوضع ينطبق على مطالبة الباسك بالحكم الذاتى فى أسبانيا ، واستمرار الحرب الأهلية فى سريلانكا بين التاميل والسانهيل ، وإن كان التاميل قد نجحوا أخيرًا فى توقيع اتفاقية للحكم الذاتى فى ديسمبر ٢٠٠٢. كذلك لم يتوقف الأكراد عن الصراع لإقامة دولة منفصلة عن تركيا وإيران والعراق . ولا يزال الناطقون بالفرنسية فى مقاطعة كيبيك يتطلعون إلى الانفصال عن كندا ، وكذلك أهالى اسكتلندا وويلز فى بريطانيا .

وهذه الأوضاع الشائكة المعقدة هى بمثابة نار متأججة أو كامنة تحت الرماد لإشعال النزعات الانفصالية أو الاستقلالية ، إذ يبدو أن رغبة التميز والاستقلال والاختلاف عند البشر أقوى من رغبتهم فى التآلف والتعاون والتناغم ، ولذلك كان الصراع هو القاعدة بصفة عامة فى حين كان الوئام هو الاستثناء . وهو ما تخشاه الهند التى تحرص بكل الوسائل حتى لا ينفصل عنها إقليم البنجاب الذى يقطنه

السيخ ، وكشمير التى يعيش فيها المسلمون ، وإقليم أسام الذى يسكنه البوذيون ، وذلك برغم الديمقراطية العريقة التى تتمتع بها الهند وتتيح لكل مجموعة إثنية أو دينية الحرية الكاملة للتعبير عن نفسها ولممارسة شعائرها بحرية وكرامة . وتمارس الصين نظامًا حديديًا خوفًا من النزعات الاستقلالية التى يمكن أن تخرجها التبت إلى حيز التنفيذ ، أو يتمكن منها المسلمون فى مقاطعة سينكانج . أما أفريقيا فقد أصبحت مسرحًا جاهزًا لهذه الصراعات والنزعات الانفصالية نظرًا للتكوينات القبلية التى تحكمها والتى أثبتت أنها أعمق وأرسخ وأقوى من حدود جغرافيتها السياسية التى اتفق المستعمرون على رسمها فيما بينهم حتى يتجنبوا صراعات هم فى غنى عنها. ولا تستطيع العولمة أن تفعل الآن ما فعله الاستعمار فى القديم برغم إصرارها على جعل العالم قرية كونية صغيرة ، فالتيار الجارف بين القبائل الأفريقية الآن هو أن تكون لكل قبيلة منها دولة وطنية خاصة بها ، ويكفى للتدليل على ذلك فظائع رواندا التى راح ضحيتها أكثر من مليون قتيل . أما أمريكا اللاتينية فإنها تعانى أيضًا فى مناطق عديدة من تحول مطالب المحافظة على الشخصية الثقافية للسكان الأصليين إلى مطالب سياسية وطنية ، وإن لم تزل فى بداياتها المبكرة.

وكان عالم الاجتماع الأمريكى بنجامين باربر قد قدم وصفًا دقيقًا لهذه المفارقة أو التناقض العجيب حين قال إن الكرة الأرضية تتقارب وتتباعد فى الوقت نفسه ، تتنازعها التوترات المترتبة على الحاجات الاستهلاكية الموحدة من جهة ، والمشاعر الدينية الوطنية المفرقة من جهة أخرى . وينعكس هذا الواقع الصدامى على تركيبة الدول المتعددة دينيًا أو إثنيًا أو ثقافيًا كما ينعكس على العلاقات بين الدول المتجاورة والمتباينة فى عقائدها وعناصرها الإثنية . ولذلك فإن ما يحدث فى نيجيريا والهند وإيرلندا وأسبانيا ينذر بعواقب وخيمة مثل تلك التى وقعت فى البوسنة ورواندا . وبرغم التيارات الجارفة التى طفت على سطحها نماذج مستحدثة من الدولة / الأمة ، فإن العالم الفرنسى جان مارى جايهنو فى كتابه «نهاية

الدولة/الأمة» يتنبأ بسقوط الدولة / الأمة ، وبقيام عصر استعمارى جديد تكون أداته شبكة الاتصالات والتقنيات الإعلامية والمالية وليست السياسية. ويرى أن العالم اليوم أصبح قادرًا على تكوين مجتمعات متحررة من قيود الجغرافيا والمؤسسات السياسية التقليدية التى لم تعد قادرة على مواكبة الواقع الجديد الذى يفرض إعادة نظر شاملة ، ليس فقط فى المعاهدات والمواثيق الدولية وإنما فى القوانين والأنظمة الوطنية ، أيضًا .

ومن الحماقة أن يتصور أحد أنه من الضرورى أن يتصدى لأمواج العولمة ، لأنها ليست من صنع أحد وإنما هى تطور طبيعى للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على الساحة الدولية مع انتهاء الحرب الباردة ، وإنما من الضرورى تطويع العولمة وتسخيرها لما فيه خير البشرية ، خاصة فى مجال تضامن الشعوب ، وتضامن البشر فى كل دولة ، وتضامن الأجيال المتعاقبة . وهى مهمة معقدة ومتشابكة نظرًا لانطواء تيارات العولمة الجارفة على كل المفارقات والتناقضات التى تجمع بين الاندماج والتفكك وبين التكامل والانقسام ، وبين الوئام والصراع ... إلخ ، فى حين أن الدولة أصابها الضعف والوهن بحيث لم تعد قادرة على أداء وظائفها التقليدية فى التصدى للتحديات العالمية التى نتجت عن ظاهرة العولمة التى قلصت سلطانها على المواطنين وعلى اقتصادياتها وأمنها القومى . وأصبحت القضية المصيرية تتمثل فى كيفية الوصول إلى حلول عملية ملموسة للتعامل مع هذه الظاهرة .

وبداية لابد من ضبط مصطلح العولمة الذى لا يزال يصيب الكثيرين بالحيرة والتشتت ، برغم أو بسبب المقالات والدراسات والاجتهادات التى دارت حول العولمة وبمختلف اللغات ، والتى لم يعد فى الإمكان حصرها نظرًا لكثرتها وتنوعها. وضبط المصطلح من شأنه أن يخرج القارئ من دوامة هذه الحيرة ويمنحه صفاء الذهن الذى يمكنه من استيعاب وهضم أبعاد الموضوع المتشابكة وأعماقه المعقدة المعتمة.

فالعولمة مصطلح جديد لم يتردد من قبل، وإنما بلورته الدراسات الاقتصادية وطورته عن مصطلح سياسى سابق بدأت بوادره فى سبعينيات القرن العشرين، عرف باسم «النظام العالمى الجديد»، وكان هذا المصطلح فى بدايته غامضًا إلى حد كبير ، لكن مفهومه العام تبلور فى فرض النمط الغربى الرأسمالى على سائر دول العالم دون إشعارها بأى مساس بسيادتها أو هيبتها ، حرصًا على الواجهة الديمقراطية لهذا النظام ، والتى من شأنها أن تجنبه مقاومة متوقعة أو غير متوقعة هو فى غنى عنها.

ومع انتهاء الحرب الباردة ، وبروز الأولوية فى الغرب لقضايا الاقتصاد ، وحرية التجارة ، وحرية السوق ، وإزالة الحواجز أمام الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات والمغامرات التجارية الكبرى ، ومشروعات الدمج المذهلة بين الشركات العملاقة الأخطبوطية ، بدأت فكرة «العولمة» تحل محل مصطلح «النظام العالمى الجديد» ، لتعنى تحويل العالم إلى قرية موحدة يتمتع فيها بحرية العمل من يملك المال أولاً ثم المعلومات ثم القوة العسكرية ثم ما يترتب على ذلك من نفوذ سياسى وهيبة دولية .

ولم تتوقف هذه التحولات التاريخية عند حدود الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الثروة والمعلومات والقوة العسكرية ، بل شرعت فى التحول إلى أيديولوجيا أو شبه ايديولوجيا مائعة ، تستمد جذورها من الليبرالية الرأسمالية أو ما يسمى بالليبرالية الجديدة التى تتمثل أهدافها الاستراتيجية فى دعم وترسيخ وحدة الاقتصاد العالمى فى وجه التجزئة التى فرضتها النزعات الدينية والمذهبية والقومية والعرقية . فقد أصبحت القضية الأساسية هى قضية الانتاج على المستوى العالمى الضخم (الماكرو) وتوزيع سكان الأرض إلى منتجين / سادة ومستهلكين / عبيد ، بالإضافة إلى زعزعة الدولة القومية ، والقضاء على هيبتها بتقزيم دورها مقابل سيطرة رأس المال والشبكات والشركات العملاقة ، وكذلك تدمير ما أنجزته الإنسانية من منظمات دولية ، كالأمم المتحدة واليونسكو ، وإحلال تنظيمات أخرى

ذات آليات اقتصادية وطبيعة مالية ، وأهمها صندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية. ومع الثورة التكنولوجية فى الاتصالات ، يتدفق الطوفان الحر للمعلومات ومعه السيطرة على أجواء العالم إعلاميًا ، أى صناعة عقول البشر وغسيل أمخاخهم بما يناسب مصالح الشركات القابضة . ثم تأتى القوة العسكرية وسطوتها كنتيجة طبيعية لتجمع الثروات الأسطورية وانطلاق الثورة التكنولوجية ، وهى القوة الكفيلة بتأديب كل من تسول له نفسه أن يتحدى سادةالعالم الجدد .

ومع تصاعد نجم الولايات المتحدة اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا ومعلوماتيًا وبحثيًا ، بما أهلها لقيادة العالم وفرض سيطرتها عليه ، ومع انهيار القطبية الثنائية الدولية ، ومع تراجع القيم الإنسانية المتوارثة ، برز النموذج الأمريكى ممثلاً ورائدًا للتحولات نحو العولمة ، التى تختلف تمامًا عن مفهوم «العالمية» ، الذى كان زاخرًا بالقيم الإنسانية واحترام سيادة الدول الصغيرة والحفاظ على هيبتها. كما تختلف عن مفهوم «الدولية» الذى كانت وحدته الصغرى هى الدولة القومية. ومع تزايد وعى أمريكا لذاتها المتضخمة المسيطرة ، ومع تزايد انفتاحها على العالم بل واستيعابها له ، وإعادة صياغتها للعقل البشرى ، وتفردها أو احتكارها لقيادة العالم، سرت فى تيارات العولمة فكرة سيطرة النموذج الأمريكى أو أمركة العالم، وأصبحت مشاريع الدولة التجارية الجديدة تنبثق من الولايات المتحدة بمالها، وأزيائها، وأغنياتها، وأفلامها، ومسلسلاتها التليفزيونية، ولغتها، بل ولكنتها، لتفرض نفسها نموذجًا تحتذيه الدول وأجيالها المتعاقبة. وبالتالى أصبحت العولمة عبارة عن هيمنة ودمج العالم تحت جناحى النسر الأمريكى، بالغزو الثقافى والإعلامى والاقتصادى والفكرى والسيكلوجى . فهو غزو أسهل وأطول وأضمن وأرخص من الغزو العسكرى الذى يحمل فى طياته كثيرًا من المخاطر والمحاذير والتداعيات التى قد يصعب وضعها فى الحسبان . ومع ذلك فالغزو العسكرى احتمال قائم دائمًا ، إذا استطاعت دولة ما أن تغلق أبوابها بإحكام فى وجه أنواع الغزو السابقة ، وكانت فى الوقت نفسه تحتل موقعًا استراتيجيًا مؤثرًا وخطيرًا ، وتمتلك ثروة استراتيجية

ضخمة مثل النفط . وهو ما يفسر ويعرى الدوافع الحقيقية وراء الموقف الأمريكى تجاه نظام صدام حسين فى العراق كدولة تتصور أنها تملك هيبة يمكن أن تتحدى بها الهيبة الأمريكية ، برغم أنها محاولة انتحارية فى جوهرها .

ولم تكن أمريكا تتصور أن أحدًا يمكن أن يدافع عن النظام الديكتاتورى الذى أقامه صدام حسين فى العراق . فهى ليست فى حاجة لتؤكد أنه أشد الديكتاتوريات التى ظهرت فى القرن العشرين استبدادًا ، وأفظعها وحشية ، ولا يضارعه غير الديكتاتورية الستالينية التى يبدو أنها كانت نموذجًا يحتذيه صدام حسين الذى كان مسئولاً أيضًا عن حربين : حرب الخليج الأولى مع إيران ، وحرب الخليج الثانية نتيجة لغزوه الكويت . وهما حربان ألحقتا أضرارًا سياسية وكوارث اقتصادية بالغة بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، والدول العربية بصفة خاصة ، ولا تزال المعاناة متصاعدة حتى بعد الغزو الأمريكى الذى أسقط صدام حسين.

ولكن عندما أعلنت إدارة الرئيس بوش عن نواياها بشن الحرب ضد العراق بحجة القضاء على أسلحة الدمار الشامل التى تزعم الولايات المتحدة أن العراق لا يزال يملكها ، واجهت معارضة قوية فى شتى أنحاء العالم ، حتى فى الولايات المتحدة . وأوروبا الحليفة الفعلية والتقليدية لها ، وأرغمتها هذه المعارضة على اللجوء إلى الأمم المتحدة لتحصل على الشرعية الدولية لشن الحرب . وتمكنت الولايات المتحدة بضغوطها ودبلوماسيتها استصدار قرار جماعى من مجلس الأمن يفرض على العراق عودة مفتشى الأسلحة وإلا فالبديل الوحيد هو غزوه والتخلص من نظام صدام حسين . ولم يجد العراق مفرًا من أن يقبل بعودة المفتشين الذين صالوا وجالوا فى تفتيشهم للأماكن التى يشتبهون فى احتفاظها بأسلحة الدمار الشامل ، دون أى اعتراض من الحكومة العراقية سوى بعض التعليقات العابرة إنقاذًا لماء الوجه . لكن إدارة بوش أضافت تهديدًا آخر وهو تغيير النظام فى العراق، بصفته هدفها الحقيقى أو الأول وهذا ما حدث بالفعل .

ولكن كشف مقال نشر فى صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز» فى أول ديسمبر ٢٠٠٢ أن هناك أهدافًا أخرى تتجاوز تغيير النظام . وكاتب المقال هو ساندى تولان أستاذ السياسة والبترول فى جامعة كاليفورنيا بمدينة بيركلى موطن الليبرالية الأمريكية ، وقال فيه إن سياسة إدارة بوش حيال العراق ، لا تتعلق بأسلحة الدمار الشامل أو تغيير النظام العراقى بقدر ما تتعلق بتطبيق استراتيجية أمريكية متعدد المراحل ، وتسعى إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط . وتهدف هذه الاستراتيجية إلى السيطرة على تدفق النفط وضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى فى المنطقة . والخطة التى تنطوى عليها هذه الاستراتيجية لا تقل طموحًا عن معاهدة «سايكس - بيكو» التى عقدت فى عام ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام المنطقة فيما بينهما بعد سقوط الدولة العثمانية .

والاستراتيجية الإمبريالية الجديدة التى يمكن الكشف عن ملامحها من تصريحات وكتابات الشخصيات الرئيسية فى الإدارة الأمريكية ، ومن يشاركونهم فيها من المفكرين المحافظين . ذوى النفوذ والتأثير ، لا تنطوى على تغيير النظام العراقى فحسب بل التحكم فى النفط العراقى أيضًا ، وربما إنهاء منظمة البلاد المصدرة للنفط (الأوبك)، إضافة إلى تعزيز ودعم الوجود الإسرائيلى . وقد وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتقدم مبررًا عامًا للإطاحة بصدام حسين ، والتى كانت هدفًا استراتيجيًا حيويًا لإسرائيل كما جاء فى تقرير قدمه بنيامين نتنياهو فى عام ١٩٩٦ عندما كان رئيسًا لوزراء إسرائيل . وقد تردد مضمون هذا التقرير فى معظم التقارير السياسية التى قدمها كبار المسئولين فى وزارتى الدفاع والخارجية .

ويقول ساندى تولان إنه من المقرر بعد إزاحة صدام حسين ، أن يستمر احتلال العراق إلى أجل غير مسمى . ففى مؤتمر عقد فى أكتوبر ٢٠٠٢ تحت رعاية «معهد المشروع الأمريكى» ، قال المنشق العراقى كنعان مكيه إن «غزو العراق سيكون فرصة تاريخية لا مثيل لها فى الشرق الأوسط منذ سقوط الإمبراطورية

العثمانية» . ومن المؤكد أن الاحتلال سيعمل على حماية المرافق النفطية ، وضمان السيطرة على الاحتياطى العراقى الضخم بصفته ثانى احتياطى فى العالم بعد احتياطى المملكة العربية السعودية . ولابد أنه جائزة استراتيجية هائلة تمكن الفائز بها من السيطرة على النفط العراقى ، والتحكم فى إنتاجه وتسويقه ، بالإضافة إلى خروج العراق من منظمة «الأوبك» ، واستعداد روسيا لتصبح موردًا رئيسيًا للنفط ، مما سيجعل للنفط العراقى والنفط الروسى ثقلاً موازيًا لثقل المملكة العربية السعودية التى لا تزال تتمتع بنفوذ فى تقرير أسعار النفط فى السوق العالمية . ويتفق هذا مع خطة وضعها الفريق العامل مع نائب الرئيس ديك تشينى ، وتؤكد مركزية أمن الطاقة فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، والتى تجعل الخليج نقطة التركيز الأولى فى سياسة الطاقة للولايات المتحدة .

ويقول باتريك كلوسون محلل سياسة النفط فى «معهد سياسة الشرق الأدنى فى واشنطن : «ستكون هناك فرصة أمام شركات البترول الأمريكية لجنى أرباح كبيرة . ويجب ألا نشعر بالحرج من المزايا التجارية التى ستترتب على إدماج العراق فى الاقتصاد العالمى ، والذى سيكون فى مصلحة أمن الطاقة فى العالم . وإذا كانت دول العالم - كبيرها وصغيرها - قد انضمت إلى موكب العولمة ، فلا يعقل أن يظل العراق الدولة الوحيدة التى تدعى قدرتها على تحدى المسيرة» . كما اعتاد أحمد شلبى زعيم المؤتمر الوطنى العراقى أن يلتقى بمديرى شركات النفط الأمريكية للتشاور ومناقشة الاحتمالات والإمكانات . وهو مرشح صقور الإدارة الأمريكية ليرأس العراق بعد سقوط صدام حسين ونظامه .

وفى شهر يناير ٢٠٠٣ ، التقت الشخصيات العراقية فى المنفى بمديرى شركات النفط فى مؤتمر عقد فى الريف الإنجليزى لمناقشة مستقبل النفط العراقى تحت رعاية «مركز دراسات الطاقة العالمية» ، ورأسه الشيخ زكى يمانى وزير النفط السعودى الأسبق . واشترك فى المناقشات فضيل شلبى وزير النفط العراقى

الأسبق والمدير التنفيذى للمركز . وهو يقدر أن الاحتياطى النفطى العراقى سيفوق الاحتياطى السعودى ، وأن إنتاجه سيصل فى المستقبل القريب إلى عشرة ملايين برميل فى اليوم ، مما يجعله أعلى إنتاج فى العالم . وقد اشتمل جدول أعمال المؤتمر على بند يعتبر العراق البديل القادم للمملكة العربية السعودية ، كما سيخلو المستقبل من منظمة الأوبك .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تتصرف كما لو كانت العولمة قد منحتها حرية التحرك والغزو وتأديب الدول التى تصفها بالمارقة ، كإجراءات شرعية من حقها أن تتخذها دون أن ينازعها أحد فى هذا الحق . ولذلك يقول ساندى تولان فى مقاله بصحيفة «لوس أنجيلوس تايمز» إن شركات النفط الأمريكية ستتمكن من السيطرة على نفط العراق ، وإعادة تنظيم وتشكيل سوق النفط العالمى . لكن هذا لن يكون نهاية اللعبة أو آخر المطاف ، فقد عقد صقور الإدارة الأمريكية العزم على اتخاذ خطوات متتابعة ، يأتى فى مقدمتها دعم وتعزيز الأمن الإسرائيلى كأحد الاهتمامات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية التى تحرص دائمًا على القضاء على أى تهديد لإسرائيل ، خاصة من قبل النظامين السورى والإيرانى .

وفى مقال كتبه مايكل ليدين الذى كان عضوًا فى المجلس القومى للأمن فى إدارة ريجان ، ونشره فى «وول ستريت جورنال» بعنوان «الحرب لن تنتهى فى بغداد» ، قال : «يجب علينا فى أن نسقط دولتى الإرهاب فى طهران ودمشق» . فهو يحث بصراحة على توسيع الحرب على الإرهاب لتشمل إيران وسوريا دون أى حرج أو حساسية ، فقد استقت الولايات المتحدة كل هذه الصلاحيات من العولمة، وإن كان ليدين لا يذكر إسرائيل صراحة ، إلا أنها ستظل العامل الاستراتيجى الجوهرى فى رؤية صقور الإدارة الأمريكية ، إلى جانب السيطرة على العراق تحت مظلة الحرب ضد الإرهاب .

وكان ديفيد وورمزر بصفته أحد صقور البنتاجون قد كتب فى عام ١٩٩٨ مقالاً فى مجلة «فوروارد» اليهودية ، أكد فيه أنه إذا تولى أحمد شلبى السلطة فى العراق ، فسوف يعمل على توفير رأس جسر جغرافى بين تركيا والأردن والعراق وإسرائيل ، يكون مقدمة لقيام تحالف منحاز للغرب فى الشرق الأوسط . وكان نتنياهو فى تقريره الذى قدمه فى عام ١٩٩٦ واشترك فى كتابته وورمزر وفيث ، من صقور الإدارة ، قد دعوا إلى التخلى عن الجهود التى تبذل للتوصل إلى سلام شامل فى الشرق الأوسط ، مفضلين سياسة قهر سوريا وإذلالها لحماية المصالح الإسرائيلية . وقد انضم إيريل شارون إلى الدعوة ضد إيران عندما قال فى حديث أدلى به لصحيفة «التايمز» اللندنية ، إنه يجب على الولايات المتحدة التركيز على إيران بعد العراق . لكن المهمة لن تكون بهذه السهولة التى يتصورها هؤلاء الصقور، لأن غزو العراق أو الاعتداء على أى بلد فى الشرق الأوسط ، لابد أن يفجر بركانًا للغضب قد يصعب كبته ، ذلك أن عولمة الغزو والقهر لابد أن تقابلها عولمة الغضب والانتقام ، بعد أن أصبحت العولمة ملك الجميع ، كل يستخدمها بأسلوبه الخاص لتحقيق أهدافه المتوقعة أو غير المتوقعة . فقد أصبحت العولمة سلاحًا ذا حدين وبالتالى لا يستطيع أحد أن يحتكرها لنفسه . وبين عولمة الهجوم والغزو وعولمة الرد عليهما ، ضاعت هيبة معظم الدول وسط أمواج هذه الفوضى العارمة .

وتتوالى الأمثلة والأحداث التى تدل على هذه الفوضى العارمة ، مثلما حدث فى عيد الشكر الأمريكى (ديسمبر ٢٠٠٢) ، عندما تلقى العالم هدية بشعة فى كينيا من الإرهابيين ، للإيحاء بأن الطائرات المدنية تواجه خطرًا متزايدًا فى مختلف أنحاء العالم . وقالت مصادر المخابرات الغربية إن هناك احتمالاً قويًا جدًا أن شبكة «القاعدة» التابعة لأسامة بن لادن وراء الهجوم الذى قتل ١٥ شخصًا فى الفندق الذى يملكه إسرائيليون بالقرب من ممباسا ، وإطلاق صاروخين على طائرة مستأجرة إسرائيلية ، أثناء إقلاعها من مطار ممباسا .

وعلى الرغم من أن الهجوم الصاروخى قد أخطأ الهدف ، وفشل تمامًا ، إلا أنه يمثل أخبارًا مفزعة لركاب الطائرات فى مختلف أنحاء العالم ، لأن الهجوم يظهر أن للإرهابيين الإرادة والوسيلة لتدمير الطائرات المدنية أثناء إقلاعها ، أو هبوطها فى المطارات التى لا تتوافر لها أو فيها الحراسة الكافية . وبهذا يظل الخطر قائمًا لأنهم إذا لم يتمكنوا أن يفعلوها فى كينيا ، ففى إمكانهم أن يفعلوها فى أى مطار يصلون إليه ويتربصون به . فإذا أرادوا ضرب طائرة أمريكية ، فليس هناك داع لضربها فى أمريكا ، إذ يمكن القيام بهذه المهمة فى أى مكان آخر يسهل فيه أن يطلقوا عليها صاروخًا أو صاروخين .

وكانت منظمة «القاعدة» قد استخدمت الصواريخ على الكتف من قبل . ومن الهجمات الصاروخية التى تنسب إلى «القاعدة» ، هجوم ضد طائرة أمريكية وهى تقلع من قاعدة الأمير سلطان فى المملكة العربية السعودية فى ٢٠٠١ ، وهجوم آخر ضد طائرة هيلوكوبتر يملكها أمريكى فى اليمن ، وعدة هجمات فى أفغانستان. وتوحى هذه الهجمات بأنه قد يكون «للقاعدة» مخزون من قذائف أرض - جو ، كما يوحى الهجومان الأخيران فى كينيا بأنهما يدلان على تكتيكات جديدة لمنظمة «القاعدة» التى أصبحت تضرب أهدافًا سهلة وهى ترى الولايات المتحدة وحلفاءها يصعدون إجراءاتهم الأمنية .

ولا شك أن الهجوم الصاروخى على الطائرة المدنية كعمل إرهابى يعد أكثر خطورة وضررًا من الهجمات على المواقع السياحية ، مثل الهجوم على جزيرة بالى الأندونيسية فى أكتوبر ٢٠٠٢ حيث قتل ١٨٠ شخصًا من السياح فى ناد ليلى ، وغير ذلك من الأماكن السياحية فى دول العالم الثالث . فإذا كان هذا الهجوم الصاروخى قد أخطأ الهدف ، إلا أنه يبرز سهولة ضرب الطائرات المدنية بالصواريخ التى تحمل على الكتف ، وهو من النوع الذى يتم إنتاجه بالألوف ، ويخزن فى ترسانات لا تتوافر فيها الحماية الكافية فى مختلف أنحاء العالم . وإذا كان معظم

الطائرات الحربية يملك أسلحة مضادة قوية ضد هذه الصواريخ ، فإن هذه الأسلحة لا تتوافر للطائرات المدنية .

وتدل الهجمات المتطورة على انتشار خطر الإرهاب وطبيعته العالمية التى تفرض نفسها على مناطق شاسعة تمتد من بالى إلى ممباسا حيث تستمر خلايا الإرهابيين النائمة فى العمل ،على الرغم من الهجوم الأمريكى على أفغانستان فى خريف عام ٢٠٠١ ، وقتل وأسر عدد من قادة منظمة «القاعدة» . فقد أصبح العدد مبعثرًا ، ومتناثرًا ، وكامنًا ، وخفيًا ، وقادرًا على مواجهة وتحدى الجهود الأمريكية لتدميره . ففى الحرب التى أعلنها الرئيس بوش ضد الإرهاب ، لا يعرف القائمون بها من أين تأتى الهجمات والضربات ، فالعدو يوجد فى كل مكان ، مما جعل التهديد المحتمل ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها ، منتشرًا ومستمرًا ومتطورًا. ولذلك شددت إدارة بوش على أهمية الأمن الداخلى إلى درجة إنشاء وزارة جديدة خاصة به . فقد أصبح الأمن الأمريكى فى حاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير ، لأنه لم يعد يكفى لبلد يريد الاستقرار والاستمرار فى العمل والنمو فى إطار اقتصاد عالمى .

هكذا وجدت العولمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية نفسها فى مواجهة عولمة أكثر خبثًا ودهاءً ولا يمكن ضربها فى مقتل، ألا وهى العولمة الإرهابية. وحتى إذا أرادت طائرات الركاب الدولية أن تطمئن ركابها، فإن عليها أن تشرع على الفور فى توفير التكنولوجيا المضادة للهجمات الصاروخية ، وإذا شاءت صناعة السياحة العالمية أن تواصل العمل والإنتاج ، وأن تستقبل أفواج السياح ، فإنها مضطرة لتأمين المطارات المدنية بالإجراءات الأمنية والبوليسية الكافية ، فإن كل هذه المساعى والمحاولات المكلفة للغاية والباهظة التكاليف ، لن توقف الإرهاب أو تقضى عليه ، وإن كانت تعد خطوة إيجابية لكسب معركة ضمن المعارك العديدة والمتتابعة ضد الإرهاب .

ومن الواضح أن العولمة الإرهابية تستمد جزءًا كبيرًا من طاقتها وقوة دفعها، من موجة الكراهية العالمية ضد العولمة الاقتصادية على وجه التحديد . ذلك أن ما يفعله الإرهاب بالعولمة ، يشفى غليل كثير من الدول الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة التى تشعر أن العولمة قد جرفت سيادتها وهيبتها وكرامتها إلى غير رجعة ، بعد أن وضعتها تحت رحمة الدول الكبرى القائدة لزحف العولمة . بل إن كراهية العولمة لم تقتصر على أبناء الدول المنتهكة بل امتدت لتشمل أبناء الدول الصناعية الكبرى من الطبقات الدنيا والمتوسطة . ذلك أن العولمة هى تيار مضاد للفقراء أو محدودى الدخل أينما كانوا ، بصرف النظر عن انتمائهم لدول كبرى غنية أو دول صغرى فقيرة . فما من مرة انعقدت فيها مجموعة الدول الصناعية ، سواء فى سياتل ، أو دافوس ، أو جنوة أو غيرها ، وإلا انفجرت المظاهرات العارمة ضد اجتماعات هذه المجموعة ، واتخذت مظاهر احتجاج وكراهية عنيفة ضد قرارات هذه الدول ، لدرجة أن شابًا من المتظاهرين قتل برصاص رجال الأمن فى جنوة ، واعتبره المناهضون للعولمة أول شهيد لها . أما العاجزون عن القيام بمثل هذه المقاومة لسطوة العولمة ، فقد شفى غليلهم ما يفعله الإرهاب الدولى بها ، ومن هنا كان تعاطفهم الخفى أو العلنى معه .

فقد تأكد أن قرارات هذه الدول تؤثر تأثيرًا ضارًا ومؤذيًا على مستقبل الدول النامية لأنها تضاعف الديون عليها وبالتالى تهبط بمستوى معيشتها . والظاهرة الغريبة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن المظاهرات والاحتجاجات تصدر كلها عن أبناء الدول الصناعية التى ترفع ألوية العولمة ، مما يدل على الإدراك الواعى والفهم العميق لأبناء الدول المتقدمة الذين اكتشفوا فى آليات العولمة وإجراءاتها ، ضربات قاصمة لما حصلوا عليه من مكاسب اقتصادية واجتماعية فى سنوات سابقة ، مهما كانت هذه المكاسب متواضعة ، لأن العولمة لن تجلب لهم سوى الخسائر المتتابعة ، إذ إن هدفها الاستراتيجى يكمن فى مضاعفة سرعة دوران عجلة رأس المال حتى ولو داست فى طريقها الملايين من البشر .

وبرغم أن الضرر الأكبر يقع على كاهل الدول النامية أو المتخلفة ، إلا أنها تلتزم بالهدوء والسكون فى تصرفاتها وتحركاتها ، وتستسلم لآليات وإجراءات العولمة كقدر حتمى لا فكاك منه ، وكأنها لا تعى أو لا تدرك الطامة الكبرى التى ستصيبها فى عوائدها المحصلة من التجارة الدولية ، أى أنها مصيبة أو كارثة قومية ستحول حياتها إلى كابوس متصل ومتفاقم ، فى حين أنها تقتصر على بعض القطاعات أو الطبقات أو الفئات فى الدول المتقدمة القادرة على الحفاظ على كيانها الاقتصادى واستمرار ازدهاره على المستوى القومى . ومن هنا كان أبناء الدول الصناعية يرون فى إجراءات العولمة تأثيرًا سلبيًا على مستويات معيشتهم ، وطرق العمل ، ونوعية الحياة ، لأن فرص العمل ستقل مع ازدياد التطورات الإلكترونية التى تؤدى باستمرار إلى الاستغناء عن آلاف العمال والموظفين ، مما يرفع معدلات البطالة ، ويقضى على فرص وجود وظائف خالية . وليست هناك المؤسسات أو الأجهزة التى يمكن اللجوء إليها للتصدى لهذا التحدى الجارف ، بعد أن تضاءل دور الدولة وضاعت هيبتها بل وسيادتها ، بعد أن حلت محلها الشركات الرأسمالية العملاقة عابرة الجنسيات التى أصبحت تتطلب مهارات أكثر تقدمًا وتعقيدًا ، فى حين أن أغلب الأيدى العاملة الموجودة فى هذه الدول الصناعية غير مؤهلة لها ، مما سيضاعف من أعداد العاطلين أضعافًا مضاعفة ومما يؤدى بالتالى إلى مشكلات واضطرابات اجتماعية لا حصر ولا حدود لها . ولن تسلم الأسواق المالية من الفوضى التى ستنعكس على مدخرات العاملين التى ستنخفض قيمتها والتى ستضيع معها حصيلة كفاح السنين ، كما أن البيئة لن تسلم من هذه الكارثة ، إذ إن التقدم التقنى السريع والهائل من خلال تصاعد حرق الطاقة ، سيؤثر على البيئة الخضراء ويرفع من درجة حرارة الأرض كنتيجة للاحتباس الحرارى الذى عجز الغلاف الجوى عن استيعابه .

هكذا تقف الدولة حائرة بين شقى الرحى : بين الطوفان الكاسح للعولمة والتجمعات الشعبية التى تتمثل فى الفئات الكادحة التى لن تجنى سوى الخسائر الفادحة . فلم تعد الدولة سيدة موقفها كما كانت فى عصور سابقة ، بحيث أصبحت هيبتها فى ذمة التاريخ ، بعد أن انقلبت الأوضاع ، إذ كان من المفروض أن تطوع الدولة إمكانات العولمة وطاقاتها لخدمة أهدافها وأبنائها ، لكنها فوجئت بأنه أصبح من المحتم عليها أن تطوع هى سيادتها وأهدافها لطوفان العولمة حتى تطفو على سطحه ولا تغرق فى أعماقه السحيقة . ومن هنا برزت على سطح الفكر السياسى والاقتصادى العالمى ، توجهات ومقولات وآراء تحاول أن تمنهج ما تسميه إعادة اكتشاف أو اختراع الإدارة الحكومية من منطلق الحرص على استمرار دور الدولة فى الألفية الثالثة بعد الميلاد ، إذ إنها تواجه الآن تحديًا مصيريًا لم تمر بمثله من قبل منذ أن تبلورت فكرتها فى كتابات فلاسفة ومنظرين من أمثال أفلاطون فى كتابه «الجمهورية» وأرسطو فى كتابه «السياسة» . فقد أصبحت الآن فى مواجهة تهديد قد يقضى على كيانها الذى عرفت به عبر التاريخ .

فقد أصبح من الأدبيات السياسية الشائعة أنه لم يعد هناك مفر أمام الدولة لكى تستمر ، من أن تتبع مناهج وأساليب وآليات جديدة تتفق مع متطلبات وتطلعات عصر العولمة . وهو ما ينطبق على الدول بصفة عامة ، وعلى الدول النامية بصفة خاصة لأنها فى أشد الحاجة إلى الترميم والاصلاح العاجل للبنية الأساسية فيها ، سياسيًا ، واقتصاديًا ، واجتماعيًا ، وفكريًا ، وتكنولوجيًا ، وثقافيًا، وتعليميًا ، وإعلاميًا . ذلك أن هيبة الدولة النامية لم تعد مهددة من الخارج فحسب، بل من داخلها أيضًا ، أى أنها واقعة بين ضغوط خارجية وأخرى داخلية، وإذا لم تسارع إلى تطوير آلياتها وتوظيف إمكاناتها ، وتجديد طاقاتها فى الوقت المناسب ، فستسقط صريعة التحجر والشلل والجمود وتصبح من حفريات التاريخ .

وللخروج من هذه الهاوية لابد من تتبع الأسباب التى أدت إلى تآكل دور الدولة، وتراجع سيادتها ، وتلاشى هيبتها ، حتى يمكن تجنب نتائجها بقدر الإمكان. وهى استراتيجية ليست سهلة على الإطلاق لأنها تحتم الحرب فى جبهات عديدة متزامنة فى وقت واحد . فلم يعد المواطن رهين وطنه ، بل أصبح واعيًا بكل ما يدور فى عالمه المعاصر ، مما أعاد صياغة فكره ونظرته إلى الحياة ، خاصة فى مجال المقارنة بينه وبين أمثاله فى بلاد أخرى لم تعد نائية عنه ومجهولة له كما كانت فى عصور سابقة. فقد أدت الثورة التكنولوجية سواء فى مجال الإنتاج أو الإعلام أو الاتصال أو غير ذلك ، إلى تزويد المواطن بوعى أعمق وأشمل تجاه الدولة التى كان يستشعر مهابتها فى كل تصرفاته ، لكنها تحت وطأة تيارات العولمة ، تحولت إلى مجرد إدارة لشئون البلاد ، قد تفلت الأمور من يديها ، خاصة فى مواجهة الضغوط الخارجية. ولذلك لم يعد المواطن يشعر بالأمان والحماية فى ظلها ، وشرع بالتالى يفكر فى كيفية رعاية نفسه بنفسه بقدر الإمكان ، خاصة فى الدول النامية التى كشفت العولمة إلى أى مدى تعانى التخلف الإدارى ، والتحجر البيروقراطى ، والإيقاع البطىء ، والطرق المسدودة ، والدوائر المفرغة ، والمتاهات الجانبية ، بل والفساد الأخلاقى سواء على المستوى السياسى ، أو الاقتصادى أو الاجتماعى ، مما يضاعف من سيطرة الدول الصناعية المتقدمة الغنية على الدول الزراعية أو شبه الصناعية أو التى لا تجد ما تتعامل به مع الدول الأغنى سوى بيع المواد الخام الكامنة فى أراضيها أو فى باطنها ، والتى لا فضل لها فيها على الإطلاق، بل والقابلة للاستهلاك والنفاد إلى غير رجعة .

ولعل تزايد قوة ونفوذالشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، من أهم وأخطر أسباب تآكل دور الدولة بصفة عامة ، ودور الحكومة بصفة خاصة . فقد انتقل مركز الثقل من أصحاب القرار السياسى إلى أصحاب القرار الاقتصادى ، وبالتالى أصبحت السياسة خادمة مطيعة فى بلاط صاحب الجلالة الاقتصاد . ونظرًا للمرونة

بل والزئبقية التى تميز معظم السياسيين ، فقد اكتشفوا فى مرحلة مبكرة أن التصدى للمد الاقتصادى الذى انتزع منهم زمام المبادرة ، أمر لا جدوى منه ، وبالتالى أسرعوا لركوب الموجة ، بوضع أدواتهم وآلياتهم وإمكاناتهم وخبراتهم فى خدمة السادة الجدد من أباطرة الاقتصاد ، بل ورحبوا بأن يتولى بعض هؤلاء السادة الحكم بالفعل ، مثلما حدث فى إيطاليا عندما نجح الملياردير بيرلوسكونى مرتين فى الانتخابات التى دفعت به إلى رياسة الحكومة الإيطالية ، وهو الذى يمتلك أكبر ثلاث شبكات للتليفزيون ، ودور نشر ، ومشروعات عملاقة أخرى .

وكان تآكل دور الدولة فى بلاد الجنوب أكثر وضوحًا عنه فى بلاد الشمال التى أكسبتها نظمها الديمقراطية مرونة كافية لاستيعاب أمواج العولمة بقدر الإمكان. فقد كانت دول الجنوب تتمتع بممارسة سلطة مركزية بل وديكتاتورية مع شعوبها فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وإن كانت هناك بعض الدول التى تمثل استثناءات قليلة من هذه القاعدة . وعندما بلغ المد العولمى شواطئ هذه الدول ، شكل ضغوطًا ملموسة على حكوماتها التى اهتزت هيبتها التقليدية فى نظر مواطنيها الذين أثاروا اضطرابات عديدة ومتتابعة ، من الحروب القبلية والعنصرية كما فى أفريقيا، والحروب العرقية والدينية كما فى آسيا ، وحروب العصابات ورجال الأعمال كما فى أمريكا اللاتينية ، فلم تعد الأمور مقصورة على الانقلابات العسكرية التقليدية التى تزيح حكومة لتحل محلها أخرى ، بل وقعت زلازل اقتصادية هزت البنية الأساسية للدول ، خاصة تلك التى نفذت تعليمات البنك الدولى بممارسة ما يسمى بالإصلاح الاقتصادى ، وتخفيض قيمة عملتها ، والاستغناء عن أكبر عدد من العاملين والعمال. والكارثة الاقتصادية التى مرت بها المكسيك كانت أوضح مثال على ذلك.

وكان من أسباب تآكل دور الدولة أيضًا ، أن النظم والأساليب القومية التى اتبعتها الدولة سواء فى الإدارة أو الاقتصاد أو الإعلام أو التعليم أو الثقافة أو البيئة،

قد تم اختراقها من قبل هجمات العولمة المتزايدة ، بحيث أصبحت مفتوحة لكل التيارات الوافدة ، بصرف النظر عن مدى قدرتها لاستيعابها أو مقاومتها أو التعامل معها بشكل من الأشكال . ونظرًا لأن هذه النظم والأساليب هى بمثابة عناصر البنية الأساسية التى تنهض عليها سيادة الدولة وهيبتها ، فمن الطبيعى أن يؤدى اختراقها إلى هزة عنيفة يمكن أن تصيبها فى الصميم ، خاصة فيما يمس شرعيتها التى تخول لها سلطة إدارة شئون الحكم . فمن المعروف أن شرعية السلطة تنهض على عقد بين الحاكم والمحكوم فالحاكم يدير ويخطط ويحدد الواجبات الملقاة على عاتق المحكوم ، مقابل حمايته وتوفير الأمن والاستقرار الاقتصادى والتقدم الاجتماعى له ، فى حين أن المحكوم يقوم بأداء واجباته مقابل حصوله على حقوقه. وإذا عجز الحاكم عن القيام بمسئولياته وواجباته نتيجة لضغوط واقعة عليه أو انحرافات فى إدارته الفاسدة أو أية أسباب أخرى ، فإنه يفقد شرعيته فى إدارة شئون الدولة . ومن الواضح أن العولمة قد هزت أو اجتاحت نظمًا حاكمة عديدة، خاصة فى الدول النامية أو المتخلفة التى لم تكن مستعدة على الإطلاق للتعامل مع هذه المتغيرات الجذرية ، وبالتالى تآكلت شرعيتها داخل حدودها ، وفى الوقت نفسه انحسرت مصداقيتها خارج حدودها .

وكان من أهم المتغيرات التى طمست سيادة الدولة وهيبتها ، وجعلت دورها شاحبًا هزيلاً ، انتشار واتساع مناطق الخلل فى التوازن الاستراتيجى الدولى والإقليمى ، بسبب اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء . فقد أصابت العولمة أنصارها بالغرور والمنظور الأحادى ، فوقعوا فى مأزق الغباء الرأسمالى الذى أدى فى الماضى إلى اندلاع الثورات الاشتراكية والشيوعية مثلما حدث لروسيا القيصرية التى تحولت إلى الاتحاد السوفييتى . وهو نوع من الغباء الخطير لأنه يعتبر الفقراء مجرد جثة هامدة أو مجرد كائنات لا تملك من أمرها شيئًا ، وما عليها سوى الرضوخ الكامل لقدرها . والظاهرة الغريبة أنه بعد كل التقدم الذى أحرزته العلوم

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ، فإن أنصار العولمة يعودون لارتكاب نفس الخطأ المصيرى المميت الذى غير جغرافية العالم وتاريخه منذ مطلع القرن العشرين، ذلك أن الإنسان الفقير اليائس ليس لديه ما يخاف أو يحرص عليه ، ومن السهل أن تصبح جرأته من النوع الدموى ، لأنه لن يفقد سوى يأسه وقيده وضياعه . ومن هنا كانت ضرورة بل وحتمية أن يضع أنصار العولمة فى حساباتهم المتعددة والمعقدة، اعتبارات العدل الاجتماعى لأنها بمثابة أهم صمام للأمن لهم ، لأنها ستقوم بالتنفيس عن البخار المكتوم داخل قطاعات الفقراء وتجمعاتهم ، خاصة بعد تقلص السيادة القومية للدولة نتيجة للضغوط العالمية المتزايدة لتوحيد السوق فى شتى أرجاء العالم وتوسيعها ، مع دمج الاقتصاديات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية فى المنظومة الرأسمالية الدولية . فقد أصبحت الدولة عاجزة عن التحكم فى تطلعات الجماهير نحو عدل اجتماعى يضيق الهوة بين الفقراء والأغنياء ، فلا هى قادرة على توفير العدل الاجتماعى ، ولا هى قادرة على التصدى لطوفان العولمة الذى اجتاح فى طريقه سيادتها وهيبتها بل وشرعيتها أيضًا، مما ينذر بدخول العالم إلى عصر من الفوضى والسيولة والميوعة لم يشهد له مثيلاً من قبل .

ومهما انفردت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بالسيطرة على النظام العالمى الجديد ، فلن تستطيع هذه القوة العظمى ، مهما أوتيت من سطوة وجبروت، أن تجعل منه نظامًا بمعنى الكلمة . فمهما اعتبرت العولمة الإعلامية عالم اليوم مجرد قرية كونية صغيرة، فإن السيطرة الإعلامية تختلف تمامًا عن السيطرة الإدارية على المستوى العالمى ولم يشهد العالم من قبل أن حكمته أو سيطرت عليه قوة وحيدة، فقد كان هناك دائمًا أكثر من امبراطورية لاقتسام السيطرة على العالم فيما بينها ، سواء بالاتفاقات أو الحروب . وبرغم ثورات الشعوب الواقعة تحت وطأة هذه الإمبراطوريات طلبًا للحرية والاستقلال ، فقد كان هناك نظام متعارف عليه ،

وتوجهات متفق عليها ، وتوازنات بين تلك القوى ، ساعدت فى النهاية على تدعيم التوازن الدولى، نظرًا للسيادة أو الهيبة التى كانت تتمتع بها دول العصور الماضية . أما أن تتمتع الولايات المتحدة وحدها بالسيادة والهيبة والسيطرة بل والسطوة ، وأن تمن من حين لآخر على بعض دول الاتحاد الأوروبى ببعض الفتات المتساقط من مأدبة الهيبةالأمريكية ، فأمر غير مقبول خصوصًا على المدى الطويل . ويبدو أن العولمة نفسها تفرز من داخلها تناقضات يمكن أن تقضى عليها فى النهاية ، فلو كانت الدول النامية أو الصغيرة لا تزال تتمتع ببعض سيادتها أو هيبتها ، لكان من السهل على الولايات المتحدة أن تتعامل معها كقوى مساندة لها بطريقة أو بأخرى ، لكن مع تآكل هذه القوى تحت وطأة العولمة ، فهل يمكن للولايات المتحدة ، سيدة العالم، أن تتعامل مع تجمعات أو قطاعات أو فئات أو حتى عصابات غامضة ومراوغة، وقد تكون عابرة ومؤقتة فى إمساكها بزمام الأمور ، عوضًا عن الدولة المتآكلة ؟! وبذلك يمكن أن تكون الولايات المتحدة أول دولة تدفع ثمنًا باهظًا نتيجة لاستشراء هذه الفوضى العارمة ، خاصة عندما لا تجد دولاً مستقرة يمكن أن تتعامل معها. لكن هذا التطور المحتمل لابد أن يستغرق وقتًا طويلاً ، تكون فيه الدول النامية قد انهكت تمامًا. وهى الحقائق والتوقعات التى اتفق عليها اثنان وعشرون باحثًا ومفكرًا سياسيًا واستراتيجيًا من أمريكا وروسيا وفرنسا ، فى كتاب صدر لهم عام ٢٠٠٢ بعنوان «هل أمريكا سيدة العالم؟».

تدور أبواب الكتاب الخمسة حول قضية انفراد أمريكا بالقرار السياسى فى العالم ، بعد انهيار الاتحاد السوڤييتى الذى فتح الطريق أمام تحقيق الحلم الأمريكى الأثير وهو أن تصبح أمريكا سيدة العالم . ومنذ سنوات ظلت أمريكا تمارس استراتيجية تستهدف صعودها كقوة عظمى ، بصفتها الدولة أو الأمة التى لا غنى للعالم عنها كى يواصل حياته على ما يرام . ومن الواضح أنها المرة الأولى فى التاريخ التى تظهر فيها دولة واحدة تسعى للتحكم فى كل كبيرة وصغيرة فى

العالم دون أن ينازعها أحد فى الإمساك بمقاليد الأمور. وقد ساعدتها على ذلك الظروف الدولية المواتية التى تمثلت فى سقوط الاتحاد السوفييتى ومعه دول المعسكر الشرقى، وكذلك الظروف المحلية الداخلية التى تتمثل فى امتلاك كل أدوات التطور العلمى والتكنولوجى ، والطاقات الاقتصادية التى لا مثيل لها ، والآلة العسكرية التى يمكن أن تمد أذرعها الأخطبوطية إلى أى مكان فى العالم ، ووسائل الإعلام والاتصال التى تغطى الكرة الأرضية ، وكافة رموز العولمة التى تحمل البصمة الأمريكية .

وإذا كان التاريخ يسجل أن هذا الموقف الفريد لم يحدث إلا فى القرن الأول الميلادى مع الإمبراطورية الرومانية ، لكنها لم تمد سيطرتها على جميع أنحاء العالم كما فعلت الإمبراطورية الأمريكية، وإنما غطت حوض البحر المتوسط وأوروبا الغربية، وآسيا الصغرى ، والبلقان فقط . لكن بعد ذلك تزامنت الإمبراطوريات إلى حد بعيد ، مثل الإمبراطورية الألمانية ، والروسية ، والبريطانية ، والفرنسية ، والأسبانية ، حتى أواخر القرن العشرين حين بسطت دولة واحدة (هى أمريكا) سيطرتها على الكوكب الأرضى بأكمله ، وأصبحت محورًا لكل العلاقات الدولية. وبذلك تحقق حلم رؤساء أمريكا المتعاقبين الذين كان شغلهم الشاغل منذ اندحار ألمانيا النازية والعسكرية اليابانية فى الحرب العالمية الثانية ، هو الحيلولة دون ظهور قوى أخرى منافسة لدولتهم القوية . وتبلور هذا الهدف الاستراتيجى بوضوح مع فشل الإمبراطورية البريطانية وحليفتها الفرنسية فى العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر عام ١٩٥٦ ، مما جعل الكُتَّاب والمؤرخين الأمريكيين يصفون «أزمة السويس» أو «معركة السويس» بأنها النهاية الفعلية للإمبراطورية البريطانية . وكان الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت دوايت أيزنهاور قد رفض تأييد بريطانيا وفرنسا فى عدوانها مع إسرائيل على مصر ، بحجة أنهما لم يستشيراه قبل الإقدام على هذه الخطوة . لكن الهدف الأمريكى الحقيقى أن أمريكا أرادت أن تشغل ما أسمته

بالفراغ فى الشرق الأوسط ، والذى حدث بخروج بريطانيا وفرنسا من المنطقة ، أى أن تحل محلهما من خلال اتفاقيةالأمن المتبادل التى أرادت عقدها مع مصر . وكانت تظن أن جمال عبد الناصر سيقدر عدم تأييدها للعدوان على مصر ويشرع فى الدوران فى فلكها ، لكنه خيب ظنها عندما رفض استبدال الهيمنة البريطانية السابقة بهيمنة أمريكية قادمة . عندئذ فتحت عليه أبواب الجحيم مع ربيبتها إسرائيل التى أدركت فى الحال أن مستقبلها مع الإمبراطورية الأمريكية البازغة ، وليس مع الإمبراطورية الغاربة. وظل عبد الناصر يصطلى بنيران الجحيم الأمريكى إلى أن انتهت أسطورته فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، حين تكالبت عليه الأمراض ليرحل فى٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . وبعد ذلك تغير تاريخ منطقة الشرق الأوسط ، وفتحت أبوابه على مصاريعها للصديق الأمريكى الذى قلبت له صفحة ناصعة البياض فى ملف العلاقات العربية - الأمريكية ، بعد أن انطوت الصفحات السوداء القديمة وبذلك خطت أمريكا خطوة أخرى فى طريقها لتكون سيدة العالم.

ويبحث كتاب «هل أمريكا سيدة العالم؟» فى أسباب توحش القوة الأمريكية التى فرضت نفسها كقوة وحيدة على العالم ، فيوضح أنها ترجع - فى جانب منها - إلى هزيمة الدول المحورية عسكريًا فى الحرب العالمية الثانية ، وتراجع دول أخرى عن القيام بدور سياسى محورى فى العلاقات الدولية ، وكذلك انتشار اللغة الإنجليزية الذى لم تشهدأية لغة مثيلاً له من قبل. ولعبة الفرانكفونية التى تحاول فرنسا ممارستها لتثبيت أقدام اللغة الفرنسية ، وتكتيل الدول الناطقة بها فى مواجهة طوفان اللغة الإنجليزية والثقافة المرتبطة بها ، هى لعبة طفولية إلى حد بعيد، لأن اللغة الإنجليزية بلهجتها الأمريكية ، تنهض على ترسانة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية وإعلامية بل وعسكرية ، وليس على مجرد ثقافة متناثرة وغير متجانسة بل ومبعثرة بين ثقافات أوروبية وأفريقية وآسيوية ولا يكفى أن يكون الرابط فيما بينها هو مجرد لغة .

هكذا شهد هذا العصر ، ظهور دولة كبرى وحيدة بدون منافس فى شتى المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والإعلامية ، والثقافية ، والفنية. ويذكر الكتاب مجرد مثل على القدرات الاقتصادية الخارقة للمجتمع الأمريكى، فيوضح أن ١٪ من الشركات الأكثر غنى ، قفزت ممتلكاتها وأرصدتها من ٥ ٪ إلى ٣٥,١ ٪ من إجمالى الممتلكات فى أمريكا فى الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ فقط. لكن كابوس العولمة يتجلى فى حياة الطبقات الوسطى والدنيا من المجتمع الأمريكى، حين يرصد الكتاب أن رواتب أكثر من نصف الأمريكيين ، أصبحت فى انخفاض دائم ومتجدد ، دون أن يجرؤ أحدهم على فتح فمه بأى اعتراض ، بحكم أن زملاء له تم طردهم من وظائفهم أما معظم السود الأمريكيين فكانوا ضحايا العولمة الذين فقد بعضهم كل شىء ، ولم يتبق لهم سوى التسكع والتسول فى الشوارع أو الانضمام إلى جماعات الجريمة المنظمة .

وبرغم أن أجهزة الإعلام والصحافة الأمريكية تتشدق ليل نهار بالعلاقة العضوية بين العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، فإن الديمقراطية تحت وطأة العولمة أصبحت الضحية المغلوبة على أمرها فى الولايات المتحدة ، لأن تأثير المال وجماعات الضغط الاقتصادى والسياسى ، أضاع تمامًا ما كان لها من هيبة ، وجنى عليها كقيمة سياسية واجتماعية وإنسانية ، لأن أصحاب المصالح والشركات العملاقة هم الذين يملون على الكونجرس السياسات التى يريدونها بناء على استراتيجيات سبق لهم وضعها فى غيبة من الدولة. وهى استراتيجيات لا تكتفى بالضغوط الاقتصادية والسياسية بل تمتد لتمارس ضغوطًا ثقافية وإعلامية وفنية وفكرية لا تقتصر على غسيل مخ المواطن الأمريكى العادى ، بل تهدف للتأثير بنفس الدرجة الحادة على المواطن فى دول العالم التى لا تستطيع أن تصد الطوفان الإعلامى الأمريكى الذى يغطى الكرة الأرضية ليعيد صياغة العقول البشرية لحظة بلحظة ، ويصب فيها ما يشاء من الأفكار والسلوكيات التى يوحى دائمًا بأنها

من صنعهم وابتكارهم بحيث يتحمسون ويروجون لها بصفتهم أصحابها . ولا يذكر الإعلام الأمريكى أبدًا أنها ثقافة أمريكية صنعت فى معاهده ومراكزه المتخصصة ، بل هى «ثقافة معولمة» صادرة من كل البشر لكى يمارسونها بمحض إرادتهم واختيارهم !!

ويركز كتاب «هل أمريكا سيدة العالم؟» على ما يسميه بالإمبريالية الأمريكية التى اعتمدت على قوتها العسكرية الفائقة فى فرض سطوتها على كل أرجاء العالم تحت غطاء دبلوماسى لا يزيد فى حجمه عن ورقة التوت لإخفاء عورة الغزو المباشر الصريح، من البوسنة، حتى الشرق الأوسط مرورًا بالصرب وكوسوفو، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، لدرجة أن أى صراع أو حرب فى العالم ، لا تخلو من وجود «وسيط أمريكى» هو حمامة السلام بين الأطراف المعنية ، لكن الواقع يوضح أن السلام لم يحل أبدًا بين هذه الأطراف !! بل إن الدبلوماسية الأمريكية لم تعد تهتم كثيرًا بوضع قناع الحياء والخجل الذى يخفى أغراضها الدفينة الحقيقية، بحيث كانت تتكلم بصراحة عن عزمها على غزو العراق لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل .

وفى عام ٢٠٠١ صدر تقرير عن معهد جون كيندى للأبحاث، يحدد المستويات الثلاثة التى تنهض عليها قوة الولايات المتحدة والهيبة التى تتمتع بها فى العالم المعاصر. يتمثل المستوى الأعلى فى القوة العسكرية بحكم أن أمريكا هى الدولة الوحيدة التى تملك القدرة على نشر قواتها فى أى مكان بالعالم. أما المستوى الأوسط فيقوم على القوة الاقتصادية التى تتمتع بها أمريكا ، وإن كانت اليابان وأوروبا تشاركانها فيها ، وربما انضمت الصين قريبًا إلى هذه المجموعة الاقتصادية . أما المستوى الأدنى فيتعلق بشبكات التأثير مثل شبكة البنوك ، وقنوات الإعلام والاتصال التى تقدم أساليب الشرح والتفسير والإقناع بل وغسيل المخ . وهذه المستويات الثلاثة تملك من الديناميكية ما يمنح الإدارة الأمريكية مرونة الحركة والتصرف فى الوقت والمكان المناسبين . فمثلاً حدث تغيير

فى آليات القوة العسكرية ، أدى إلى اختفاء الردع النووى الثنائى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى ، كذلك فإن القوة الاقتصادية فى تزايد مستمر مع تسارع عجلة العولمة الاقتصادية . وهذه الأنواع المتعددة والدرجات المختلفة من القوة ، جعلت أمريكا قادرة على ممارسة النوعيات المتدرجة من الفعل مثل فعل الفعل ، ومنع الفعل قبل أن يقع ، ورفض الفعل ومقاومته بعد أن يقع ، وشحن الفعل بقوى دفع جديدة ، والتحكم فى إيقاعه ... إلخ.

ولم تضعف العولمة هيبة الدولة فحسب ، بل أضعفت هيبة القانون الدولى أيضًا . فقد أصبح من المقولات الشائعة أن السلام لم يتم إقراره بالقانون ، إنما بتحالف القوى المختلفة . وعلى سبيل المثال ، فإن القانون الدولى كان ولا يزال عاجزًا عن حراسة الدول النامية وحمايتها ، أما فى عصر العولمة فإنه يتحتم على هذه الدول أن تسعى لتحقيق تضامن يستطيع بقوته والالتحام بين عناصره أن يفرض احترام الاتفاقيات والعهود ، وهو ما يسميه بعض أنصار العولمة بالحكومة العالمية التى تقوم بدور الضامن العالمى . ويبدو أن هذا وهم كبير لأن علاقات التضامن بين مختلف الدول لا يمكن أن تصل إلى هذه الفاعلية والقوة ، ولا يمكن أن تنجز ما فشلت الأمم المتحدة فيه برغم كل ثقلها الذى كانت تتمتع به قبل طوفان العولمة الذى جرفها بعيدًا عن أهدافها وإمكاناتها السابقة .

ويعترف بنجامين باربر مستشار الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون بالصعوبات والعقبات التى تعتور طريق أمريكا فى السيطرة على العالم ، وكأن هذه السيطرة هى قدرها الذى لا مفر منه !! فيقول إن السلطة الأمريكية تعتمد فى عصر العولمة على ثلاثة محاور : المحور العسكرى والمحور السياسى ، والمحور الإعلامى . وإذا كانت العلوم العسكرية والسياسية قد تقدمت إلى حد كبير بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية ، إلا أنها لا تزال تعتمد على تقاليدها وأساليبها ومناهجها التى تشكل أساسياتها وآلياتها ، فيما يتصل بالمحورين العسكرى والسياسى . أما

المحور الإعلامى فيمثل سلطة جديدة وغير تقليدية على الإطلاق ، وإن كانت تعتمد على المقولة التى نادى بها الفيلسوف الإنجليزى فرانسيس بيكون (١٥٦١- ١٦٢٦) وهى أن «المعرفة قوة» . ويوضح بنجامين باربر أنه إذا كان فى الإمكان احتكار القوة العسكرية وربما القوة السياسية ، فإن القوة الإعلامية والمعلوماتية والذكاء الاصطناعى ، لم تعد سلطة أمريكية بقدر ما أصبحت سلطة عالمية ينظمها الأمريكيون والأوروبيون ، وهى لا تؤكد سيادة الحكومة الأمريكية ، وإنما الاحتكارات العالمية للشركات عابرة الجنسيات ، والأسواق المالية والسلعية والخدمية التى تنتشر فى شتى أنحاء العالم ، وهى ليست جميعًا أمريكية .

ولا يرى باربر أية غرابة أو شذوذ عن المألوف فى أن تتحول الكرة الأرضية إلى كوكب نمطى الشكل ، تهيمن عليه المعاملات التجارية والاتصالات العالمية . وأمريكا هى الدولة الوحيدة المؤهلة والقادرة على القيام بهذه المهمة الثقافية والحضارية التى لم يعرف لها العالم مثيلاً من قبل . فهى تملك السلطة التى تمكنها من أن تفرض على العالم أجمع نفس الصور ، والأصوات ، والإيقاعات ، والشعارات، والرموز ، والأساليب ، والأفلام ، والمنتجات الكومبيوترية الخاصة «بالسوفت وير» أى أن أمريكا توظف سلطة المعلوماتية فى قيادتها للعالم ، بالإضافة إلى سلطة هوليوود التى تفرض هيمنتها على الإنتاج السينمائى والتليفزيونى العالمى من خلال شاشة التليفزيون التى تقدم من خلال الشبكات الفضائية هذه المواد المغرية للمشاهدة مع الإعلانات التى لا تقل عنها إبهارًا ، مستخدمة اللغة الإنجليزية التى أصبحت بمثابة اللغة الرسمية لقنوات العولمة ، نظرًا لانتشارها العالمى الذى لم تحظ بمثله أية لغة من قبل .

ويبلور كتاب «هل أمريكا سيدة العالم؟» هذه العمليات جميعًا فى منظومة متناغمة ، يكمن فيها سر النجاح العالمى للمذاق الأمريكى الذى اعتادته معظم شعوب عالمنا المعاصر ، والذى جعل أمريكا فى النهاية سيدة للعالم ، باعتبار أن

المسألة لم تعد مسألة استعمار أو غزو أو احتلال أو اغتصاب ، لأنها لا تنطوى إطلاقًا على أى نوع من الإجبار أو القهر ، بل تنهض على الاختيار الحر والإقبال المتزايد للمستهلكين بمحض إرادتهم . وهى الإرادة التى تشكلها البرامج والإعلانات والأفلام والأغانى خاصة «الفيديو كليب» بطريقة مسبقة ومستمرة ومتجددة وغير مباشرة ، بحيث لا يشعر المستهلكون بأن هذه الإرادة ليست نابعة منهم أو مصنوعة لهم خصيصًا . ودون أن يدرى هؤلاء المستهلكون ، فإن أمريكا تصوغ لهم فكرهم وسلوكهم لأنهم فقدوا القدرة على الرصد والتحليل والتأمل والتفسير ، ولأنهم فى هذه الغيبوبة الفكرية اللذيذة التى اعتادوها بل وربما أدمنوها، أصبح كل اهتمامهم منصبًا على انتظار ما تقدمه لهم المائدة الأمريكية الشهية من أنماط التفكير والسلوك والمأكل والمشرب والعلاقات الشخصية أو الاجتماعية ، من خلال القنوات الإعلامية والدعائية والثقافية التى تغطى فضاء الكرة الأرضية ، وتلح بجنون على كل العيون والآذان .

ولم يعدم أنصار العولمة إيجاد أو ابتكار ما يشبه الفلسفة أو الأيديولوجيا ، ليبرروا بها الآليات الاقتصادية التى جعلت الإنسان مجرد كيان ممسوخ لا يعرف سوى الملبس والمأكل والشراب والجنس والتسوق . فيقولون إن الاحتياجات هى التى تخلقها الأسواق وليس العكس ، وهى التى تصنعها الشركات مثل «فاست فود» أو «ماكدونالدز» . فهى ليست مجرد سندويتشات هامبورجر وقطع بطاطس ، وإنما هى قضية سرعة فالاكل فى هذه الحالة لم يعد طعامًا يتناوله الإنسان جلبًا للسعادة وإنما جلبًا للطاقة التى تساعده على أن يتحرك من أجل مزيد من التسوق والشراء . وكلما زاد الشراء ، تضاعفت الأرباح التى تدخل فى النهاية خزائن رجال الأعمال وأصحاب الصناعات . لكن خطورة هذا التوجه لا تقف عند هذا الحد ، لأنه يهاجم حدود الدولة / الأمة ، ولا يبالى بالعدل الاجتماعى ، والبيئة الصحية ، والمواطنة الكريمة ، لأن الهدف الاستراتيجى هو أن تظل أمريكا سيدة

العالم ، برغم أن أمريكا التى تنادى بالديمقراطية ليل نهار ، تدرك جيدًا أنه فى ظل المناخ الديمقراطى الصحيح لا يوجد أسياد وعبيد ، وإنما يوجد فقط مواطنون يعيشون فى ظل العدل الاجتماعى والمواطنة الكريمة .

وترى الولايات المتحدة أن سلاح الثقافة والإعلام من أهم الأسلحة التى تحرص الهيمنة الأمريكية على استخدامها حفاظًا على هيبتها . وهى ترى فى هذه الهيمنة الوسيلة المثلى والحاسمة لتحقيق غاية استراتيجية تتمثل فى هيبتها بين كل دول العالم . وبرغم أن الهيبة قيمة أدبية ومعنوية كبرى ، إلا أن الفكر الأمريكى البراجماتى المادى اعتبرها فى مقدمة الأسلحة العملية والواقعية والمادية التى يمكن أن يستخدمها للحصول على المزيد من المكاسب والأرباح والمصالح والمواقع الجديدة. وهذا التوجه النفعى بقيادة الولايات المتحدة أصبح من بدهيات العالم المعاصر ، يكفى مثلاً أن ندرك أن الهيبة الاقتصادية للدولار الأمريكى بصفته العملة الدولية الأولى فى العالم ، هى انعكاس للهيبة السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية التى تحرص أمريكا بشتى الوسائل على ترسيخها فى أذهان الدول الأخرى ، والتى تعتبر الثقافة والاتصال ، صناعة من النوع الثقيل الذى ينشر نموذج الحياة الأمريكية ، ومن الصعب تحديه أو التصدى له ، باعتبار أن «العولمة المتأمركة» لا يمكن مواجهتها . فالسينما الأمريكية ، على سبيل المثال ، تنشط فى العالم أجمع ، وتعمل على ترسيخ مفاهيم الأمركة فى القيم والسلوك ، وخاصة أن صوت السينما الوطنية فى الدول الأخرى مخنوق وهزيل ، وكأن السينما الأمريكية قد تحولت إلى ما يشبه الثقب الأسود فى الفضاء ، وهو الثقب الذى تصل فيه الكثافة درجة تمكنه من ابتلاع أى كوكب آخر ينجذب إليه . كذلك فإن اللغة الإنجليزية التى يتحدث بها حوالى ٢٠٪ من سكان العالم ، تعد سلاحًا ماضيًا آخر فى يد العولمة المتأمركة التى تفرضها على اقوى شبكات الاتصال الفضائية .

وجدير بالذكر أن القادة الأمريكيين يفضلون استخدام مصطلح «الثقافة والاتصال» على مصطلح «الثقافة والإعلام» على أساس أن الإعلام كان مصطلحًا سائدًا فى الدول الاشتراكية والشيوعية التى كانت تهتم بتوصيل تعليماتها وأوامرها وتوجيهاتها إلى الشعوب لتنفيذها وتطبيقها دون إبداء الرأى الآخر ، وبالتالى فهو إرسال لا يضع فى اعتباره أى نوع من الاستقبال ، أى أنه من طرف واحد وبالتالى فهو إعلام وليس اتصالاً ينهض على التفاعل الديمقراطى بين مختلف الآراء والتوجهات ، وكأن الإعلام الأمريكى لا يهدف إلى غسل مخ الشعب بل والعالم أجمع إذا أمكن فحسب ، بل يقتصر على مجرد التواصل الديمقراطى بين مختلف التيارات الفكرية . وهذه مغالطة مكشوفة لأن الدوى الإعلامى الأمريكى الذى يطارد الناس حتى مخادعهم ، لا يترك لهم أية فرصة لكى ينفردوا بأنفسهم ، ولو للحظات ، للتأمل والتحليل والتفسير العقلانى .

ويتصدى أنصار العولمة المتأمركة لهجمات غير المتحدثين باللغة الإنجليزية الذين يكررون حديثهم عن إمبريالية ثقافية أمريكية ، ويردون عليهم بأن الثقافة الأمريكية التى تسيطر على العالم من خلال السينما ، والتليفزيون، والكتاب، والموسيقى ، والإنترنت ، حققت إنجازاتها بدون وزير ثقافة أمريكى ، ولا وزارة ثقافة، فى حين أن الميزانية الفيدرالية للفنون تستخدم فى تمويل بعض المشروعات الخاصة. وهذا يعنى أن الهيمنة الثقافية الأمريكية موجودة ومنتشرة بل ومتسيدة الساحة العالمية لأنها فى الحقيقة والواقع ، تشكل مركز جذب وإغراء لا يقاوم لشعوب العالم، لدرجة أن الثقافة الشعبية الأمريكية أصبحت هى نفسها الثقافة الشعبية العالمية . فهى لا تضغط على أحد لكى يتقبلها مكرهًا أو تطارده بطريقة أو بأخرى ، وإنما ما يحدث هو العكس . ذلك أن شعوب العالم ، خاصة شبابها ، هى التى تطارد الثقافة الأمريكية حتى تنهل أكبر قدر ممكن منها . لكن من يتأمل هذه الظاهرة يدرك أن

الهيمنة الثقافية الأمريكية هى حصاد لحسابات سياسية مدروسة ودقيقة وليست نتيجة لضغوط مباشرة أو ساذجة ؛ حسابات لا تقول للناس ما يجب عليهم أن يفعلوا، ولكن تدفعهم ، دون أن يدروا ، إلى فعله بحماس لأنهم يظنون أنه من بنات أفكارهم الأثيرة والحبيبة إلى نفوسهم . وبالتالى يتحولون إلى أتباع أو أذناب أو ذيول تدور فى الفلك الأمريكى كأنهم فى حلقة ذكر زاخرة بالتجليات التى تتدفق بالمشاعر الفوارة الهادرة التى لا تترك فرصة للمراجعة العقلية أو الفكرية أو المنطقية.

ويمتد هذا الخطر الداهم ليشوه جوهر الفن نفسه ، لأنه يدمج جزءًا كبيرًا منه ضمن برنامج التسوق ، وبالتالى تعلو قيمة الرواج التجارى على الإبداع الفنى ، ولا يصبح هناك فارق كبير بين الفيلم والبنطلون الجينز ، بين القصة والـ «تى شيرت»، بين القصيدة الشعرية والوجبة السريعة ، بين المسرحيات وألعاب الفيديو ... إلخ. فقد أصبحت كلها سلعًا تجارية بمعنى أو بآخر ، وتتحدد قيمتها لما تعود على منتجها من أرباح ومكاسب . صحيح أن الإبداع الفنى الرفيع لا يتعارض أبدًا مع الرواج التجارى الضخم ، فكم من أعمال فنية راقية حققت مكاسب هائلة . لكن الخطورة فى الطوفان العولمى المتأمرك أن هذه الأعمال لم تعد فنونًا بل مجرد منتجات ترفع شعار : «الزبون دائمًا على حق» ، أو لا مانع من غسل مخه لكى يتأكد أنه على حق عندما يختار سلعة معينة . بل إن مسألة الإمبريالية الأمريكية ذاتها تصبح أمرًا مشكوكًا فيه، لأن الهدف النهائى هو تحقيق الربح ومزيد من الربح ، وليس مجردفرض أو ترسيخ نوع ما من الإمبريالية الثقافية التى يمكن أن تتكلف ميزانيات وجهودًا لا تقابلها عوائد مجزية .

أما الظروف الدولية التى أدت إلى ظهور نظام الأحادية القطبية ، بحيث وضعت هيبة الولايات المتحدة فى كفة مقابل هيبة دول العالم مجتمعة أو متفرقة، فقد أثبتت هذه الظروف أن الهيمنة على كوكب الأرض ليست منظومة سيمفونية

متناغمة تشنف آذان كبار المسئولين الأمريكيين كلما أرهفوا السمع إليها . فسرعان ما طفت على السطح صعوبات وعقبات ومعوقات لم تكن متوقعة أن تكون بهذا التعقيد الشائك ، مما شكك فى هيبة شرطى العالم الذى تريد أمريكا أن تؤدى دوره . فلم يكن الفشل المتلاحق لوساطاتها المتعددة والمتتابعة فى عملية السلام بالشرق الأوسط سوى واحد من تجليات أو نتائج هذه الصعوبات . كذلك فشل تحقيق إجماع حول حظر انتشار الأسلحة النووية . بالإضافة إلى أزمات يوغوسلافيا والبلقان وأفريقيا... إلخ وتتجلى المفارقة العجيبة عند مقارنة الدور الأمريكى قبل عصر العولمة أو الهيمنة بما جاء بعده ، إذ يبدو أنه كان أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرًا منه الآن . وربما كان هذا نتيجة للعنجهية الأمريكية التى ولدت حساسيات لا لزوم لها مع الأطراف المعنية .

ولذلك كشفت هذه الأحداث والمواقف عن عجز القوة الوحيدة عن فض المنازعات ، وتسوية الخلافات ، ومواجهة الكوارث أو تفاديها ، وإذا كانت نهاية الحرب الباردة ، قد أنهت معها نظام الثنائية القطبية ، وأدت إلى وضع أساس لنظام دولى جديد تكون فيه أمريكا هى القائد أو المايسترو بلا منازع ، فإن هذه القوة الجديدة والوحيدة فى حقيقتها مشغولة أساسًا بمهمة البقاء فى موقعها قوية ، مهابة الجانب ، ولا ينافسها أحد ، وعليها أن تتحدى طموحات القوى العالمية أو الإقليمية ولا تتردد فى كبح جماح كل من يحاول رفض الهيمنة الأمريكية والمساس بهيبتها.

وكانت عملية «عاصفة الصحراء» النموذج القوى والعمل الذى أرادت به أمريكا أن تؤكد للعالم أنه لا بديل للقوة العسكرية الأمريكية التى طلبتها الدول بنفسها ، بل وقامت هذه الدول بتغطية نفقات هذه العملية التى جرت فى إطار الشرعية الدولية طبقًا لقرارات الأمم المتحدة . وهذا اعتراف فعلى من هذه الدول ، وفى مقدمتها الدول العربية ، بأنه بدون القوة العسكرية الأمريكية لم يكن من

الممكن تحرير الكويت من الاحتلال العراقى. أى أن أمريكا لم تفرض نفسها أو تدس أنفها فيما لا يعنيها ، بل جاءت مدعوة ومعززة مكرمة بل ومتفضلة للقيام بهذه المهمة الحضارية والإنسانية ، فى حين أن حساباتها الاستراتيجية جعلتها تضع عينها على نفط المنطقة الموجود فى الكويت بصفته احتياطيا ضخمًا لا يمكن التفريط فيه. وعندما تم لها المراد ، ودانت لها الأمور ، أصبحت العوائد الاقتصادية المنهمرة على أمريكا من المنطقة نتيجة لحمايتها لها من «الوحش» العراقى أو «خيال المآتة» ، جزءًا حيويًا فى الميزانية الأمريكية .

أما النموذج العولمى الآخر الذى أبرزته أمريكا للحصول على مزيد من الهيبة العالمية ، فقد تمثل فى مد دورها المهيمن فى الشئون الدولية من خلال توسيع حلف شمال الأطلنطى . وكانت هذه المرة معززة مكرمة أيضًا ، لأن دول أوروبا الشرقية هى التى سعت وألحت فى الانضمام إلى الحلف ، وتفضلت أمريكا ومعها أتباعها بقبولها الواحدة بعد الأخرى . وبهذا اتسع دور القوات المسلحة الأمريكية وهيمن على النشاط العسكرى للحلف ، والذى حل محل القوات التى كانت الأمم المتحدة تستعين بها فى مهام شبيهة لتلك التى نهضت بها قوات الحلف فى أزمة يوغوسلافيا على سبيل المثال . وهو ما شجع الولايات المتحدة على إعلان استعداداها لاستخدام القوة دون تأييد المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة ، وهو ما تجلى فى عمليات غزو العراق . ولقد أصبح من حقائق العصر أن الولايات المتحدة حققت مكاسب كثيرة من انفرادها بالقرار فى العالم .

ولم تعد الولايات المتحدة تستحى أو تخجل أو تخشى من الإفصاح عن أهدافها الاستراتيجية التى قد تعد فى قمة السرية عند دول أخرى ، إذ يبدو أن غرور القوة الزائدة أو المتزايدة ، يجعل صاحبها لا يهتم كثيرًا بأن يكتم أسراره ، لأن أحدًا لن يستطيع أن يعترض طريقه حتى لو وضع يده على وسائله المستخدمة وغاياته المنشودة . وقد تجلت هذه الصراحة فى تقرير استراتيجى صادر عن وكالة

المخابرات المركزية عام ٢٠٠٢ ، يحدد رؤية واشنطن للعالم ، ومعها المصالح الحيوية لأمريكا ، على أساس أنه لا حرج فى اعتبار المعايير الأنانية بمثابة المقياس الذى يعتمد عليه فى حماية السيادة والهيبة والهيمنة والأرض والشعب ، ومنع ظهور تحالفات أو قوى مهيمنة أخرى ، وتدعيم الحرية التى تتمتع بها الأسواق فى ظل العولمة ، خاصة فى تحكمها فى مصادر الطاقة ، والمصادر الاستراتيجية التى لم تعد من اختصاص الدولة وأجهزتها البيروقراطية ، بل أصبحت من قوى الدفع الضرورية لتحريك الآليات الرأسمالية ودوران عجلاتها بأسرع ما يمكن لمضاعفة الثروات بصفة متجددة ومتزايدة ، وكذلك ردع أى عدوان ضد الحلفاء والدول الصديقة من خلال منظومة عسكرية متطورة وتمتلك زمام المبادرة فى أية لحظة ، وبطبيعة الحال فإن قوات حلف شمال الأطلنطى ستكون رأس حربتها . هذا بالإضافة إلى تأكيد حرية البحار والطرق الجوية ، والفضاء ، والأمن .

ويذكر التقرير الاستراتيجى مصالح أخرى لأمريكا وحلفائها لكنها ليست حيوية بنفس القدر ، ويقصد بها تلك التى لا تؤثر بالسلب على حياة الأمة . وفى هذه الحالات لا تستخدم الخيارات العسكرية إلا فى ظروف صعبة ومعقدة . ويصعد التقرير من صراحته وجرأته فى تناول هذه الأمور التى تصف الولايات المتحدة بالأنانية والنرجسية والتركيز على مصالحها القومية بصرف النظر عن مصالح الدول الأخرى ، فيوضح أن هذا التوجه الصريح لم يكن ثمرة نهاية الحرب الباردة فى أوائل تسعينيات القرن العشرين ، كما يعتقد البعض ، وإنما بدأ منذ أوائل السبعينيات عند انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام ، وإن كان قد تبلور بشكل أوضح مع جورج بوش الأب ، ثم الابن ، وديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى ، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع ، وكوندليزا رايس مستشارة الأمن القومى وغيرهم ممن عرفوا بأنهم صقور الإدارة الأمريكية .

ويحدد التقرير الاستراتيجى الرؤيةالأمريكية للعالم من خلال وجود ما يسميه «الأمة - الضرورة» على قمة العالم ، ويقصد به أمريكا بالطبع ، والتى تشكل مصالحها محورًا لكل القرارات ، ثم تأتى الأمم المفيدة والمثمرة التى تعتبر مفاتيح للمناطق التى تقع فى إطار الهيمنة الأمريكية ، وهى دول أعضاء فى النظام الدولى، عضوية فعلية كاملة مثل الاتحاد الأوروبى ، واليابان ، وكوريا الجنوبية ، وبولندا ، والبرازيل ، وأندونيسيا ، وغيرها من البلاد المثيلة ، ثم تأتى فى الدرجة الثانية الدول التى يسميها التقرير «دولاً انتقالية أو دول مرحلة الانتقال» ، ويقصد بها الدول الشيوعية السابقة التى لا يزال مستقبلها غير مؤكد على حد تعبير مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة التى ترى أنه ليس من السهل التخلص من آثار أكثر من نصف قرن من الحكم الشيوعى فى مدة وجيزة . ثم تأتى فى الدرجة الثالثة دول ضعيفة ، وأخرى فقيرة ، لا يرجى منها خير ، فهى تظهر على جسم الكرة الأرضية مثل البثور التى تحتاج إلى علاج طويل الأمد ، ليس فى إمكانها ، وإن كان من الممكن أن تتحول إلى بؤر للاضطرابات والمشكلات والمتاعب مثلما حدث فى أفغانستان عندما قام فيها نظام الطالبان بدعم من الولايات المتحدة ليستضيف تنظيم «القاعدة» بزعامة أسامة بن لادن الذى جعل منها بؤرة الإرهاب الدولى وحربه الخبيثة الخفية التى لا يمكن التنبؤ بمواقعها أو أوقاتها أو أسبابها أو نتائجها ، ولا يمكن ابتكار وسيلة حاسمة للقضاء عليها كما حدث لألمانيا النازية فى أواخر الحرب العالمية الثانية . أى أن أسامة بن لادن أصبح أكثر خطورة ودهاءً ، وأطول نفسًا واستراتيجية من أودلف هتلر !! وكان على الولايات المتحدة أن تدفع الثمن غاليًا لمساندتها للإرهاب عندما ضرب قلبها الاقتصادى فى مركز التجارة العالمى فى نيويورك ، وقلبها العسكرى فى البنتاجون فى واشنطن ، وهو ما لم يحدث فى تاريخها من قبل . وأعلنت بعدها ما أسمته بالحرب ضد الإرهاب ، لكن بعد أن اهتزت هيبتها وتراجعت ، بحيث أصبحت سفاراتها وقنصلياتها ومؤسساتها

وشركاتها فى الخارج ، بل ومواطنوها أنفسهم ، عرضة لهجمات إرهابية مدمرة وقاتلة، وأصبح الأمريكى يستشعر الخوف فى كل لحظة ، حتى فى داخل بلاده .

أما الدول المارقة التى تأتى فى الدرجة الرابعة فى قائمة التقرير الاستراتيجى ، فإنه يضعها فى قاع المجتمع الدولى لأنها بؤرة الاضطرابات والمتاعب الدولية ، وهى تحتاج إلى أساليب خاصة ومبتكرة للتعامل معها ، لأنها تسلك سلوك العصابات الدولية التى لا تواجه أعداءها أو خصومها ، وإنما تحرص على أن تطعنهم فى الظهر فى وقت ومكان غير متوقعين ، بل إن بعض هذه الدول تتعاون مع العصابات الدولية والمنظمات الإرهاربية لتنفيذ أهداف مشتركة واقتسام المكاسب التى تعود على الأطراف المعنية ، وقد يصل هذا التعاون إلى درجة تأجير بعض الدول المارقة لبعض العصابات الدولية لتحقيق أهدافها وفى مقدمتها الحصول على هيبة مفتقدة ويبدو أن الولايات المتحدة ابتكرت مفهوم أو مصطلح «الدول المارقة» كى تستخدمه سيفًا تشهره فى وجه أية دولة قد تقف عقبة فى وجه تطبيقاتها الاستراتيجية الدولية، فهى التى تفرق بين الدول المارقة وغير المارقة ، وتحصل بموجب هذا التعريف أو التوصيف أو الاتهام على حق عقاب وتأديب الدول التى تعتبرها مارقة، عسكريا أو اقتصاديًا أو أى نوع آخر من التأديب، دون أن تتصدى لها الدول الأخرى وإلا اعتبرت بدورها مارقة هى أيضًا .

ويتتبع كتاب «هل أمريكا سيدة العالم؟» المراحل التى مرت بها الهيمنة الأمريكية ، فيوضح أنه فى سبعينيات القرن العشرين لم تكن أمريكا تتمتع بهيبة تجعل زمام القيادة أو المبادرة فى يدها سلسًا ومرنًا ، سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى ، خاصة بعد أن لطخت أوحال ڤيتنام هذه الهيبة المنشودة . وقبل ذلك فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لم يكن التحدى الأمريكى واضحًا كظاهرة تستحق الالتفات ، برغم مساهمات أمريكا فى المجهود الحربى الذى أدى فى النهاية إلى

انتصار الحلفاء فى الحرب ، وبرغم مشروع مارشال الذى نهضت به أمريكا لإعادة الحياة إلى الاقتصاد الأوروبى الذى دمرته الحرب ، إذ سرعان ما تورطت أمريكا فى الحرب الكورية ثم فى حرب ڤيتنام التى مات فيها أكثر من ٥٠ ألفًا من خيرة الشباب الأمريكى ، وبمجرد انتهاء المأساة الڤيتنامية على يدى الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنرى كيسنجر فى منتصف السبعينيات ، ظهرت فضيحة ووترجيت بوجهها الكئيب ، ولم تنقشع إلا بعد استقالة نيكسون وخروجه من البيت الأبيض ، مما أصاب القادة والمسئولين الأمريكيين بما يشبه الشلل ، وبدت أمريكا عاجزة عن حل مشكلات اقتصادية متعددة وأزمات نقدية ، وتضخم متصاعد ، وارتفاع فى أسعار النفط خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، مما أصاب الهيبة الاقتصادية للدولار بهزات وضربات متلاحقة . ثم زاد الطين بلة اندلاع الثورة الإيرانية التى مسحت بهيبة أمريكا الأرض عندما احتلت السفارة الأمريكية فى طهران، وأخذت كل من فيها رهائن لم تستطع إدارة الرئيس جيمى كارتر تخليصهم ، إمعانًا فى إذلاله ، إلى أن تولى رونالد ريجان الرياسة الأمريكية وتم الإفراج عن الرهائن فى أول يوم دخل فيه البيت الأبيض ، فى إطار صفقة خفية أو مريبة تمت فجأة وبلا مقدمات معلنة . وحتى الآن لا يعرف أحد كيف تمت على وجه التحديد ، لأن كل ما قيل أو كتب كان من باب التأويلات أو التخمينات . كذلك تزامن اجتياح السوفييت لأفغانستان مع الثورة الإيرانية ليشكل ضربة جديدة للهيبة الأمريكية ، مما جعل أمريكا عاجزة عن فرض قوانينها أو مبادئها أو توجهاتها فى تلك المرحلة الشائكة والمضطربة التى وضعت السياسة الأمريكية فى مهب الأعاصير .

ولم تأت الثمانينيات بجديد ، برغم خطاب ريجان المتكرر عن العودة لأمريكا الكبرى ، إذ لم تكن الظروف الدولية مواتية لتحويل هذا الخطاب إلى واقع مادى ملموس ، ولذلك ظل الأفول لأمريكا بالمرصاد . وهذا يدل على أنه لا توجد

دولة – مهما علا شأنها – فوق حتميات الظروف الدولية ، مما يؤكد المقولة الشهيرة للسياسى الألمانى بسمارك بأن السياسة هى «فن الممكن» فليست هناك الدولة التى تملك المفتاح السحرى للمشكلات السياسية التى تحدث فى ظروف غير مواتية . ومن هنا كانت ضرورة تهيئة الظروف المواتية بقدر الإمكان لعلها توفر مثل هذه المفاتيح وإن كانت غير سحرية .

وتحققت هذه الظروف مع نهاية الحرب الباردة ، وسقوط الاتحاد السوفييتى ومعه المعسكر الشيوعى بأكمله . فقد وجدت أمريكا نفسها وهى تولد من جديد ، وانتهزت الفرصة التى انتظرتها طويلاً كى تمسك بزمام المبادرة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فقد تلاشت القوة الدولية الوحيدة التى تضيق عليها الخناق . ويقال إن من أهم أسباب سقوط الاتحاد السوفييتى ، كان تورطه فى غزو أفغانستان وحربه مع قبائلها بين جبالها الوعرة ، مما شكل نزيفًا عسكريًا واقتصاديًا أجبره على الانسحاب فى النهاية قبل أن ينهار تماماً . ويقال أيضًا إن هذه الورطة التاريخية كانت من صنع زيجينيو بريجنسكى مستشار الأمن القومى للرئيس جيمى كارتر ، كنوع من رد اللطمة التى وجهها الاتحاد السوفييتى إلى أمريكا فى حربها المريرة فى ڤيتنام ، لكن هذه الأقوال قد تكون مجرد إدعاءات لاسترجاع هيبة مفقودة ، لأن عهد كارتر كان سلسلة متصلة من الفشل وخيبة الأمل ، باستثناء اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ، التى كان بطلها الرئيس أنور السادات وليس كارتر على الإطلاق . ثم قيل إن الرئيس التالى رونالد ريجان قد أكمل ما بدأه سلفه فى القضاء على الاتحاد السوفييتى ، عندما أعلن شروع أمريكا فيما عرف «بحرب النجوم» أو «حرب الكواكب» ، حتى تكتسب أمريكا قصب السبق فى سباق التسلح ، وتضع السوڤييت تحت رحمتها ، ذلك أن الهجوم بالصواريخ لن يصدر عن قواعد أرضية أو طائرات أو بوارج أو غواصات ، وإنما عن قواعد فضائية بل ومن كواكب أخرى . وبناء على ذلك قيل أيضًا إن الاتحاد

السوفييتى تورط مرة أخرى عندما قرر الدخول فى سباق التسلح الجديد ، وكرس جزءًا ضخمًا من ميزانيته للفوز فى هذا السباق فكان هذا بمثابة ضربة قاصمة لاقتصاده الذى كان يعانى أصلاً من مشكلات وعثرات كثيرة ، وأدى بعد ذلك إلى اندثاره .

لكن الحقائق التى تكشفت بعد ذلك أكدت أن حرب النجوم أو الكواكب لم تكن سوى مرحلة أخيرة من مراحل الحرب الباردة ، وأنها كانت حربًا نفسية ، أو وهمًا دعائيًا ، أو فيلمًا من أفلام الخيال العلمى مثل ذلك الفيلم الشهير الذى أخرجه جورج لوكاس بنفس الاسم ، وأن الاتحاد السوفييتى لم يكن بالسذاجة أو الغباء حتى يصدق وهمًا مثل هذا ثم يضيع ميزانيته عليه ، وهو الذى كان يملك أجهزة للمخابرات والتجسس شهد لها الأعداء قبل الأصدقاء بمنتهى الكفاءة والقدرة على كشف أدق الأسرار . كذلك لم يكن الاتحاد السوفييتى بالسذاجة أو الغباء بحيث يقع فى المصيدة التى نصبها له بريجنسكى فى أفغانستان حتى تقضى عليه فى النهاية ، بل كان مكرهًا وليس بطلاً ، بعد أن وقع الانقلاب الشيوعى فى كابول بقيادة بابراك كارميل . فلم يكن من المعقول أن يقوم نظام شيوعى فى أفغانستان المجاورة للاتحاد السوفييتى ثم يتركها نهبًا لمحاربى القبائل الأشداء، إذ إن مصداقيته بل وهيبته كانت ستضيع تمامًا فى نظر دول المعسكر الاشتراكى . ولذلك كان دخول أفغانستان حتمية فرضتها الظروف السياسية على الاتحاد السوفييتى الذى لم يكن أمامه أى مفر ولم يكن نتيجة للمصيدة التى نصبتها عبقرية بريجنسكى له .

هنا يبرز سؤال ليطرح نفسه بشدة وهو : طالما أن اجتياح الاتحاد السوفييتى لأفغانستان ، وكذلك حرب النجوم أو الكواكب ، لم يكونا السبب المباشر لتفككه واندثاره ، فما هو السبب وراء هذا التحول التاريخى فى عالمنا المعاصر ؟! والإجابة عن هذا السؤال واضحة وبسيطة للغاية ، ذلك أن النظام السوفييتى كان قد بلغ

مرحلة الشيخوخة بكل عللها وأمراضها لأن القائمين عليه لم يحاولوا أبداً تجديد شبابه ، وضخ الدماء الجديدة فى عروقه . بل إنهم كانوا بالمرصاد لكل من حاول ذلك ، بل وأنهوا حياته السياسية على الفور مثلما فعلوا مع نيكيتا خروشوف الذى حاول تخليص الشعب من أساليب البطش التى مارسها سلفه ستالين الذى جعل من الأيديولوجيا الشيوعية صنمًا مقدسًا لا يجرؤ أحد على أن يمسه من قريب أو من بعيد ، فكل الناس مجرد وسائل أو أدوات لتنفيذ هذه الأيديولوجيا التى جثمت كالكابوس على كاهل كل المؤسسات والأجهزة ، فأصابتها بالتحجر أو بالشلل الذى زلزل القاعدة الاقتصادية وأصابها بالتفتت التدريجى الذى أدى فى النهاية إلى انهيارها تمامًا . وعندما جاء ميخائيل جورباتشوف لإنجاز ما فشل خروشوف فى صنعه ، كان الوقت قد فات ، لأنه لم تكن هناك القاعدة الاقتصادية التى يستطيع أن ينطلق منها . وعندما سعى للحصول على دعم الدول الصناعية السبع ، على أساس سعيه لتطوير العقيدة الاشتراكية والاقتراب بها من النموذج الغربى ، كانت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا فى ذلك بالمرصاد لأية ميول اشتراكية ، وجعلت الدول السبع ترفض أى دعم للسوفييت، وعاد جورباتشوف إلى موسكو بخفى حنين ، ثم وقع الانقلاب العسكرى الذى مهد لعزل جورباتشوف وتفتت الاتحاد السوفييتى ، وصعود بوريس يلتسن إلى الرياسة الروسية ، بعد عودة اسم روسيا بعد غياب أكثر من سبعين عامًا ، وكان يلتسن عميلاً واضحًا وصريحًا للغرب ، لينتهى القطب السوفييتى إلى غير رجعة ، ويبقى القطب الأمريكى منفردا بالساحة الدولية بعد طول انتظار ، ليصبح النموذج الأمريكى ، هو المشهد الذى يتجدد ويترسخ فى أنحاء العالم .

فرضت أمريكا سطوتها على المنظمات الدولية منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، فلم تعد تفصل أو تفرق بين المصالح الأمريكية وقرارات الأمم المتحدة . ويكفى للتدليل على هذا التحول الاستراتيجى أن أمريكا وقفت فى وجه ١٤ دولة فى

مجلس الأمن ضد إعادة ترشيح بطرس غالى لمنصب الأمين العام حتى لا يظل مصرى أو عربى على رأس الأمم المتحدة فترة ثانية ، إذ يبدو أن أمريكا كانت مؤمنة بأنه فاز بهذا المنصب فى غفلة من الزمن ، وفى ظل ظروف لم تكن على هواها ، ولذلك عقدت العزم على عدم تكرار هذه الظروف بتحديها لكل أعضاء مجلس الأمن ، وبالفعل فرضت رأيها فى النهاية باختيار كوفى أنان أمينًا عامًا محل بطرس غالى .

ويحلو لأمريكا أن تتغنى بالديمقراطية بصفتها من أهم ركائز ما تسميه «الدولة/ الأمة» بالإضافة طبعًا إلى القوة العسكرية والسياسية المدعومة بالاقتصاد ، وسلطة أجهزة الإعلام ، لتشكل منظومة القوة ، والهيبة ، والسيادة ، والسطوة ، والهيمنة ، التى تعتمد عليه الدولة فى فرض نفوذها الدولى . لكن من يحلل ويتأمل هذا النوع من الديمقراطية ، يكتشف أنها ديمقراطية السوق المعولمة تحت رعاية أمريكا وتوجيهها فى كل كبيرة وصغيرة . فهى ديمقراطية لا مكان للمواطن فيها وإنما المكان كله للفرد المستهلك الذى يملك المال وينفق عن سعة تزيد من سرعة دوران عجلة رأس المال . وبحكم أن الديمقراطية الحقيقية مفهوم إنسانى وحضارى شامل لا يتجزأ ، بحيث لا تقتصر ممارستها على الفرد المستهلك دون المواطن الذى يؤدى واجباته ويدفع الضرائب المفروضة عليه فى مقابل الحصول على حقوقه ، فإن العولمة الاقتصادية لا تعبأ كثيرًا بهذه الحقوق بل يمكن أن تدوس عليها بلا حرج أو حساسية ، وبالتالى فهى ليست ديمقراطية على الإطلاق.، بل هى فى حقيقتها أوليجاركية أصحاب المال ، ورجال الأعمال ، وكبار المستثمرين .

وهذه الهيمنة الأمريكية ليست وليدة الصدفة المحضة ، وإن كان اندثار الاتحاد السوفيتى ومعه معسكر الدول الاشتراكية ، قد أطلقها من عقالها منذ مطلع عقد التسعينيات فى القرن العشرين ، فقد ظلت الولايات المتحدة تخطط لانتهاز هذه الفرصة منذ انفتاحها على العالم فى مطلع القرن العشرين ، برغم أنها دأبت على مهاجمة التخطيط على أساس أنه أسلوب اشتراكى أو شيوعى ، يقضى على حرية

السوق ، ويعوق دوران عجلة رأس المال ، ويضع التطور الاقتصادى تحت وطأة الأجهزة البيروقراطية المتعثرة أو المتحجرة . أما فى الواقع فقد ظلت أمريكا تخطط زهاء قرن بأكمله لتصبح سيدة العالم .

وتدعى أمريكا أن هذه الهيمنة مهمة ألقاها القدر على كاهلها ، ولا مفر لها منها ، وعليها أن تقوم بها على خير وجه ، تمامًا مثلما كان أقطاب الاستعمار البريطانى يدعون فى زمن الإمبراطورية التى لم تكن الشمس تغيب عنها ، أن احتلال البلاد الواقعة تحت سطوتها ، هو بمثابة مهمة ملقاة على عاتقها من أجل تنوير هذه البلاد وتعميرها حضاريًا ، على طريقة «مكره أخاك لا بطل» ، لكن أبناء المستعمرات البريطانية كانوا يكررون سؤالاً ناضحًا بالسخرية المريرة عندما يقولون : «ومن ذا الذى ألقى بهذه المهمة على عاتق بريطانيا؟» وبنفس الأسلوب تدعى أمريكا أنها شرطى العالم الذى جاء لإعادة النظام ، وحماية الأمن ، والدفاع عن المستضعفين، تمامًا مثل أبطال أفلامها البوليسية التى يضع فيها الشرطى أو المخبر السرى رأسه على كفه ويخرج لملاقاة المجرمين وقطع الطرق ورجال العصابات ، دفاعًا عن حق المواطنين فى الأمن والاستقرار والحرية والعدالة . وعندما تجد أن كلمة «الشرطى» لها وقع غير مريح على الآذان ، فإنها تستبدلها بكلمة «الحارس» الذى لا تغمض له عين وهو يحافظ على الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وحرية الاستثمار وبلوغ الحياة المزدهرة المرفهة . وإذا أرادت أن تجمل صورتها ، فإنها تتقمص شخصية «القاضى» أو «حمامة السلام» من خلال وسطائها الذين تبعث بهم إلى المناطق الملتهبة أو المشتعلة لإيجاد أرض مشتركة تقف عليها الأطراف المتصارعة تمهيدًا لجلوسها حول مائدة المفاوضات . لكن الظاهرة العجيبة أن هؤلاء الوسطاء الذين يمثلون الولايات المتحدة بكل هيبتها وهيمنتها ، لم ينجحوا فى أية مهمة من المهام التى أوكلت إليهم ، مما قد يدل على أن هدف الولايات المتحدة هو التواجد الشكلى فى هذه المناطق بأسلوب «نحن هنا» ، وفى الوقت نفسه إبقاء الحال على

ما هو عليه طالما أن استمرار الأمر الواقع أوتفاقمه يناسب أهدافها الاستراتيجية . وهى الظاهرة الواضحة كالشمس فى الوساطة الأمريكية بين الفلسطينيين والاسرائيليين بل إن الظاهرة الأعجب تجلت عندما بعث الرئيس چورچ دبليو بوش فى إحدى مرات الوساطة ، رئيس وكالة المخابرات المركزية چورچ تينيت للقيام بهذه الوساطة ، وهذه سابقة لم تحدث من قبل فى تاريخ السياسة العالمية منذ أن عرفت أنظمة المخابرات، بل إن الأمريكيين كانوا يخفون فى بعض الحالات اسم رئيس المخابرات ، خاصة فى ظروف الحرب ، بصفته مستودع أسرار الدولة ، الذى لا يحق له الظهور فى المجتمع كشخصية عامة ، أو الإدلاء بأية تصريحات من أى نوع . ذلك أن كل أعماله وتقاريره ودراساته واقتراحاته تقع تحت بند «سرى للغاية» أو «سرى وعاجل للغاية»، ولا يطلع عليها سوى الرئيس الأمريكى نفسه . أو من يخوله للإطلاع والدراسة واتخاذ اللازم ، لكن لم يحدث من قبل أن شارك رئيس المخابرات الأمريكية فى وساطات ومفاوضات من أى نوع ، إذ لابد أن يتكلم ويتحدث ويقرب الأطراف إلى مائدة المفاوضات ، وذلك بناء على ما عنده من معلومات سرية . وحتى إذا لم يبح بأية معلومات ، فإن مجرد توجهاته فى سير الوساطة قد يوشى ببعض ما يعرفه . وذلك بالإضافة إلى أن طبيعة رجل المخابرات لا تميل إلى التفاوض الذى قد يكشف بعض ما يعرفه ، لأن علاقاته تتحرك فى إطار ما يصله من معلومات وما يطلبه الرئيس أو كبار القادة والمسئولين تجاه موضوعات معينة . فهو مثل العالم فى معمله الكيميائى ، يطلب منه إجراء عمليات بمواصفات محددة لاستخدامها بعد ذلك فى استراتيجيات سياسية شاملة ، لكنها ليست من شأنه لأنها مسئولية صاحب القرار السياسى . أما أن يشارك رئيس وكالة المخابرات المركزية فى الوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بالذات ، فهذا أمر مثير لعلامات استفهام وتعجب لا تحصى . والظاهرة الأكثر إثارة للدهشة أن الصحافة وأجهزة الإعلام الأمريكية التى لا تفوتها شاردة ولا واردة دون التعليق عليها

وتحليلها وتفسيرها وتأويلها بل وتلوينها بألوان مقصودة ، لم تعلق بكلمة واحدة على تكليف رئيس وكالة المخابرات المركزية چورچ تينيت بالوساطة بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، وكأن وزارة الخارجية الأمريكية قد خلت من كل الخبراء الذين يمكن أن يقوم أحدهم بهذه المهمة !! ولم يقتصر هذا الصمت على الصحافة وأجهزة الإعلام الأمريكية بل امتد ليشمل أعضاء الكونجرس أيضًا ، مما يضاعف من علامات الاستفهام والتعجب !!

لكن السؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح على أى متابع لهذه التطورات هو : هل دانت الأمور تمامًا للولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبحت بالفعل سيدة العالم بلا منازع ؟! إن قواعد اللعبة السياسية عبر العصور، تؤكد أن السياسة محيط متلاطم الأمواج التى لا تهدأ أبدًا ، والتى لا تمنح عابرة المحيطات العملاقة والجبارة ضمانًا أكيدًا للسيطرة على جبروتها، بحيث لا تتعرض للغرق أو الاصطدم بعابرة محيطات أخرى نتيجة لتكاثف الضباب، وانعدام الرؤية، وسوء الأحوال الجوية التى يمكن أن تصيب أجهزة الردار بالعطل والعطب. بل ويمكن أن تنجو عابرة صغيرة من الغرق بعد اصطدامها بعابرة أكبر منها ، يمكن أن تغرق لو كانت إصابتها فى مكان خطير للغاية بحيث لا تمكنها من بلوغ أقرب ميناء . وإذا كانت العابرات العملاقة التى تنجو من الغرق أو الاصطدام طوال خدمتها ، لابد أن تتآكل مع الزمن ، وتحال إلى الاستيداع ، فإن القاعدة نفسها تنطبق على الدول مهما كانت عملاقة ومسيطرة ومهابة . وتاريخ الحضارات والإمبراطوريات التى هيمنت على العالم أو أجزاء منه عبر العصور ، دليل مادى ملموس على القانون الذى يحكم صعود وهبوط بل واندثار القوى العالمية التى لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية . كذلك القدرات الخاصة بأمريكا سوف تتآكل مع الزمن مع ظهور أمواج أو تيارات أو بؤر لقوى أخرى قادمة فى الطريق ، فضلاً عن أن إدارة العالم ليست بالأمر السهل ، مهما كانت عوامل الهيمنة والسيطرة والهيبة قوية وراسخة . فالزمن

بطبيعته لابد أن يكون أقوى من الإرادة والقدرة الأمريكية على استمرار لعب دورها كسيدة للعالم أجمع، أو شرطى أو رجل أمن لا يقهر . فهذا هو قانون الوجود والطبيعة والتطور ، الذى تؤكده بوادر جديدة فى أوروبا الغربية الحليفة لأمريكا لأكثر من نصف قرن . فقد شرعت أوروبا فى رفع شعار «الأوربة» فى مواجهة «العولمة» ، وأصبح «اليورو» رأس الحربة فى وجه «الدولار الأمريكى» ، مما يدل على أن صعود التجمعات الدولية ليس حكرًا على تجمع دون آخر وسط أمواج المحيطات السياسية التى لا تعرف السكون أو الهدوء ، قد تستغرق الدورة زمنًا طويلاً لكن لها نهاية .

ومما يؤكد هذه التوقعات ، أو الاحتمالات أن مصداقية الولايات المتحدة ليست فوق مستوى الشبهات نظرًا لازدواجية المعايير التى تتعامل بها مع الدول الأخرى بما فيها الدول الصديقة لها . وبالتالى فإن ارتباط هذه الدول بعلاقات وثيقة وإيجابية ومثمرة ، يصبح أمرًا مشكوكًا فيه للغاية . وهى البوادر أو الحقائق التى فحصها المفكر الاستراتيجى الأمريكى جوزيف ناى فى كتابه الذى صدر عام ٢٠٠٢ بعنوان «تناقض القوة الأمريكية: لماذا لا يمكن للقوة العظمى الوحيدة فى العالم أن تتصرف بمفردها» ، وفيه وضع يده على جذور هذه الحقائق التى تنطوى عليها الشخصية الأمريكية فعندما نصل إلى هذه الجذور أو الأصول ، تتلاشى الدهشة من النزعة المعادية لأمريكا التى تشغل بال الدارسين والمعلقين لأن الأمريكيين أنفسهم يبدون غير واعين أو غير مهتمين بضرورة التخلص من هذه الجذور التى يمكن أن تقضى على آمالهم فى التربع على قمة العالم أطول مدة ممكنة .

إن الولايات المتحدة تتعرض ، بسبب وضعها المتفرد ، لموقف شبه رافض لها من العالم فى كل شىء تفعله أو لا تفعله . وربما كان هذا الموقف نتيجة لعزلتها الأولى التى جعلتها تتصور أنها ليست فى حاجة إلى التعامل مع الآخرين لأنها تمتلك من الاكتفاء الذاتى ما لا تملكه أية دولة أخرى عبر التاريخ . فقبل إمساك

الولايات المتحدة بزمام الهيمنة العالمية بوقت طويل ، كان الزوار والوافدون الأجانب ينتقدون اعتزازها الفج بل والوقح بنفسها ، وكذلك الثقة الزاخرة بالنرجسية التى تتجسد فى إيمان الأمريكيين الراسخ بتفوق قيمهم وممارساتهم، وعدم اهتمامهم سواء بتاريخهم وتراثهم أو تاريخ وتراث غيرهم من الشعوب ، ظنًا منهم أنهم يملكون من الهيبة ما يغنيهم عن إضاعة وقتهم وجهدهم فيما لا يجدى ولا يعود عليهم بالمنفعة المادية الملموسة، إذ إن الدولار هو المقياس أو المعيار الذى يقيّمون به أى فكر، سواء أكان عقلياً أم عضليًا . ولا عجب إذا كانت أهم إضافة لهم إلى الفلسفة الإنسانية قد تمثلت فى النظرية البراجماتية .

وطالت قائمة الاتهامات الموجهة إلى الولايات المتحدة منذ صعودها على المسرح العالمى أمام ساسة العالم وشعوبه . ولكن يبدو أن غطرسة القوة الاقتصادية ثم السياسية التى بدأت تستشعرها، جعلتها تعتاد هذا الموقف غير المبالى بالآخرين، ولذلك لم تتغير كثيرًا . وكانت النتيجة أن النزعة الرافضة لأمريكا قد تحولت إلى ما يشبه المنظومة الدولية التى شارك فيها الأوروبيون ودول أمريكا اللاتينية والأسيويون والعلمانيون والمتدينون على السواء ، وكذلك الفقراء والرأسماليون المستنيرون . أما الأغنياء المحدثون أو أصحاب الثروات المشبوهة فهم الذين هللوا للولايات المتحدة ظنًا منهم أن أى نصر تحققه فى أى مجال اقتصادى أو سياسى أو عسكرى هو نصر لهم ، فى حين أنها لا تنظر إلا إلى نفسها ، ولا ترى أو تفكر إلا فى نفسها. ومن يتفحص السبب الفعلى لكراهية هذه الدول للولايات المتحدة ، يدرك أنها ليست كراهية للغرب ، أو للرأسمالية ، أو للديمقراطية ، أو للتنوير ، أو أية فكرة مجردة أخرى مرتبطة فى الأذهان بالولايات المتحدة ، وإنما هى كراهية موجهة للولايات المتحدة على وجه التحديد .

ونظرًا للموضوعية التى يتمتع بها كتاب «تناقض القوة الأمريكية» لجوزيف ناى كأستاذ أكاديمى وعميد لكلية كينيدى بجامعة هارفارد ، وقبل ذلك كان مسئولاً

كبيرًا فى الدفاع والمخابرات فى عهد الرئيس كلينتون ، فإنه يزن السلبيات فى مواجهة الإيجابيات بميزان حساس دقيق ، ولا يهم إذا رجحت كفة السلبيات ، لأن هدفه الاستراتيجى يتمثل فى بلوغ الحقيقة حتى ولو لم تكن على هوى الغطرسة الأمريكية . فيقول إن شعور أمريكا بالاستياء من مظاهر الرفض لها ، لم يدفعها إلى تقصيها بهدف اقتلاعها من جذورها والتخلص منها ، بل على النقيض من ذلك ، دفعها إلى ممارسة رفض أعنف بحكم ما تمتلكه من قوة متعددة الطاقات والأطراف . مما جعل مظاهر أو ظواهر العداء لها من أخطر ملامح المشهد السياسى العالمى ، وأدى إلى تغير الأمور إلى الأسوأ ، خاصة مع مطلع القرن الحادى والعشرين . ففى مواقف وقضايا عديدة ، أصبحت الولايات المتحدة مواطنًا دوليًا رافضًا لتطبيق القوانين الدولية ، وكأن هذه هى الطريقة المثلى لفرض هيبتها على العالم ، فهى تتردد فى الانضمام إلى المبادرات أو الاتفاقيات الدولية ، سواء فى مجال قضية الاحتباس الحرارى الذى أدى إلى ارتفاع درجات حرارة الأرض ، برغم أن مصانعها تطلق فى الغلاف الجوى ٣٠ ٪ من الدخان الذى تطلقه كل مصانع العالم ، أو فى مجال الحرب البيولوجية ، أو العدالة الجنائية التى يمكن أن تجعل من بعض قادتها وضباطها وجنودها مجرمى حرب ، أو حقوق المرأة . ولا تخجل الولايات المتحدة من أنها واحدة من دولتين فقط (الثانية هى الصومال) ، لم توقعا حتى الآن على اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

ولم يقتصر موقف الولايات المتحدة على الامتناع عن توقيع اتفاقيات جديدة، بل امتد ليشمل الانسحاب من الاتفاقيات القديمة أو عدم الالتزام بها. فقد سحبت إدارة الرئيس چورچ دبليو بوش توقيعها على معاهدة روما الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، كما أعلنت أنها لم تعد ملتزمة باتفاقية ڤيينا الخاصة بقانون المعاهدات التى تحدد التزامات الدول كى تظل فى المعاهدات التى لم تصدق عليها بعد . وأقل وصف يمكن إطلاقه على الموقف الأمريكى من الأمم

المتحدة ومنظماتها أنه بارد ومتجاهل لها . وكان السفير الأمريكى لحقوق الإنسان قد طالب فى مطلع عام ٢٠٠٢ ، بالفض المبكر للمحاكم التى شكلت لأغراض معينة وطارئة مثل تلك التى اختصت بمشكلات رواندا ويوغوسلافيا السابقة ، برغم أن هذه المحاكم جزء لا يتجزأ من أية حرب جادة ضد الإرهاب الدولى ، وهى الحرب التى تفخر أمريكا بأنها قائدتها والمخططة والمنفذة للمواجهة مع كل مواقع الإرهاب وأنواعه العلنية والخفية . بل إن أمريكا نفسها أنفقت ملايين الدولارات لرشوة حكومة بلجراد كى تقبض على سلوبودان ميلوسيفتش وتقدمه لمحكمة العدل الدولية فى لاهاى.

وهذا التخبط الذى أصبح سمة واضحة للسياسة الأمريكية يتناقض تمامًا مع الهيبة الدولية التى تحرص عليها ، لكنها لن تسلم من التآكل نتيجة هذا التخبط المتزايد والمتصاعد ، حتى لو كان فى الظاهر فقط . ويرى الكثيرون من المفكرين السياسيين، حتى الأمريكيين منهم ، وفى مقدمتهم جوزيف ناى ، أن هذا التربص الأمريكى بالمنظمات والاتفاقيات الدولية بهدف هدمها وخرقها ، يتناقض مع شعارات العولمة التى ترفعها أمريكا ، وتدعى بها حرصها على المشاركة فى المصالح الدولية وبحثها الدءوب عن شركاء متعددين ومتحمسين لأهدافها . ويميز هذا التناقض أيضًا ممارسات أمريكا التجارية ، إذ إن الولايات المتحدة تنادى بالعولمة التى تجد فيها حلولاً سحرية لمشكلات عديدة تهدد ازدهار الدول الصغيرة على وجه التحديد . ولا يتوقف على المناداة بالعولمة ، بل تعد الولايات المتحدة نموذجًا يحتذى لها ؛ ففيها رأسمالية السوق الحرة التى لا تقيدها الحدود أو القيود الإدارية أو التوجهات الحمائية التى تسعى لحماية الصناعة الوطنية من منافسات الواردات الأجنبية ، أو تدخلات الدولة بالقوانين أو اللوائح أو التنظيمات . لكن التناقض الصارخ يتجلى فى تطبيق واشنطن للتعريفة الجمركية ، والدعم الزراعى ، ودعم الحكومة لمجالات عديدة فى مقدمتها صناعات الدفاع ، من أجل تحقيق مكاسب سياسية فى الداخل ، تمامًا مثلما كانت تفعل الحكومات الاشتراكية أو الشمولية.

وتتجلى أكذوبة العولمة عندما يفعل الاتحاد الأوروبى الشىء نفسه ، إذ إن السياسة الزراعية المشتركة الشهيرة تستهلك ٤٥ ٪ من ميزانية الاتحاد ، وهى السياسة التى تفرض حصارًا على منتجات الأفارقة ، مما يحدث نفس القدر من الضرر الذى يحدثه أى قانون زراعى أمريكى ينطوى على هذه النزعة الحمائية. لكن أمريكا تدفع ثمنًا أكبر بكثير من الثمن الذى يدفعه الاتحاد الأوروبى نتيجة لهذه السياسة، لأن الولايات المتحدة أصبحت رمزًا متجسدًا ومميزًا لنفس المبادئ والقيم والمعايير العولمية التى تنتهكها . لكن المفارقة الأخطر تتجلى عندما تتهم الدول الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة ، الولايات المتحدة بالنفاق كأكثر التهم التى توجه إلى الولايات المتحدة شيوعًا ، لكنها فى الوقت نفسه أكثرها إزعاجًا وحرجًا لأنه لا يمكن الاستغناء عن أمريكا ، سواء أكانت منافقة أم أمينة وصادقة ، إذ بدون المشاركة الأمريكية ، تصبح معظم الاتفاقيات الدولية حبرًا على ورق . فقد أصبحت الولايات المتحدة قاسمًا مشتركًا فى كل المحاور والقضايا والمشكلات الدولية ، حتى فى الحالات التى يمكن الاستغناء فيها عن مساعدتها فمثلاً فى اضطرابات وصراعات البوسنة بين عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٥ ، كان فى إمكان البريطانيين والأوروبيين أن يحلوا المشكلة بدون مساعدة من أحد ، لكنهم أشركوا الأمريكيين معهم تأكيدًا أو تطبيقًا لمبدأ العولمة الذى ينادى بوقوف الدول الديمقراطية صفًا واحدًا ضد أية دولة عنصرية تظن أنها تستمد هيبتها من أصولها العرقية فى غيبة من تيارات العولمة التى جرفت فى طريقها كل الحدود والسدود والقيود التى تكبل حركة الشعوب .

ويؤكد جوزيف ناى المفكر الاستراتيجى الأمريكى أن الولايات المتحدة لا تصلح أبدًا للقيام بدور «شرطى العالم» لأن نظرتها إلى العالم نظرة أمريكية محلية وضيقة للغاية ، فهى تفترض فى كل البشر أن يفكروا بالطريقة الأمريكية . ذلك أن مجال اهتمام واشنطن محدود وقصير للغاية ، حتى فى المناطق الملتهبة ذات

الاضطرابات المزمنة مثل كشمير أو البلقان أو الشرق الأوسط أو كوريا ... إلخ. فهى تعتبر نفسها أكبر وأعلى من أن تضع نفسها فى مكان الآخرين حتى ترى ما يرون. ويبدو أن هذا المنهج أصبح جزءًا لا يتجزأ من شخصيتها القومية بحيث لم يعد أمامها خيار آخر . وفى الوقت نفسه تشعر الدول الأخرى ، وخاصة الدول الأوروبية ، باستياء من الولايات المتحدة عندما لا تتولى القيادة على أساس أن أكبر عدد من أوراق اللعبة فى يدها ، لكنها تقابل بالاستياء نفسه ، وربما أسوأ ، حين تمارس القيادة من منظورها الخاص، وهو منظور قد يتسم بجرأة أو غطرسة لا تحتملها الدول الأخرى، خاصة عندما ترى أن العولمة والأمركة وجهان لعملة واحدة هى العولمة الأمريكية أو الأمركة العالمية ، وفيما عداها هو مجرد شعارات جوفاء .

وتحديات العولمة فى معظمها هى تحديات أمريكية لمعظم دول العالم . فبعد أن دانت أمور العالم لها ، برزت نبرة جديدة فى السياسة الأمريكية تتمثل فى التبرم المتغطرس من أى رأى خارجى مهما كان نوعه. فقد انتهت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى كله ، ومع انقشاع غبار المعركة ، سادت مبادئ حكومة چورچ دبليو بوش الأحادية التى تحمس لها أنصارها من صقور الإدارة الأمريكية. فهم لا يعبأون بمعرفة الآخرين وماذا يريدون ، طالما أنهم يعرفون من هم وماذا يريدون بحكم أنهم المحور ومركز الدائرة العولمية . ومن الطبيعى والمنطقى والمتوقع أن تعتمد السياسة الخارجية على المصالح القومية التى تخدمها ممارسة القوة بشتى أنواعها وأشكالها برغم أن الولايات المتحدة تؤكد ليل نهار أن عصر القومية انتهى لأنه يتنافى فى جوهره مع روح العولمة . وبصرف النظر عن اعتبارات القومية أو العولمة ، فإنه على المستوى العلمى والتكنولوجى الذى يخدم السياسة أيا كانت توجهاتها ، ترتبط القوة بالأسلحة والاستعداد لاستخدامها . والأمريكيون واثقون تمامًا من أن لديهم القوة والاستعداد إلى حدود لا تبلغها أية دولة أخرى ، وذلك لتحقيق أهدافهم القومية تحت أقنعة العولمة البراقة . وفى هذا

يقول الصحفى الأمريكى تشارلز كراوتهامر فى يونيو ٢٠٠١ إن «النزعة الأحادية تسعى لتقوية النفوذ الأمريكى ونشره بجرأة تحت عنوان الأهداف العولمية الواضحة للغاية» . ولا يجد كراوتهامر غضاضة فى التصريح بذلك لأنه من الكتاب المؤمنين بأن من حق الولايات المتحدة فى سعيها لتطبيق العولمة ونشرها أن تطبق مبدأ ماكيافيللى الشهير : «الغاية تبرر الوسيلة» .

ولذلك فإن تحديات العولمة التى تهدد هيبة الدول التى تنتمى إلى العالم الثالث ، هذا إذا كانت لديها هيبة متبقية ، هى فى حقيقتها تحديات أمريكية ، شبيهة بتلك التحديات التى واجهتها الدول الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة فى مواجهة أشكال الاستعمار والامبريالية التقليدية القديمة . لكن التحديات هذه المرة أكثر خطورة وخبثًا ودهاءً ومراوغة ، لأنه من الصعب ضربها فى مقتل ، لأنها تحديات اقتصادية وإعلامية وثقافية وبالتالى سياسية واجتماعية ، تنطلق فى السماوات المفتوحة عبر قنوات فضائية خاضعة لمن يملك القوة والاستعداد لاستخدامها . فليست هناك معسكرات أو قواعد يمكن ضربها بالصواريخ أو بالفدائيين المتسللين إليها كما كان يحدث من قبل ، ويهز هيبة الدولة المستعمرة أو الإمبريالية عند قتل جنودها وأبنائها فى الغربة . أما التحديات المعاصرة فهى بمثابة حرب خفية ، ومستمرة ، وغير مباشرة ، والانتصار فيها لمن يملك العلم والمعرفة والمعلومات والتكنولوجيا ، ولا يوجد فى هذه الحرب من هو متمكن من هذه الأدوات والعوامل والوسائل وقادر على توظيفها فى شتى المجالات مثل الولايات المتحدة . وبالتالى فإن الهيبة الأمريكية ، سواء أكانت طبيعية أم مصنوعة أم العنصرين معًا ، لا يمكن هزها و إضعافها ، على الأقل لعدة عقود قادمة ، ولكن يمكن التعامل معها من منطلق المصالح المشتركة والمتبادلة . ويوضح المنطق السياسى أنه لا توجد دولة - مهما كانت صغيرة أو فقيرة أو ضعيفة - ليس لديها ما تقدمه للآخرين، بشرط أن توظف العقل والفكر والعلم والمعرفة لتحقيق التبادل

للمصالح الثنائية . وهذه كلها عناصر وعوامل يمكن أن تضفى نوعًا من الهيبة على مثل هذه الدول، ولعل سنغافورة مثال واضح للتدليل على هذا التوجه . ذلك أن المواجهة مع الهيبة الأمريكية لم تعد مجدية فى مثل هذه الظروف ، والدهاء السياسى يؤكد أنك إذا عجزت عن مواجهة خصمك ، فإن فى إمكانك أن تغير نظرتك إلى الأمور ، نظرة تفتح بها ثغرة فى جداره كبداية لكسب صداقته أو على الأقل تجنب شره . وإذا شعرت الولايات المتحدة بأن هيبتها تزداد وتتدعم وتنتشر وتصبح من حقائق العصر ، وإذا ما زادت وانتشرت الدول المتحمسة للعناصر الإيجابية الموجودة فى منهجها السياسى ، والمتحفظة على سلبياته ، فإنها يمكن أن تتجنب مشكلات ومتاعب هى فى غنى عنها ، وغالبًا ما تكون جميع الأطراف المتورطة فيها من الخاسرين . وعلم السياسة يهدف أساسًا إلى تقليل الخسائر وزيادة المكاسب بقدر الإمكان . وإذا كان ونستون تشرشل قد قال إنه مستعد أن يتحالف مع الشيطان من أجل نصرة وطنه ، فليس أقل من أن تبتكر الدول النامية أفضل الوسائل للتعامل المثمر مع الولايات المتحدة ، وأن تتجنب بذكاء ودهاء الوقوع معها فى محاور الاحتكاك أو الصراع العقيم لعدم توازن القوى. وإذا كانت هذه الدول تملك من الحكمة والحنكة ما يمكنها من الدخول فى تحالفات مع بعضها بعضًا ، فإنها يمكن أن توازن الكم الذى ستكونه مع الكيف الذى تمثله الولايات المتحدة ، ذلك أن للكم هيبة يمكن أن تعادل هيبة الكيف الأمريكى .



الفصل السادس
الهيبـة الأمريكيـة

بدأت الولايات المتحدة فى الظهور أمام العالم بمظهر الدولة التى تكتسب هيبتها ووزنها من المبادئ والقيم الإنسانية التى تنادى بها وتسعى لتحقيقها، ابتداءً من عهد الرئيس توماس وودرو ويلسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤)، عندما خرجت الولايات المتحدة من حيادها أو عزلتها. فقد انتخب رئيسًا للجمهورية فى عام ١٩١٢، ممثلاً للحزب الديمقراطى، واشتهر بحماسه للديمقراطية والإصلاح الاجتماعى. وأعيد انتخابه عام ١٩١٦، وفى خلال رياسته وضع تشريعات للحد من الاحتكارات الاقتصادية التى تمثلت فى «مؤسسات الترست». وقد بدأ عهده بالحفاظ على الحياد التقليدى الذى التزمت به بلاده فى أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية، لكن حرب الغواصات الألمانية فى الحرب العالمية الأولى كانت من أسباب اشتراك الولايات المتحدة عام ١٩١٧ فى الحرب إلى جانب الحلفاء. وفى يناير ١٩١٨ أعلن فى إحدى خطبه ما عرف بالنقط الأربع عشرة أو بمبادئ ويلسون، وجعلها أساسًا لإنهاء الحرب، وفى أثناء مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩، نجح فى تحقيق إنشاء منظمة عالمية باسم «عصبة الأمم»، لكن مجلس الشيوخ الأمريكى الذى كانت أغلبيته من الحزب الجمهورى المعارض، رفض إقرار معاهدة الصلح، كما امتنعت الولايات المتحدة عن الاشتراك فى عضوية «عصبة الأمم».

وكانت مبادئ ويلسون زاخرة بالقيم الحضارية والمبادئ الإنسانية التى منحت الولايات المتحدة هيبتها الطبيعية النابعة من فكرها وسلوكها، وليست من قوتها المادية وغطرستها السياسية. فقد نادى ويلسون بإقرار السلام باتفاق دولى عام بدلاً من المعاهدات الفردية التى فشلت فى إنهاء الحرب العالمية الأولى،

وحرية البحار ، ورفع الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان ، وتخفيض السلاح ، وإعادة توزيع المستعمرات ، وإخلاء المناطق الروسية المحتلة ، والجلاء عن بلجيكا ، والجلاء عن المناطق الفرنسية المحتلة وتسليم إقليمى الألزاس واللورين لفرنسا ، وإعادة تحديد الحدود الإيطالية ، ومنح الحكم الذاتى لأجزاء من الامبراطورية النمسوية ، واستقلال رومانيا والجبل الأسود والصرب ، ومنحها منفذًا على البحر مع توثيق العلاقات بين دول البلقان ، ومنح الحكم الذاتى لأجزاء الإمبراطورية العثمانية غير التركية ، وإقرار حرية الملاحة فى مضيق الدردنيل ، وإقامة دولة بولندية مستقلة ، وإنشاء «عصبة الأمم» .

هذه المبادئ تدل على أن الولايات المتحدة كانت تستمد هيبتها من احترامها لهيبة الدول الأخرى مهما كانت صغيرة أو ضعيفة أو محتلة . وكان أهم ما ركز عليه الرئيس ويلسون فى خطبه أثناء الحرب العالمية الأولى هو مبدأ حق تقرير المصير . وقد دخل ويلسون التاريخ الأمريكى من خلال مدرسة سياسية ارتبطت باسمه كرائد لها ، ومنحت الولايات المتحدة هيبتها الحضارية والثقافية المشرقة التى استمرت منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى وحتى العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، والذى أدى إلى نهاية الإمبراطورية البريطانية والفرنسية خاصة بعد انتشار حركات التحرير فى كل من آسيا وأفريقيا . كان الحزب الجمهورى هو الذى يحكم الولايات المتحدة بزعامة الرئيس دوايت أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس أحد الصقور الذى لم يكن مؤمنًا بمبادئ المدرسة الويلسونية فى السياسة الأمريكية . فقد كانت هذه سمة أساسية لليمين المحافظ فى الحزب الجمهورى الذى سار على خطى المدرسة الجاكسونية فى فرض الهيبة الأمريكية بالقوة ، بحيث تصبح نوعًا من الوصاية على الدول المحتاجة إلى المساعدة الأمريكية . ولذلك وجد الحزب الجمهورى فرصته فى إقامة إمبراطورية أمريكية فى أعقاب العدوان الثلاثى الفاشل على مصر

بعد أن خلت الساحة الدولية من قوة غربية تتصدى للقوة السوفييتية البازغة فى ذلك الوقت . لكن جمال عبد الناصر رفض الدخول تحت الوصاية الأمريكية من خلال اتفاقية الأمن المتبادل التى عرضتها عليه الحكومة الأمريكية ، مما أتاح الفرصة لإسرائيل لكى تنقل تحالفها من الإمبراطورية البريطانية التى غربت عنها الشمس ، إلى الولايات المتحدة ، لتؤكد لها أنها ستكون قاعدتها المتينة فى المنطقة . ونجحت إسرائيل فى هذا الاتجاه الذى ظلت تدعمه وترسخه إلى أن وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى جعلت إسرائيل تبتلع سبعة أضعاف مساحتها فى ساعات قليلة .

أراد جمال عبد الناصر بمثاليته السياسية أن ينقذ هيبة بلاده فى براثن الوصاية الأمريكية التى شرعت فى الزحف على مناطق كثيرة فى العالم ، لتبتعد كثيرًا عن مبادئ الرئيس ويلسون التى دفعت الولايات المتحدة للاشتراك فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، كى تساند الدول المحاربة من أجل الديمقراطية والحرية وحق تقرير المصير . وهى المبادئ التى استمرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حوالى عقد ، شهد ما عرف «بمشروع مارشال» الذى قدمت الولايات المتحدة من خلاله مساعدات اقتصادية وعينية قيمة للدول الأوروبية لكى تصلح ما دمرته الحرب على أراضيها ، وتنطلق مرة أخرى فى طريق الازدهار الاقتصادى والحضارى . ولذلك كانت الهيبة التى تتمتع بها الولايات المتحدة نابعة من إيمان الشعوب الأخرى بدورها الحضارى الذى تملك كل أدواته . لكن فى أواخر الخمسينيات تحولت الهيبة إلى وصاية ، تستلهم مبادئها من المدرسة الجاكسونية التى كانت مصر أولى ضحاياها لإصرارها على الحفاظ على هيبتها فى مواجهة الوصاية الأمريكية التى يمكن أن تلجأ إلى المؤسسة العسكرية إذا لزم الأمر ، وشتان بين الهيبة والوصاية .

ويرجع مصطلح الجاكسونية إلى الرئيس أندرو جاكسون (١٧٦٧ - ١٨٤٥) سابع الرؤساء الأمريكيين ، والذى يعتبر واحدًا من أعظم الرؤساء فى تاريخ الولايات المتحدة ، إذ شكلت أفكاره سياسات بلاده الخارجية فى فترات كثيرة فى الماضى، ولا تزال تمارس تأثيرها العميق كلما جاء اليمين المحافظ إلى الحكم ، خاصة يمين الحزب الجمهورى . وكان للرئيس جاكسون نفوذه القوى فى الفترة التى شهدت حرب الاستقلال ضد بريطانيا منذ عام ١٨١٢ ، واشترك فى قيادتها ، وخاض معارك فاصلة ، خاصة تلك التى دافع فيها عن ولاية نيو أورلينز فى عام ١٨١٥ ضد القائد البريطانى السير باكنهام . وفى عام ١٨١٨ قام بغزو فلوريدا وتحريرها ، وكان أول حاكم لها ، لكنه سرعان ما استقال . وفى عام ١٨٢٣ تم انتخابه سيناتور ، ثم انتخب رئيسًا للولايات المتحدة فى عام ١٨٢٨ . وكان جريئًا ، ومخلصًا ، وأمينًا ، ومستعدًا لاتخاذ قرارات مصيرية على مسئوليته ، مثل التخلص من موظفى الإدارة الأمريكية التقليدية ، لكى يحل محلهم رفاقه فى الحرب ، والذين يعرف قدرتهم وكفاءتهم جيدًا . وطبق نظام التعريفة الجمركية ، ومنح الإدارة الأمريكية حق إلغاء الاتفاقيات السابقة إذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك . ومن أشهر قراراته سحب الصلاحيات التى يتمتع بها البنك المركزى الأمريكى فى تقييد عمليات الصرف من الميزانية العامة ، وجعلها تحت سلطة رئيس الجمهورية ، عندما تتصل بقرارات سياسية مصيرية ، وكانت النتيجة أن أعيد انتخابه بأغلبية ساحقة مرة ثانية فى عام ١٨٣٢ . وقد نجحت إدارته فى تسديد كل الدين القومى عليها فى عام ١٨٣٥ ، وبقى هناك فائض تم توزيعه على الولايات المتعددة .

ومن الواضح أن جاكسون ترك بصمات لا تمحى على السياسة الأمريكية . فقد شكلت أفكاره البنية الأساسية للحزب الديمقراطى حتى عهد الرئيس هارى ترومان فى أربعينيات القرن العشرين ، هذا باستثناء فترة حكم الرئيس الديمقراطى توماس وودرو ويلسون من ١٩١٢ إلى ١٩٢٠ . لكن أفكار جاكسون تحولت من

الحزب الديمقراطى إلى الحزب الجمهورى مع مطلع الخمسينيات عندما تولى دوايت أيزنهاور رياسة الجمهورية فى عام ١٩٥٢ ومعه وزير خارجيته جون فوستر دالاس اليمينى المتشدد . وإن كان جون كينيدى الديمقراطى قد حاول التخفيف من حدة هذا الاتجاه اليمينى ، لكن القدر لم يمهله إذ اغتيل فى عام ١٩٦٣ ، بعد أن حكم لمدة ثلاث سنوات فقط ، ويقال إن كبار تجار الصلب الذين يشكلون قمة اليمين الرجعى كانوا وراء اغتياله الغامض المريب . ثم خلفه ليندون جونسون الذى كان نائبه ، ليصل باليمين إلى قمة سيطرته . ثم خلفه ريتشارد نيكسون الجمهورى ، ثم نائبه جيرالد فورد ، ثم جيمى كارتر الديمقراطى ، وبعده رونالد ريجان الجمهورى ، ثم نائبه جورج بوش الأب ، وبعده بيل كلينتون الديمقراطى ، وأخيرًا جورج بوش الابن . ومن السهل تتبع أفكار وتوجهات جاكسون فى السياسات التى اتبعها هؤلاء الرؤساء ، سواء من كان منهم ينتمى إلى الحزب الديمقراطى أو الجمهورى ، مما يدل على أن فكر جاكسون كان أقرب إلى العقلية الأمريكية البراجماتية والمادية ، من فكر ويلسون الحضارى المثالى الذى ينظر إلى الأمة الأمريكية من منظور الآخر ، وليس إلى الآخر من المنظور الأمريكى .

ونظرًا لرسوخ هذه التقاليد الجاكسونية فى الفكر السياسى الأمريكى ، فقد أصدر المفكر الاستراتيجى الأمريكى والعضو البارز فى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية وولتر راسل ميد كتابه المهم «التقاليد الجاكسونية والسياسة الأمريكية الخارجية» فى عام ٢٠٠٢ ، ليوضح فيه الفروق الجوهرية بين المدرسة الجاكسونية والمدرسة الويلسونية التى اشتهرت بالبحث عن عالم أفضل ، والاعتماد على الدبلوماسية كوسيلة لحل المشكلات ، وليس على الحسم العسكرى كما تؤمن المدرسة الجاكسونية التى لا يفهمها الكثيرون فى خارج الولايات المتحدة ، لأنها تعبر عن قيم ومبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية محلية إلى حد كبير ، وإن كانت تهم قطاعًا كبيرًا من الرأى العام الأمريكى. فهى تصف أو تبلور الواقع المعاش بالفعل ، ولا تحاول تقنينه فى أيديولوجيا

تفرضها عليه ، ولذلك لا تعتبر حركة سياسية أو فكرية أو ثقافية لها منظروها وفلاسفتها ، وإن كان القطاع الكبير من المتحمسين لها يضم القادة السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والعسكريين الذين يحتلون مواقع مؤثرة وحيوية ، سواء أكانت رسمية أم شبه رسمية أم شعبية ، وبالتالى فإن تأثيرهم العميق فى نوعية القرار السياسى لا يمكن تجاهله .

أما أنصار المدرسة الويلسونية ، فإن عددهم يكاد يقتصر على الصفوة المثقفة من المفكرين ، والأدباء ، والفنانين ، وأساتذة الجامعات ، وقطاعات الشباب اليسارى الثورى ، والمدافعين عن البيئة والسلام العالمى وحقوق الإنسان وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، والواقفين بالمرصاد لمحاولات العولمة التى تسعى لوضع الإنسان تحت رحمة دورة رأس المال الذى هو النهاية تجمع لثروة ميتة من المستندات أو الأسهم أو الأوراق المالية أو المعادن الثمينة التى ليست لها حياة أو وجود أو معنى بدون الإنسان الذى صنعها . وتكمن مشكلة أنصار المدرسة الويلسونية أو نقطة ضعفهم الحقيقى ، فى أنهم لا يملكون سلاحًا سوى إبداء الرأى والمناداة به فى أشكال إعلامية أو ثقافية أو أدبية أو فنية ، وكذلك تنظيم المظاهرات التى تهدف إلى تكوين رأى عام ، مثل المظاهرات التى يثيرها الشباب فى كل موقع ينعقد فيه مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية لعمل القوانين والإجراءات الخفية والغامضة والمريبة لتحويل العولمة إلى نظام مفروض قهرًا على شعوب العالم المستضعفة .

ولذلك فإن تأثيرهم المعنوى أضعف بكثير من التأثير المادى لأنصار الجاكسونية التى تعتبر منهجًا لا تحيد عنه القوات المسلحة الأمريكية ومعها رجال الأعمال والمال الذين يتحكمون فى قنوات الاقتصاد الأمريكى بصفة خاصة والعالمى بصفة عامة ، من خلال أسواق الأوراق المالية الأخطبوطية التى تقبض على مقدرات العالم بمخالب من حديد .

وكان من الطبيعى أن تزداد الجاكسونية ازدهارًا ورسوخًا مع تدفق تيارات العولمة فى اتجاهات اقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية واجتماعية لا يمكن حصرها ، وخاصة أن الجاكسونية الأمريكية هى تيار شعبى له جذوره القومية والعميقة فى الشخصية الأمريكية ، يرجعها بعض المفكرين إلى عصور الهجرة واستعمار القارة الأمريكية ، وما عرف بمصطلح «غزو الغرب» ، إذ يشعر كثير من الأمريكيين بأن هذا التيار هو أفضل وسيلة للدفاع عن مصيرهم المشترك . ومن هنا كانت قدرته على إفراز وتوليد قيادات سياسية متتابعة ، سواء فى مجالات السياسة الداخلية أو الخارجية ، بحيث لا يمكن قراءة التاريخ الأمريكى ، سواء فيما يتصل بأحداث الماضى ، أو مواقف الحاضر ، أو احتمالات المستقبل ، دون استيعاب الروح الجاكسونية كمحور له .

وهى الروح التى تجلت بوضوح شديد عندما تولى الرئيس جورج دبليو بوش الرياسة الأمريكية ، ومع ظهور التجمع المرتبط به والذى عرف باسم «المحافظون الجدد» الذين أمسكوا بمقاليد السياسة الخارجية ، وسعوا لإبراز الولايات المتحدة كأمة تقوم على أيديولوجيا وفلسفة سياسية نابعة منها ، وليس على التعدد العرقى لسكانها ، والذى انصهر فى بوتقة هذه الأيديولوجيا التى صنعها الشعب الأمريكى من خلال تجربته على أرض الواقع ، ولم يؤلفها المنظرون أو الفلاسفة المحترفون كما حدث فى بلاد أخرى عديدة . وهذه التجربة الفريدة فى استعمار القارة الجديدة ، أثبتت للشعب الأمريكى أن القوة المادية والمسلحة هى القاعدة الوحيدة الراسخة التى يمكن أن تنهض عليه هيبة الدولة ، ولذلك يقول وولتر راسل ميد فى كتابه «التقاليد الجاكسونية والسياسة الخارجية الأمريكية» إن مفتاح فهم المواقف والقضايا التى آمن فيها الشعب الأمريكى بحتمية الحرب وغير ذلك من السمات الهامة والخصائص المميزة للسياسة الخارجية الأمريكية ، يكمن فى التقاليد الجاكسونية .

ففى مراحل طويلة ومتتالية من التاريخ الأمريكى ، كان الرأى العام أو قطاعات كبيرة منه ، تتجاوز موقف القادة السياسيين الذين يترددون فى خوض الحرب التى اعتادها الأمريكيون للتخلص من كل ما يقف فى طريق زحفهم لتحقيق أهدافهم ، سواء أكانوا هنودًا حمرًا ، أو بريطانيين أو خصومًا أو أعداء من أى نوع . فمنذ البداية لم تكن حروب الهنود الحمر بسبب عدوان الهنود ، بقدر ما كانت بسبب تحركات المهاجرين المستوطنين لتوسيع حدود المناطق التى استوطنوها ، ورغبتهم فى استفزاز الهنود ، للدخول معهم فى حروب ، وذلك برغم تعهد واشنطن بحماية الهنود . وكانت لأعمال القتل والتدمير التى مارسها البيض ضد الهنود الحمر ، وما تلاها من حروب عبر التاريخ الأمريكى ، وحتى القصف الجوى غير المسبوق أثناء الحرب العالمية الثانية ، شعبية واسعة فى الولايات المتحدة ، وكأن الشعب الأمريكى يتابع انتصار فريقه فى مباراة لكرة القدم . وأيضًا فى أثناء حربى كوريا وفييتنام ، وقع الرؤساء تحت ضغوط متصاعدة من الرأى العام ، وليس فقط من القادة العسكريين ، بضرب العدو بكل ما هو متاح من قوة، وفى كل البقاع .

وقد تم تأسيس الولايات المتحدة على البندقية والمسدس بصفتهما الرمزين الماديين لهيبتها الفعلية . فقد كان الرأى العام هو الذى جعل من الصعب على الرئيس إبراهام لنكولن ، إيجاد حل سياسى لمنع الحرب مع بريطانيا أثناء الحرب الأهلية . وحتى فى العصر الحديث فإن الرؤساء جون كينيدى ، وليندون جونسون ، وريتشارد نيكسون ، قد سيطر عليهم الخوف ، فى مراحل متعددة ، من رأى عام مضاد لسياستهم ، لو قرروا الانسحاب من فييتنام . وهو رأى يمكن أن يثير لهم من المتاعب الداخلية ما قد يكون أكثر تفاقمًا من المتاعب الخارجية ، وخاصة أن المعارضة بالمرصاد لأية ثغرات قد تطرأ على جبهة الحكومة . ولم يستطع نيكسون أن ينسحب من فييتنام طبقًا للخطة التى رسمها هنرى كيسنجر

وزير خارجيته ، إلا بعد الخسائر البشعة التى عانى منها الشعب الأمريكى سواء فى زهرة شبابه أو فى قلب اقتصاده دون أى مقابل ، بالإضافة إلى التفسخ الذى أصاب المجتمع الأمريكى لدرجة أن المحللين السياسيين والنفسانيين أكدوا أنه لن يبرأ مما وصفوه «بعقدة فييتنام» إلا بعد عدة عقود ، ولكى يتم الانسحاب دون إراقة لماء الوجه ، مارست القوات المسلحة أبشع أنواع الضرب والإبادة بكل الأسلحة الحديثة ، سواء أكانت مشروعة أم محرمة ، لدرجة أنها لم تكن تقل قسوة وبطشًا وبشاعة عن استخدام الأسلحة النووية . ومع ذلك كانت النتيجة النهائية هى الانسحاب الأمريكى من الجحيم الفييتنامى ، وتوحيد فييتنام بعد أن كانت مقسمة إلى فييتنام شمالية وأخرى جنوبية .

أما فى مجال الحرب الباردة ، فقد كانت مقاومة التفاوض والمساعى الدبلوماسية تصدر دائمًا عن الصقور أصحاب المواقف المتشددة . وكانت تهمة المهادنة والتخاذل والانهزامية سرعان ما تلصق بالسياسيين والدبلوماسيين الذين يتحمسون أو يطالبون بالمفاوضة مع «العدو السوفييتى» ، وكثيرًا ما دفعوا ثمنًا سياسيًا لمواقفهم ، قد يصل لدرجة العزل ، أو الحصار ، أو الفشل فى الانتخابات ، أو التعتيم الإعلامى ، أو التجاهل واللامبالاة ، أو غير ذلك من المناورات بل والمؤامرات التى لا تهدأ ولا تتوقف سواء فى الكونجرس أو وزارة الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية أو حتى فى البيت الأبيض نفسه .

ولا شك أن «عقدة فييتنام» كبحت جماح الرأى العام الأمريكى إلى حد كبير ، نتيجة للخسائر البشرية الفادحة فى حرب فييتنام ، والتى جعلت فى كل بيت أمريكى - تقريبًا - ضحية ، إما قتيلاً أو مصابًا ، لكن هذا التراجع لا ينفى أن الأمريكيين شعب تغلب عليه النزعة العسكرية التى كانت أداته الرئيسية فى تأسيس بلده ونشر هيبته بين بلاد العالم . وإذا كانت هذه الهيبة قد تلطخت بأوحال فييتنام ، فلابد لها أن تنهض من عثرتها وتواصل انطلاقها فى كل الآفاق .

ولذلك لم يتردد الأمريكيون فى تأييد اعتماد أكبر ميزانية فى العالم ، لدرجة أن التقديرات توضح أن ميزانيةالدفاع عن الولايات المتحدة تعادل ميزانيات دول حلف الأطلنطى ، وروسيا ، واليابان ، والصين ، وكوريا الجنوبية ، ودول الخليج جميعًا . كذلك فإن استخدام القوات المسلحة الأمريكية فى الخارج ، ضرب رقمًا قياسيًا فى تفوقه ، كمًا وكيفًا ، على استخدامها من أية قوات لدول أخرى . فقد مارست القوات الأمريكية مهامها القتالية أو الدفاعية أو الإجهاضية أو الوقائية فى العراق ، ويوغوسلافيا ، واليابان ، وكمبوديا ، وإيران ، وجرينادا ، وبنما ، ولبنان ، وليبيا ، والكويت ، والصومال ، وتركيا ، وهاييتى ، والبوسنة ، والسودان ، وأفغانستان ، وليبيريا ، ومقدونيا ، وألبانيا ، وبحر الصين الجنوبى ، وفييتنام ولاوس، وكوريا ، وغيرها ، مما منحها عن جدارة لقب «شرطى العالم» .

وهذا يؤكد رسوخ التقاليد الجاكسونية فى الثقافة القتالية الأمريكية التى نتجت عن ممارسة المحاربين الأمريكيين لكل أنواع العنف والإرهاب والجبروت فى فترة استعمار القارة الجديدة . ومنذ ذلك الحين أصبح لوبى الحرب نشيطًا ومؤثرًا كقوة سياسية تصل إلى ذروة فعاليتها فى جو الأزمات القومية ، التى تستنفر الطاقات العسكرية القديمة الكامنة فى الوجدان الأمريكى عبر الأجيال ، وذلك على حد قول وولتر راسل ميد . فقد أصبح هناك ارتباط شرطى بين الحفاظ على الهيبة القومية والتوظيف الفعال للقوة المسلحة ، على أساس أن القوة هى اللغة الوحيدة التى تفهمها شعوب العالم جيدًا ، بصرف النظر عن اختلاف الثقافات والمفاهيم والأفكار والمبادئ والقيم والتوجهات .

ويطبق وولتر راسل ميد هذا التقليد الجاكسونى القديم على الأفكار السائدة بين قيادات السياسة الخارجية فى حكومة جورج دبليو بوش ، وعلى وثيقة البيت الأبيض للاستراتيجية الجديدة التى أعلنت فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ ، ليثبت أن هذا التقليد امتداد حى للأصولية الجاكسونية بملامحها وأسسها ومبادئها التى

تؤكد أن المؤسسة العسكرية تلعب الدور الأكبر ، خاصة فى نظر الذين لا يعرفون إلا القليل عن العالم الخارجى ، ويعتقدون أن السياسة بدون ردع عسكرى ، مجرد شعارات جوفاء بلا أية هيبة حقيقية . ويضيف ميد قائلاً إن هذه العقيدة العسكرية تكاد تكون بمثابة «غريزة» عند المتحمسين لها ، أكثر منها أيديولوجيا ، ومجموعة معتقدات ومشاعر ارتدت قناع الثقافة ، أكثر منها مجموعة أو منظومة أفكار .

ويعتقد أنصار الجاكسونية بأن العالم سيظل أسير العنف والفوضى ، وعالم بهذه الطبيعة المتوترة والمتقلبة ، لا يمكن التعامل معه إلا من منطلق القوة العسكرية والمادية التى تجسد المعنى الحقيقى لهيبة الدولة ، ولذلك يتحتم على الولايات المتحدة أن تظل يقظة ومسلحة تسليحًا فى منتهى القوة والحداثة ، كى تكون دبلوماسيتها قاطعة وحاسمة ، بحيث لا يجرؤ أى طرف أن يمس هيبتها من قريب أو بعيد . وفى أوقات معينة يجب أن تقاتل «فى حروب وقائية» . حتى تظل ممسكة دائمًا بزمام المبادرة فى مواجهة الآخرين . ولا مانع على الإطلاق من القيام بعمليات تخريب لحكومات أجنبية ، أو اغتيال لزعمائها ، من منطلق وضوح سوء نواياهم . ومن الأخطاء الكبيرة التى يمكن أن يقع فيها الزعماء السياسيون أن يشغلوا بالهم ويضيعوا وقتهم الثمين فى تكييف مدى التزامهم بأحكام القانون الدولى بدلاً من اتخاذ إجراءات مشددة وصارمة تشعر الآخرين بمدى هيبة الدولة القادرة على فرضها فى أى زمان ومكان . وهذا يرجع إلى سمة أساسية فى الشخصية الأمريكية التى تفضل الالتزام بقانون العرف على احترام القانون المكتوب ، سواء فى نظرتها إلى العلاقات الدولية أو العلاقات الشخصية فى الحياة اليومية وهذا ما كررته بالضبط عند احتلالها للعراق .

وتعتبر الجاكسونية امتدادًا حديثًا للماكيا فيللية فى عدم الربط بين السياسة والأخلاق . فليست هناك ضرورة تحتم أن يتوافر سبب أخلاقى واضح تمامًا للحرب ، وإذا بدا هذا السبب ضروريًا فى موقف من المواقف فلا مانع من اختراعه

وترويجه كغطاء للأهداف الحقيقية . لكن أنصار الجاكسونية يميلون بصفة عامة إلى الفصل بين الإشكاليات الأخلاقية وبين الحرب ، وممارسة هذا الفصل داخل مؤسسة أو منظومة السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة . لكن الاتجاهات العدوانية والهجومية عند أنصار الجاكسونية تقل إلى حد واضح فى غياب تهديد واضح وصريح ومؤكد للمصالح القومية الأمريكية . لكن كانت هناك استراتيجية جاكسونية ثابتة وواضحة ، وتتميز بعنصرية لا يمكن تجاهلها ، لأنها تستبعد من محاور المجتمع تلقائيًا وبشكل مطلق كثيرًا من قطاعات الأمريكيين الذين لا ينتمون إلى أصول أنجلو ساكسونية أو أوروبية غربية على وجه التحديد ، مثل الهنود الحمر ، والسود ، وقطاعات عريضة من المكسيكيين والآسيويين . بل إن التوجه العنصرى والمذهبى يصل إلى درجة استبعاد المهاجرين الذين لا ينتمون إلى المذهب البروتستانتى . ولا يزال القانون الأمريكى عاجزًا عن حماية هذه القطاعات من القمع الاقتصادى ، والتمييز الاجتماعى ، والعنف الجماعى للمتعصبين .

ومن يدرس التاريخ الأمريكى ، يجد أن تيار الجاكسونية كان ولا يزال يرى فى حمل السلاح الأداة الأساسية التى تحفظ للمواطن كيانه وكرامته ، وللدولة هيبتها وسيادتها . ويعتبر تسلح الأمريكى بالأسلحة النارية ، جزءًا مهمًا فى حياته، لدرجة أن الرئيس رونالد ريجان عندما تعرض لإطلاق الرصاص عليه فى صدره ورئته من شاب معتوه كان مجنونًا بحب الممثلة جودى فوستر ، تعالت الصيحات بتحريم حمل السلاح النارى دون ترخيص ، لكن كان ريجان نفسه بعد أن عولج وشفى وخرج من المستشفى وأمسك بمقاليد الأمور مرة أخرى أن وقف بإصرار ضد هذه النداءات ، على أساس أن السلاح النارى الذى يحمله المواطن العادى هو خير ضمان لكبح جماح السلطة من التطرف والتوحش فى ممارسة صلاحياتها ، أى ضمان لترسيخ الممارسة الديمقراطية . فمن حق أى مواطن أمريكى أن يتسلح للدفاع عن النفس ، ضد السرقة والاغتصاب وأصحاب السلطة ، وأيضًا لحماية الولايات المتحدة من أعدائها .

ولذلك ظلت السياسة الخارجية فى معظم فترات التاريخ الأمريكى ، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتوجهات الجاكسونية ، مثل ارتباطها بالسياسة الداخلية ، من منطلق أن من حق الإدارة الأمريكية أن تفعل أى شىء فى قدرتها ، من أجل حماية المصالح السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية لشعبها ، فكل شىء مسموح به من أجل الحفاظ على هيبة البلاد وسطوتها . فمثلاً طلبت السلطات الأمريكية ، فى ديسمبر ٢٠٠٢ ، من رعايا الدول العربية والإسلامية الموجودين فى أمريكا بصفة قانونية ، تسجيل بياناتهم لدى مراكز الشرطة ، لمراجعة أوراقهم والتأكد من شرعية إقامتهم ، لكن بمجرد أن توجهوا إلى هذه المراكز ، تم حجز أعداد كبيرة منهم ، وهو إجراء يستدعى للأذهان ما فعلته السلطات الأمريكية فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، بعد الهجوم اليابانى على بيرل هاربر . فقد احتجزت هذه السلطات عدة ألوف من ذوى الأصول اليابانية ، وكانت قد صدرت نداءات بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ ، تطالب بإجراء مماثل مع عشرات الألوف من العرب والمسلمين المقيمين فى أمريكا ، لكن السلطات الأمريكية اكتفت فى تلك الفترة الملتهبة ، بالتحقيق مع من ثبت مخالفتهم لقوانين الهجرة والإقامة ، واحتجزت أعدادًا كبيرة منهم ، وقامت بترحيل بعضهم والإبقاء على البعض الآخر دون محاكمة .

وسيرًا على النهج الجاكسونى فى الحفاظ على هيبة الدولة بأية وسيلة ، مشروعة كانت أم غير ذلك ، أدت تداعيات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى توغل الإدارة الأمريكية فى إجراءات استثنائية ، لا تتنافى فقط مع قيم الديمقراطية ، ومعايير العدالة ، وحقوق الإنسان ، بل تضرب بمبادئ الشرعية والقانون الدولى عرض الحائط . ففى ديسمبر ٢٠٠٢ أصدر الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش أمرًا مباشرًا إلى وكالة المخابرات المركزية ، بالتصفية الجسدية دون محاكمة لقائمة من الأسماء الذين تعتبرهم من زعماء تنظيم «القاعدة» . وبناء على هذا الأمر الرئاسى الذى وصفته بعض المصادر بأنه «ترخيص بالقتل» ، يسمح لعملاء

المخابرات بقتل من تعثر عليه خارج أمريكا ممن وردت أسماؤهم فى هذه القائمة إذا عجزوا عن إلقاء القبض عليه .. وكان الرئيس الأسبق جيرالد فورد الذى كان يميل إلى اعتناق مبادئ الرئيس ويلسون ، قد أصدر قرارًا عام ١٩٧٦ بمنع المخابرات الأمريكية من قتل أى إنسان ، بعد أن اتضح من تحقيقات أجرتها لجنة فى مجلس الشيوخ أن المخابرات اغتالت شخصيات سياسية وقيادات مستقلةعن التوجهات الأمريكية مثل باتريس لومومبا فى الكونغو وأليندى فى شيلى ، كما حاولت اغتيال كاسترو فى كوبا أكثر من مرة . لكن الرئيس بوش ألغى قرار الرئيس فورد ، بحيث أطلق يد وكالة المخابرات المركزية فى جميع أنحاء العالم .

وفى ديسمبر ٢٠٠٢ تراجع هنرى كيسنجر عن قبول رئاسة اللجنة المكلفة بالتحقيق والتحرى عن الأسباب الموضوعية التى أدت إلى تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١ ، ولقد كان ذلك التعيين متناغمًا ، من الناحية السياسية ، مع مرحلة ما بعد سبتمبر ٢٠٠١ ، التى تتسم فيها تصرفات واشنطن تجاه تحالفاتها الاستراتيجية بالمراجعة وإعادة النظر . ويبدو أن كيسنجر تراجع عن رئاسة اللجنة التى يفترض فيها أنها ستفتح ملف الإرهاب ، وتقص كل تفاصيله ، وكشف كل أسراره ، حتى لا يعيد إلى الأذهان والأقلام ملفه هو شخصيًا فى الإرهاب الذى وصفته الكاتبة الأمريكية مارى ماكروى بقولها : «إن تاريخ كيسنجر من أسوأ الفصول السوداء فى تاريخ أمريكا» . فهو متهم بإصدار الأوامر لتنفيذ عشرات الأعمال السرية المشينة من اغتيالات وانقلابات خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٧ . كما كان قد تواطأ مع نيكسون لتأخير السلام فى فيتنام لضربها ضربًا موجعًا لإنقاذ ماء الوجه الأمريكى قبل الانسحاب مما أدى إلى سقوط حوالى مليون قتيل من الطرفين بلا مبرر ، كما أشرف على تنفيذ القصف الجوى واسع المدى لكمبوديا ولاوس ، مما أدى إلى سقوط حوالى مليون قتيل أيضًا .

وكان كيسنجر أيضًا وراء الدعم الأمريكى لأبشع الديكتاتوريات المعاصرة ، منها على سبيل المثال لا الحصر ، ديكتاتورية سوهارتو الذى انقلب على سوكارنو وديكتاتورية بينوشيه الذى استأجرته واشنطن لقلب نظام أليندى الاشتراكى الديمقراطى واغتياله هو وأسرته فى مذبحة بشعة ، برغم أنه جاء إلى الحكم بعد فوزه فى انتخابات ديمقراطية نظيفة وحرة ، بل إن بعض رؤساء الأنظمة الموالية لواشنطن كانوا من ضحاياها ، عندما تأكدت القيادة الأمريكية بأن أدوارهم على المسرح الأمريكى أو العالمى قد انتهت ، وآن الأوان لكى يسدل الستار عليهم ويدخلوا إلى وزايا النسيان . ذلك أن السياسة الأمريكية لا تفرق كثيرًا بين أصدقائها وأعدائها ، لأنهم جميعًا عبارة عن أوراق بين يديها فى ممارستها لقواعد اللعبة السياسية ، ولابد أن يأتى الدور على العدو أو الصديق ليتم إلقاء ورقته بعيدًا عن مائدة اللعب الدولى ، ولذلك يخطئ أصدقاء أمريكا أو من يظنون أنفسهم أصدقاءها عندما يظنون أو يعتقدون أنهم يستمدون قوتهم أو هيبتهم من صداقتهم لها ، لأنهم لا يدركون ماذا يدور فى دهاليز وكهوف عقلها الاستراتيجى . فالسياسة الأمريكية التى تسير على هدى المبادئ الجاكسونية لا ترى فى السياسة صداقات أو عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة ، وتقلباتها يمكن أن تجعل أصدقاء اليوم ، أعداء الغد ، والعكس صحيح . ويكفى ذكر بعض أصدقاء أمريكا التاريخيين مثل شاه إيران وهيلاسلاى ، وتشاينج كاى شيك ، وموبوتو وغيرهم ممن أصبحوا من ضحاياها التاريخيين أيضًا . بل إن الصحفى الأمريكى كريستوفر هيتشنر الذى وصف كيسنجر بأنه مجرم حرب وكذاب ، كان قد اتهم إدارة الرئيس رونالد ريجان بالتواطؤ فى اغتيال الرئيس أنور السادات ، لأن وكالة المخابرات المركزية كانت على علم باحتمالات الاغتيال فى أثناء العرض العسكرى فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وأبلغت السفير الأمريكى فى القاهرة ألفريد أثرتون بهذه التقارير السرية كى يحتاط لنفسه ، وفعلاً اصطحب معه عشرين من الحراس السريين

الأشداء الذين أحاطوا به عند أول طلقة رصاص وأسرعوا به خارجين من منصة العرض التى تحولت إلى مجزرة فى وضح النهار وعلى مسمع ومرأى من العالم أجمع . وفارق السادات الحياة فى لحظات ، ولم تشفع له صداقته لأمريكا ، وهى صداقة كان يفخر بها فى معظم خطبه وأحاديثه وتصريحاته . وجدير بالتسجيل أن محمد حسنين هيكل كان قد دأب ابتداء من عام ١٩٧٥ على الكتابة فى الصحف البريطانية والأمريكية بل واليابانية ، وظل يردد أن ورقة السادات أوشكت على الانتهاء فى مضمار اللعبة الأمريكية ، كما انتهت من قبل ورقة شاه إيران . وقد أثارت هذه المقالات حفيظة السادات فظل يهاجمه فى الداخل والخارج ، إلى أن تم القبض عليه فى اعتقالات ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، ولم يخرج من المعتقل إلا بعد وفاة السادات ، وصدور أمر الرئيس حسنى مبارك بالإفراج عن المعتقلين واستقباله لهم على سبيل إعادة الاعتبار إليهم . لكن اغتيال السادات كان إثباتًا لما جاء فى مقالات هيكل بأن ورقته كانت قد انتهت فى اللعبة الأمريكية ولحق بالفعل بشاه إيران .

وهنرى كيسنجر نموذج مجسد وحى لهذه الاستراتيجية الأمريكية التى لا تتغير كثيرًا بتغير الرؤساء فى البيت الأبيض . فعندما نعرف أن وكالة المخابرات المركزية كانت قد جندته منذ منتصف أربعينيات القرن الماضى ، وكلفته باستجواب الأسرى الألمان ، نستطيع أن ندرك لماذا اتجه بعد تركه الخدمة فى الحكومة ، إلى إنشاء مؤسسة استشارية كبرى تقدم النصائح لعدد من قادة العالم القادرين على أن يدفعوا مقابلاً باهظًا لتلك الاستشارات ، سواء أكان المقابل ماليًا أم سياسيًا . وهذه الاستشارات لا تصدر عن مجرد دراسات وتحليلات عادية ، بل تصدر بناء على معلومات تملكها المخابرات التى مارس كيسنجر العمل فيها منذ صدر شبابه إلى أن احتل منصب مستشار الأمن القومى للرئيس نيكسون وأيضًا وزير خارجيته . وهذه الاستشارات لا تعطى شيئًا لوجه الله ، وإنما تعطيه عندما

تريد ، وكيفما تريد ، ولمن تريد ، بل ويمكن تلوينها لتحقيق أهداف مستترة ، ولا تمت للمصداقية إلا بشروط خفية ، ولعل هذه الخبرة الطويلة التى مارسها كيسنجر ، تفسر السبب فى هروبه من رئاسة لجنة مهمتها استرجاع المصداقية الأمريكية التى فقدت هيبتها بعد تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١ ، والتى تتزايد الشكوك حولها ، تخطيطًا وتدبيرًا أو قصورًا وتقصيرًا ، وهو ما قد يتطلب البحث عن كبش فداء . ولا شك أن كيسنجر السياسى الداهية لا يحب أن يورط نفسه فى متاعب هو فى غنى عنها ، وهو الذى اشتهر بسياسته التى تتجنب المتاعب لا أن تجلبها ، بعلاقاته الوثيقة بالمؤسسة العسكرية وما تنطوى عليه من مصالح المخابرات ، والصناعات الحربية ، والمؤسسات المالية ، والشركات عابرة الجنسيات فى إطار مرحلة القطبية الواحدة .

ويوضح باتريك ج. بيوكانن فى كتابه «موت الغرب» الصادر عام ٢٠٠٢ ، والذى أثار جدلاً واسعًا بين مؤيد ومعارض أو متأمل فى تساؤلات صعبة طرحها هذا الكتاب ، أن الهيبة الأمريكية ليست بالرسوخ الذى يؤكده الإعلام الأمريكى بصفة متجددة . ولذلك يعيد إلى الأذهان تساؤلات مثل : هل كان أوسكار وايلد محقًا عندما قال : «إن أمريكا هى البلد الوحيد الذى سار من البربرية إلى الانحطاط دون حضارة بينهما» . كما يتساءل بيوكانن : هل يعتبر موت الثقافات المستندة إلى الدين أمرًا لا مفر منه بعد أن يكون المجتمع قد وصل إلى مرحلة اليسر والرفاهية ؟ وعندما تنجح أمة فى قهر صعوباتها ، وحل مشكلاتها الأساسية ، وتشرع فى ممارسة حياة اليسر والرفاه ، هل تستسلم بالتالى - كنتيجة طبيعية - لمرض فى الروح يؤدى إلى الانحطاط والانهيار والموت ؟ وبحكم انتماء بيوكانن إلى التيار الجاكسونى فى السياسة الأمريكية ، وكان مستشارًا لثلاثة من الرؤساء الأمريكيين ، وخاض مرتين انتخابات تسمية الرئيس فى الحزب الجمهورى فى عام ١٩٩٢ و١٩٩٦ ، وكان المرشح الرئاسى لحزب الإصلاح عام ٢٠٠٠ ، فإن

توجهه اليمينى جعله يتفق مع الرئيس الجمهورى ريجان ، فى أن اليسار الجديد والعلمانيين استولوا على الثقافة ، وأنه يتحتم على المحافظين الجدد أن يكملوا المهمة التى لم تنته وهى «استعادة الثقافة من اليسار» حفاظًا على النواة الصلبة للمجتمع الأمريكى ، لأن المعركة الأساسية كما يراها بيوكانن هى معركة ثقافية ، أى من يكسب معركة الثقافة لابد أن يكسب المستقبل .

ويؤمن بيوكانن أن الوحدة الوطنية هى الأساس الصلب لهيبة الدولة . ويوضح أنه فى الوقت الذى خلقت فيه أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المروعة وحدة وطنية لم يشهدها المجتمع الأمريكى منذ ضرب بيرل هاربر ، مساندة ومدعمة للرئيس بوش فى موقفه المصمم على إنزال العقاب الرادع بمرتكبى المذبحة التى أودت بحياة حوالى أربعة آلاف أمريكى ، ومع ذلك فقد كشفت تلك الأحداث انقسامًا جديدًا فى الوحدة الوطنية الأمريكية ، نتج عن صدع لم يكن متعلقًا بالدخل الاقتصادى لمختلف الطبقات ، أو بالأيديولوجيا السياسية ، أو بالعقيدة الدينية ، وإنما متعلق بالعرقية والولاء ، فقد أفاق المجتمع فجأة على حقيقة مخيفة وهى أن بين الملايين الذين ولدوا أجانب ، هناك ثلث بأكمله يقيم إقامة غير قانونية ، وأن عشرات من الألوف الذين يتحركون بمنتهى الحرية دون أية رقابة ، بل وغير معروفين أساسًا للسلطات ، موالون لأنظمة حكم يمكن أن تكون الولايات المتحدة فى حالة حرب معها ، وبعض هؤلاء مدربون ليكونوا إرهابيين تم إرسالهم إلى الولايات المتحدة لقتل الأمريكيين فى عقر دارهم . ولأول مرة منذ أن دحر أندرو جاكسون - صاحب المبادئ الجاكسونية المسيطرة على السياسة الأمريكية - البريطانيين إلى خارج لويزيانا فى عام ١٨١٥ ، اكتشف الأمريكيون عدوًا داخل الأبواب ، وأنهم معرضون للخطر فى أية لحظة أو مكان فى بلدهم ، وأن الحرية أو الديمقراطية التى يتشدق بها الساسة الأمريكيون ليل نهار ، لم تكن سوى أبشع أنواع التسيب والفوضى فى مجتمع لا رابط له .

فعندما تولى ريتشارد نيكسون رئاسة الجمهورية فى عام ١٩٦٩ ، كان هناك تسعة ملايين ولدوا أجانب يعيشون فى أمريكا . وعندما تولى الرئيس جورج دبليو بوش فى عام ٢٠٠٠ ، كان العدد يقارب ثلاثين مليونًا . ولا يزال يدخل أمريكا حوالى مليون مهاجر فى كل عام ، وهو عدد قابل للزيادة دائمًا ، ويدخل معهم نصف مليون من الغرباء بشكل غير قانونى . ويقدر الإحصاء الأخير لعام ٢٠٠٠ عدد الغرباء المقيمين بشكل غير قانونى فى الولايات المتحدة بتسعة ملايين ، وفى إحصاء آخر قامت به الجامعة الشمالية الشرقية بأحد عشر مليونًا ، أى أن هناك من الغرباء غير القانونيين ما يعادل تعداد سكان ولايات ألاباما ، ومسيسيبى ، ولويزيانا . أما فى كاليفورنيا وحدها ، فهناك من الذين ولدوا أجانب ٨,٤ من الملايين ، وهذا أكثر من تعداد نيو جيرسى . أما الذين ولدوا أجانب فى ولاية نيويورك ، فإن تعدادهم يفوق تعداد سكان ولاية كارولاينا الجنوبية . وما عرف فى التاريخ الأمريكى باسم موجة الهجرة العظمى بين عامى ١٨٩٠ و١٩٢٠ ، لا يعد شيئًا يذكر إذ ما قورن بما يجرى الآن .

والمعضلة الحقيقية تكمن فى أن الولايات المتحدة لم تتحول إلى البوتقة التى تنصهر فيها جميع الأعراق والأجناس لتكون أمة جديدة فى كل شىء كما كان يظن أو يتمنى الآباء المؤسسون . أمة تنبع هيبتها من إيمان الآخرين بدورها الحضارى والإنسانى الذى يتجاوز بل ويعلو على كل الحواجز الجنسية والتحزبات العرقية ، لأن المواطن هو فى النهاية إنسان بحقوقه وواجباته . لكن الأيام أثبتت أن كل الأجناس التى هاجرت إليها من آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، لا تذوب ولا يعاد تشكيلها ، بل إن الكثير منها يصر على الافتخار بانتمائه إلى بلده الأصلى الذى جاء منه ، لدرجة أن الخريطة الديموجرافية للولايات المتحدة تبدو كأنها فسيفساء من الأجناس والأعراق التى لا يمكن أن تشكل أمة متجانسة ، يفخر الجميع بالانتماء إليها . ويبدو أنه لولا القوة الاقتصادية التى تتمتع بها

الولايات المتحدة ، والنظام الفيدرالى المرن الذى تحكم به والذى يمنح الولايات المختلفة مميزات اللامركزية المرنة فى التشريع والتطبيق والتنفيذ ، بحيث لو برزت مشكلة خطيرة فى إحدى الولايات فإنها لا تنتقل إلى الولايات الأخرى ، بل على الولاية أن تتكفل بحلها ، مثل نظرية قاع السفينة الذى يقام على علب ضخمة من الصلب ، وهى علب منفصلة عن بعضها بعضًا ، بحيث لو أصاب العطب علبة منها وتسربت إليها المياه ، فإن السفينة تواصل الإبحار معتمدة على بقية العلب السليمة . فلولا هذه القوة الاقتصادية والنظام الفيدرالى ، لأصاب الولايات المتحدة ما أصاب الاتحاد السوفييتى السابق من تفتت وانهيار واندثار . ومع ذلك فهو احتمال يظل قائمًا للتغيرات التى يمكن أن تطرأ على القوة الاقتصادية والنظام الفيدرالى ، ذلك أن دوام الحال من المحال فى المجال السياسى . ولم يسبق لأمة كالولايات المتحدة أن عانت تحولاً جذريًا فى هيكلها وبنائها وعناصرها بسبب موجات الهجرة التى تغرقها وتكاد تطمس ملامحها الديموجرافية المتميزة .

وفى مطلع القرن الحادى والعشرين ، وبسبب الهجرة إلى حد كبير ، لم يعد هناك جنس أغلبية فى هاواى أو فى هيوستون أو فى نيويورك . وأصبحت كاليفورنيا ، وهى أكبر ولاية مساحة وتعدادًا ، مرشحة فى غضون خمس سنوات ، ألا يكون فيها جنس غالب . وهو ما سينطبق على الولايات المتحدة كلها فيما لا يزيد على خمسين سنة . وليست هناك أمة فى العالم ، جرفها التغيير السكانى بهذه الضخامة وفى مثل هذا الوقت القصير . وقواعد العلم الديموجرافى تثبت أن مثل هذه الظروف التى تمر بها الولايات المتحدة لن تمكنها من أن تظل هى الأمة نفسها .

وكان كلينتون فى زيارة لولاية بورتلاند فى عام ١٩٩٨ حيث هرع جمهور متحمس من الطلبة للقاء الرئيس الذى أثنى على حماسهم ، وألقى خطبة بشرهم فيها بيوم سيكون فيه الأمريكيون المنحدرون من أوروبا أقلية ، وبذلك ستكون

أمريكا مجتمعًا أفضل عندما تكون جميع الأجناس والأعراق بمثابة أقليات ، وتحقق بذلك «التنوع» المنشود . ويعلق باترك بيوكانن على حديث كلينتون المتحمس للطلاب ، بأنهم سيكتشفون ذلك التنوع عندما يبلغون سن الرجولة ويحتلون المناصب المرموقة ، لكنهم سيدركون عندئذ أن أمريكا وطنهم المتنوع ، أصبحت من دول العالم الثالث بحكم سيطرة شعوبه المهاجرة إلى الولايات المتحدة .

وقد أوضح المفكر الأمريكى جاك بارزون فى كتابه الذى أرخ فيه للغرب: «من الفجر إلى الانحطاط» أن الهجرة غير المقننة وغير المسيطر عليها لابد أن تهدد أية أمة بالتفكك ، وتحول أمريكا إلى شعوب لا رابط بينها إلى حد كبير ، لا التاريخ، ولا الأبطال ، ولا اللغة ، ولا الثقافة ، ولا العقيدة ، ولا الأجداد ، سيجعل منها خليطًا مشوشًا لا رأس له ولا ذنب ، لأن التعددية لن تؤدى إلى التنوع والتجدد والخصوبة كما يتصور أمثال كلينتون ، ولكن إلى التفكك والتفتت والانفصالية وبالتالى الصراعات العرقية التى لا تهدأ ، وخاصة أن أقوى اتجاه فى أواخر القرن العشرين كان انتشار الحركات الانفصالية كالنار فى الهشيم . ولم تعد التعددية داخل أمة واحدة مصدرًا للتنوع والتجدد كما كان المفكرون السياسيون المثاليون يظنون ، بل أدت إلى انهيار الدولة / الأمة التى برزت مع بداية عصر القوميات فى أوروبا القرن التاسع عشر . ولذلك يقول بارزون ، إن أية نظرة عامة لخريطة الغرب ، تؤكد أن أعظم إبداع سياسى للغرب ، وهو الدولة / الأمة ، قد ضرب فى معظم البلاد الأوروبية . ففى بريطانيا العظمى أو المملكة المتحدة ، حصلت الممالك القديمة السابقة فى سكوتلاندا وفى ويلز على برلمانات حكم ذاتى ، وفى فرنسا نادى البريتون ، وسكان الألزاس مطالبين بالسلطة الإقليمية ، كما طالبت كورسيكا بالاستقلال مع استخدام لغة خاصة بها . وإذا كان فرع من أهالى الباسك فى فرنسا يطالب بالسلطة الإقليمية ، فإن الجزء الأكبر منهم فى أسبانيا دخل فى صراع دموى مستمر مع الدولة للحصول على الاستقلال الكامل فى دولة خاصة بهم . أما فى

إيطاليا فتوجد عصبة تعمل على فصل الشمال عن الجنوب ، بل إن حزبًا صغيرًا تكون فى البندقية ، يحاول أن يجعل منها ولاية منفصلة .

وفى الوقت الذى يجدد المواطنون المهاجرون ولاءهم للبلاد التى هاجروا منها ، ويرسخون الجسور معها ، فإن هذه القوميات المهاجرة تشد البلاد التى استوطنتها فى اتجاه معاكس ، وأصبحت تنادى علنًا بالتسليم للسيادة القومية لما تسميه بالحكومة العالمية . وهو التيار الذى تحمس له قادة سياسيون وإعلاميون من أمثال وولتر كرونكايت وستروب تالبوت ، وهيئات عالمية مثل الجمعية الفيدرالية العامة ، ومؤتمرات دولية مثل قمة الألفية فى الأمم المتحدة . وفى مؤتمر ماسترخت فى عام ١٩٩١ ، قررت خمس عشرة دولة أوروبية بما فيها فرنسا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، وبريطانيا ، أن تبدأ بتحويل منطقتهم للتجارة الحرة إلى اتحاد سياسى ، ونقل سلطاتها السيادية إلى دولة كبرى لها سيادة على كل هذه الدول .

واستمر التيار متدفقًا بل وجارفًا حتى عام ٢٠٠٠ ، حين جاء الرئيس المكسيكى المنتخب فاسنت فوكس ، ليقترح إقامة اتحاد أمريكا الشمالية من كندا ، والولايات المتحدة ، والمكسيك . ويوضح باتريك بيوكانن أنه على الرغم من أن محو حدود الولايات المتحدة يعنى نهايتها كأمة ، فإن الرئيس المكسيكى فاسنت فوكس قد استمتع باستقبال حار وترحيب كبير فى وسائل الإعلام الأمريكى بصفته صاحب رؤية ثاقبة تستشرف آفاق المستقبل . بل إن الرئيس السابق بيل كلينتون عبر عن أسفه بأنه قد لا يكون موجودًا ليرى هذا الاتحاد وهو حقيقة واقعة ، وقال : «أعتقد بأن بلدينا ، على المدى البعيد ، ستصيران أكثر اعتمادًا إحداهما على الأخرى . ستكون هذه هى طريقة العالم ، ويؤسفنى أننى لن أكون موجودًا ومتابعًا لتحولاتها الكثيرة ، لكننى أعتقد بأنها شىء جيد» .

ويرسم بيوكانن صورة كئيبة لمستقبل غريب يُعد انقلابًا على كل المراحل التاريخية التى بلورت الشخصية الأمريكية الحضارية فى الماضى . فمن الواضح

أن الولايات المتحدة ليست محصنة ضد القوى الانفصالية ، ومن هنا كان انتشار الإحساس الكئيب بانجرافها فى طريق التفكك بين سلالات الجنس والعرق العنصرى . ولا يتوقف هذا الانجراف عند هذه الحدود العرقية العنصرية ، بل يتجاوزها ليتدخل فى إعادة صياغة العقل الأمريكى وتحطيم شخصيته المتميزة حتى يتحول إلى عقول أو تيارات متناثرة وربما متعارضة ومشتتة وضائعة . ذلك أن الولايات المتحدة مرت - ولا تزال - بثورة ثقافية أو بانقلاب ثقافى بمعنى أدق . فهناك الآن نخبة من القادة فى شتى المجالات تقو م بخلق شعب جديد لأسباب غير مفهومة وغير واضحة ، لأن التغيير كان دائمًا وسيلة وليس غاية فى حد ذاته . وهذه النخبة الجديدة تسيطر على المؤسسات الإعلامية والثقافية والتعليمية ، كالتليفزيون ، والتربية والتعليم ، وشركات الإنتاج الفنى بمختلف أنواعه ، الجادة والهازلة ، ومن خلالها تبث وتشكل الأفكار ، والآراء ، والمعتقدات ، والقيم ، وبالتالى السلوكيات ، وكلها تعمق الإحساس بالفردية المتطرفة ، وليس بالفروق والحواجز العنصرية فحسب . ولذلك يؤكد بيوكانن أن الولايات المتحدة لم تعد شعبًا واحدًا أو أمة واحدة ، لا من ناحية السلالات الجنسية والعرقية العنصرية فحسب ، بل من الناحية الثقافية والفكرية والأخلاقية والسلوكية أيضًا .

لقد بدأ الملايين من الأمريكيين يشعرون بأنهم هم الغرباء فى أرضهم الخاصة بهم ، وبلدهم الذى ولدوا فيه ، وأجيالهم التى تشربت بقيمه وتراثه ، وهم يرون المثل القديمة تتلاشى وتندثر ، ويرون الأبطال القدامى وهم يحط من أقدارهم ، تحت وطأة تيار جارف من ثقافة عامة مشبعة بالجنس الفج ، وبتجارة اللذات الحسية التى تثير الغرائز وتغيب الفكر ، فتسود روح القطيع ويتلاشى التميز أو التفرد البشرى فى الإبداع والابتكار . لقد تابع الأمريكيون الذين لا وطن لهم سوى أمريكا ، ولا يعرفون غيره ، فن ـ ـماضى المجيد ومشغولاته اليدوية وهى تزال من متاحفهم العريقة ، ليوضع مكانها ما هو مثير للضيق والكآبة ،

والقبيح ، والغبى ، والمجرد ، والسخيف ، والمضاد للقيم التى نهضت عليها أمريكا . كذلك رأوا الكتب التى أحبوها وصاغت وجدانهم وهى تختفى من المدارس التى درسوا فيها ، كى يستبدل بها مؤلفون وعناوين غريبة ومشتتة لم يسمعوا بها من قبل ، ولا تحمل فى طياتها أية ابتكارات خلاقة ومحفزة للفكر والوجدان . كما شهدوا النظام الأخلاقى الذى ترعرعوا فى أحضانه وهو يهدم تحت الأنقاض الثقافية الجديدة ، وكذلك الثقافة التى تغذوا بعصارتها فى مختلف مراحل حياتهم ، وهى تذوى وتذبل وتموت فى التربة التى أنبتتها . هذا بالإضافة إلى الهيبة الأمريكية التى ضاعت لتحل محلها القوة العسكرية الباطشة القادرة على قهر الآخرين وليس إقناعهم بهذه الهيبة التى استوطنت فى الماضى بين شعوب عديدة رأت فى أمريكا الأمل فى حياة جديدة وكريمة تليق بالإنسان . وهذا يعنى أن أمريكا أصبحت تعانى بشدة مما تعانيه شعوب أخرى عديدة تظن أن ما يدور ، مفروض عليها من أمريكا التى أصبحت تسلك بناء على مبدأ «مكره أخاك لا بطل» ، إذ يبدو أن الطوفان أصبح أقوى وأعتى من كل الدول بما فيها أمريكا نفسها . صحيح أنها تملك القوة الداخلية لكن الطوفان الذى يجتاحها هو نابع أيضًا من داخلها . ودولة تعانى من هذا الخواء الروحى والثقافى والفكرى والإنسانى ، وتعجز عن استعادة زمام القيادة والمبادرة فى مواجهة انقلاب يكاد يودى بكل الأسس والقواعد التى نهضت عليها ، لا يصح لها أن تدعى قدرتها على قيادة العالم أجمع فى إطار ما تسميه بالعولمة ، إذ يتحتم عليها أن تبدأ بترتيب بيتها من الداخل أولاً ، حتى تستطيع أن تديره بعيدًا عن الفوضى التى تجتاحه ، ثم تفكر بعد ذلك فى قيادة العالم الذى يشك كثيرًا فى قدرتها على ذلك .

فى الربع الأخير من القرن العشرين ، رأى العديد من الأمريكيين أن قيمهم التى منحت بلدهم الهيبة والاحترام بين دول العالم وقد أزيحت عن عرشها ، وأن أبطالهم أصبحوا أبواقًا جوفاء ، وأن ثقافتهم قد لوثت ، وأن مثلهم قد هوجمت بكل

أساليب السخرية والتهكم ، وأن بلادهم قد تم غزوها فكريًا من الداخل ، ومن المعروف أن أخطر أنواع الغزو هو الغزو من الداخل إذ من الصعب معرفة مكان العدو أو الخصم للتصدى لهجماته المستمرة والمتجددة ، المستترة والمعلنة . فهو غزو يقوم به أبناء البلد أنفسهم وإن كانوا من جيل جديد مختلف . إنه غزو جيل جديد لجيل قديم ، وليس غزو بلد لبلد آخر ، وبذلك تحول تواصل الأجيال إلى حرب فيما بينها . وهذه الحرب أصبحت من أخطر السلع التى تصدرها أمريكا إلى البلاد الأخرى فى ظل العولمة وفى إطار اتفاقية الجات ، دون أن تستطيع معظم الدول صده بعيدًا عن أجيالها ، إذ لا يعقل أن تنجح هذه الدول فيما فشلت فيه أمريكا نفسها .

وتمثلت مأساة الجيل القديم أو السابق فى أن المنتمين إليه قد نظر إليهم بصفتهم شياطين متطرفين ، ومتعصبين ، ومتزمتين ، وضيقى الأفق ، لأنهم تمسكوا بمعتقدات تمسك بها الأمريكيون وساروا على هديها لأجيال ، بل وأقاموا بناء الأمة كلها على أسسها . ويستشهد بيوكانن بقول الفيلسوف الإنجليزى إدموند بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) حين قال : «لكى تجعلنا نحب بلادنا يجب على بلادنا أن تكون حبيبة جميلة» . ثم يعلق بيوكانن بقوله :

«فى كثير من النواحى لم تعد أمريكا حبيبة جميلة . وعلى الرغم من أنها لا تزال بلدًا عظيمًا وقويًا ، فإن الكثيرين يتساءلون عما إذا كانت أمريكا بلدًا طيبًا ومقبولاً . فى حين يشعر البعض أنها لم تعد بلدهم . ويقولون : نحن لم نترك أمريكا بل إن أمريكا هى التى تركتنا . وكما كتب الأديب المسرحى الإغريقى يوريبيديس : «ليس هناك حزن على وجه الأرض أكبر من فقد الإنسان لأرضه ووطنه» . وعندما استسلم الجنرال البريطانى كورنواليس فى أكتوبر ١٧٨١ مع سبعة آلاف من قواته فى يوركتاون ، وكانت هذه الحملة خاتمة العمليات العسكرية فى الثورة الأمريكية ضد الاحتلال البريطانى ، وإعلان استقلال الولايات المتحدة ،

واعتراف معاهدة باريس بها كأمة فى عام ۱۷۸۳ ، احتفلت فرقة موسيقية بالنصر ، وغنت على ألحان المزامير ودقات الطبول نشيد «انقلب العالم رأسًا على عقب» . والآن فإن عالمنا قد انقلب رأسًا على عقب . وما كان حقًا وصدقًا بالأمس هو اليوم خاطئ ومزيف ، وما كان غير أخلاقى ومخزيًا ، مثل الزنا بلا تمييز ، والجنس على المشاع، والإجهاض، والقتل الرحيم، والانتحار، قد صار تقدميًا ومثيرًا للإعجاب والثناء. وهو ما أطلق عليه الفيلسوف الألمانى نيتشه: «تحويل التقييم لكل القيم، بحيث تتحول القيم القديمة إلى خطايا ، والخطايا القديمة تتحول إلى قيم».

ويواصل بيوكانن تحليله لمواصفات وخصائص المجتمع الأمريكى الجديد الذى لم يأت نتيجة لتطور طبيعى منطقى ، وإنما كان انقلابًا له رأسًا على عقب ، فيوضح أن الولايات المتحدة أصبحت بلدين أو شعبين : أمريكا القديمة تلفظ أنفاسها الأخيرة ، وأمريكا الجديدة تملأ صدرها بكل هواء العالم . ذلك أن الأمريكيين الجدد الذين نشأوا فى الستينيات ، أى من عام ١٩٦٠ والأعوام التالية ، لم يشعروا بحب حقيقى تجاه أمريكا القديمة . فهى فى نظرهم بلد متعصب ، رجعى ، قمعى ، ممل ، ضيق الأفق ، ولذلك أداروا ظهورهم لها ، وصرفوا النظر عنها ، حتى يتفرقوا لبناء أمريكا جديدة . واعتبروا ما فعلوه ثورة ثقافية مجيدة . ولكن بالنسبة للملايين الذين نشأوا فى هذا البلد ، فإن أنصار هذا الانقلاب ، استبدلوا بهذا البلد الطيب ، أرض الضياع الثقافى ، وأنابيب تصريف المجارى الأخلاقية التى لا تستحق أن يعيش الإنسان فيها ولا تستحق أن يقاتل من أجلها . إنها بلد الجيل الجديد وليست بلد الجيل القديم .

والدليل على عمق الشروخ والانقسامات التى أصابت المجتمع الأمريكى، أن الوحدة الوطنية التى تجلت فى أعقاب تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، بدأت تتلاشى بمجرد حلول شهر أكتوبر ، أى أنها عجزت عن أن تعمر لمدة شهر كامل ، وهو ما يدل على اندثار روح الانتماء الوطنى تمامًا . وكان هذا نتيجة للروح الفاشية

التى ميزت كلمات وتصرفات أنصار الانقلاب الثقافى ، الذين يؤمنون بأن ثورتهم أو انقلابهم ذات مصونة لا تمس ، وإليها يرجع الفضل فى الإطاحة بالنظام الأخلاقى القديم وبمعاييره الموضوعية للحقيقة !! ، والأخلاقيات ، والعدالة الإنسانية . فقد أصبحت القيمة الأخلاقية الجديدة تكمن فى العمل الذى يدعم هذه الثورة ، وما يهددها غير أخلاقى ، وكأن هناك أخلاقًا جديدة وأخرى قديمة . ولذلك كان من الطبيعى أن تؤدى هذه الحرب الثقافية إلى تقسيم المجتمع الأمريكى إلى طرفين متحاربين بطريقة أو بأخرى ، بالإضافة إلى الهجرة الضخمة لمختلف الأجناس والأعراق إلى أمريكا ، والتى تهددها بالتقسيم إلى شذرات متناثرة أو متناحرة وليس إلى مجرد طرفين .

ويستشهد باتريك بيوكانن بما قاله المفكر الفرنسى جوستاف لوبون منذ عام ١٨٩٥ فى كتابه الشهير «الجمهور» :

«إن السبب الحقيقى للانقلابات الفجائية العظيمة التى تسبق التحولات الحضارية ، مثل سقوط الإمبراطورية الرومانية وظهور الإمبراطورية العربية ، هو تعديل عميق فى أفكار الناس . إن أحداث التاريخ المصيرية هى الآثار المرئية للتغييرات غير المرئية للفكر الإنسانى . والعصر الحالى هو واحد من هذه اللحظات الحاسمة التى يتعرض فيها فكر الإنسانية لعملية تحول» .

ويرى بيوكانن أن حديث لوبون عن زمانه هو ، فى نهاية القرن التاسع عشر ، ينطبق تمامًا على زماننا ، لأن هذه الثورة الثقافية بكل عوراتها التى سرت فى شتى أنحاء الولايات المتحدة ، هى التى أدت بالضبط إلى مثل هذا «التعديل العميق فى أفكار الناس» . فهى تنطوى على فكر لكنه زاخر بالأفكار المريضة والسلبية والانهزامية التى سرت كالسم فى العقول ، فجعلت النخبة الغربية التى يفترض فيها أنها العقل المفكر والقائد للمسيرة الحضارية ، غير مبالية بموت الحضارة الغربية . ويبدو أن أقطاب هذه النخبة لا يهتمون إذ جاءت نهاية الغرب بانحطاط

نوعية السكان ، أو باندثار القومية تحت وطأة التيارات العابرة للقوميات ، أو بالغرق فى أمواج المهاجرين من العالم الثالث . كانت الإمبراطوريات الغربية فى الماضى تحاول تغطية أهدافها الإمبريالية بواجهات ثقافية براقة ، بل واهتمت بالدعم الثقافى الحقيقى لأبنائها ، وهو دعم نال أبناء المستعمرات جزءًا منه بحكم العلاقات المتبادلة ، بعد أن أدركت هذه الإمبراطوريات أن نشر ثقافتها فى مستعمراتها من شأنه أن يربطها بها فكريًا وعقليًا بل وسلوكيًا ووجدانيًا . أما الآن وقد ذهبت الإمبراطوريات الغربية كلها ، فإن الإنسان الغربى بصفة عامة والأمريكى بصفة خاصة ، قد أعفى نفسه من واجبه نحو التثقيف الإنسانى الأصيل ، وبالتالى انتقل من مجال العقل المرهق الذى يحتاج دائمًا إلى إعمال الفكر ، وحمل هموم البشرية ، وتصحيح المسارات ، إلى مجال الغريزة الحسية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . وهو مجال يحل فيه الإفراط فى المتع واللذات الشخصية محل التدريب العقلى المستمر على التنمية الفكرية التى تسعى دائمًا لحياة أفضل وأرقى . ولا شك فإن السلوك الغريزى أسهل وأمتع بكثير من الجهد الفكرى ، خاصة عند الأغلبية الكاسحة من البشر ، فبعد أن كان الإنسان الغربى يمارس وظائفه الحسية والغريزية والبيولوجية لكى يعيش حياة بشرية تليق به كإنسان ، أصبح يعيش لمجرد أن يمارس هذه الوظائف . وبذلك انقلبت الوسيلة إلى غاية ، والغاية إلى وسيلة ، ووضعت العربة أمام الحصان الذى لم يعد يرى الهاوية التى أوشك على السقوط فيها ، وهو يسير على غير هدى .

ويبدو أن هذا الانهيار الفكرى والثقافى الذى يسرى فى أمريكا سريان النار فى الهشيم ، قد أضاع الهيبة المعنوية والأدبية التى كانت تتمتع بها فى عصور سابقة ، حين كانت مثار احترام معظم دول العالم . ونظرًا لأن هذه الهيبة لا تفرض على الآخرين بالقوة والقهر ، وإنما تنبع منهم طواعية ، فقد أدرك القادة الأمريكيون ، خاصة بعد أن تولى جورج دبليو بوش رئاسة البلاد ، أنه إذا كانت

الهيبة قد أصبحت غير ممكنة ، فإن الهيمنة لا تزال ممكنة بل وأكيدة لأن حجم القوة التى تملكها الولايات المتحدة قد وصل إلى حد يمكنها من فرض هذه الهيمنة على أى مكان يظن فى نفسه القدرة على التمرد عليها ، بل ويمكنها أن تفتح أكثر من جبهة فى وقت واحد وهى واثقة من النصر فى كل منها . لكن من المعروف أن كل شىء يزيد على حده يمكن أن ينقلب إلى ضده . وهو المفهوم الذى دارت حوله مقالة تيموثى جارثون إش مدير مركز الدراسات الأوروبية فى جامعة أكسفورد ، والذى نشرته صحيفة النيويورك تايمز فى عددها الصادر فى ٩ إبريل ٢٠٠٢ .

قال تيموثى جارثون إش معقبًا على السلوك الحربى الراهن للولايات المتحدة ، إنه عندما تتناسب الغطرسة طردًا مع نمو القوة التى ولدتها ، يزداد اختلاف السلوك المواكب لتلك الغطرسة إلى حدود قد تنعكس أضرارها على صاحب هذا السلوك نفسه ، بما يساوى - وربما يزيد على - انعكاسها على ضحاياه . ولذلك فإن الدور الأمريكى كان ولا يزال جزءًا من المشكلة ، لا جزءًا من الحل ، لأن حجم القوة التى تملكها الولايات المتحدة قد وصل إلى حد بات معه ليس فى صالح أحد ، كما فى ذلك الولايات المتحدة نفسها . والسبب هو أن إغراءات الانفراد بالقوة مدمرة دائمًا ، مثلها فى ذلك مثل عربة لها محرك فى منتهى القوة ، لكنها خالية من الكوابح التى يمكن أن توقفها فى الوقت والمكان المناسبين ، قبل السقوط فى الهاوية التى فى انتظارها . ولقد حذر كثير من المفكرين والمحللين الأمريكيين من عاقبة هذا الوضع المتفاقم الذى يجد العديد من المدافعين عنه والمروجين لضرورته .

فى مقالة بعنوان «احترسوا من التفسيرات الأمريكية» ، حذر الكاتب الأمريكى ويليام باف من الآراء التى تحظى بترويج كبير لتبرير انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على مقدرات العالم وشئونه ، مثلما قال روبرت كيجان الخبير فى

مؤسسة كارنيجى، فى عام ١٩٩٦ : «إن الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم تستحق المحافظة الفعالة عليها ، لأن أى تقليص للدور الأمريكى سوف يتيح للآخرين فرصة القيام بأدوار أكبر فى صياغة شكل العالم بما يتلاءم مع احتياجاتهم» .

وكان فى مقدمة المروجين الكثيرين لتيار الانفراد الأمريكى بالهيمنة على مقدرت العالم ، الكاتب الصحفى ويليام كريستول ، على أساس أن الهيمنة الأمريكية لا تحقق مصالح أمريكية فحسب بل تحقق مصالح العالم بأسره . وهذا يعنى أن أصحاب هذا التيار لا يكتفون باختزال العالم كله فى الولايات المتحدة، ولا يقسرون مصالح العالم قاطبة على التوحد مع مصالح الولايات المتحدة فحسب بل يروجون كذلك لمتعة قبول العالم طواعية بالتبعية الذليلة للولايات المتحدة . ولكن الأمر ليس بهذه السهولة أو البساطة لأنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح. فمثلاً ، اضطر فرانسيس فوكوياما للتراجع شيئًا فشيئًا ، عن نظريته التى أعلنت نهاية التاريخ عند حدود النظام الرأسمالى ، والتحاق العالم نهائيًا بالنموذج الأمريكى، والتى تم دحضها تمامًا منذ نشرها ، قد اعترف بالشرخ العميق والواسع الذى أحدثته غطرسة القوة والهيمنة الأمريكية فى العلاقات الأمريكية / الأوروبية ، بحيث زخرت الصحف وأجهزة الإعلام الأوروبية بقائمة من الشكاوى والانتقادات المريرة للسياسة الأمريكية ، وهى قائمة يقول عنها فوكوياما إنها «أصبحت مألوفة وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر : خرق الولايات المتحدة لاتفاقية كيوتو الخاصة بالتحكم فى ارتفاع درجات حرارة المناخ العالمى ، وكذلك انسحابها من الاتفاقية المضادة للصواريخ الباليستية ، مع حرصها فى الوقت نفسه على بناء الدرع الصاروخى ، كما تشمل القائمة معارضة واشنطن لحظر استخدام الألغام الأرضية، واعتراضها على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وعلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية» .

ويحرص الأوروبيون على الإعلان بأنهم يسعون لبناء نظام عالمى ينهض على القوانين الدولية والقيم الإنسانية ، فى الوقت الذى تفزعهم فيه الإدارة الأمريكية بإعلانها عن مبدأ الضربة الوقائية ضد الإرهابيين أو الدول التى ترعى الإرهاب ، فى حين يكاد هذا المبدأ أن يكون ذا غايات وأهداف مفتوحة افتراضًا. فمن يملك الحق فى التفرقة بين الإرهابى وغير الإرهابى ؟! عندئذ سيكون من الطبيعى تحت وطأة هذه المعايير الجديدة المفروضة على العالم ، أن من يملك القوة هو الذى يملك الحق فى توجيه الاتهام ثم إثباته وتوقيع العقاب الذى يراه . ولا يوجد الآن مرشح للقيام بهذا الدور سوى الولايات المتحدة التى تملك القوة وبالتالى الحق فى أن تفعل ما تشاء. وبالفعل أنذرت بأنها سوف تلاحق إرهابيين فى ستين أو سبعين دولة، مما جعل مفكرين بارزين ، مثل الفرنسى آلان جوكس، يحذرون من انهيارات مريعة تهدد العالم أجمع نتيجة الاندفاع الأمريكى المحموم إلى الحرب والهيمنة حتى تستعيد الولايات المتحدة هيبتها التى لطختها الأوحال فى تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، بحيث تصبح هيبة لا تطاولها أية هيبة أخرى ، لكنها بذلك تجهل أو تتجاهل الفروق الجوهرية بين الإحساس الطوعى بهيبتها من الدول الأخرى ، وبين الإحساس القسرى أو القهرى بهيمنتها المفروضة عليها .

وكان المفكر وعالم اللغة اليهودى الأمريكى ناعوم تشومسكى الذى تحظى آراؤه باحترام عميق من كل المفكرين والمحللين الموضوعيين ، قد نبه فى كتاب «ماذا يريد العم سام؟» إلى أن الصياغة الأمريكية للعلاقة مع العالم قد حسمت منذ الحرب العالمية الثانية على يد الدبلوماسى الشهير واليهودى أيضًا چورچ كينان، عندما قنن هذه العلاقة على أساس حتمية الحفاظ على الواقع الذى يحدد تعداد الولايات المتحدة بأنها تشكل ٦,٣ ٪ من سكان العالم ، لكنها تمتلك حوالى ٥٠٪ من ثرواته . وتقنين العلاقات التى تحافظ على استمرار هذا التفاوت

وتوسيعه وتعميقه ، يتطلب التخلى عن المثاليات التى تنهض على مجرد الأحلام والعواطف ، وتركيز الاهتمام العملى والواقعى على الأهداف المادية الملموسة للولايات المتحدة ، وصرف النظر عن أهداف غير حقيقية مثل حقوق الإنسان ، ورفع مستوى معيشة الفقراء والكادحين ، والتبشير بالديمقراطية فى كل أرجاء المعمورة. ولذلك يستشهد تشومسكى بقول كينان : «لن يكون بعيدًا اليوم الذى نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيدًا عن رفع الشعارات» .

ويصل الحرص على الهيمنة الأمريكية أخطر درجاته ، عندما يردد الإعلام الأمريكى ، على أعلى المستويات ، ضرورة خوض الولايات المتحدة حروبًا وقائية أو إجهاضية ، بحيث يحق لها استخدام القوة فى أى مكان فى العالم ، تعتقد أنه قد يشكل خطرًا قد يستهدف الولايات المتحدة فى يوم من الأيام . فهذا تطور بالغ الخطورة فى العلاقة الدولية لأنه يعنى إعلاء شأن القوة على الحق ، مما يفتح الباب على مصراعيه لفوضى عاتية تجرف العالم كله فى طريقها نحو آفاق مجهولة ومعتمة . إن اجتياح قوة عظمى طاغية أرض من تشاء من الدول ، متى شاءت ، وكيفما شاءت ، لمجرد الشبهة ، وحتى بافتعال ذريعة واهية أو حجة سخيقة لفرض موقف ما على دولة أو انتزاع مكسب منها ، أو إعاقة تطورها الذى يتعارض مع توجهات القوة العظمى ، إنما هو تجديد لعصور البطش والطغيان من دولة تتغنى ليل نهار بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

وكانت صحيفة «النيويورك تايمز» قد نشرت فى ١٢ أغسطس ٢٠٠٢ تأكيدات لمصادر أمريكية مسئولة على أن وزارة الدفاع الأمريكية قد اقتربت من اعتماد استخدام القوات الخاصة الأمريكية فى عمليات سرية على أراضى الدول التى يشتبه فى وجود عناصر معادية للولايات المتحدة فيها ، دون إبلاغ حكومات تلك الدول ، إذ إن استئذانها أمر غير ذى موضوع . وقبل ذلك فى ٢ أغسطس ٢٠٠٢ ، نشرت صحيفة «الواشنطن تايمز» أوامر أصدرها دونالد رامسفيلد ، وزير

الدفاع الأمريكى ، بالإسراع فى إنجاز المهام السرية للحرب التى بدأتها الولايات المتحدة على امتداد العالم طبقًا للخطة التى وضعها الجنرال تشارلز هولاند، رئيس قيادة العمليات الخاصة ، لعمليات سرية سريعة لا تلتفت إلى قيود القانون الدولى، بناء على دعوة رامسفيلد إلى «فكر جديد» لا تقيده القوانين والعوائق الدولية .

ولا يبدو الأمر مفاجئًا لمن يتتبع السلوك العسكرى والمخابراتى للولايات المتحدة فى العقود الماضية . فقد كتب جون ماركس الذى عمل فى مركز دراسات الأمن القومى للولايات المتحدة ، قائلاً :

«استخدمت حكومتنا الإرهاب بانتظام كأداة فى سياستها الخارجية على مدى ٣٥ عامًا . كما أن هنرى كيسنجر نفسه كان قد قال فى جلسة خاصة لمجلس الشيوخ الأمريكى يوم ٢٨ يناير ١٩٧٥ عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية ومستشار الأمن القومى : «إن الإرهاب هو سلاحنا الحقيقى للحفاظ على مصالحنا ، وإن القتل مبرر فى عرفنا ، وكذلك التخريب والمؤامرات وسائل مشروعة لدينا . وبالتالى ليست هناك مشكلة ما دام كل شىء مبررًا» .

وكان عدد من العقلاء والمفكرين الأمريكيين قد حذر من خطورة هذا التوجه الذى يمكن أن يضر الولايات المتحدة نفسها ضررًا بالغًا ، كما يضر العالم بصفة عامة . وفى هذا الصدد كتب آرثر شيلزنجر وزير الدفاع الأمريكى الأسبق ما رددته كتابات أخرى عندما قال :

«إذ قمنا بقصف العراق وغزوه - مما سيؤدى إلى قتل مئات من المدنيين العراقيين (ألم يتم قتل أكثر من مليون ونصف المليون ، لا مئات فحسب ، نتيجة الحصار؟) - وإذا زعزعنا استقرار البلاد العربية ، وإذا سمحنا لإسرائيل بأن تحرم الفلسطينيين من دولة منفصلة عنها ، فسوف نجازف بتوحيد العالم الإسلامى ضدنا ، وإثارة صراع الحضارات الذى يثير مخاوف عديدة . أما الحرب الوقائية

التى يلوح بها أكثر المسئولين الأمريكيين ، بناء على وهم يوحى إليهم بأنه يمكن التنبؤ بما سيحدث قبل وقوعه ، فإنه لا يوجد فى البيت الأبيض أو البنتاجون مكاتب لذلك النوع من «العرافين» الذى نجده فى أفلام ستيفن سبيلبرج . كما أن للتاريخ عادة مزعجة تتمثل فى البرهنة على خطأ كل توقعاتنا» .

وقد أوضح وولتر راسل ميد فى كتابه «التقاليد الجاكسونية» أن العقد النفسية التى تتحكم فى الشعب الأمريكى أقدم من إنشاء دولة الولايات المتحدة نفسها ، والتى تشعر دائمًا فى عقلها الباطن الجمعى أن هناك عدوًا ما يتربص بهيبتها ويسعى للقضاء عليها. وإذا غاب هذا العدو أو عجزت عن أن تجده ، فإنها تتوهمه أو تخترعه من بنات أفكارها التى سيطر عليها المنظور الجاكسونى . فمثلاً فى فترات متتالية كانت أمريكا الجاكسونية تعتقد أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية هى المبعوث الرئيسى للشيطان على الأرض ، نتيجة لاضطهاد الكاثوليك للبروتستانت الذين هربوا بجلدهم إلى القارة الأمريكية الجديدة . وقد صاحب هذا الاعتقاد معظم الأمريكيين الأول فى رحلتهم من بريطانيا بصفة خاصة ومن أوروبا بصفة عامة إلى العالم الجديد . وكذلك سيطرت المؤامرة الشيوعية العالمية على تفكيرهم ، لأنها أثارت ذكريات مشابهة فى عقلهم الباطن الجمعى ، وواكبت ثقافتهم التى ترسبت منذ أيام حرب الاستقلال عن الامبراطورية البريطانية . كذلك فإن أبناء وأحفاد المهاجرين من أوروبا الشرقية لديهم عقدة نفسية وثقافية من فكرة المؤامرة ، وفى حالات كثيرة كراهية وخوف عميقين تجاه روسيا .

ويكمن فى العقل الجمعى الأمريكى خوف أقدم تاريخيًا من قيام دولة الولايات المتحدة ، برغم حماية المحيطين الأطلنطى والهادى لها من الشرق والغرب ، وكندا والمكسيك من الشمال والجنوب . فهو خوف من عدو فى الخارج ، يتمتع بمساندة طابور خامس قوى قد يضم مسئولين كبارًا فى الدولة

يخدمونه إما طمعًا فى سخائه ، وإما لحماس أيديولوجى مضلل . وكانت حمى المكارثية التى اندلعت فى خمسينيات القرن العشرين وطالت معظم المفكرين والمثقفين والكتاب وبعض كبار القادة الذين اتهموا بممارسة النشاط المعادى للنظام الأمريكى الرأسمالى باعتناق المبادئ الشيوعية والعمالة للاتحاد السوفيتى. ورأس السيناتور چورج مكارثى ، الذى سميت الحملة باسمه ، لجنة محاربة النشاط الهدام ، والتى جعلت من تهمة اعتناق الشيوعية سيفًا مسلطًا على كل صاحب فكر مستقل ، ولم تنقشع الحمى إلا مع انكشاف الأسباب التى افتعلها مكارثى لكى يبطش بكل من يحاول أن يقف فى طريقه نحو رئاسة البلاد التى كان ينوى ترشيح نفسه لها ، والتنقيب عن فضائحه الشخصية التى لم يكن يعرفها أحد ، ولم يحتمل الضربات المتوالية التى انهالت عليه من خصومه وضحاياه ، فتكالبت عليه الأمراض ومات فى عام ١٩٥٧ بعد أن استمرت النيران مشتعلة فى الحياة السياسية لأكثر من أربع سنوات ، والتى لم تكن لتشتعل لولا الخوف الكامن فى الشخصية الأمريكية من العدو الخارجى الذى يتمتع بمساندة طابور خامس قوى داخل البلاد ، ويضم مسئولين كبارًا فى الدولة . وبرغم ثبوت وهم هذا الطابور بعد انقشاع المكارثية واندثارها ، فقد ظل الخوف القديم يسيطر على المبادئ الجاكسونية فى الإدارة الأمريكية .

وفى سنوات الحرب الباردة ، تفشت ثقافة جنون الشك والخوف من العدو الخارجى ، وظلت متركزة فى الحياة الأمريكية على الكرملين ، وتجلت بصفة خاصة فى مجالات الإعلام والتعليم والثقافة والفن . وقد ساعدت هذه الثقافة على دوام ورسوخ التأييد الشعبى لاستراتيجية الحرب الباردة كأساس متين ، تنهض عليه هيبة الدولة ، لكن عندما انتهت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفييتى ، ضعف تأثير التقاليد الجاكسونية لفترة ، وأصبح اهتمام الرأى العام متأثرًا ومنجذبًا ، إلى حد كبير ، تجاه المدارس السياسية الأخرى ، وتوجهات العولمة التى تسعى إلى

التكامل الاقتصادى العالمى ، وأحلام المدرسة الويلسونية (نسبة إلى الرئيس الأمريكى توماسوودرو ويلسون) فى قيام نظام سياسى عالمى ، يضع حدًا لكابوس الدولة المشتبكة مع بعضها فى حروب لا تهدأ ، ولا تعود عليها بأى نفع ، ولا تحقق لها أية أهداف . وقد ميزت هذه التوجهات عهد الرئيس بيل كلينتون الذى نجح فى الترويج لها ، واكتساب شعبيته التى ساعدته فى الحصول على فترة رئاسة ثانية ، نظرًا للنجاحات الاقتصادية التى أنجزها .

وهكذا حقق كلينتون ما فشل الرئيس جورج بوش فى تحقيقه ، عندما أعلن فى نهاية التسعينيات الدعوة «لنظام دولى جديد» ، وهى دعوة لم تكن مستحبة فى دوائر الحزب الجمهورى الذى يرى العالم بعيون أمريكية بحتة وقد تعرض لهذه الدعوة بات روبرتسون ، مؤسس ائتلاف اليمين المسيحى الذى يعد أحد الأجنحة القوية فى الحزب الجمهورى ، فى كتابه «النظام الدولى الجديد» الصادر عام ١٩٩١ ، ونسب هذه الدعوة إلى مؤامرة شيطانية يروج لها أعمدة المؤسسة الأمريكية . ولذلك لم تكن مساندة الناخبين الجمهوريين لجورج بوش الأب فى انتخابات عام ١٩٩٢ على الوجه المنشود ، فاستطاع بيل كلينتون الديمقراطى القادم من المجهول أن يختطف الرئاسة من نجم حرب الخليج الذى استطاع أن يحشد ٣٤ دولة لطرد العراق من الكويت . وكان كلينتون من الذكاء والدهاء بحيث استطاع تسويق فكرة «النظام الدولى الجديد» والعمل من أجلها ، فتقبلها منه جمهور الناخبين الذين رفضوها من سلفه ، إذ كانت متسقة مع توجهات الحزب الديمقراطى الذى ينتمى إليه . ويبدو أن مرشح الحزب يمكن أن يفقد مصداقيته فى نظر الشعب الأمريكى لو أنه نادى بتوجهات مضادة أو متناقضة للأفكار الأساسية التى قام عليها الحزب ، أى أن الناخبين يصوتون للحزب أساسًا وليس لمرشحه . ويبدو أن هذا الدرس استوعبه جيدًا جورج بوش الابن عندما تولى الرئاسة ، فأكد بالقول والسلوك لناخبيه أنه جمهورى بل وجاكسونى أكثر من عتاة الجمهوريين أنفسهم .

ويقول وولتر راسل ميد إن أمريكا الجاكسونية لديها أفكار واضحة عن كيفية خوض الحروب ، وكيفية معاملة الأعداء ، ونوعية التداعيات التى ستبرز مع نهاية الحرب . وهو ما يفعله جورج بوش الابن ، على وجه التحديد ، فى موقفه الواضح الحاسم من العراق ، وبه قطع خط الرجعة عن كل من يحاول أن يزايد عليه من صقور اليمين الجمهورى ، وأنصار التيار الجاكسونى الذى اعتاد تقسيم الأعداء والحروب إلى نوعين : النوع الأول هو العدو الشريف الذى يقاتل قتالاً نظيفًا ، ويجب مواجهته بنفس أسلوبه ، والثانى عدو غير شريف الذى يقاتل بأساليب حربية قذرة ، وبالتالى لا مراعاة لأية قواعد أو تقاليد . وبالطبع فإن أنصار هذا التوجه هم الذين يحددون المعايير والمقاييس بأنفسهم بعيدًا عن أية اعتبارات أخلاقية أو إنسانية . ومن الواضح أن نفوذ الجاكسونية فى التاريخ الأمريكى كان وسيظل عميقًا وضخمًا ، لدرجة أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تدخل حربًا دولية رئيسية دون حفز المشاعر الجاكسونية المؤيدة للحرب . وإذا بدأت الحرب ، فإن أحدًا من السياسيين لا يستطيع أن يوقفها إلا بشروط الجاكسونية .

ومن يدرس عناصر الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التى أعلنت عام ٢٠٠٢ ، يكتشف أنها تحمل نفس الأفكار التى ميزت الاستراتيجية الجاكسونية منذ ما يقرب من قرنين . ويرى أنصار المدارس السياسية الأخرى فى الولايات المتحدة ، وكثيرون من المحللين والمراقبين الأجانب ، أن المشاعر والتوجهات الجاكسونية لا تعبأ كثيرًا بالآراء والمواقف الأخرى ولذلك تدفع بالأحداث إلى أهداف بعيدة ، وبسرعة كبيرة ، وبلا تردد كما أنها تتصرف منفردة لتحقيق هذه الأهداف . وإذا واجهت فى طريقها معارضة قوية فإنها تردعها ، لكن إذا فشلت فى ذلك ، فإنها تبطئ من اندفاعها ، وربما تتوقف وتكمن وهى تتحين أقرب فرصة . ولعل هذا هو ما شكل صورة الولايات المتحدة فى الخارج ، فى شخصية «الكاوبوى» الذى يتبع سلوكًا أو دبلوماسية من ابتكاره الشخصى البحت ، وعلى المستوى الدولى فإن هذه الفكرة

تهز الثقة فى مصداقية الولايات المتحدة عند التعامل معها والحكم الموضوعى أو التأكد من نوعية النتائج التى يمكن أن تترتب على هذا التعامل ، وبالتالى فإن المسئولية القانونية للسياسة الخارجية الأمريكية تصبح موضع شك ، ويجعل الاستناد إليها من الدول الأخرى أمرًا محفوفًا بالمخاطر .

وإذا كانت الجاكسونية واحدة من مجموعة تقاليد أو مدارس أو تيارات سياسية متعددة فى الساحة الأمريكية ، إلا أنها تتميز عنها بخصائص كامنة فى أغوار الشخصية الأمريكية ، ثم تنطلق إلى السطح بكل قوتها وعافيتها وطاقتها فى الظروف التى تتعرض لها الولايات المتحدة لأزمة قومية كبرى . ولذلك عندما تلقت أمريكا الصدمة العاتية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، فإن الفكر الجاكسونى اندفع بقوة طاغية ، وساعد على مضاعفة قوة الدفع بشكل أساسى أن المجموعة التى تقود السياسة الخارجية فى إدارة الرئيس بوش ، تحمل الكثير من بصمات الفكر الجاكسونى ، الذى يتفق مع توجهاتها الأيديولوجية ، حتى ولو لم تكن الجاكسونية فى أصولها أيديولوجية ، بقدر ما هى ثقافة قومية بلورت عناصر الوجدان الأمريكى .

وبدت الظروف والملابسات العجيبة كما لو كان الهجوم الإرهابى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، على موعد مع هذه المجموعة فى مثل هذه الصدفة التاريخية التى لا نظير لها ، والتى أتاحت الفرصة لهذه المجموعة لكى تندفع فى إحياء فكرها الجاكسونى ومعه برنامج عملها السياسى القديم التقليدى ، ووضعه موضع التنفيذ ، دون خوف من مقاومة ومعارضة التيارات والمدارس السياسية الأخرى فى الولايات المتحدة . فلم يعد هناك من يستطيع أن يعلن رفضه لهذا التيار الجاكسونى فى مواجهة رأى عام أصبح معبأ ، تحت وطأة الصدمة ، فى اتجاه سياسات استخدام القوة ، ونزعة الحرب التى انتعشت وتضخمت فى فكره ووجدانه وأصبحت القيادات والسياسية التنفيذية فى مواقع السياسة الخارجية فى الدولة ، توصف مرة بلوبى الحرب ، ومرات بحزب الحرب .

وكان لابد من اللجوء إلى استراتيجية تستوعب كل هذه المتغيرات ثم تقوم بتكييفها طبقًا لأهدافها القريبة والبعيدة على حد السواء . وتجلى هذا فى المبادئ السياسية التى راح أقطاب السياسة الخارجية فى البيت الأبيض ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ، يرددونها منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ثم بلوروها فى وثيقة الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى للولايات المتحدة التى أعلنت فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ ، أى بعد وقوع تفجيرات نيويورك وواشنطن بتسعة أيام فقط ، وهى الوثيقة التى تتضمن الأفكار التى تكاد تكون هى نفسها التى تضمنتها الأفكار الجاكسونية التى ظهرت لأول مرة منذ ١٩٠ عامًا ، ومنها على سبيل المثال : الحروب الوقائية ، وصبغ السياسة الخارجية بالصبغة العسكرية ، بمعنى أن الحرب هى روح السياسة الخارجية ، والبنية الأساسية التى تنهض عليها ، والسلاح الذى تواجه به الشر ومبعوثى الشيطان . كما ترى الوثيقة أن العالم سيبقى رهين الفوضى ، وأسير العنف ، واغتيال الزعماء ، وتخريب الحكومات الأجنبية ، وعدم الاكتراث بالقانون الدولى والمؤسسات الدولية ، ولذلك لابد من التعامل معه باللغة الوحيدة التى يفهمها ، وهى لغة الردع والبطش بل والسحق إذا كان لابد منه .

وكان كثير من المفكرين السياسيين الأمريكيين قد اتفقوا طوال الأعوام العشرة التالية لانتهاء الحرب الباردة فى عام ١٩٨٩ ، على أن الولايات المتحدة لن تتمكن من أن تبلور لنفسها استراتيجية جديدة للقرن الحادى والعشرين ، تحل محل استراتيجية الاحتواء والردع التى قامت عليها السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٧ ، إلا بفعل صدمة عاتية ، تتسبب فى أزمة قومية كبرى . وكان تقديرهم الاستراتيجى مؤسسًا على أن زوال الاتحاد السوفييتى العدو القديم ، الذى كان المحور الذى بنيت عليه الاستراتيجية القديمة ، والذى أسماه رونالد ريجان بإمبراطورية الشر ، قد وضع الولايات المتحدة فى مواجهات تهديدات جديدة للأمن القومى ، لكنها فى محصلتها النهائية لا ترقى إلى مستوى العدو الذى يهدد

بقاء الأمة الأمريكية ، ولا تحتم بناء استراتيجية عالمية جديدة فى مواجهتها . ومع ذلك كانت التيارات التى تصر وتحرص على أن تظل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة ، وألا تتنازل عن وضعها القيادى بصفتها القوة المهيمنة على شئون العالم ، تشعر بخوف من أن يؤدى غياب العدو ، والاسترخاء السياسى الدولى ، وتراجع روح التحدى والتصدى إلى فتور الروح المحاربة عند الأمريكيين ، وضمور الدور الحيوى للقوات المسلحة ، وخفوت النزعة العسكرية فى أمة تعتبر هذه العناصر والعوامل أساسية فى تكوين شخصيتها القومية ، وجزءًا عضويا من تراثها منذ الهجرات الأولى إلى العالم الجديد ، والمواجهات مع الهنود الحمر ، ومع قوات الاحتلال البريطانى ، والحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، وروح الكاوبوى الأمريكى الذى ينطلق بمفرده على جواده ، ومسدسه الذى يتدلى من حزامه ، أو بندقيته المعلقة فى سرجه ، ليواجه أهوال الطبيعة القاسية العاتية ، ويقتل الهنود الحمر الذين يدافعون عن أنفسهم بالقوس والسهم والرمح والبلطة ، ويسعف الملهوف ، ويحمى الضعيف ، ويقيم العدل فهو القاضى والجلاد فى آن واحد ، ولا يعرف الخوف أو التردد طريقًا إلى قلبه ، وكأنه يدرك أنه يرسى تقاليد جديدة في أرض ليس لها تراث حضارى سابق .

كانت فى مقدمة هذه التيارات ، الجناح اليمينى فى الحزب الجمهورى ، والذى عرف باسم «المحافظون الجدد» الذين بزغ نجمهم ، وانتظم صفهم منذ أن أتاح لهم الرئيس رونالد ريجان الفرصة فى أوائل الثمانينيات ، عندما أفسح لهم مكانًا متميزًا فى فترة حكمه واستمروا فى ممارسة تأثيرهم الفكرى الجاكسونى فى فترة رئاسة جورج بوش الأب ، خاصة بعد الدور القيادى الناجح الذى قامت به الولايات المتحدة فى حرب الخليج ، واستطاعت به أن تطرد العراق من الكويت باشتراك ٣٤ دولة فيما يشبه الإجماع على تسليم مقاليد قيادة العالم للولايات المتحدة . ومع ذلك كان الشعب الأمريكى من النضج بحيث لم ينبهر بهذه

المظاهرة العسكرية الدولية التى صورت لجورج بوش الأب أن نجاحه فى الفوز بفترة رئاسة ثانية أمر مفروغ منه ، لأن العادة كانت قد جرت بأن الفوز غالبًا ما يكون من نصيب الرئيس القابع بالفعل فى البيت الأبيض ، ولا شك أن الفوز يصبح مؤكدًا إذا كان هذا الرئيس هو نجم الحرب التى حررت الكويت من الاحتلال العراقى . لكن الشعب الأمريكى أثبت وعيه العميق بحقائق الحياة على أرضه ، وهى حقائق تنهض على البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية فى داخل المجتمع ، وليس على مظاهرات عسكرية خارجه . وكانت المفاجأة الكبرى نجاح الشاب بيل كلينتون القادم من المجهول ، فى إخراج جورج بوش من البيت الأبيض ، لأنه عرض فى برنامج انتخابه كل ما يهم المواطن العادى الأمريكى ، خاصة قضاياه الاقتصادية الملحة التى تمس حياته فى الصميم ، وليست المغامرات العسكرية التي يمكن أن تدخل بوطنه فى متاهة مثل تلك التى مر بها فى حرب فييتنام .

وكان سقوط جورج بوش الأب فى انتخابات عام ١٩٩٢ بمثابة نكسة لمجموعة «المحافظون الجدد» ، لكنهم لم يفقدوا الأمل ، بل عملوا على بلورة أفكارهم ، وطرحها كأساس فكرى وسياسى ، وكبرنامج عمل ينتظر الفرصة لوضعه موضع التنفيذ ، وذلك برغم معارضة قوية لهم حتى من داخل حزبهم الجمهورى . وجاءت الفرصة الذهبية بنجاح جورج بوش الابن فى انتخابات عام ٢٠٠٠ ، برغم أنه كان نجاحًا حرجًا للغاية ، وظل إعلان النتيجة مؤجلاً من نوفمبر ٢٠٠٠ إلى يناير ٢٠٠١ ، حتى تم جمع أصوات الناخبين فى أماكن نائية لا تتعدى الألف صوت ، لكنها كانت السبب فى دخول جورج دبليو بوش البيت الأبيض ، وعودة مجموعة «المحافظون الجدد» لكى تتبوأ مكانة أعلى من تلك التى حصلت عليها فى عهدى ريجان وبوش الأب فقد تولت أبرز قيادات «المحافظون الجدد» ، أهم المراكز المؤثرة والحساسة فى حكومته ، خاصة فى البيت الأبيض ، وفى وزارة الدفاع . وامتد تأثير هذه القيادات ليتجاوز مواقعها إلى مواقع أخرى ، مثل إدارة السياسة الخارجية التى

انتقلت – إلى حد ما – من يد الوزارة المختصة بها ووزيرها كولين باول إلى كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومى ، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع ، لدرجة أن كولين باول لوح ذات مرة برغبته فى الاستقالة .

ثم جاءت الفرصة الذهبية للاستراتيجية الجديدة لكى تثبت عمق بصيرتها الفكرية الثاقبة ، وأصالة توجهاتها السياسية والأيديولوجية ، بوقوع التفجيرات المأسوية يوم الحادى عشر من سبتمبر ، والتى أثبتت للعقل الأمريكى أن التراث الجاكسونى هو الحل الذى يعيد للأمة الأمريكية هيبتها التى انتهكت على مسمع ومرأى من العالم أجمع . فمثل هذا العنف الفاحش لا يقابل إلا بعنف أبشع منه ، خاصة أن الآلة الحربية الأمريكية تملك القدرة على سحق من يتحداها أو يعترض طريقها فى أى مكان فى العالم ، وفى وقت كان الرأى العام قد احتشد فى تيار تغلب عليه النزعة العسكرية والمناداة بالحرب ضد الإرهاب العلنى والخفى . وبالطبع لم تحاول مجموعة «المحافظون الجدد» أن تكبح جماح قوة الدفع الطاغية هذه ، أو ضبط انطلاقها فى مجرى يسعى إلى إيجاد حل سياسى للأسباب التى أدت إلى الهجوم الإرهابى فى ١١ سبتمبر ، بل على النقيض من ذلك تمامًا إذ حرصت على تغذية مشاعر الحرب ، وإشعال النزعة العسكرية . وقد علق عدد من خبراء السياسة الخارجية الأمريكية على هذه المنطلقات بقولهم إن مجموعة الصقور فى إدارة بوش أعلنت حربًا لا تهدف إلى حل سياسى للمشكلة التى يقاتلون من أجلها ، بل أدخلوا أنفسهم فى دوامة تخرج بهم من حرب إلى حرب تلحق بها ، دون أن تكون لهذه الحرب نهاية . وهو ما يعيد إلى الأذهان سياسة «حافة الهاوية» التى ابتكرها جون فوستر دالاس وزير الخارجية فى إدارة الرئيس ايزنهاور (١٩٥٢-١٩٦٠) ، والتى تهدف إلى الحفاظ على هيبة الولايات المتحدة وهيمنتها على الدول الأخرى التى يصبح أملها الرئيسى متمثلاً فى عدم السقوط فى الهاوية التى أجبرت على الوقوف على حافتها تحت وطأة الضغوط الأمريكية المتصاعدة ، مما يضع زمام المبادرة فى يد الولايات المتحدة بحيث يرقص الآخرون على إيقاعاتها.

ويقول جوزيف ناى فى دراسته القيمة «تناقض القوة الأمريكية» إنه مع انتصار اليمين الأمريكى بتولى جورج دبليو بوش الرئاسة الأمريكية أعلن على الفور موقفه دون حرج أو تردد من خلال نبرة جديدة فى السياسة الأمريكية ، زاخرة بالتبرم المتغطرس من أى رأى خارجى مهما كان نوعه . فلم تعد أمريكا فى حاجة إلى الهيبة المعنوية التقليدية التى تضعها فى معظم الأحايين على مستوى دول صغيرة ، وهى مساواة تتنافى واقعيًا مع مفهومها الجديد للهيبة المادية والعسكرية التى يجب أن تتحول إلى هيمنة فعلية بل وغطرسة إذا استدعى الأمر لأن هذه هى اللغة الوحيدة التى يمكن أن تفهمها دول العالم على اختلاف مشاربها والتى كان من الممكن أن تمنع كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، لو كانت لغة مفروضة على ساحة السياسة الدولية . ومع ذلك فقد آن الأوان لفرضها بالقوة حتى تعرف كل دولة وزنها الحقيقى ، ولا تتطاول على دولة أكبر وأقوى وأثقل منها .

ومع ذلك فقد أثار ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هذه العجرفة بهزة ملحوظة : وإن كانت الإدارة الأمريكية قد حاولت إخفاءها بقدر الإمكان بالتأكيد على أن الرد سيكون عارمًا وكاسحًا وطاغيًا . وقد تجلت هذه الهزة فى خفوت حدة الخطاب الأحادى الخاص بإدارة بوش ، لتسهيل البحث عن حلفاء فى الحرب ضد الإرهاب . ورد المحللون والمعلقون فى الخارج بجدية وقد أربكتهم المذبحة ، بحيث قالت صحيفة «لوموند» : «نحن جميعًا أمريكيون الآن» ، فى حين وضع حلف الأطلنطى المادة رقم ٥ من ميثاقه موضع التنفيذ لأول مرة ، ملزمًا كل أعضائه بالتضامن مع الولايات المتحدة التى تتعرض للهجوم ، إلا أن جوزيف ناى يصف الموقف بأنه كان شهر عسل قصيرًا ، بعد أن أيد معظم حلفاء أمريكا الحرب ضد أفغانستان ، بغض النظر عن شكوكهم فى النيات المعلنة . وبالفعل انشق الصدع من جديد فى يناير ٢٠٠٢ ، حين أشار الرئيس بوش فى خطاب «حالة الاتحاد إلى ما أسماه «محور الشر» الذى حدده بكوريا الشمالية وإيران والعراق .

كان شكل الخطاب هو الذى أثار الاستياء أكثر من مضمونه ، وخاصة أن معظم حلفاء أمريكا يشكون فى حكمة استعداء الدول الغربية لإيران ، بل وشك بعضهم فى الطريقة الخاصة التى تتبعها واشنطن فى تعاملها مع صدام حسين ، وإن كانت هذه الخلافات ليست جديدة . لكن الاستياء كان نتيجة مباشرة لتجاهل بوش التام لحلفاء أمريكا فى كفاحها الكونى ضد قوى الظلام والإرهاب . وقد حدث هذا التجاهل بعد أربعة أشهر فقط من إعلان الإدارة الأمريكية حرصها على إقامة التحالفات والتعاون الوثيق مع أصدقائها وحلفائها ضد العدو المشترك . وكأن بوش بخطابه هذا كان يحاول التأكيد على قدرة أمريكا وحدها على القيام بهذه الحرب ، وهو ما أثار قدرًا كبيرًا من الاستفزاز بين الدول الأوروبية .

لكن يبدو أن التصرفات الأمريكية أصبحت من الالتواء أو التردد أو العنجهية أو الدهاء مما جعل تفسيرها أو تحليلها على نحو متسق أمرًا محيرًا . فقد كان الرد الأمريكى على الموقف الأوروبى هو التظاهر بالدهشة ، عندما تساءل وزير الخارجية كولين باول قائلاً : «ما هو ذلك العمل الأحادى الذى قمنا به بحيث صدمهم جميعًا على هذا النحو ؟» . ولكن الأوروبيين لم يسيئوا قراءة أو تفسير المعانى والدلالات الصادرة عن واشنطن . ومع ذلك فقد ذكر باول بأسلوب وصفه البعض بأنه ينم عن الاستهزاء ، أن هناك إجماعًا واقعيًا فى الإدارة الأمريكية على أنه إذا كان حلفاء أمريكا لا يدرون شيئًا عن حساباتها العسكرية ، فإنهم ليس لهم خيار سياسى سوى التبعية ، إذ لا فائدة من استشارتهم مقدمًا أو أخذ حساسياتهم فى الاعتبار . فإذا كان هذا هو رأى كولين باول الذى لا يعد من صقور الإدارة الأمريكية ، فماذا يكون رأى الصقور من أمثال ديك تشينى ودونالد رامسفيلد ؟! ولعل ما قاله لسان حالهم الكاتب تشارلز كراوتهامر يعبر تعبيرًا دقيقًا وصريحًا عن موقفهم :

«يشعر أبناء عمومتنا الأوروبيون المحنكون بذهول تجاه ما نتخذ من خطوات ، وكأننا لابد أن ننتظر نصائحهم وآراءهم . ويأتى فى المقدمة الفرنسيون الذين يستنكرون النزعة «التبسيطية» الأمريكية ، إذ يرون فى تسمية الشر باسمه انتهاكًا لقواعد الأخلاق ، فهم يفضلون مجاملته . وقد مارسوا ذلك مرات عديدة من قبل ، أشهرها مجاملتهم لألمانيا النازية عام ١٩٤٠ . إننا فى حرب من أجل الحضارة الغربية . وإذا رفض الأوروبيون رؤية أنفسهم جزءًا من هذا الصراع ، فهو كذلك . وإذا رغبوا فى الاستسلام ، فهو كذلك أيضًا . وستأتى اللحظة التى سوف ندعهم فيها يتشبثون بذيول معاطفنا ، ولكننا لن ندعهم يقيدون أيدينا» .

ونظرًا للمنهج الموضوعى والعلمى الذى يتبعه جوزيف ناى فى دراسته القيمة «تناقض القوة الأمريكية» فإنه يؤكد أن الواقعية السياسية تحتم تحليل أى موضوع أو موقف بكل جوانبه الإيجابية والسلبية ، لأن السياسة فى النهاية نشاط بشرى وليست نشاطًا ملائكيًا ، وليس من حق أية دولة أن تحتكر الدفاع عن الخير والحضارة والتقدم ، وتمنح نفسها الحق فى اتهام الآخرين بالسلبية والاستسلام والتقاعس والأنانية والجبن . ولذلك يهاجم جوزيف ناى ما يدعيه تشارلز كراوتهامر من مثالية أمريكية ، ويصف ما يقوله أو ما لا يقوله بأنه أصبح من سمات المزاج العكر القبيح فى بعض أنحاء واشنطن ، فمثلاً أن يمتنع كرواتهامر عن ذكر أن فرنسا فقدت حوالى ١٠٠ ألف رجل فى ستة أسابيع فى حربها ضد الألمان ، وفى الوقت نفسه لم يذكر أن الولايات المتحدة احتفظت بعلاقات دبلوماسية كاملة مع النازيين الأشرار لمدة ثمانية عشر شهرًا أخرى ، إلى أن أعلن هتلر الحرب على أمريكا فى ديسمبر ١٩٤١ . وكان من الممكن أن يستمر الوضع على ما هو عليه لو لم يبادر هتلر بوضع أمريكا فى مأزق يهدد هيبتها فى الصميم ، ولا مخرج لها منه إلا بخوض الحرب ضد ألمانيا حتى النهاية ، مهما كانت تكاليفها فى الأرواح والأموال .

ويبدو أن أمريكا قد أصيبت بعقدة نقص تجاه هيبتها الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ولذلك تميزت تصرفاتها باللامبالاة المتعالية أمام حلفائها بصفة خاصة ، والعالم بصفة عامة ، حتى توحى إليهم بأن ما جرى لا يزيد فى نظرها على زوبعة فى فنجان ، وهى كفيلة بتجاوزه دون مساعدة من أحد . وهذه النبرة المتعجرفة والمفتعلة هى التى اصطكت بها الآذان فى الخارج ، وخيبت آمال حلفاء أمريكا بعد توقعات التحالفات الكبيرة فى سبتمبر ٢٠٠١ . وذلك بالإضافة إلى البيان الاستراتيجى الذى أعلنه بوش عن «الدفاع الإجهاضى عن النفس» الذى قرره أيضًا بصورة أحادية ، مع الإشارة المرعبة إلى استخدام الأسلحة النووية الجديدة التى تخترق الأرض ويحتمل استخدامها فى العراق ، وهو انحراف غير مسبوق عن تردد أمريكا التاريخى فى الموافقة على أسلحة الضربة الأولى من هذا النوع . كل هذه المنطلقات الجديدة ترسم صورة للقيادة الأمريكية التى تصم آذانها عن النقد أو النصيحة ، والتى تبدو فى كثير من الأحيان متحدية وعدوانية ، وتحرص على إثارة الفزع العام حتى يمكن أن تحقق أهدافها فى المناخ العكر بقدر الإمكان وبأقل التكاليف .

ويرى جوزيف زاى أن الهيبة الأمريكية لم ترتفع إلى عنان السماء كما كان يظن الأمريكيون المتحمسون فى أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتى وانتهاء نظام القطبية الثنائية ، فلقد أصبحت العلاقات الدولية مثل مباراة لشطرنج ثلاثى الأبعاد ، مما جعلها شديدة التعقيد والتشابك والغموض. فعلى المستوى الأول يبرز نفوذ عسكرى صلب ، وهو مستوى تسيطر عليه الولايات المتحدة بلا منازع . وعلى المستوى الثانى هناك نفوذ اقتصادى عميق ومؤثر ، وهو مجال يمثل فيه الاتحاد الأوروبى تحديًا حاسمًا للولايات المتحدة فى شئون التجارة ، وتنظيم الاحتكارات ، ووضع المعايير الصناعية ، والاتصالات المرنة مع مختلف دول العالم ، وغير ذلك من المجالات التى فرض الاتحاد الأوروبى نفسه عليها . وذلك بالإضافة إلى وجود

لاعبين آخرين لهم هيبتهم الاقتصادية والتجارية مثل اليابان والصين وبعض الدول التى عرفت باسم «النمور الآسيوية» .

أما المستوى الثالث فيتمثل فى الأنشطة غير الحكومية المتنوعة التى منحتها العولمة قدرة على الانتشار فى جميع أنحاء الأرض ، ولم تعد تحت رحمة الحكومات التى ضعفت قدرتها على المنح والمنع . وتتجلى هذه الأنشطة فى تدفق العملات عبر القنوات الإلكترونية التى تغطى العالم ، وهجرة الأموال والخبرات الثمينة ، ورسوخ الشركات العابرة للجنسيات والقارات ، وانتشار المنظمات غير الحكومية ، والهيئات الدولية ، ووسائل الإعلام الإلكترونية والفضائية ، والشبكات العالمية مثل الإنترنت ، وتدفق أمواج التبادل الثقافى ، وتعدد التنظيمات السرية أو الإرهابية التى لا تعرف سوى لغة العنف والقتل ، بحيث تبدو خريطة العالم نهبًا للتفكك والتفتت والفوضى . فالاتصالات تتم بين هذه التنظيمات غير الحكومية بعيدًا عن التدخل الحكومى بحيث يصعب رصد الأطر أو البنيات التى تعمل من خلالها . لكن المفارقة العجيبة تتجلى فى أن الولايات المتحدة التى تشتعل حماسًا لتفكيك الدول وإضعاف الحكومات بانتهاك هيبتها تحت وطأة العولمة ، من خلال تشجيع وتدعيم وترسيخ هذه الأنشطة والخبرات والمنظمات الأهلية ، والشبكات العالمية الاقتصادية منها والإعلامية ، هى نفسها ، الولايات المتحدة التى تبادر بإحباط مثل هذه الأنشطة على أرضها ، إذا وجدت أنها بدأت تحيد عن الاستراتيجية الموضوعة . وهذا طبعًا باستثناء تنظيم «القاعدة» الذى قيل إنه المخطط والمنظم والمنفذ لتفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، إذ يبدو أن هذا التنظيم كان أكثر دهاءً وحيطة ودقة فى التخطيط والتنفيذ ، بحيث تمت هذه التفجيرات فى غيبة كاملة من أجهزة الإدارة الأمريكية وفى مقدمتها «وكالة المخابرات المركزية» . و«مكتب المباحث الفيدرالى» و«البنتاجون» . ومهما حاول القادة الأمريكيون تبرير المأساة التى وقعت بطريقة أو بأخرى ، فإنها ستظل وصمة تاريخية فى جبين هذه

الأجهزة التى أصابها الغرور والتضخم ، وادعت ذات يوم أن فى إمكانها رصد أو تصوير أو متابعة أى مشتبه فيه ، حتى فى غرفة النوم أو دورة المياه . وكانت النتيجة الفعلية أنها عجزت عن رصد أو تصوير أو متابعة عدد لا يحصى من الإرهابيين الذين حطموا مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى وضح النهار وعلى مرأى ومسمع من العالم ، كما حطموا البرج المركزى فى وزارة الدفاع (البنتاجون) . كل هذا تم بطائرات مدنية مخطوفة بركابها من مطارات داخلية فى الولايات المتحدة . كما انطلقت طائرة مدنية رابعة للتصدى لطائرة الرئيس بوش التى كانت عائدة من مقره الريفى فى تكساس ، ولولا أنها أسقطت فوق ولاية بنسلفانيا ، لكان لها مع طائرة الرئيس شأن آخر .

هذه الفضيحة التى لم تشهد أية دولة عظمى فى التاريخ مثيلاً لها من قبل ، لو كانت قد وقعت فى أية دولة أخرى بل وفى أى زمن آخر ، لما كان لمثل هذه الإدارة أو الحكومة أن تستمر ، بل كان من الطبيعى أن يقدم كل المسئولين ، كبارًا وصغارًا ، للمحاكمات العاجلة حتى ينالوا جزاءهم عن هذا الفشل الذريع الذى يصل إلى حد الغيبوبة . ثم يتم تغيير الجهاز الإدارى من خلال انتخابات جديدة أو استفتاءات تمكن الشعب من أن يقول كلمته فى هذه الكارثة التى لم يكن له فيها يد . لكن كبار المسئولين عن هذه الأجهزة الإدارية ، كانوا محظوظين بشكل نراه فقط فى الروايات والأفلام ، إذ كانت الصدفة العنيفة المفاجئة أكبر وأضخم وأثقل من أن تصدق ، مما أصاب الجميع بشلل فكرى لم يسمح لأحد بالتفكير فى تحديد المسئوليات والأخطاء ثم إنزال العقوبات فى المتسببين فى هذه الكارثة أو الفضيحة . كان الهدف العاجل هو لم الشمل ، واستعادة التوازن ، والتأكيد على أن الهيبة الأمريكية ، التى كانت هدفًا استراتيجيًا لهذا الهجوم ، لا تزال قادرة على تجاوز المحنة والخروج منها مرفوعة الرأس . وإنقاذًا لماء الوجه ، لم يتم تغيير أو استبدال أى مسئول ، إذ إن الإدارة الأمريكية برمتها ضبطت متلبسة بالفشل

والخيبة ، وأى تغيير فيها لا يعنى سوى انتصار الإرهابيين عليها ، وبالتالى انتصارهم على أمريكا كلها . وإمعانًا فى التغطية بل والتعمية أوفد الرئيس بوش رئيس المخابرات المركزية جورج تينيت ليقوم بدور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين كى يعودوا إلى مفاوضات السلام مرة أخرى . ومن المعروف أن هذه الوساطة لا تمت بصلة من قريب أو بعيد لعمل رئيس المخابرات التى يتميز بالسرية المطلقة ، سواء فى علاقته برئيس الدولة أو بالأجهزة المعنية . وكان من الطبيعى أن يفشل تينيت فى وساطته ، كما فشل من قبل فى معرفة وتحديد خطط الإرهابيين الذين نفذوها فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، فإذا كان قد فشل فى تخصصه الوظيفى ، فكيف ينجح فيما لا يمت لتخصصه بصلة !! وكان أضعف الإيمان أن تتم إقالته ولا نقول محاكمته ، لكن إنقاذ ماء وجه الإدارة الأمريكية بصفة عامة ، كان الحبل المتين الذى تعلق به كبار المسئولين الأمريكيين ، ونجاهم من الغرق فى هاوية إعصار الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

وبمجرد استقرار الكراسى تحت هؤلاء المسئولين ، أوشكت الأمور أن تعود إلى سيرتها الأولى ، برغم الفشل الأمريكى فى قطع الذيول والأصابع والأذرع الأخطبوطية لتنظيم «القاعدة» والتى لا تزال تلعب وتضرب فى مواقع من الصعب التنبؤ بها ، لتناثرها على خريطة العالم أجمع . وهذا فشل معقول بل ومقبول إذا ما قورن بفشل الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ داخل الولايات المتحدة وفى قلبها . ويقول جوزيف ناى إن مشكلة المسئولين فى صياغة السياسة الأمريكية وتقنينها بعد هذه الكارثة القومية ، تتمثل فى أنهم يلعبون على المستوى الأول فقط ، أى مستوى النفوذ العسكرى الصلب الذى يحصر رؤيتهم فى القوة الضاربة العسكرية الأمريكية . ولذلك يرى أن هؤلاء الذين يوصون بسياسة خارجية أمريكية تتسم بالهيمنة ، وتنهض على المواصفات التقليدية الخاصة بالنفوذ الأمريكى ، يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على تحليل غير واف .

ويرى ناى أن الأمريكيين قبل الحادى عشر من سبتمبر ، كان قد بلغ بهم الغرور والعنجهية بل والغطرسة حدًا خطيرًا . كانوا يصمون آذانهم عمدًا عما يدور فى العالم المحيط بهم ، بل إنهم كانوا سعداء بتجاهلهم من حذروهم عام ١٩٩٩ من كارثة مقبلة ، مثل جارى هارت ووارين رودمان ، حين قالوا إن «الأمريكيين قد يلقون حتفهم على التراب الأمريكى ، وربما بأعداد ضخمة» . وكان من المفروض أن يكون الحادى عشر من سبتمبر دعوة واضحة إلى منظور جديد ، لكن سرعان ما عادت القيادة الأمريكية إلى أساليبها التقليدية فى الاعتماد على القوة العسكرية دون استيعاب حقيقى لما يدور فى عقول الدول والشعوب تجاهها ، إذ يبدو أنها لا تصغى لمن يتكلمون عن حقائق العصر ويحللون معطياته . لكن إذا أرادت الولايات المتحدة الانتصار فى الحرب ضد الإرهاب ، وإذا أرادت النجاح فى تأكيد قيادتها للعالم ، فلابد أن تدرك أنها ستكون محتاجة إلى مساعدة الآخرين وتفهمهم : وخاصة مع الدول الفقيرة التى تعانى من تخلفها الذى يشكل بيئة صالحة لتفريخ الإرهابيين .

ولا يعقل أن من ينادون بتطبيق مبادئ العولمة فى كل البلاد ، لا يؤمنون بالتعاون الدولى الذى يعد الشرط الأول للهيبة الحقيقية للدولة ، الهيبة النابعة من إيمان الدول الأخرى بالدور الحضارى والإنسانى لدولة معينة . وهى الهيبة التى لا تمت بصلة إلى الهيمنة المفروضة العسكرية على الآخرين ، خاصة فى عصر العولمة التى تتطلب إجراءات حفظ النظام الدولى وتنظيم تحركات العملات والسلع والأشخاص عبر القارات . ولاشك أن الإشراف على تلك القنوات والتحركات يتطلب تعاونًا دوليًا بلا عقبات أو حساسيات . وتحتاج الدول الفقيرة والمتخلفة التى يطلق عليها أحيانًا اسم «الدول الفاشلة» التى ينتعش الإرهاب وسط ركامها وخرائبها إلى إعادة بناء ، فهى ليست دولاً إرهابية ، بل هى من ضحايا الإرهاب قبل أن تصبح أمريكا ضحية له بسنوات عديدة . وتخطئ الولايات المتحدة فى عدم

اهتمامها بتولى هذه المهمة التى هى من صميم مسئوليتها ، فهى لصالحها قبل أن تكون لصالح الدول المحتاجة إليها ، بل إن المشكلة الحقيقية قد صارت تتمثل فى عدم إجادة الولايات المتحدة للقيام بهذه المهمة أو المسئولية ، وليس مجردة عدم اهتمامها بها . وهو ما يتناقض تناقضًا شديدًا مع أدائها الرائع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبحت تتولى القصف بالقنابل ، أما أعمال الإعمار المعقدة التى تحتاج لصبر وطول نفس وحماس متجدد نابع من القلب ، فتتركها لغيرها الذى لا يملك إمكاناتها الضخمة .

ويقارن جوزيف ناى بين دور الولايات المتحدة ودور الاتحاد الأوروبى فيوضح أن قوات حفظ السلام فى أنحاء العالم تزيد حوالى عشر مرات عما تساهم به الولايات المتحدة . وتحمل الأوروبيون فى كوسوفو والبوسنة وألبانيا وسيراليون وغيرها خسائر عسكرية أكثر مما تحملته الولايات المتحدة . كما أن خمسة وخمسين فى المائة من مساعدات التنمية فى العالم ، وثلثى منح المساعدات المقدمة للدول الفقيرة والمعرضة للأخطار فى أنحاء العالم يأتى من الاتحاد الأوروبى . وتمثل المساعدات الخارجية الأمريكية ، باعتبارها شريحة من إجمالى الناتج القومى ، ثلث المتوسط الأوروبى . وإذا ما جمعنا الإنفاق الأوروبى على الدفاع ، والمساعدات الخارجية ، وجمع المعلومات المخابراتية ، وحفظ النظام والأمن - وكلها أمور لابد منها لأية حرب متواصلة ضد الجريمة الدولية - فإنها تساوى ببساطة ميزانية الدفاع الأمريكية الحالية . وبرغم التباهى المبالغ فيه والتغنى المستمر بالمساعدات التى تغرق بها أمريكا حلفاءها وأصدقاءها ومن يدورون فى فلكها ، وخيراتها التى تعم العالم أجمع ، فإنها تعتمد اعتمادًا تامًا على الحلفاء والأصدقاء فى تحقيق أهدافها ، مما يجعل هيبتها تتآكل بمرور الوقت ، عندما يتأكد الحلفاء والأصدقاء من أن أمريكا تتبع مبدأ «الصيت ولا الغنى» ، ويدركون عندئذ أنه صيت لا يعود عليهم بأية فوائدة ملموسة ، فلا يمكن أن تتحول السياسة الدولية إلى جعجعة بلا طحن .

وإذا أرادت أمريكا الحصول على الدعم الخارجى الذى يحافظ على هيبتها الحقيقية ، فعليها أن تتعلم ممارسة ما يسميه ناى «النفوذ اللين أو المرن» . وهو يرفض الكلام الكبير عن الإمبراطورية الأمريكية لأنه مجرد وهم وأضغاث أحلام ، مثل الوهم الأمريكى الكاذب الذى ارتبط من قبل بفييتنام التى ذهبت إليها القوات المسلحة الأمريكية تحت ادعاء إنقاذ الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية من براثن الشيوعية ، وعادت إلى بلادها بعد أن انتهكت هيبتها وانكشفت أكذوبة هيمنتها . ذلك أن كل الشعوب التى عانت من ويلات الاستعمار التقليدى لفترات تصل إلى قرون ، أصبحت مصابة بحساسية عالية ضد كلمات مثل «الإمبراطورية» أو «الإمبريالية» ، فماذا يمكن أن يكون شعور هذه الشعوب لو كانت الولايات المتحدة تعلن صراحة ودون مواربة أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرن الإمبراطورية الأمريكية ؟! وكأنها تستفز كل القوى التى يمكن أن تكون معادية لها . ذلك أن المباهاة ذات الصوت العالى تتردد الآن فى واشنطن ، معلنة الأحادية القطبية كما تتمثل فى الهيمنة الأمريكية .

لكن ناى كمفكر استراتيجى ثاقب النظر يحذر من هذا الاتجاه الفكرى الأحادى الذى يعتمد على القوة العسكرية فقط . ذلك أن نجاح التفوق الأمريكى لن يعتمد على القوة العسكرية أو حتى القوة الاقتصادية فحسب ، بل كذلك على النفوذ المرن واللين والمقبول من الشعوب الأخرى ، من خلال الثقافة الأمريكية الأصيلة الزاخرة بالقيم الإنسانية ، والسياسات التى تجعل الآخرين يشعرون بأنهم استشيروا وأن مصالحهم وضعت فى الاعتبار . ولعل من خطورة ترديد فكرة الإمبراطورية والتركيز عليها، أن الأمريكيين يمكن أن يظنوا من باب الخطأ والغفلة أن فى مقدرتهم المضى بمفردهم ، وتكون النتيجة فى النهاية أن يواجهوا العالم بمفردهم ، وهذا فى حد ذاته مأزق لا يمكن النجاة منه بسهولة .

وتعبير «النفوذ اللين» عند ناى ، يشبه إلى حد كبير الفكر المنطقى السليم الذى يضع صاحبه فى مكان الآخرين بحيث يستطيع أن يدرك كيف يفكرون

وكيف يشعرون ، وبالتالى المفتاح الصحيح للتعامل معهم . فإذا أراد القائد السياسى أن يرغب الآخرين فيما يرغب هو فيه ، وجب عليه أن يجعلهم يشعرون أنهم داخل اللعبة التى يمارسونها معه بشكل أو بآخر من الندية . وهذا النفوذ اللين المرن يحمل فى طياته عناصر الجاذبية التى تطمئن الطرف الآخر ، مثل المصداقية ، والسمعة الطيبة ، والثقة المتبادلة بأن ما يجرى لصالح الطرفين ، والقيم الثقافية والحضارية والإنسانية التى تؤكد أن مستقبل البشرية هو مسئولية الجميع ، وهذا الإنجاز لا يمكن أن يتحقق بالعنف أو الغزو أو غير ذلك من الأساليب المستهجنة التى تترك من الرواسب والتراكمات ما يشكل بؤر انفجار متجددة ومستدامة . فلن يفوز الغازى بالغنيمة كلها لأنه مع الأيام سيجد أن ثمنًا باهظًا لابد أن يدفعه ، لأنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح . ولذلك يشير ناى إلى غزو الاتحاد السوفييتى للمجر فى عام ١٩٥٦ ، ولتشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، بأنه حمل فى طياته البذور الأولى المبكرة لانهيار الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٨٩. فقد أدركت دول المعسكر الاشتراكى أن ما جرى للمجر أو تشيكوسلوفاكيا ، يمكن أن يجرى لأى منها ، ولذلك ترقبت كلها يوم الخلاص التى أتى بانهيار الاتحاد السوفييتى من داخله كقصر من رمال فى يوم عاصف ، ومعه دول المعسكر الاشتراكى وحلف وارسو بأسره .

وقد أثبتت أحداث التاريخ أن النفوذ اللين أو المرن ، أو التفاهم المشترك الواعى بالأطراف الأخرى ، من شأنهما تحقيق مكاسب يصعب بل ويستحيل تحقيقها بالقوة العسكرية الباطشة . قد تستغرق هذه المكاسب صبرًا ووقتًا قد يطول حتى تتحقق ، لكن تحقيقها ، كلها أو بعضها ، أمر مؤكد أو شبه مؤكد فى المستقبل . أما المكاسب التى تحققها القوة العسكرية ، فيمكن أن تكون سريعة وملموسة بشكل واضح ، لكنها تحمل فى طياتها عوامل تآكلها ، والتى تتمثل فى النيات المكبوتة داخل الطرف الذى وقع عليه الغزو أو عانى من العنف والقهر ، وهى بطبيعتها فى انتظار أية ثغرة أو فجوة لتطلق أبخرتها المكتومة ، أو تحدث انفجارًا مدويًا

لا يمكن احتواؤه . كذلك فإن العناد ، والتكبر ، والغطرسة وغير ذلك من عوامل السلوك الخشن المتعجرف الذى من شأنه تعميق الهوة وتوسيع الفجوة بين الدول، لا يقل فى آثاره السلبية عن الغزو والعنف ، مثل تأكيد بوش صراحة على «موت» اتفاقية كيوتو التى تنص على تحديد آثار الاحتباس الحرارى والتقليل من مخاطرها على البيئة العالمية ، إذ كان رد بوش المتعجرف أن اهتمامه الأساسى ينصب على رفاهية رجال الأعمال والعمال الأمريكيين ، برغم أن المصانع الأمريكية تطلق فى الغلاف الجوى للكرة الأرضية أدخنة تعادل ثلث أدخنة مصانع العالم أجمع ، ولذلك لم يعد ملتزمًا باتفاقية كيوتو بهذه البساطة . ولكن أن نتصور وقع هذا الموقف المتغطرس على دول العالم وشعوبه ، ونظرتها إلى الهيبة التى تحاول الولايات المتحدة أن تضفيها على نفسها عبثًا ، فهى لا تفرض قسرًا على الآخرين وإنما تنبع من داخلهم بمحض اختيارهم . والدليل على ذلك أن الدول الاسكندنافية الصغيرة وكذلك كندا ، تمارس نفوذًا يزيد كثيرًا على وزنها فى الشئون السياسية الدولية ، بسبب ما تبديه فى أنحاء العالم من حرص على مساعدة الآخرين وحفظ السلام وغير ذلك من عوامل الهيبة الحقيقية .

ولم يقتصر عناد الولايات المتحدة على الانسحاب من معاهدة كيوتو ، بل امتد ليشمل موقفها من المحكمة الجنائية الدولية . فقد عارضت حكومة بوش الانضمام إلى المحكمة بزعم احتمال تعرض الأمريكيين الذين يؤدون مهام خارج بلادهم لمقاضاة تتسم بالسخف . وعندما كان بدء عمل المحكمة متوقعًا فى أول يوليو ٢٠٠٢ ، هددت الولايات المتحدة فى أواخر يونيو بالانسحاب من مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، ورفض هذه العمليات فى المستقبل ، ما لم يضمن الأمريكيون إعفاءً شاملاً من مجال اختصاص المحكمة . والظاهرة الغريبة أن الدهشة أصابت الولايات المتحدة عندما رفض سائر أعضاء مجلس الأمن الانصياع لضغوطها الزاخرة بالغطرسة والاستهانة بهيبة الآخرين ، وكان يمكن أن تدخل فى

أزمة حادة مع أعضاء المجلس ، لولا المناقشات الطويلة المضنية التى جرت فى المجلس ، وبعدها وافقت واشنطن على حل وسط يحفظ لها ماء وجهها ؛ وهو أن تتمتع قوات حفظ السلام من الدول التى لم توقع على المحكمة الجنائية الدولية بعام من الحصانة من المقاضاة قابلة للتجديد فى الأول من شهر يوليو كل عام .

لم يكن تصرف الولايات المتحدة فى هذا الشأن لائقًا على الإطلاق ، فهى تبدو وكأنها حريصة على معاداة العالم واكتساب كراهية دوله بقدر الإمكان ، وذلك بأن تجعل من الحبة قبة ، ظنًا منها أن هذا التصرف يحفظ لها هيبتها بين الدول ، فى حين أنه خصم متجدد من هذه الهيبة . فهناك ٧٠٠ أمريكى فقط يخدمون حاليًا فى الخارج ضمن مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التى تضم حوالى ٤٥ ألف فرد . وأصبحت محكمة الجنايات الدولية تتضمن بالفعل بنودًا ، أقحمت صراحة لتهدئة واشنطن ، على أساس إعفاء مهام الولايات المتحدة بالفعل من المقاضاة . وكان الموقف الأمريكى المبدئى فى يونيو ٢٠٠٢ ، يهدف بكل وضوح وإصرار ، إلى القضاء على المحكمة الجنائية الدولية وأنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، وهما أمران يزدريهما ويمقتهما ديك تشينى ودونالد رامسفيلد وكوندوليزا رايس ، وغيرهم من صقور الإدارة الأمريكية . وهذا الموقف يدل على مدى التردد أو الحيرة أو التخبط الذى أصاب هذه الإدارة منذ أن آلت إلى بوش ، لأنه موقف يتنافى تمامًا مع إصرار أمريكا على الملاحقة والمقاضاة الدوليتين للإرهابيين وغيرهم من المجرمين السياسيين ، بل ويوفر غطاء أمريكيًا للدول والساسة الذين لديهم سبب حقيقى للخوف من المحكمة الجديدة . وكانت المفارقة العجيبة أن حلفاء أمريكا الأعضاء فى مجلس الأمن صوتوا ضدها فى هذا الأمر ، فى حين شاركت واشنطن فى معارضتها للمحكمة الجنائية كل من إيران والعراق وباكستان واندونيسيا وإسرائيل ومصر .

وبدلاً من أن تصبح الولايات المتحدة طاقة دفع لعمليات السلام ، وتدعيم حقوق الإنسان فى كل المجالات ، نظرًا للإمكانات الضخمة التى تمتلكها ، فإنها أصبحت عقبة من خلال معارضتها المتجددة والمتصاعدة فى هذه المجالات . فهى ترفض مثلاً التوقيع على البروتوكول الدولى الذى يمنع إشراك الأطفال فى الصراع المسلح ، كما رفض الكونجرس التصديق على المعاهدة الدولية التى تحرم التفرقة ضد المرأة . ويرجع السبب فى الحالة الأولى إلى رغبة البنتاجون فى الاحتفاظ بحق تجنيد حفنة من أبناء السابعة عشرة ، وفى الحالة الثانية إلى اللوبى المعارض للإجهاض . وهذه السياسات تجلب العار والكراهية للولايات المتحدة ، مثلما فعلت بها سياسات الفصل العنصرى فى الخمسينيات . وهو ما يعد عقبة فى سبيل المصلحة الأمريكية نفسها . فقد أدت هذه السياسات إلى إشعال النزعة المعادية لأمريكا فى معظم أنحاء العالم ، ابتداءً بالمفكرين الأوروبيين وانتهاء بالأصوليين الإسلاميين وغيرهم ممن نجحوا فى إقناع قطاعات عريضة من الشباب بصفة خاصة، بأن الولايات المتحدة تشعر بلامبالاة شديدة تجاه آراء الآخرين ومصالحهم العاجلة والآجلة ، فى حين تطالبهم بأشياء ليست من حقها . وبالتالى فإن الرد المنطقى والمعقول على طلباتها التى تتخذ أحيانًا نبرة التعليمات أو التكليفات ، يتمثل فى الدحض ، أو التفنيد ، أو التعرية ، أو الشجب ، أو الإهمال ، أو اللامبالاة ، أو الحسم بمختلف أنواعه إذا كان لابد منه . وخاصة أن معوناتها ومساعداتها الخارجية لم تعد من القوة أو التأثير الذى كان يحفز الطرف الآخر على بعض التنازلات ، فقد أصبح من حقائق العصر أن هذه المعونات والمساعدات لصالح الطرفين : المانح والممنوح ، وليست هبة من الأول إلى الثانى لوجه الله ، ولولا المقابل الذى يحصل عليه المانح لما فكر فى أية معونة أو مساعدة .

وفى مناخ مثل هذا لا يمكن أن تقوم قائمة لأى نظام عالمى جديد ، وبالتالى تصبح العولمة مجرد غطاء دولى لأمركة فاشلة . فقد كان الأمل فى مرحلة ما بعد

انتهاء الحرب الباردة فى مطلع تسعينيات القرن الماضى ، يتمثل فى قيام نظام عالمى مستقر ، لكن مظاهر التعاون فى النظام الدولى فى تلك التسعينيات ، لم تكن سوى التمهيد الحقيقى لفرض القوة الكبرى الوحيدة - الولايات المتحدة - هيمنتها على كافة آليات العلاقات بين الأمم . وهذه الهيمنة أدت إلى توترات وصراعات دفينة خفية ، يمكن أن تعلن عن نفسها فيما بعد . وفى هذا يقول مايكل هدسون خبير شئون الشرق الأوسط والعالم العربى في جامعة جورج تاون الأمريكية ، إن أعداء الولايات المتحدة ينتشرون فى ما لا يقل عن ٨٠ دولة فى الوقت الراهن (مطلع القرن الحادى والعشرين) ، أى نصف عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

وكانت أوساط الجمهوريين - الصقور والحمائم منهم - تتحدث فى الأسابيع القليلة التى سبقت الحادى عشر من سبتمبر عن كيفية فرض هيمنة «غير عدائية» على الشعوب الأخرى ، هيمنة تستفيد من ظواهر العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أرست الإدارة الديمقراطية السابقة كثيرًا من دعائمها فى عالم ما بعد المواجهة مع العدو الشيوعى . لكن نزعة الشك والغطرسة التى تميز فى كثير من الحالات والمواقف ، سلوك صقور الجمهوريين ، تطغى على النزعة التبادلية والتعاونية التى يجب أن تسود بين مختلف الدول ، ولذلك لجأوا إلى هيمنة صريحة لا ترعى رغبات الضعفاء والفقراء فى النظام العالمى ، ولم يهتموا أبدًا بالهيبة الأدبية والمعنوية والإنسانية والحضارية التى يمكن أن تكتسبها أمريكا بفضل العلاقات التبادلية والتعاونية مع الدول الأخرى . ذلك أن الولايات المتحدة لم تعد قابعة فى انتظار استجداء هيبتها من الآخرين المحتاجين إليها ، طالما أنها تملك القدرة على فرض هيمنتها عليهم بحكم أنها اللغة الوحيدة التى يفهمونها جيدًا ، وليست فى حاجة إلى مذكرات تفسيرية لإقناعهم بأن من حق أمريكا أن يحافظوا على هيبتها .

وقد كان فى استطاعة الولايات المتحدة بعد الحادى عشر من سبتمبر ، أن تستغل التعاطف العالمى فى ترويج مفهوم «النفوذ اللين» أو «القوة الناعمة» ، الذى يجعل من الدول الأخرى شريكًا «لينًا» للولايات المتحدة بحيث تنفذ رغبات واشنطن التى لا تتعارض مع مصالحها . لكن فى نهاية عام ٢٠٠٢ ، اتضح أن مفهوم «القوة الناعمة» لم يكن سوى جدال نظرى عاجز عن الدخول فى حيز التنفيذ ، برغم كل التصريحات والمقالات والدراسات والآراء التى تنادى بضرورة الدبلوماسية العامة الأمريكية الجديدة التى تعمل على شرح أهداف السياسة الأمريكية للشعوب التى تناصبها العداء . فقد أصبحت هذه الدبلوماسية غير ذات معنى أو ضرورة مع بروز منظمة التجارة العالمية وانطواء الأعداء السابقين مثل روسيا والصين تحت لواء الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة فى مرحلة ما قبل الحادى عشر من سبتمبر ، مما مهد الطريق لانطلاق جناح الصقور فى الإدارة الأمريكية إلى آفاق أبعد وأشمل مع إعلان الحرب على ما سمى بالإرهاب فى أعقاب ذلك اليوم الفاصل فى تاريخ الولايات المتحدة . فإذا كان هذا هو حال الكبار الذين اضطروا فى النهاية إلى مجاراة القوة الكبرى فى العالم المعاصر ، فكيف تكون حال الصغار الذين يواجهون الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة ؟! وخاصة أن نزعة الهيمنة الأمريكية آخذة فى الصعود والانتشار بلا رابط يقيدها ، بصرف النظر عن الكراهية التى تكنها البلاد الأخرى لها . لكن أخطر ما يهدد العملاق الأمريكى أيضًا أن هذه الكراهية بدورها آخذة فى الصعود والانتشار ، مما يمهد الطريق للكم الذى يمكن أن يجتاح فى طريقة الكيف ، وخاصة أن الكم إذا تضخم وتكاثف فإنه يتحول بدوره إلى كيف كاسح .

وكما اعتاد القادة الأمريكيون المحدثون ترك المواطنين لحالهم فى الحياة العامة المحلية ، مع تدخل محدود من الحكومة ، فيما عرف «بدولة أو حكومة الحد الأدنى» ، فإنهم يسقطون هذه الرؤية على الشئون الدولية كذلك . فالعالم ، كما يرونه من

واشنطن ، سلسلة من التحديات أو الأخطار المنفصلة ، تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، ولا تقاس إلا طبقًا لأثارها على أمريكا . وإذا كان من المفروض فى الولايات المتحدة أنها قوة عالمية أو كونية ، فإن كل شىء تقريبًا يحدث فى العالم لابد أن يهمها ؛ لكنها اعتادت معالجة كل شىء وكل مشكلة وحلها على حدة . وكانت النتيجة أن جزءًا كبيرًا من منظومة السياسة الأمريكية ، تحركه اعتبارات منعزلة عن بعضها .

وتصل المفارقة الساخرة قمتها عندما ندرك أن أمريكا بسلوكها هذا ، تقف فى صف أعدائها ضد نفسها . فهى بالمعنى الحرفى للكلمة ، تعد أسوأ أعداء نفسها . فمثلاً فى الحملات الانتخابية ، يتجاهل المرشحون للرئاسة الرأى الخارجى فى أغلب الأحايين على سبيل إرضاء الناخبين . كما يلقى الخطاب المزخرف بالمحسنات اللفظية والبديعية ، والألفاظ الطنانة والدرامية ، والحريص على إعلان المواقف الأحادية ، قبولاً حسنًا فى الداخل . وقد يخيف الخصوم والأعداء فى الخارج أيضًا ، وإن كان هذا غير مؤكد ، لكن الشىء المؤكد والخطير هو أنه يستعدى مجموعة ثالثة تضم الكثير من أصدقاء أمريكا والمعجبين بها فى الخارج .

إن الخطر الحقيقى الذى تتعرض له هيبة أمريكا بل وهيمنتها على مقدرات العالم ، ولم تدركه حكومة بوش بعد ، هو أنه فى مواجهة إهمال أمريكا للآخرين ولامبالاتها بمصائرهم وأقدارهم ، سوف تنشأ جبهة طويلة وعريضة وقوية من هؤلاء الآخرين ، لتتصدى للتحديات التى تفتعلها أمريكا بدون مبرر . وهو تصد يمكن أن يمتد ليشمل القيم العولمية الخاصة بالتجارة الحرة والمجتمع الحر الذى تنادى به الولايات المتحدة ليل نهار ، بل ويمكن أن يؤدى إلى نهاية «الغرب» نفسه كما عرفه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، من خلال مجتمع المصالح والصداقات والتحالفات المتبادلة فى شمال الأطلنطى ، وهو المجتمع الذى لم يكن له مثيل من

قبل ، إذ استطاع أن يكون ما عرف « بالعالم الحر» الذى حافظ على التوازن العالمى طوال نصف قرن ، وقد يكون ضياعه كارثة للجميع على حد قول جوزيف ناى .

وما يوفر للولايات المتحدة هيبتها الدولية بل وهيمنتها الثقافية والإعلامية ، ليس فى قدرتها الفائقة فى مسائل الحرب ، بل فى ثقة الآخرين فى نواياها الحسنة وأهدافها الإنسانية التى اشتهرت بها فى أجيال سابقة . ومن هنا كان لمعارضة واشنطن للمحكمة الجنائية الدولية أضرارها الكثيرة والمتشعبة ، إذ إنها توحى بأن الولايات المتحدة لا تثق فى معاملة مواطنيها معاملة نزيهة من قبل سائر دول العالم. ولكن إذا كانت أمريكا تبدى عدم ثقتها فى الآخرين ، فلن يجبرهم أحد على الثقة فيها ، وقد يحين الوقت الذى يردون فيه الكيل لها .

لقد آن الأوان لكى تفرق الولايات المتحدة بين الهيبة التى يمكن أن تصدر تجاهها من الآخرين طواعية ، وبين الهيمنة التى تسعى لفرضها عليهم قسرًا . ذلك أن الهيبة أبقى وأعمق من الهيمنة التى تحتاج إلي قوة عسكرية وضجة إعلامية ورشوة مالية وغير ذلك من العوامل والعناصر التى يجب أن تكون متجددة ، ومستدامة ، ومكلفة أيضًا بطبيعتها ، لأن هذا المدد المستمر بل والمتصاعد ، شرط أساسى لاستمرار الهيمنة التى يمكن أن تضعف بل وتتلاشى بمجرد تخاذل أو تراجع قوة الدفع هذه . ذلك أن العلاقة بين طرفى الهيمنة علاقة غير طبيعية ، وغير إنسانية ، وغير متعادلة ، بل زاخرة بالشكوك والنيات السيئة سواء من الذى يمارس الهيمنة أو الذى يقع تحت وطأتها . فقد أثبت التاريخ أن العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن تصير علاقات سوية ومستمرة ، إلا إذا كان فيها نوع من الندية الإنسانية والحضارية والفكرية والثقافية ، وليست بالضرورة ندية اقتصادية أو عسكرية . والفرق بين هذين النوعين من الندية هو الفرق بين الهيبة والهيمنة . بل إن الهيبة نفسها يمكن أن تحقق من المكاسب والمصالح على المدى الطويل ما قد تعجز الهيمنة

على تحقيقه على أى مدى ، وذلك لسبب بسيط ومباشر وهو أن الهيبة نابعة من الطبيعة البشرية ومتناغمة مع تطلعاتها وخصائصها الأساسية ، فى حين أن الهيمنة متناقضة بل ومضادة للطبيعة البشرية التى زودت الإنسان بغريزة الحفاظ على كيانه وكبريائه وكرامته ، فليس من حق إنسان أن يهيمن أو يفرض نفسه على آخر ، وهو المعيار نفسه الذى ينطبق على علاقة أية دولة بالدول الأخرى . لكن الهيبة حق مكتسب لأى إنسان أو أية دولة ، لأنه يصدر عن مشاعر الاحترام والتقدير لأسباب حضارية وإنسانية وفكرية وثقافية ، وليس لضغوط اقتصادية أو تهديدات عسكرية . والإنسان بطبيعته يحب أن يسلك ويتصرف بملء إرادته ، وكذلك الدولة . وفى تراث الولايات المتحدة نموذج الهيبة الذى جسده الرئيس الثامن والعشرون توماس وودرو ويلسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤) ، ونموذج الهيمنة الذى جسده الرئيس السابع أندرو جاكسون (١٧٦٧ - ١٨٤٥) ، ولقد آن الأوان لكى تختار الولايات المتحدة السير على هدى أحد النموذجين ، مع العلم بأنها كانت تكتسب دائمًا هيبتها الحقيقية عندما تلتزم بالنموذج الويلسونى .



الفصل السابع
دولة الحد الأدنى

ظهر مصطلح «دولة الحد الأدنى» مع انتشار العولمة الاقتصادية التى تسعى لإضعاف الإشراف الاقتصادى للدولة على قنوات التصدير والاستيراد منها وإليها ، إلى أدنى حد ممكن ، بحيث تصبح الشركات عابرة الجنسيات سيدة الموقف الاقتصادى العالمى من خلال شبكات الاتصالات الإلكترونية التى تتخطى حدود الدول وتتجاوز قدراتها على الرقابة والتوجيه والتخطيط . ولذلك كانت نظرية «دولة الحد الأدنى» بمثابة طعنة نجلاء فى قلب الهيبة الاقتصادية للدولة التى أصبحت فى حالات كثيرة مجرد متفرج على ما يدور فى أسواق الأوراق المالية (البورصات) ، وربما أصابتها كارثة اقتصادية دون أن تملك لها دفعًا ، وكأنها ريشة فى مهب الرياح . ولذلك أصبحت أخبار أسواق الأوراق المالية تتصدر نشرات الأخبار ، قبل الأخبار السياسية ، خاصة فى الدول الرأسمالية التى أصبحت فيها السياسة تحت رحمة الاقتصاد وأمواجه المتلاطمة .

لم يعد اقتصاد البلاد الرأسمالية يستطيع أن يعمل أو ينمو ، بدون سوق الأوراق المالية التى لا تزال مؤسسة تتسم ببعض الغموض برغم تاريخها العريق . ذلك أن نظام هذه السوق ، نظام قديم استطاع أن يتلاعب فى عصور متتابعة بمقدرات الدول التى لا تزال عاجزة عن التحكم فى مساراته المراوغة والغامضة حتى الآن ، إذ إنه لا يزال الأداة المفضلة للتبادل التجارى فى السوق العالمية . وقبل ظهور مصطلح «دولة الحد الأدنى» عانت دول كثيرة فى عصور سابقة من بلوغها الحد الأدنى فى إدارة شئونها الاقتصادية وهى تواجه التيارات العاتية المنطلقة من سوق الأوراق المالية التى اعتادت تجاوز الحدود والحواجز بين الدول ، قبل أن يعرف العالم شيئًا اسمه «العولمة» . وأبرز مثال على ذلك هو يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ الذى

اشتهر باسم «يوم الجمعة الأسود» ، والذى حدث فيه الانهيار المالى فى سوق نيويورك ، إيذانًا بأزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل . فقد كان التضخم فى الإنتاج الاقتصادى ، وفى الأموال التى جمعتها الولايات المتحدة ، سببًا فى زيادة عمليات المضاربة ومغامراتها فى السوق العالمية . ومع التصاعد المستمر فى الأسعار، فقدت أسعار الأسهم أية دلالة حقيقية وواقعية لها . وعندما بلغت المضاربات ذروتها ، انسحبت البنوك من السوق ، بهدف كبح جماح الأزمة ، لكن ذلك كان بمثابة إشارة البدء فى تدهور الأسعار .

ووجدت الدولة الرأسمالية فى أمريكا ، نفسها وقد تحولت إلى مستوى أقل من دولة الحد الأدنى . كانت مثل سفينة تعطلت محركاتها ، وتحطمت دفتها ، وسط محيط متلاطم الأمواج والأعاصير ، فى ليل حالك السواد . لم تستطع أن تفعل شيئًا لوقف تدهور الأسعار . وبدأ ما عرف باسم «الهبوط العظيم» الذى استمر خمس سنوات ، مسببًا شلل النشاط الاقتصادى ، وناشرًا البطالة والفقر بين العمال فى أرجاء العالم الرأسمالى . ولم يبدأ الموقف فى التحسن ، إلا ابتداء من عام ١٩٣٢ فى الولايات المتحدة ، ومن عام ١٩٣٤ فى أوروبا ، إذ إن الكارثة لم تكن قاصرة على الولايات المتحدة ، بل امتدت لتشمل كل دول العالم الرأسمالى بحكم الصلات والعلاقات والقنوات المالية والتجارية والاقتصادية المفتوحة دائمًا بين أسواقها المالية . أما دول الحد الأقصى ، وهى إما دول فاشية أو شمولية أو اشتراكية أو شيوعية ، فإن التيار الجارف للكارثة لم يجرفها لأنها كانت تتحكم فى كل قنواتها ومعاملاتها الاقتصادية طبقًا لتخطيط مسبق ودقيق ، وليست لديها أسواق للأوراق المالية يمكن أن تتأثر بما يقع لأسواق البلاد الرأسمالية .

ويدل تعبير أو مصطلح «دولة الحد الأدنى» على المقولة القديمة التى تؤكد أن «الثروات تتكون من سوق الأوراق المالية ، كما كانت تتكون قديمًا على موائد الميسر» . فالمقامر ، مهما كان بارعًا وعتيدًا ، فإنه يظل معرضًا للخسارة ، وعندما

تتحول أساليب المضاربة العامة إلى مقامرة مجنونة مثلما حدث فى سوق نيويورك عام ١٩٢٩ ، فإن الدولة برمتها تصبح مقامرة نحو المجهول ، وإن كان رجال المال الحقيقيون ، وخبراء الاقتصاد البارعون ، يربحون أموالاً طائلة من السوق ، لأن ما اكتسبوه من خبرة وتجربة فى المجال الاقتصادى والنقدى ، يجعلهم يوجهون استثماراتهم نحو القطاعات المزدهرة ، والتى تستفيد من أحدث تطورات التقدم التكنولوجى . لكن الهواة ، على اختلاف خبراتهم ، يضاربون فى سوق الأوراق المالية ، ونظرًا لعدم إلمامهم العميق بخبايا تلك السوق ، ولفرط تفاؤلهم بحسن حظهم ، قد يحدث أن يحققوا ثراءً لفترة ما ، سواء لأن الحظ حالفهم ، أو لأن الوضع الاقتصادى العام كان مواتيًا للنشاط فى السوق (مثلما كان فى الولايات المتحدة عام ١٩٢٨) . وبعد أن تبلغ ثقة هؤلاء الهواة بأنفسهم حد الإفراط ، فلابد أن يأتى وقت يرتكبون فيه خطأ ما ، قد يؤدى إلى دمارهم فى يوم واحد.

ويصر الرأسماليون أو الليبراليون أو المحافظون الجدد على ترسيخ مفهوم «دولة الحد الأدنى» منذ أواخر القرن العشرين ، لأن أسواق الأوراق المالية ، لا تستطيع أن تعمل بطريقة طبيعية ومرنة ، دون أن يكون هناك قدر كبير من حرية تداول رؤوس الأموال ، ولذلك فإنها تنفر من كل حدث اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى ، قد يؤدى إلى تقييد أو إلغاء تلك الحرية ، مثل الرقابة الحكومية ، أو التأميم .. إلخ . ولا تعترف النظم الاشتراكية بهذه الأسواق المالية ، لأنها ترى فيها رمزًا على سيطرة رأس المال على دول العالم الرأسمالى التى لا تستطيع فيها الحكومات أن تقوم بمجرد دور شرطى المرور حتى لا تحدث صدامات بين تجمعات رؤوس الأموال على المستوى القومى . وأحيانًا تحدث هذه الصدامات برغم وجود شرطى المرور الذى تصبح إشاراته بلا معنى أمام سيل المرور غير المتوقع ، لدرجة أن الدولة تفقد مجرد ممارسة هذا الحد الأدنى ، لأنها بدورها تصبح ريشة فى مهب الرياح .

والملاحظة الجديرة بالتسجيل أن بداية تبلور الدولة كمفهوم تنظيمى وكيان إدارى كان مواكبًا لبداية تبلور السوق المالية كنظام اقتصادى ، وكأن قوة رأس المال كانت بالمرصاد لقوة الإدارة الحكومية ، بحيث تحاول كل منهما السيطرة على الأخرى حتى تمسك بمقاليد الأمور كلها . لكن يبدو أن الانتصار فى النهاية سيكون للسلطة الاقتصادية على السلطة السياسية ، لأن الاقتصاد هو القاعدة الأساسية التى تتحرك عليها السياسة ، وبدونه تصبح مجرد شعارات فارغة من أية دلالات حقيقية . وهذا ما يفسر التحالف بين السلطة والإقطاع فى العصور القديمة ثم التحالف بينها وبين رأس المال فى العصور الحديثة ، إذ إن رجال السلطة ، على المستوى الشخصى البحت ، يهمهم أن يكونوا بدورهم من الأثرياء أو الأرستقراطيين ، هذا إذا لم يكونوا كذلك منذ البداية . ولم يحاول أن يحطم هذا التحالف سوى النظريات أو النظم الاشتراكية أو الشيوعية ، ونجحت إلى حد كبير مع الثورة الروسية التى أدت إلى قيام الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩١٧ ، ثم قيام دول المعسكر الاشتراكى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لكن يبدو أن السيطرة السياسية للأحزاب الشيوعية على مصادر الدخل القومى ، بوضع رأس المال تحت رحمة الأيديولوجيا ، ظلت تضغط على البنية الاقتصادية دون مراعاة لمصادر ومنابع دعمها من خلال تطوير الإنتاج الصناعى والتبادل التجارى ، وعندما تآكلت فى النهاية ، انهارت واندثرت بسقوط الاتحاد السوفييتى واندثار المعسكر الاشتراكى وحلف وارسو . وعاد التحالف بين السلطة ورأس المال ليتربع على قمة العالم ، وبرغم التصادمات التى تحدث بينهما فى بعض الأحايين ، إلا أن قواعد اللعبة السياسية هى قواعد مشتركة بينهما إلى حد كبير ، وتحمل فى طياتها صمامات أمن عديدة . ولذلك لا تمانع السلطة فى أن تكون «دولة الحد الأدنى» طالما أن القائمين عليها متحالفون مع كبار الرأسماليين ، وغالبًا ما يكونون هم أنفسهم من هؤلاء الكبار . ولعل الولايات المتحدة تعد أوضح نموذج على هذا التوجه ، إذ لم يدخل

البيت الأبيض فى القرن العشرين على وجه التحديد سوى الرؤساء المليونيرات أو الذين نجحوا فى أن يصبحوا مليونيرات قبل تولى إدارة البلاد .

وتبدو عراقة أسواق الأوراق المالية منذ بدايتها كامتداد لأسواق البضائع التى كانت موجودة فى العصور الوسطى فى مدن مثل أنفرس وليون وأمستردام ولندن وبروج . وقد بدأ التجار فى التجمع فى منزل أسرة فان دير بورص الذى سميت باسمه سوق الأوراق المالية ، «البورصة» . وسرعان ما تكونت مؤسسات مشابهة ، تخصصت فى تجارة الأسهم والسندات . وهكذا نشأت سوق الأوراق المالية فى أنفرس . ثم أصبحت لندن أهم مركز مالى فى العالم ، بعد إنشاء سوقها للأوراق المالية فى عام ١٧٧٣ . وفى القرن التاسع عشر ، نافستها سوق باريس لتصبح فى المقدمة التى تراجعت عنها بعد ذلك لتحل محلها سوق نيويورك ، أو «وول ستريت» التى أصبحت محورًا للاقتصاد العالمى كله . لكن تظل مدينة أنفرس هى الرائدة الأولى فى هذا المجال ، لأنها شهدت أول قائمة تنشر بأسعار الأوراق المالية فى عام ١٥٩٢ .

ومنذ ذلك الزمن البعيد ، أصبح كل منتج يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من بيع سلعته من خلال تعامله فى سوق الأوراق المالية . وعلاوة على نوعية السلعة ، هناك عنصران اقتصاديان يتحكمان فى تحديد سعر بيعها . فيوضح العنصر الأول أنه كلما قلت كمية السلعة المعروضة فى السوق ، ارتفع سعرها ، والعكس صحيح ، لأنه إذا زادت كمية المعروض منها على طلب المستهلكين ، انخفض سعرها ، وهو ما يعرف بقانون العرض والطلب . أما العنصر الاقتصادى الثانى فيوضح أنه لكى يطبق هذا القانون تطبيقًا كاملاً ، فلابد أن يجتمع أكبر عدد من البائعين والمشترين فى مكان واحد ، كالسوق مثلاً ، حيث يتحدد السعر الحقيقى للسلعة ، وهو السعر الذى يمكن أن يكون معروفًا للجميع . وتؤدى سوق الأوراق

المالية نفس هذه المهمة ، لأنها تجمع بين البائعين والمشترين لكميات كبيرة من السلع (سوق المنتجات) ، أو من الأسهم والسندات (سوق الأوراق المالية) .

وتشكل سوق الأوراق المالية محورًا اقتصاديًا لابد أن تضعه الدولة فى اعتبارها حتى تقف على أرض ثابتة بقدر الإمكان . فهى تنظم حرية التعامل فى كل ورقة من هذه الأوراق المالية ، وهى ورقة تمثل مبلغًا من المال ، على شكل شهادة أو صك . والشركة التجارية التى ترغب فى زيادة رأسمالها ، تستطيع أن تصدر «أسهمًا» بقيم مختلفة ، تعرضها للبيع فى سوق الأوراق المالية . ويعتبر مشترى أو حامل الأسهم ، «شريكًا» فى إدارة الشركة أو المشروع أو المحل التجارى ، بحكم اشتراكه بجزء من دخله المالى . ويحصل على فائدة ، تختلف باختلاف معدل ربح هذا المشروع . أما السند فيختلف عن السهم فى أنه صك لا يتيح لحامله أو مالكه أى حق فى المشاركة ، بل هو وسيلة للادخار ، تعود عليه بربح ثابت . ولا تتسع سوق الأوراق المالية إلا للوسطاء والسماسرة ، أما حاملو تلك الصكوك فعددهم أكبر من أن يجمعهم مكان واحد . ولذلك يعتمد حاملو الأوراق المالية على تكليف السماسرة أو الوسطاء أو الوكلاء ، بالبيع أو الشراء بأسمهم ، مستفيدين فى ذلك بخبراتهم العريضة والعميقة بالتيارات التى تتحكم فى السوق .

ويعتبر جدول أسعار السوق المالية بمثابة الإعلان الرسمى لأسعار الأوراق المالية التى يجرى تداولها داخل السوق ، وينشر بعد كل جلسة . وجلسات السوق علنية ، يجرى فيها التعامل فى الأوراق المالية حول «الحلقة» ، وهى حيز مستدير يحيط به حاجز ، وكان يتم فيه الإعلان عن الأسعار بالمناداة ، وإن كانت الأساليب الإلكترونية قد غزت أسواق الأوراق المالية بأنظمة دوائر التليفزيون المغلقة التى تعرض على الشاشات ، كل التطورات لحظة بلحظة أمام كل الوكلاء . ويشرف مندوب السوق على الإعلان عن كل الأسهم والسندات المسجلة بأسعارها فى السوق . وما أن يتم الإعلان عن إحدى هذه الأوراق ، يعلن الوكلاء بدورهم عن

عروضهم للشراء أو البيع . ويتم تحديد سعر متوسط ، يعرف باسم جدول أسعار السوق . وعندئذ تتم التعاقدات ، وتنتقل الحركة إلى الورقة المالية التالية . أى أن سوق الأوراق المالية ، هى المحرك والمنظم للاقتصاد الرأسمالى ، لأنها الجهاز الوحيد الذى يمكنه تطبيق قانون العرض والطلب تطبيقًا كاملاً . وكثيرًا ما تكون القرارات التى تصدرها الحكومة نتيجة مباشرة لمجريات الأمور المعروضة فى السوق ، يدعمها نظام ضمان متين ، إذ تلزم اللجنة المختصة بعمليات السوق ، كل شركة مسجلة ، فى سوق باريس ، بنشر وثائق مختلفة منها بيان رسمى بنشاط الشركة كل ثلاثة شهور ، وميزانية نصف سنوية . وتختص هذه اللجنة وحدها ، بتسجيل أو شطب الأوراق المالية فى جدول الأسعار .

ومع بدايات عصر العولمة فى الربع الأخير من القرن العشرين ، اكتسبت أسواق الأوراق المالية سلطة دولية ، فاقت السلطات التى تتمتع بها الدول نفسها ، من خلال التداخل الواضح بين قنوات الاقتصاد العابرة للقارات ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية . وكان اقتصاد السوق قد حقق من قبل ، فى المجتمعات الغربية ، لأعداد كبيرة من البشر ، حياة خالية من المعاناة المادية إلى حد كبير ، وكان شعار «السوق + الديمقراطية» من منظومة العوامل والأساليب التى حاصرت النظام الشمولى فى المعسكر الشرقى الذى كان اشتراكيًا . ولا يعنى نهاية هذا النظام ، القبول بادعاء فرانسيس فوكوياما بنهاية التاريخ الذي لا يمكن أن تكون له نهاية إلا فى يوم القيامة . فهناك تدفق متصاعد لمجموعة من التحولات التاريخية ، وتشابك متسارع وواسع النطاق بين الاقتصادات الوطنية والمحلية المختلفة . وكلها تحولات وتشابكات لم يعد فى قدرة أية دولة أن تسيطر عليها ، لأنها تنبئ بتطورات قادمة لا حدود لها ، وفى إمكانها أن تجعل «دولة الحد الأدنى» تتراجع لتصبح مجرد أداة فى يد السوق .

وفى مطلع ثمانينيات القرن العشرين ، وفى عهد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، أطلق مستشاره الاقتصادى الحائز على جائزة نوبل ، ميلتون فريدمان ، بالتزامن والتوافق مع الاقتصادى الإنجليزى فريدريك إيه هايك مستشار رئيسة وزراء انجلترا مارجريت تاتشر ، المقولة الأساسية لليبرالية الجديدة وهى بكل بساطة ومباشرة : «ما ينتج عن عمليات السوق إنجاز مقبول تمامًا ، فى حين أن تدخل الدولة انحراف غير مقبول على الإطلاق» . وانطلاقًا من آراء هذين المفكرين الاقتصاديين ، اتخذت غالبية الحكومات الغربية هذه الليبرالية النظرية ، منهجًا لسياساتها ، برغم أنها تعد أخطر خصم تاريخى من رصيد قوتها وسلطتها . فقد أصبح عدم تدخل الدولة ، وتحرير التجارة ، وحرية انتقال رؤوس الأموال ، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية ، مبادئ لا تحيد عنها الحكومات الرأسمالية . بل إن تأثيرها امتد ليشمل المؤسسات والمنظمات الدولية التى تسيطر عليها هذه الحكومات وتسيرها ، ومن أبرزها : البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية . وأصبحت كل المجالات ، والعلاقات ، والمنتجات بكل أنواعها ، والاتصالات الحديثة ، والبنوك ، وشركات التأمين ، وشركات تطوير الكومبيوتر ، وبالتالى القوى العاملة فيها ، تحت رحمة قانون العرض والطلب ، الذى لم يفرض نفسه على السلع والخدمات فحسب ، بل على البشر الذين تحولوا إلى عبيد فى أسواق النخاسة الإلكترونية التى فرضت نفسها على الدول التى أصبحت عاجزة عن حماية مواطنيها من هذا الطوفان الإمبريالى الكاسح .

ويشير هذا المنطلق الأيديولوجى الجديد ، بوضوح لا يحتمل اللبس ، إلى الاتجاه الذى تريده العولمة الإمبريالية بمستوياتها المتعددة ، كى تسير فيه دول العالم كالقطيع، كما يشير إلى الكيفية التى يمكن بها توظيف التطورات المتسارعة فى مجال العلم والتكنولوجيا . فقد أصبح من حقائق العصر أن أبرز المقومات الموضوعية التى كونت الأساس العلمى للعولمة الجديدة ، هو التطور الهائل فى

مجال الاتصالات الحديثة ، والإعلام والمعلوماتية ، والتكنولوجيا ذات الأبعاد المتعددة التى ربطت أجزاء العالم بحيث جعلت الحدود بين الدول نوعًا من الخطوط الوهمية مثل خطوط الطول والعرض التى تقسم الكرة الأرضية إلى مدارات . وهى حدود واضحة على خريطة العالم ، لكنها لم تعد كذلك على أرض الواقع الذى اندمج فيما عرف «بالقرية الكونية الصغيرة» التى تضاءلت فيها هيبة الدول وسيادتها إلى الحد الأدنى ؛ أو ما هو أقل منه فى حالات الدول الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة . فقد تحول المجتمع الدولى إلى مجتمع للشبكات الإلكترونية يمكن أن تجعل البشرية لأول مرة فى تاريخها ، وحدة واحدة فى تخيلها للوجود .

وأشكال التقدم المعاصر ليست خيرًا فى مجموعها ، ولذلك لابد من تعرية الاتجاهات الراهنة للعلاقات الدولية التى تقوم بتوظيف هذه المجموعة من الأشكال والمقومات ، لتنميط قيم العالم وعلاقاته الإنسانية المتعددة والمتنوعة طبقًا لتصور أو منظور واحد يهدف إلى ترسيخ النزعة الاستهلاكية، والتقاليد الاستغلالية، والهيمنة العولمية التى تسحق فى طريقها أية دولة تسعى للحفاظ على هيبتها وكيانها وحدودها من الانتهاك ، وكذلك إحلال قيم المال والربح والخسارة محل القيم الإنسانية التى تضع المال فى خدمة الإنسان وليس العكس ، وإقناع الدول ، خاصة الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة ، بأن العولمة ليست أمرًا مطروحًا للقبول أو الرفض ، لأنها ظاهرة شبيهة بالظواهر الطبيعية التى لا قدرة لأحد على ردها ، أو الوقوف فى وجهها ، بحكم أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجى واقتصادى ، لا مفر من الرضوخ والاستسلام له ، فليس هناك من يقدر على مواجهة الإعصار أو منع البركان من الانفجار .

لكن التحليل العلمى أو التفكيك الفكرى لهذه الادعاءات التى ترتدى أثواب المنظومة الأيديولوجية المتماسكة الراسخة ، يوضح مدى زيفها وخداعها للمغلوبين على أمرهم . ذلك أن التشابكات والتداخلات والتفاعلات الاقتصادية

ذات الطابع العالمى ليست ظاهرة طبيعية بأية حال من الأحوال ، وإنما هى نتيجة مادية ملموسة لسياسات معينة وآليات مبتكرة تم اصطناعها بوعى وتخطيط وإرادة لإحداث هذه التطورات المقصودة والمتعمدة ، بحكم أن العلم والتكنولوجيا من الأسلحة المحايدة التى يمكن توظيفها سواء فى الخير أو الشر ، فى الهيبة أو الهيمنة ، فى التقدم أو التخلف ، فى السيادة أو الاستعباد ... إلخ . فهذه الآليات لا تحمل فى طياتها الوسائل والغايات فى آن واحد ، بل هى مجرد وسائل يمكن توظيفها فى أية غايات يهدف إليها المتحكم فيها ، خاصة إذا كانت آليات جبارة على المستوى العالمى مثل تلك التى تستخدمها العولمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والفكرية والإعلامية والتعليمية والاجتماعية ... إلخ .

وتعد الشركات متعددة الجنسيات فى مقدمة هذه الآليات . فهى تعد ، من خلال انتشارها العالمى الأخطبوطى ، من أهم وأخطر قوى دفع الاقتصاد العالمى نحو العولمة . فقد وصل عددها إلى ما يقرب من ٤٠ ألف شركة ، يمتد نشاطها فى جميع القطاعات ، ويشمل معظم المجالات ، ويغطى مختلف القارات . وقد بلغت إيرادات أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات فى عام ١٩٩٦ ، ما يقرب من ٤٤٪ من الناتج العالمى الذى بلغ ٢٣٠٠٠ مليار دولار . ولابد أن الإحصاءات التالية حتى عام ٢٠٠٣ ، تدل على أن هذه النسبة فى طريقها لتحقيق أرقام فلكية . أى أنه لأول مرة فى التاريخ تكتسح مثل هذه الشركات العملاقة والجبارة فى قوتها الاقتصادية وتداعياتها فى شتى المجالات ، عددًا لا يحصى من شتى الدول ، وهى تزحف فى طريقها لتحقيق غايات لم يبلغها أحد من قبل . فهى تقوم بالدور الرئيسى فى سيادة أنماط عالية فى الإنتاج من خلال تدويل الإنتاج والاستثمار والخدمات والتجارة ، كما تتحكم فى الجوانب المتعددة للاقتصاد العالمى فى عمليات تطوير الصناعات وترسيخها ، وتبادل السلع وتوزيعها وتحديد أسعارها ، وتيسير الحصول على الخدمات أو منع الحصول عليها ، وانتقال رؤوس الأموال ، وافتعال الأزمات

الاقتصادية أو إدارتها أو حلها ، كما حدث فى المكسيك ودول جنوب شرق آسيا التى عرفت باسم «النمور الأسيوية» .

ومن الآليات الأخرى التى أوشكت أن تجعل من هيبة الدولة نوعًا من حفريات الماضى ، رأس المال النقدى أو العصبة المالية الناتجة عن الاندماج بين رأس المال المصرفى والصناعى . وقد طغت هذه العصبة فى ظل الحريات التى أتاحتها لها العولمة ، والتوسع فى استخدام الابتكارات التكنولوجية ، وانتشار أسواق الأوراق المالية (البورصة) المحلية والعالمية ، وبالتالى سيطرة المضاربات المالية على مقدرات الشعوب ، وتراجع عمليات التخطيط المستقبلى إلى غياهب الماضى ، لأن التيار أصبح أقوى من قدرات من يحاول التحكم فى مساره وانطلاقه ، مهما كان يملك من إمكانات جبارة . وكانت النتيجة أن أصبحت الوظيفة أو الغاية الاجتماعية للإنتاج الاقتصادى ، والبحث عن موارد جديدة من الأمور الثانوية أو الهامشية . وذلك بعد ترسيخ موقع رأس المال المصرفى ، وحرية انتقاله الواسعة ، مما أدى إلى تباعد بل وشبه انفصال بين النشاط المالى فى أسواق الأوراق المالية والبنوك ، وبين النشاط الاقتصادى والإنتاجى على أرض الواقع . فمن أصل ١٥٠٠ مليار دولار تدخل العمليات والمعاملات اليومية على المستوى العالمى ، ليس هناك أكثر من واحد فى المائة فقط ، يتم توظيفه فى اكتشاف ثروات جديدة، ويدور الباقى فى إطار المضاريات المالية والتجارية . ولذلك لم يحدث أن اعتمدت البشرية فى تاريخها الطويل على مصدر واحد للطاقة مثلما هى تعتمد الآن على النفط الذى يعد ثروة طبيعية قابلة للنفاد . أى أنه مع كل هذا الإنجاز التكنولوجى فى شتى المجالات ، لم تستطع الدول الكبرى التى تبشر بالعولمة ليل نهار ، أن تبتكر مصادر بديلة للطاقة ، يمكن أن تسد الفراغ المخيف والمتوقع عند نفاد النفط فى يوم من الأيام ، ذلك أن الاهتمام كله مركز على دوران الأوراق المالية فى إطار المضاربات المحمومة . ولن تنفع الشركات متعددة الجنسيات البشرية ، يوم تتجاوز

الدول البائسة حدها الأدنى صوب التفكك والتفتت ، ولا يجد الإنسان أى كيان يحميه ، وتصبح الأوراق المالية لا قيمة لها ولا معنى ، فهى ليست الغذاء أو الملبس أو السكن أو الدواء أو التعليم أو غير ذلك من ضرورات الحياة .

ومن آليات العولمة أيضًا ، تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمى ، إلا أن هذا التبسيط مخل للغاية لأنه يفترض فى العولمة حيادها وموضوعيتها الإنسانية . لكن تحليل الواقع الراهن يؤكد عكس ذلك تمامًا ، لأن الهدف من كل هذه التحركات والتحولات والانتقالات للسلع والخدمات والبشر ورأس المال والأفكار والمعلومات والمؤسسات ، هو تشديد قبضة الرأسمالية على الاقتصاد العالمى ، وتحقيق مصالحها فى مضاعفة الأرباح ، من خلال تهميش دور الدول والمؤسسات فى العالم النامى أو المتخلف . فالتناغم العولمى أكذوبة تاريخية كبرى لأن التفرقة العنصرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، هى القاعدة الفعلية والحقيقية التى تنطلق منها طاقات العولمة ، ويكفى للتدليل على ذلك ، صراع أو صدام الحضارات الذى نظّر له صامويل هانتنجتون فى كتابه المشهور بهذا الاسم ، وكان صريحًا بحيث لم يطلق عليه حوار أو تفاعل الحضارات ، مع العلم بأنه من كبار منظِّرى العولمة . أى أن جوهر العولمة هو الصدام والصراع وليس التناغم والتفاعل كما يدعى أنصارها .

ومن الواضح أن العولمة تسمح بالتحرك والانتقال فى شتى مجالاتها التطبيقية ، باستثناء ما يتعلق بانتقال القوى العاملة . ففى الوقت الذى تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها ، مختلف أنواع الضغوط لتأمين عمليات انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات ، فإنها تضع فى الوقت نفسه مختلف أنواع القيود أو العراقيل لمنع هجرة العمالة ، وخصوصًا من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .. وهناك على سبيل المثال تيار فكرى فى الولايات المتحدة ، يطالب بوقف الهجرة تمامًا إليها ، حتى لا تصبح ذات يوم دولة من دول

العالم الثالث . كما تمارس العديد من المنظمات الإرهابية فى الغرب الأعمال العدوانية العنيفة ضد العمال المهاجرين من الدول الفقيرة ، فى حين تعلو الأصوات فى الغرب باطراد ، فى معظم المؤسسات والأوساط الرسمية والاقتصادية، لمنع أو تخفيض حجم المساعدات التى تسهم فى التنمية فى دول الجنوب ، بحجة أن الدول الرأسمالية تخلت عن العديد من التزاماتها الخاصة بالرعاية الاجتماعية ، ولابد من تطوير قدرتها الرأسمالية التنافسية ، وهو ما يتطلب إمكانات مالية إضافية هى أولى بها . فلم يعد من حق أية دول أن تعيش عالة على دول أغنى منها ، لأن جوهر العولمة ينبع من التنافس المحموم وليس من التعاون المتضامن الذى يشجع على الكسل !!

وتسعى آليات العولمة إلى تمكين الأسواق المالية من فرض بديل عن القانون الدولى السائد . ذلك أن المبادئ العامة لهذا القانون ، وخاصة القانون الذى ينص على احترام سيادة الدول مهما كانت صغيرة أو فقيرة أو ضعيفة ، والذى أكده ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك قانون التطوير والتنمية الذى تمت صياغته فى عام ١٩٧٠ ، وغير ذلك من المبادئ والقيم التى أصبحت تقف أمام الشركات ذات الجنسيات المتعددة ، كعقبة لابد من إزاحتها وإزالتها ، كل هذا أوشك على أن يصبح حبرًا على ورق . ومن الأمثلة على البدائل المقترحة مشروع : «الاتفاق المتعدد الجوانب حول الاستثمارات» الذى قام بصياغته ممثلو أغنى دول العالم فى غياب دول الجنوب . وينطوى مشروع هذه المعاهدة على دلالة عميقة بشأن إرادة السلطات الخاصة ، وخاصة الولايات المتحدة ، فيما يتعلق بالحق الدولى للاستثمارات ، وفرض قانون عابر للقوميات أو الجنسيات لخدمة العولمة الرأسمالية. ويهدف هذا المشروع إلى إتاحة الفرصة للمراكز المالية والشركات ذات الجنسيات المتعددة وغير ذلك من المؤسسات الاستثمارية ، لكى تتمتع بنفس المكانة القانونية التى تتمتع بها الدول ذات السيادة فى النظام العالمى ، بحيث يتحتم على الحقوق

الوطنية والقومية التى تتمتع بها كل دولة ، أن تخضع أمام الحقوق الشخصية أو الخاصة للمستثمرين ، وبذلك تنتقل السيادة والهيبة بالتدريج من الدول إلى الشركات والمؤسسات الاستثمارية المتعددة الجنسيات .

ولا تقف آليات العولمة فى انطلاقاتها وشطحاتها عند حد معين ، فهى تطمح لكى يكون الانتقال الحر لرؤوس الأموال مطلقًا بلا ضابط أو رابط . وبالتالى فإن أى إجراء تتخذه الدولة ، ويصبح مثار إزعاج للشركات الخاصة ، يتم الطعن فيه وإلغاؤه أمام المحاكم باسم احترام الشرعية الدولية الجديدة . ومن الواضح أن مهمة «منظمة التجارة العالمية» ليست اقتصادية بحتة ، وإنما سياسية وتشريعية أيضًا ، لأنها بمثابة جنين لحكومة عالمية تتطلع إلى القيام بدور المشرع الدولى وربما القاضى والمنفذ فى مراحل تالية ، برغم أنها قامت على أسس غير ديمقراطية . لكن يتحتم على الدول الأعضاء أن تعيد صياغة تشريعاتها الوطنية لكى تتناسب مع المتطلبات والتوجهات التى حددتها منظمة التجارة العالمية فى المادة ٢٦ فقرة ٤ من لائحة إنشائها . ولا يحق لأحد تفسيرها وتأويلها إلا الولايات المتحدة التى تمتلك هذا الحق بمفردها ، وهذه فى حد ذاتها ديكتاتورية صريحة لا تحتاج إلى إثبات . أما الرقابة السياسية الوحيدة التى تمارسها القوى المتعددة القوميات أو الجنسيات ، فهى تقتصر على التقويم الانتخابى لحالة حقوق الإنسان فى الدول المعنية . ومما يدل على أن القوى الرأسمالية لا ترى حقوق الإنسان إلا من منظور ضيق للغاية ، أنه لا يتجاوز حدود الحقوق المدنية والسياسية ، إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى لا تقوم لحياة المواطن قائمة بدونها ، أو حقوق الإنسان فى التنمية بمعناها الشامل المرتبط بمنظومة الحقوق الأخرى .

وتسعى آليات العولمة للانتقال بالبشر من مجتمع الدولة إلى مجتمع السوق الذى تجرى مراحل بنائه على قدم وساق . فمن المعروف أن أى نمط إنتاجى يرتبط بنمط المجتمع ارتباطًا يجعل كل منهما يؤثر فى الآخر . فمثلاً كان أحد أسباب فشل

منظومة الدول الاشتراكية التى انفرط عقدها مع سقوط الاتحاد السوفييتى ، ثم تحولها إلى مجتمع السوق ، يعود إلى أن قادتها فشلوا فى إقامة «مجتمع اشتراكى» بمعنى الكلمة ، نتيجة للانفصام الواقع بين الاقتصاد الاشتراكى وبين الفكر التقليدى السابق . ولذلك فإن عمل الغرب كله ينصب الآن على بناء ما يسمى «مجتمع السوق» ، من خلال توظيفه للسلطات العامة والخاصة كلها ، حتى يندمج اقتصاد السوق المحلى فى منظومة السوق العالمية . ولعل من أهم خصائص «الليبرالية الجديدة» أيديولوجيا «القيم الاستهلاكية» التى تترسخ فى مناخ الأنشطة المالية والتجارية ، من خلال الدعوات الإعلامية والإغراءات الإعلانية المستمرة للشراء والاستهلاك . وتحرص الآليات العولمية على جعلها ظاهرة عالمية بفضل مئات ملايين الدولارات التى تستثمر لتمويل الآلاف من أشباه المثقفين ، والدوريات والمجلات والصحف اليومية والأفلام السينمائية وبرامج الراديو والتليفزيون ، بهدف الوصول إلى فكر واحد ، يجعل من العولمة «ظاهرة طبيعية» لايمكن الرجوع عنها . وكانت النتيجة أن سيطر أشباه المثقفين على الساحة الإعلامية الشعبية التى تغسل المخ الجمعى للجماهير ليل نهار ، فى حين تراجع المثقفون الأصلاء إلى إلقاء المحاضرات للمختصين ، أو كتابة المقالات أو الأبحاث أو الدراسات التى تقتصر على النشر فى الكتب التى لا تتجاوزها لمجالات إعلامية أكثرَ انتشارًا .

وينطوى بناء مجتمع السوق على نوايا هجومية أو عدوانية ، تتمثل فى مواجهة الدول المقاومة للتلاؤم أو التطبيع مع العولمة الإمبريالية وهى الدول التى ترغب فى أن يكون لها فى الإطار العالمى مشروعها المستقل ، وهيبتها الخاصة ، حتى لا تصبح مجرد ذيل من الذيول التى تدور فى فلك الكبار . لذلك من الواضح أن بناء مجتمع السوق ، أو مجتمع الشبكات الإلكترونية ، يهدف أساسًا إلى إضعاف الهويات القومية والثقافية ، وبمقدار ما تكون هذه القومية أو الهيبة أو

السيادة، قوية وغير قابلة للاختراقات بمقدار ما تواجه بجهد وتخطيط لإضعافها وتشويهها. فالقضية ليست قضية صراع مبادئ حضارية، وإنما هى معاداة صريحة وعلنية ومباشرة للذين يرفضون الخضوع لمتطلبات العولمة. فهو صراع يشبه إلى حد كبير صراعات الإمبراطوريات القديمة فى سعيها المستميت لاحتلال الدول الأضعفّ والأصغر ، لكنه صراع أكثر خبثًا ودهاءً لأنه لا يهدف إلى احتلال الأراضى، ولكن إلى احتلال العقل وغسل المخ. أى أنه احتلال أو غزو من الداخل، من ذلك النوع الذى يصعب رصده فى مواقع معينة أو أوقات محددة لصده أو ضربه، ولذلك فهو يحتاج إلى يقظة دائمة ووعى حاد وشامل بكل أساليبه التكتيكية وأهدافه الاستراتيجية لمحاصرته وتعريته لحين القضاء عليه عبر مراحل متتابعة .

ولابد من توعية الجماهير بأن أيديولوجيا حقوق الإنسان ليست سوى أداة لتنفيذ أهداف المنادين بها ، لأنهم يستبعدون ببساطة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الذى يعتمد عليها فى لحظة من لحظات حياته ، وكذلك حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها . فهم يمارسون خلط الأوراق ، وغسل المخ ، وقتل الذاكرة ، وإشاعة الغيبوية الفكرية ، وتحريف المفاهيم وإعادة تعريفها تعريفًا مغلوطًا. أما القيم التى يتم تصنيعها ونشرها وتصديرها فيهدف إلى ترسيخ «النموذج الأمريكى للحياة» الذى يسعى سعيًا محمومًا لمضاعفة الإنتاج وتنويعه بلا أى هدف اجتماعى يوائم ظروف الإنسان ومتغيرات حياته . وقد أثبتت البوادر التى واكبت انطلاق الأحادية القطبية من عقالها ، واشتداد وطأة الهيمنة الأمريكية ، أن ما يتعولم اليوم ليس حقوق الإنسان ، أو التناغم الدولى ، أو المصالح المتبادلة ، أو التنمية الشاملة ، أو محاصرة الفقر ، أو الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للأمم ، لأن ما يتعولم اليوم يتمثل فى أمور وأنشطة وعمليات مغايرة ومختلفة تمامًا عن هذه المثل التى يتشدق بها أنصار العولمة . فما يحدث على أرض

الواقع لا يستند إلى منطق إنسانى مقبول من جميع الأطراف المعنية ، بل يعتمد تمامًا على إرادة القوة الطاغية ، مثل فرض الحصار السياسى والاقتصادى بل والعسكرى على الأمم والشعوب التى تحرص على الحفاظ على سيادتها وهيبتها ، وقصف المدن والقرى الفقيرة هنا وهناك فى العالم ، وتلويث البيئة بالغازات والأدخنة التى حرمتها معاهدة كيوتو لكن الولايات المتحدة رفضتها بلا حرج ، وكذلك تسويق النفايات السامة . كما وجدت الجريمة المنظمة فرصتها الذهبية فى آليات العولمة التى فتحت لها قنوات الاتجار بالأسلحة والمخدرات التى تصل أرباح عصابات المافيا فيها إلى ما يزيد على خمسمائة مليار دولار سنويًا ، إضافة إلى ممارسة سياسة تفتيت الدول بإشعال نيران العنصرية والعرقية داخلها ، بحجة منح التجمعات الدينية حريتها واستقلالها ، واستثمار دماء المدنيين فى تصعيد الاقتتال الداخلى الخبيث ، وتكبيد البشرية عشرات الألوف من الضحايا الأبرياء فى كل عام ، بحيث تسود الفوضى والشتات فى الدول التى عجزت عن التصدى للتيار الجارف ، فتصبح لقمة سائغة لوحوش العولمة .

والمفارقة الغريبة والعجيبة التى تطرح نفسها بقوة على عصر العولمة ، تتمثل فى أن تيارها الجارف لن يرحم حكومات الدول التى تمتطى أعلى أمواجه ، ظنًا منها أنها قادرة على التحكم فى مساراتها . ولذلك فإن هيبة الدولة الليبرالية أصبحت بدورها فى مواجهة الإعصار ، وهو ما أدركته مجلة «الإيكونوميست» البريطانية التى تعد من أهم المنابر التى تنادى بالعولمة الاقتصادية ، إذ نشرت فى عددها الصادر فى ٧ أكتوبر ١٩٩٥ دراسة صريحة تقول فيها : «لقد صارت أسواق الأوراق المالية بمثابة الحكام والمحلفين الفعليين لكل سياسة اقتصادية . ولاشك أن خسارة الدول لبعض من سلطتها أمر مستحسن ، على أساس أن حكوماتها قد ضاعت عليها فرصة سوء استخدام سلطاتها ، عندما تتمادى فى رفع الضرائب ، وتتوسع فى الاقتراض المسبب للتضخم» .

وفى واقع الأمر فإن ما يحدث فى أسواق الأوراق المالية هو نتيجة منطقية وطبيعية لسياسات الحكومات فى الدول الصناعية الكبرى. فمن منطلق النظرية الاقتصادية الداعية إلى ضرورة تحرير الأسواق من القيود والحدود ، ألغت هذه الحكومات منذ سبعينيات القرن العشرين ، وبأسلوب منتظم ، كل الحواجز التى كانت قد مكنتها قبل ذلك من التحكم فى تنقلات رؤوس الأموال دوليًا والسيطرة عليها ويبدو أن رجال هذه الحكومات هم أنفسهم الرأسماليون المستفيدون من الحرية الاقتصادية التى تتيحها العولمة بطريقة أو بأخرى ، بدليل تفريطهم بسهولة فى السلطات المتاحة لهم على أساس أن احتلالهم للمناصب الحكومية أمر مؤقت وعابر ، أما استثماراتهم المباشرة أو غير المباشرة هى الأبقى والأفيد على المستوى الشخصى . وبذلك نعود مرة أخرى إلى التحالف التاريخى بين سلطة الدولة وسلطة المال التى لا تتغير ولا تفقد بريقها أو نفوذها أو تأثيرها الفعال ، فى حين أن الوجوه فى سلطة الدولة تتغير طبقًا للظروف والتيارات والصراعات الحزبية والسياسية التى لا تهدأ أبدًا . والسياسى الذى تغمره هذه التيارات ، وينسى أن يكون لنفسه رأس مال يستند إليه عندما يترك المسرح السياسى ، لابد أن يدفع ثمن الحماس السياسى غالبًا ، عندما يُلقى به فى زوايا النسيان وربما فى كهوف الفقر . فإذا كان واعيًا بهذه الاحتمالات المأسوية ، فإن هيبة الدولة أو الحكومة التى يعمل فيها ، لا تهمه على الإطلاق ، لأنه ينشد هيبته الاقتصادية الشخصية التى ستحفظ له كيانه وكرامته ومستواه المعيشى فى المستقبل . ولذلك فإن هيبة الدولة كثيرة ما تخسر معاركها مع سطوة المال ، وهو ما يفسر أسباب سقوط الاشتراكية .

وكان تحرير النقد من سيطرة الدول قد بدأ مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول الصناعية الكبرى فى عام ١٩٧٣ . أما قبل ذلك فقد كانت قواعد برايتون وودز هى السائدة ، وهى الاتفاقية التى اتخذت اسم البلدة التى عقدت فيها بولاية نيوهامبشير الأمريكية ، إبان اجتماع المؤتمر الدولى فى الفترة ١ - ٢٢

يوليو ١٩٤٤ ، واشتركت فيه ٤٤ دولة تحت رياسة وزير المالية الأمريكى مورجانتاو ، بدعوة من حكومته لبحث شئون العالم المالية ونظام النقد قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية فى ضوء مشروع وضعه الخبراء الاقتصاديون لتقنين نوعية العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولى ، وهو ما يؤثر بدوره على العلاقات الاقتصادية المحلية داخل كل دولة على حدة . وقد اشترك فى صياغة هذا المشروع ممثلون للولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا والصين . وانتهى المؤتمر إلى توقيع اتفاقية باسم «اتفاقية برايتون وودز» ، وتنص على إقامة صندوق للنقد الدولى ، وبنك دولى للإنشاء والتعمير ، وأصبحت نصوص الاتفاقية نافذة منذ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ . وبدأ البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وأصبحت نصوص الاتفاقية نافذة منذ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ . وبدأ البنك الدولى للإنشاء والتعمير نشاطه فى يونيو ١٩٤٦ ، فى حين عقد أول اجتماع لمحافظى صندوق النقد الدولى بمدينة سافانا الأمريكية فى ٨ مارس ١٩٤٦ . وكان من أهم بنود هذه الاتفاقية عدم المساس بدور الدولة فى إدارة شئونها الاقتصادية لأنها أدرى بظروفها ، أما الشروط التى يجب عليها أن توفى بها إذا أرادت الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، فتحتم عليها بصفة عامة الممارسة الديمقراطية بين الحكومة والمواطنين ، وعدم المساس بحقوق الإنسان . وحتى لا يدخل العالم فى هاوية اقتصادية مثل تلك التى وقع فيها العالم فى أكتوبر ١٩٢٩ ، فقد ثبتت الاتفاقية أسعار الصرف لعملات الدول الصناعية الكبرى ، وهو ما تم إلغاؤه عام ١٩٧٣ بهدف تحرير النقد من سيطرة الدولة .

وقد تسبب التخلى عن الرقابة الحدودية على تنقل رأس المال فى اندلاع قوى ذاتية ومجتمعية خطيرة النتائج ، تقوض على نحو منتظم سيادة الدول وهيبتها ، بل وتحمل فى طياتها عوامل وطاقات فوضوية عندما تفقد الدول سيادتها على فرض الضرائب ، وتصبح الحكومات تحت وطأة الابتزاز والتهديد بحيث

تصاب بالشلل عند اتخاذ أى قرار حاسم . وقد وصف جيمس كارفيل مستشار الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون وأحد أنصار الطريق الثالث الذى يدعو إلى عولمة إنسانية حقيقية ، الموقف الراهن بأسلوب ساخر ليوضح مدى خطورته ، فقال : «فى الماضى كنت أمنّى نفسى وأردد : لو تمنيت شيئًا ، فإننى أتمنى أن أكون رئيسًا للجمهورية أو بابا . أما الآن فأتمنى أن أكون سوق المال ، بحيث يصبح فى إمكانى أن أهدد من أشاء» .

وكان من الطبيعى أن يبرز على السطح مصطلح «دولة الحد الأدنى» ، عندما أصبح السياسيون وناخبوهم فى الغرب ، يشعرون شعورًا متزايدًا بأن ثمة موجهين لأسواق المال أخذوا يديرون اقتصاديات أقطارهم ، تاركين للقادة السياسيين دور المشاهد المغلوب على أمره . ويبدو أن جبروت القوة الذى اكتسبه رجال المال والأعمال والاستثمار ، قد أعمى أبصارهم عن التداعيات التى يمكن أن تترتب على هذا الاندفاع الرأسمالى المحموم صوب المزيد من المكاسب التى لا يعرفون ماذا يفعلون بها فى حالات كثيرة ، إذ إن الرأسمالية العالمية تكاد تغفل تمامًا أنها فى طريقها إلى هدم الأساس الذى يضمن وجودها ، وهو الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطى . إن التغيرات العاصفة ، وإعادة توزيع السلطة والثروة ، وسط مناخ العولمة المضطرب ، هى من العوامل التى تقضى بالتدريج على الفئات الاجتماعية القديمة ، لدرجة أن الدول التى ظلت تدعى الرفاهية والوفرة ، أخذت تستهلك رأسمالها الاجتماعى بخطى سريعة تفوق حتى الخطى التى تدمر بها البيئة الطبيعية . وقد لا يدرك الكثيرون أن الرأسمال الاجتماعى الذى يتمثل فى بنية المجتمع وتقاليده وتراثه وتناغمه وعوامل تماسكه وحيويته ، أهم بكثير من الرأسمال الاقتصادى الذى يمكن تعويضه فى مدة قصيرة نوعًا إذا ما أصيب بنكسات . لكن إذا وقع الرأسمال الاجتماعى تحت وطأة نكسات من شأنها أن تدمر بنيته ، فقد يحتاج إلى أجيال ليخرج من محنته .

إن افتقاد الدولة لعدد كبير من مقومات الهيبة والسيادة فى الاقتصاد والإعلام والثقافة وحتى فى صناديق الاقتراع الواقعة تحت ضغط كبار الرأسماليين وآليات أسواق المال ، يتسبب فى العديد من الآثار السلبية فى العلاقات الاجتماعية والدولية ، ذلك أن الاقتصاد القائم على الكفاءة العالية والتكنولوجيا المتقدمة ، يجبر المجتمع كله على إعادة هيكلته بالتخلص من أساليب الإدارة التقليدية القديمة ، وما يتبع ذلك من تقليص فى فرص العمل وتسريح للأيدى العاملة كى تحل محلها الآلات ؛ مما يتسبب فى تفاقم البطالة وخفض عدد المستهلكين فيما يسمى بمجتمع الرفاهية الذى يضع فى اعتباره دائمًا رفاهية أكبر عدد ممكن من المواطنين ، حتى الفئات غير المنتجة منهم . ومن ثم تلوح فى الأفق بوادر أزمات اقتصادية واجتماعية ، يصعب التكهن بمدى خطرها الآن .

وهذه الأزمات بدأت تسرى فى كل المجالات دون استثناء ، سواء فى مجال إنتاج السيارات ، أو أجهزة الكومبيوتر ، أو فى صناعة المواد الكيماوية أو الأجهزة الإلكترونية ، أو فى شبكات الاتصالات الأرضية والفضائية ، أو الاقتصاد المالى ، أو حتى تجارة التجزئة ، والصناعات الصغيرة ... إلخ . ففى كل دولة تجرى المتاجرة بالسلع والخدمات عبر الحدود الدولية بكل حرية وبدون ضوابط ، لابد أن تتهاوى الطبقة العاملة تحت وطأة أزمات حادة ومستحكمة ، تتمثل فى فقدان العمل البشرى لقيمته ، وفى تضييق الخناق على فرص العمل فى تزايد مستمر ، مما جعل الخوف يسرى فى نفوس معظم مواطنى دول الغرب ، حتى أولئك الذين لا تزال فرص عملهم آمنة حتى الآن ، لأنهم يشعرون أن الدور عليهم إن عاجلاً أو آجلاً . فقد أخذ الخوف من المستقبل وعدم الثقة فيما يضمره ، ينشران ظلالهما أكثر فأكثر ، كما أخذ البناء الاجتماعى ، وأيضًا العقد الاجتماعى داخل كل دولة يتعرض للانهيار والتفكك . أما سلوك أغلبية المسئولين فيتميز بسلبية قد تنم عن التواطؤ أو العجز ، إذ إنهم يؤكدون للناخبين بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة ،

أن الضياع الهائل فى فرص العمل ، والذى لم يكن فى الإمكان تصوره من قبل ، ليس سوى نتيجة حتمية للتحولات الهيكلية التى تجتاح العالم المعاصر . لكن هذا المنطق لا يمكن قبوله بهذه البساطة ، خاصة عندما تعلن الإحصاءات الرسمية تسريح ٤٣ مليون عامل فى الولايات المتحدة على مدى العشرين سنة الأخيرة فى القرن العشرين .

والتناغم الذي يدعيه أنصار العولمة هو أكذوبة كبرى ، لاستحالته فى مجتمع يسمح بتسريح ٤٣ مليون عامل فى عشرين عامًا بمنتهى البساطة التى يمكن أن تؤدى إلى مشكلات واضطرابات لا حصر لها عبر أجيال متتابعة . ومن جانب آخر لا يمكن لمثل هذا التناغم أن ينتشر مع الانتشار الواسع لمدن متعددة مثل «أتلانتيك سيتى» الأمريكية ، من حيث التقنية العالية وعدم الاهتمام بالمشاعر الإنسانية . وإذا كانت العلاقات والاتصالات بين هذه البقع الجغرافية أو الجزر قوية ومتينة بحكم التناغم الاقتصادى الراسخ ، فإنها ظلت أجسامًا غريبة عما يحيط بها من مجتمعات بشرية . وهذه المدن المنعزلة لا تقتصر على الدوله المتقدمة ، بل توجد أيضًا فى الدوله النامية مثل «كوالالمبور» عاصمة ماليزيا ، وهى مدن ليس سوى قلاع منغلقة للاقتصاد المعولم ، أو جزر محاطة بمظاهر عديدة من الفقر والتخلف ، وباستثناء هذه القلاع أو الجزر ، فإن الجزء الأعظم من العالم ليس سوى مساحات شاسعة من الفقر والجوع ، يعيش عليها مليارات البشر ، ذلك أن ٣٥٨ مليارديرًا يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه ملياران ونصف المليار من سكان الكوكب ، أى أنها تعادل مجموع ما يملكه نصف سكان العالم تقريبًا .

ونظرًا للسطوة التى تتمتع بها الشركات العملاقة ذات الجنسيات المتعددة ، فإنه أصبح من الصعب بل والمستحيل ممارسة أية ضغوط جدية عليها للتصدى لطوفانها الكاسح ، خاصة مع تراجع النضال النقابى تراجعًا ملحوظًا إذ يبدو أن العمال فقدوا الثقة فى فاعليته ، خاصة ممارسة حق الإضراب الذى لم يعد يؤدى

إلى رضوخ أصحاب العمل لمطالب العمال بل إلى طرد المزيد منهم بعد أن أصبحت قلة من الآلات قادرة على القيام بعمل الآلاف منهم فى وقت أقصر وإتقان أعلى، بعد أن أصبح كل أمل للعمال الذين لم يطردوا بعد ، أن يستمروا فى أداء عملهم أطول مدة ممكنة . فقد وقع المجتمع الصناعى الرأسمالى تحت وطأة مبدأ لم يعد قابلاً لمجرد الجدل وهو أن «الرابح يسيطر بمفرده على كل الثمار» . وهذا يعنى أن القيمة المادية البحتة أصبحت معيار كل شيء ، وبالتالى فإنه قد تم التخلى دون إنذار سابق أو تمهيد تدريجى ، عن عقد اجتماعى ظل لزمن طويل عرفًا معترفًا به من كل الأطراف المعنية فى مجالات العمل والإنتاج . ولم يعد للعمال - كبشر - أى اعتبار فى قوانين ولوائح التأمين والضمان الاجتماعى التى تم إلغاؤها فى معظم المؤسسات الإنتاجية ، فلم تعد الوظيفة الاجتماعية بعائدها الإنسانى هى معيار نجاح المشروع الاقتصادى ، وإنما ما يجنيه المساهم من الأرباح أولاً ، ثم قدرة مثل هذا المشروع على المنافسة العولمية التى تدوس فى طريقها البسطاء من البشر ، وتدمر تماسك المجتمع وسيادة الدولة .

وأسواق المال بحكم طبيعتها تكاد تكون قوة عمياء طاغية لا تعبأ بآمال البشر وتطلعاتهم ، وهذا يتنافى تمامًا مع مبادئ الديمقراطية التى تسعى دائمًا للحفاظ على كيان الإنسان وكرامته . مما يدل على أن العولمة مضادة للديمقراطية ، وذلك على النقيض مما يدعيه أنصارها . أى أن الخضوع لحكم أسواق المال ليس فى النهاية سوى ضربة قاصمة للديمقراطية . ذلك أن هذا الحكم لا يتجاهل أن السياسة الديمقراطية تخضع لقوانين أخرى غير قوانين السوق فحسب ، بل إنه لا يراعى أيضًا الاختلافات الثقافية والاجتماعية النوعية بين الأمم والدول والشعوب ، مما يؤدى إلى انفجار الاضطرابات والنزاعات المحتملة تحت وطأة الضغوط الشاملة التى تمارسها تيارات العولمة .

لكن من يفحص خريطة العالم المعاصر الآن ، يدرك أن العولمة لم تغمر كل أرجائه ، لوجود دول شمولية لا تزال تؤمن بالتخطيط المركزى الذى يدعم مكانة الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، ولذلك فهى تغلق أبوابها فى وجه أية محاولات للتسلل العولمى . كذلك فإن العولمة الاقتصادية نفسها لا تتبع بالضرورة مبدأ واحدًا يسرى على كل الدول المتحمسة لتطبيقها على أرضها ، فليس هناك برنامج علمى متسق يعمل لمصلحة الجميع . ففى حين تدعو دول العولمة إلى تراجع دور الدولة ، وإعطاء قوى السوق مجالاً أوسع وأعمق ، تطبق مجموعة كبيرة من الدول النامية منهجًا مناقضًا تمامًا لذلك . فهى تحرص على التخطيط الاقتصادى المركزى ، والتدخل الحكومى فى مختلف القرارات الاستثمارية للشركات ورؤوس الأموال ، وإن اتهمت بالفاشية والشمولية والفساد وانتهاك حقوق الإنسان . لكنها تهم لم تسلم منها الدول التى مارست العولمة الاقتصادية التى لا تملك حلاً سحريًا لتحويل السلبيات إلى إيجابيات . فالمعجزة الأسيوية فى دول شرق هذه القارة والتى عرفت باسم «النمور الأسيوية» ، لها أيضًا سلبياتها العتيدة . فقد ارتبط الازدهار فيها بالرشوة ، والاضطهاد السياسى ، والتدمير المنظم للبيئة ، والاستغلال غير المحدود للعاملين المحرومين من الحقوق ، وللنساء منهم بوجه خاص . هذا بالإضافة إلى أن الدولة فى هذه البلاد تمسكت بدورها المركزى ورفضت أن تصبح من دول الحدالأدنى . وكانت النتيجة أن عانى المواطنون من بطش رجال الدولة واضطهاد رجال المال .

ولا تتوقف سلبيات العولمة فى هذه المنطقة من العالم عند هذه الحدود ، بل تمتد لتشمل الموقف الأوروبى والأمريكى الزائف من الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويتمثل فى موقف المستثمرين الأوروبيين تجاه ما يجرى . وهو موقف يتميز بالتجاهل الكامل لكل التجاوزات الجارية على أرض الواقع ، وهو التجاهل الذى يعنى ببساطة أنه لا مانع من تأجيل حماية البيئة ، وصيانة صحة العاملين ، وتطبيق

الديمقراطية ، والاعتراف بحقوق الإنسان ، إلى وقت آخر ، إذا كان هذا التأجيل يخدم مصالحهم الرأسمالية . بل إنه فى هذا الزمن الذى صارت فيه مليارات البشر الموحدة تليفزيونيًا تتطلع إلى اقتفاء النموذج الغربى أو الأمريكى على وجه التحديد ، فإن أصحاب هذا النموذج نفسه ، تخلوا عن الدعوة له ، لأنهم لم يعودوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم ، أو حتى التحكم فى التفاوت الاجتماعى المتفاقم ، ولم يعد هناك من يفكر فى تقديم نظرية متسقة تحقق نموًا اقتصاديًا منسجمًا مع البيئة ، أو مع توزيع عادل للثروة . فمن الواضح أنهم أدركوا أن الحل السحرى الذى تقدمه العولمة لكل المشكلات الاقتصادية والسياسية ، هو وهم خادع لا أساس له من الصحة ، بدليل أنها يمكن أن تتحول إلى منظومة أو بوتقة تتفاعل فيها عناصر بطش الدولة مع سطوة المال مع استغلال القوى الأجنبية ، كما حدث فى دول جنوب شرق آسيا .

وسط مظاهر بل وظواهر التناقض والفوضى التى أحدثتها العولمة فى معظم دول العالم المعاصر ، سقطت أكاذيب التقدم والرخاء التى بشر بها أنصار العولمة كعنوان متألق ومتفائل للمرحلة القادمة فى حياة القرية الكونية الصغيرة الآخذة فى التفكك والتفتت نتيجة للضربات التى انهالت على سيادة الدول وهيبتها . فقد أصبح التدهور الاقتصادى ، والتدمير البيئى ، والانحطاط الثقافى ، وتنميط العالم طبقًا لتصور واحد ، من الأمور والظواهر التى تطبع واقع الحياة اليومية لأغلب البشر . وتحت وطأة التفكك الاقتصادى والديموجرافى المتفاقم فى مجتمعات كثيرة، أصبح هناك اعتقاد سائد لدى التجمعات البشرية فى بقاع متعددة أن الخلاص السياسى يكمن فى العزلة والانفصال ، خاصة إذا كانت هذه التجمعات تتميز بأصول عرقية أو عنصرية أو ثقافية أو لغوية واحدة . ولذلك شهدت السنوات الأخيرة حركات انفصالية عديدة أدت إلى تفكيك دول عديدة إلى دويلات عاجزة عن القيام بأى دور حقيقى فى تطوير نفسها وازدهار مواطنيها .

كان العالم متوازنًا نتيجة لوجود الدول المتماسكة التى شكلت مراكز الثقل فى مختلف بقاعه . وبرغم الحروب التى كانت تندلع بين بعض الدول ، إلا أن التوافق والانسجام والتعاون بل والتحالف كان سمة أساسية للعلاقات بين دول كثيرة ، خاصة الدول الكبرى . لكن تآكل دور الدولة التى أصبحت سلطتها وقدرتها على التحكم فى مجريات الأمور ، على وشك تجاوز الحد الأدنى نحو مزيد من الهبوط والهزال ، قد طرح على الفكر السياسى المعاصر تساؤلات هى بمثابة تحديات لابد من مواجهتها ، إذ لابد من التفكير فى البدائل التى يمكن أن تنال قبولاً عالميًا ، لوقف حالة التدهور الراهنة ، وصياغة معادلة جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم ، ووضع التدابير والإجراءات الإقليمية التى لا مناص من تفعيلها لإيقاف أو تجنب الرمال المتحركة التى أوشك البشر على السقوط فيها نتيجة للدفع العولمى الذى لا يتوقف ولا يحاول البحث عن مسارات آمنة .

وللحقيقة والتاريخ لم يتقاعس كثير من المفكرين والعلماء السياسيين الموضوعيين والأكاديميين عن تحليل وتعرية سلبيات الرأسمالية والعولمة ، وحقيقة الأوضاع والعلاقات الإنسانية والدولية الراهنة ، بل كانوا من الذكاء المتوهج بحيث وظفوا قوى الدفع التى أحدثتها العولمة ، خاصة من خلال الثورة الإعلامية والمعلوماتية ، فى إثارة الاهتمام الجاد والمتزايد بمناقشة ودراسة قضايا الشعوب جميعًا ومشكلات الدول كلها ، على أساس أنه يمكن للعالم المعاصر فى ظل المعلوماتية ، والعولمة الإعلامية ، والشبكات الإلكترونية ، أن يستنير بالآراء والجهود المخلصة للمفكرين والفلاسفة والعلماء ، فى فتح ثغرات فى الجدران التى تسد طرق المستقبل فى وجه البشر الذين فقدوا الاتجاه وسط هذه الفوضى العارمة ، وذلك من منطلق الحفاظ على مقومات الاستقلال القومى للشعوب ، وعناصر السيادة والهيبة التى يجب أن تتمتع بها الدول .

ولم يحدث أن كان العالم فى أمس الحاجة لاستراتيجية شاملة للضبط الاجتماعى العالمى كما هو الآن ، إذ يعانى من فوضى عارمة فى شتى مجالات الحياة . وهذه الاستراتيجية الشاملة لابد أن تبدأ بمراجعة نظرية وتطبيقية تمهد الطريق لتأسيس فاعلية مميزة وديناميكية لقانون دولى جديد ، وإصلاح جذرى للمؤسسات الدولية القائمة بصفة عامة ، بحيث تستطيع الخروج من تحت وطأة القوة الاقتصادية الغاشمة التى تتمتع بها الدول الكبرى ، ووضع حد للهيمنة الأمريكية التى تنتهك هيبة الدول . وهذه المهمة التاريخية والحضارية ليست من اختصاص هذه المؤسسات الدولية وحدها ، بل يتحتم على معظم دول العالم أن تساندها وتشاركها فى حمل هذا العبء . ذلك أن هذه الاستراتيجية الشاملة لا تحتمل الحلول الجزئية والمؤقتة لهذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة ، فى هذه البقعة أو تلك من بقاع العالم ، فى هذه الدول أو تلك من مختلف الدول ، إذ تعجز هذه الحلول عن استيعاب وتغطية مساحة المتغيرات العاصفة والمتزايدة التى تؤثر بعمق كبير فى الوجود الإنسانى بأكمله بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل فى التاريخ .

والتحدى الذى يواجهه الفكر السياسى الآن ، لم يسبق له مثيل أيضًا ، إذ أصبح من المحتم عليه أن يتمكن مما هو أهم وأعمق وأشمل من متاهة التفاصيل الجانبية والجزئيات الدقيقة فى الواقع ، ومن الالتزام بأيديولوجيات عفا عليها الزمن . ذلك أن النظرة الاستراتيجية تحتم إيجاد منظومة الارتباط الجدلى والفعال والوثيق بين الخاص والعام ، بين المحلى والدولى ، بين القومى والأممى ، بحيث يتم التوصل إلى صيغة يصعب إهدارها أو التشكيك فيها . ولابد أن تكون صيغة أكثر تركيبًا وتنوعًا وتعقيدًا وتشعبًا مما سبق فى تاريخ الشعوب ، حتى تستطيع أن تواكب أو تستوعب أو تتعامل مع التعقيدات المتزايدة من منطلق الفكر الواضح الذى يضع كل الاحتمالات والتوقعات فى اعتباره .

ومن الواضح أن هناك تبعات ومسئوليات جسيمة ألقيت أخيرًا على عاتق علماء الاجتماع الذين يتعين عليهم الانطلاق إلى آفاق جديدة يستطيع عندها الإنسان أن يستعيد الإمساك بمقاليد الأمور ، والقدرة على المبادرة حتى لا تجرفه التيارات المتسارعة . فلابد من توسيع وتعميق نطاق البحث والدراسة فى الأسس والآليات التى تعمل على الارتقاء بالعلاقات الإنسانية والدولية فى المستقبل ، وتأسيس عقد عالمى جديد يقنن وينظم تلك العلاقات حتى لا تدخل فى طرق مسدودة أو حلقات مفرغة أو متاهة جانبية . وفى هذا المجال لا يقل الجانب المحلى أو الإقليمى فى تأثيره السلبى أو الإيجابى عن الجانب الدولى والعالمى ، ولذلك لابد أن يسبق هذا العقد العالمى للإنسانية بين الدول والأمم والشعوب ، ثم يواكبه التأكيد المستمر على تجديد المقومات الرئيسية والحديثة للعقد الاجتماعى داخل كل دولة ، تجديدًا يضمن سيادة القانون ، وإعطاء مؤسسات المجتمع المدنى دورًا متميزًا ينهض على الممارسة الديمقراطية الحضارية ، إذ يتحتم أن يكون كل من القانون المحلى والقانون الدولي وجهين لعملة واحدة هى القانون الإنسانى .

وكان كتاب أنتونى جيدنز «بعيدًا عن اليسار واليمين : مستقبل السياسة الراديكالية» الذى صدر عام ١٩٩٤ ، من الكتب الرائدة فى الفكر السياسى الذى يسعى لتقنين مفاهيم «دولة الحد الأدنى» ، أو «الليبرالية الجديدة» ، أو «التيار المحافظ الجديد» ، وكلها تكاد تكون مرادفات أو دلالات متداخلة لمنظور سياسى واقتصادى وثقافى وفكرى للعولمة الراهنة . فقد أصبح مصطلح «الليبرالية الجديدة» أدق ما يصف أفكار اليمين الجديد ، وأفضل من النزعة المحافظة الجديدة ، نظرًا لأن الأسواق الاقتصادية هى صاحبة الدور الأكبر فى تشكيلها وصياغتها . ويذهب الليبراليون الجدد إلى أن المشروع الرأسمالى لم يعد هو مصدر مشكلات الحضارة الحديثة ، وإنما العكس تمامًا ، إنه جوهر ولب كل ما هو جيد وصالح فيها . إن منظومة السوق التنافسية لا تحقق فقط أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية ، بل إنها أيضًا

الضامن الرئيسى للحرية الفردية والتضامن الاجتماعى . ويبدى الليبراليون الجدد إعجابهم بالنزعة الفردية الاقتصادية على عكس النزعة المحافظة القديمة . ويرون أن النزعة الفردية هى مفتاح نجاح الديمقراطية فى سياق دولة الحد الأدنى . ويعتبر إف.إيه. هايك المفكر الرائد لهذا التيار ، وقد رفض أن يوصف بالمفكر المحافظ .

ويرى المفكرون الليبراليون الجدد أن مصدر النظام فى المجتمع لا يوجد أساسًا فى التفكير ولا فى الحساب والتخطيط العقلانيين من جانب الدولة أو أية جهة أخرى ، بحكم أن المجتمع له ، بمعنى خاص ، كيفية عضوية هى فى حقيقتها نتيجة لتآزر عفوى غير متعمد بين أفراد كثيرين يعملون تلبية لدوافعهم الخاصة . ولذلك فإن الأسواق التى تعمل بشكل ملائم وفعال هى المثال الأول والأساسى لذلك . وهى الركيزة الأساسية للنظام الاجتماعى العفوى أو التلقائى . ولا يقتصر هذا النظام الاجتماعى على الساحة الاقتصادية ، كما عبر عن ذلك كل من ميلتون فريدمان وزوجته روز ، عندما قالا «النشاط الاقتصادى لا يعد ، إطلاقًا ، المضمار الوحيد للحياة البشرية التى ينبثق منها هيكل مركب ومعقد كنوع من التجلى غير المتعمد لنشاط عدد كبير من الأفراد الذين يتعاونون معًا ، وإن التزم كل منهم بمصلحته الذاتية» . ولعل هذا المفهوم هو المحور الأساسى لكتابهما «حرية أن تختار» الصادر عام ١٩٨٠ .

ومن الواضح أن مفهوم التآزر العفوى ، أى التآزر بدون أوامر ، عند هايك ، يتحرك فى إطار عادات وسياقات لا مفر منها ، إذ يقول : «إن المعلومات أو المعارف المختزنة فى العادات والممارسات هى أساس لا غنى عنه ، ولذلك تشكل سببًا رئيسيًا لفشل الاقتصادات القائمة على السلطة الآمرة كما تتمثل فى الدولة التقليدية» . والمعروف أن عمليات التسعير فى الظروف الاقتصادية التنافسية ، تنطوى على دلالات ومعلومات محددة قد تشكل عقبات أو عوائق فى وجه حركة الآليات الاقتصادية التى تحاول السلطات المركزية أن تتحكم فيها وأن تفرض نفسها

عليها . وبحكم أن المعلومات اللازمة شديدة التعقد أو التقلب نتيجة لديناميكية السوق التى لا تهدأ أو تتوقف ، فإن المعلومات والمعارف المطلوبة هى فى جوهرها معارف عملية ومحكمة تحددها آليات الاستعمال . ويرى هايك أن مثل هذه المعارف ليست تقليدية فى حقيقتها ، وإنما هى الخبرة المضمرة المتراكمة داخل الأفراد من خلال خبرتهم فى التعامل مع المشكلات وقت وقوعها مباشرة . ويتجلى حماس هايك لإقامة المجتمع الليبرالى وترسيخه عندما يؤكد بأن منافع هذا المجتمع يمكن أن تمتد لتشمل البشرية جمعاء .

ويوضح هايك فى كتابه «القواعد والنظام» الصادر عام ١٩٧٣ ، أن نظرية النظام العفوى أو التلقائى تمثل المصدر المباشر للدور المقيد لحركة الحكومة بحيث لا تمارس الدولة سوى الحد الأدنى من صلاحياتها . ولذلك تقرر هذه النظرية أن الهدف الرئيسى للحكومة ليس إنتاج أية خدمات أو منتجات بذاتها ليستهلكها المواطنون ، وإنما يقتصر على أن تراعى كفاءة آليات تنظيم إنتاج السلع والخدمات بحيث تعمل وتدار على نحو صحيح . وهنا يحدد هايك رسالة الاقتصاد التنافسى إلى الحكومات ، بضرورة ابتعادها عن دس أنفها فيما لا يعنيها ، ذلك أن تدخل الحكومة ، حتى وإن كان نتيجة لأنبل الدوافع ، يمكن أن يخلق ، على الأقل ، نفوذًا بيروقراطيًا ، إذا لم يكن استبدادًا وطغيانًا ، وهى الظاهرة التى تجلت فى نظم الحكم الشيوعية . كما يتبنى الليبراليون الجدد فى نظريتهم هذه ، النتائج التى توصلت إليها مدرسة فيرجينيا عن نظرية الاختيار العام ، التى ترى أن الحكومات فى الدول الاشتراكية ، تميل إلى تحمل أعباء تفوق طاقتها ، أو إلى التوسع بما يتجاوز قدرتها ، ويصبح نشاط الحكومة فى مثل هذه الحالة إصرارًا على ما يعادل فشل اقتصاد الأعمال ، لافتقاره إلى آليات التنظيم التى تتيحها الأسواق للقضاء على كل ما هو دون الكفاءة الفعالة .

وفيما يتصل بالعلاقة بين الأسواق والديمقراطية سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، فإن الليبراليين الجدد ، يرون فيها هدفًا استراتيجيًا لابد من تحقيقه على كل المستويات . وإذا كانت الأراء التى تعالجها عديدة ومختلفة ، فإن محورها الرئيسى يتمثل فى فكرة أن الأسواق تخلق الظروف الأساسية للحرية الفردية التى هى أهم للديمقراطية من دستور الدولة ذاته . وأية محاولات لتصحيح أو تعديل قوى السوق ، من شأنها أن تقمع الحريات التى تطورها علاقات السوق . ويهاجم الليبراليون الجدد الاشتراكية على أساس أنها لم تكن يومًا ديمقراطية حتى فى البلاد الاسكندنافية ، ولا يمكن أن تكون كذلك ، وسبب ذلك أن الاشتراكية فى جوهرها ، «هى الإيمان بأن الحكومات تعرف أفضل من الأفراد ، فى حين يكمن جوهر الرأسمالية فى أنها تسمح للأفراد أن يتحملوا المخاطر ليعيشوا حياتهم على أفضل أسلوب يرونه» ، وذلك على حد قول آرثر سيلدون فى كتابه بعنوان «الرأسمالية» الصادر عام ١٩٩٠ ، أى أن من شروط تطبيق الرأسمالية وتحقيق كفاءتها أن يعيش الناس فى خطر دائم يجعلهم فى يقظة مستمرة تسعى للتحديث والتطوير والتقدم ، فى حين أن الاشتراكية تعلمهم الكسل والاسترخاء والاستكانة سواء على مستوى العلم أو العمل .

لكن حماس الليبراليين الجدد يتطرف بل وينحرف لدرجة أنهم يعتبرون الرأسمالية هى الحل السحرى لكل مشكلات البشرية ، وكأنها اكتشاف جديد لم يعرفه البشر من قبل ، وهى التى يزيد عمرها على قرنين من الزمان . ولو كانت بالسحر الذى يدعونه ، لما ظهرت الاشتراكية فى الفترة الزمنية نفسها ، والتى لا تزال منهجًا فكريًا وسياسيًا واقتصاديًا لحكومات وأحزاب فى دول أوروبا الغربية التى تعد من قلاع الرأسمالية . ذلك أن الليبراليين الجدد يدعون أن الرأسمالية ترتكز على قوى السوق التى لا ترحم دون أى اعتبار للأصول الاجتماعية للناس أو لون البشرة أو اللغة . هذه المقولة صحيحة فى نصفها الأول ، إذ إن الإنسان تحت

وطأة الرأسمالية عبارة عن ريشة فى مهب الأعاصير التى تثيرها قوى السوق بلا رحمة ، لكنها خاطئة فى نصفها الثانى لأن الأصول الاجتماعية للناس أو لون البشرة أو اللغة أو حتى الدين ، لها تأثير خطير على المسارات التى تشقها قنوات الرأسمالية ، لأن الرأسمالى لا يمكن أن يتخلص من انحيازاته الاجتماعية أو العرقية أو اللغوية أو الدينية بهذه البساطة . ذلك أن التكتلات الاقتصادية لها شروط اجتماعية أو عرقية أو لغوية ، حتى تنطلق نحو الكسب والازدهار . ومن يدرس خريطة هذه التكتلات فى الولايات المتحدة ، يدرك على الفور أنها تكتلات بيضاء لا يمكن أن تقابلها تكتلات سوداء ، فالسود لا يزالون يعيشون على هامش المجتمع فى قلعة الرأسمالية الأمريكية ، ولو كانت آليات الرأسمالية تتحرك وتتفاعل بهذه الحيادية الاقتصادية البحتة ، لكانت هناك تكتلات سوداء ، نظرًا لأن البنية الأساسية الأمريكية سواء أكانت زراعية أم صناعية قامت على أكتاف السود الذين تم جلبهم من أفريقيا ، وفقد معظمهم حياته من أجل ترسيخ هذه البنية .

ويتوغل الليبراليون الجدد فى ادعاءاتهم التى تستهين بذكاء الكثيرين ، فيؤكدون أن سعى الإنسان بعقله الفردى من أجل الربح أبعد ما يكون عن تشجيع الأنانية ، وإنما هو مصدر القوة الأخلاقية لأنه يستبعد الانحياز السياسى أو التعصب الاجتماعى . إن حق التعبير والتخلى عن الدور ممكنان فى أوضاع السوق بطرق يمكن أن تحاكيها ، لا أن تحل محلها ، العمليات السياسية . والرد على هذا الادعاء المتداعى من تلقاء نفسه إن هناك قانونًا يقول إن رأس المال جبان بطبيعته ، وبالتالى فإن الرأسمالى لابد أن يتحلى بالجبن الذى هو حب للذات وخوف عليها من ضربات السوق ، فكيف يتجنب الأنانية فى حين أن مكاسبه الشخصية تدور حول محور ذاته بطبيعة الحال ؟! فهو لا يهمه سوى مضاعفة أرباحه وتكديس ثرواته ، أما ازدهار المجتمع الذى منحه كل هذه الامتيازات والخبرات والمكاسب ، فليس قضيته على الإطلاق . وهو يستبعد بالفعل الانحياز السياسى أو التعصب الاجتماعى :

لأن تعصبه وانحيازه لنفسه ولذاته هو فقط . والدليل على ذلك وجود مليونيرات يعيشون فى دول موشكة على الإفلاس أو مفلسة بالفعل ، ونظرًا لإدراكهم لمدى الهشاشة التى أصابت مجتمعاتهم ، فإنهم يضعون أو يهربون ثرواتهم إلى سويسرا أو غيرها من الدول التى تستطيع أن تحفظها لهم باستثماراتها وأرباحها . وعند انهيار هذه المجتمعات ، تجدهم أول الفارين إلى جنة الرأسمالية الأوروبية أو الأمريكية ، هذا إذا لم يكونوا مقيمين فيها بالفعل .

ويصر هايك وغيره من الليبراليين الجدد على أن تخلى الدولة عن دورها التقليدى أصبح ضرورة ملحة بالنسبة لكل شعوب العالم ، بحيث تصبح مجرد أداة فى يد السوق وليس العكس . فالسوق هى الأصل ، أما الدولة فهى الفرع . إن الدولة يمكن أن تتغير أو تتبدل أو حتى تزول ، أما السوق فبدأت منذ أن عرف الإنسان أساليب التعامل فى الحياة ، وستظل راسخة ومؤثرة طالما أنه كانت هناك حياة على الأرض . فالاقتصاد هو أساس الحياة فى كل العصور ، أما علاقة السياسة به فكانت ، ولا تزال ، تتراوح بين الضغط ، أو التطفل ، أو التمسح ، أو الاستغلال إذا تمكنت منه . ويعشق كثير من السياسيين ، التحالف مع رجال المال والأعمال ، حتى ينالوا نصيبهم من الكعكة . ولذلك يؤكد هايك وفريدمان وغيرهما من الليبراليين الجدد أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق عن طريق الدولة . ويزعم هايك أن فكرة العدالة الاجتماعية فى حد ذاتها غير مترابطة وغير متسقة . وأيًا كانت فضائل بعض أنماط المؤسسات الاشتراكية التى تحرص على رفاهية كل المواطنين دون استثناء ، فإن حدود الدولة الاشتراكية ، فى رأى النقاد الليبراليين الجدد ، فاضحة وواضحة لكل ذى عينين ، وتشوبها عيوب كثيرة ، منها أنها تفيد المسيطرين على مؤسسات الدولة لكى يصبحوا أثرياء على حساب الأغلبية ، وتخلق مزيجًا غير مقدس من الوحوش البيروقراطية وتواكلية المواطنين المستسلمين تمامًا لما يجرى ، وفى انتظار ما تجود به الدولة .

ويرى الليبراليون الجدد ضرورة تشجيع الملكية الخاصة ، سواء أكانت ملكية عقار أو أسهم أو أى نوع آخر من الملكية ، باعتبار أن ذلك بمثابة أحد أنماط ضمان المشاركة فى نظام السوق ، وأن الحركة الصاعدة فى السلم الاجتماعى ، بما فى ذلك حيازة الممتلكات ، متاحة فى مجتمع السوق للجميع ، ممن تتوافر لديهم إرادة النجاح وعزيمة المنافسة . ومع ذلك فإن النزعة الفردية التنافسية ليست قابلة للتوسع إلى ما لا نهاية ، إذ إن هناك من الأطر المعنية التى تحيط بالحياة الاجتماعية ، ما يمنع هذه النزعة من الانطلاق بلا حدود ، وإلا تحولت الحياة إلى فوضى عارمة .

هنا تبرز المفارقة أو التناقض الصارخ الذى يقع فيه الليبراليون الجدد بصفة عامة ، وأنصار النزعة المحافظة الجديدة الأمريكية بصفة خاصة . فهم الذين ابتدعوا نظرية «دولة الحد الأدنى» فى محاولة مستميتة لإضعاف دور الدولة إلى أدنى حد ممكن ، لكنهم يعودون ليؤكدوا أن دولة الحد الأدنى يجب أن تكون دولة قوية حتى يتسنى لها فرض القوانين التى تقوم عليها المنافسة ، وحماية الوطن ضد الأعداء الخارجيين ، بالإضافة إلى غرس وترسيخ مشاعر الوحدة القومية . وهذا يوضح أن الزواج الذى وقع بين النزعة الليبرالية والنزعة المحافظة زواج غير شرعى وغير مقدس ، نظرًا لاختلاف الجذور والمنابع منذ البداية . وهى الحقائق التى بلورها الكاتب الأمريكى راسل كيرك فى كتابه «العقلية المحافظة» الصادر عام ١٩٨١ . ونظرًا للنفوذ العميق الذى تمارسه الولايات المتحدة على السياسة العالمية ، فإن تحولها من الليبرالية إلى المحافظة أو المزج المفتعل بينهما ، سرعان ما يشق طريقه إلى العالم الخارجى بصفة عامة أو أوروبا الغربية بصفة خاصة . ومن هنا كانت ضرورة دراسة هذه التحولات أو المتغيرات أو التفاعلات التى بدأت على الساحة الأمريكية منذ النصف الثانى من القرن العشرين .

مرت فترة طويلة سيطر فيها الفكر السياسى الليبرالى على الولايات المتحدة ، قبل أن يبدأ المحافظون فى تشكيل سياسة الولايات المتحدة . وكان فوز رونالدريجان،

والمكاسب المحافظة الأخرى فى انتخابات نوفمبر عام ١٩٨٠ ، مؤشر لحركة محافظة فى الولايات المتحدة بدأت منذ حوالى ثلاثين عامًا . ولابد من التنويه بأن التيار الأمريكى المحافظ ليس أيديولوجيا ، بل هو فى حقيقته طريقة عامة للنظر إلى السياسة . وكان الرئيس الأمريكى إبراهام لنكولن قد تساءل فى عام ١٨٦٠ فى بلاغة واضحة : ما هى المحافظة ؟ أليست هى الإشارة إلى القديم المجرب ، بالنسبة إلى الجديد الذى لم يجرب بعد ثم أجاب عن تساؤله بقوله إنها كذلك ، وإنه بناء على ذلك يجب أن يعد محافظًا .

هذا هو جوهر الاتجاه الأمريكى المحافظ ، ولا يوجد حزب سياسى قومى يسمى نفسه محافظًا ، ولا يوجد حزب سياسى بهذا الاسم إلا فى نيويورك فقط ، لدرجة أن المفكر الأمريكى ستيوارت هيوز يقول إن النزعة المحافظة الأمريكية هى نقيض الأيديولوجيا التى هى محاولة للتحكم فى الحياة بالشعارات السياسية . لكن المحافظين الأمريكيين يؤمنون بأن العلاقات السياسية المجردة لا يمكن أن تسعد شعبًا. ويسترشد المحافظون بما سماه الفيلسوف الإنجليزى إدموند بيرك فى القرن الثامن عشر «حكمة الجنس البشرى» : أى تجارب بنى البشر فى المجتمع ، وهى التجارب التى امتدت عبر القرون . ولذلك فإن المحافظة الأمريكية خاصية فكرية وسلوكية مكتسبة عبر تجارب ماضية ، وليست منظومة نظرية من الفكر السياسى المجرد .

وليس صحيحًا القول بأن «اليمين» قد تبوأ السلطة فى الولايات المتحدة بنجاح الحزب الجمهورى فى انتخابات الرئاسة ، ذلك أن التعريفات السياسية مثل «اليمين» و«اليسار» المستعارة من أوروبا، لا تعنى أهمية حقيقية فى أدبيات السياسة الأمريكية . فليس لدى الولايات المتحدة ملكيين يحتلون مقاعد «اليمين» على فرض وجود مثل هذه المقاعد ، وليس هناك شيوعيون أمريكيون أو مشرعون فوضويون ليجلسوا على مقاعد لا وجود لها فى «اليسار» . ويحتوى الحزبان القوميان الكبيران ، الجمهورى والديمقراطى ، على بعض المحافظين وبعض الليبراليين ، برغم

أنه يبدو أن الحزب الجمهورى كان أكثر الحزبين محافظة خلال النصف الثانى من القرن العشرين .

ويشترك معظم المحافظين الأمريكيين فى امتزاج الاقتصاد بالسياسة ، والسياسة بالمبادئ المعلنة ، والمبادئ بوجهات النظر الدينية . وكذلك الثقة فى الدستور الأمريكى ، سواء أكان الدستور القومى المدون ، أو مجموعة العادات والمعتقدات والأعراف والتقاليد وأساليب الحياة التى تشكل الدستور الأساسى غير المكتوب لأية دولة . كما يحرصون أيضًا على المناداة باقتصاد حر أو تنافسى ، مقارنة باقتصاد موجه توجيهًا مسبقًا ، مع تركيز شديد على الملكية الخاصة ، والتشكيك فى التوجيه السياسى المركزى والارتباط بالولاية أو السلطة المحلية ... إلخ .

وهذا ما تتفق عليه مجموعة الأمريكيين التى اختارت أن تسمى نفسها «محافظة» فى سياستها . وداخل هذه الكتلة من المواطنين المحافظين توجد أجنحة مختلفة ، كل جناح يركز على وجه أو آخر من الاتجاه العام المحافظ ، وكثيرًا ما تتداخل هذه المجموعات أو الأجنحة المحافظة المختلفة . ولذلك فإن نظرية «دولة الحد الأدنى» التى ينادى بها الليبراليون الجدد ويساندها المحافظون الجدد ، لا تعنى أبدًا إضعاف الحكومة الأمريكية التى لا تمارس سلطتها على أراضيها فحسب ، بل تمارس سطوتها على العالم أجمع . فهى تعد من هذا المنطلق «دولة الحد الأقصى» التى لا تتدخل كثيرًا فى مجريات الأمور الاقتصادية لأنها تسير طبقًا لمنظومة متناغمة بين القمة والقاعدة ، ولذلك لا حاجة للقمة كى تفرض توجيهاتها على القاعدة . مما يوضح أن المقصود «بدولة الحد الأدنى» هو جميع الدول النامية أو الفقيرة أو الصغيرة التى يجب على حكوماتها أن تفقد سيطرتها على مقاليد الأمور ، حتى تصبح نهبًا للقوى الكبرى بلا عقبات أو عوائق تذكر !! ، وبذلك تصبح «دول الحد الأدنى» تحت رحمة «دول الحد الأقصى» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . وبالتالى لا يمكن القول بأن الدولة فى الولايات المتحدة ، أو بريطانيا ، أو فرنسا ، أو

إيطاليا ، أو ألمانيا ، أو أسبانيا ، هى دولة حد أدنى ، ذلك أن وجودها أو حضورها الطاغى يسيطر على الساحة السياسية والإعلامية الدولية ليل نهار ، ولا يمكن لهذه السيطرة أن تصدر عن حد أدنى هو الفراغ بعينه .

وإذا ما قيل إن الحركة المحافظة فى الولايات المتحدة جوهر ، فإن مصدر أفكارها الرئيسى ومعظم قوتها الشعبية ، يوجد فيما يسميه الكتاب والصحفيون «المحافظة التقليدية» . وينطوى هذا المصطلح الغامض على تأثير مباشر أو نفوذ غير مباشر لسياسيين من القرن الثامن عشر ، هما المفكر الإنجليزى إدموند بيرك ، وجون آدامز ثانى رئيس للولايات المتحدة . فهذا هو الاتجاه السائد للمحافظة التى يبرز وجهها السلبى عند تفضيل المحافظين التقليديين للشيطان الذى يعرفونه ، على الشيطان الذى لا يعرفونه ، ووجهها الإيجابى عندما يشكل المحافظون التقليديون «حزب النظام» بمعنى الانضباط الأدبى والخلقى للمواطن، والانضباط الاجتماعى والسياسى للجمهورية . وهذه كلها قيم تتنافى تمامًا مع مفهوم «دولة الحد الأدنى» ، لعجزه عن فرض النظام ، وعن التعامل مع الشيطان سواء الذى يعرفه أو لا يعرفه، لأن الحد الأدنى لا يكفى أبدًا لإنجاز هذه المهام القومية بل والمصيرية .

وقد شهدت السنوات الأخيرة كتبًا كثيرة عن «المحافظين الجدد» . وهو مصطلح ينطبق على مجموعة صغيرة من ذوى الثقافة الرفيعة ، وتتركز فى واشنطن ونيويورك ، ويعتبر أعضاؤها حكماء المحافظين الذين ساءهم ضعف وفشل سياسات الليبراليين ، ولهم نفوذ سياسى يزيد كثيرًا على عددهم . لكن من يسمون أنفسهم «باليمين الجديد» أكثر عددًا ، وهم تحالف من مجموعات تهتم بالقضايا الاجتماعية أساسًا مثل الإجهاض ، وترسيخ القيم الدينية ، ومخاطر الجريمة والعنف ، وأزمة الأسرة الأمريكية ، ونقل تلاميذ المدارس لتحقيق التكامل العرقى فى المدارس العامة . لكنهم ينقسمون إلى جناحين ، أحدهما يطلق عليه «أنصار الحرية» والآخر يطلق عليه «أنصار النظام» . الجناح الأول ينادى بخفض السيطرة الحكومية على

كل مستوى ، والثانى يطالب بالاحتفاظ بسيادة الدولة وهيبتها حتى تواصل مهمتها كأداة لحفظ توازن المجتمع وليس للسيطرة عليه ، مما يدل على أن هيبة الدولة لا تزال تشغل بال قطاع كبير من المحافظين الجدد . وبرغم النجاحات الحديثة التى حققوها ، فإن المفكرين الأمريكيين المحافظين ليسوا مصممين على السير نحو «عالم مثالى» مثل ذلك الذى تنشده العولمة فى تكوين القرية الكونية الصغيرة التى تجعل العالم وحدة متآلفة . فهم يؤمنون بمبدأ السياسى الألمانى الشهير بسمارك الذى أكد أن «السياسة هى فن الممكن» ، كما أنهم يدركون أن «العالم المثالى» لا وجود له . وبرغم أنهم يرفضون المطامح الخيالية مثل تلك التى يحلم بها المتحمسون للعولمة ، إلا أنهم يحرصون على العوامل المنشطة للخيال بهدف ابتكار الجديد ومواصلة التقدم والازدهار .

ويرى اليمين الجديد فى سلبيات الحياة الأسرية أقوى شاهد على التحلل الأخلاقى ، إذ إن الأسرة ، شأن الدولة ، يجب أن تكون قوية ، ويتعين تعزيز الروابط الأسرية كلما أصابها الضعف والوهن . وهناك من أعضاء اليمين الجديد من يعزو انهيار الأسرة إلى مصادر متعددة : إلى الإباحية الجنسية التى بدأت خلال ستينيات القرن العشرين ، وإلى تساهل الوالدين وعدم اهتمامهما بالأبناء ، وتصاعد الحركة النسائية ، والانتشار الصريح للمثلية الجنسية لدرجة المطالبة بمنحها الشرعية القانونية . لكن فى الوقت نفسه يتحتم على الدولة ألا تعوّد الناس على أن ينتظروا منها أشكالاً من الدعم كانت فى الأجيال السابقة من مهام الأسر .

ويرى مفكرو اليمين الجديد أن قوة الدولة من قوة الأسرة بحكم أنها نواتها الأولى ، فإذا ما تحطمت النواة أو تآكلت أو فقدت صلابتها ، فلابد أن ينعكس هذا على البناء الأكبر الذى تمثله الدولة . وبرغم أن انهيار السلطة الأخلاقية للأسرة ، أصبح سمة عامة ، ويجب دفعه إلى الاتجاه العكسى ، إلا أنه أثر بالسلب فى سلطة الأب بوجه خاص ، ذلك أن مسئوليات الأسرة هى مصدر التنظيم الأخلاقى

للرجال ، إذ إن غيابها لابد أن يؤدى إلى انحرافهم ، ويربيهم على التهرب من المسئوليات ، ليس فقط فى البيت ، بل أيضًا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة ، ولنا أن نتخيل دولة لا يعرف المواطنون فيها معنى المسئولية !! ولذلك فإن مسئولية الدولة فى النهاية هى جماع المسئوليات التى يحملها المواطنون . وترتكب الدولة خطأ جسيمًا عندما تحاول حمل بعض هذه المسئوليات نيابة عنهم ، وتسمح لبعض الآباء بالتخلى عن مسئوليتهم فى دعم زوجاتهم وأطفالهم . ويقول جورج جيلدر فى كتابه «جماعات الرحل العرايا» الصادر فى عام ١٩٧٤ ، «من الطبيعى أن يصبح الرجال بدون النساء مدمرين لأنفسهم والمجتمع ، وحين يعجز الرجال عن إعالة البيت فإنهم يلوذون بالعضلات والجنس» ، إذ إن نشوء فئة دنيا مستبعدة ، تضم رجالاً كثيرين هائمين على وجوههم ، ونساء كثيرات عزباوات يتولين مسئولية البيت ، ظاهرة تؤدى إلى ارتفاع مستوى الجريمة ، بالإضافة إلى أنها تعبير عن تفسخ الأسرة كما أنها نتيجة لذلك . ومن الطبيعى أن يؤدى تفسخ الأسرة إلى تفسخ الدولة ، وهو التهديد المتربص بدولة الحد الأدنى والفاقدة للقدرة على المبادرة وتوجيه الأمور فى قنواتها الصحيحة . فالدولة بحكم طبيعتها ووظيفتها تملك النظرة الاستراتيجية للمسائل القومية ، وهى نظرة لا تستطيع أن تمتلكها جماعة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بمفردها ، مهما أوتيت من بصيرة ثاقبة ، ذلك أن الجالس على قمة الجبل يرى ما لا يراه السالكون فى دروبه وممراته .

كما توضح شيرلى روبن ليتوين فى كتابها «تشريح الثاتشرية» الصادر عام ١٩٩٢ ، إن الثاتشرية (نسبة إلى مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة) على خلاف ما يفعله الليبراليون المتحمسون لحرية العمل فى كل صورها ، لا تسعى إلى تقليل كل مظاهر تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى حد ممكن ، وإنما الأصح أنها تفرق بين معنيين للتدخل ، أحدهما مرفوض ، ويتمثل فى تحكم الدولة في مجريات الأمور بصفة عامة ، والأخر مقبول ، ويتمثل في توظيف

آليات الدولة فى الاسراع بعجلة التطوير والتقدم . إن اقتصاد السوق يتعارض مع تدخل الدولة فى صورة التخطيط الشامل أو نظام الحكم الشمولي . لكن الثاتشرية تطالب بجدية بأن تكون قبضة الدولة قوية بالنسبة لمسألة الحفاظ على القانون والنظام ، وغرس المثل العليا القومية ، ودعم القدرات الدفاعية . لقد كانت الثاتشرية برنامج تغيير جذرى فى مجالات كثيرة ، ومع ذلك أقرت بأهمية الحفاظ على التقاليد فى سياقات أخرى ، إذ سعت من أجل مهاجمة ما تسميه الممارسات الراسخة العصية على التغيير وليست التقاليد الإيجابية المثمرة التى تحفظ للمجتمع كيانه ، وللدولة احترامها .

ولذلك تعد مارجريت ثاتشر من المحافظين الذين ينظرون إلى الدولة القوية نظرة تقدير وإعجاب عندما تمنح كل التيارات الإيجابية القدرة على الانطلاق فى القنوات الصحيحة ، وليس لأنها خلقت الأوضاع التى تبدو فيها جميع أشكال العمل متكافئة القيمة. وهذا يدل على أن تصريحات مارجريت ثاتشر المناقضة لذلك تمامًا، كانت للاستهلاك المحلى أو لإحداث صدمة فكرية تجدد من نظرة الناس إلى مجريات الأمور ، ولذلك اعتبرت ، فى حالات كثيرة ، ضمن تيار الليبرالية الجديدة التى تمثلت فى السياسة الاقتصادية التى جاءت فى صورة انقلاب على الكينزية التى سادت فى الغرب عقب الحرب العالمية الثانية. و«الكينزية» نسبة إلى جون كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) الاقتصادى البريطانى صاحب المدرسة الاقتصادية التى عرفت باسمه ، والتى بلورها فى كتابه الشهير «النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود» ١٩٣٦ وضمنها نظريته الخاصة فى معالجة البطالة والأزمات الاقتصادية . وكان قد شارك فى مفاوضات السلام في باريس عام ١٩١٩ لإعداد معاهدة فرساى ، واستقال من الوفد لما رآه من اتجاه المفاوضين نحو وضع شروط قاسية وغير واقعية علي ألمانيا المهزومة . ووضع كتابًا عن «الآثار الاقتصادية للسلام» هاجم فيه تلك المعاهدة . وكان قد أكد فى كتابه «النظرية

العامة» على أن الاقتصاد غير قادر - دائمًا - على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة . وبذلك فإن وجود بطالة أمر غير مستغرب ، وأن ذلك يرجع إلى اعتبارات اقتصادية ناتجة عن نقص الطلب الفعلى أو الفعال . ولذلك فإن علاج البطالة يكون بتدخل الدولة وزيادة الانفاق ، حتي يتم تحقيق نوع من العجز المنظم فى الميزانية ، بهدف زيادة الطلب والوصول إلى مستوى العمالة الكاملة . وكانت نظرية كينز هى المبرر والإطار للسياسات الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أنها وضعت الأساس النظرى لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية فى الدول الرأسمالية وظهور ما يعرف باقتصاديات «الرفاه» .

واستمرت الكنزية سائدة على كل الاجتهادات النظرية للاقتصاد العالمى حتى ظهور الليبرالية الجديدة التي كانت بمثابة انقلاب عليها ، والتى تعرف أحيانًا باسم «الثاتشرية / الريجانية» ، نسبة إلى مارجريت ثاتشر فى أثناء زعامتها لحزب المحافظين ورئاستها للوزارة فى بريطانيا ، وكذلك إلى رونالد ريجان فى أثناء زعامته للحزب الجمهورى ورئاسته للولايات المتحدة ثم جورج بوش الأب ومن بعده بوش الابن . وتعد الليبرالية الجديدة تطبيقًا لتعاليم فريدريك هايك ، الفيلسوف الاقتصادى فى جامعة شيكاغو ثم تلميذه ميلتون فريدمان ، بل إن مارجريت ثاتشر نفسها هى تلميذة هايك أيضًا . وتؤمن الليبرالية الجديدة بالنظرة الداروينية الاجتماعية فى الاقتصاد ، ولا ترى بديلاً عن المنافسة المطلقة دون ضوابط لصالح الشركات العملاقة فى كل أرجاء المعمورة ، وتمنح نفسها الحق فى التدخل فى شئون مختلف الدول تحت شعار «دولة الحد الأدنى» ، والذى يحمل فى طياته حرية تجارة السلع والخدمات ، وتداول رأس المال ، والاستثمار بلا حدود أو قيود ، وإلغاء القطاع العام ، وسيادة التخصص ، واعتبار غياب المساواة الاجتماعية ظاهرة طبيعية وسوية ، وتلاشى الحدود القومية والقيود الحمائية لصالح كبار رجال الأعمال

والشركات عابرة الجنسيات ، بناء على قانون داروين : البقاء للأصلح أو للأقوى لأن الضحية تستحق مصيرها .

والمفروض أن سياسة حزب العمال البريطانى المنافس لحزب المحافظين ، تحرص على إعلان براءتها من سياسة المحافظين ، ويأتى «الطريق الثالث» على لسان انتونى جيدنز بمثابة إعلان هذه البراءة ، وإن كان يصب نقده على دولة الرفاه التى تولدت عن المرحلة الكينزية بتهمة تقاليدها التى تحجرت . فقد أصدر جيدنز كتابه الشهير «الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاشتراكية» فى عام ١٩٩٨ ليكون بمثابة الأساس الفكرى للطريق الثالث الذى يعتقد أنه يمثل الحل الأمثل لأزمة اليسار بعد كل ما تعرض له خلال العقود القليلة الماضية ، خاصة بعد بروز مفهوم «دولة الحد الأدنى» ، الذى يسعى للقضاء على فاعلية الدولة كنظام ترسخ عبر قرون عديدة ، إذ إن اليسار لا يستطيع أن يؤدى دوره أو حتى يتواجد فى غياب دولة يمكن أن تكسبه التوازن المطلوب . وهذه النقطة مهمة للغاية لأن الطريق الثالث جزء من اليسار ، وهو بمثابة تجديد له وتجديد للديمقراطية الاشتراكية ، بمعنى أنه ليس حلاً لأزمات المجتمعات الغربية بصفة استراتيجية شاملة ، وإن كان يطرح أفكارًا لعلاجها، لكنه أساسًا قارب نجاة لليسار .

وتحليل فكرة «الطريق الثالث» يوضح مدى الصراع وعوامل الشد والجذب التى تدور رحاها الآن بين الديمقراطية الاشتراكية والليبرالية الجديدة التى تواصل غزوها واحتلالها لمواقع محلية وعالمية عديدة فى ظل العولمة . ولا تزال الديمقراطية الاشتراكية تبحث عن الأسلحة والأدوات التى تجعلها جديدة مثلما جعلت الليبرالية من نفسها ليبرالية جديدة ، ومن هنا كان العنوان الجانبى لكتاب جيدنز هو «تجديد الديمقراطية الاشتراكية» ، وخاصة أن اسم الطريق الثالث فى حد ذاته ليس جديدًا . فالمصطلح يعود بجذوره إلى بداية القرن العشرين ، وكان يتردد بكثرة

وسط الجماعات اليمينية فى العشرينيات ، بل إن الديمقراطيين الاشتراكيين والأحزاب الاشتراكية استخدموه فى الفترة التالية مباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية على أساس أنهم أصحاب الطريق المتميز بين رأسمالية السوق الأمريكية والشيوعية السوفييتية . وكان الديمقراطيون الاشتراكيون فى السويد يتحدثون كثيرًا فى أواخر ثمانينيات القرن الماضى ، عن الطريق الثالث باعتباره تجديدًا براجماتيًا عمليًا مهمًا ، ثم جاء تونى بلير وبيل كلينتون ليعطيا الطريق الثالث دفعة قوية مع زعماء آخرين ديمقراطيين اشتراكيين مثل جيرهارد شرودر فى ألمانيا ، وفيم كوك فى هولندا ، وأيضًا ليونيل جوسبان كرئيس وزراء فرنسا قبل أن يخسر انتخابات الرئاسة أمام جاك شيراك ، وغيرهم ، لدرجة أن من بين ١٥ دولة فى الاتحاد الأوروبى هناك ١٣ حكومة اشتراكية . أى أن عصر الاشتراكية لم ينته مثلما يؤكد أنصار العولمة ، وإن كانت تبحث عن منطلقات وأدوات جديدة تمكنها من مواكبة العصر مع الاحتفاظ بتوجهاتها التى تضع كيان الإنسان فى اعتبارها دائمًا ، وهى المنطلقات التى يحاول مفهوم «الطريق الثالث» تقنينها .

وبرغم كل تحديات الليبرالية الجديدة ، فإن الطريق الثالث أصبح مثار اهتمام دولى كبير لم ينقطع منذ عقد هؤلاء الزعماء قمة فى نهاية عام ١٩٩٨ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك لبلورة هذه الفكرة القادرة على تجنب سلبيات الليبرالية الجديدة التى تسعى لإضعاف دور الدولة إلى أدنى حد ممكن ، وإعطاء المجتمع المدنى استقلالية أكثر ، والاعتماد الكامل على اقتصاد السوق بشكل جذرى ، ورفض كل المحاولات التى تفرض المساواة بين المواطنين أو تشجع الروح القومية فى شكلها التقليدى ، وصرف النظر عن قضايا البيئة ... الخ . لكن هذه القمة كانت قمة معنوية ونظرية أكثر منها قمة مؤثرة على المستوى العملى والتطبيقى خاصة بعد تولى جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة وسعيه

الحثيث لترسيخ مبادئ الليبرالية الجديدة التى بدأت فى عهد رونالد ريجان واستمرت فى عهد خلفه جورج بوش الأب .

لم يكن فى إمكان هذه القمة الهامشية أن ترسخ فكرة الطريق الثالث ، أو تثير اهتمامًا جديًا بها ، مالم تكن هناك أسباب حقيقية وفعلية ملحة لانتشار تلك الفكرة التى لابد أن تمتلك قوة الدفع الذاتية . فمنذ منتصف سبعينيات القرن الماضى ، أى قبل وقت طويل من سقوط الاتحاد السوفييتى واجهت الديمقراطية الاشتراكية التى سادت أوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية ، تحديات وأزمات متصاعدة بلغت قمتها بظهور الثاتشرية فى بريطانيا والريجانية فى الولايات المتحدة، وهما قطبا الليبرالية الجديدة . وهى تحديات غيرت من الواقع السياسى والاقتصادى فى الغرب ، لدرجة أن فكرة تحرير الأسواق من رقابة الحكومة ، والتى كانت تعد فكرة عفا عليها الزمن ، قبل ظهور ثاتشر وريجان بسنوات ، عادت إلى الوجود لتكتسب مصداقية جديدة وانتشارًا واسعًا ، سواء على المستوى النظرى أو العملى ، وخاصة فى ظل العولمة التى منحتها قوى دفع متصاعد .

ولم تجد الديمقراطية الاشتراكية بشكلها التقليدى فى أوروبا الغربية أو ما يسمى باليسار القديم ما تواجه به الليبرالية الجديدة سوى بمبادئها الكلاسيكية التى تؤكد تدخلاً واضحًا للدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وسيطرة الدولة على المجتمع المدنى . ذلك أن الدولة الديمقراطية الاشتراكية ملتزمة بتوفير السلع التى لا تستطيع الأسواق تقديمها ، كما أن الوجود الحكومى القوى فى الاقتصاد وقطاعات المجتمع الأخرى أمر طبيعى ومرغوب فيه للغاية فى مجتمع ديمقراطى يمثل الإرادة الجماعية . ذلك أن الحكومة هى من أهم الأعمدة التى ينهض عليها بنيان المجتمع ، مثلها فى ذلك مثل مؤسساته الحيوية الأخرى . ولا يعقل ألا تمتلك الحكومة حق الاشتراك فى اتخاذ القرارات ذات الصبغة القومية ، فى حين أنه حق مكتسب لمؤسسات المجتمع الأخرى !! إن اتخاذ القرارات لابد أن يكون بمشاركة

الحكومة ، وأصحاب الأعمال ، والأسواق ، والنقابات وغير ذلك من المؤسسات ، وهذا من شأنه أن يحل جزئيا محل آليات السوق العمياء التى يمكن أن تدوس فى طريقها البشر الذين يتساقطون من ثغراتها وفجواتها المفتوحة دائمًا ، لأنها تضع الإنسان تحت رحمة المال ، وليس المال فى خدمة الإنسان ، أى أنها تحول الغاية إلى وسيلة ، والوسيلة إلى غاية . ومن هنا كانت ضرورة تدخل العقل البشرى لتجنب انحرافات وكوارث السوق وآلياتها الصماء ، وهى الضرورة التى يحرص عليها الديمقراطيون الاشتراكيون .

ومن هذا المنطلق أيضًا ، تؤمن الديمقراطية الاشتراكية التقليدية بأن تدخل الدولة فى الحياة الأسرية أمر ضرورى بل ومحبب ، إذ إن الإعانات التى تقدمها الدولة ضرورة حيوية لإنقاذ الأسر من الحاجة والفقر والضياع . وقد أثبت التاريخ أن الدولة هى التى تستطيع أن تقوم بهذا العمل بكفاءة لا تملكها الجمعيات الخيرية والمنظمات الطوعية مثلاً . إذ إن العمل الطوعى الخيرى غالبًا ما يكون فى مهب الرياح وتحت رحمة الظروف الاقتصادية والبشرية المتقلبة ، والدول الرأسمالية تشجعه بالدعاية والإعلام ، لكنها لا تضع له بندًا فى ميزانياتها . ومن بدهيات النفس البشرية أن من يستطيع أن يمنح ، فى إمكانه أن يمنع ، مما يضع المحتاجين والمعوزين والعاطلين تحت رحمة المتفضلين بالمعونة والمساعدة ، وهى عملية أقرب إلى التسول منها إلى تكريم الإنسان ، بالإضافة إلى أنها عملية يصعب تنظيمها وضمان استمرارها . ولذلك فالدولة هى الجهاز القادر على القيام بهذه المهام الإنسانية كجزء من استراتيجيتها العامة التى هى فى صالح الأغنياء أيضًا ، لأنها تؤدى دور صمامات الأمان والأمن ، التى تفرغ شحنات الحقد والنقمة والغضب أولاً بأول ، مما يبعد أشباح الانفجارات والثورات . وربما كان أكبر وأخطر خطأ يمكن أن ترتكبه الليبرالية الجديدة أنها لا تضع الكادحين والمهمشين والعاطلين ومحدودى الدخل فى اعتبارها ، برغم أن التاريخ يثبت أن الأغنياء كانوا أول من دفع حياته في ثورات

الفقراء الذين لا يملكون ما يخافون من ضياعه ، مع العلم بأن اليأس يمكن أن يتحول إلى بركان لا يبقى ولا يذر . وذلك كان العمل من أجل تحقيق المساواة هو الشغل الشاغل للديمقراطيين الاشتراكيين فى دول أوروبا الغربية المختلفة من خلال الضرائب التصاعدية ، ودولة الرفاه الاجتماعى ، والأخذ من الأغنياء لإعطاء الفقراء . فهذه كلها عوامل استقرار ونمو لصالح كل طبقات المجتمع .

لكن الديمقراطية الاشتراكية مرت بانتكاسة بدأت مع نهاية سبعينيات القرن الماضى ، بعد أن كانت نتائجها تحقق نجاحًا ملحوظًا ، نظرًا لغياب التحديات المهددة لأهدافها . ثم جاء تطبيق الليبرالية الجديدة ليفتح ثغرات وفجوات ، ثم ليشكل تحديًا أدى إلى الإطاحة بفرص الديمقراطيين الاشتراكيين ، بمختلف تسمياتهم فى الحكم ، وابقائهم فى مقاعد المعارضة لسنوات متتابعة . ففى بريطانيا ، قامت المرأة الحديدية مارجريت ثاتشر ، بتطبيق رأسمالية سوق صارمة ، فباعت الشركات المملوكة للدولة ، وسمحت للقادرين بشراء أسهم فيها . وبعد أن كان الفقراء يستأجرون منازل وشققًا بنتها الدولة ، سمحت للقادرين منهم بشرائها وملكيتها ، وخفضت نسبة الضرائب ، وضربت بعرض الحائط مبدأ تحقيق المساواة ، إذ ليس من المنطق الاقتصادى والاجتماعى أن يتساوى القادر بغيره . وأدت هذه التغيرات إلى تكوين طبقة وسطى عريضة ، وأصبح هناك الملاك الذين كانوا لسنوات قليلة مستأجرين . وبرغم أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء اتسعت بنسبة مخيفة ، إلا أن عدد أبناء الطبقة الوسطى الذين أصبحوا مرتبطين ، بشكل أو بأخر ، باقتصاد السوق ، زادوا بنسب كبيرة ، لدرجة أن ما فعلته ثاتشر بالمجتمع البريطانى خلال ثمانينيات القرن الماضى ، كان بمثابة ثورة أطاحت بحزب العمال إلى الخلف ، ومنعته من الوصول للحكم ، ليس بقوة الدبابات والسلاح ولكن بأصوات الناخبين الذين استفادوا من سياسات ثاتشر ، وأصبحوا قلقين للغاية من إمكانية عودة العمال للحكم بما قد يطيح بما حصلوا عليه من مكاسب.

وبرغم كل ما فعلته ثاتشر من تطبيق الرأسمالية بكل صرامة ، وبيع القطاع العام ، وإحلال الامتلاك محل التأجير ، فإنها لم تصرح أبدًا بأن هدفها هو إضعاف الدولة لجعلها من دول الحد الأدنى . ويكفى اللقب الذى أطلق عليها ويصفها بأن «المرأة الحديدية» التى لابد أن تحتاج إلى «حكومة حديدية» تمكنها من القيام بهذا الانقلاب الاقتصادى والاجتماعى واتخاذ هذه القرارات الصارمة والحاسمة والجذرية التى لا يمكن أن تتأتى «لحكومة الحد الأدنى» التى تدور فى فلك الاحتكارات الاقتصادية الضخمة . فقد كانت حكومة ثاتشر أداتها الحاسمة والفعالة فى تطبيق سياستها الرأسمالية التى تشربتها من أستاذها هايك ، لكن كل تركيزها كان على وطنها بعيدًا عن شعارات العولمة الطنانة التى تحلم باحتواء العالم كله بين طياتها . ومن هنا كان نجاح ثاتشر لأنها كانت تسير بخطوات ثابتة على أرض راسخة من الواقع ، لإيمانها بأن كل بلد له ظروفه الخاصة به ، والتى تحتاج إلى رأسمالية تناسبه . فليس هناك قالب عالمى واحد يمكن أن يصب فيه كل دول العالم بهذه البساطة ، وإذا عجزت الرأسمالية عن اكتساب هذه المرونة ، فإنها سرعان ما تدخل في الطرق المسدودة والدوائر المفرغة والمتاهات الجانبية التى أضاعت من الاشتراكية وضوح الرؤية فى التفاعل بين الوسيلة والغاية ، وتحديد الأهداف الاستراتيجية ، ورسم المسارات لبلوغها .

فقد بدا واضحًا ، خاصة فى النصف الثانى من الثمانينيات ، أن حزب العمال بمبادئه التقليدية ، وهى مبادىء الديمقراطيين الاشتراكيين ، قد أصبحت عاجزة عن مواجهة تحديات الليبرالية الجديدة كما تمثلها السياسة الثاتشرية ، كما لم يعد الاستمرار فى رفض سياسات ثاتشر التى تحولت إلى واقع ، يجدى شيئًا سوى أن يطيل بقاء العمال فى مقاعد المعارضة ، وربما يقضى على الحزب تمامًا إذا استمرت الحال على ما هى عليه . وبالفعل بادرت القيادة العمالية فى ذلك الوقت بزعامة نيل كينوك إلى إحداث تغييرات واضحة لمبادىء الحزب وأفكاره الأثيرة ،

لكنها لم تكن كافية لتبديد مخاوف الناخبين ، فلقى الحزب هزيمته الرابعة على التوالى فى الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ١٩٩٢ . وهنا وجد مفكرو ومنظرو حزب العمال أنه لا مفر من تغيير جذرى بدأه جون سميث زعيم الحزب بعد كينوك ، لكن القدر لم يمهله فمات فجأة عام ١٩٩٤، ليتولى تونى بلير المهمة التاريخية التى أدت لوصوله إلى الحكم بأغلبية كاسحة في مايو ١٩٩٧ ، بعد أن عجز جون ميجور عن شغل الفراغ الذى تركته المرأة الحديدية .

هنا تتجلى المفارقات السياسية التى تشبه محيطًا متلاطم الأمواج ، إذ إن الانتصار ليس حكرًا على هذا الطرف أو ذاك ، فهو يصبح مواتيًا إذا توافرت الظروف المناسبة للمنتصر الذى يتحتم عليه أيضًا أن يمتلك قوة الدفع الذاتية داخله حتى يبلغ الآفاق المنشودة . ففى الوقت نفسه الذى غير الديمقراطيون الاشتراكيون من مبادئهم ، وقبلوا ببعض مبادىء الليبرالية الجديدة ، كخفض الانفاق والضرائب ، وتنقيح نظام دولة الرفاه ، فإن الليبراليين الجدد الذين هم أحزاب المحافظين فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة بحساباتهم المتنوعة ، استكانوا إلى سياساتهم التى كانت قد قسمت المجتمعات إلى أغنياء وفقراء بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية ، وأدت الأزمات الاقتصادية والمالية والانهيارات فى أسواق العقارات إلى امتعاض شعبى شديد، أسفر عن إطاحة الناخبين بالجمهوريين فى الولايات المتحدة ، وتولى الديمقراطيون بزعامة كلينتون ، وبالمحافظين فى بريطانيا بزعامة تونى بلير وتولى العمال ، وكذلك بالديمقراطيين المسيحيين فى ألمانيا وتولي الديمقراطيون الاشتراكيين بزعامة شرودر ، لدرجة أنه من بين ١٥ دولة فى الاتحاد الأوروبى ، هناك ١٣ حكومة اشتراكية ، مما يدل على أن الشد والجذب بين مختلف التيارات والتوجهات السياسية ، لن يتوقفا على الإطلاق ، وأن الرأسمالية الجافة ليست قدرًا لاراد له كما يحاول أنصارها أن يصوروها . ولم يكن نجاح جورج دبليو بوش فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ، انتصارًا لليمين المحافظ بمعنى الكلمة ، خاصة

بعد أن تأجل إعلان النتيجة لمدة تصل إلى شهرين حتى يتم جمع بعض الأصوات التى كانت السبب فى النجاح الحرج والمحرج لبوش .

فقد وقفت كل القوى السياسية أمام منعطف تاريخى مهم فى الغرب لكنه منعطف مؤثر فى السياسة الدولية بصفة عامة . فقد توصل الديمقراطيون الاشتراكيون الجدد إلى أنه لابد أن يتم استغلال ذلك المنعطف لتجديد الديمقراطية الاشتراكية ، وإلا فإن سلسلة الانتصارات التى تحققت لهم يمكن أن تتلاشى عند أول انتخابات برلمانية . وكان تونى بلير من الصراحة والشجاعة بحيث حذر من أنه إذا لم يحدث التغيير المرن فى حزبه ، فإن القرن الحادى والعشرين سيكون قرن المحافظين تمامًا مثلما كان القرن العشرون التى شهدت أغلبية سنواته حكم المحافظين. ومن هنا برزت فكرة «الطريق الثالث» الذى يمكن أن يمثل مستقبلاً أفضل للديمقراطيين الاشتراكيين ، وتجديدًا لأفكارهم ، بقدر ما يمكنهم من مواجهة مشكلات مجتمعاتهم ، بحيث يقنعون ناخبيهم بأن الليبراليين الجدد ليسوا اللاعبين المهرة الوحيدين القادرين على إحراز الأهداف .

وفى كتابه «بعيدًا عن اليسار واليمين : مستقبل السياسة الراديكالية» يكشف أنتونى جيدنز عن عورات الليبرالية الجديدة التى تسلم بمعظم ما يتضمنه مذهب الليبرالية الكلاسيكية التقليدية بلا أى مبرر منطقى أو إنسانى أو حضارى. ولذلك يؤكد جيدنز على الدور الحيوى للمشاعر القومية ، وعلى ضرورة الدولة القوية . فالأسواق لا تربطها أية رابطة جوهرية بنظام الدولة - الأمة التى تنتهك حدودها دائمًا . وتدعى الليبرالية الجديدة أن الأسواق لا تلغى الفوارق الاجتماعية والثقافية بين الأفراد فحسب ، بل تلغى الفوارق بين الأمم ، ومن ثم فإن انتشار الرأسمالية متعددة القومية سوف تنتفي معه الحروب . وإذا كان «الدفاع» ضرورة أصيلة للدولة القومية ، إلا أن هذا ليست له علاقة مباشرة بالأسواق ، بل بوضع الدول داخل نظام الدولة / الأمة .

هنا يطرح سؤال شائك وحرج نفسه على أنصار العولمة والسوق ودولة الحد الأدنى لكن أحدًا منهم لم يحاول مواجهته باحثًا عن اجابة عنه ، برغم أنه يشكل قضية خطيرة لا مفر منها ولا يمكن تجاهلها . وهذا السؤال هو : ما وضع القوات المسلحة لأية دولة فى زمن سعى دؤوب للأسواق وهى فى سبيلها لاجتياحها ؟ أو انتهاكها ؟ هل يؤدى انتشار القنوات الاقتصادية الإلكترونية بين مختلف الشعوب إلى استغناء الدول عن قواتها المسلحة نظرًا لانتفاء الحروب فيما بينها ، إذ إنها ستكون مشغولة بمضاعفة ازدهارها الاقتصادى ؟! ولن تتورط فى الصراعات التى تؤدى إلى الحروب ؟! هكذا بهذه البساطة المفرطة ؟! كذلك ما وضع قوات الشرطة والأمن فى تسيير دفة الأمور ومعالجة الاضطرابات والقلاقل ؟! هل انتهي دورها هى أيضًا لأن الجميع لم يعد لديهم أى وقت لإثارة مثل هذه المتاعب، لانكبابهم على التعبد الدائم فى محراب السوق ؟! وكذلك لن يكون هناك ما يسمى بالسياسة الخارجية لأن جميع السياسات فى العالم ستصبح سياسة داخلية مختصة بشئون القرية الكونية الصغيرة !! إن الدولة ، أية دولة ، لا يمكن أن تكون «دولة حد أدنى» طالما أنها تملك قوات الجيش والشرطة وقنوات السياسة الخارجية ، ولذلك لن يتحقق أمل الليبراليين الجدد بسبب تناقضهم الصارخ بين إصرارهم على فرض «دولة الحد الأدنى» على الدول النامية والصغيرة والضعيفة ، وبين احتفاظهم بكل صلاحيات «دولة الحد الأقصى» لأنفسهم . ويكفى للتدليل على ذلك ما تفعله الولايات المتحدة بقواتها المسلحة فى تأديب من يتحداها فى أية بقعة من بقاع العالم ، فقد منحت لنفسها وظيفة شرطى العالم الذى يعيد اليه النظام والانضباط بايقاف المتمردين والعصاة عند حدهم ، بل وبالقضاء عليهم تمامًا . ولذلك يتحتم على أنصار العولمة والسوق ودولة الحد الأدنى أن يبدءوا بأنفسهم وبلادهم ودولهم أولاً ، حتى يكونوا قدوة مقنعة للآخرين . لكن إذا أصروا على تسليح دولهم بكل إمكانات القوة المتصاعدة التى لا تقف عند حد معين ، وعلى

إضعاف الدول الأخرى وافقارها أكثر مما هى ضعيفة وفقيرة ، حتي تنطبق عليها نظرية «دولة الحد الأدنى» ، فلن يصدق أحد خداعهم المفضوح ، ذلك أن لكل دولة ، بصرف النظر عن حجمها أو قوتها أو مستواها الاقتصادى ، الحق فى أن تحافظ على كيانها ضد أى تهديد له ، سواء من داخلها أو خارجها ، إذ إن هذا الحق ليس مقصورًا على الدول الكبرى فحسب .

ويرى انتونى جيدنز أن الفكر الليبرالى الجديد ينطوى فى جوهره على تناقض صارخ ومدمر ، أولاً لأن الفلسفة السياسية الليبرالية الجديدة تشجع حرية قوى السوق فى الحركة والعمل ، مما يطلق العنان لكل أسباب هدم التقاليد إلى أبعد حد . وثانيًا ، يقال إن هذه الرموز التقليدية ذاتها التى تسهم فى تحلل هذه الأسباب والعوامل ، إنما هى ضرورة جوهرية للتضامن الاجتماعى ، أى أنه لا غرابة فى أن تمزج مبادىء اليمين الجديد بين الحريات الليبرالية والنزعات التسلطية ، برغم تغنيها بروعة الديمقراطية ليل نهار ، بل إنها تصل إلى حدود النزعات الأصولية المتصلبة والمتزمتة وتدسها فى منظورها الفكرى لدرجة أن تصبح منظومتها مجرد صيغة قلقة غير مستقرة . وتؤكد شيرلى روبن ليتوين فى كتابها «تشريح الثاتشرية» أن «لا شىء من الترتيبات البشرية يعد حتميًا ولا فكاك منه ، وأن ما يبدو لنا اليوم لا سبيل إلى الرجوع عنه ، يمكن أن ينقلب ويتحول إلى النقيض غدًا - وهذا تعبير واضح يتجلى فيه المبدأ القائل بأن كل ما يبدو صلبًا إنما يتبخر فى الهواء - وهذا التأكيد يتعارض بصراحة مع الاعتراف بالولاء للأشكال الاجتماعية التقليدية» .

وتتكشف تناقضات الليبرالية الجديدة التى تبشر بنظرية «دولة الحد الأدنى»، بمنتهى الوضوح الفاضح ، عندما تؤكد أن «الدولة القوية» هى الأداة المثلى فى إقرار القواعد الشرعية التى تهيىء للأسواق أداء دورها فى إطار من حرية الحركة والعمل . وبرغم هذه التناقضات التى تنطوى عليها الليبرالية الجديدة ، فإنها اكتسبت شهرة كبيرة منذ السنوات الأخيرة فى القرن العشرين . ويفسر مفكرو

اليمين الجديد نجاحهم بأن أفكارهم شخصت مظاهر فشل النزعة الجمعية المستقاة من الفكر الاشتراكى ، وكشفت ، وهذا هو الأهم ، عن الحلول اللازمة للتخلص من هذا الفشل . لقد أدت المبادىء الاشتراكية إلى المغالاة فى التوسع لدور ونطاق الحكومة وإعاقة الفضائل القوية . واستلزم التغلب على هذه المشكلات ، تهيئة الفرصة لازدهار الأسواق فى حرية ، بالإضافة إلى تجديد المؤسسات والعوامل الأخلاقية التى تمثل النواة الصلبة للأسرة والدولة ، أى أنهم برغم كل محاولاتهم لإضعاف الدولة حتى تصل إلى الحد الأدنى الذى ينشدونه ، فإنهم يحرصون على المؤسسات التى تمثل النواة الصلبة للدولة القوية .

وعندما يعبر الليبراليون الجدد عن احترام جديد لأفكار فردريك هايك ولودفيج فون ما يزيس ، التى كان نصيبها الإهمال وقتًا طويلاً ، فإنهم يظنون بذلك أنهم اكتشفوا العيون الكامنة والخفية فى كل أنماط النظام الجمعى . لكنهم إذا كانوا يقصدون فى الواقع بالنظام الجمعى ، دولة الرفاه ، أو نظم التخطيط الاقتصادى الكلى ، فإنهم يتجاهلون أن هاتين المنظومتين الاقتصاديتين قد أثمرتا جيدًا فى حدودهما المرسومة والمقننة لفترة زمنية طويلة ، كانت بمثابة العصر الذهبى الذى شهد نمًوا اقتصاديًا شاملاً ، أمكن خلاله السيطرة على اتجاهات النظام الرأسمالى نحو دورات الانتعاش والكساد ونحو الاستقطاب الاقتصادى لكن يبدو أن النظرية الكينزية صارت غير فعالة نتيجة تأثيرين توأمين ومترابطين للعولمة المتصاعدة فى ضغوطها ، وللتحولات التى جرت فى الحياة اليومية . وتعنى العولمة مجالاً أشمل وأوسع بكثير من مجرد تدويل المنافسة الاقتصادية برغم أهميتها هى أيضًا ، إذ خلقت العولمة نظام اتصالات جديدًا نتيجة لتطور الاتصال الإلكترونى الفورى . ومنذ هذا التاريخ ، بدأت أسواق المال العالمية تعمل على مدى أربع وعشرين ساعة اعتمادًا على التبادلات النقدية الكومبيوترية . أو الأموال الإلكترونية ، وذلك بالإضافة إلى متغيرات أخرى مؤثرة فى المنظومات العالمية .

فقد ارتبطت مؤثرات العولمة مباشرة ، بتحولات بعيدة المدى على نسيج الحياة الاجتماعية ، وساعدت على رواج عمليات التحلل من التقاليد فى النشاط الاجتماعى اليومى . وإذا كانت الكينزية قد نجحت فى عالم التحديث البسيط ، فإنها لم يعد فى إمكانها البقاء فى عالم التحديث المعقد اللاهث سواء على مستوى الزمن أو المكان . فقد اختلفت نوعية الظروف ونوعية البشر ، فأصبح الإيقاع سريعًا ومتنوعًا بل ومتقلبًا ، فلم يعد فى الإمكان التنبؤ بما سوف يحدث فى فترة قصيرة من الزمن ، وبالتالى أصبحت عوامل اليقظة والمبادرة بل والتربص ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها أبدًا ، فى حين أن الكينزية ، شأنها شأن بعض السياسات التى أسهمت فى بنية دولة الرفاه ، تفترض مسبقًا مواطنين لديهم عادات فى أساليب حياتهم أكثر استقرارًا من تلك الخاصية المميزة للعالم فى عصر العولمة ، والتى تجعل الأمور كلها فى حالة تدفق وسيولة ، تصل إلى درجة المراوغة والميوعة .

لكن نظريات اليمين الجديد تتصدى لهذه التحولات بأسلوب متحيز وزاخر بالتناقض ، فهى تفهم آثار العولمة ، ومظاهر فقدان اليقين ، ولحظات التحول أو التقلب الخاطفة ، فى ضوء الحاجة إلى إلغاء القيود على السوق . وفى الوقت نفسه لا تدرك تحولات الحياة اليومية إلا عن طريق الالتزام العقائدى الجامد (الدوجماتى) بالقيم التقليدية للأسرة وغيرها من مؤسسات المجتمع الأخلاقية والدينية ، فهى تدين بشراسة التحرر من التقاليد فى هذه المجالات ، برغم أن المساندة غير المشروطة لقوى السوق تسهم بنشاط فى تفاقمها . وهذا التناقض يوجد ما يشبه الشرخ أو الكسر فى منظومتها الفكرية والتطبيقية ، مما يفقدها مصداقيتها وإيمان الناس بمنطقها الذى يفتقر إلى الاتساق . ولذلك يؤكد جون جراى أن اليمين الجديد استسلم خطأ للعقلانية الموروثة عن الفكر الليبرالى الكلاسيكى التقليدى ، كما استسلم لأيديولوجية غائبة عن حقائق فلسفة محافظة

أعرق ، مما جعل الليبراليين الجدد يظنون أن فى إمكانهم تأسيس مبادىء كلية وشاملة للحياة السياسية ، ناسين أو نابذين أو متجاهلين أن النشاط السياسى مداولة وفن وحركة متغيرة باستمرار .

ويبرز التناقض واضحًا بين الليبرالية الجديدة التى تؤمن إيمانًا جازمًا بحرية السوق ، وبين اليمين الجديد الذى يقر بأن الأسواق لها حدود مميزة لا ينبغى تجاوزها وإلا تحولت الحياة إلى فوضى عارمة ، خاصة أن تياراتها التى يصعب حصرها ، والتى تتضارب وتتصارع وتتفاعل وتتصادم ، هى فى حقيقتها عمليات عمائية فى منتهى الغموض والتعقيد والتشتت ، وتنطوى على تشوشات مكثفة ناتجة عن حالات الرعب والهلع المرتبطة دائمًا بالمضاربات الزاخرة بالخناجر الخفية والقنابل غير المتوقعة . ولذلك يؤكد جون جراى أن النمو الاقتصادى من أجل النمو كهدف فى حد ذاته ، أمر خطير للغاية ، لأنه مجرد وسيلة لتقدم الإنسان وسعادته ، ويمكن أن يتحول إلى كارثة إنسانية إذا لم يقم بهذه الوظيفة الحضارية . وبالتالى فإن على البشر المعاصرين مسئولية ابتكار أطر ومنظومات تربط بين أجيال الماضى ممن رحلوا وأجيال المستقبل ممن لم يولدوا بعد ، وذلك بالإضافة إلى الاعتقاد بأن الأفراد لن ينعموا بالازدهار إلا داخل أشكال جمعية مشتركة للحياة، فلا يعقل أن يتحولوا إلى جزر منعزلة ، بحيث لا يجد كل منهم من يحادثه ويتجاوب معه سوى شاشة الكومبيوتر الصماء . ولذلك يعترف جراى أن الناس فى حاجة ماسة إلى شبكة من الممارسات المشتركة والتقاليد الموروثة التى تضفى عليهم نعمة الهوية المتميزة المستقرة ، من خلال الفكر المتآلف بل والمتكامل والموحد مع المثل العليا التى عاشت البشرية على هديها فى العصور السابقة . يقول جون جراى فى كتابه «بعيدًا عن اليمين الجديد» الصادر فى عام ١٩٩٣ :

«إن مشروعية المؤسسات وسلطة الحكومة ترتكز (أو ينبغى أن ترتكز) على أسس أخلاقية وروحية ، مما يمكنها من أن تتحمل أية أزمة اقتصادية حتى وإن طال

أمدها . إن اعتماد الرأسمالية الغربية على تحقيق نمو اقتصادى مطرد كأساس لمشروعيتها السياسية ، سمح لها بأنه تتجاهل معالجة عيوبها الرئيسية . وهذا هو ما يفسر عدم الاستقرار الذى يميز منظومتها بصفة متجددة ، وسيطرة حالة فقدان الأمن التى تصيب معظم الناس بسبب طوفان البراعة التكنولوجية الفائقة التى أفقدت الإنسان زمام المبادرة فى مواجهة الابتكارات التى تفاجئه كل يوم . ويفسر أيضًا سوء توزيع رأس المال الذى يضاعف من حالة فقدان الشعور بالأمن. لقد أصبح من واجب كل الأطراف المعنية التعاون فيما بينها لاستكشاف أبعاد أزمات الحياة التى لم تدر بخلد إنسان فى المجتمعات التى لم تتخذ هدفًا لها بعد ، من أجل النمو الاقتصادى الدائم» .

إن القضية فى النهاية ليست قضية «دولة حد أدنى» أو «دولة حد أقصى» ، وإنما هى قضية تجديد بنية الإدارة الحكومية وإعادة صياغتها علميًا وعمليًا ، حتى تستطيع الدولة مواصلة دورها ووظيفتها فى الحياة العامة بأساليب ومناهج وآليات جديدة تتفق مع عصر العولمة ومع متطلبات الكيان الإنسانى للفرد ، فى إطار المتغيرات والمستجدات التى طرأت على الساحة الدولية ، خاصة بالنسبة للأقطار والبلاد النامية التى تحتاج إلى ترميم أساسها السياسى ، وتطوير بنيتها الاقتصادية، وتدعيم كيانها الاجتماعى ، ومفاهيمها العقائدية ، وآلياتها الحركية والفكرية والتربوية والتعليمية والإعلامية بصفة عامة . فقد أصبحت الدول النامية تتعرض لمنظومة من عوامل الضغط المادى والضعف العام الذى يصل إلى درجة الهزال والأنيميا الحادة ، بصورة متزايدة تهدد الوجود الحقيقى لها ، فتقلص دورها ، وربما انتهى واندثر ، كلاعب على المسرحين : الوطنى الداخلى والدولى الخارجى .

ومن الخطورة بمكان على الدول النامية والصغيرة والضعيفة والفقيرة أن تظن نفسها أطرافًا فى الجدل الدائر فى الساحة الدولية بين أنصار «دولة الحد الأدنى» أو «دولة الحد الأقصى» أو «الطريق الثالث» الذى يحاول أن يبتكر منظومة تنطوى

على إيجابيات كل منهما . ذلك أن الدولة مثل العولمة أو أية ظاهرة بشرية أخرى، هى أداة أو وسيلة محايدة بحيث يمكن استخدامها فى بناء المواطن وازدهار المجتمع أو فى قهره وضياعه ، فالعبرة ليست بسيطرة الدولة أو بالاقتصار على القيام بدور شرطى المرور لمنع التصادمات أو التكدسات ، وإنما العبرة بمدى قدرة الدولة على الالتحام بالجماهير واستلهام أحلامها وآمالها وتحويلها إلى واقع ، من مطلق خصوصية تجربتها القومية ، وليس مجرد تطبيق المعايير العامة الواردة من الخارج ، والتى قد لا تناسبها ، وذلك بحكم رفض الطبيعة البشرية لمحاولات التنميط المتعسف ، سواء التنميط الذى تفرضه الدول الكبرى على الصغرى ، أو الذى يسرى فى الدول النامية فى أشكال الشرعية الأبوية أو الدينية أو العائلية أو حتى كاريزمية الزعامة المهيبة فى النظم الشمولية . وهى كلها أشكال ونظم تنتمى إلى الماضى ولم تعد قادرة على الوفاء بالمتطلبات الديمقراطية التى تجتاح العالم المعاصر. ومن هنا كانت ضرورة التجديد الشامل لوسائل الدولة وغاياتها ، خاصة بالنسبة للدول النامية حتي لا تتحول إلى مجرد أسواق فى شكل دويلات أو ذيول ملحقة بالإمبراطورية الاقتصادية العالمية .

إن الدولة العصرية المنشودة تختلف تمامًا عن كل أنظمة الحكم وأنماطه التى عرفتها البشرية عبر العصور . فهى تستمد مقوماتها من الشرعية المدنية ذات المضمون الديمقراطى القائم على التعاقد السياسى الحر بين السلطة والمجتمع . والسلطة بهذا المفهوم لا تعنى السطوة أو السيطرة أو الضغط ، وإنما تعنى الإدارة الواعية الحضارية التى تتوسل بالمنهج العلمى سواء على مستوى التنظير أو التطبيق ، والتى تنهض على النزاهة والشفافية والمساءلة فهذه هى أهم شروط الفاعلية بل والبقاء نفسه ، بحيث تستطيع الدولة العصرية أن تقوم بوظيفتها المزدوجة : تعبئة الموارد القومية وإدارة الصراعات الدولية وسط تيارات التنافس العالمى وأمواجه المتلاطمة . ذلك أن القدرة التنافسية للدولة تعتمد على منظومة

من العوامل المتداخلة والمتشابكة مثل نوعية الانتاج المصدر ، وتوفر مصادر التمويل ، ومتانة البنية الأساسية ، وفعالية الإدارة وحداثتها ، وكفاءة العمالة ، ومرونة المؤسسات فى تطوير إمكاناتها باستيعاب الجديد وتوظيفه ... إلخ .

وتعد هذه العوامل أيضًا من أهم الضمانات العملية لتأكيد وجود الدولة العصرية ، وتعظيم قوتها ، وحماية أمنها ، واستعادة سيادتها المهدرة في مواجهة هجمات العولمة ... الخ . لكن هذه المنظومة من العوامل المادية أو العملية لا تستغنى عن منظومة أخرى من العوامل الفكرية والعقائدية التى تتمثل فى التعددية الحزبية ، وحقوق الإنسان ، والحريات العامة ، وتداول السلطة ، وحكم القانون ، والدور الإيجابى للمجتمع المدنى . ولذلك فإن التفاعل الإيجابى بين المنظومتين ، هو الدعامة الأساسية التى ينهض عليها التكامل الوطنى ، والطاقة القومية ، والمكانة الدولية ، والتى تستطيع أن تصمد وتتصدى لهجمات العولمة مهما كانت شرسة ، بل وتستطيع أن تستوعبها وتوظفها لصالحها القومى ، وبالتالى لا تصبح هيبة الدولة إشكالية يجب حسمها من حين لآخر ، لأنها عندئذ ستكون جزءًا من طبيعتها وكيانها وسط دول العالم .



الفصل الثامن
دولـة الحـد الأقصى

إذا كان أنصار العولمة يطلقون مصطلح «دولة الحد الأدنى» على الدولة التى تراجعت إلى الخلف ، وتخلت عن معظم صلاحياتها وسلطاتها لآليات السوق ، واكتفت بدور شرطى المرور بين قوى المجتمع المختلفة ، فإن هذه التوجهات الليبرالية الجديدة أو اليمينية الجديدة أو المحافظة الجديدة ، كانت بمثابة انقلاب على التوجهات الكينزية التى لم تؤثر على الفكر الاقتصادى منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية فحسب ، بل امتدت لتشمل السياسات الحكومية والمفاهيم الاجتماعية والتيارات الفكرية والقيم الثقافية ، وكان نجاح الزعماء والقادة والرؤساء يقاس بمدى قدرتهم وتوفيقهم فى تطبيق الكينزية على شتى مناحى الحياة فى بلادهم ، ونظرًا لأن مبادئ الكينزية تجعل من أدوات السياسة والاقتصاد وسائل ومناهج وآليات لخدمة المواطن ورعايته فى مواجهة البطالة والعجز والمرض والشيخوخة ... إلخ ، من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الأرباح والفوائد التى يجنيها الأغنياء وأصحاب الأعمال، فقد أطلق على الدولة التى تسير على هذا النهج مصطلح «دولة الرفاه» ، أى الدولة التى تعتبر نفسها مسئولة عن مواطنيها من المهد إلى اللحد ، وبالتالى فإنه يمكن أن نطلق عليها «دولة الحد الأقصى» بالمقارنة «بدولة الحد الأدنى» التى تعتبر المواطن على أرضها مسئولاً عن نفسه ، وعليه أن يحل مشكلاته بنفسه حتى لو لم يكن متسببًا فيها كالبطالة على سبيل المثال . ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن إحساس المواطن بالمسئولية تجاه نفسه على الأقل ، يحفزه على إعمال فكره ، وخوض مجالات المنافسة بطريقة أو بأخرى ، وعدم الارتكان إلى الكسل فى انتظار حل الدولة لمشكلاته .

ومن الواضح أن الكينزية كانت الصورة الإنسانية الحقيقية لهيبة الدولة التى تحتوى الفرد وترعاه فينتمى إليها بمحض إرادته ، وليس خوفًا من أن تبطش به إذا لم يسر فى ركابها ، وذلك على النقيض من دولة الحد الأدنى ذات الوجود الهامشى فى حياة الفرد المنغمس فى تقلبات السوق واللاهث وراء أرباحها . إن الإحساس بالهيبة الحقيقية للدولة ، إحساس نابع من داخل المواطن وليس مفروضًا عليه من الخارج ، ولذلك كانت مشاعر المواطنين متدفقة بالحب والارتباط والانتماء لدولة الحد الأقصى أو دولة الرفاه ، بناء على القانون الإنسانى البسيط الذى يؤكد أن الدنيا أخذ وعطاء . وعندما يأخذ المواطن كل أنواع الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والإسكانية من دولته ، فلابد أن يعطيها بالتالى كل حبه وفكره وجهده وكفاحه وتضحيته . أما دولة الحد الأدنى فلا تجعل من المواطن على أرضها هدفًا استراتيجيًا لها ، وبالتالى فهو لا ينتمى إليها ، وإنما ينتمى إلى نفسه ، فيسعى لأن يحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب والفوائد بالوسائل الشرعية والقنوات المتشعبة المتاحة ، أما إذا لم تتح له فرصة استخدام هذه الوسائل والقنوات ، فإنه لن يقف مكتوف اليدين حتى يموت جوعًا أو مرضًا . فما أسهل فى هذه الحالة أن ينضم إلى الجماعات أو التجمعات التى تسلك سبل الجريمة والتجارة المحرمة والمعاملات المريبة والمشبوهة فى الجانب المعتم من المجتمع . ولذلك كلما تراجعت الدولة إلى الحد الأدنى الذى يصيبها بالتردد والاهتزاز والهزال ، فإن مساحة هذا الجانب المعتم والغامض تتسع وتتعمق ، وبالتالى ينحسر الجانب المضئ ويصبح ريشة فى مهب الرياح . يكفى أن نلقى بنظرة سريعة على الغموض الذى يكتنف تقلبات الأسواق نتيجة للمضاربات الخفية التى يمارسها كبار المستثمرين ورجال المال والأعمال . وهذا الرعب الخفى قدر يطبق على كل المتعاملين فى السوق ، بما فيهم كبار المضاربين والرأسماليين والمستثمرين .

ولابد أن كل هذه الاعتبارات كانت فى ذهن جون مينور كينز عندما وضع مؤلفه الرائد «النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود» عام ١٩٣٦ ، إذ إنه ألفه فى الأجواء المأسوية والتداعيات الكئيبة التى ترتبت على انهيار سوق الأوراق المالية فى نيويورك فى ٢٤ اكتوبر ١٩٢٩ ، ومعها بقية الأسواق فى العالم . فقد أدى التضخم الاقتصادى والمالى فى الولايات المتحدة إلى تدفق عمليات المضاربة التى أدت بدورها إلى التصاعد المستمر فى الأسعار ، والذى أفقد الأسهم أية دلالة حقيقية لها . لكن المضاربات لم تتوقف ، فانسحبت البنوك من السوق على سبيل محاصرة الأزمة وإيقاف تطوراتها المحمومة ، لكن الوقت كان قد فات وبدأ تدهور الأسعار وانهيار البنيان الاقتصادى برمته إلى ما لا نهاية . وبدأ ما عرف «بالهبوط العظيم» الذى أصاب النشاط الاقتصادى بالشلل التام ، ونشر البطالة والفقر والجريمة وحوادث الانتحار بين العمال فى أرجاء العالم الرأسمالى . ولم يتحسن الموقف الاقتصادى إلا ابتداء من عام ١٩٣٢ فى الولايات المتحدة ، ومن عام ١٩٣٤ فى أوروبا، أى قبل سنتين فقط من صدور كتاب كينز «النظرية العامة» . ويبدو أن كينز استلهم فكرة دولة الرفاه من «دول الحد الأقصى» كما كانت تتمثل فى الدول الشمولية أو الفاشية أو الاشتراكية أو الشيوعية ، لكن مع تعديل جذرى مهم للغاية، وهو أن هيبة الدولة تنبع من رعايتها لمواطنيها وتوظيفها لأفضل ما عندهم من طاقات وقدرات ومواهب ، وليس من جبروتها وديكتاتوريتها وبطشها بكل من تسول له نفسه أن يختلف معها فى التوجه والمذهب .

وبرغم المبادئ الإنسانية التى انطوت عليها دولة الرفاه التى نظّر لها كينز ، فإنها واجهت عقبات وتحديات ، كان آخرها وأخطرها ما عرف بالعولمة . فقد ظهرت النظرية الكينزية لمواجهة مشكلة البطالة التى أرجعتها إلى نقص الطلب الفعلى . وكان الاعتقاد الشائع يتمثل فى أن المشكلة العكسية تؤكد أن التضخم فى حقيقته هو نقيض مشكلة البطالة ، أى أنها فى حاجة إلى علاج مضاد يحتم تخفيض الطلب

الفعلى والإنفاق العام . ومع ذلك كانت الكينزية تؤكد صلابتها وصمودها فى وجه مثل هذه التحديات، إذ إن العالم سرعان ما عرف ظواهر جديدة ، منها مثلاً أن البطالة لم تعد الظاهرة المقابلة أو المضادة للتضخم . فقد برزت إلى الوجود فى سبعينيات القرن الماضى ظاهرة التوازى أو التفاعل بين البطالة والتضخم ، وهو ما أطلق عليه مصطلح «الركود التضخمى» .

ووجد المفكرون السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أكثر من حل علمى ومنطقى للإشكاليات والقضايا التى بدأت تشغل بال العالم . منها على سبيل المثال ، قضية التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث التى فرضت نفسها كقضية أساسية فى الفكر الاقتصادى . وفى الوقت نفسه دخل الاقتصاد العالمى منعطفًا تاريخيًا من خلال عوامل الترابط والتداخل فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما أدى إلى التأكيد على الأهمية البالغة لقضايا أسعار الصرف، ونظم المضاربة فى الأسواق المالية ، وتحرير التجارة ، وتدعيم ونشر دور المؤسسات المالية الدولية : البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وأخيرًا منظمة التجارة العالمية ، التى كانت بمثابة حجر الزاوية فى العولمة الاقتصادية التى مثلت التحدى الأكبر للنظرية الكينزية .

ففى الربع الأخير من القرن العشرين ، تعرضت أفكار كينز لكثير من الانتقادات والهجمات ، من أشهرها كان هجوم مدرسة شيكاغو التى عرفت «بالمدرسة النقدية» وعلى رأسها ميلتون فريدمان . ومن المفارقات العجيبة أن كينز كان قد هاجم المفكرين الاقتصاديين التقليديين لاعتبارهم النقود مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصادية العينية ، لكنه منذ أواخر القرن العشرين يتعرض لنفس الهجوم من مدرسة شيكاغو بدعوى أنه أهمل دور النقود فى التأثير على السياسة الاقتصادية بل وصياغتها ، عندما ركز تمامًا على أهمية السياسة المالية لمواجهة ظروف الكساد والانتعاش فى الاقتصاد . وتتمثل نقطة التعارض أو التناقض

بين مبادئ كينز التى فرضت نفسها على الساحة العالمية لمدة نصف قرن منذ وفاته فى ١٩٤٦ ، وبين مبادئ مدرسة شيكاغو النقدية ، فى أن كينز يؤمن بأن وسيلة الدولة فى التدخل لضمان استقرار النشاط الاقتصادى تكمن فى استخدام المالية العامة التى تنهض على قطبى الانفاق والضرائب، أما اتباع المدرسة النقدية فإن هذه الوسيلة تكمن فى التحكم فى كمية النقود .

ومع ذلك صمدت الكينزية فى وجه التحدى الذى أثارته المدرسة النقدية ، عندما أسفرت المواجهة عن عدم وجود تناقض أساسى أو جوهرى بين المدرستين ، نظرًا للمرونة التى تتمتع بها الكينزية بعيدًا عن القوالب الجامدة الصماء ، إذ عدل أنصارها من موقفهم إلى حد ما ، وذلك بإعطاء دور أكبر لمتغيرات عرض النقود فى السياسة الاقتصادية ، بحيث عادت السلطات النقدية إلى التأثير فى الأوضاع الاقتصادية ، بناء على تغيرات أسعار الفائدة ، ولم يعد لكمية عرض النقود المكانة التى أحرزتها فى سبعينيات القرن الماضى .

وكان هناك فى الساحة الاقتصادية تيار فكرى عرف باسم «المدرسة المؤسسية» اعتبره المحللون تحديًا آخر للنظرية الكينزية ، عندما اتجهت هذه المدرسة إلى البحث عن القوانين الاقتصادية المجردة التى تمتلك الاتساق الداخلى النظرى بصرف النظر عن الظروف التاريخية والملابسات العملية والأوضاع الاجتماعية المواكبة للنشاط الاقتصادى. ومع ذلك فإن التيار الرئيسى فى الفكر الاقتصادى يرى أن القضية الأساسية تتمثل فى إيجاد منظومة تنطوى على تكوين الائتمان، وتنظيم الأسواق، وتوزيع الموارد ، مما يجعله أقرب إلى الاقتصاد الكينزى منه إلى الاقتصادى المؤسسى الذى يهتم أساسًا بالتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد سواء أكانت سيطرة مستندة إلى اعتبارات فنية أو قانونية . ولذلك يمتد اهتمامه ليشمل التطورات التكنولوجية ، ونظم الملكية ، والحقوق بصفة عامة ، وكذلك التنظيم القانونى والاجتماعى. وبرغم هذا التناقض بين المدرسة الكينزية والمدرسة المؤسسية ، فإن

كلتيهما تعتمدان على الدور الذى يجب أن تنهض به الدولة فى مجال التنظيم الاقتصادى ، بل إن المدرسة المؤسسية تتفوق على الكينزية فى حرصها على الدور الاقتصادى للدولة والذى كان دائمًا محوريًا فى دراساتها. ذلك أن محور الاهتمام ليس السوق والأسعار ، وإنما مؤسسات الدولة وأشكالها وأساليب تطورها وتطويرها، بصفتها البنية الأساسية التى تنهض عليها الأنشطة الاقتصادية القومية. ذلك أن الأسواق والأسعار لا تتحرك فى فراغ بل هى مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالظواهر الاجتماعية الأخرى مثل حقوق الملكية ، واحترام حقوق الجوار ، وأحكام القضاء فى تحديد المسئولية ، وتفسير دوافع الجريمة وأساليب ارتكابها ، والتميز العنصرى ، بل تفسير نشاط السلطة العامة نفسها .

ويمكن القول بأن المدرسة المؤسسية، بعد أن طورت نفسها وعُرفت باسم «المدرسة المؤسسية الجديدة» ، قد أخذت زمام المبادرة من المدرسة الكينزية ، عندما لم يعد اهتمامها مقصورًا على مناقشة السياسات العامة للضرائب والانفاق والائتمان والاستثمار ، بل تخطاها إلى قضايا سيادة الدولة وهيبتها وأساليب الحكم والإدارة . فالقضية الأساسية لا تتمثل فى الإصلاح الاقتصادى من خلال إصلاح نظام الأسعار ، بقدر ما تكمن فى ضرورة البحث عن المؤسسات المناسبة التى تكون منظومة الدولة . ولذلك فالقضية ليست مجرد اصلاح اقتصادى ، بل إصلاح سياسى ودستورى واجتماعى أيضًا . وفى الوقت نفسه فإن المدرسة المؤسسية تسعى إلى توفير المناخ والظروف المؤسسية المناسبة للنشاط الخاص ، مما جعل بعض المفكرين الاقتصاديين يعتبرونها رافدًا من روافد الليبرالية الجديدة بزعامة فريدريك هايك الذى أعاد إليها الحياة فى وقت ظن فيه الكثيرون أن الفردية والفكر الليبرالى قد اندثرا إلى غير رجعة .

وتظل الدولة هى الإشكالية المحيرة الكبرى عند كل المدارس الاقتصادية، مهما كان بينها من اختلافات وتناقضات، سواء بين الذين يريدون إرجاعها إلى أدنى

حد لها، مثل الليبراليين واليمينيين والمحافظين الجدد، أو بين الذين يسعون لدفعها إلى أقصى حد لها ، تستطيع من خلاله رعاية أكبر عدد ممكن من المواطنين مثل الكينزيين والمؤسسيين وأنصار دولة الرفاه ، أو حتى بين الذين يسعون إلى الحلول الوسط بين التيارين مثل أصحاب الطريق الثالث ، أو بين الذين يسعون لتحليل نوعية العلاقات العامة أو الشخصية بين توجهات الاقتصاد وتوجهات السياسة ، بين طموحات الفرد وتنظيمات الدولة ومؤسساتها مثل أنصار مدرسة «الاختيار العام» التى ابتكرت فكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط الاقتصادى ، وتطبيق نفس المعايير عليها. والتاريخ زاخر بأمثلة التحالفات الخفية أو العلنية أو المشبوهة بين رجال السياسة والسلطة وبين رجال المال والأعمال، بحيث يشكلون فى أحايين كثيرة فريقًا واحدًا فى مواجهة فئات الشعب وقطاعاته. وأحيانًا تصل العلاقات الحميمة بين الفريقين إلى درجة تبادل المواقع، فيصبح رجل الدولة رجل أعمال، ورجل الأعمال رجل دولة. ويرون فى النهاية أن هيبة الدولة وسيادتها تتمثل فى هيبتهم وسيادتهم هم ، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت الدولة «دولة حد أدنى» أو «دولة حد أقصى» . فإذا كانت الأولى تهتم بالاقتصاد فى حين تركز الثانية على السياسة، فإن منظومة رجال السلطة ورجال المال جميعًا، تملك سلاح السياسة وسلاح الاقتصاد ، مما قد يؤدى إلى بروز ديكتاتورية أو شمولية ، خفية أو علنية .

وكان التيار السائد فى التحليل الاقتصادى التقليدى ، يتبلور فى الفصل بين الاقتصاد والسياسة ، سواء من حيث الوسيلة أو الغاية . ذلك أن الاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل بين الأفراد فى حين تهتم السياسة بالسلطة . ومن الطبيعى أن تغلب على الأولى اعتبارات المصلحة الذاتية ومتطلبات المنافع الشخصية ، فى حين أنه يفترض فى السلطة أن تستخدم من أجل النفع العام والصالح القومى. من هنا أدركت «مدرسة الاختيار العام» ضرورة دراسة وتحليل السياسة والاقتصاد كمنظومة واحدة، على أساس أنهما كذلك بالفعل مهما بدا بينهما من حواجز وفواصل .

ذلك أنه من السذاجة أو الغفلة أو الانتهازية بمكان أن يفترض فى رجال السياسة والإدارة ، المثالية والنزاهة فى كل الأحوال ، فهم فى النهاية بشر يبحثون عن مصالحهم الشخصية ، وهذا توجه مشروع ، لكن منهم من يسعى لاستغلال سلطته ونفوذه لإحراز مكاسب شخصية على حساب المصلحة القومية العامة . وكان من سوء حظ الدولة كتنظيم إنسانى وحضارى ، أنها كانت - ولا تزال - فى حالات كثيرة ، تحت رحمة الأهواء السياسية والدهاليز البيروقراطية ، للقائمين عليها أو المتلاعبين بها ، كأفراد لهم مصالحهم الذاتية والمؤسسية .

وكانت الهجمات المتتابعة التى تعرض لها كيان الدولة منذ الربع الأخير فى القرن العشرين ، ناتجة عن النظام التقليدى لدولة الحد الأقصى التى تؤمن بأن كل الحقوق ملك يديها ، فى حين أن الواجبات من اختصاص أفراد الشعب الذين يتحتم عليهم القيام بها ، وإلا فإن شتى أنواع العقاب فى انتظارهم . ولذلك شتان بين «دولة الحد الأقصى الشمولية» و «دولة الحد الأقصى التعاونية» التى نادى بها كينز وعرفت باسم «دولة الرفاه» . فالدولة الأولى ديكتاتورية تسيطر سيطرة كاملة على أجهزة السلطة والمؤسسات السياسية والإدارية والأمنية والعسكرية ، والنظم القانونية والأجهزة القضائية ، وهى تحتكر استخدام وسائل القهر على مختلف الهيئات والتجمعات والأفراد ، مما يؤدى إلى استقلال أجهزة الدولة بكيان أو حياة خاصة بها ، بل وبمصالح فردية متميزة ، كثيرًا ما تتناقض فيما بينها ، بحيث تتولد عنها الصراعات المعروفة على السلطة ، بل تتعارض أيضًا مع الحقوق الفردية للمواطنين والمصالح القومية للمجتمع .

وليست تحالفات رجال السياسة والحكم مقصورة على رجال المال والأعمال، بل تمتد لتشمل كبار المسئولين عن الأجهزة البيروقراطية القومية والرسمية. ويشترك فريقا السياسة والبيروقراطية فى قدرتهما على التحلل من تحمل أعباء ومسئوليات وتداعيات وتكاليف قراراتهم ، لكى تتحملها عنهم الخزانة العامة ، أى المواطن

العادى الذى لم تكن له يد فى هذه النتائج السلبية أو الفاشلة . ولذلك يتميز سلوك البيروقراطية فى دولة الحد الأقصى الشمولية ، بالإسراف والتبديد ، بل إن الساسة والقادة يمكن أن يخوضوا حروبا طويلة وطاحنة مع دول مجاورة تحت شعارات رنانة خادعة وكاذبة لإلهاء الجماهير عن مشكلات مزمنة أو احتمالات انقلابات ضدهم ، ولا يهمهم كثيرًا إذا أدت هذه الحروب إلى القضاء على زهرة الشباب فى بلادهم ، أو أصابت ميزانيات دولهم بعجز يصل إلى درجة الانهيار وربما الإفلاس . لكن فى النهاية فإن الشعب هو الذى يدفع الثمن غاليًا من حياة أبنائه ومن أمواله التى كان من حقه أن يستفيد منها فى حل مشكلات البطالة والمرض والتعليم والإسكان والتعمير بصفة عامة ، وهى الأهداف التى قننها كينز فى مفهومه لدولة الرفاه أو دولة الحد الأقصى التعاونية التى توائم بين كرامة المواطن المعنوية والمادية وبين كيان الدولة وسيادتها وهيبتها .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات ، كان للكينزية فضل كبير فى إعادة إعمار أوروبا واليابان ، واستمرار النمو الاقتصادى ، واستقرار الأسواق التى لم تصبها محنة مثل تلك التى مرت بها فى أكتوبر ١٩٢٩ . بالإضافة إلى فوز الدول النامية باستقلالها ، وتحقيق معظمها لمعدلات معقولة من النمو الاقتصادى، وذلك فى ظل نظريات التنمية الاقتصادية التى كان معظمها اجتهادات متفرعة من الكينزية . وكان التركيز فى الفترة الأولى على نقص رؤوس الأموال والمدخرات المحلية ثم اتجه الاهتمام إلى الجوانب المؤسسية والثقافية . وهناك عبارة شهيرة لكينز يقول فيها : «إن دور أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين - وبصرف النظر عن صحتها - دور أكبر بكثير مما نعتقد ، ويكاد لا يحكم العالم شىء آخر سواها» . وهى مقولة تنطبق أول ما تنطبق على كينز نفسه ، الذى لا يكاد يوجد فيلسوف اقتصادى معترف به عالميًا ، منذ آدم سميث وكارل ماركس ، يحتل مكانة

كينز التى لا تزال أثيرة ، برغم كل الهجمات والاعتراضات التى أثيرت ضدها منذ الربع الأخير من القرن العشرين ، خاصة مع ظهور الليبرالية الجديدة .

وإذا كانت الرفاهية التى تتمتع بها الدول الغنية الكبرى ، قد أدت بها إلى رفاهية فكرية تتمثل فى هجمات الليبرالية الجديدة الشرسة ضد الكينزية فى محاولة مستميتة لإظهارها كنظرية اقتصادية عفا عليها الزمن ، فإن الدول الفقيرة لم تصل بعد إلى الحد الأدنى من الرفاه الكينزية التى تتكبر عليها الدول الغنية الآن، وتصطنع النظريات لدحضها . وبالتالى فإن من ينظر إلى الخريطة الاقتصادية للعالم المعاصر، يكتشف أنه ينقسم إلى كوكبين منفصلين برغم تشدق دول العولمة الغنية بقدوم عصر الكوكبية الواحدة . وهذا الانقسام يكرس الهيبة والسيادة للدول الغنية برغم ادعاءاتها أنها فى طريقها لتحقيق دولة الحد الأدنى على أراضيها ، ويحرم الدول الفقيرة ، ليس من الهيبة والسيادة فحسب، بل من مستوى الحد الأدنى من الحياة ذاتها ، بحيث أصبحت تتساءل فى إلحاح مأسوى : أى الأمرين أكثر أهمية: سيادة الدولة وهيبتها أم إنقاذ شعبها من هاوية الفقر ؟ وتتجلى المأساة أكثر عندما تطبق غالبية هذه الدول نظام دولة الحد الأقصى الديكتاتورية الشمولية، بحيث ترزح شعوبها تحت لسعات سوط البطش السياسى وسوط العدم الاقتصادى.

وتوضح الخريطة الاقتصادية للعالم المعاصر أن خمس العالم الغنى ينتج حوالى ٨٦٪ من الانتاج العالمى، ويصدر حوالى ٨٢٪ من التجارة العالمية ، فى حين أن خمس العالم الفقير لا ينتج سوى ١ ٪ فقط ، ويصدر أقل من ١ ٪ من التجارة العالمية. وعندما كان التفاوت فى مستوى المعيشة بين أغنياء العالم وفقرائه يبلغ فى عام ١٨٢٠ ، نسبة ثلاثة إلى واحد ، فإن هذا التفاوت قد ارتفع فى عام ١٩٧٣ إلى نسبة ٧٢ إلى واحد ، ثم إلى أكثر من ٢٠٠ إلى واحد فى عام ١٩٩٩ ، ولا يعلم المدى الذى سوف يبلغه فى القرن الحادى والعشرين سوى الله . كما صار ١,٣ مليار إنسان يعيش الواحد منهم على دخل يومى لا يتعدى دولارًا واحدًا ، فى حين تسجل

منظمة الصحة العالمية ، انخفاض متوسط عمر الإنسان فى أفريقيا - جنوب الصحراء - بنسبة ١٧ عامًا عما كان عليه نتيجة لانتشار الأوبئة الفتاكة التى أوشك الإيدز أن يأتى فى مقدمتها ، إذ إن حصة العالم الفقير من هذا المرض القاتل تصل إلى ٩٥ ٪ أما حصته من الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة فتصل إلى ٩٨ ٪.

هذه الخريطة الزاخرة بالحقائق المأسوية ، تبرر طرح هذا التساؤل المصيرى الذى يخير الدول الفقيرة بين سيادة الدولة وهيبتها وبين انقاذ شعبها من هذه المآسى . لقد شهد العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين، ٦١ صراعًا مسلحًا منه ٥٨ حربًا أهلية . ويقتصر هذا الإحصاء على الصراعات الدموية الكبيرة فقط والتى أصبحت من السمات الأفريقية المميزة ، والتى تثير تساؤلات شائكة حول نوعية العلاقة بين الحكومات المحلية والواقع الاجتماعى المتردى فى بعض الدول التى تقترب من العدم . فهى لا تعبأ كثيرًا بالجدل الدائر بين إقامة دولة الحد الأدنى أو دولة الحد الأقصى ، لأن هذه رفاهية لا تقدر عليها سوى الدول الغنية والقادرة ، بل إنها لم تصل بعد إلى امتلاك مقومات الدولة ذاتها .

ودولة الرفاه التى نادى بها كينز ليست وقفًا على الدول ذات الإمكانات البشرية والثروات الطبيعية الضخمة . إن دولة مثل سنغافورة ، وهى واحدة من أصغر دول العالم المحرومة من الثروات الطبيعية ، تتمتع باقتصاد قوى ومزدهر ، وتحتل مكانة مرموقة فى المجتمع العالمى ، فى حين أن ثمة دولاً تملك إمكانات بشرية ومادية كبيرة ، لكنها تواجه حالات من الإفلاس والانحلال الخطيرين لأنها لا تملك قوة الجذب والثقل الذى يمنحها التوازن بين الداخل والخارج . فعلى سبيل المثال ، يوجد حوالى ٣٩ ٪ من الثروات الأفريقية الخاصة خارج أفريقيا ، فى حين يعيش حوالى ٣٠ ألف من حملة الدكتوراه فى مختلف التخصصات العلمية والتكنولوجية، من الأفارقة ، خارج أفريقيا حيث يعملون وينتجون . ومن الواضح أن الحكومات

المحلية تتحمل مسئولية عملية الهروب هذه ، لأنها جعلت من الدول التى تسيطر عليها ، قوة طاردة للكفاءات والمواهب إلى الخارج .

والمفارقة الغريبة فى عصر العولمة والقرية الكونية الصغيرة أن العالم قد انقسم على ذاته بين دول مرفهة فكريًا وماديًا وبين دول فقيرة قد تصل إلى درجة العدم بحيث يمكن تسميتها بدول الحد الأقصى من الفقر والعوز والمرض والجوع. ومن الواضح أن وقوف العالم مكتوف الأيدى سيؤدى إلى اتساع وتعميق الهوة أكثر فأكثر بين دول الحد الأقصى من الرفاه والثراء والازدهار وبين دول الحد الأقصى من البؤس والفاقة والانهيار ، وبالتالى إلى المزيد من المآسى والمحن الإنسانية . فمثلاً هناك علاقة سببية مباشرة بين تردى الأوضاع الصحية وتردى الأوضاع الاقتصادية ، إذ إن قدرة المرض على توليد الفقر قد تكون أكبر من قدرة الفقر على توليد المرض. وبعيدًا عن رفاهية الجدل بين أنصار الكينزية المعدلة وأنصار الليبرالية الجديدة فى الدول الغنية المتقدمة ، فإن معظم الدول الفقيرة يشكو إما من فساد أصحاب السلطة أو من افتقار نظامها الاقتصادى إلى المصداقية ، هذا إذا كان لها نظام اقتصادى من الأساس ، وبالتالى فإن مساعدتها اقتصاديًا قبل استئصال الفاسدين هى فى حقيقتها مساعدة للفساد وترسيخ لجذوره . ففى ظل انعدام المصداقية القانونية فيها ، يصبح التعامل الاقتصادى والاستثمارى معها مضيعة للمال والجهد والوقت .

لكن التخلص من خدمات المتسلطين على إدارة دفة الأمور فى البلاد يمثل مشكلة من النوع المزمن والمعقد ، إذ إن هذا إذا حدث من الداخل فإنه يؤدى إلى فتنة وربما إلى حرب أهلية خاصة فى البلاد ذات التكوين القبلى. وإذا حدث من الخارج فإنه يمس سيادة الدولة ويهدر كيانها ولا نقول هيبتها لأنها كلمة كبيرة بالنسبة لها . وبالتالى لم يعد هناك أمل سوى فى الشرعية الدولية التى قد تساعد فى الخروج من هذه الدوامة العالمية المأسوية ، وذلك من خلال مبادرة صادرة عن الأمم المتحدة التى يمكن أن تشكل مجلسًا يتشكل من شخصيات ذات وزن سياسى

وفكرى وعلمى ، من دول العالم النامى ، ويتولى تطوير التشريعات الاقتصادية والاجتماعية المحلية فى كل دولة من الدول الأكثر فقرًا ، كما يشرف على إنفاق المساعدات الائتمانية الدولية الممنوحة لها .

وإذا كان الأمر يبدو نوعًا من أنواع الوصاية الدولية ، لكن هذه الحساسية تصبح غير ذات موضوع عندما تدرك الأطراف المعنية أن بعض الدول الصغيرة والفقيرة يلجأ إلى حد مطالبة لجنة تصفية الاستعمار فى الأمم المتحدة بعدم فك ارتباطها بالدول التى تستعمرها ، حرصًا على استمرار الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعى والكفاف المعيشى. فهذه الدول تقارن بين حالها تحت حكم الاستعمار وحالها بعده ، وقد أصبحت عاجزة تمامًا عن إدارة شئونها برغم حصولها على الاستقلال والسيادة ، لأنها لم تتدرب على ذلك ، بالإضافة إلى التقسيمات القبلية والرواسب العرقية ، وقبل ذلك كله منظومة الفقر والجهل والمرض، لدرجة أن شعوب هذه الدول، بعد أن طحنتهم الصراعات القبلية والحروب الأهلية وأشكال الدمار والخراب المتعددة ، أصبحت تحلم بعودة الاستعمار لعلها تنعم بشىء من الاستقرار أو الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

وإذا كانت الدول الغنية المتحمسة لليبرالية الجديدة ترفض نظرية كينز فى بناء دولة الرفاه أو دولة الحد الأقصى التعاونية فى مجال رعاية المواطنين فى حالات البطالة أو العجز أو الشيخوخة أو المرض أو أى نوع آخر من الحاجة، بحجة أنها تعلمهم الكسل والتواكل والاعتماد على الدولة، فى حين تشعل الليبرالية الجديدة فيهم روح الابتكار والتنافس والتحدى والانطلاق إلى آفاق جديدة، فإن الدول الفقيرة والضعيفة تحلم بالوصول إلى أدنى حد من الكينزية التى ساعدت الدول الغنية على الوقوف على أقدامها بعد الدمار والخراب والانهيار الذى أصابها نتيجة للحرب العالمية الثانية ، وهى العوامل المأسوية التى تعانى الدول الفقيرة والضعيفة ما هو أسوأ منها بكثير . فالفقر يفرض نفسه بصفته من أخطر وأضخم المشكلات

التى تلقى بظلالها المعتمة الكئيبة على عصر العولمة لأن أعداد الفقراء والمعدمين تتزايد بشكل يدعو إلى القلق الشديد ، كنيتجة لأسباب متعددة منها سوء الإدارة، والتحول إلى آليات السوق ، وغياب أى نوع من أنواع الرعاية الاقتصادية والاجتماعية التى كانت فى مقدمة المبادئ التى نادى بها كينز كشرط أساسى لإقامة دولة الرفاه .

وبرغم أن كينز لم يكن يساريًا بالمعنى الدقيق للكلمة ، إلا أن توجهه الاقتصادى كان إنسانيًا بالمعنى الشامل للكلمة . ولم يكن يفرق بين مساندته لكيان الإنسان ودعمه لكيان الدولة ، بحكم أن الكيانات الصغرى هى التى تبنى الكيان الأكبر للدولة فى النهاية. وإذا كان الصراع الاقتصادى يفرض نفسه بقوة فى حالات كثيرة ، فلماذا لا تعمل دول العالم على ترسيخ روح التعاون فيما بينها ، ذلك أن إيجابيات التعاون تزيد بطبيعة الحال على سلبيات الصراع ؟! ومن هنا كان أحد مظاهر القوة العظيمة التى يتحلى بها النقد الكينزى لليبرالية الجديدة هو المطالبة بالجمع بين الديمقراطية وبرامج المساواة السياسية والتعاون الاقتصادى. ولا يزال أنصار الكينزية يؤمنون بأن دولة الرفاه هى الأداة العملية لتحقيق المساواة الإنسانية . وتمت صياغة نظريات اعتبرتها جزءًا محوريًا فى عمليات طويلة المدى فى سبيل التحرير الاجتماعى ، والتى من شأنها ربط المساواة السياسية بالمساواة الاقتصادية. فالمساواة فى الفرص السياسية ، بعيدًا عن مناورات الاحتكار ودهاليزه المعتمة، تصبح مجرد شعارات جوفاء لا أساس لها من الواقع ، إذا لم ترتبط بالمساواة فى الفرص الاقتصادية فى جو من الشفافية التى تسمح لعناصر الكفاءة والتفوق بالظهور والنمو .

ويتناول أنصار دولة الرفاه ، قضية الفقر باعتبارها الوجه الآخر للثروة ، وبالتالى لابد من مكافحة الفقر لأنه انتهاك لمعايير المساواة الاقتصادية فى الفرص المطروحة أمام الجميع دون تفرقة . إن خفض مظاهر التفاوت الاجتماعى وتضييق فجواته ، لا

يتأتى إلا من خلال إعادة توزيع للثروة والدخل من الأكثر وفرة وغنى إلى الفقير من خلال منظومات دولة الرفاه أو دولة الحد الأقصى . وهى منظومات لا تلجأ إلى فرض الحراسات أو التأميمات أو المصادرات كما تفعل النظم الشيوعية أو الشمولية أو الديكتاتورية ، بل تعتمد على نظام الضرائب التصاعدية التى تفتح الطريق لكل عناصر الانتاج والابتكار والازدهار ، ولكن مع التصاعد الضرائبى الذى يثبت حب كبار رجال الأعمال والمستثمرين وانتماءهم إلى أوطانهم ، لأنهم يحرصون على إمداد الخزانة العامة للدولة بالمزيد من الدخل ، برغم أن معدل أرباحهم يقل كلما ازداد معدل دخولهم . لكنهم فى الوقت نفسه يضمنون عنصر الاستقرار والاستمرار لأعمالهم وأرباحهم ، لأن الفقراء يستمتعون بنظم الضمان الجماعى ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة ، وبالتالى فهناك صمامات أمن جاهزة للتفتيش عن أية بوادر لتجمع أبخرة الغضب والنقمة والحقد . أى أن دولة الرفاه تعمل لصالح قطاعات المجتمع وطبقاته ، وليس لصالح الفقراء ومحدودى الدخل فحسب . وهذا يفسر التوازن الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى تمتعت به المجتمعات الغربية بعد أن اكتوت بنيران الحرب العالمية الثانية التى تركتها فى ضياع وخراب ودمار لا حدود لها . وكانت النظرية الكينزية خير بلسم لكل الجراح العميقة والواسعة التى خلفتها هذه الحرب ، فقد كانت بمثابة الضوء الذى سارت هذه المجتمعات على هديه وسط ركام الخراب والدمار إلى أن استعادت توازنها ، وبدأت انطلاقها نحو المستقبل الجديد الذى تحول إلى واقع تعيشه الآن .

لكن فى مواجهة التهديدات المتفاقمة التى تمارسها الليبرالية الجديدة على التقاليد الاقتصادية الكينزية ، أصبح لزامًا على سياستها التحريرية أن تضع فى اعتبارها المستجدات التى أتت بها العولمة إلى الساحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية ، حتى لا تفقد فعاليتها التى تجلت على مدى النصف الثانى من القرن العشرين . وإذا كانت الليبرالية قد استطاعت

أن تجعل من نفسها ليبرالية جديدة ، فإنه يتحتم على الكينزية أن تجدد نفسها أيضًا حتى تستطيع مواصلة مسيرتها من أجل الفقراء والمطحونين والكادحين ، إذ إن حماية دولة الرفاه عامل جوهرى لكل ما يتعلق بالمجتمع المدنى ، فالفقير أو المريض أو العاجز أو العاطل ليس كمًا مهملاً ومتروكًا لشأنه كى يحمى نفسه بنفسه ، وهو لا يملك أدنى حد من هذه الحماية . وليس لديه حبل إنقاذ أو طوق نجاة يتعلق به سواء أكانت الضمانات الإنسانية والاجتماعية التى تقدمها له الحكومة ، أو المساعدات التى توفرها الجمعيات الأهلية أو الخيرية .

ولعل أهم خاصية أساسية فى النظرية الكينزية أنها تتطلب تدخل الدولة فى الاقتصاد بهدف جعل النظام الاجتماعى أكثر مساواة . وبحكم أن الرفاه هى صفة للدولة ، فإن الدولة الحديثة تتجدد فى بعض جوانبها على أساس هذا التدخل الذى يمكن أن يصبح جزءًا من شكلها الإدارى . وبناء على هذا فإن البطالة والمرض وما إلى ذلك ليست مجرد مسلمات طبيعية ، بل يجب على الدولة أن تبذل أقصى ما فى وسعها لتواجهها بالحلول المناسبة التى تؤلف جزءًا من عملية تشكيل الدولة التى لا تحددها الدولة وحدها ، وإنما تحددها الصراعات والاحتكاكات بل والمعارك بين أجهزة الدولة وبين التنظيمات والأحزاب والجماعات الأخرى . ومن المعروف أن عملية التكوين الاجتماعى هذه ، كانت وستظل عملية طويلة المدى عبر أجيال متتابعة . ولذلك يقول أنتونى جيدنز فى كتابه «بعيدًا عن اليسار واليمين : مستقبل السياسة الراديكالية» :

«إن حالة «الإملاق» ليست مجرد وضع خاص بأفراد يعيشون فى «مجتمع مدنى» ، قبل أن تشرع الدولة فى التدخل ، لأن التعرف عليها وتحديدها ومحاصرتها يتم من خلال وبواسطة هذا التدخل . وعلى وجه التحديد فإن هذا الظرف هو الذى يؤدى فى الواقع إلى تأسيس «المجتمع المدنى» فى حد ذاته ، بحكم أنه القاعدة التى

أقيمت عليها منظومات الرفاه ، وأنه ظهر باعتباره جزءًا من هذا البناء ، فهو لم يكن أبدًا مجرد مجموعة «خارج» الدولة» .

ويوضح إبراهام دى سوان فى كتابه «رعاية الدولة» الصادر عام ١٩٩٨ ، أن ثمة تفسيرات معاصرة متنوعة تشرح المرحلة المبكرة من تاريخ مؤسسات الرفاه ، وتؤكد أن دولة الرفاه ليست إنجاز الطبقات العاملة المنظمة ، ولا هى نتيجة مؤامرة رأسمالية استهدفت التهدئة والاستسلام للواقع الراهن . ويتفق دوجلاس إى . آشفورد فى كتابه «بروز دولة الرفاه» الصادر عام ١٩٨٦ ، فى الرأى مع دى سوان ، فى أن تطور دولة الرفاه جاء بالتدريج كعملية غير محددة المعالم فى معظم الحالات، ومدفوعة فى حركتها بطموحات سياسيين ومسئولين حكوميين مدنيين يحلمون بمدينة فاضلة ، بالإضافة إلى فكرة مجردة عن نظام اجتماعى منهار أو مخاوف من حدوث اضطراب اجتماعى كبير .

ومن الملاحظ أن العناصر الأساسية لدولة الرفاه كانت قائمة فى معظم دول الغرب قبل الحرب العالمية الثانية ، فى الوقت الذى كانت السلطة فى أغلب الدول الأوروبية فى أيدى اليمين . ويرجع ذلك لأسباب عديدة ، منها الحاجة الملحة إلى معالجة الانتشار الواسع للبطالة . لكن بعض الإجراءات الرئيسية الخاصة بالرفاه حدثت خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، إذ كانت تعبئة الاقتصاد والمجتمع هى المطلب الأول والأساسى وقت الحرب . وأدى تعزيز دور الدولة وتأكيد هيبتها فى الحرب العالمية الأولى ، إلى إدخال أشكال وأنماط من الإجراءات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التى ترسخت واتسع نطاقها خلال الحرب العالمية الثانية.

ولقد سجل التاريخ لدولة الرفاه إنجازات ريادية فى مجال تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع ، بين المواطن والوطن ، بين الوحدة الصغرى والوحدة الكبرى ، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر . أى أنها شقت طريقًا ثالثًا بين الليبرالية التى

تفتح كل إمكانات السطوة الاقتصادية للفرد الثرى المستثمر على مقدرات المجتمع ، وبين الشمولية التى تجعل المجتمع ممثلاً فى التنظيم السياسى أو الحزب الواحد سيدًا آمرًا مطاعًا على الفرد الذى يكاد يكون عبدًا مهانًا . فقد نجحت دولة الرفاه - إلى حد كبير - فى حل عدد كبير من التناقضات أو محاور الاحتكاك التى تطرأ على علاقة الفرد بالمجتمع ، بل وبلغت ، فى أحايين كثيرة ، حدًا يكاد يكون أقصى فى ترسيخ هذه العلاقة على أسس إيجابية مثمرة ، نتيجة لإحلالها التعاون محل الصراع . ففى البدايات المبكرة حرصت على إقامة المؤسسات المادية الملموسة فى حياة الأفراد حتى لا يتصوروا أن المسألة مجرد شعارات وهذه المؤسسات كانت بمثابة القواعد التى نهض عليها مجتمع يكون فيه للعمل المثمر ، ولمعنى العمل المأجور فى الانتاج القومى ، دور محورى ومحدد . وفى الوقت نفسه تم وضع منظومة لإجراءات الرفاه ذات التوجه الإنسانى ، خاصة ما يتعلق منها بالضمان أو التأمين الاجتماعى ، بحيث تعنى بالذين يعجزون لسبب أو لآخر عن دخول سوق العمل .

ولعل من أهم أسباب هجوم الليبرالية الجديدة على دولة الرفاه ، أنها ظلت دائمًا دولة قومية ، لأنها ليست كيانًا مجردًا فى حد ذاته ، وإنما كيان يحتوى فى داخله مجموعة من البشر بكل حيويتهم وعلاقاتهم المتشابكة . وكانت أهداف تعزيز التأمين أو الضمان الاجتماعى فى مقدمة العوامل الدافعة لتطوير منظومات الرفاه من أجل صالح جميع الأطراف المعنية ، وهى منظومات ، منذ البداية وحتى الآن ، أنشئت باعتبارها جزءًا من عملية أوسع نطاقًا ضمن بناء الدولة ، ولذلك فإن دولة الرفاه تعنى الدولة / الأمة ، لأنه - فى نظرها - لا يمكن تصور إحداهما بدون الأخرى .

ونظرًا لأن الإنسان هو الهدف الاستراتيجى لدولة الرفاه ، فإن حمايته من المخاطر بقدر المكان يأتى فى مقدمة اهتماماتها . فهى منذ نشأتها الأولى وحتى اليوم معنية بإدارة المخاطر ، بحيث تشكل هذه الإدارة جزءًا أساسيًا من آليات نظام الحكم. وتمثل استراتيجية الرفاه صورة رائدة من صور التأمين الاجتماعى الذى يدعم سعيها

لإدارة المخاطر ، وامتلاك زمام المبادرة لمواجهة مستقبل مفتوح زاخر بكل الاحتمالات والتوقعات ، أى أنه وسيلة للتعامل مع مخاطر يمكن التنبؤ بها ، بحكم أن مجتمع الرفاه مجتمع منتج للثروة وموجه دائمًا نحو المستقبل ، وهى الثروة التى تعود على الجميع بالخير .

ولم يكن مجتمع الرفاه مجتمعًا رجعيًا أو عفا عليه الزمن كما يدعى الليبراليون الجدد ، لأن الكينزية كانت أول صدام اقتصادى واجتماعى وسياسى للحداثة الاقتصادية مع أشكال النظام الاجتماعى السابق عليها ؛ ذلك لأن المجتمعات التقليدية قبل الحديثة اعتبرت الفقر ، شأن المحاصيل الضعيفة ، أو الجفاف الناتج عن عدم هطول الأمطار ، أو حتى الأعاصير والزلازل ، حدثًا طبيعيًا ، لذلك فإن ظهور مفهوم التأمين الاجتماعى لم يبلور مدركات جديدة عن المظالم الاجتماعية فحسب ، بل بلور وأبرز الفكرة القائلة بأن الحياة الاجتماعية والاقتصادية يمكن «التحكم بشريًا» فيها . وهى نظرية تجمع بين الروح الثورية والمنهج العلمى والتوجه الإنسانى . وقد سجل تاريخ الاقتصاد الحديث لنقاد النظرية الاقتصادية التقليدية القديمة ، وفى مقدمتهم كينز ، ريادة كبيرة ودورًا أساسيًا ، وهو ما تجلى بصفة خاصة فى مواجهة تداعيات الكساد العظيم فى أعقاب كارثة الأسواق المالية فى أكتوبر ١٩٢٩ ، بحيث بلور اعتقادًا سائدًا يرى أن «البطالة واسعة النطاق ، هى من الأمور التى يمكن إدارتها بفعالية ، فهى ليست من قبيل الزلازل أو البراكين أو الأعاصير ، ذلك أن الكينزية تقدم أساليب أو صمامات أمن يمكن أن تخفف من أسبابها قبل أن تقع ، أو تخفف من تداعياتها إذا وقعت .

ويفسر كل من روبرت إى جودين وجوليان لى جراند فى كتابهما «ليس الفقراء فحسب» الصادر عام ١٩٨٧ أسباب انتشار دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية ، بأن انتشار الإحساس بالتشتت وضياع اليقين فى فترة حرب شاملة ، أضرت بالسكان المدنيين فى معظم الدول التى اشتركت فيها ، وعلى نحو فاق كثيرًا

أضرار الحرب العالمية الأولى ، مما أدى إلى ظهور مطلب شعبى جديد لوضع حواجز جديدة تحول دون انتشار المخاطر بدلاً من الحواجز القديمة التى يجب التخلص منها ، والتى لم تعد قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة . فقد أكدت خبرة الحرب فكرة أن المخاطر هم مشترك ، إذ إن القنابل فى النهاية تستهدف الجميع دون تفرقة أو تمييز . وفى ظروف الحرب يمكن أن يكون مستقبل أى إنسان هو مستقبلك أنت ، مما يدفع بالجميع إلى رعاية مصالح الجميع .

إن من يعتبرون دولة الرفاه بعد عام ١٩٤٥ ، إنجازاً كبيرًا هم على حق فى ذلك ، إذ مع التسليم بوجود اختلافات واضحة بين الدول فى مجال البنيات الاجتماعية العامة لمؤسسات الرفاه ، إلا أنه تم إحراز تقدم ملحوظ فى التغلب على مشكلات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والفقر . ومع ذلك فإن المشكلات التى تواجه دولة الرفاه الآن على اختلاف صورها فى المجتمعات المختلفة ، أصبحت مشكلات شديدة العمق والتعقيد ، وتتعلق بكل شعار من شعاراتها الرئيسية : العمل والتضامن وإدارة المخاطر . ومن هنا كانت الضرورة الملحة للانتقال من مرحلة الكينزية التقليدية إلى مرحلة الكينزية الجديدة القادرة على استيعاب المتغيرات التى تحاول الليبرالية الجديدة احتكارها لنفسها بدعوى أنها مذهب الألفية الجديدة. فقد قطعت دولة الرفاه التقليدية شوطًا فى طريقها نحو معادلة العمل والعمالة المأجورة فى سوق العمل ، كما افترضت صواب وضع الأسرة الأبوية ، وإذا كان إنجاز العمالة الكاملة أحد أهم أهداف الدعوة الاشتراكية لمنظومات الرفاه بصفة خاصة ، إلا أن العمالة بهذا المفهوم تعنى عمالة الرجل ، أى أن العمل هو قدر الرجال فى حين أن الحياة المنزلية هى قدر المرأة لأن القضية النسوية لم تكن مطروحة على المستوى المؤسسى فى ذلك العصر . وإذا كانت مثل هذه المنظومات لا تلائم الآن وضع دخلت فيه المرأة ضمن قوة العمل المدفوع الأجر بأعداد كبيرة ، فإنها لم تعد تلائم أيضًا مجتمع توشك فيه أن تكون قضية محورية الصناعة التقليدية التى تحتاج

إلى جهود الرجال موضع شك. ففى مجالات الانتاج الإلكترونى تتساوى المرأة مع الرجل تمامًا ، هذا إذا لم تبزه . وهى القضية الشاملة التى تشرح باتريشيا هويت جوانبها وأبعادها المتعددة فى كتابها «عن عنصر الزمن : الثورة فى مجال العمل وحياة الأسرة» الصادر عام ١٩٩٣ ، الذى تقول فيه :

«إن فكرة العمالة الدائمة ولكل الوقت ، يمكن أن نراها واضحة فى منظومة الضمان الاجتماعى ، وفى قانون العمالة وسياسات المعاش والتقاعد . إنها تسرى فى ثقافة قطاع الأعمال والإدارة والحياة العامة . وتؤثر فى تنظيم وفى استراتيجيات النقابات مثلما تؤثر فى القطاع الأكبر من المناقشات الخاصة بالعمالة الكاملة . وتؤثر بأسلوب غير مباشر فى قرارات العديد من المجالات الأخرى للسياسة بما فى ذلك النقل وتدبير أوقات الفراغ ورعاية الأطفال ورعاية المسنين . كما تؤثر تأثيرًا قويًا وعميقًا فى تنظيم الحياة الأسرية مثلما تعتمد عليها فى الوقت نفسه».

ومن المتغيرات بل والتحديات التى يتحتم على دولة الرفاه أن تواجهها ، أن نموذج العمالة الدائمة طول الوقت ، والذى سيطر على عملية انتشار مؤسسات الرفاه، ارتكز على ا لمركزية الاقتصادية للإنتاج الكبير ، وعلى التنظيم المركزى لرأس المال والعمل المدفوع الأجر . لقد كانت دولة الرفاه دولة قومية موحدة ترسخت فيها النزعة الاندماجية ، كما أنها التزمت بالتضامن القومى، ولا يشن أنصار العولمة هجومًا عنيفًا ضد الأساس الاقتصادى لدولة الرفاه فحسب ، بل أيضًا ضد التزام مواطنيها بمعادلة الثروة بالثروة القومية ، لأن الثروة الفردية هى محورها ، فهى ترى أن الدولة أقل قدرة على توفير سيطرة مركزية فعالة على الحياة الاقتصادية . كذلك فإن القدرات السيادية للدولة وهيبتها المفترضة أصبحت مزعزعة الدعائم والأسس بسبب التحالف أو الالتحام بين العولمة والليبرالية الجديدة أو اليمين المحافظ .

قاد الليبراليون الجدد الهجوم ضد دولة الرفاه المثقلة بأعباء فوق طاقتها نتيجة لسعيها الدائم لبلوغ الحد الأقصى فى رعايتها لمواطنيها . كما شن الليبراليون هجومهم هذا تحت اسم تحرير مشروعات الأعمال التنافسية من الأعباء البيروقراطية ومن أسواق العمل الضعيفة . لكن المفارقة الغريبة التى تورطوا فيها أنهم سعوا لإقامة دولة الحد الأدنى داخل حدودها ، وإقامة دولة الحد الأقصى خارج هذه الحدود. وبالتالى فإن دفاعهم عن الدولة والأمة ، كان مجرد دعوة إلى «دولة قوية» على المستوى الدولى. وسرعان ما رصد النقاد هذا الطابع المتناقض فى مواجهة الوضع الجديد ، والذى يتطابق مع تناقضات النظرية السياسية لليمين الجديد الذى استغل تواجده فى السلطة فى أن يحتوى التناقض ، ويزعم أن الهجوم على دولة الرفاه يتلاءم تمامًا مع تأكيد قدرة الدولة وتعزيز هيبتها . لكن الواقع يوضح أن العوامل ذاتها التى كانت تغير من وضع الدولة / الأمة داخل المنظومة العولمية الأوسع ، كانت تسهم فى تقويض دعائم مؤسسات الرفاه ، التى كانت تسعى دائمًا إلى ترسيخ التضامن القومى والوحدة الوطنية .

ومن أشهر الحجج المألوفة عما تعانيه دولة الرفاه من ضغوط وتوترات ، الحجة القائلة بأن دولة الرفاه قوضتها نجاحاتها هى ، لأنها هى التى ربّت ونمّت ودعت وسلحت الذين كبروا وأثروا على حسابها وفى ظل قوانينها الإنسانية ، ثم شرعوا فى الاستقلال عنها والتحرر منها ، بل والقضاء عليها خوفًا من أن تقف عقبة فى سبيل طموحاتهم العولمية غير المحدودة . وبعبارة أخرى فإنه عندما يصبح المناخ الاقتصادى معاكسًا ومضادًا ، فإن الذين انتفعوا بأكبر قدر منه ، يتحركون لحماية وضعهم الذى اكتسبوه ضد الجماعات الأقل انتفاعًا وامتيازًا ونظرًا لأن أداء الضرائب يعد من أهم بنود النظرية الكينزية ، ومن أهم أركان دولة الرفاه ، كمصدر لرعاية كل فئات المجتمع ، فإن ما يسمى «بثورة دافعى الضرائب» ، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى ، تنبع من الرغبة الأنانية فى الدفاع عن أسلوبهم المريح فى الحياة .

وبذلك فإن جماعات الطبقة الوسطى التى ازدهرت فى ظل دولة الرفاه ، قد سارعت إلى عض اليد التى أطعمتها فى البداية . ذلك أن غالبية سكان المجتمعات المتقدمة تنعم بمستوى معيشى مرتفع كنتيجة لتوسع رأسمالية الرفاه على وجه التحديد . لكن جشع النفس البشرية يجعلهم يتساءلون: هل من مزيد ؟! وقد وجدوا هذا المزيد من العولمة التى فتحت كل الآفاق للنفس البشرية كى تشبع كل شراهتها نحو المزيد من المكاسب والفوائد والأرباح التى لا تعرف حدودًا كى تتوقف عندها . ولذلك يقول جون كينث جالبريث فى كتابه «ثقافة القناعة» الصادر عام ١٩٩٢ ، إن الغضب سرعان ما يشتعل ضد الحكومة عندما تحاول أن تقحم نفسها لتحقيق أهداف قومية عامة ، ذلك لأن الاهتمام بالمصلحة الشخصية أصبح العنصر المهيمن والمزاج المسيطر على الغالبية التى كانت قانعة، بل إن الأكثر وفرة يميلون بصفة عامة إلى الانتفاع من دولة الرفاه أكثر من الفقراء .

ولذلك مهدت هذه الدولة - ربما دون أن تعى - لظهور العولمة التى داست على الفقراء لكى ينعم الأغنياء وأصحاب المال والأعمال بأكبر قدر ممكن من الثروة والسطوة والجبروت .

وكان الغلاء الذى يجتاح العالم ولا يتوقف عن التصاعد ، قد جعل مؤسسات الرفاه باهظة التكاليف أكثر وأكثر . وقد وضع دافعو الضرائب حدودًا حاسمة على كيفية التوسع فى داخل الدولة وفاء بتلك الحاجات . وهو وضع يساهم فى نشر الفقر ونشوء الطبقات الدنيا وتطورها ، وغير ذلك من الأوضاع والعوامل التى تخلخل بنيان دولة الرفاه إلى أن تبلغ مستوى دولة الحد الأدنى ، فتفقد بذلك كل الوظائف والخصائص التى افترضها فيها كينز . وهذه التحديات التى تواجهها دولة الرفاه تهدد بقاءها فى صورتها الراهنة. وإذا بقيت، فسوف تتآكل أو تتناقص تدريجيًا على الأرجح ، وقد يحصل هذا على أيدى الحكومات التى تدعم بقوة المبادئ الأساسية التى تنهض عليها ولابد من البحث عن البديل الملائم الذى

يستوعب المتغيرات ويتصدى لتحدياتها . ذلك أن الأهداف الإنسانية التى نجحت دولة الرفاه فى تحقيقها من قبل ، لا يمكن التشكيك فى مصداقيتها ، لكنها أصبحت فى أمس الحاجة لوسائل ومناهج وأدوات جديدة لتحقيقها فى أشكال متغيرة ومرنة وعملية حتى لا تطويها صفحات التاريخ .

يضع أنتونى جيدنز فى كتابه «بعيدًا عن اليسار واليمين» بعض الاقتراحات التى يمكن أن تساعد دولة الرفاه على الخروج من أزمتها فى مواجهة محاولات الليبرالية الجديدة لاجتياحها . فمثلاً ، يتحتم على مؤسساتها ونظمها وآلياتها أن تتخلص من التواكل والرتابة والتقاليد القديمة ، حتى تصبح أكثر قدرة ومبادرة للتلاؤم مع المبادرة والإيقاع السريع ، وأن تستوعب طائفة من اهتمامات الحياة ومتغيراتها ، تكون أوسع نطاقًا من اهتمامات الرعاية الاجتماعية ومتغيرات النزعة الانتاجية ، وأن تستحدث سياسة للبدائل والآليات والفرص الثانية ، وأن تبتكر سلسلة من المواثيق أو التسويات الاجتماعية ليس بين الطبقات فحسب ، بل ومن الجماعات أو القطاعات أو الفئات الأخرى من السكان، وأن تركز على ما يسميه جيدنز «المفهوم التجديدى للمساواة» ، وغير ذلك من قائمة طويلة ومتشعبة تكشف الموقف الضعيف عند من يرون أن جوهر نظرتهم السياسية هو مجرد الدفاع عن المفاهيم التقليدية لدولة الرفاه . فليست هناك مفاهيم أو مبادئ من صنع البشر، تستطيع الصمود إلى ما لا نهاية فى وجه متغيرات الزمن ، إلا إذا اكتسبت المرونة الكافية للتعامل بلغة العصر ، دون إهدار الثوابت أو الأساسيات الجوهرية التى تمنحها شخصيتها المتميزة .

إن ثمة مشكلات أساسية يتعين حلها فيما يتصل بالكفاءة الاقتصادية وتكاليف برامج الرعاية الاجتماعية . وهى عملية ليست محدودة على الإطلاق ، ولا يقتصر فحصها وتطويرها فى ضوء أساليب التوزيع أو على أساس ما يمكن أن تنهض به الدولة فحسب، بل من خلال إعادة الهيكلة كمطلب أول وأساسى لمجتمع

ينتقل من مرحلة الاستقرار السياسى الذى اعتاده المواطنون منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلى مرحلة العولمة أو الكوكبية التى أحالت المواطنين إلى مجرد أفراد أو جزر معزولة وسط محيطات الاقتصاد ذات الأمواج المتلاطمة والأعاصير والدوامات الناتجة عن العمليات والتعاملات الغامضة التى تدور فى الدهاليز المعتمة لأسواق الأوراق المالية .

إن مشروعات الرفاه ، التى لا تضع فى اعتبارها العلاقة بين المتغيرات العالمية وبين الروابط وأنماط الحياة المحلية ، يمكن أن تكون مدمرة مثل قوى السوق التى تسعى إلى مناهضتها . وفى هذا يقول ناثان جليزر فى كتابه «حدود السياسة الاجتماعية» الصادر عام ١٩٨٨ : «إن خلق وبناء تقاليد جديدة أو صيغ جديدة من تقاليد قديمة ، أمور لابد من أن نأخذها على محمل الجد - تمامًا - باعتبارها شرطًا للسياسة الاجتماعية ذاتها» . وهذه التقاليد هى فى حقيقتها أشكال من ممارسات عرفية أو شعائر مفتوحة للاتصالات الحوارية مع الآخرين . ولذلك يقول المفكر الفرنسى ليفى شتراوس فى مقال له بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٧٧ فى صحيفة «نيو ستيتسمان» ، بعنوان «تأملات فى الحرية» : «إن الحرية المخططة على أساس عقلانى محسوب ، يمكن أن تدمر نفسها ، لأن مثل هذه الاستراتيجية تجهل غالبًا أن المجتمع فى صورته الإجمالية ، حطم عددًا غير محدود من الولاءات اليومية ، وشبكة ظواهر التضامن الخاصة التى تنقذ الكائن الفرد» .

ويقول آر . إف . توماسون فى كتابه «دولة الرفاه : ١٨٨٣ - ١٩٨٣» إن دولة الرفاه لم تنجح عمومًا فى تحويل موارد الثروة من الجماعات الغنية إلى الفقيرة ، مثلما فشل الليبراليون الجدد ، إذ يقول كريستوفر بيرسون فى كتابه «بعيدًا عن دولة الرفاه» الصادر عام ١٩٩١ ، إنه ليس من حق الليبراليين الجدد أن يتعالوا على دولة الرفاه لأنهم لم ينجحوا بدورهم فى ابتكار نموذج لانتاج الثروة وتوزيعها على مراحل تدريجية ، بل إن الدول التى حاولت بشكل جاد تطبيق هذا المنهج اكتشفت أن

النتيجة كانت اتساع هوة الفرق بين الغنى والفقير ، وكان من الطبيعى أن يصاب المحللون والمفكرون بالحيرة والتساؤل عما إذا كان لزامًا عليهم أن يستسلموا لنظام اجتماعى ، ويضعوا فيه كل آمالهم من أجل تحقيق المساواة أو العدالة الاجتماعية ، ثم يكون مصيره الإخفاق التام ؟! كان عليهم أن يفكروا فى تحديد العدالة الاجتماعية بأسلوب جديد مغاير ، يتمثل فى صورة مجتمع يشكل بالتدريج جزءًا من نظام متعولم وليس نظامًا متمركزًا داخل الدولة / الأمة . ذلك أن السيطرة الذكية الواعية على الحياة الاجتماعية ، أى إخضاع قوى السوق للإدارة المركزية ، لا تنتمى إلى روح العدالة الاجتماعية بصلة ، وإنما تحافظ على الأرجح ، على السلطة الاستبدادية التى يمكن أن تأخذ من الغنى لتعطى الفقير .

ومع ذلك فإن الدعم الاقتصادى هو مجرد عنصر من العناصر التى تنهض عليها هيبة الدولة فى نفوس المواطنين الذين لابد أن يشعروا بجهود الدولة الجادة والمتجددة فى توفير السعادة ، والأمن ، واحترام النفس ، وتحقيق الذات . إن امتلاك الثروة لا يهيئ بالضرورة للأفراد إمكان تحقيق هذه الضرورات الإنسانية ، لدرجة أن الثروة يمكن أن تتساوى ، من هذه الزاوية ، مع الفقر المادى ، برغم أن الثروة بطبيعتها ليست مقطوعة الصلة بها . فالعلاقة بين هيبة الدولة وسعادة المواطن ، تجعل احداهما شرطًا للأخرى ، ورهنًا بالظروف التى تتولد فيها كل منهما . ونظرًا للأسلوب الذى تطورت به دولة الرفاه ، إذ إنها بدأت من الاهتمام بمساعدة الفقير وتدعيم كيانه الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، مما جعلها بصفة عامة ، معادلاً موضوعيًا لتحسين قطاعات المحرومين المستضعفين ، لكن آن الأوان لتوجيه برامج الرفاه إلى الأغنياء مثلما تتوجه إلى من يعانون ظروف الحرمان . فلا يعقل أن يقتصر دور الأغنياء فى دولة الرفاه على دور دافعى الضرائب الذين يمدون الدولة بميزانيتها لدعم الفقراء ، لأن دور الدولة أشمل من ذلك بكثير ، بحيث لا يصبح مفهوم الرفاه إيجابيًا بالنسبة للفقراء وسلبيًا بالنسبة للأغنياء . وبرامج الرفاه الجديدة يمكنها أن

تكون أداة مهمة وحيوية للتغلب على حدة ظواهر التفرقة أو التباين التى ظلت قائمة بين الأغنياء والفقراء .

إن بوسع الغنى أن يتعلم من الفقير أكثر مما يتعلمه الفقير من الغنى ، ذلك لأن الذين اعتادوا بدرجة أو بأخرى البقاء دائمًا خارج العمليات والدهاليز الاقتصادية ، وأيا كانت المشقة التى عانوها ، أصبحوا بحكم الظروف القاهرة ذوى خبرة بالحياة التى لا تتخذ من مجرد العمل المدفوع الأجر محورًا لها ، أو القوة الرئيسية المحركة لها . لذلك لن يكون الدافع الذاتى للفقر هو العمل من أجل التحويل المباشر للثروة وإعادة توزيعها ، وإنما تحويل فرص العمالة المتولدة عن تغير مواقف من هم أكثر غنى من عائد العمل . وقد يبدو غريبًا الحديث عن الفقير الذى يقدم إسهامًا متبادلاً بشأن أسلوب الحياة ، لكن دولة الرفاه الجديدة يجب أن تيسر لكل من يعيش على أرضها أن لديه ما يمنحه مقابل ما يأخذه ، فى ظل منظومة الاعتماد على النفس ، والوحدة التكاملية ، والمسئولية الاجتماعية ، والرعاية البيئية المحلية ، فهذه المنظومة ستكون بمثابة الضريبة التى سيتحملها كل أبناء المجتمع ، إذا كانوا يسعون للنهوض به .

ولابد أن يصبح دور دولة الرفاه مختلفًا فى ظل هذه المعطيات الجديدة ، حتى يمكنها الاستمرار من منطلق تدبير آليات جديدة تنطوى على سلسلة طويلة من السلع والخدمات التى تهدف إلى منع ظواهر التواكل والتبعية حتى لا يؤدى انتشارها إلى القضاء على دولة الرفاه نفسها . وهذا التوجه يفرض بدوره أن تتعامل هذه الآليات فى تعاون مع الجماعات الأهلية والتعاونية على المستوى المحلى ، والمنظومات السياسية والاقتصادية والبيئية على المستوى الدولى ، أى جماعات الاعتماد على النفس من النوع المحلى ، وكذلك النوع العابر للقوميات . ولابد من ابتكار الأساليب والوسائل والآليات الاجتماعية لتحقيق الآفاق الجديدة للحياة ،

خاصة تلك المرتبطة بالعلاقة بين الغنى والفقير. وهذه الآمال والطموحات رهن توافر الإرادة المحلية المستوعبة للآليات العولمية حتى تخرج إلى النور .

ويقترح أنتونى جيدنز فى كتابه «بعيدًا عن اليسار واليمين» عدة وسائل وآليات لتوليد ميثاق أسلوب حياة جديد بين الغنى والفقير ، مما يحافظ على توازن المجتمع وهيبة الدولة . فهو يركز على الاستفادة من وجود مصلحة مشتركة فى حماية البيئة وخفض عوامل التلوث ، بهدف وضع سياسات تؤدى عمليًا إلى إعادة التوزيع لصالح الفقير على المدى المنظور ، ولصالح الغنى على المدى غير المنظور . ذلك أن الجماعات المحرومة غالبًا ما تضطرها ظروفها إلى اتباع ممارسات أو أساليب حياة ضارة بالبيئة . وهذه الممارسات تضاعف من سوء الأحوال التى يمرون بها. وبالإضافة إلى ذلك فإن خفض نسبة الأخطار والمتاعب والمشكلات بصفة عامة ، من شأنه أن يحسن من حياة المحرومين بدرجة أكبر نسبيًا من الأغنياء الذين قد لا يكونون فى حاجة ماسة لأى نوع من التحسين .

وتصدق هذه الاعتبارات نفسها على قضايا حماية التقاليد وعوامل التضامن الاجتماعى المحلى. كذلك فإن توفر قدر أكبر من المرونة الوظيفية لمن هم أكثر ثراء ، لا يستلزم إيجاد سوقين للعمل ، يترتب عليهما شرخ فى المنظومة الاقتصادية. ولذلك لابد من التحرك فى اتجاه شق قنوات اجتماعية أخرى يكون من شأنها تدعيم المجتمع كمنظومة متكاملة . ويمكن العمل من خلال تدابير وآليات متنوعة قصيرة المدى ، لتحقيق المزيد لدعم العدالة الاجتماعية عن طريق التحويلات المرنة لفرص العمالة . وقد تشتمل هذه الإجراءات على العمالة التى توفرها الدولة، وتتخصص فى أداء مهام الرعاية الاجتماعية العامة والمحلية . وهذه الاجراءات تحتم تجديد منظومات الرفاه القائمة ، حتى يمكنهاخفض ظواهر التباين الهيكلى خاصة ما يتصل بهدف حظر تكوين الطبقات الدنيا المهمشة التى تعتبرها دولة الرفاه وصمة فى جبين أية دولة تتركها تنمو على أرضها .

وإذا كانت السعادة البشرية هى الهدف الاستراتيجى لدولة الرفاه، فلابد من اتخاذ الإجراءات والتدابير والآليات الاقتصادية المرتبطة بالحقوق الديمقراطية ، وتجنب العنف ، وتدعيم الاستقرار الإيجابى الذى يضمن التقدم والازدهار ، ويساعد الدولة على الاحتفاظ بهيبتها فى نفوس المواطنين احتفاظًا طوعيًا مما يسهل مسارات الأمور إلى حد كبير ، وكان يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور إيجابى فى هذا المجال ، لولا الأنيميا الحادة التى أصابتها نتيجة لانتشار تيارات العولمة التى تجاهلتها تمامًا ، وهى التيارات التى اكتسبت قوة دفعها من تشجيع الدول الكبرى لها ، والتى لم تسترح أبدًا لوقوفها على قدم المساواة مع الدول الصغرى فى إجراءات الجمعية العامة ، خاصة فيما يتصل بالتصويت .

فى فبراير عام ١٩٩٦ قامت الأمم المتحدة بتنظيم «مؤتمر المستوطنات البشرية»، وفيه حاولت المجموعة الأفريقية والعربية أن تنسق الأدوار مع المجموعة الأوروبية لإعلاء صوت الجنوب الفقير ، بحثًا عن برامج عمل محددة لحل مشكلة المأوى والغذاء ، وتخفيف حدة الفقر ، والتخلص من العشوائيات ، وإنشاء صندوق اجتماعى دولى يدعم المجتمعات الفقيرة فى قارات العالم بعد أن أوضحت الاحصائيات الدولية أن هناك ٥٠٠ مليون بلا مأوى . وسوف يزداد عددهم نتيجة لطوفان العولمة الذى يحمل على قمة أمواجه تيارات الليبرالية الجديدة واليمينية المحافظة والرأسمالية المتطرفة التى لا تضع فى اعتبارها سوى كبار رجال المال والأعمال والمستثمرين ، ونقلت السلطة الفعالة من حكومات الدول وإداراتها إلى أسواق الأوراق المالية التى أصبحت تحكم العالم المعاصر برمته . وكان هذا المؤتمر هو الخامس فى سلسلة المؤتمرات التى عقدتها الأمم المتحدة ، فى محاولة منها لإعادة زمام المبادرة إلى الدول حتى تتمكن من رعاية مواطنيها ، ابتداء من مؤتمر البيئة بريو دى جانيرو ، ومؤتمر القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن ، ومرورًا بمؤتمر السكان بالقاهرة، ومؤتمر المرأة ببكين ، وانتهاء بهذا المؤتمر الذى يعالج قضية المستوطنات البشرية.

وكانت وثيقة المؤتمر عبارة عن مجموعة من القواعد والنصوص والأطر التى تحكم واقع ومستقبل المدن وبالتالى الدول التى تضم هذه المدن ، والتجمعات العمرانية الريفية الآخذة فى التآكل أو الانقراض ، فى عالم أصبحت فيه المدينة هى الشكل السائد فى حياة البشر ، بعد أن صارت مصدر الجذب لكل السكان ، وباتت المدن تستقطب حوالى ٥٠٪ من السكان . وبحلول عام ٢٠٢٥ ، أى بعد أقل من ربع قرن من الآن ، سوف تجذب المدن ثلثى السكان ، وبذلك تصبح محور ومحرك كل الأمور المعيشية من اقتصاد وتجارة وحياة مدنية وخدمات ، بل والبيئة ككل لما فيها من استهلاك وانتاج وترفيه للبشر . ولابد أن تؤدى زياد السكان المطردة إلى مجموعة من المشكلات هى بمثابة الشغل الشاغل للدولة .

ففى معظم أرجاء المعمورة ، تشكل المدن مراكز جذاب للاستيطان ، برغم مساحاتها الضيقة والمحدودة ، وتكدسها التقليدى بالسكان برغم الأحياء والضواحى بل والمدن الصغيرة التى تنشأ باستمرار على حدودها القابلة للاتساع إلى مالا نهاية. وقد أدت هذه المشكلات المتفاقمة إلى أمراض مزمنة للمدينة المعاصرة ، وخلقت تفاوتًا فى الدخول ، وتلوثًا فى البيئة ، وعنفًا فى الانفعال والسلوك ، وتوترات واحتكاكات متزايدة ، وعشوائيات يمكن أن تنطلق منها الأمراض والأوبئة ، وزيادة فى معدلات الاستهلاك من مياه وكهرباء وطاقة ، واستنزافًا لموارد محلية ، وتآكلاً فى الأراضى الزراعية حول المدن نتيجة للزحف العمرانى المستشرى . وقد أدى التركيز فى المدن إلى ظاهرة التضخم الحضرى ، ونزوح سكان الريف إلى المدينة سعيًا وراء الرزق الذى يتمثل فى وظائف هامشية غير مستقرة ، مما ضاعف من مشاكل المدن العاجزة أصلاً عن حلها . وفى الوقت نفسه أدى إلى تدهور الريف ، وضياع القاعدة الأساسية الاقتصادية فى مجال الانتاج الزراعى الذى يمد المدن بما تحتاجه من موارد أولية غذائية .

ولا تنحصر مشكلة المدينة فى نوع معين من المدينة ، بل هى ظاهرة عالمية تعانى منها المدن العملاقة والكبيرة والمتوسطة والصغيرة على حد سواء . وأصبح على الدولة أن تقوم بإجراءات ، قصيرة أو طويلة المدى ، لا تستطيع المدينة أن تنهض بها بمفردها ، مثل توفير السكن الإنسانى الملائم ، ودراسة قضية الإسكان بالمعنى الواسع ، وقضية التنمية المستدامة ، ومعالجة الفقر الحضرى ، ومجابهة الكوارث الطبيعية أو المصنوعة بيد الإنسان ، والمشاركة بين الدولة بأجهزتها ، والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية والشعبية والحكم المحلى ، والمساهمة الشعبية بالرأى والعمل فى رسم استراتيجيات وخطط التحضر بجهود محلية وذاتية فى حل قضايا المدينة بصفة خاصة ، والبيئة بصفة عامة . ومعظمها مستوحى من مبادئ دولة الرفاه .

وكان التعاون الدولى بين الدول من أهم القضايا التى ناقشها مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فى نيويورك . وكان فى مقدمة توصياته تخصيص ٠٫٧٪ من الدخل الإجمالى القومى للدول الغنية ، من إجمالى المساعدات ، بحيث يتم توجيهها لدعم التنمية الفعلية للدول النامية أو الدول التى تحولت اقتصادياتها إلى آليات السوق ، خاصة الدول التى كانت تنتمى إلى المعسكر الشرقى أو الاشتراكى أو الشيوعى . ولعل الخلافات أو الاختلافات أو التناقضات بين مختلف الدول كانت بمثابة عقبات أو عوائق فى طريق الحلول التى يمكن أن ترضى الأطراف المعنية. فالدول لا تقف على نفس المستوى بالنسبة لقضايا التحضير ، التى تعانى منها الدول المتقدمة صناعيًا ، والتى دخلت مرحلة ما بعد الصناعة ، ويطلق عليها دول المقدمة ، وتملك كل المعلومات ، ولا يزيد عددها على عشرين دولة بما فيها الدول الصناعية فى أمريكا وأوروبا وآسيا . وهناك دول حققت مرحلة الانطلاق فى التنمية، وأصبحت تعيش مشكلات النمو الذى يصل إلى درجة التخمة مثل كوريا الجنوبية والصين وماليزيا ، فى حين هناك دول لم تبدأ بعد مرحلة نموها الاقتصادى ، وتشكل معظم دول العالم وتعيش مشكلات ما قبل عصر الصناعة ، أو مرحلة تزييف المدن

من خلال سيطرة نمط الحياة الزراعية والقبلية البدائية أو المتخلفة على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة .

ونظرًا لأن التوجه الفكرى للعولمة ، يصب كل اهتمامه على الدول الغنية والمتقدمة ، فقد فشل مؤتمر المستوطنات البشرية فى نيويورك فى أن يعبر تعبيرًا كاملاً عن طموحات ومشكلات الدول الفقيرة التى تغطى معظم مساحات الكرة الأرضية ، مما جعل المؤتمر أقرب إلى مشكلات العالم المتقدم ، ومما يدل على أن الأمم المتحدة نفسها قد جرفها طوفان العولمة ، فى حين انطلق ممثلو الدول الفقيرة فى المؤتمر من المفاهيم الإنسانية التى ارتبطت بدولة الرفاه منذ أكثر من نصف قرن ، وذلك فى مواجهة الدول الغنية المتقدمة التى انطلقت من مفاهيم الليبرالية الجديدة واليمينية المحافظة . فمثلاً ركزت الدول الفقيرة على الأسرة بأشكالها المختلفة بصفتها الخلية الأولى التى يتكون منها المجتمع ، وبالتالى تشكل جوهر قضية التحضر . كذلك فإن احترام ودعم وتعزيز إمكانات الأسرة وإنتاجيتها ، وتوفير الشروط المعيشية والإنسانية الملائمة بحيث تضمن لها حد الكفاية ، هو بمثابة الركيزة الأولى لتنمية المجتمعات الحضرية ، وهو ما نادى به كينز فى نظريته التى نهضت عليها دولة الرفاه التى سعت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء ومسكن وملبس ودواء وتعليم ... الخ .

لكن آليات السوق فى زمن العولمة والليبرالية الجديدة ، اعتبرت كل هذه الحاجات الأساسية نوعًا من السلع وليست خدمات اجتماعية أو حقًا من الحقوق الأساسية للإنسان . ففى دولة الرفاه لا يقل توفير المسكن فى أهميته عن توفير فرص العمل ، والقوت اليومى ، والملبس ، والعلاج ، والتعليم ، وقبل كل هذه الحاجات ، الحق الإنسانى فى حرية الاختيار . وقد ظلت مشكلة توفير المسكن فى الدول الفقيرة ملقاة على عاتق الحكومات باعتبارها قضية لا تحقق ربحًا على المدى القصير . وتفاقمت المشكلة التى أدت إلى النقص الشديد فى المسكن ، نتيجة لعدم

قدرة الدول النامية على تلبية التكاليف الاقتصادية الخاصة بذلك . وكانت الوثيقة الصادرة عن مؤتمر المستوطنات البشرية تتعامل مع المسكن باعتباره سلعة تخضع للعرض والطلب وتحريره من كل القيود التى تعوق إعمال هذه الآلية .

ولعل من أخطر توجهات العولمة أنها لا تفرق بين إمكانات الدول الغنية المتقدمة وبين ظروف الدول الفقيرة النامية أو المتخلفة ، وكأن معاييرها مقدسة لا تمس . فمن المعروف فى قضية المسكن مثلاً أن اعتباره سلعة لا يتأتى إلا فى دولة ذات اقتصاد قوى وراسخ ، يستطيع أن يمارس آليات السوق بشكل منتظم لتمكنه من قواعدها وتحولاتها ومفاجآتها . وهو تمكن يتجلى فى توفير فرص عمل ومستوى لائق للأجور والدخول ، ويسمح بحركة هذه الآلية بل وانطلاقاتها التى يمكن أن تكون غير واقعية . أما الدول الفقيرة التى تعيش عند حد الفقر أو حتى تحته ، بحيث يشكل الفقراء بل والمعدمون نسبة كبيرة من السكان ، قد تصل إلى حد الأغلبية ، وتتفشى فيها البطالة والجهل والمرض ، هذه الدول لا تملك بحكم ظروفها ، توفير أى نوع من الإسكان .

من هنا طالبت الدول النامية والصغيرة بإنشاء الصندوق الاجتماعى للمسكن كضرورة إنسانية لا يمكن تجاهلها ، على غرار صناديق الأمم المتحدة التى توجه مواردها إلى البناء والتنمية . ويمكن أن يعتمد فى ممارسة نشاطه على نسبة ٠,٧٪ التى تمنحها الدول الغنية من صافى دخلها القومى لدعم التنمية الفعلية للدول الفقيرة والنامية . ولا يعنى هذا أن الدولة تعرض المسكن دون مقابل ، ولكن من خلال دعم للساكن وليس المسكن ، وبقروض ميسرة ، مع توفير فرص العمل ، وتشجيع البناء التعاونى والجماعى ، وإتاحة مساحات صغيرة من الأرض لبناء المساكن ، ومعها البنية الأساسية والتشريعات التى تصون الملكية وتحمى نقلها وتسجيلها والتصرف فيها ، وتشجيع الصناعات الوطنية لتوفير مواد بناء محلية بتقنيات بسيطة وملائمة وبأسعار مقبولة . وهى مداخل أو آليات كلها مستوحاة من

النظرية الكينزية التى نهضت دولة الرفاه على أساسها ، والتى وضعت محدودى الدخل والفقراء فى اعتبارها دائمًا .

لكن المشكلة أن أغنياء الشمال من أنصار الليبرالية والعولمة يميعون المواقف، لأن العولمة جرفت فى طريقها الإحساس القديم بوحدة المصير الإنسانى . فلم يعد هؤلاء الأغنياء يشعرون بأية مسئولية تجاه فقراء الجنوب الذين يبحثون عن برامج للتمويل ، بل إنهم لا يشعرون بمجرد التعاطف معهم . كذلك فإن الأغنياء متحمسون لقيام دولة الحد الأدنى ، فى حين يحلم الفقراء بإقامة دولة الحد الأقصى التى ترعاهم وتحميهم من أنياب العولمة . وهذه معادلة صعبة للغاية لأن المواجهة هى بين أغنياء أقوياء يملكون كل شىء وبين فقراء ضعفاء لا يملكون شيئًا له وزن أو فعالية ، ومن يشرف على هذه المواجهة ليس حكمًا على الإطلاق ، وإنما مجرد متابع أو راصد لما يجرى . إنه هيئة الأمم المتحدة التى لا تملك سوى جمع الأطراف المعنية، دون أى قدرة على تعديل موازين القوى فيما بينهم ، وبالتالى غالبًا ما تنتهى هذه المؤتمرات بنفس البدايات التى انطلقت منها ، وربما كانت البدايات أرحم من النهايات . ذلك أن الأمم المتحدة كانت من أولى ضحايا العولمة التى تجاهلتها وتجاوزتها تمامًا ، ولذلك فهى تعانى من كل مظاهر الضعف والهزال والأنيميا التى تعانى منها الدول الفقيرة والضعيفة . ومن هنا لم تعد الدول الغنية والمتقدمة ملتزمة بالقرارات التى تصدر عن مؤتمرات الأمم المتحدة ، وإن كانت تشترك فى صياغتها ، إذ يبدو أنها تشارك فى مثل هذه المؤتمرات لجس النبض ورصد التيارات والتوجهات السائدة التى ربما تكشف لها عن معالم الطريق ثم تشرع فى العمل لحسابها الخاص، وهو حساب لا يضع فى اعتباره مصالح الدول الفقيرة والضعيفة على وجه التأكيد، لأنه فى عصر العولمة كلٌّ مسئول عن مصائبه .

ويعتبر الفقر من أخطر وأضخم المشكلات الكئيبة التى تلقى بظلالها على الدول الغنية المتقدمة التى تدعى أن العولمة هى الحل السعيد لكل المعضلات ، فى

حين أنها كانت السبب المباشر لتزايد أعداد الفقراء والمعدمين فى شتى أنحاء العالم بشكل يدعو إلى القلق من مستقبل مشحون بالقلاقل والاضطراب ذلك أن الدول الفقيرة والمتخلفة والضعيفة كانت تعانى - منذ رحيل الاستعمار عن أراضيها فى أوائل ستينيات القرن الماضى - من الفقر والجهل والمرض وسوء الإدارة والصراعات القبلية والعرقية نتيجة للحدود السياسية التى رسمتها لها الدول الاستعمارية ، كى تظل فى صراعات دموية متجددة فيما بينها . ثم جاءت دول العولمة التى كان معظمها من الدول الاستعمارية السابقة ، لكى تضيف إلى متاعب ومآسى هذه الدول البائسة ، آليات السوق أيضًا ، وهى التى لا تزال تتعامل بأساليب اقتصادية فى منتهى البدائية . كما أن تشكيلات وتنظيمات ومؤسسات المجتمع فيها مازالت فى ارهاصاتها الأولى ، مما يجعل من ديكتاتورية الدولة أمرًا شائعًا فى هذه الدول .

إن الدول الغنية والمتقدمة تعى تمامًا أن التنمية والتقدم يرتبطان بالاستقرار فى العالم ، مما يحتم ترسيخ عوامل التكافل والتكامل بين مختلف الدول ، حتى يسود السلام والتعاون بدلاً من الصراع والحرب ، لكن العولمة الاقتصادية علي وجه التحديد ، منحت هذه الدول ذريعة اقتصادية تدعى أن على الدول الفقيرة والضعيفة أن تتحمل مسئولياتها وتنهض كى تلحق بالركب العالمى ، برغم أنها تدرك جيدًا أن الاستنزاف الشامل الذى مرت به هذه الدول البائسة منذ أن كانت تحت وطأة قوى الاستعمار ، أفقدها القدرة على اتخاذ مجرد خطوات أولى ، لأن أية خطوة إلى الأمام فى أى مجال ، كانت تعقبها انتكاسة تدفع بها إلى الوراء عدة خطوات ، ولذلك فإن الهوة بينها وبين الدول المتقدمة تزداد اتساعًا وعمقًا ، لدرجة أنها تحولت فى بعض الحالات إلى هاوية لاقرار لها . ذلك أن التقدم يلد تقدمًا فى حين يلد التخلف تخلفًا أبشع منه إذا لم يسارع المجتمع الدولى كما يتمثل فى الأمم المتحدة ، إلى محاصرته واحتوائه لحين القضاء عليه أو حتى التخفيف من حدته .

وقد كشف «مؤتمر المستوطنات البشرية» الذى عقدته الأمم المتحدة فى مقرها بنيويورك فى فبراير ١٩٩٦، عن روح الأنانية التى رسختها العولمة فى فكر الدول الغنية المتقدمة . فقد ظهر الخلاف واضحًا فى المؤتمر عندما عملت الدول الغربية على تمييع المواقف ، وأعلنت الولايات المتحدة وأوروبا خاصة دول الشمال ، رغبتها بصراحة فى عدم توسيع نطاق التعاون الدولى ، ورفضت التوقيع على التزامات محددة . وفشلت الدول النامية فى الحصول على التزامات فى إطار برنامج عمل محدد ، لتوفير الموارد الدولية الكافية لتمويل برامج التنمية المنشودة . ومن هنا كان فشل الأمم المتحدة أيضًا فى تصحيح الأجندة الدولية الخاصة بالأولويات والمبادئ والأهداف التى لم تتحول إلى عمليات تنفيذية ممولة دوليًا . وقد أصبح هذا الخلاف تقليديًا بين الشمال والجنوب ، فالشمال لا يريد أن يرتبط بأية اتفاقية أو التزام محدد يمكن أن يفرض عليه ولو من الناحية الأدبية البحتة . وهو ما يحتم على دول الجنوب الفقيرة والمتخلفة أن تواجه هذا التحدى المصيرى بالبدء فى وضع السياسات والنظم والدراسات التى تساعد على حل المشكلات من واقع البيئات المحلية وبجهودها الذاتية ، مستفيدة بذلك من عصر المعلوماتية الذى يضع المعرفة رهن إشارة من يريد استخدامها ، سواء فى مجال التخطيط ، أو التدريب ، أو توظيف الطاقات ، أو ابتكار آليات فعالة ، أو بناء مؤسسات شعبية قوية تساند الحكومات لبناء المجتمعات الجديدة . فقد اختفى دور الحكومات التى تفعل كل شىء لمواطنيها ، وآن الأوان لكى تتحمل الحكومات البنية الأساسية وعلى المواطنين أن يكملوا الطريق .

ولم تعد الأمم المتحدة قادرة على مد يد المساعدة للدول الصغيرة والفقيرة والضعيفة التى كانت تتمتع بموقف الند للند مع أكبر الدول عند التصويت على أخطر القرارات المصيرية ، فى عصر ما قبل العولمة التى أفقدت الأمم المتحدة نفسها كثيرًا من هيبتها وفاعليتها فى التأثير على مجريات الأمور بين دول الشمال الغنى ودول الجنوب الفقير . أصبحت بين الطرفين كأنها بين شقى الرحى ، لا تستطيع

المبادرة أو حتى التوفيق بينها ، وبدت فى بعض المواقف وكأنها أحد الأقسام التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية ، خاصة عندما تضغط الدول الغنية عليها لاتخاذ قرار معين . وويل للدول الفقيرة إذا حاولت التجمع لتكوين جبهة متماسكة على سبيل تبادل وسائل الضغط بين الطرفين ، فهذا من شأنه أن يلغى دور الأمم المتحدة تمامًا فى القضية المطروحة ، أما مجلس الأمن فمشلول تمامًا نتيجة لحق الفيتو الذى تمتلكه كل دولة من الدول الخمس دائمة العضوية ، وبالتالى فهى تحتاج إلى التجمع معًا عندما تسعى لاصدار قرار دولى فى صالحها ، لكن أية دولة منها تستطيع بمفردها أن تلغى دور المجلس بمجرد استخدامها لحق الفيتو .

وكانت الدول الفقيرة تستمد بعض الهيبة من هيبة الأمم المتحدة ذاتها ، لدرجة أن الدول الكبرى والغنية كانت تسعى لاستقطابها وضمها إلى معسكرها حتى يكون تصويتها فى صالحها . خاصة عندما كان العالم منقسمًا إلى قطبين ، لكنه مع انتهاء القطبية الثنائية وبدء عصر القطب الواحد ، فقدت الدول الفقيرة هيبتها تمامًا ، بل وأصبحت كمًا مهملاً ، ومعها فقدت الأمم المتحدة هيبتها هى الأخرى . وأصبح الاعتماد على الأمم المتحدة للحصول على مساعدة الدول الغنية ومساندتها ، نوعًا من التسول المهين بعد أن كان حقًا إنسانيًا تضعه الدول المتقدمة فى اعتبارها حتى تضمن وقوف الدول التى تساعدها فى صفها . لكن الكيف أصبح الآن المعيار الأساسى الذى تقاس به المواقف والقرارات ، ولم يعد للكم الثقل أو التأثير الذى كان له فى زمن القطبية الثنائية . وأصبحت الهيبة بالنسبة للدول الفقيرة رفاهية لا تقدر عليها ، وكان عليها أن تواجه تحديًا أصعب وأعقد من تحدى الاستعمار والاحتلال الذى واجهته فى عصور سابقة . إنه تحدى العلم ، والمعرفة ، والمعلوماتية ، والانتاج ، والإدارة ، والتكنولوجيا ، وتوظيف كل الطاقات البشرية والطبيعية والمصنعة ، للحاق بركب العصر . إنه تحد مصيرى لا فكاك منه ولا مهرب، يحتم التصدى له بالاعتماد الأساسى على النفس . أما البكاء على

الأيام التى كانت الدول الغنية تتفضل فيها بمد يد المساعدة للدول الفقيرة ، فقد ولت إلى غير رجعة . والدول التى لا تزال تتمنى عودة هذه الأيام ، وتضيع وقتها فى أحلام انتظارها وأوهامها ، لن يفوتها عصر التكنولوجيا والمعلوماتية والانطلاق إلى كل الآفاق الممكنة فحسب ، بل سيجد مواطنوها أنفسهم وقد أصبحوا من أهل الكهف .



الفصل التاسع
هيبة الأمم المتحدة

يبدو عنوان هذا الفصل وكأنه يسخر من نفسه ، ذلك أن هيبة الأمم المتحدة كانت دائمًا موضع شك ، سواء فى نظر الخبراء والعارفين بأمورها أو عند الناس العاديين الذين يقرأون أو يسمعون عن المآزق المتتابعة التى تتورط فيها دون قدرة واضحة فى حسمها أو حتى الخروج منها دون أن تهتز صورتها فى نظر العالم ، وكانت الفترة التى برزت فيها هيبة الأمم المتحدة قد بدأت مع اندحار العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ حين شرعت دول عدم الانحياز أو دول العالم الثالث فى اكتساب أو إحراز استقلالها مع موجة التحرير التى اجتاحت دول أفريقيا وآسيا. وتغيرت خريطة العالم باندثار عصر الامبراطوريات القديمة، وانهيار الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية على وجه التحديد فى حرب السويس عام ١٩٥٦ . ومع انضمام الدول التى تحررت حديثًا إلى الأمم المتحدة ، اكتسبت هذه المنظمة الدولية هيبتها بصفتها بيتًا لكل دول وشعوب العالم ، بصرف النظر عن السلبيات أو الثغرات التى كانت تعانى منها هذه الدول أو الشعوب نتيجة لمعاناتها الطويلة تحت وطأة الاستعمار والاستغلال والاستنزاف بكل أنواعه .

وأصبحت القيمة المميزة للجمعية العامة للأمم المتحدة تتمثل فى عالميتها وقدرتها على أن تكون منبرًا يمكن فيه سماع كل الأصوات الممثلة لكل الدول الأعضاء. فقد كانت إتاحة الفرصة لهذه الدول لمناقشة القضايا ، وطرحها للمناقشة العامة ، وتقديم أفكار جديدة فى لجان الجمعية العامة ، أمرًا له أهمية حيوية لسلامة المجتمع العالمى ، وهو ما كان يسلم به زعماء العالم ، وكان السبب فى أنهم يذهبون للجمعية العامة كل عام ، وهم – ابتداء من رئيس الولايات المتحدة حتى رئيس جزر المالديف – يطرحون على الجمعية العامة آراءهم بشأن الأمور ذات الأهمية الدولية،

وسياساتهم ومشاكلهم ، والتزاماتهم والقيود التى تكبلهم ، وآمالهم للأمم المتحدة وانتقاداتهم لها . وهو ما منح الدول الصغيرة والفقيرة هيبة أدبية برغم مواطن الضعف بل والهزال المادى الذى تعانى منه .

وقد ورد ذكر الجمعية العامة لأول مرة فى ميثاق الأمم المتحدة فى المادة رقم ٧، بصفتها «الهيئة الرئيسية» الوحيدة التى تتكون من جميع الأصوات على أساس «صوت واحد لكل عضو» ، وهى تمثل المكون الديمقراطى الوحيدالملموس فى بنية الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية . وربما كان إنشاء الجمعية العامة يعنى ضمنًا أن خطوة أولى قد تم اتخاذها لإقامة برلمان للعالم . لكن الأمر لم يكن بهذه البساطة والسلاسة ، لأن الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة ، لم تعد تحتمل مساواتها مع الدول الصغيرة الفقيرة فى حق التصويت ، بعد أن أصبحت الغلبة للكم الضخم المتمثل فى الدول الصغيرة الفقيرة على الكم الصغير المتمثل فى الدول الكبرى الغنية، بما يعنى تغليب الكم على الكيف . وشرعت الدول الكبرى فى رفض هذا الأسلوب الديمقراطى فى المساواة بين الأصوات ، منذ مطلع سبعينيات القرن الماضى ، خاصة عندما أدركت أن هيبة الدول الصغيرة المستمدة من الهيبة العالمية للأمم المتحدة ، هى بمثابة خصم صريح من هيبتها التى تتمتع بكل عوامل القوة المادية والواقعية . وكان من السهل على هذه الدول القوية أن تسترد هيبتها الأدبية والمعنوية ، حتى لو كانت على حساب الأمم المتحدة .

وكانت كل العوامل القديمة والجديدة فى خدمة الدول القوية . فلم تكن الجمعية العامة برلمانًا يعد مجلس الأمن بمثابة مجلس وزراء له يحتاج إلى تأييده المستمر ، كما لم تنشأ بينهما العلاقة التى توفر الفصل بين السلطات ، والتى ترتبط بجوهر الممارسة الديمقراطية . فقد كانت الجمعية العامة منذ البداية مجرد منبر للتداول ، فهى تملك سلطة المناقشة والتوصية ، والجدل ، وإصدار القرارات ، لكن لم تكن لها سلطة حقيقية ، وثبت عمليًا أنه لم تتوافر لها أية قدرة على اتخاذ

قرارات ملزمة للدول الأعضاء . فقد أعلن الميثاق فى عام ١٩٤٥ باسم شعوب العالم «نحن شعوب الأمم المتحدة .....» ، ولم يكن التركيز على أن شعوب العالم هى التى تنشئ هذه الهيئة العالمية ، مجرد زخرف لغوى فى إعلان الميثاق ، بل كان الإعلان رمزًا يعبر عن آمال مؤسسى الأمم المتحدة بالنسبة للمسار الذى ستشقه فى المستقبل .

لكن هذه الآمال كانت مجرد أوهام لم يكن من الممكن أن تتحقق . فلم تشعر شعوب العالم أبدًا بأن الأمم المتحدة هى ملك لهم ، إلا فى لمحات نادرة توحى بأن ذلك قد يحدث - كما كانت الحال أثناء تولى داج همرشولد الأمانة العامة - ومع ذلك لم تنتم إليهم ، بل انتمت إلى الحكومات ، إذا كانت قد انتمت لأحد أصلاً ، وكان انتماؤها لعدد قليل من هذه الحكومات .

لكن من وجهة نظر الحكومات ، خاصة حكومات الدول الكبرى، كانت الأمم المتحدة موجودة لكى يتم توظيفها واستغلالها لتحقيق أهدافها القومية، ولم تكن إساءة استغلالها أمرًا نادرًا ؛ كانت موجودة لتستخدم كأداة لتحقيق مصالح وطنية وقومية كلما أمكن ذلك ؛ وليتم تجاوزها عندما لا يمكن استغلالها لخدمة هذه المصالح . وأصبحت خلال الحرب الباردة ، أداة للعمل الجماعى لتنفيذ القرارات فى مرات نادرة فحسب .

وحاولت الدول التى حصلت على عضوية المنظمة بعد أن تحقق استقلالها أن تضع الأمم المتحدة فى قلب المسرح ، وهى لم تزل فى نشوة التحرر من الاستعمار الذى أذلها طويلاً، لكن سرعان ما انقشعت النشوة ، وأدركت أن الأغلبية الجديدة من هذه الدول التى احتشدت لم يكن فى استطاعتها سوى أن توصى ، لا أن تقرر. لكن فى معظم الحالات كانت الأغلبية الجديدة تخطئ فى فهم سلطة التصويت ، فتعتبرها سلطة لاتخاذ القرارات ، مع ما يترتب على ذلك من إحباط

محتوم . وكانت النتيجة العملية أنها لم تستطع أن تنتصر على الأقلية التى تمارس السلطة فى مجلس الأمن ، أو فى الاقتصاد العالمى ، بل فقدت الأمل بمرور الزمن، وتحولت الأمم المتحدة إلى كيان بيروقراطى ، وانطفأت شعلات الخيال والحماس التى توهجت يومًا ما ، مما أصاب الأغلبية الجديدة بالإحباط المستمر الذى أجبرها على التخلى عن أوهامها .

وأكدت المقالات والدراسات التى نشرت فى عام ١٩٩٥ بمناسبة الاحتفال بمرور نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة ، أن النظرة السائدة التى ترسخت لدى الشعوب والحكومات على حد سواء ، تجاه الأمم المتحدة أنها طرف ثالث عالمى ، تنتمى إلى نفسها ، ولا يملكها أحد سوى موظفيها ، بل ويمكن الاستغناء عنها لحد ما. فقد أصبحت الأمم المتحدة توصف فى عواصم كثيرة ، خاصة خلال الأزمات الدولية التى تشمل دول هذه العواصم ، بأنها «هم» وليس «نحن» ، فهذه هى الطريقة التى تعامل بها عادة ، لكنها تنطوى على مفارقة لا يمكن تجاهلها ، وهى أن الأمم المتحدة فى النهاية هى ببساطة تجمع لأعضائها ، وبالتالى فهى «نحن» وليست «هم»، إذ لا يستطيع أحد أن يتحدث عن نفسه بضمير الغائب .

وبرغم كل السلبيات والأمراض وثغرات الضعف التى تعتور بنية الأمم المتحدة ، فهى فى النهاية جماع ما تعانى منه الدول الأعضاء على المستويات الوطنية أو القومية ، فهى ليست طبقًا طائرًا هبط على الأرض من كوكب آخر ، بل هى بنيان أقيم على الأرض التى اكتوت بنيران الحرب العالمية الثانية بعد أن انطفأ لهيبها . ولا يمكن تجاهل أنه على الرغم من أن العضوية تتشكل من دول تمثلها حكومات ، فإن هذه الحكومات تخضع للمساءلة بصورة متزايدة أمام الشعوب عن أعمالها الدولية ؛ وبذلك يمكن أن تصبح الحكومات ، مثلها مثل الأمم المتحدة ، أكثر انفتاحا أمام منظمات المجتمع المدنى الدولى وغيرها من المؤسسات غير الحكومية .

وبرغم أن الأمم المتحدة كيان جماعى معقد ، إلا أنها تتشكل فى جوهرها من أعضائها الذين يتحركون فى إطارها ، ويمدونها بالحياة فى الوقت نفسه . ولذلك فهى بالضرورة «نحن» لأن نظمها وسياساتها وممارساتها هى تلك التى قضت بها الدول الأعضاء فيها ، وقراراتها هى قرارات يتخذها أعضاؤها أو يرفضونها . وفيما عدا بعض جوانب الإدارة التى يعهد بها للأمين العام ، فإن الأمم المتحدة فى النهاية هى أعضاؤها . وعندما يتبرأون منها ، فإنهم ينكرون أنفسهم بأنفسهم .

والحديث عن إصلاح الأمم المتحدة وترسيخ هيبتها ، لابد أن يبدأ بدراسة إمكانات التغيير فى السلوك الوطنى الذى يميز مختلف الحكومات والشعوب، وليس على ضفاف نهر «ايست ريفر» فى نيويورك حيث يقع المبنى الزجاجى العملاق. إن السلوك الوطنى هو محصلة مادية ملموسة لعملية اتخاذ القرارات والسياسات الوطنية ، التى تشكل المجال الذى ينبغى أن يبدأ فيه تدعيم الأمم المتحدة. فهناك إصلاحات ضرورية لابد أن تجرى لهياكل الأمم المتحدة ، لكن أكبر السلبيات والعيوب لم تكن هيكلية ، بل كانت عيوبًا جماعية للدول الأعضاء . وهو ما يتجلى فى فشل مجلس الأمن فى إقامة نظام أمنى عالمى فعال ينبثق عن بنود الميثاق ، وكذلك فشل المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى تحقيق أهداف الميثاق ، وغير ذلك من الأمور التى يلام عليها أعضاء الأمم المتحدة . فالدول المؤسسة فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، لم تمنح الأمم المتحدة سلطات وإمكانات تخرج عن سيطرة أعضائها . وكانت على حق فى أنها لم تفعل ذلك ، تجنبًا لصراعات بين أجهزة المنظمة وبين الأعضاء على اختلاف أنواعهم وتوجهاتهم . وظلت هذه السلطات والقدرات فى يد الدول الأعضاء ، وبالتالى لن يصلح الأمم المتحدة ويطورها إلى الأفضل ، سوى أعضائها . أما إذا ظلت الإرادات والتوجهات متصادمة ومتضاربة فستكون الأمم المتحدة فى النهاية هى الضحية .

وعلى الرغم من استخدام كلمتى «نحن الشعوب» فى السطر الافتتاحى لميثاق الأمم المتحدة ، فإن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، قصد منه فى المقام الأول أن يخدم عالمًا يتكون من دول . فقد افترض مهندسوه أن الدول هى القوى الدولية الرئيسية ، وهو افتراض تجلى فى المؤسسات التى أقاموها والمعايير التى صاغوها. ولم يكن إنشاء منظمة الأمم المتحدة سوى حلقة من حلقات التطور المستمر لنظام العلاقات الدولية القائم على حقوق السيادة للدول الإقليمية. وقد تأثر هذا النظام تأثرًا شديدًا بتشكيل منظمة الدول الأوروبية ، التى ترمز إليها اتفاقية صلح ويستفاليا عام ١٦٤٨ . واستغرق الأمر زمنًا طويلاً ليتواصل الانتقال التدريجى من نظام أوروبى مركزى يقوم على أساس أولوية الدول الكبرى، إلى نظام عالمى النطاق تدعمه المعايير العالمية. ويمثل مؤتمر فرساى للسلام الذى أعقب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ ، إحدى مراحل هذا التحول ، ثم كان مؤتمر سان فرانسيسكو فى عام ١٩٤٥ خطوة أخرى . وحتى الآن ، لم يكتمل هذا التوجه بشكل كامل ، وإن كانت قد ظهرت ، على أقل تقدير، منظمة ترتكز على المعايير العالمية برغم كل عيوبها وثغراتها وسلبياتها ذلك أنه عبر أكثر من نصف قرن الآن منذ إنشائها ، جرى تحديد وتقنين وبلورة عدد كبير من تلك المعايير ، وتم إحكامها وأعيد تأكيدها من خلال سيل لم ينقطع من الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات. ومن بين تلك المعايير ، هناك معياران لا يمكن تصور هيبة أية دولة بدونهما وهما : السيادة وتقرير المصير .

وينص مبدأ السيادة على أن الدولة ، السلطة العليا على جميع الشئون الواقعة فى نطاق الأراضى الخاضعة لسلطانها الإقليمى ، وهو مبدأ يمثل حجر الزاوية فى النظام الحديث القائم بين الدول . وتنبثق من هذا المبدأ الرئيسى ثلاثة معايير مهمة أخرى . يؤكد أولها على أن جميع الدول ذات السيادة ، كبيرها وصغيرها ، لها حقوق متساوية ، كما ينص المعيار الثانى على أن السلامة الإقليمية والاستقلال

السياسى لجميع الدول ذات السيادة ، ضرورات لا يمكن انتهاكها . أما المعيار الثالث فينص على أن التدخل فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة غير مسموح به . وطول فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت هذه المعايير الثلاثة مصدرًا أساسيًا للاستقرار الدولى . ونظرًا لأنها حازت القبول على نطاق واسع ، فقد كان العدوان السافر ضد الدول ذات السيادة نادرًا بشكل ملحوظ ، وعندما كان ذلك العدوان السافر يحدث ، كان الميزان الدولى يميل بشدة ضد المعتدى . وكان الفشل الذى منيت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل فى عدوانها الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، أوضح مثال للتدليل على ذلك التوجه الجديد .

وبالإضافة إلى الدعوى القائلة بأن الدولة وحدها هى التى تستطيع على نحو مشروع استخدام القوة داخل أراضيها ، فإن هذه المعايير عززت قدرة الدول على قمع الأصوات المعارضة . كما حدّت من التدخل السافر من قبل الدول الكبرى فى الشئون الداخلية للدول الصغرى ، وإن فشلت فى تقديم الحماية الكاملة ضد هذا التدخل ، وضد التخريب بدرجة أقل . ولكن فى غياب هذه المعايير ، يصبح العالم أكثر افتقارًا للأمن ، وأقل إحساسًا بالسلم ، ويصبح العدوان والتخريب أكثر شيوعًا وانتشارًا ، وتصبح الدول الصغرى والضعيفة تحت رحمة الدول الأكبر والأقوى بصورة دائمة . وهذه المعايير أصبحت مهددة فى مواجهة طوفان العولمة الذى يسعى لكى يجرف فى طريقه كل حدود السيادة التى تفصل بين الدول الكبرى والدول الصغرى على وجه الخصوص ، بل ويكاد يجرف فى طريقه الأمم المتحدة نفسها .

إن السيادة التى لابد أن تبررها الشرعية فى النهاية ، هى فى جوهرها سلطة تمارس بواسطة شعب أية دولة ، ومن أجله ، وبالنيابة عنه . لكن كثيرًا ما يساء استخدام هذا المبدأ . ففى بعض الحالات تستخدم الدول القوية حقها المزعوم فى السيادة كسيف مصلت على رقاب الدول الضعيفة . وفى حالات أخرى ، يمارس

الحكام سيطرتهم على أدوات الحكم للاستيلاء على المزايا التى تترتب على هذه السيطرة . وهم يحتكرون الفوائد المترتبة على العضوية فى المجتمع الدولى ، كما يستخدمون السيادة لحماية أنفسهم من النقد الدولى الذى يهاجم سياساتهم القائمة على الوحشية والظلم ، وباسمها أنكروا على مواطنيهم فرص الاتصال الحر والمفتوح بالعالم . ولذلك تحتاج المعايير التى تنص على المساواة فى السيادة ، والاستقلال الإقليمى ، وعدم التدخل ، إلى دعمها بطريقتين . تتمثل الأولى فى بذل الجهود من أجل تنفيذها وتطبيقها عمليًا وعالميًا ، إذ يتعين القضاء على الكيل بمكيالين ، فلا ينبغى أن تكون الدول حرة فى البحث عن الحماية التى تتيحها السيادة فى لحظة معينة ، ثم تتجاهل القيود التى تفرضها فى لحظة أخرى . أما الطريقة الثانية فتدعو إلى توفير السبل لضمان عدم إساءة استخدام السيادة من قبل من يوجدون فى مقاعد الحكم والسلطة ، إذ يجب الربط بين ممارسة سلطة السيادة وإرادة الشعب . وما لم يتم وقف إساءة استخدام السيادة ، فسيكون من المستحيل ترسيخ الاحترام للمعايير المنبثقة عنها .

ومع تدفق تيارات العولمة السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية فى معظم أرجاء العالم المعاصر ، أصبحت الدول تتجه إلى الاعتماد المتبادل بصورة متزايدة ، مما أدى إلى أن تفقد الأفكار القديمة عن السلامة الإقليمية ، والاستقلال وعدم التدخل ، بعض معانيها ودلالاتها . وتتزايد فرص النفاذ فى الحدود الوطنية التى تفقد كثيرًا من حرمتها . لقد غمر طوفان عالمى من الأموال، والأخطار، والتصورات ، والأفكار ، حواجز النظام القديم الوطنية التى حافظت على الاستقلال الذاتى للدولة وسيطرتها . ولا تزال حركة الشعوب تخضع لضوابط الحدود الجامدة، على الرغم من أن تلك الضوابط قد يتم فى بعض الأحيان تخفيفها أو التحلل منها عندما تدفع الحروب ، والمجاعات ، وغيرها من الحالات الطارئة ، الناس إلى التماس السلامة . لكن السيادة الإقليمية أصبحت تتعرض

للضغوط الناجمة عن الحركات غير المشروعة عبر الحدود ، كما ينتاب كثير من الدول ، القلق خشية أن تزيد التطورات السياسية والاقتصادية من هذه التدفقات، خاصة بعد أن خلخلت تيارات العولمة المتدفقة كثيرًا من القواعد والأسس التى نهض عليها النظام العالمى الذى برز فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وقد أدت هذه التطورات إلى صعوبة متزايدة ومتصاعدة فى الفصل بين الأعمال التى تؤثر بشكل منفرد فى الشئون الداخلية للأمة وبين التى تؤثر فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، ومن ثم تزداد صعوبة تحديد الخصائص المشروعة للسلطة ذات السيادة . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تكون للتغيرات التى تطرأ على السياسات التى تحدد معدلات الفائدة فى الولايات المتحدة أو اليابان أو ألمانيا ، آثار مباشرة فى الديون الوطنية ، وفرص العمالة فى بلدان أخرى فى جميع أنحاء العالم، ويمكن للاضطرابات التى تقع فى شرق العالم أن تسبب تواترات اقتصادية واجتماعية وسياسية فى غرب العالم ، كما يمكن للسياسات البيئية التى تتبع فى واشنطن أن تؤثر فى مستويات العمالة والتلوث فى أية بقعة أخرى فى العالم . لذلك أصبح من الضرورى على مختلف الدول أن تقبل بضرورة ممارسة السيادة بصورة جماعية فى بعض المجالات ، خاصة فيما يتصل بالمجالات المتداخلة والمتشابكة على مستوى المشاع العالمى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن لمعظم التهديدات الخطيرة للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ، فى عالم اليوم ، جذورًا داخلية فى بعض الأحايين ، كما أن هناك نقدًا يوجه أحيانًا ، إلى الحكومات الأخرى بسبب رغبتها فى أن تنأى بنفسها عن المشاكل بدلاً من التدخل .

لهذه الأسباب وغيرها ، أصبح من الضرورى تطوير مفهوم سيادة الدولة والمعايير المنبثقة عنه بحيث يستوعب المتغيرات التى بدأت فى التدفق منذ الربع الأخير من القرن العشرين . إن الدول مستمرة فى تأدية وظائفها المهمة ، ومن حقها أن تحصل على السلطات اللازمة لتأدية هذه الوظائف بشكل فعال . ولكن هذه

السلطات يجب أن تنهض على الموافقة المستمرة والتمثيل الديمقراطى للشعب . وهى محددة أيضًا بالمصالح الأساسية للإنسانية ، التى يجب أن تسود ، فى ظروف قاسية معينة ، فوق الحقوق العادية للدول المفردة . ومن هنا برز مبدأ «التدخل الإنسانى» ، لأن معظم التهديدات الموجهة إلى الأمن المادى للشعوب ، أصبحت نتيجة مباشرة للأوضاع المتدهورة داخل الدول ، وللحروب الأهلية والصراعات العرقية ، وللطوارئ الإنسانية الكاسحة ، سواء أكانت من صنع الطبيعة أم البشر ، وللحالات الحرجة المترتبة على انهيار النظام المدنى. وفى بعض الأحايين يكون السبب نتيجة لأكثر من واحد من هذ العوامل ، أو قد يؤدى عامل منها إلى الآخر.

ولم تعد هيبة الدولة تعنى أنها ذات مصونة لا تمس وذلك فى مواجهة الضرورات التى تبيح التدخل الإنسانى الذى يعد من أهم صلاحيات الأمم المتحدة، والتى تكفل لها هيبتها الفعلية ، لأنها لا يمكن أن تمثل غزوًا أو احتلالاً أو فرضًا لسطوة غير شرعية من أى نوع . فعندما تنشأ معاناة إنسانية على نطاق واسع كنتيجة لهذه العوامل ، فمن الضرورى أن تكون باعثًا على مطالبة الأمم المتحدة باتخاذ إجراء ما ، بصرف النظر عن أن هذا الاجراء يشكل تدخلاً خارجيًا فى شئون الدول ذات السيادة ، وإن كانت الدول الصغيرة والدول الأقل قوة ، فى الوقت نفسه ، قد اتخذت من ذرائع السيادة والحرمة الإقليمية خط دفاعها الرئيسى ضد الدول السلاَّبة الأكثر قوة ، وحرصت على مطالبة المجتمع الدولى بتأييد تلك المعايير. ومع ذلك فإنه فى الحالات التى يتعرض فيها الناس للمعاناة والمحن الجماعية ، تتولد الحاجة إلى الموازنة بين حق الدولة فى الاستقلال الذاتى وحق شعبها فى الأمن . وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين ، ظروفًا استثنائية نشأت داخل بعض الدول التى تعرض فيها أمن شعوبها إلى أخطار جسيمة حتمت اتخاذ إجراء جماعى خارجى فى إطار القانون الدولى . ومع ذلك ينبغى أن يتم مثل هذا الاجراء ، بقدر الإمكان ، بموافقة سلطات الدولة المعنية ، وإن كان ذلك غير ممكن فى معظم الحالات، مما يحتم أن يكون أى إجراء من هذا القبيل عملاً جماعيًا

حقيقيًا من جانب المجتمع الدولى . وليست هناك مؤسسة أو آلية أو منظمة يمكن أن تقوم بهذا الإجراء بشكل مرض، بقدر الإمكان ، سوى الأمم المتحدة ، أو تأذن به وينفذ تحت إشرافه . كما ينبغى أن يسير الإجراء الذى تتخذه الأمم المتحدة على نهج معايير مبدئية، وأن يكون منسقًا وغير متحيز ، ولا يتأثر دون مبرر بالدول القوية، سواء على الصعيد الإقليمى أو العالمى . فلن تعمر طويلاً أمم متحدة نشطة ، كقوة شرعية وفعالة ، إذا ما استخدمت كغطاء لتدخل دول بعينها . ويمثل استعداد مجلس الأمن للإذن للأمم المتحدة باتخاذ إجراء ما ، بما فى ذلك الإجراء العسكرى، لدعم الأهداف الإنسانية ، تطورًا مناسبًا وضروريًا لممارسة المسئولية الدولية التى لا تمثل خرقًا فعليًا لهيبة الدول .

هذا عن حق السيادة كأحد أهم المعايير التى تنهض عليها الأمم المتحدة . أما المعيار الآخر الذى يعادله فى الأهمية فيتمثل فى حق تقرير المصير الذى اعترف به مؤتمر فرساى للسلام بعد الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٩ ، ولكنه لم يصبح معيارًا فعالاً يتم تطبيقه على قدم المساواة على النطاق العالمى إلا عند تأسيس الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ . وطوال الفترة التى أعقبت الحرب ، اعتبر تقرير المصير ، بصفة عامة ، حقًا مقصورًا على الجماعات السكانية ذات الأراضى المحددة بخطوط متعارف عليها ، والتى يعيش تحت الحكم الاستعمارى . وقد لعب حق تقرير المصير دورًا أساسيًا فى عملية تصفية الاستعمار التى جاءت إلى الوجود بسلسلة من الدول الجديدة ذات السيادة .

أما فى العقد الأخير من القرن العشرين فقد وقعت تطورات طارئة أدت إلى بحث تقنين قضية تقرير المصير من جديد . وقد تمثلت هذه التطورات بصفة خاصة فى تفكك الدول ، وحالات انفصال سلمى . وكان أكثر مظاهر التفكك درامية فى الاتحاد السوفييتى والاتحاد اليوغسلافى . وكل منهما كان اتحادًا فيدراليًا متعدد القوميات ، تربط وحداته حكومة مركزية بقبضة حديدية . ومع وقوع التغييرالعنيف

فى أوائل التسعينيات ، فقدت هاتان الحكومتان شرعيتهما وسلطتهما ، وتمكنت الوحدات الوطنية التى تألف منها كل من الاتحادين من أن تصبح دولاً مستقلة ذات سيادة كذلك حدثت حالات انفصال ، وإن تكن ذات طابع سلمى عن طريق التفاوض كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا وإثيوبيا ، وإن كان التفاوض قد سبقه صراع طويل زاخر بالتوترات والاحتكاكات . وفى حين أثارت النتائج العنيفة والمقلقة التى ترتبت على التفكك السوفييتى واليوغسلافى قلقًا بالغًا حول ممارسة حق تقرير المصير ، فإنها انطوت أيضًا على قضايا جديدة تمس المبدأ فى صميمه . وهذه ظاهرة طبيعية لأن كل المبادئ والحقوق التى تم التعامل على أساسها ، لم تصدر عن فراغ أو مجال مجرد ، بل عن تفاعلات جارية على أرض الواقع المتغير والمتطور بطبيعته ، ومن هنا كانت ضرورة تطوير هذه المبادئ والحقوق حتى تستوعب كل المستجدات على الساحة الدولية .

وكان التطور الأبعد مدى قد تمثل فى الإصرار المتزايد من جانب السكان الأصليين ومجتمعات محلية أخرى فى كثير من أنحاء العالم على حقها فى تقرير المصير . ففى هذه الحالات ، ينطوى تقرير المصير على شبكة معقدة من الموضوعات التاريخية والحساسيات الإثنية وغيرها ، تتجاوز مجرد قضية إنشاء دولة جديدة على أساس كيان إقليمى كان قائمًا من قبل ، كما ينطوى على قضايا تتعلق بالهوية ، وحقوق الإنسان ، والتملك ... إلخ وبرغم كل هذه التعقيدات ، فإن تقرير المصير يعتبر حقًا لجميع الدول والشعوب ، ما دام يتسق مع احترام الدول والشعوب الأخرى ، مما يحتم إيجاد السبل لتحديد هذا الحق وتقنينه وحمايته ، خاصة فى عصر العولمة التى تحتاج دائمًا إلى كوابح وصمامات أمن ، حتى لا تتحول إلى إعصار يقتلع فى طريقه كل الدول التى لم يشتد عودها بعد .

وقد أصبح من الصعب بصورة متزايدة حل المشكلات المترتبة على المطالبات الملحة لتطبيق حق تقرير المصير على أساس الهوية القومية المنفصلة لكل

مطالب ؛ مما قد يؤدى إلى عمليات متتابعة لتقطيع أوصال الأقاليم ، تجعل العالم فى حالة أسوأ بكثير مما هو عليه الآن ، وتزيد بدرجة هائلة من حالة انعدام الأمن والاستقرار ، كذلك فإن إعادة رسم الخرائط بترسيم جديد للحدود ، لن تفلح فى الحد من حالات الظلم والجور ، ومن مخاطر النزاعات الأهلية إذا ما ظلت الدول الجديدة تفتقر إلى صياغة عملية للتوفيق بين المطالب المتنازع عليها فيما يتعلق بالسلطة ، والموارد ، والمكانة ، والأرض . وهى مشكلة قديمة ذات جذور ترجع إلى بدايات بروز الدولة كتنظيم بشرى . فلا تزال الأدبيات السياسية تفتقر إلى تعريف واضح لما يشكل «شعبًا» أو «دولة» ، ولا نقول تعريفًا جامعًا مانعًا . وكانت التغيرات بل والانقلابات التى جرت للعالم منذ العقد الأخير فى القرن العشرين ، قد ضاعفت من صعوبة التفكير فى حق تقرير المصير فى سياق جديد يناسب العالم المعاصر الذى تحول إلى قرية كونية صغيرة بفعل التكنولوجيا ، بدلاً من السياق التقليدى لعالم يتكون من دول منفصلة .

إن المطالبة بالانفصال واللجوء إلى العنف لتحقيقه ، غالبًا ما تكون نتيجة لفشل الجهود الدستورية والصياغات القانونية القادرة على استيعاب وتجاوز هذه التطلعات المتطرفة . وهو ما يؤكد أهمية أن تكون الحكومات واعية ويقظة لأمانى الجماعات العرقية وغيرها من التى تشعر بأنها مبعدة أو مهددة. إن غالبية الدول القومية ، تتألف من أكثر من جماعة عرقية ، مما يفتح المجال للتنافر والصراع حول اقتسام الموارد والسلطات والسياسات التى تنتجها الحكومات . والعالم فى معظمه يتكون من هذه الدول القومية ، مما يدل على الخطورة العالمية لقضية حق تقرير المصير. ومع ذلك فهناك جانب إيجابى للنزعة التعددية كما يتضح فى العديد من الدول الناجحة المتعددة الأعراق ، مما يؤكد أنه ليست هناك حاجة إلى أن يصبح التنوع سببًا للانقسام . ولعل من أهم وأخطر التحديات التى تواجه العالم فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، هو أن يجعل التنوع مصدرًا للثراء .

وهو تحد يمكن التصدى له بالحكمة التى تتمثل فى مضاعفة الاهتمام بمصالح جميع المواطنين ، مهما كان انتماؤهم العرقى ، أو القبلى ، أو الدينى أو غيره ، بحيث يحتل مكانًا بارزًا فى مرتبة القيم التى ترشد سلوك الناس فى عالم القرية الكونية الصغيرة ، خاصة عندما يشعرون بأن هناك احترامًا حقيقيًا لحقوقهم ، خاصة حقهم فى الحياة الكريمة ، والحفاظ على ثقافتهم ، والمشاركة المنصفة فى ثمار النمو القومى، والقيام بدورهم فى إدارة شئون بلدهم . فالسلم والاستقرار فى كثير من أنحاء العالم يمكن أن يتعرضا للتهديد والخطر إذا أهملت هذه القيم . ولذلك ينبغى للمجتمع العالمى أن يدعم حماية تلك الحقوق التى تصبح بمثابة الكوابح أو صمامات الأمن فى مواجهة نزعات الانفصال والتقسيم والتفكيك التى يمكن أن تغذيها مشاعر الإحباط واليأس والمهانة . ولعل الريادة فى هذا المجال معقودة للأمم المتحدة ، لكن يظل التطبيق العملى من المهام الاستراتيجية الملقاة على عاتق كل دولة ، ذلك أن الأمم المتحدة تنوء بمشكلات مالية وتنظيمية بل وقانونية ، وتعانى من سلبيات وثغرات ونقاط ضعف بدأت معها ، وزادتها المتغيرات والأزمات تعقيدًا وتشعبًا ، لدرجة أن كثيرين من المحللين والدارسين والكتب أصبحوا يشككون فى مصداقيتها ، بل وفقدوا الأمل فى جدواها . ولذلك إذا لم تسارع الدول إلى رأب هذا الصدع الخطير فى بنيتها ، فإنها يمكن أن تلقى مصير عصبة الأمم التى انتهت مع بداية الحرب العالمية الثانية .

وهناك مؤشرات ودلالات لا يمكن تجاهلها فى مقدمتها أن الأمم المتحدة بعد أكثر من نصف قرن من إنشائها ، تمر بأسوأ أزمة مالية فى تاريخها ، وبالتالى فهى تمر بأزمة طاحنة فيما يتصل بأدائها لوظيفتها ، بحيث يصبح الحديث عن هيبتها نوعًا من الرفاهية أو الغيبوبة . وهذه الأزمة الطاحنة ليست السبب الوحيد فى المحنة التى تمر بها الأمم المتحدة ، لأن بنية النظام العالمى لا تزال فى حالة سيولة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى ، وهدم جدار برلين ، وسقوط نظام القطبية الثنائية . وحتى الآن

ليس فـى وسـع أحـد تصـور الشكل النهائى المتبلور للنظام العالمى البديل ، لأنه لا يزال فى طور التكوين ، فى حين أن هيكل الأمم المتحدة ظل كما هو دون تعديله أو إعادة صياغته حتى يصبح قادرًا على استيعاب المتغيرات التاريخية الجارية فى النظام العالمى . وكانت النتيجة أن عجزت المنظمة الدولية عن القيام بوظيفتها على الوجه المطلوب، لأن آلياتها ما زالت نتاج وضع دولى ، وموازين دولية ، وعلاقات دولية ، لم يعد لها وجود .

من هنا كانت الفوضى التى اجتاحت المنظمة والتى سمحت لكل من يملك القوة أو الفرصة أن يعمل ما يحلو له دون سند من قانون أو منطق . فمثلاً ، تقرر أن تحتفظ روسيا بالمقعد الدائم بمجلس الأمن ، والذى كان الاتحاد السوفيتى يحتله من قبل ، بكل صلاحيات هذا المقعد ، ومنها حق الفيتو . وليس هناك جدال فى أن روسيا ليست الاتحاد السوفيتى ، لا جغرافيًا ، ولا أيديولوجيًا ، ولا حتى مقامًا وثقلاً على المستوى الدولى . لكن ذلك تقرر ، دون إجراء أية مناقشة داخل المنظمة الدولية ، لمجرد أن الولايات المتحدة أرادت أن تكون الأمور على هذا النحو.

ومن المتغيرات التاريخية التى لم تستوعبها الأمم المتحدة أنها أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتكريس هزيمة ألمانيا واليابان ، وإقامة نظام دولى جديد على أنقاض النازية الألمانية والعسكرية اليابانية. لكن الدولتين اللتين كانتا مهزومتين فى ذلك الوقت ، أصبحتا أكبر عملاقين اقتصاديين فى عالم اليوم، بحيث لم يعد فى استطاعة أحد الادعاء بأنهما دولتان منهزمتان ، بل من أكثر الدول تألقًا وازدهارًا الآن ، ومع ذلك ، ما زالتا لا تملكان مقعدًا دائمًا فى مجلس الأمن. ولكن حتى إذا ما تقرر لهما ذلك ، فلن يكون بفضل مناقشة مستفيضة تجريها الجمعية العامة على أساس الاحتكام إلى الشرعية الدولية ، بل لأن الولايات المتحدة تحبذ ضمهما إلى الدول صاحبة حق الفيتو .

ومن الواضح أن روسيا حصلت على المقعد الدائم للاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن لمجرد أنها تملك ثانى أكبر ترسانة نووية فى العالم ، فى حين أن اليابان وألمانيا دولتان مزدهرتان اقتصاديًا فحسب . وهذا يدل على أن المعيار الأساسى فى تحديد الدولة الجديرة بأن تعتبر عظمى ، ومؤهلة لأن يكون لها حق الفيتو ، هى التى تملك ترسانة نووية ، أى فرض قانون القوة وليست قوة القانون ، كما يتمثل فى قانون القوة العسكرية ، ومعادلة الردع أو الرعب النووى المتبادل ، وهو المعيار الذى حكم النظام العالمى الثنائى القطبية بعد الحرب العالمية الثانية . وإذا كان أنصار العولمة فى الولايات المتحدة ينادون بأن الحوافز الاقتصادية قد حلت محل الروادع العسكرية فى تقرير العلاقات بين الدول ، فإن هذا التوجه الجديد يتناقض مع منطق اعتبار السلاح النووى هو المحك الفيصل فى العلاقات الدولية.

كان مبرر وجود الأمم المتحدة فى ظل النظام العالمى السابق الذى ينهض على القطبية الثنائية ، هو إيجاد ساحة تجرى فيها المفاوضات بين قطبى النظام الدولى ، حتى عندما بلغت الحرب الباردة بينهما الذروة . وكانت آلية الفيتو التى تمارس من قبل الدول الخمس دائمة العضوية ، بمثابة الضمانة الوحيدة التى حالت دون تحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة وقد تكون نووية . أى أن الأمم المتحدة فى ظل النظام العالمى الثنائى القطبية ، كانت الأرض المشتركة التى ضمنت استمرار الحوار بين القطبين العالميين اللذين قاما على أيديولوجيتين هما الرأسمالية والشيوعية اللتان كانتا على طرفى نقيض ، لدرجة أن التوجه الأساسى الذى انطلق منه كلاهما هو إزالة الآخر من الوجود . لكن مع اندثار الاتحاد السوفيتى ، أصبح هذا التوجه غير ذى معنى ، وفقدت الأمم المتحدة وظيفتها عندما لم تعد هناك حاجة لتجنيب العالم مثل هذا الإفناء الذاتى الشامل .

وبالفعل تراجع دور الأمم المتحدة إلى الكواليس الغامضة أو المعتمة ، فلم يعد لها وجود يذكر فى النزاع العربى الإسرائيلى ، ولا فى أزمة البوسنة ، ولا فى أزمة

قبرص ، ولا فى رواندا وبوروندى ، ولا فى كشمير ... إلخ. وقد يقول قائل إن الأمم المتحدة تدخلت فى البوسنة ، لكنه كان تدخلاً متأخرًا ، وبفضل تدخل الولايات المتحدة ، تدخلاً ملموسًا ، وليس نتيجة للدور الذى نهضت به الأمم المتحدة. ومما زاد الطين بلة بالنسبة للمنظمة الدولية ؛ أن طبيعة الحروب تغيرت فى عالم ما بعد القطبية الثنائية ، فلم تعد حروبًا بين دول ، وإنما بين «كيانات» من نوع آخر ، كما حدث فى البوسنة ، والصومال ، وأنجولا ، وكردستان ، ولبنان ، وسيرى لانكا.. إلخ. وهو ما يدل على أن حروب المستقبل لن تمارس بالجيوش النظامية ، ولن تستعين بالأسلحة البالغة التطوير . وبالتالى فإن الأسلحة الثقيلة ومن باب أولى النووية ، لم يعد لها دور فى هذه الحروب التى يمكن اعتبارها غير نظامية .

ولم تقتصر هذه التغييرات على طبيعة الحروب ، بل امتدت لتشمل طبيعة الدول نفسها . فقد كانت «الدولة ذات السيادة» بمثابة حجر الأساس أو حجر الزاوية فى النظام الدولى ، لكن هيبتها تخلخلت ، وبنيتها اهتزت لدرجة أن كيانات أخرى بدأت تحل محلها ، سواء أكانت كيانات فوق القومية مثل الاتحاد الأوروبى ، والنافتا ، وتجمعات دول آسيا الناهضة ، أو كيانات دون القومية التى يمكن رصدها بسهولة فى المئات من الدول المهمشة أو الهامشية أو أشباه الدول أو التجمعات العرقية أو العنصرية ... إلخ . والظاهرة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن الناس الأعضاء فى الكيانات فوق القومية لا يشعرون بأى انتماء أو ولاء وطنى تجاهها لأن انتماءهم يقتصر على المؤسسات الاقتصادية أو الشركات متعددة الجنسيات ، أما الانتماء أو الولاء الذى يصل إلى درجة التعصب والصراع الدموى ، فينتشر بين الكيانات دون القومية التى تشكل القبائل والعصبيات بنيتها الأساسية أو التحتية .

هكذا أصبحت «الدولة» معرضة لضغوط من أعلى ومن أدنى . كما أصبحت الأمم المتحدة بأزمتها المالية الطاحنة ، وبصفتها الهيئة الدولية التى تتعامل مع «دول»

العالم ، ودون التدخل فى شئونها الداخلية ، عاجزة عن مواجهة التحدى فى مجالات مثل الإرهاب ، أو تجارة المخدرات ، أو تهريب المواد النووية المشعة ... إلخ. وكل المحاولات التى بذلت لتدعيهما فى مواجهة هذه التحديات ، قد باءت بالفشل، مثل الاجتماع الذى عقدته دول عدم الانحياز فى قارطاخينا بكولومبيا فى أكتوبر ١٩٩٥ ، وطالبت فيه بأن يكون للدول النامية ، التى تشكل عالم «الجنوب» ، دور أكبر فى صنع ملامح العالم الجديد، وفى الاضطلاع بمسئوليات فعلية داخل مجلس الأمن . لكن يبدو أن هذه الدول قد نسيت أو تناست أن قرارات مجلس الأمن هى فى المقام الأول ، رهن بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية التى تملك القول الفصل فى تقرير مقدرات عالم «الشمال» . ولذلك فإن بوادر هذا العصر تنبئ بل وتؤكد تكريس الهيمنة الأمريكية ، بصرف النظر عن إدعاءات قادة دول الشمال بأن عالم الغد لابد أن يكون متعدد الأقطاب إذ يبدو أنهم عجزوا عن أن يتصوروا استقراره فى إطار عالم أحادى القطبية أو رفضوا الظهور بمظهر الأقمار الصغيرة الضئيلة التى تدور فى فلك الكوكب الأمريكى الجبار .

وبرغم كل الأمراض والسلبيات والأزمات التى تعانى منها الأمم المتحدة على أرض الواقع ، فإن فكرتها تظل ضرورة ملحة للبشرية جمعاء، سواء كسلطة يمكن الاحتكام إليها، أو كمعيار لقياس أمور السياسة وتياراتها، أو حتى أمور الاقتصاد. ذلك أن غياب الأمم المتحدة من حياة العالم لا يعنى سوى فوضى شاملة يمكن أن تجتاح العالم بأسره. ومن غرائب هذا الزمن أن «الفوضى» لم تعد مصطلحًا مكروهًا، بل أصبح لها مدلول علمى، وبالتالى يمكن أن يكون مدلولا سياسيًا واقتصاديًا أيضًا . فهناك من يحاول التنظير لما يعرف «بالفوضى المنظمة» ، وهكذا أصبحت سمة هذا العصر هى الجمع بين الأضداد التى يمكن أن تدخل به فى متاهات جانبية وحلقات مفرغة وطرق مسدودة ، قد يتعذر عليه الخروج منها .

إن العلاقات بين مختلف الدول عبر التاريخ كانت علاقات صراعات وحروب أكثر منها علاقات سلام وتحالف ، ولذلك كان حلم البشرية البحث عن أداة أو آلية تخفيف بقدر الإمكان من محاور الاحتكاك التى تنذر باشتعال حروب لا يمكن التحكم فى مساراتها. ولذلك لم يكن إنشاء منظمة الأمم المتحدة سوى حلقة فى سلسلة التطور المستمر لنظام العلاقات الدولية المرتبط بحقوق السيادة التى تتمتع بها الدول. وكانت أول حلقة واضحة فى هذه السلسلة قد تمثلت فى معاهدة صلح ويستفاليا التى وضعت فى ٢٤ أكتوبر ١٦٤٨ حدًا نهائيًا للحرب التى اشتعلت فى أوروبا لمدة ثلاثين عامًا، وأرست دعائم التسامح الدينى باستثناء المناطق الواقعة تحت حكم امبراطورية الهابسبرج. وتم بها الاعتراف بحدود السويد، وساكسونيا، وبفاريا، وبراندنبرج، وبملكية فرنسا لأقاليم ميتز، وتاوت، وفيردون، والسيادة على معظم إقليم الألزاس. كما تم الاعتراف باستقلال سويسرا والأقاليم المتحدة التى عرفت بعد ذلك بالأراضى الواطئة الهولندية .

واستغرق الأمر ٢٧١ عامًا ليتطور النظام الأوروبى المركزى القائم على أساس أولوية الدول الكبرى ، إلى نظام عالمى النطاق تحكمه المعايير الدولية ، وذلك فى عام ١٩١٩ حين عقد مؤتمر فرساى للسلام والذى أعقب الحرب العالمية الأولى، بصفته مرحلة أو حلقة فى سلسلة هذا التطور ، لكنه اتبع نفس أسلوب صلح ويستفاليا فى اجراءات تقسيم الأراضى ، وإعادة ترسيم الحدود ، والاعتراف بملكيات جديدة... إلخ. وهى إجراءات غالبًا ما كانت فى صالح الدول المنتصرة. وكانت الإضافة الرائدة لمؤتمر فرساى تتمثل فى إقامة هيئة عالمية عرفت باسم «عصبة الأمم» ، لكنها فشلت فى التصدى لطوفان الفاشية، لأنها لم تكن تملك الصلاحيات والإمكانات التى تساعدها على مواجهة هذا التحدى الجارف، فانهارت واندلعت الحرب العالمية الثانية. ومع نهايتها فى عام ١٩٤٥ ، عقد مؤتمر سان فرانسيسكو ليشكل حلقة جديدة فى سلسلة تطور النظام الذى ينشده العالم . وتم إنشاء الأمم المتحدة لتنهض بالدور الذى فشلت فيه عصبة الأمم .

لكن سرعان ما تبين أن سقوط الفاشية لم يكن سببًا كافيًا لتخليص العالم من أسباب اندلاع الحروب ، وخاصة أن الشيوعية التى انتصرت مع الرأسمالية فى الحرب العالمية الثانية والتهمت شرق أوروبا بأكمله ، بالإضافة إلى كوريا الشمالية وڤييتنام الشمالية وغيرهما من دول الهند الصينية، كانت نوعًا آخر من الفاشية، ولذلك تحول الصراع بين الرأسمالية والفاشية إلى صراع بين الرأسمالية والشيوعية، ولكنه صراع بارد هذه المرة. وربما وقفت أسلحة الدمار الشامل التى استخدمتها أمريكا لأول مرة ضد اليابان قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، حائلاً دون نشوب حرب عالمية ثالثة، من خلال واقع جديد تمثل فى تهديد الأطراف المتحاربة بالافناء المتبادل. ومع ذلك لم تكن نتائج الحرب الباردة أقل خطورة من نتائج الحرب العالمية الساخنة . فقد تجمعت عوامل كثيرة ومتشابكة ، أشعلت الحرب الباردة التى كانت فى حقيقتها حربًا عالمية ولكن من نوع جديد . فقد أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتى واندثاره بصفته أحد قطبى هذه الحرب، بعد أن انهارت بنيته الاقتصادية الأساسية فى سباق التسلح المميت مع الولايات المتحدة ، والذى جعله ترسانة مدججة بكل أنواع الأسلحة ، فى دولة يجد فيها المواطنون لقمة العيش بشق الأنفس .

ودخل العالم منذ السنوات الأخيرة فى القرن العشرين ، فى حالة من الميوعة أو السيولة السياسية جعلته يتصف بصفات غريبة وخصائص متناقضة ، لم تستطع الأمم المتحدة أن تستوعبها أو تتعامل معها ، لأنها نهضت على أفكار وتوجهات عفا عليها الزمن . فلم تعد الحرب الشاملة ممكنة ولا وضع نهاية للصراعات ممكن ، فى حين تحول عالم القطبية الثنائية إلى عالم القطبية الواحدة التى أسفرت عن هيمنة دولة بعينها هى الولايات المتحدة وتراجع النظام العالمى الكفيل بحماية سيادة الدول وهيبتها من التآكل ، مما فتح الأبواب لتدفق طوفان العولمة التى رفعت شعارات موحدة للعالم أجمع ، وتمثلت فى الديمقراطية واقتصاد

السوق وحقوق الإنسان ، بدلاً من أيديولوجيتين متصارعتين . وبلغ الأمر ببعض الكتاب والمفكرين إلى حد المناداة بأن العالم قد دخل مرحلة «نهاية التاريخ» .

كل هذا كان يجرى فى حين كانت الأمم المتحدة «محلك سر» . فما زالت تتبع فيتو الدول العظمى الخمس المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية كما هو ، وتمتعها بصلاحيات سيادية مطلقة ، لكن الواقع لم يظل على هذا الوضع المجحف بل تطور إلى الأسوأ لأن سيادة دول بعينها تنتهك دون رجوع إلى مجلس الأمن . وكان المبرر المعلن بمنتهى الصراحة لعدم الرجوع إلى المجلس هو تحاشى فيتو روسيا والصين وربما حتى فيتو فرنسا. وهذا السلوك السافر يدل بوضوح على نظرة الدول الكبرى إلى الأمم المتحدة ، إذ إنها تستخدمها كأداة صالحة لتنفيذ أو تغطية أهدافها المعلنة أو غير المعلنة ، وتتجاهل تمامًا إذا لم تكن صالحة لهذه المهمة ، برغم أن الخروج على مجلس الأمن والأمم المتحدة أمر غير مبرر فى أى ظرف ، حماية للنظام الدولى وتحاشى انزلاقه إلى فوضى شاملة .

لقد أصبح المبرر لعدم احترام السيادة ، مثل الالتفاف حول الفيتو هو حماية المواطنين من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان من قبل حكام دول ذات سيادة بعينهم ، وهو الذى يعرف بمصطلح «التدخل الإنسانى» ، لكن هذا بدوره يثير مشكلات عويصة ومعقدة ومتناقضة لأنه لا يمكن الجمع بين التدخل الخارجى واحترام سيادة الدولة فى آن واحد ، بالإضافة إلى أن تجاهل مجلس الأمن يعرى مثل هذا التدخل من أية شرعية . بل إن هذا «التدخل الإنسانى» يمكن أن يكون بمنتهى البساطة رأس حربة لتحقيق مصالح دولة عظمى أو دول عظمى أو مجموعة من الدول ، مما يعود بالبشرية إلى عصر التدخلات بالمعنى الكولونيالى التقليدى للمصطلح ولا توجد معايير أو مقاييس موضوعية تفصل بين المفهوم القديم والمفهوم الجديد .

إن المشكلة عويصة ومعقدة للغاية ، حتى إذا نهضت المقاييس والمعايير الموضوعية على أساس متين من الوقائع المادية الملموسة . فإذا ما جرت عملية إبادة لشعب كما حدث فى رواندا أو عملية تطهير عرقى ، أو أى من الجرائم المحددة فى القانون الدولى منذ محاكمات نورنبرج للحكام النازيين تحت بند «جرائم حرب» ، والتى يطلق عليها الآن مصطلح أكثر شمولاً وهو «جرائم ضد الإنسانية» حتى لا تنحصر فى المفهوم التقليدى للحرب ، فإن مثل هذه الحالات الإنسانية أو المأسوية ، تقدم المقاييس والمعايير الموضوعية التى تبرر التدخل الإنسانى ، لكنها تظل غير محددة ، وغير مقننة ، وبالتالى عرضة لاختلاف التفسيرات لدرجة التناقض. ذلك أن المشكلة تتمثل فى تشخيص ما ارتكب ، وهل شكل جريمة من هذه الجرائم أم لا ؟ ولا يمكن التعلل فى هذا الصدد بالثورة الإعلامية التى يمر بها العالم الآن والتى تجعل الأنباء تنتشر بشفافية لم يسبق لها مثيل ، لأنه ما زال من الصعب جدًا ، التحقق من مدى صحة إدراج وقائع معينة تحت تشخيص قانونى معين . فمثلاً قيل إن صربيا ارتكبت جريمة «إبادة شعب» ضد أهل كوسوڤو الألبان ، وكانت هذه الجريمة هى مبرر تدخل الولايات المتحدة ومعها دول غربية أخرى فى عام ١٩٩٩ ، ولكن هناك مصادر صحفية وإعلامية منزهة من الغرض ، ومنها صحيفة «لوموند» الفرنسية المعروفة بمصداقيتها وموضوعيتها ، أنكرت وقوع «عملية إبادة» بمعنى الكلمة ، وإن كانت قد اعترفت بأن تشخيص ما حدث معقد ومتشابك ، وإن كان لا يجيز تمرير التدخل بعيدًا عن مجلس الأمن .

لقد أصبح التناقض بين العولمة الجارية ممارستها دون تقنين وبين «سيادة الدولة» المقننة ، ولكنها سيادة عرضة للاختراق والتآكل ، يعد أمرًا خطيرًا ومصيريًا، ويحتم معالجة نظرية وتطبيقية بعيدة عن أى إبهام أو التباس. خاصة إذا اعتبرنا أن الإرهاصات الأولى لظاهرة العولمة ، قد بدأت مع المبادئ الشهيرة للرئيس الأمريكى توماس وودرو ويلسون فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . ثم تجسدت لأول مرة فى

مؤسسة مادية ملموسة بتأسيس «عصبة الأمم» التى عجزت عن احتواء الصراعات المتفجرة التى أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية فى أول سبتمبر عام ١٩٣٩. وظل العالم دون نظام دولى طوال مدة الحرب ، حتى وضع ميثاق الأمم المتحدة عند نهايتها . ولعبت الأمم المتحدة دورًا تاريخيًا طوال سنوات الحرب الباردة التى يبدو أنها كانت بمثابة البنية التحتية للأمم المتحدة ، لأنه بمجرد انتهائها ودخول العالم فى عصر القطبية الواحدة ، أخذت هذه البنية فى التآكل ، وأصبحت عرضة للانهيار كما انهارت عصبة الأمم من قبل ، ولكن مع فارق لا يمكن تجاهله ، ويتمثل فى أن نشوب حرب عالمية جديدة لابد أن يعرض المجتمع الدولى فى هذه المرة للإفناء المتبادل. وهذا يعنى بوضوح أن البشرية دخلت مرحلة مصيرية بمعنى الكلمة ، لأن مستقبلها كله أصبح رهنًا بتجاوز المأزق الراهن دون نشوب حرب عالمية لابد من تجنبها فى عصر أسلحة الدمار الشامل.

وحتى إذا نجحت البشرية فى هذا المسعى المصيرى ، فإن مشكلاتها الدولية لن تتوقف عند حد معين، نتيجة للتكنولوجيا التى بلغت من القوة ما أتاح المجال لصنع أسلحة ذات قدرة تدميرية شاملة ، وهى التكنولوجيا نفسها التى أصبحت طاقة مدمرة لعناصر البيئة ، وتعريض الإيكولوجيا لآثار تخريبية مروعة ، غير مسبوقة فى تاريخ البشرية ، حتى فى الاستخدامات السلمية البحتة للتكنولوجيا ، أى أن الأمر لم يعد مقصورًا على الاستخدامات العسكرية فى ميادين الحرب ، بحيث لم يعد الإنسان معرضًا فقط لتضارب المصالح بين الدول ، وعدوان الإنسان على الإنسان كما حدث بطول تاريخه . كما جرفت الحمى التكنولوجية فى طريقها أى إحساس باحتمالات الانتقام الذى يمكن أن يترتب على غضب الطبيعة التى أصابها كل أنواع التلوث والتدمير ، وهى الاحتمالات التى ترهص بها أخبار الأعاصير والفيضانات والسيول التى أحالت أكبر المدن فى أمريكا وأوروبا وآسيا إلى مجموعة من القنوات المائية بدلاً من الشوارع التى كانت تشقها ، وهى الأخبار

التى اعتادها الناس فى نشرات الأخبار . ذلك أن للأيكولوجيا عدوانها أيضًا على الجنس البشرى عندما يتجاوز حدوده فى تعامله معها ، برغم أن الإنسان يمتلك عقلاً لا تملكه الإيكولوجيا .

وتزداد الأزمة حدة عندما يواكب العدوان الإيكولوجى على الجنس البشرى، تطورًا تكنولوجيًا يزداد كل يوم قوة وفعالية، بحيث أصبح الصدام بين الإيكولوجيا، والتكنولوجيا محتمًا بل متصاعدًا بغير حدود. ذلك أن قوة التكنولوجيا متعاظمة فى كل المجالات التى لا تعترف بالحدود التقليدية بين الدول، فى حين أن تداعيات الإيكولوجيا لا يمكن التنبؤ بها سلفًا ، بل تنهض على التخمينات التى تحاول تفسير الأسباب التى تؤدى إلى وقوع الكوارث الطبيعية التى تكاثرت مع انتشار الاستخدامات التكنولوجية، وفى مقدمتها الغازات التى أصبحت تهدد الغلاف الجوى للأرض ، وهو الغلاف الذى يحمى الحياة برمتها عليها. وليست هناك هيئة دولية يمكنها أن تتصدى لهذه المسئوليات المصيرية سوى الأمم المتحدة، لكنها بوضعها الراهن الذى يصل إلى حد الشلل يجعلها كسيحة فى مواجهة هذه التغيرات الجذرية . ومن هنا كانت ضرورة أن تعود البشرية إلى رشدها وتوظف العقل الذى منحها الله إياه فى الخروج من هذا المأزق الذى أوشك أن يلقى بها فى هاوية لا قرار لها .

وإذا كان هناك أثر فعال للأمم المتحدة ، فهو يتمثل فقط فى حق الفيتو لدول خمس فقط من مائة وتسعين دولة ، تكون الأمم المتحدة وبالتالى المجتمع الدولى . إنه حق إبطال أى إجراء فى أى موقع على سطح الأرض يتعارض مع مصالحها . وقد أصبح من المعتاد أن تستبيح دولة منها ، هى الولايات المتحدة المستفيدة قبل غيرها من النظام العولمى الأحادى القطبية الجديد ، أن تتدخل بنفسها دون الرجوع إلى مجلس الأمن . أما إذا كانت القضية مطروحة بالفعل على المجلس ، ولم تكن على هواها ، فإنها بمنتهى البساطة تستخدم حق الفيتو . فهو حق تحت أمرها ، تستخدمه

عندما يحقق لها هدفها ، وتتجاهل مجلس الأمن برمته إذا كان هناك خوف من أن تستخدمه ضدها دولة أخرى مثل روسيا أو الصين. وفى كل الحالات لا تعدم الولايات المتحدة رفع الشعارات البراقة لاخفاء أهدافها الحقيقية ، مثل شعارات التدخل الإنسانى، والذود عن قيم عصر العولمة التى تتمثل فى الديمقراطية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان فى حين أن هيمنة قمة المجتمع الدولى على قاعدته التى تغطى الكوكب الأرضى كله ، لا تعنى سوى اندثار الديمقراطية على المستوى العالمى . والدليل على ذلك أن الفيتو يزداد قوة فى يد الولايات المتحدة ، ويحول هيمنتها إلى نوع مخيف من الديكتاتورية العالمية ، بدلاً من أن يصبح سلاحًا ضد كل المحاولات التى تتسبب فى الأخطار التكنولوجية والإيكولوجية التى تهدد البشرية جمعاء .

ومن يطلع على الدراسات التى تناولت مأزق الأمم المتحدة بالتحليل واستكشاف الآفاق الممكنة ، يدرك إلى أى مدى كانت هذه الدراسات متشائمة بعد أن ألقت أضواء فاحصة على سلبياتها وأمراضها ، وأوضحت أن أزمتها لا تتمثل فى المتغيرات والتقلبات العالمية فحسب ، بل فى جهازها الإدارى المتخم بالبيروقراطيين ، والعاجز عن الحركة والتواجد الفعال ، والذى ينوء بأحماله الثقيلة قبل أن ينوء بتبعادته العالمية . وفى مقدمة هذه الدراسات كتاب الباحث السويسرى فرانسوا ترينجيه «الأمم المتحدة التى يظن بها السوء» ، الذى صدر فى عام ٢٠٠٢ ، والذى يزخر بالسخرية المريرة من الأوضاع التى تردت فيها الأمم المتحدة ، وجعلت منها مجرد صرح يتباهى بارتفاع طوابقه الثمانية والثلاثين ، لكنها فى الواقع لا فائدة منها، بل إن أضرارها أكبر من نفعها . ويتخيل ترينجيه ماذا يمكن أن يحدث لو قامت الأمم المتحدة بإضراب عام شامل ، وتوقفت كل أجهزتها بجميع موظفيها عن العمل ؟! هل سيتأثر مصير العالم بمثل هذه الخطوة ؟! ويجيب بأن شيئًا لن يحدث على الإطلاق ، بل يزعم فى سخرية أن العالم فى غياب الأمم

المتحدة ، سيمضى أسعد أوقاته . وبالتالى لابد من تطوير دورها ، خاصة بعد أن تأكد الجميع من أن الأمم المتحدة ليست سوى أداة أو سلاح لخدمة السياسة الأمريكية، وأنها لم تظهر إلى الوجود إلا باصرار الأمريكيين لتحقيق مصالحهم بأقل تكلفة وتحت غطاء من الشرعية الدولية . ومن هنا كان بعض الساسة والمفكرين يعتبرونها مجرد حجرة كبيرة تسجل فيها القرارات التى تم اتخاذها من قبل فى البيت الأبيض . وهذا ليس من قبيل المبالغة لأن أمريكا تعتبرها بالفعل جهازًا تابعًا لها، وتشترط لكى تدفع حصتها فيها أن تحصل على كل ما تريد .

ويبدو أن هذا الهجوم الساخر بل والساحق الذى تتعرض له الأمم المتحدة كان نتيجة لأمل الساسة والمفكرين فى أن تصبح بمرور الأيام سلطة دولية قادرة على مساعدة الدول فى حل مشكلاتها ، سواء بأبعادها المحلية أو الدولية . لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه ، لأن الأمم المتحدة كانت نتاج عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بكل رواسبه ومتناقضاته وصراعاته ومحاولات فرض الدول المنتصرة سطوتها وهيمنتها على الدول المهزومة . وكان من الطبيعى أن تنهض الأمم المتحدة على هذه التوازنات الحرجة والوعرة ، وبالتالى فإن حركتها لم تكن بالانطلاق الذى تصوره المتفائلون . وبرغم أن منصب الأمين العام للأمم المتحدة يعد أرفع وأهم منصب دولى على مستوى العالم ، فإن مجرد استعراض لمن شغلوه تباعًا يوضح كيف أنه من أكثر المناصب حرجًا وحساسية وتعقيدًا فى العالم . ذلك أن أهم معايير المرشحين لهذا المنصب ، أن ينالوا أولاً رضاء «الخمسة الكبار» .

وكان النرويجى تريجفى لى أول أمين للأمم المتحدة ، وكان أول ضحية للصراعات الدفينة بين القطبين اللذين سيطرا على العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد أطاحت به حادثتان ، كانت الأولى هى أزمة تمثيل الصين فى الأمم المتحدة : هل تمثلها حركة بكين الشيوعية أم حكومة تايوان القومية ؟ وتمثلت الأزمة الثانية فى أزمة الكوريتين . ولقد أخذ تريجفى لى موقفًا فى الأولى أغضب

الاتحاد السوفيتى وفى الثانية أغضب الولايات المتحدة . ولم يجد من يسنده من القطبين ، فاضطر إلى الاستقالة فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢، ليعقبه السويدى داج همرشولد الذى استوعب الدرس جيدًا ، فكان من الذكاء والدبلوماسية بحيث اختار مساعدين له من ذوى الخبرات المتنوعة ، واتبع دبلوماسية خاصة عبر اتصالات شخصية مع رؤساء الدول . وكانت أزمة السويس بالنسبة له الامتحان الصعب الذى استطاع أن يجتازه بنجاح ، وأن يبرز من خلاله قدرة الأمم المتحدة على التواجد فى قلب الأحداث والأزمات الدولية ، وإدارتها فى ضوء توجهات الرأى العام العالمى . ثم خاض أزمة الكونغو ونجح فيها أيضًا ، إلا أن الأقدار لم تمهله ومات فى حادث طائرة فوق أرضها .

لكن سرعان ما انطفأ الوهج الذى أشعله هامرشولد ، عندما خلفه الأمين الثالث للأمم المتحدة ، يوثانت القادم من بورما . كان رجلاً ضعيفًا مترددًا ، ولا يملك الكاريزما التى اشتهر بها هامرشولد ، فانعكس ذلك على إدارته أو تعامله مع أزمات حرب فيتنام ، وحرب الأيام الستة بين مصر واسرائيل ، وأزمة تدخل السوفييت فى تشيكوسلوفاكيا ، وحرب بيافرا فى نيجيريا . فقد فقدت الأمم المتحدة فى عهده، عنصر المبادرة في تقييم الأمور وإبداء الآراء ، واكتفت بالتعامل مع الأحداث والأزمات بعد أن تكون قد ترسخت وأصبحت واقعًا ثقيلاً .

ثم جاء كورت فالدهايم النمسوى الذى حاول السير على نهج داج همرشولد كى يعيد إلى الأمم المتحدة هيبتها التى اهتزت كثيرًا . وعندما شعرت القوى الصهيونية بهذا التوجه ، أعلنت عليه حربًا شعواء ، متهمة إياه بمعاداة السامية على أساس عمله كضابط صغير فى الجيش النازى . وهى التهمة التى رفضها بشدة ، وإن كانت قد قيدت حركته إلى حد بعيد . ولقد شهد أزمات حرب ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل وبداية حرب أفغانستان ١٩٧٩ واحتلال السوفييت لها ، والحرب العراقية الإيرانية التى عرفت بحرب الخليج الأولى ، وعمليات الإبادة في كمبوديا .

وبرغم ذكائه الدبلوماسى فى التعامل مع الأحداث ، إلا أن الفيتو الصينى أطاح به فى بدء ولايته الثالثة . ولم يكن حظ خليفته بيريز دى كويار القادم من بيرو، بأفضل منه ، لأن الأحداث والأزمات التى عاصرها ، كانت أعتى بكثير من قدرات الأمم المتحدة التى اكتفت فى معظم الحالات بدور المراقب أو المتفرج الذى شهد سقوط جدار برلين الذى وضع نهاية للحرب الباردة . وحاول دى كويار أن يتوجه بدبلوماسية حريصة لإحلال السلام فى الشرق الأوسط ، وتحويل الصراع الفلسطينى الاسرائيلى من قناة العنف إلى آفاق التعايش السلمى ، لعل ولايته ترتبط ببصمة تاريخية تضعها على خريطة العالم ، لكنه لم يكن محظوظًا لوقوع حرب تحرير الكويت بحيث أضيف إلى الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى ، الصراع العربى - العربى ، وفقدت الأمم المتحدة أية قدرة على التحرك فى المنطقة لإحلال السلام .

ثم جاء بطرس غالى ليشغل منصب الأمين العام السادس للأمم المتحدة ، وكان أول مصرى وأول عربى وأول أفريقى يحتل هذا المكتب . وهو رجل أكاديمى سياسى بارع ، يجمع بين الدراسة النظرية المتعمقة إذ كان أحد مؤسسى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة وبين الخبرة العملية العريضة التى مارسها عندما كان وزيرًا للشئون الخارجية مند عهد الرئيس السادات . وقد علقت الصحف العالمية عندما فاز بالمنصب ، بأنه فرعون احتل مقعد الأمين العام للمنظمة الدولية ، وأنه كان مهندس السلام بين مصر واسرائيل منذ أن تولى وزارة الدولة للشئون الخارجية عشية سفره مع السادات إلى القدس فى مبادرته التاريخية ، وأنه كان يستحق أن يشارك السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلى مناحم بيجن فى القيمة الأدبية والمادية لجائزة نوبل التى حصلا عليها . وعندما دخل الأمم المتحدة ، استطاع أن يرسخ علاقات قوية ومباشرة برؤساء الدول والحكومات والوزراء فى الدول الأعضاء ، مما ساعده على التعامل بمرونة مع أزمات الولايات المتحدة فى

الصومال ، وفرنسا في رواندا ، وتطورات الصراع فى يوغسلافيا السابقة. وكان يتصرف دائمًا من منطلق أنه مفكر سياسى وليس مجرد موظف دولى تنفيذى : وهو المنطلق الذى أثار الخلاف بينه وبين الإدارة الأمريكية ، وتطور إلى رفض أمريكا تجديد ولايته مرة ثانية . وكانت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت قد صرحت فى حديث لها لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية ، بأن أمين عام الأمم المتحدة هو مجرد موظف «يأتمر بأمرنا» ، ومن لا يلتزم بهذه القاعدة ، فلا مكان له فى البيت الزجاجى وتقصد به الأمم المتحدة . وقد تجاوز بطرس غالى حدود منصبه كموظف دولى بهدف أن يلعب دورًا أساسيًا ، بل إنها أضافت أنها ستكسر ساقه لو حاول الاحتفاظ بمنصبه مرة ثانية .

وترك بطرس غالى الأمم المتحدة غير نادم عليها ، وسرعان ما اختارته فرنسا ليكون أمينًا عامًا لمنظمة الفرانكفونية في باريس .

وعادت الأمم المتحدة مرة أخرى لتكتفى بدور المراقب أو المتفرج بشغل كوفى أنان القادم من غانا ، منصب الأمين العام ، وكأنه رفع منذ البداية شعار «يكفى شرف المحاولة» ، والتواجد بالتصريحات والتعليقات والبيانات التى تمس الأحداث والأزمات مسًا رقيقًا عابرًا ، ويمكن أن تقول كل شىء أو لا شىء على الإطلاق ، لمجرد أنه يثبت مبدأ «نحن هنا» ، فهو يحرص على أن «يقترح» أو «يبحث» أو «يدرس» أو «يشدد» تشديدًا لا يمكن أن يصل إلى درجة الشجب ، ويكتفى بأن يصدر ذلك فى بيانات يطلع بها أمام الميكروفونات والكاميرات . أما النتائج فلا يشغل نفسه بها لا من قريب ولا من بعيد. وأصبحت الأمم المتحدة بمثابة السلحفاة التى تتحرك بعد فوات الأوان ، فمثلاً لم تتحرك فى رواندا إلا بعد أن بلغ عدد الضحايا أكثر من نصف مليون ، ولا فى سربر نيتشا إلا بعدأن بلغ عددهم ٨٠٠ ألف ، واكتفي كوفى أنان بإبداء أسفه واعتذاره ، مثله فى ذلك مثل بابا الفاتيكان . ويبدو أن خبرة كوفى أنان من خلال عمله بالأمم المتحدة لأكثر من خمسة وثلاثين عامًا ، قد علمته أن

إيثار السلامة ، والاستمتاع بصلاحيات المنصب ، ومداهنة القوى الكبرى لزوم فوزه بولاية ثانية ، خير وسيلة وخير غاية فى الوقت نفسه ، وذلك لعجز أجهزة الأمم المتحدة على القيام بعمل إيجابى مثمر ومؤثر .

ويسخر فرانسوا ترينجيه فى كتابه «الأمم المتحدة التى يُظن بها السوء» من حرص الهيئة على حفظ السلام والأمن الدوليين ، وكأنهما موجودان بالفعل بحيث أصبحت المهمة الأساسية هى المحافظة عليهما . فمنذ إنشاء الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ ، لم يعرف العالم أجمع سلامًا إلا لمدة شهر واحد فقط . ولم تندلع حرب عالمية ثالثة ، ليس بفضل الأمم المتحدة ، ولكن بفضل القنبلة النووية التى تمتلكها الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة ، وروسيا ، وبريطانيا وفرنسا ، والصين) ، فقد أصبح السلام نوويًا ، نتيجة لخوف الدول المالكة للأسلحة النووية من اندلاع حرب الدمار الشامل لكل الأطراف المتورطة فيها . بل إن فترة الحرب الباردة شهدت لجوء القوتين العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، والعضوتين فى مجلس الأمن إلى الحلفاء والأتباع الصغار لكي يقوموا بالحروب نيابة عنهما .

وبرغم كل سلبيات الأمم المتحدة وأمراضها المزمنة فإن فرانسوا ترينجيه يتصدى للمتشائمين الذين يطالبون بإلغائها لعدم جدواها لأنه لو كان المبدأ هو أن كل ما ليس مفيدًا يلزم الغاؤه ، فسوف لا يبقى فى الأرض سوى أشياء قليلة للغاية. وهو يرى أن القضية فى جوهرها قضية تنمية بالنسبة للدول الأعضاء ، وهى القضية التى كان من الواجب العمل الجاد والدءوب من أجلها منذ حصول الدول النامية على استقلالها من الاستعمار الذى استغلها طويلاً ، بدلاً من الاهتمام بألوان زاهية للأعلام الوطنية ، وكلمات طنانة للأناشيد القومية ، واصدار طوابع بريدية تحمل صور الزعامات الجديدة ، بعد اختيار مدينة لتكون عاصمة . ولايهم بعد ذلك البؤس الذى يحصد المئات ، والفقر والجهل والمرض وغير ذلك من الأمراض

الاجتماعية والاقتصادية التى تجعل الحياة أسوأ مما كانت عليه أيام الاستعمار ، والتى أصبح الكثيرون يحلمون أو يتمنون عودتها ، لعجزهم عن أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . ومن هنا أيضًا كان لابد للأمم المتحدة أن تركز على قضية التنمية باعتبار أن السلام بين الدول غير ممكن بدون تنمية .

لكن نظرًا للتضخم البيروقراطى الذى تعانى منه الأمم المتحدة التى لم تفكر أبدًا فى طرد الكثيرين من العاملين الذين لا لزوم لهم ، كما تفعل الدول الرأسمالية التى تطبق الآن مبدأ «دولة الحد الأدنى» ، فإن الأمم المتحدة بلغت الحد الأقصى فى زيادة عدد المنظمات التى تهتم بالتنمية لدرجة أن عددها بلغ ١٥٠ منظمة ، لكن التنمية الفعلية ظلت تتراجع ، لأن رواتب الموظفين زادت ، كما زاد الأغنياء غنى ، والفقراء فقرًا . وأصبحت دول العالم الثالث تحت خط التنمية ، ودول الكتلة الشرقية تحت «خط الانتقال» ، خاصة بعد سقوط جدار برلين فى نوفمبر ١٩٨٩ .

ومع ذلك لا يمكن لقاطرة الأمم المتحدة أن تجر خلفها قطار التنمية بهذا العدد الهائل من العربات أو الدول المتعثرة أو المتسكعة أو المتخلفة أو الصدئة . ذلك أن العطب الحقيقى يكمن فى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وليس فيها كجهاز . فهى لم تزل الكيان الذى يحتوى شعوب العالم ودوله عندما تتأزم الأمور وتنذر بانفجارات مدوية ، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها ، مهما كانت سلبياتها وثغراتها، بل إنها لو لم تكن موجودة ، لسعى العالم كله لإيجادها ، وربما كانت أسوأ مما هى عليه الآن . فهى ضرورية ومفيدة بشرط ألا تعمل وحدها فى فراغ ، وإنما بشرط أن تعمل كل الدول معها ، خاصة أن معظم العلاقات الدولية لم تعد تنتظم أو تتطور إلا من خلال المنظمات الدولية على اختلاف اختصاصاتها وتعدد أنواعها . فهذه هى مسئولية الدول الأعضاء الذين بلغ عددهم ١٩٠ دولة .

ومن يتابع سلوك الولايات المتحدة تجاه المنظمة الدولية منذ الربع الأخير من القرن العشرين ، يكتشف سعيها الدءوب لتهميش دورها . ففى دراسة صدرت عن معهد العلاقات الدولية في باريس ، يؤكد الباحثون أن أمريكا دأبت علي تقزيم دور الأمم المتحدة فى مقابل إطلاق حلف شمال الأطلنطى ليكون المرجع السياسى والعسكرى القادر على حسم الأمور وإدارة الأزمات فى مختلف أنحاء العالم ، خاصة بعد أن أثبتت الأحداث فى يوغوسلافيا السابقة ومنطقة البحيرات العظمى فى أفريقيا ، إلى أى حد بلغت الهشاشة والهزال بالمنظمة الدولية التى تبين أنها عاجزة تمامًا عن تقديم أى شىء إيجابى فى الأزمتين اللتين تبدت فيهما أبشع أنواع الإبادة العرقية والمجازر الإنسانية التى راح ضحيتها أكثر من مليون نسمة . كذلك فضحت الأزمة فى الصومال نفس الهزال الذى ميز الدور الذى قامت به الأمم المتحدة .

وأصبح من سمات السلوك الأمريكى ، هو المناداة بالشرعية الدولية وتطبيقها، إذا كانت على هوى الإدارة الأمريكية ، أما إذا كان الموقف مضادًا لهذا الهوى فلتذهب الشرعية الدولية إلى الجحيم . فمثلاً تم توظيف هذه الشرعية الدولية التى تقرها الأمم المتحدة لصالح الأهداف الأمريكية في مواجهة العراق في حرب تحرير الكويت ، لكن الولايات المتحدة بعد ذلك ضربت بالشرعية الدولية عرض الحائط عندما قامت القوات الأمريكية وحليفتها البريطانية بضرب العراق دون اللجوء إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار دولى بهذا الشأن . وبلغ هذا التحدى السافر قمته فى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٣ ، عندما ظلت الولايات المتحدة تلوح صراحة فى مواجهة العالم أجمع ، بأنها تستطيع أن تغزو العراق منفردة دون أية حاجة إلى مجلس الأمن ، برغم وقوف معظم دول العالم وشعوبه ضد هذه الحرب التى أعلن قادتها أنهم لاناقة لهم فيها ولا جمل ، خاصة بعد أن عجز المفتشون الدوليون عن اكتشاف أى أثر لأسلحة الدمار الشامل بعد بحث دقيق ومتكرر فى شتى أنحاء العراق . وتدعى الولايات المتحدة أن هدفها الاستراتيجى هو نزع

أسلحة الدمار الشامل من العراق حتى لا تهدد العالم بها ، وكأنها هى حامية حمى العالم أجمع. وكالعادة فهذه الادعاءات هى مجرد غطاء أمريكى لإخفاء الهدف الاستراتيجى الحقيقى الذى يتمثل فى احتلال منابع النفط العراقى الذى أثبتت الأبحاث الأخيرة أنه أفضل أنواع النفط كما وكيفا ، وسيجُب النفط السعودى فى السنوات القليلة القادمة .

وكان من الطبيعى أن ينادى المفكرون القلقون على مصير العالم باصلاح منظمة الأمم المتحدة ، على أساس أنه لا توجد وسائل أخرى بديلة للتعاون الدولى والتعايش السلمى بين الدول والشعوب ، خاصة أن دولاً كثيرة بدأت تفقد الثقة تمامًا فى الأمم المتحدة ، وقرر بعضها أن يضع حدًا نهائيًا لتدخلها فى شئونها القومية. فى حين ظهرت منظمات إقليمية أخرى فى أدوار جديدة أو أشكال جديدة ، تنذر بتفكيك العالم إلى كتل متنافرة أو متباعدة أو متصارعة ، مثل حلف شمال الأطلنطى ، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى ، أو قوى متعددة الجنسية كما حدث فى ألبانيا عام ١٩٩٧، لتلعب دورًا لافتًا للنظر فى إدارة الأزمات العالمية فى حين عجزت الأمم المتحدة عن القيام بأدوارها التى تخولها لها الشرعية الدولية .

ونظرًا لأن معظم المبادئ والتوجهات الإنسانية لا تسلم من التشويه وسط تيارات السياسة المتلاطمة ، فقد أصاب التشويه الدعوة لإصلاح الأمم المتحدة على حد قول الكاتب السويسرى بليز لومبو فى كتابه «العولمة المتوحشة» ، إذ سارعت الولايات المتحدة إلى رفع شعار «أمريكا أولاً» فى كل المجالات وفى كل الأوقات ، بمعني أنها صاحبة القرار الأول والأخير ، وهى مصدر المبادرات التى ترسم خريطة النظام العالمى الجديد ، وهى القائد الأوحد بلا منازع ، أو هكذا ينبغى أن يكون . وإذا كان صحيحًا أن العالم يشهد – منذ سقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩ – بداية نظام دولى جديد – فالأمريكيون هم الوحيدون الذين يأمرون فيه فيطاعون !

بحيث يتحتم على معظم دول العالم أن تنسى أو تتناسى قضايا السيادة والهيبة التى كانت تحرص عليها ، لأنها أصبحت من مخلفات الماضى .

وبرغم كل السلبيات والثغرات ونقاط الضعف التى تعتور جسم الأمم المتحدة ، فإنه يتحتم إنقاذ المريض بعلاجه علاجًا ناجعًا بدلاً من تركه لمصيره المأسوى ، خاصة أنه لم يظهر على الساحة الدولية ما يمكن أن يحل محله أو يشغل الفراغ الذى يمكن أن يتركه فى حالة رحيله . ويبدأ هذا العلاج بأن تستجيب الأمم المتحدة للحقائق الدولية المتغيرة ، ويقتضى ذلك إجراء مجموعة من الاصلاحات التى تتعلق بالبنية الهيكلية للمنظمة الدولية وبميثاقها ، بحيث تستطيع إنجاز مهامها بفاعلية وبشكل مستقل وبعيد ، بقدر الإمكان ، عن ضغوط القوى العظمى وتأثيراتها التى تنحرف بها عن أهدافها الإنسانية والاستراتيجية .

ويشكل ترشيح الأمين العام واختياره ، إشكالية قد تعتور أداء الأمم المتحدة بعد توليه المنصب ، فهو الذى يتولى التعبير عن رأى المنظمة الدولية فى المشكلات والأزمات المختلفة التى تواجه العالم . ولذلك فإنه ينبغى تضمين ميثاق الأمم المتحدة نصوصًا محددة وشروطًا واضحة بخصوص فترة ولاية الأمين العام ، وإجراءات انتخابه ومؤهلاته بحيث يكون شخصية مشهودًا لها بالنزاهة والموضوعية والدفاع عن قضايا السلام . كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حياده وتمكينه من العمل بعيدًا عن المؤثرات الخارجية ، سواء أكان مصدر هذه المؤثرات ، القوى العظمى أم الدولة التى ينتمى إليها بجنسيته . ولم تعد التوجهات الأيديولوجية تمثل حساسية بالنسبة لمنصب الأمين بعد أن انتهى عصر الأيديولوجيا برمته واندثر تحت امواج العولمة الطاغية بتوجهاتها المعروفة في مجال اقتصاد السوق ، والديمقراطية ، وحقوق الإنسان . كما يجب صرف النظر عن المبدأ الساذج الذى يحتم أن يكون مجرد موظف دولى ، عليه تنفيذ القرارات الصادرة ، لأن فى قدرته كمفكر سياسى أن يقوم بدور مخرج العرض المسرحى على الأقل ، بحكم أن كل

خيوط أو خطوط العرض تصب عنده فى النهاية ، مما يمكنه من الحصول على نظرة الطائر الذى يرى من فوق الشجرة بالا يستطيع الآخرون أن يروه . ولذلك لابد أن يوضع رأيه فى الاعتبار دائمًا .

أما بالنسبة لمجلس الأمن فقد دخل فى مرحلة حرجة بعد انتهاء الحرب الباردة ، حين ظهرت بعض القوى الدولية ذات الثقل السياسى بفضل قوتها الاقتصادية كاليابان والمانيا ، مما أثار قضية مراجعة نظام عضوية مجلس الأمن . وذلك بالإضافة إلى ضرورة إعادة التوازن إليه ، وهو هدف يستحيل تحقيقه إذا ظل رهن إرادة دولة واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية عندما تستخدم حق الفيتو . وإذا كان من المقبول تقرير امتيازات معينة للدول الكبرى ذات المسئوليات الخاصة فى عمل المنظمة الدولية ، فإنه يجب ألا تكون هذه الامتيازات على حساب فعالية ومصداقية مجلس الأمن ككل . وهذا يقتضى تعديل الميثاق لإلغاء حق الفيتو أو تقييد استخدامه بحيث يشترط لنقض القرار الذى توافق عليه أغلبية الثلثين ، اعتراض دول دائمة العضوية وليست دولة واحدة فقط كما هو معمول به طبقًا للنظام الحالى .

وفيما يتعلق بالعضوية ، فإنه يتعين تعديل هيكل مجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه الدائمين بحيث يتحقق التمثيل الجغرافى العادل لمختلف قارات العالم ، وكذلك تمثيل القوى الصاعدة فى عالم اليوم كاليابان والمانيا . وقد تم تقديم مقترحات أوروبية أمريكية بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن لكنها كانت تعكس انحيازًا دوليًا إلى الشمال ، مما يؤكد استمرارية الاضطهاد للجنوب ، وإلى أنانية دول الشمال واصرارها على الإمساك بمقاليد الأمور العالمية ، لإجبار دول الجنوب على أن تدور فى أفلاكها ، فى حين أن هناك دولاً مهمة فى الجنوب مؤهلة بمالها من مقومات قوة للحصول على مقاعدة مماثلة فى مجلس الأمن . ومن هذه الدول الهند وباكستان فى آسيا ، ومصر ونيجيريا فى أفريقيا ، والبرازيل والأرجنتين فى أمريكا

اللاتينية . كما تحتاج الأمم المتحدة إلى نظام مؤسسى ديمقراطى ينهض على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتحديد آليات التوازن والرقابة المتبادلة فيما بينها ، بحيث يتساوى دور مجلس الأمن مع دور الجمعية العامة ودور محكمة العدل الدولية ، حتى لا يصبح القرار النهائى فى يد مجلس الأمن وحده.

أما بالنسبة للجمعية العامة فهناك قرار «الاتحاد من أجل السلام» الذى يجب تطبيقه فى الحالات التى يعجز فيها مجلس الأمن عن القيام بواجباته فى حفظ السلام والأمن الدوليين فى مناطق التوتر فى العالم . وكان قد سبق تطبيق هذا القرار على أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، وثبتت فعاليته . وتاريخ هذا القرار يرجع إلى عام ١٩٥٠ ، عندما تقدمت بمشروعه الولايات المتحدة وأقرته الجمعية العامة ، نظرًا لاستخدام الاتحاد السوفييتى حق الفيتو ، وتعذر بالتالى قيام مجلس الأمن بمهامه فى تطبيق نظام الأمن الجماعى . ويجيز هذا القرار للجمعية العامة مناقشة القضايا المتعلقة بالسلام إذا وقف الفيتو عقبة فى وجه مجلس الأمن وأصابه بالشلل ، بالإضافة إلى إصدار الجمعية العامة ما تراه من توصيات بشأن التدابير والإجراءات التى يجب اتخاذها لمواجهة الموقف بما في ذلك استخدام القوة المسلحة . ويصبح من حق أية دولة أو مجموعة من الدول أن تضع تحت تصرف الأمم المتحدة القوى اللازمة لكى تحيل هذه التوصية إلى إجراء عملى مؤثر فى مسار الأزمة . ولقد أثبتت هذه الآلية فعاليتها فى أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، حين عقدت الجمعية العامة اجتماعًا طارئًا تطبيقًا لقرار «الاتحاد من أجل السلام» ، ونجحت فى تشكيل قوة طوارئ دولية للإشراف على قرار وقف إطلاق النار ، وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية المعتدية . وكانت هذه أول سابقة أرست تقاليد استخدام قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة .

وهناك لجنة يمكنها أن تنهض بدور بمنتهى الفعالية بل والخطورة ، ومع ذلك تم تجاهلها تمامًا فى فترة الحرب الباردة التى تسببت فى تجميد نشاطها . إنها «لجنة أركان

الحرب» الضرورية لدعم نظام الأمن الجماعى الذى تنهض به الأمم المتحدة . ولقد نصت المادتان ٤٦ و ٤٧ من الميثاق على أن لجنة أركان الحرب هي مركز تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة وفرضها بالقوة. وتتشكل هذه اللجنة من رؤساء أركان الدول دائمة العضوية والذين ينوب عنهم بشكل مستمر ممثلوهم في مقر الأمم المتحدة . وتقوم اللجنة بنصح ومساعدة مجلس الأمن فى كافة القضايا المتعلقة باحتياجات مجلس الأمن العسكرية من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وكذلك المسائل المتعلقة باستخدام القوات الموضوعة تحت إمرة المجلس ، والخاصة بتنظيم التسليح أو بإمكان نزع السلاح ، كما جاء فى المادة ٤٧ من الميثاق . وكان أول تلميح إلى «لجنة أركان الحرب» منذ عقود عديدة ، قد ورد فى قمة مجلس الأمن التى عقدت ، بدعوة من بريطانيا ، فى ٣١ يناير عام ١٩٩٢ عندما أوضح الأمين العام للأمم المتحدة أن الخيار العسكرى الذى تصوره الميثاق كان أمرًا ضروريًا لمصداقية الأمم المتحدة كمنظمة دولية .

أما بالنسبة لمحكمة العدل الدولية ، فعلى الرغم من أن الميثاق اعتبرها بالفعل الهيئة القضائية للأمم المتحدة ، إلا أنه قيد عملها بقيود كثيرة ، من بينها أن رأى المحكمة استشارى ، وولايتها فى الفصل فى المنازعات اختيارية من قبل طرفى النزاع . ولقد ذهب عدد كبير من فقهاء القانون الدولى العام إلى أنه لن يكون من الحكمة ، تطوير المنظمة العالمية دون إعادة النظر فى القيود الواردة على عمل المحكمة فى ثلاثة جوانب هي : جعل ولايتها إلزامية ، ووضع قراراتها موضع التنفيذ ، وجعلها إطارًا مرجعيًا للفتوى فى النزاعات الدولية ، بحيث يحق للدول فرادى وللمنظمات الدولية الإقليمية ، استفتاء المحكمة فى المسائل المختلف عليها . وتكون المحكمة فى هذه الحالة بمثابة «مجلس دولة» على المستوى العالمى يقوم بدور يماثل الدور الذي يضطلع به مجلس الدولة فى بعض الدول مثل مصر وفرنسا . ومن هنا كانت ضرورة توسيع اختصاصات محكمة العدل الدولية بحيث تصبح جهازًا

لإدارة العدل الدولى وليس فقط مؤسسة قضائية بالأمم المتحدة . ويقصد بالاختصاصات سلطة الإفتاء وسلطة القضاء اللتين تتمتع بها ، المحكمة بالفعل طبقًا للمادتين الواردتين بشأنهما فى الميثاق .

وهناك أيضًا «المجلس الاقتصادى والاجتماعى» الذى أثبت فشلاً ذريعًا فى القيام بالمهام المنوطة به فى ميثاق الأمم المتحدة ، خاصة فى مجال اقناع الدول الصناعية المتقدمة بدعم خطط وبرامج التنمية فى الدول النامية . كما كشفت ممارسات المجلس فى هذا الشأن عن قلة البرامج والمشروعات المشتركة بالنسبة لقضايا فى غاية الأهمية مثل تنمية الموارد البشرية والمائية ، وعن عدم وجود خطة استراتيجية لمجالات أخرى فى عمله الدولى مثل مجالى التحضر والتنمية الريفية . كذلك جاءت إنجازات المجلس فى مجال حماية حقوق الإنسان وحماية اللاجئين قاصرة وعديمة الفعالية ، لأن البيانات والتصريحات التى أصدرها فى هذا الشأن تتسم بالغموض والعمومية ، كما تفتقر إلى وسائل الحماية القانونية والقضائية وكذلك الاعتمادات المالية الكافية .

وامتد القصور ليشمل أداء المجلس فيما يتعلق بدوره فى تنسيق برامج وأعمال الوكالات المتخصصة ، مما يوجب إعادة هيكلته بزيادة أعضائه بحيث تمثل فيه كافة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وذلك لضمان المشاركة الكاملة فى صنع الخطط والقرارات في مجال الإنماء والتعاون الاقتصادى الدوليين ، وإتاحة الفرصة للتداول والتفاوض على نطاق واسع بصدد إقامة نظام اقتصادى دولى جديد قادر على توظيف طاقات العولمة الاقتصادية لصالح كل الدول ، وليس لحساب دول معينة ، كذلك يجب ترشيد العلاقة بين المجلس والأجهزة الأخرى المعنية بالتعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى ، خاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بما يقضى على حالات التضارب والتنازع فى الاختصاصات .

أما بالنسة لعمليات الإغاثة ، فلا تزال الأمم المتحدة فى حاجة ملحة إلى آلية فعالة تملك سرعة الاستجابة لحالات الكوارث ، من خلال التدخل لتأمين توصيل إمدادات الإغاثة لمنكوبى الكوارث الطبيعية والحروب . ففى عام ١٩٨٨ ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يقضى بمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات ، وبعد ذلك بعامين أصدرت قرارًا ينص على إيجاد ممرات للإغاثة الإنسانية والحق فى منفذ للوصول إلى ضحايا الكوارث . وبذلك فتح النظام الدولى بابين للتدخل فى شئون الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، أحدهما فى حالة وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين ، والثانى للاعتبارات الإنسانية .

وبرغم انشغال المجتمع الدولى بتنظيم أعمال الإغاثة على مدار ما يقرب من قرن ، إلاأن الهياكل التنظيمية التى أنشأتها الأمم المتحدة لهذا الغرض مازالت متخلفة وبطيئة وقاصرة عن التعامل مع حالات الطوارئ ، ولا تستطيع القيام بعملية التنسيق مع المنظمات غير الحكومية التى تقوم أيضًا ، بأعمال إغاثة مثل منظمة «أطباء بلا حدود» ، مما أدى إلى عجز الأمم المتحدة عن أداء مهام الإغاثة فى الصومال ويوغسلافيا السابقة ، وعن التعامل مع كارثة إعصار بنجلاديش فى عام ١٩٩١ . وقد ناقشت الجمعية العامة هذه القضية طويلاً ، ثم أصدرت قرارها فى ديسمبر ١٩٩١ ، الذي طالب بتعيين مسئول «على مستوى عال» كمنسق إغاثة ، علي أن يكون تحت رئاسة الأمين العام الذى رفع بالفعل تقريرًا إلى الجمعية العامة بشأن الترتيبات الجديدة التى وضعت لتنفيذ القرار المذكور .

ولكن مما يعيب هذا القرار أن السلطات التى خولها لهذا المسئول الكبير غير واضحة ، فعليه أن «يتلقي وينهى» طلبات المساعدة الشخصية ، «وأن يعمل كنقطة الالتقاء المركزية مع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وأن يقدم «معلومات موثقة للحكومات المعنية» ، «وأن يعمل علي تيسير الانتقال» ، وأن يعد تقريرًا سنويًا للأمين العام . وتشمل مهام منسق الإغاثة «تنسيق وتيسير» (وليس

إدارة أو توجيه) استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ ، و«إدارة» صندوق مركزى للطوارئ . ويرى المراقبون المتخصصون أنه من الأفضل ، استبدال هذا النظام بهيئة فى إطار الأمم المتحدة ، يتم إنشاؤها باتفاقية دولية يتم توقيعها بين الحكومات ، ولا تكون هذه الهيئة خاضعة للأمين العام ، كما يجب تحويل اختصاصات هيئات الإغاثة الحالية ومعها اختصاصات دائرة الشئون الإنسانية إلى الهيئة الجديدة .

وتعد عمليات الوساطة وإجراءاتها فى مقدمة المهام المنوطة بها الأمم المتحدة ، لكنها تفتقر إلى الإمكانات المالية والدبلوماسية اللازمة لإنجاح جهود الوساطة . ويكمن الجزء الأكبر من حل هذه المشكلة فى التنسيق مع المنظمات الاقليمية مثل جامعة الدول العربية ، والاتحاد الأوروبى ، والاتحاد الأفريقى ... الخ ، فى القيام بالوساطة فى المنازعات والأزمات التى تقع فى إحدى الدول أو بين الدول المتمتعة بعضويتها ، مما يمكن أن يخفف من الأعباء التى ينوء بها كاهل مجلس الأمن والجمعية العامة ، ويلقي بقدر أكبر من المسئولية على الدول الأقرب والأدرى بالصراعات التى يفترض أنها أكثر اهتمامًا بحل المشكلة . وطبقًا لميثاق الأمم المتحدة ، فإن مجلس الأمن يختص بتشجيع الجهود التى تبذلها المنظمات الإقليمية لفض المنازعات التى تقع بين أعضائها بالطرق السلمية . وكانت منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى حاليًا) رائدة فى استحداث آلية لفض المنازعات الدولية التى تنشب بين الدول الأعضاء ، بحيث يتم تدخل دبلوماسى تتبعه قوة حفظ سلام أفريقية ، على أن يتم الالتزام بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، والتوصية بإنشاء صندوق خاص لتوفير الموارد المالية اللازمة لعمليات منع واحتواء وفض النزاعات . وكان أول اختبار عملى للآلية الجديدة إبان صراع الجيش فى ليسوتو فى شهر يناير ١٩٩٤ ، حيث وصل إليها ممثل المنظمة خلال أيام من القتال ، وتم بنجاح التفاوض على

عقد الهدنة . وكانت المنظمة مستعدة لدعم الهدنة بإرسال قوة منها ، إلا أنه تم التوصل إلى سلام دائم ، وعاد الجيش إلى ثكناته الطبيعية .

أما تعديل ميثاق الأمم المتحدة فيشكل قضية حيوية وشائكة بل وضرورية لكى تستعيد الهيئة الدولية هيبتها المفتقدة . فقد تغيرت الظروف والأوضاع الدولية كثيرًا منذ إنشائها فى عام ١٩٤٥ ، وآن الأوان لاستيعاب هذه المتغيرات التى كانت تعد من قبيل الشئون الداخلية للدول الأعضاء ، وأصبحت الآن من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وحق تقرير المصير واللاجئين والأقليات . ولم يعد المفهوم التقليدى لهيبة الدولة ، خاصة فيما يتصل بعدم أو حظر التدخل فى شئونها الداخلية ، يمتلك نفس حرمته أو قداسته السابقة ، بعد أن أصبح المجتمع الدولى يميل إلى إعطاء الأمم المتحدة دورًا أكبر من ذى قبل فى مسائل داخلية للدول الأعضاء ، إذا كان الهدف من هذا التدخل هو حماية حقوق الإنسان والتجمعات القومية والعرقية فى مواجهة بطش الحكومات الديكتاتورية . فقد أصبح من المقبول مثلاً التدخل لمراقبة الانتخابات النيابية والمحلية وانتخابات الحكم الذاتى ، والتدخل لتأمين توصيل إمدادات الإغاثة ، والتدخل لإيواء اللاجئين .

وتنضوى هذه الإجراءات تحت بند حق تقرير المصير الذى يستوجب تدخل الأمم المتحدة ، والذى نص عليه إعلان الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة الصادر عن الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠. كما نصت عليه المادة ١ /٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الحق الذى استقر عليه الفقه الدولى بصفته قاعدة من القواعد الآمرة فى القانون الدولى العام الوضعى ، على أساس أنه حق للبلاد والشعوب والتجمعات العرقية والقومية ، وليس حقًا للدول والحكومات التى تجور على هذا الحق الإنسانى فهو يتضمن ضرورة استفتاء الأقاليم التى قد تكون لها ظروف خاصة تبرر فصلها عن إقليم دولة معينة وضمها لدول أخرى أو استقلالها .

وإذا تعذر تعديل الميثاق ، فمن الممكن إعادة تفسيره من زاوية تتناسب مع المستجدات الطارئة على الساحة الدولية . وهناك أشكال وطرق وأساليب عدة وبديلة لتفسير الميثاق تفسيرًا واسعًا ، وخاصة أن عباراته مطاطة إلى حد يسمح بهذه المرونة ، مثل صياغة إعلانات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ، وإنشاء آليات ومؤسسات جديدة ، وأيضًا صياغة «تفاهمات» و «تفسيرات» مشتركة فيما يتصل بنصوص الميثاق .

إن المشكلة العامة التى تعانى منها الأمم المتحدة ، لها شقان : شق داخلى يتعلق بأجهزتها ووكالاتها وآلياتها بكل سلبياتها وأمراضها وثغراتها ، وشق خارجى يرتبط بما يدور على الساحة الدولية من تكتلات وصراعات وطوارئ متجددة . ولذلك فإن المطالبة بإصلاح هيكل الأمم المتحدة بهدف تحقيق هيبتها المنشودة ، لا تغنى بأية حال عن ضرورة العمل على إصلاحها من الخارج ، بمعنى أن تقوم الدول النامية بإجراء إصلاحات داخلية ، ومن ثم التنسيق فيما بينها بحيث تتحدث من موقع القوة فى مواجهة الدول الكبرى التى تحاول دائمًا انتهاك سيادتها وإرادتها ، وتهميش دورها فى السياسة الدولية . ذلك أن التنظيم الدولى الراهن ، منذ نشأته مع الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥، يعكس حقائق القوة ومصالح الدول الأقوى فى العالم أكثر من كونه خطًا للدفاع عن الحق والعدل والمساواة . ولذلك يصف المفكر السياسى روبرت تروكر ميثاق الأمم المتحدة بأنه صورة صادقة وأمينة للهيمنة الجماعية التى تمارسها القوى العظمى على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان قد تقدم فى ١٦ يوليو عام ٢٠٠١ إلى الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية ، بمشروع لإجراء إصلاحات شاملة فى المنظمة الدولية ، ووصف مقترحاته بأنها جريئة وأن الهدف منها هو «أن تكون خطوة على الطريق نحو ضمان بقاء المنظمة ، أداة حيوية فعالة من أدوات التعاون الدولى مع دخول العالم إلى قرن جديد وألفية جديدة» . وتضمنت بنود المشروع اقتراحات

للإصلاحات الإدارية والمالية اللازمة لجعل المنظمة الدولية أكثر كفاية وفعالية فى التعامل مع مشكلات ما بعد الحرب الباردة . لكن الجبل تمخض ليلد فأرًا لأن كوفى أنان ركز فى مشروعه على إعادة تنظيم وترشيد الجهاز الإدارى للمنظمة الدولية وخفض المصاريف الإدارية ، لمجرد الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة التى ربطت بين اتخاذ هذه الإجراءات وبين سداد حصتها المالية للمنظمة ، كما لو كان موظفًا فى الإدارة الأمريكية وليس أمينًا عامًا للأمم المتحدة، يعمل بوحى من ظروفها الموضوعية . والدليل على ذلك أنه تجاهل فى مشروعه، مطالب الدول النامية ، سواء من ناحية تفعيل دور الأمم المتحدة ، ودفع عملية التنمية الاقتصادية فيها ، أو من ناحية إعادة هيكلة مجلس الأمن بحيث يسمح بتمثيل هذه الدول فيه. ولذلك فإن الأمل فى إصلاح شامل للمنظمة الدولية، يظل ضعيفًا فى ظل هيمنة القوى الكبرى ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة على نشاط المنظمة . فهذه هى حقائق الأوضاع التى تصيب الأمم المتحدة بدرجات متفاوتة من العجز أو الشلل ، وإذا ما استمرت على ما هى عليه ، أو تفاقمت فإن مصير «عصبة الأمم» فى انتظار «الأمم المتحدة» ، وبذلك تتحطم البوصلة التى كان من الممكن أن تهدى دول العالم سواء السبيل. وغزو الولايات المتحدة للعراق بدون موافقة مجلس الأمن ، يمكن أن يكون بداية النهاية للأمم المتحدة، لأنه عودة إلى عصر ما قبل «عصبة الأمم».



الفصل العاشر
مستقبـل الـدولـة

لم تعان الدولة ، منذ أن عرفها الإنسان ، من تهديدات لبنيتها الأساسية ، مثل تلك التى تواجهها الآن مع بداية قرن جديد وألفية ثالثة . فلم تعد سيادة الدولة مطلقة ومحصنة كما كانت من قبل ، وبالتالى أصبح الحديث عن هيبتها نوعًا من التنظير المجرد البعيد عن معطيات الواقع . فقد حولت التكنولوجيا الحديثة «سيادة الدولة» إلى مفهوم نسبى يخضع لملابسات كثيرة ومختلفة . فلم تعد هناك سيادة مطلقة فى حين أصبح فى إمكان الأقمار الصناعية أن تقوم بعمليات تجسس لحساب الدول العظمى فى أراضى دول لاتجاريها على نفس المستوى من التقدم التكنولوجى ، وذلك بالإضافة إلى ثورة المعلوماتية التى أسقطت كل الحواجز بين الدول والشعوب . ولا شك أن التقليل من سيادة الدولة كحق كانت له حرمته وقداسته ، بمعني تحولها من مفهوم مطلق إلى مفهوم نسبى ، جاء نتيجة لعدم قدرة الأمم المتحدة على أن تقوم بدور القطب المقابل للولايات المتحدة فى العالم الذى أصبح أحادى القطبية . ولذلك فإن تحديث وتدعيم الأمم المتحدة كى تواكب الحقائق الجديدة أمر ينبغى النظر إليه على أنه جوهرى ، إذا أراد العالم أن يستعيد توازنه المفقود .

والصراعات التى تعانى منها بعض الدول الآن ، والتى يمكن أن تنضم إليها دول أخرى ، وتهدد بنيتها الأساسية ، ليست جديدة على بنيان الدولة . ذلك أن فقهاء القانون والدستور حتى الآن لم يستطيعوا وضع تعريف موحد للدولة ، ومرجع ذلك إلى اختلافهم في المفاهيم والمعايير التى يستندون إليها فى إبراز خصائص الدولة لجماعة معينة . وقد ترتب على ذلك أن تعددت وتنوعت هذه التعريفات طبقًا للظروف والعوامل والعناصر التى تستهدفها من سياسية واقتصادية

واجتماعية . فليس هناك مفهوم مطلق للدولة ، ولذلك يكتفى معظم المفكرين السياسيين بوضع تعريف يقوم بدور الإطار لأركان الدولة الأساسية التى تتمثل فى وجود جماعة من الناس ، وإقليم ، ونظام سياسى مستقل . وفى ضوء هذا التعريف المبدئى ، تصبح الدولة ظاهرة سياسية وقانونية ، وتعنى جماعة من الناس ، يعيشون على رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لنظام سياسى مستقل ، أى على المستوى الداخلى والخارجى . ويطلق مصطلح «الشعب» أو «الأمة» على هذه الجماعة من الناس ، فى حين يطلق مصطلح «الإقليم» أو «الوطن» على هذه الرقعة الجغرافية ، وينضوى المصطلحان تحت سيادة النظام السياسى .

وكل مجتمع سياسى يتكون من أفراد وعائلات وقطاعات وتجمعات وطبقات ترتبط بمصالح مشتركة ، وتستهدف آفاقًا محددة ، وتخضع لنظام سياسى معين . وبهذا المفهوم فإن الشعب ظاهرة طبيعية وسياسية ، ويتجلى الجانب الطبيعى فى أن أفراد الشعب يعيشون بالضرورة على أرض معينة ، أما الجانب السياسى فيتمثل فى خضوع هؤلاء الأفراد لنظام سياسى معين . وقد تتوافر جوانب أخرى مثل الجانب الاجتماعى الذى يربط أفراد الشعب برباط معنوى يعتمد على مقومات مشتركة من الأصل أو الدين أو اللغة أو التاريخ ... الخ . لكن هذا الجانب الاجتماعى ، وإن توافر فى غالبية الشعوب ، إلا أنه لا يعد شرطًا أساسيًا ؛ ذلك أن الشعب قد يتكون من أفراد ينتمون إلى أعراق أو أصول أو أديان أو لغات متعددة ، كما قد يوجد فى الدولة جماعة أو جماعات لا تشترك مع غالبية الشعب فى مقوماتهم المشتركة ، ويطلق على هذه الجماعة أو الجماعات مصطلح الأقليات .

هنا تبرز ضرورة وجود الدولة ، كنتيجة لضرورة ارتباط أفراد الشعب بدولة معينة ، يصبحون من رعاياها ، ويتخذون جنسيتها ، مع ما يترتب على ذلك من خضوعهم لسيادتها ، سواء أكانوا فى داخل حدودها الإقليمية أم خارجها ، كما أن من حقهم طلب حمايتها أثناء وجودهم خارجها . وهذا المفهوم التقليدى للدولة

الذى استمر عبر قرون متتابعة ، ظل حريصًا على استقلال النظام السياسى للدولة، سواء فى جانبه الخارجى أو فى جانبه الداخلى . ويقصد بالجانب الخارجى ، استقلال الدولة فى مباشرة سلطاتها عن الدول الأخرى ؛ فتنفرد بالإشراف على إقليم الدولة ورعاياها من خلال أجهزتها وهيئاتها الإدارية . ويترتب على ذلك ، عدم خضوع الدولة ، فى مزاولة سلطاتها ، لدولة أو منظمة أجنبية إلا فى النطاق الذى تفرضه الاتفاقيات والمعاهدات التى تكون الدولة قد أبرمتها مع دولة أو منظمة أخرى ؛ وهذا ما يطلق عليه مصطلح «السيادة الخارجية» . أما الجانب الداخلى فيتمثل فى استقلال الدولة فى مباشرة سلطاتها الداخلية ، فلا تخضع الأجهزة والهيئات الإدارية للدولة لأى نفوذ أجنبى فى تنظيمها للسلطات العامة ، أو فى علاقة هذه السلطات بعضها والبعض الآخر ، أو فى علاقتها والأفراد ؛ وهذا ما يطلق عليه مصطلح «السيادة الداخلية» .

وبذلك تبدو الدولة فى صورة وحدة متميزة فى مواجهة الدول الأخرى ، لها شخصيتها التى تتبلور فى نظامها السياسى . ويستوى فى ذلك أن تتخذ هذه الدولة شكل الملكية أو الجمهورية ، أو أن تؤدى وظائفها وفقًا للأسلوب الديمقراطى أو الأسلوب الديكتاتورى . ويتحتم على هذا النظام أن يبين الأسس العامة التى تسير عليها الدولة فى تأدية وظائفها ، وأن يحدد حقوق الأفراد وواجباتهم فى نطاق الصالح العام للجماعة الذى يتمثل فى الوسائل والغايات المشتركة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية . وقد تكون هذه الأسس العامة مدونة أو عرفية؛ وفى الحالين يطلق عليها مصطلح «الدستور» .

وتباشر الدولة وظائفها عن طريق سلطات ثلاث بناء على مبدأ الفصل بين السلطات ، بحيث تستقل كل سلطة فى مباشرة الوظيفة المسندة إليها ، ولا يجوز لها أن تخترق وظيفة سلطة أخرى . ولذلك تقتصر وظيفة السلطة التشريعية على إصدار تشريعات هى بمثابة قواعد عامة مجردة ، وليس لها أن تباشر عملاً يدخل

فى وظيفة إحدى السلطتين التنفيذية أو القضائية ، مالم يوجد نص فى الدستور يقضى بذلك . كما تقتصر وظيفة السلطة التنفيذية على إصدار قرارات عامة أو فردية ؟ ولا يجوز لها أن تباشر عملاً تشريعيًا أو قضائيًا إلا استثناء ، وبناء على نص الدستور . كما تقتصر السلطة القضائية على تطبيق القانون على المنازعات التى ترفع إليها ، سواء أكانت هذه المنازعات بين الأفراد بعضهم والبعض الآخر نتيجة لاصطدام حقوقهم وحرياتهم ، أم بين السلطات العامة والأفراد نتيجة مزاولة الأولى لوظائفها واحتكاكها بحقوق الأفراد وحرياتهم . وتفصل السلطة القضائية في هذه الخصومات بإصدار أحكام لها قوة التنفيذ .

ونهضت معظم الدول على هذه الأركان الثلاثة : وجود جماعة من الناس ، وإقليم محدد ، ونظام سياسى ، مما منحها شخصية قانونية متميزة ومستقلة عن شخصية الحكام والمحكومين . فالدولة بهذا المعنى هى التشخيص القانونى لشعب من الشعوب أو أمة من الأمم . ومن هذا المنطلق التقليدى والأساسى لمفهوم الدولة عبر العصور ، احتلت دراسات «الدولة» حيزًا كبيرًا فى علم السياسة ، لدرجة أن من بين التعريفات الرائجة لعلم السياسة أنه «علم الدولة» . وتعددت الدراسات والمناهج التى تؤكد أن فهم طبيعة الدولة وتكوينها وتراثها ، أساس لا يمكن تجاهله فى فهم طبيعة النظم السياسية القائمة عليها . لكن هذه الدراسات اقتصرت على تحليل ما هو قائم بالفعل ، ولم تسع لاستكشاف آفاق المستقبل لتلمس الملامح التى ستشكل مستقبل الدولة بحكم كيانها الديناميكى الذى لا يتوقف عن التطور والتغير ، خاصة فى عصر العولمة التى يصر أنصارها على إضعاف دور الدولة إلى أدنى حد ، بل إن بعضهم يحلم بإلغائها تمامًا وإحلال نظام بديل ومختلف تمامًا محلها .

ونظرًا لحرص الأمريكيين على خوض مجالات عديدة للريادة ، فقد سارعوا إلى توظيف العلوم والتكنولوجيا الحديثة فى التنبؤ بما سوف يكون عليه مستقبل

الدولة ، لكن الكيان البشرى للدولة استعصى عليهم فى بلوغ نتائج مؤكدة أو شبه مؤكدة . وكان أبسط اختبار خيب أملهم ، قد تمثل فى فشلهم فى مجرد التنبؤ بمن كان سيخلف الرئيس بل كلينتون : نائبه آل جور ومرشح الحزب الديمقراطى أم جورج دبليو بوش مرشح الحزب الجمهورى ؟! وعلى الرغم من أن موضوع الدولة لم يكن محورًا لعلم السياسة الأمريكية سوى لأكثر من نصف قرن ، لكن ظهور المدرسة السلوكية طور مسار الفكر السياسى ، وفتح المجال لدراسة ما وراء الدولة وفهم أبعاده وأعماقه . ومع ذلك فإن جامعات ومراكز عديدة للأبحاث ظلت تنظر لدراسات الدولة كفرع من فروع علم الإحصاء ، خاصة مع توغل علم السياسة الأمريكى فى الارتباط بعلم الإحصاء ، والتورط فى الكثير من تعقيداته التى تميل كثيرًا إلى التنظير والتجريد ، مما جعل علم السياسة الأمريكى فى عزلة شبه كاملة عن الصورة الذهنية والمفهوم الشائع عند عامة المثقفين عن علم السياسة ، بل إن مدارس متعددة فى علم السياسة الأمريكى رفضت هذا الاتجاه الإحصائى الذى جعل علم السياسة الذى يبحث فى مستقبل الدولة ومصير الأمة ، نوعًا من ألعاب الكومبيوتر الزاخرة بالأرقام والمعادلات الغامضة ، كما أنه أفقد الدراسات السياسية متعتها وعلاقتها الحميمة بالحياة البشرية الساخنة فى شتى المجالات .

وقد ثبت فشل علم السياسة الأمريكى فى التنبؤ بانهيار عالم القطبية الثنائية الذى استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وطوال ما عرف بفترة الحرب الباردة اليى انتهت فى نوفمبر ١٩٨٩ بسقوط جدار برلين ، ثم انهيار الاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى برمته . فعندما جاء ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفييتى، لم تكن مراكز البحث الأمريكية فى العلوم السياسية علي دراية كافية بالتطورات التى لم تدرك خطورتها، نظرًا لاعتمادها على المعلومات التقليدية والمعطيات الشائعة التى كانت أجهزة الكومبيوتر تزخر بها. وبناء عليها، كان الظن أن جورباتشوف كسابقيه لن يأتى بأى جديد أو مفيد، وبالتالى ليست

هناك ضرورة ملحة لإجهاد الذهن والفكر فى أمور تقليدية تجرى مع التيارات المعروفة التى تشكل حركة الحياة . لكن المحللين السياسيين الأمريكيين كانوا أبعد مما تصوروا عن حقائق هذه الحركة ، إذ إنهم لم يدركوا اختلاف الدوافع الفكرية والبشرية وكذلك التداعيات التى يمكن أن تترتب عليها . وبرغم أن جورباتشوف كان صريحًا فى إعلان سياسته الجديدة لبلاده والعالم ، وراجت أفكاره عن «البريسترويكا» و «الجلاسنوست»، لكن البرامج المعلوماتية والمعطيات التى تحتشد بها أجهزة الكومبيوتر ، ظلت كما هى ، وبالتالى ظلت الأفكار والتوجهات فى عقول المحللين السياسيين الأمريكيين على حالتها ، لأنهم وضعوا العربة أمام الحصان ، إذ بدلاً من أن يعتمد الكومبيوتر على العقل البشرى، أصبح هذا العقل تابعًا له نتيجة لاعتماده التام عليه . وإذا كان بعض المفكرين الأمريكيين قد انفعل بما جرى ظنًا منه أنه عصر جديد لاتحاد سوفييتى ليبرالى جديد ، فى مقابل ظن البعض الآخر بأنه لا جديد فى الأمر ، فإن الأمر برمته لم يخرج عن نطاق المزيد من المقالات التنظيرية والاصطلاحات التقليدية التى لا تضيف جديدًا .

وانهار الاتحاد السوفييتى كقصر ضخم من رمال فى مواجهة عاصفة عاتية لم تهب عليه من الخارج وإنما من داخل قلبه فى موسكو . وكان من الطبيعى أن تتجاوز النتائج والتداعيات دوامات السياسة المتقلبة والمتغيرة إلى حدود الجغرافيا الثابتة التى انهارت حواجزها ، لتعود إلى خطوط ترسيمها القديم . وفى كل ذلك جلس المحللون السياسيون أمام شاشات الكومبيوتر مجرد متفرجين وراصدين ، مثلهم فى ذلك مثل المواطن الأمريكى العادى . لقد كان علم السياسة النظرى المحبوس فى برامج الكومبيوتر ، بعيدًا عن مجريات الأمور المتدفقة بلا هوادة . وكانت معظم التنبؤات بما جرى وما ترتب عليه من تداعيات مست مستقبل العالم كله فى الصميم ، متخلفة تمامًا داخل قوقعتها الإلكترونية القديمة . ومع ذلك لم يكن درس انهيار الاتحاد السوفييتى كافيًا لكى يفيق علم السياسة من غفلته الإلكترونية التى

جعلت مستقبل العالم غائمًا وغامضًا إلى حد كبير ، إذ تتابعت الأحداث فى سلسلة متصلة لتؤكد نفس الغفلة التى فضحتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بشكل لا يقبل أى جدل أو تبرير .

فقد تتابعت حلقات السلسلة التى بدأت بانهيار الاتحاد السوفييتى ، منذ بداية النظام العالمى الجديد فى عام ١٩٩١ ، ليواصل علم السياسة رصده وتحليله لما جرى ، وليس توقعه وتنبؤه بما يمكن أن يحدث بهدف وضع احتمالاته فى الاعتبار . فقد انهمك علماء السياسة فى شرحه ونقده وتأويله على مدى عقد كامل من الزمن ، حتى هبطت على رؤوسهم مفاجأة كالصاعقة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، كانت بمثابة بداية لنظام عالمى آخر . ولم يكن حظ علماء السياسة ومحلليها فى الوعى بما يجرى ، أفضل من وعى المواطنين العاديين الذين يشكلون الرأى العام . كانوا مثلهم تمامًا ، مندهشين بل ومذهولين مما جرى ، وقلقين وخائفين مما سيجرى من تداعيات تمثلت فى احتمالات التدخل الأمريكى فى أفغانستان ، ومدى نجاح الأعمال العسكرية واسقاط حكومة طالبان ... الخ .

وبدأ سباق محموم لتتبع ما يجرى ، بعد التخلص من هول المفاجأة . لكن السياسيين الممارسين والمتعاملين مع قلب الأحداث ، أحرزوا قصب السبق ، وفازواعلى المحللين الباحثين والدارسين المكبلين بمعطيات الماضى . كان السياسيون الممارسون أقدر على التحليل ، وأكثر مرونة فى التفكير من المحللين والباحثين الذين كان دورهم أقرب إلى دور المعلقين والمعقبين الذين ينتظرون اكتمال الحدث لتصنيفه وتخزينه فى الكومبيوتر ثم الشروع فى وصفه وتحليله ، وقد نسوا تمامًا أن وظيفة التنبؤ هى التى جعلت من السياسة علمًا ، ومن دارسيها باحثين وعلماء . وهكذا فقد علم السياسة أهم أسلحته وآلياته وطاقاته ، عندما اكتفى بوصف الظواهر أو المظاهر وشرحها دون ادماجها فى منظومة متكاملة تبدى دلالاتها الكلية التى تساعد على التنبؤ باحتمالاتها وتوقعاتها . من هنا كان عجز علم السياسة عن

التنبؤ بمستقبل الدولة فى صراعها واحتكاكها بالقوى الخارجية سواء أكانت خفية أم علنية . وإذا كانت هذه هى الحال بالنسبة لكيان الدولة القائمة بالفعل منذ أن عرفها الإنسان وعاش فى كنفها ، فكيف تكون الحال إذا ما نجحت تيارات العولمة فى اجتياحها واقتلاعها من جذوره ، لتقيم ما تسميه بعصر «ما بعد الدولة» ؟

لقد فشلت التحليلات الداخلية للنظام السياسى الأمريكى فى التنبؤ مثلاً بمن سيخلف الرئيس بل كلينتون : آل جور أم دبليو بوش ؟ نظرًا لاستغراقها فى الحسابات الإلكترونية الجافة والمعقدة بل والتجريدية التى تهمل تمامًا الحس السياسى الذى ينبض به عقل السياسيين الممارسين فى قلب الأحداث . فعندما انعقد اللقاء السنوى لجمعية علماء السياسة الأمريكيين فى واشنطن فى نوفمبر ٢٠٠٠ ، قاموا بدراسة وتحليل صيغ حسابية متشعبة ومعقدة ، أثبتت لهم بالدليل الحسابى القاطع ، فوز آل جور على منافسه جورج دبليو بوش فى الانتخابات الأمريكية ، إذ قال روبرت كايزر فى صحيفة «واشنطن بوست» فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٠ ، إن العمليات الحسابية المعقدة لعلماء السياسة الأمريكيين ، انتهت إلى فوز آل جور ، فى حين قدم ألن ابراموتز أستاذ العلوم السياسية فى جامعة إيمورى نموذجًا يعتمد على صيغة حسابية معقدة ، تشمل أرقامًا وبيانات عديدة ومتشعبة عن النمو الاقتصادى للنصف الأول من السنة الانتخابية ، ومدى شعبية الرئيس المقيم فى البيت الأبيض ، وعدد المدد الرئاسية التى قضاها الحزب الديمقراطى في إمساكه بمقاليد السلطة . وفى نهاية تقريره الحسابى الدقيق قال فى ثقة وهدوء : «إننا بهذا النموذج المبنى على حسابات علم السياسة وتوقعاته يمكن أن نعرف ما الذى سيحدث على وجه الدقة واليقين . سوف يفوز آل جور» !

والقضية ليست خاصة بالدولة الأمريكية بصفة محددة ، بل تمتد لتشمل مستقبل الدولة بصفة عامة . فإذا كان هذا هو حال التنبؤ فى نظام سياسى مفتوح،

ويتميز بوفرة معلومات وحرية بحث هائلة ، فماذا يمكن أن يكون عليه الوضع فى الدول الأخرى التى تحكمها نظم سياسية أكثر انغلاقًا ، وأقل شفافية قد تكون منعدمة تمامًا فى الدول الديكتاتورية ؟ وماذا سيكون الوضع مع احتمالات قدوم مرحلة ما بعد الدولة ؟ أو مرحلة العولمة واقتصاد السوق وفقدان الدولة التدريجى لعدد من صلاحياتها ووظائفها ؟ وقد أوحت الحرب فى أفغانستان باحتمال أن تكون نموذجًا يمكن تكراره ، بحيث تتجاوز الدول الكبرى الغنية مرحلة الدولة إلى مرحلة «ما بعد الدولة» ، فى حين تعود الدول الصغرى الفقيرة إلى مرحلة «ما دون الدولة» أو مرحلة «ما قبل الدولة» . وسيظهر على المسرح السياسى الدولى فى المرحلة القادمة لاعبون يمكن أن يمثلوا أنواعًا جديدة من «أشباه الدول» ، سواء انضووا تحت لواء حركات تحرير ، أو تنظيمات إرهابية ، أو مجموعات دينية وعرقية، أو عصابات جريمة منظمة على نهج المافيا ، أو فلول أجهزة أمنية تفككت أو تقاعدت ، أو منظمات فيدرالية تجمع بين هذا وذاك .

إنه العصر الذى نمت فيه ظاهرة أشباه الدول ، وتآكل فيه دور الدولة تحت وطأة ضغوط العولمة والاقتصاد المفتوح ، وشاعت فيه أعمال العنف السياسى ، وانتشرت فيه الجمعيات السرية والتنظيمات الإرهابية كالوباء ، وتعددت فيه آليات الرعب والتدمير ، بحيث اختلط الحال بالنابل ، والوسائل بالغايات ، والفوضى بالتنظيم . إن المفكرين والحكماء إذا كانوا لا يزالون بين البشر فى هذا العصر ، إذا رصدوا ملامح خريطته وسلكوا دروبه ، فإنهم سوف يؤكدون للبشرية أن كل هذه الفوضى المحمومة إنما تصب فى صالح عودة الدولة إلى نفوذها ، واستعادتها ما سبق أن تخلت عنه ، ليس تحت ضغط العولمة فحسب ، بل وبحكم التطور الديمقراطى الذى ظن أنصاره أنه بلا حدود ، ويجب أن ينطلق إلى مالا نهاية ، فكانت النتيجة أن تحول إلى تسيب ثم انقلب إلى فوضى عارمة ، وكانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أخطر دليل مادى ملموس على ذلك ، لأنه لم يكن من الممكن أن

يجرى ما جرى ، لو كانت المسئولية شرطًا للحرية ، والانضباط شرطًا للديمقراطية . ففى غياب المسئولية والانضباط يتحول العالم إلى ما هو أسوأ من الغابة التى لها قانونها الخاص الذى يحكمها ، لأنه سيكون عالمًا بدون قوانين أو كوابح أو ضوابط أو معايير ، بحيث لا يعلم أحد ما الذى يمكن أن يحدث سوى الله عز وجل .

وبرغم أن الولايات المتحدة لم تتوقف عن الجعجعة بالديمقراطية وحقوق الإنسان بصفتها منقذ البشرية المعذبة ، إلاأن سلوكها العملى فى داخل أراضيها يدل على توجهات مختلفة تمامًا ، إذ شرعت فى سن قوانين مقيدة للحريات ، واتخاذ إجراءات شبيهة بتلك التى تنطوى عليها الأحكام العرفية ، وكأنها أدركت أنه لا يمكن محاربة الإرهاب إلا بإرهاب مضاد على طريقة «لا يفل الحديد إلا الحديد» . فالدولة يمكن أن تستعيد بالإرهاب ما فقدته بالديمقراطية ، وبالتلاعب المالى والمضاربة ما فقدته باقتصاد السوق الحر . إنه عصر المتناقصات الفجة التى تذكرنا بالمثل العربى الشهير «وداونى بالتى كانت هى الداء» ، فعندما تتراوح القيم والمعانى والمواقف والأشياء بهذه البساطة بين طرفى نقيض ، فإن الثقة لابد أن تهتز تمامًا فى كل ما يقال ويُعمل ، واليقين لابد أن يضيع وسط أمواج الشكوك والهواجس والتوترات المتلاطمة وسط محيط هادر فى ليل حالك .

وتكمن المأساة في أن ما يجرى للدولة الأمريكية ، أصبح يؤثر بطريقة أو بأخرى فى كل دول العالم . وما يعانى منه علم السياسة فى استكشاف آفاق المستقبل الأمريكى المعتم الغامض ، لابد أن يكون مضاعفًا فى الدول الأخرى التى لا تملك الإمكانات الأمريكية ، هذا إذا كانت على دراية فعلية بهذا العلم . وهو علم لم يعد له محور يمكن أن ينطلق منه دون أن يفقد اتجاهه ، بعد أن وقع بين شقى الرحى نتيجة للتجاذب المحير والمقلق بين تآكل الدولة فى بعض الحالات وبين توحشها فى حالات أخرى . بل وأصبح من المهام الملقاة على عاتقه أن يبتكر مناهج وأساليب وآليات للتعامل مع الحركات السياسية التى تلجأ إلى العمل السرى .

وهى السرية التى تؤدى إلى غياب المعلومات ، وانعدام الخطاب السياسى الذى يمكن تحليله والعمل على أساسه ، لأنها سرية تسرى على الهياكل التنظيمية وآليات العمل وقواعد السلوك .

هنا تكمن مفارقة جديدة فى هذا العصر الحافل بالمتناقضات الفجة . فإذا كان هذا الفشل الذى يعانى منه علم السياسة الأمريكى بصفة خاصة ، قد تضاعف فى ظل تكدس المعلومات التى تمتلكها أطراف الصراع ، ومع إلحاح كل الأطراف المعنية علي الوجود الإعلامى بل والاستعراضى ، سواء بالقول أو بالفعل ، فلابد أن تتفاقم هذه المفارقة المأسوية عندما يجد علم السياسة نفسه خاوى الوفاض من أية معلومات ذات قيمة فى ظل ظاهرة التنظيمات السرية ، والخطاب السرى ، والشفرة الملغزة ، والمفاجآت الصاعقة من طراز ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ . وهذا يعنى أنه أمر قابل للتكرار ، وإن كان فى أشكال أخرى طالما أن كل الأمور تدور فى سرية معتمة . ويصبح التنبؤ العلمى والسياسى بالمستقبل نوعًا من الرجم بالغيب والتنجيم الساذج ، ويجلس العالم بدوله الكبرى المتقدمة ودوله الصغرى المتخلفة عل كف عفريت .

كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة نكسة تاريخية سواء لأجهزة الأمن أو المخابرات أو المباحث في الولايات المتحدة ، أو لعلم التحليل السياسى الذى تبدت ثغراته ونقائصه ومناهجه المتهافتة واضحة في نماذج وحالات كثيرة ، من خلال المقولات والتنبؤات والتحليلات التى تحفل بها كتب العلوم السياسية ودورياتها ، والتى انتهت إلى فشل ذريع ، بحيث صار كتابها ومؤلفوها أقرب إلى مراسلى وكالات الأنباء ومحطات الراديو والتليفزيون ودور الصحف الذين يعرضون تقارير وافية وتفصيلية عما يجرى ، لكن عندما يصلون إلى مرحلة عرض سيناريوهات وتقديم توقعات واحتمالات ولا نقول تنبؤات ، فإنهم يسارعون

بالقول بأن المستقبل سوف يسفر فى المرحلة القادمة عن النتائج والتداعيات التى تعد امتدادا طبيعيًا لهذه الأحداث .

لقد آن الأوان لعلم السياسة أو علم الدولة لكى يجد حلولاً منهجية ، ويدرس الأسباب الموضوعية التى أدت إلى اخفاقه وتراجعه ليحصر طاقاته الفكرية وقدراته التخيلية فى جداول علم الإحصاء وبياناته التجريدية الجافة . ومن المعروف أن علم السياسة انبثق فى العصور القديمة من الفلسفة ، كما انبثق منها علم الاجتماع وعلم النفس وغيرهما من العلوم الإنسانية فى العصور الحديثة . ونظرًا لتقاعسه فى توظيف طاقات الفكر الفلسفى بكل حيويته ومرونته في مواجهة متغيرات الحياة ، فيبدو أنه تراجع إلى الوراء بعد قرون عديدة ، لتعود الفلسفة إلى موقعها فى الصدارة من جديد . وربما يكون ذلك قد حدث بالفعل ، بدليل بروز فلاسفة وعلماء اجتماع واقتصاد وحضارة بل وعلماء لغة ، على الساحة السياسية العالمية من أمثال ألفين توفلر ، وبرنارد لويس ، وبول كينيدى ، وناعوم تشومسكى، وانتونى جيدنز ، وفردريك هايك ، وادوارد سعيد ، وفرانسيس فوكوياما ، وصامويل هانتنجتون وغيرهم .

وقد دارت معظم كتابات المحللين السياسيين حول القضايا الفكرية والثقافية والحضارية التى فجرها هؤلاء الفلاسفة والمفكرون . فمثلاً نجد أن أهم فكرة رائجة فى علم السياسة منذ السنوات الأخيرة فى القرن العشرين ، هي تلك التى قال بها هانتنجتون أستاذ العلوم السياسية فى جامعة هارفارد عن «صراع الحضارات» التى وردت فى كتابه الشهير : «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» . وقد تفرع الجدل حول هذه الفكرة وذهب إلى آفاق عديدة بين المحللين السياسيين. ومع ذلك فإن معظم ما كتب عن هذه الفكرة لا يخرج عن نطاق الفلسفة ، ودراسات الحضارة ، وعلم الاجتماع والنفس والاقتصاد ، أكثر مما يقع فى نطاق علم السياسة ، وبالتالى لم يصنع تيارًا جديدًا فيه . ولايزال علم الاجتماع يستعيد فى

هدوء وثقة مواقع اقتنصها منه علم السياسة فى أجيال سابقة . ويبدو أن علماء السياسة استسلموا لهذه الظاهرة بدليل استمرار علم السياسة فى ارتباطه بعلم الاحصاء واعتماده عليه . وكانت النتيجة أن زاد علم الاجتماع جاذبية وبريقًا فى حين خبا لمعان علم السياسة فى زحام المتغيرات والتقلبات وبرامج الكومبيوتر . وبذلك فقد علم السياسة الإلكترونى الجاف متعة الفلسفة وانضباط العلم معًا .

ولا يعقل أن يظل علم السياسة رهين دور المتفرج والراصد والمحلل ، فى حين تتراجع قيمته وفعاليته إلى الوراء ، خاصة مع تآكل هيبة الدولة التى كانت المضمار الذى صال فيه وجال . ولا يمكن أن يعود لممارسة دوره فى التنوير والتنبؤ ، إلا إذا أعاد تطوير وتحديث وصياغة آلياته ، وتحديد مفاهيمه ، وبلورة مناهجه ، وتوسيع وتعميق منظم للعقل العلمى المنهجى بحيث يستطيع استيعاب المستجدات والمتغيرات وهضمها وإدماجها فى سياقه الفكرى ومنظوره التاريخى ، وتوظيف لمناهج علوم النفس والاجتماع والتاريخ والاقتصاد والمنطق والحضارة ، وإعادة النظر فى الشغف غير المجدى بفرض آليات علم الإحصاء على مناهج علم السياسة الأمريكى ، وتحويله إلى علم الكترونى لا يرى فى البشر سوى مجرد ظواهر وبيانات وأرقام من خلال التوغل فى عمليات التشفير والتعقيد التى تنأى بالباحثين عن التعامل مع التيارات المتدفقة على أرض الواقع . وبدون العمل على تفعيل هذه التحولات الضرورية ، سيزداد علم السياسة أو علم الدولة تعقيدًا وتشعبًا فى ظاهره، لكنه سيكون ركيكًا وهزيلاً في جوهره ، وسيجبر الباحث السياسى على الالتزام بدور المعلق المتحذلق الذى يحاول اخفاء ركاكة منهجه الذي سيتعرى من هذا الغطاء عندما يدرك جمهور المتلقين أن الجديد الذى يقدمه ليس مفيدًا ، والمفيد الذى يقدمه ليس جديدًا .

إن رصد وتحليل الملامح المحتملة والمتوقعة لمستقبل الدولة ليست من باب الرفاه الفكرية ، إذ لم تعد السياسة معالجة للأحداث والمواقف والمستجدات أولاً

بأول ، وانما استباقها لتجنب عنصر المفاجأة التى يمكن أن تعوق التفكير عن مواكبة ما بدأ فى الحدوث بالفعل . وهذا التنبؤ السياسى شرط أساسى للإمساك بزمام المبادرة ، بل ومفاجأة الطرف الآخر بمستجدات لم تكن فى باله ، وشتان بين صانع المفاجأة وبين الذى فوجئ بها . ومن الواضح عبر التاريخ ، أن الدول التى حرصت على الإمساك بزمام المبادرة ، بقدر الإمكان ، هى الدول التى تركت بصماتها واضحة على خريطة السياسة العالمية . فمن يملك زمام المبادرة ، يملك عنصر السرعة والسبق فى اتخاذ القرار ، وتجاوز الآخر الذى لا يزال يقدح زناد فكره .

وتدعو الدول المتقدمة إلى نشر ثقافة صناعة القرار التى يمكن أن تحقق ما تسميه «المواطنة العالمية الصالحة» سواء بالنسبة للدولة أو للمواطن ، لأن صناعة القرار هى جزء حيوى وضرورى فى صناعة المستقل . وتبدو أهمية صناعة القرار فى أنه يترتب عليها فشل أو نجاح الإنسان لمهامه وأهدافه ، وما ينطبق على الإنسان ينطبق على الدولة ، فى مجال ممارسة الحياة بصفة عامة ، واستغلال الموارد ، واستثمار الفرص ، ومواجهة الأزمات ، والتصدى للتحديات ،وقبل كل ذلك ، التنبؤ باحتمالات المستقبل بعد قراءة وتحليل معطيات الحاضر الواقع . فلم تعد عملية صناعة القرار ترفا «أرستقراطيًا» أو حكرًا مهنيًا لإدارة الأعمال والسياسة ، ذلك أن طبيعة ممارسة الدولة لتسيير شئون حياة المواطنين قد تعقدت بسبب عوامل متشابكة ومتداخلة كثيرة ، فى مقدمتها تنامى وتطور استخدام النظم الإلكترونية الذكية فى شتى المجالات ، وتشابك كثير من متطلبات ممارسة الحياة وتكاملها فى شكل نظم متداخلة ، وفى بيئة أخذت دائرتها فى الاتساع لتشمل العالم كله ، وفى ظل تكثيف معرفى غير مسبوق ، مع اشتداد ندرة الكثير من الموارد الطبيعية التى تستهدفها مخططات تنافسية شرسة لا تتعلق فيها القدرات التنافسية بالمنظمات والدول فحسب ، بل تمتد لتشمل حياة الإنسان الفرد .

ويعرّف هربرت سايمون صناعة القرار بأنها عملية اختيار توجه أو تصرف من بين مجموعة بدائل أو اختيارات من أجل تحقيق هدف أو أهداف . وهو التعريف الذى ورد فى كتاب «أنظمة دعم القرار والأنظمة الذكية» الذى ألفه كل من إفاريم تيربان وجوى آرنسون وصدر عام١٩٩٨. ومن خلاله تتجلى شروط ومواصفات صناعة القرار على أنها مجموعة من التصرفات والتوجهات التى تمليها المعرفة والخبرة والدعم المعلوماتى والاستشارات وغيرها ، وهى مجموعة تتضمن تصرفًا أو توجهًا واحدًا مستهدفًا للاختيار ، ولا تحتمل التردد بين تصرفين أو توجهين أو أكثر. كذلك لابد من الاعتماد على منهج يستخدم التفكير العلمى والعملى الفعال عند اختيار تصرف أو توجه بين البدائل المطروحة . ويعنى ذلك ضرورة استيعاب التصرفات والتوجهات البديلة من خلال التمييز الموضوعى فيما بينها ، والاعتماد على معايير التفضيل فى مراحل الإدراك والتحليل والتفسير والاستنباط ... الخ . وكل ذلك على هدى المنهج العلمى المنسق الذى يعتمد أساسًا على العقل والبرهان المقنع بالتجربة أو بالدليل . إن التفكير بهذا الأسلوب هو نوع تجريبى من الفعل يتخذ مادته من عناصر مدركة فى الزمان .

ولابد أن يضع صانع القرار فى ذهنه أن هناك صناعًا آخرين فى دول معنية أو مضادة ، يصممون قراراتهم كقوة مناوئة لقراره منذ البداية . فمثلاً كان من الواضح أن الولايات المتحدة قد اتخذت قرارها بغزو العراق فى مواجهة رفض عالمى واضح ضد هذا القرار . ونظرًا لاستحالة رجوع أمريكا فى قرارها الذى أكدته علي مدى شهور متتابعة علي مسمع ومرأى من العالم أجمع ، فكان عليها تدعيم قرارها طبقًا لمراحل مدروسة ، تستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية مترابطة أولها : خطورة العراق علي أمن الولايات المتحدة الأمريكية والعالم ، وثانيها : صلاحية القوة الأمريكية فى إنهاء هذا الخطر وتحقيق الأمن ، وثالثها : اسقاط النظام العراقى كمدخل للتغيير فى منطقة الشرق الأوسط .

ويستهدف القرار الأمريكى مدعومًا بالخطاب الإعلامى والسياسى من منطلق الهيمنة الأمريكية الكونية ، إحداث شلل فى تفكير الأطراف المضادة ، ووضع سقف للعقل يحد من قدرته على اتخاذ القرار فى القضايا المطروحة ، وذلك بهدف طمس الاحتمالات وإلغاء البدائل الممكنة لتجنب الحرب ،وتأكيد أحادية التفكير فى المسألة العراقية وتنميط النظر إليها . وبذلك تصبح الحرب والقوة هما الخلاص الحقيقى للولايات المتحدة الأمريكية والعالم من شرور هذه القضية . ولذلك يلعب الإعلام الأمريكى دورًا هائلاً فى تحقيق هذه الأهداف ، فهو الذى يقوم بشيطنة العراق ونظامه ، وتوحيد تفكير قطاعات كبيرة ومهمة من الرأى العام الأمريكى لمساندة مؤسسة الحرب ، وتعطيل الفاعلية الإنسانية الرافضة للحرب وتداعياتها المدمرة ، وجعل قرار الحرب الذى اتخذته الإدارة الأمريكية للسيطرة على منابع النفط العراقى الممتاز كمًا وكيفًا ، خيار المواطن الأمريكى الذى قد لا يعرف موقع العراق عى خريطة العالم .

هذا التوجه الإكراهى والقسرى بين اختيارات الإدارة الأمريكية واختيارات المواطن الأمريكى ، يبدو كما لو كان يتم بآليات موضوعية ومنطقية بل وطبيعية ، لأنها تعمد لإزالة آثار التضليل والانحياز والأحكام المسبقة والمواقف السياسية والأيديولوجية ، وهي شروط تكفل الفعالية الإعلامية والمصداقية المصطنعة لكنها قادرة على الإقناع ، وإن كان إلى حين . كما يضمن خطاب الحرب الأمريكى للمواطنين قصر فترة الحرب ، فهى على الأكثر ستة أسابيع ، ويمكن أن تكون ستة أيام ، وبذلك يطرد من أذهان الأمريكيين ذكريات الحرب الفيتنامية المؤلمة ، ويخلصهم من عقدها . ونظرًا لهذه البساطة التى يصورها الإعلام الأمريكى ، فإن الأمريكيين يمكن أن يتابعوا الحرب على شاشات التليفزيون فى صورة مثيرة ممتعة أشبه بألعاب الفيديو ، لا تجرح مشاعرهم ، ولا تثير إحساسهم بالذنب تجاه ضحاياهم الأبرياء على أرض العراق .

هذه الإجراءات الحاسمة والعنيدة والمتواصلة تعرى مساعى الولايات المتحدة عندما تنادى بالعولمة وتقزيم دور الدولة إلى أدنى حد ممكن . فما تفعله هي نفسها فى مواجهة قضية العراق ، وتحدى العالم أجمع ، لأكبر دليل على ممارسة الدولة الأمريكية للحد الأقصى من إمكاناتها وقدراتها التى تصل إلى حد الجبروت . فكيف تمارس كل هذا الجبروت فى حين تطالب الدول الأخرى ، خاصة الفقيرة والضعيفة منها ، بتخلى الدولة عن دورها القيادى والإدارى لقنوات الاقتصاد الحر المتدفقة من أسواق العالم الخارجى ؟! بل إن المعركة التى دارت حول قضية العراق ، كانت معركة بين إرادات دول . والظاهرة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن هذا الصراع لم يكن بين دول تنتمى إلى معسكرات أو أحلاف مضادة ومتناقضة فيما بينها ، بل بين دول حلف شمال الأطلنطى ودول الاتحاد الأوروبى نفسها . فقد انقسمت دول الحلف والاتحاد إلى معسكرين ، أحدهما بقيادة الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا ، ويرى فى غزو العراق ونزع أسلحة الدمار الشامل منه حتمية لا مفر منها ، والمعسكر الآخر بقيادة فرنسا وألمانيا ، ويرفض أن يكون من ذيول أمريكا التى تأتمر بأمرها دون نقاش ، وخاصة أنه ليست له مصلحة فى هذه المعركة المفتعلة.

وهذا أكبر دليل مادى ملموس على أن كيان الدولة لن يندثر أبدًا . فالتكتلات التى تهدف إلى ذوبان الدولة داخلها مثل حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى ، عجزت عن تذويب الخلافات والاحتكاكات فيما بينها عند أول اختبار تمر به . فسرعان ما أخذت الدول داخلها بزمام المبادرة ، واتخذت قرارها بمراعاة صالحها الوطنى أو القومى قبل أى اعتبار آخر ، أى أن كيان الدولة أكثر صلابة وقوة من أى كيان إقليمى أو حتى عالمى . وهذه التكتلات أوالتحالفات ليست البوتقة التى يمكن أن تنصهر فيها كيانات الدول الأعضاء ، لأنها مجرد أرض مشتركة تقف عليها هذه الدول لتبادل المصالح ، وتبدو صلابة هذه التكتلات أو التحالفات

واضحة ومتبلورة فى وجود هذه المصالح المشتركة ، أما إذا وقع أى تضارب فيما بينها ، وهذا أمر متوقع نتيجة للطبيعة المتقلبة للسياسة ، فسرعان ما تصيبها الشروخ والشقوق لإصرار كل دولة على موقفها أو بمعنى أصح على مصلحتها ، مما يؤكد فى النهاية أن الدولة هى النواة الصلبة التى يحرص أبناؤها ومواطنوها على مصلحتها القومية خاصة فى المراحل المصيرية .

ومن يطلع على مواثيق هذه التحالفات مثل حلف شمال الأطلنطى ، والاتحاد الأوروبى ، يظن أن الدول الأعضاء ماهى إلا مجرد أدوات أو وسائل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذه التحالفات . لكن الدراسات التحليلية والنقدية أظهرت الجانب المعتم من هذه الكيانات ، وهو الجانب الذي يضع انشقاقاتها وشروخها فى الاعتبار دائمًا ، خاصة عندما تتضارب المصالح ولا تصبح مشتركة . ففى كتاب حديث أصدره الكاتب والمحلل السياسى البلجيكى ميشيل كولون عام ٢٠٠٢ بعنوان «احتكار» ، فضح فيه خطط حلف شمال الأطلنطى لغزو العالم ، للسيطرة على مناطق الطاقة وفى مقدمتها النفط ، تحت ستار كثيف من شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديات السوق الحرة ، وذلك اعتمادًا على قوة وصلابة العلاقات التى تجمع بين أعضائه ، لكن أزمة العراق أثبتت أنها ليست بهذه القوة أو الصلابة ، بدليل انقسام الدول الأعضاء بين مؤيد ومعارض ، لدرجة إلغاء بعض الاجتماعات التى كان مقررًا عقدها نظرًا لعدم جدواها .

يعرى ميشيل كولون فى كتابه الشيق والجاد كل الهالات المزيفة والأكاذيب الإعلامية التى أحاطت بحلف الأطلنطى ، والتى تسبق بالضرورة أى هجوم لتسخين الرأى العام وتهيئته لقبول حرب قررها الحلف لأهداف خاصة به . ويعترف كولون بأن هدفه من كتابه أن يكشف الأهداف الحقيقية للقوى الكبرى ، حتى تفطن الدول النامية أو الصغرى إلى الفخاخ المزروعة فى ميادين الحروب المقبلة ، وحتى لا تنخدع بدعاية الحرب وأساليبها المستحدثة ، وحتى تستطيع أن

تدرك حقيقة الأهداف المقبلة لحلف الأطلنطى باعتباره أداة فى خدمة العولمة . وهى أهداف تتمثل فى العراق ، ثم الجزائر ، والكونغو ، وموسكو ثم القوقاز التى يسميها حرب النفط القادمة . وهى كلها حروب ليست نظيفة على الإطلاق لأنها أدت إلى نشر المذابح والمقابر الجماعية ، والتطهير العرقى ، فمثلاً لم تكسب كوسوفو من تدخل حلف الأطلنطى سوى الوقوع فريسة فى أيدى جنسيات متعددة . كذلك لم تكن حرب أفغانستان بهدف القضاء على أسامة بن لادن ، ذلك أن حروب أمريكا أو حلف الأطلنطى بصفة عامة ، هي حروب من أجل النفط والثروات الطبيعية . ومن يتتبع المسارات أو السبل الخاصة بالذهب الأسود على الخريطة العالمية ، يمكنه أن يضع يده على المواقع التى ستشتعل فيها الحروب فى أوقات قادمة ويمكن أن تكون قريبة جدًا . فالولايات المتحدة التى تطالب الدول الصغرى بترك أمور إدارتها لملوك السوق وأدعياء الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والالتزام بالحد الأدنى فى تدخلها ، هى نفسها التى لا هاجس لها ، منذ مدة ليست قصيرة ، سوى فرض قواعدها العسكرية فى الأماكن الحيوية والاستراتيجية فى العالم .

وأصبحت دول العالم - النامية بصفة خاصة - فى مهب أعاصير من الأكاذيب التى تروجها وسائل الإعلام تمهيدًا للحروب ، سعيًا وراء مساندة الرأى العام لهذه الحروب . ثم تكتشف الدول المخدوعة ، بعد مرور سنوات ، كم كانت مضللة لأن كل ما قيل مبررًا للحرب لم يكن صحيحًا . والأمثلة على ذلك كثيرة: فيتنام (١٩٦٥ - ١٩٧٥) ، وجرينادا (١٩٨٣) ، وبنما (١٩٨٩) ، والصومال (١٩٩٣) ، والبوسنة (١٩٩٥) ، وها هى العراق في الطريق . ولقد ظل خافيًا على دول كثيرة ولوقت طويل ، أن أجهزة المخابرات الغربية هى التى قدمت الأسلحة لكل من الكروات والمسلمين قبل اندلاع الحرب فى كرواتيا والبوسنة عام ١٩٩١. فقد كانت هى التى حركت الصراعات من وراء الكواليس ، لأنها كانت فى

مصلحتها . وكانت أمريكا تعلم مسبقًا أن اتفاق رامبوييه لن يكون مقبولاً على الإطلاق لأنه يقضى باحتلال عسكرى لكل أنحاء يوغوسلافيا .

لقد تحولت الدولة الأمريكية إلى وحش يلتهم كل من يقف فى طريقه ، إذ أصبح من المؤكد أن حلف الأطلنطى هو الذى سلح الجنرالات فى تركيا لتفجير اللاجئين الأكراد . ولقد اعترفت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ذات يوم أمام أجهزة الإعلام بشىء قريب من هذا المعنى عندما قالت : «إنه أمر جيد أن يموت خمسة آلاف طفل عراقى بسبب الحظر المفروض على العراق ، فإن ذلك يخدم هدفنا الذى يتمثل فى السيطرة على بترول الشرق الأوسط» ، لكنها كلها جرائم ارتكبت تحت شعار«التدخل الإنسانى» الذى كان غطاء لتسليح الميليشيات الانفصالية فى الشيشان لجعلها صورة أخري من كوسوفو. فقد كانت تجربة الحرب ضد يوغوسلافيا وجهًا آخر من الحرب الاقتصادية التى شهدتها مدينة «سياتل» الأمريكية عند انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية فيها ، ومظاهرات الشباب العارمة ضد القواعد الاقتصادية الظالمة التى تفرضها الشركات متعددة الجنسية ، مما يدل على أن الوظيفة الرئيسية لحلف الأطلنطى أصبحت إدماج مناطق عديدة فى المجموعة الاقتصادية الغربية ، وأنه أصبح سلاحًا فى يد هذه الشركات التى تشكل البنية الأساسية الاقتصادية التى تنهض عليها الدول الكبرى التى تسعى لمحو كيان الدول الصغرى حتى لا يبقي فى الساحة الدولية سواها .

وكانت الدول الصغيرة أو النامية هى ضحايا الحلف الذى برع فى تسخين الرأى العام وتهيئته إعلاميًا ونفسيًا وفكريًا للتدخل العسكرى المزمع القيام به ، وساهمت لجنة الشئون الخارجية الأمريكية بالرأى والمشورة والخبرة فى هذا المجال . فمثلاً أعلنت فى أغسطس عام ١٩٩٨ أن مشروعات التدخل الخاصة بحلف الأطلنطى ، فى كوسوفو - تحت إدارة أمريكا - قد أصبحت معدة وجاهزة تمامًا ، ولم يتبق سوى عمل الغطاء الإعلامى المناسب لكى يجعل التدخل السياسى مقبولاً .

وبذلك فإنه قبل سبعة أشهر من اندلاع الحرب فى يوغوسلافيا ، قامت وسائل الإعلام بتسخين الرأى العام وتهيئته لقبول الحرب بناء على مشورة لجنة الشئون الخارجية الأمريكية . وعندما تم المراد ، بدأ تصوير الأمر وكأنه رد على استفزاز يوغوسلافيا التى رفضت التوقيع على اتفاق رامبوييه ، ثم بدا وكأنه «إرادة إنسانية عامة» لوضع نهاية للتطهير العرقى ، مع الترويج لفكرة أن هناك وعدًا بإقامة كوسوفو متعددة الأعراق . لكن الهدف الاستراتيجى كان القضاء على الدولة اليوغوسلافية نظرًا لتوجهاتها الاشتراكية فى قلب القارة الأوروبية ، إذ لا يعقل أن تترك هذه البؤرة بعد اندثار الاتحاد السوفييتى نفسه . وما جرى من تفتيت واندثار للدولة اليوغوسلافية هو مجرد نموذج قابل للتكرار فى العراق ، والجزائر ، والكونغو، وساحل العاج ، ثم القوقاز التى يطلق عليها خبراء حلف الأطلنطى ، حرب النفط القادمة. فقد أصبح المبدأ فى زمن العولمة هو المزيد من التكتل للدول القوية والغنية والمزيد من التفتت للدول الضعيفة والفقيرة ، وكأنها فى حاجة إلى المزيد منه ، أى امتصاص دماء الصغار لحساب الكبار ، وكلها تحت ذرائع وحجج وشعارات براقة كذابة لإخفاء حقيقتها . ففى حالة كوسوفو ، منعت أمريكا إجراء مفاوضات حقيقية فى رامبوييه . ولم يكن الأمر سوى تمثيلية أو مسرحية لتحقيق الأهداف الخفية . أما جرائم التطهير العرقى فكان لحلف الأطلنطى نصيب الأسد فيها ، وتمخض حلم كوسوفو ذات الأعراق المتعددة عن منطقة متخلفة تحمل فى تربتها كل بذور الصراع العرقى والحرب الأهلية .

ويسجل ميشيل كولون فى كتابه «احتكار» المبادئ الأربعة لدعاية الحرب التى تهدف إلى تآكل الدول الصغيرة التى يمكن أن تمثل مصدر متاعب للدول الكبيرة ، والتى سجلها لأول مرة دبلوماسى بريطانى هو لورد بونسوبنى ، فأوضح أن المبدأ الأول يدعى أو يؤكد بأن دول حلف الأطلنطى لا تريد الحرب ، وإنما الآخر هو الذى بدأها ، ولذلك فهى لا تفعل سوى أن تدافع عن القيم التى تمثلها ، بل

إنها فى واقع الأمر لا تفصل بين هذه القيم وتواجدها على الساحة الدولية ، فهما كيان واحد ، وأحدهما تجسيد للآخر وهو مبدأ واضح فى كل الحروب التى أعلنتها أمريكا والغرب ، وكان حلف الأطلنطى هو رأس الحربة . أما المبدأ الثانى فيتمثل فى شخصية العدو التى لابد أن تتعرى على حقيقتها ، ويعرف الناس أن «الآخر» أو «العدو» هو شخص مريض وعدوانى وكاره لشعبه ، بل ومجنون ، ولابد من التخلص منه وإنقاذ شعبه والعالم من شروره . وهو ما انطبق على سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق . أما المبدأ الثالث فيهدف إلى إخفاء الأسباب الاقتصادية الحقيقية للحرب وراء ستار من الدعاوى والدوافع الإنسانية ، وهو أسلوب متبع فى معظم الحروب . فمثلاً كانت الأهداف المعلنة للحرب العالمية الأولى تنادى بالدفاع عن الدول الصغيرة ، وتهيئة العالم للديمقراطية ، ولم تكن من أجل السيطرة على الممرات المائية ، وامتلاك المزيد من المستعمرات ، خاصة تلك التى تكمن مصادر الطاقة فى أراضيها . أما المبدأ الرابع فيبرر ترويج حكايات وقصص ملفقة بشأن العدو ، وتؤكد أنه اعتاد ارتكاب أفعال وسلوكيات تستحق العقاب الفورى لإنقاذ البشرية المهددة من مخالبه وبراثنه .

ويقول ميشيل كولون إن هذه المبادئ هى دستور مخططى التدخلات العسكرية لحلف الأطلنطى . فكل حرب معلنة من دوله بقيادة الولايات المتحدة ، لابد أن تسبقها دعايات وادعاءات وأكاذيب إعلامية تهدف إلى إيقاع الرأى العام فى «الفخ» لكى يوافق ويصبح مصدرًا للتأييد بل والحماس . بل إن مهمة وليم ووكر الأمريكى رئيس لجنة المراقبة فى كوسوفو ، لم يكن سوى جاسوس ، إذ إن عمله لم يكن المراقبة بل تبرير الهجوم الذي سوف يشنه حلف الأطلنطى على كوسوفو كذلك لم يعرف الرأى العام بالفخاخ التى نصبتها مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة فى البلقان عندما كانت تحرض الطرفين وتسكب الزيت على النار لمضاعفة صراعات ، وآلام الألبان والصرب على السواء . وكانت أمريكا قد

أوقعت الرئيس اليوغوسلافى السابق ميلوسيفتش فى فخ آخر عندما تظاهرت بأنها ستكون محايدة إذا اشتغل الصراع فى البلقان ، أما مادلين أولبرايت فكانت في منتهي الصراحة في حديثها عن مستقبل كوسوفو كدولة جديدة عندما قالت إن حلف الأطلنطى سوف يدير شئون كوسوفو بنفس الطريقة التى أدار بها البوسنة .

وتشكل العراق حالة خاصة فى مخططات حلف الأطلنطى الذى وجد فرصة عمره فى غزو العراق للكويت ، ويبدو أن العراق ستظل تدفع ثمن غلطة العمر هذه إلى حدود لا يعلم مداها سوى الله . فمنذ عام ١٩٩١، تم صنع الفخ الأمريكى بإحكام ، عندما أكدت السفيرة الأمريكية فى بغداد ، إبريل جلاسبى، لصدام حسين أن أمريكا لن تتدخل فى حالة الصراع العراقى - الكويتى ، لكن ما أن وصلت القوات العراقية إلى الكويت حتى استعد جورج بوش الأب لدحر صدام بإخراج آلته العسكرية كلها ، ومعها ما عرف بقوات التحالف التى تكونت من أربع وثلاثين دولة . ومع ذلك يظل هناك تساؤل أو لغز محير بلا حل أو إجابة وهو : كيف صدق صدام حسين ووثق فيما قالته له السفيرة الأمريكية ، فى حين أن جوهر السياسة يكمن فى الكذب والخداع وإدخال الآخر فى متاهات جانبية وطرق مسدودة يصعب الخروج منها ؟! فكان من المتوقع بل ومن الطبيعى أن تصنع أمريكا فخًا تهدف من ورائه إلى أن تمنح قواعدها العسكرية حق الشرعية فى التواجد فى المنطقة ، وهو ما حدث بالفعل . وذلك بعد أن هيأت أمريكا الرأى العام العالمى للحرب من خلال الدوى الإعلامى الذى يصم الآذان ، ودفعت الدول الصديقة والحليفة إلى السير خلفها ، كما روجت فى عهد جورج بوش الابن بعد ذلك، كل الأفكار والإيحاءات التى تلقى الرعب فى قلوب الدول الأخرى، بحيث تقبل أية عروض وأية خطوات. فقد تحدث بوش عن أن الأقمار الصناعية رصدت تجمعات لقوات عراقية على حدود بعض دول الخليج ، مما سيدفع واشنطن إلى أن

تهرع لإنقاذ الموقف وحماية الدول الخليجية المستهدفة، برغم أن أحدًا آخر- باستثناء أمريكا- لم يشاهد هذه الصور التى التقطتها- فقط- الأقمار الأمريكية!!

وتلعب العولمة الاقتصادية دورًا أساسيًا فى صياغة هذه المواقف ، فهى تحركات وإجراءات وتكاليف عسكرية باهظة الثمن ، ولابد أن يكون لها عائد اقتصادى يغطيها ويفيض على صناعها بأرباح جزيلة . ففى مارس ١٩٩٩ تحدث الرئيس السابق بل كلينتون عن هذه الأرباح المتوقعة من الحرب فى كوسوفا فقال: «لو أردنا علاقات اقتصادية متينة ، تسمح لنا بأن نبيع منتجاتنا فى العالم أجمع ، فلابد أن تكون أوروبا هى المفتاح لذلك» ، أى أنه عبر عن الأهمية الحقيقية أو الخفية لكوسوفا. ذلك أن بعد سقوط الشيوعية ، وضعت أمريكا شبكة من الاتفاقات والمعاهدات العسكرية والاقتصادية بهدف السيطرة علي دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية حتى لا تكون تكتلاً فيما بينها بعيدًا عن سيطرتها . وكان الهدف من امتداد حلف الأطلنطى شرقًا هو أن يجعل دولاً مثل بولندا والمجر وتشيكيا تحت السيطرة العسكرية الأمريكية ، لكن يوغوسلافيا كانت الدولة الوحيدة التى لم تقبل الدخول فى الحلف ، ونظرًا لموقعها الاستراتيجى المتميز ، واصرارها على الاحتفاظ باستقلالية جيشها ، فكان لابد من ضربها ، حتى تكون عبرة لأية دولة تتصور فى نفسها القدرة على تحدى حلف الأطلنطى وعلى رأسه الولايات المتحدة.

وكانت السيطرة العسكرية الأمريكية مدخلاً رحبًا وواسعًا للسيطرة الاقتصادية بعد ذلك . فقد كان الدرس الذى لقنته أمريكا للعالم من ضرب يوغوسلافيا - كمقدمة لضرب دول أخرى مثل العراق - هو أنه ليس من حق أية دولة أن تحدد بنفسها طريق تنميتها الاقتصادية طبقًا لمصالح شعبها ، وإنما طبقًا للمصالح الأمريكية أولاً . ومن هنا كان من الضرورى على حلف الأطلنطى أن يحتفظ بدوره المهيمن فى البحر المتوسط ، وأن يمد نفوذه إلى المناطق المجاورة بقدر الإمكان ، أو كلما لاحت فرصة جديدة . ولم تكن هناك فرصة أعظم من سقوط

الشيوعية من تلقاء نفسها ، خاصة فى جنوب شرق أوروبا ومنطقة البحر الأسود والخليج العربى . ومن الواضح أن هذه المهمة أصبحت مسئولية الأسطول السادس الأمريكى منذ السنوات الأولى فى مطلع القرن الحادى والعشرين . ويورد ميشيل كولون فى كتابه تقريرًا أمريكيًا جاء فيه أن حلف الأطلنطى يجب أن يعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة عدم استقرار ، ولذلك عليه أن يدير مفاوضات بين أعضائه بشأن التهديدات القائمة أو المحتملة من العراق والجزائر ، أى أن الحلف تحول بالتدريج إلى شرطى العالم لتأديب كل من يخرج على طاعته .

ويوضح كتاب «احتكار» لميشيل كولون أن روسيا التى قد يظن البعض أنها أصبحت سمنًا على عسل مع أمريكا ، نظرًا للتقارب الظاهر والمعلن بينهما فإنها ستظل الهدف الاستراتيجى الأثير للمخططات الأمريكية نظرًا لأن روسيا هى حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا ، وهى المنطقة الأكثر غنى فى العالم ، لأنها تمتلك أكبر مخزون للمواد الأولية والثروات الطبيعية . كما أن الجيش الروسى ، برغم كل ما جرى له بعد سقوط الشيوعية ، سيظل المنافس الأقوى الذى يواجه الجيش الأمريكى بندية واضحة . وكان الظن أن فساد نظام بوريس يلتسين بتبعيته الذليلة لأمريكا والغرب ، سيصبح التقليد السياسى المتبع فى روسيا ، لكن مجئ فلاديمير بوتن ، رجل المخابرات الهادئ الرصين والداهية السياسى ، ليدير النظام الروسى بأسلوب أكثر استقلالية ، يمكن أن يكون مقدمة لإحياء الاتحاد السوفيتى فى شكل جديد ، وبالتالى إقامة شيوعية جديدة خالية من كل أمراض الشيوعية المندثرة .

ومن الواضح أن ضرب يوغسلافيا وتفتيتها ، كانا بشكل أو بآخر إضعافًا لهيبة روسيا على أساس أن يوغوسلافيا كان الحليف الأقرب لها . كذلك أرادت الإدارة الأمريكية أن تبعث برسالة إلى يوغوسلافيا والعالم من خلال هذه الضربة، تقول إن موسكو أصبحت غير قادرة على حماية أحد ، وربما عجزت فى المستقبل

عن حماية نفسها . وكان خافيير سولانا بصفته أمين عام حلف شمال الأطلنطى فى تلك الفترة قد لخص هذاالتوجه بقوله «إن حرب كوسوفا قد كشفت بوضوح عن ضرورة مساندة القوة العسكرية للإجراءات الدبلوماسية ، حتى لا تتصور الدول المارقة أو الخارجة على طوع الحلف ، أن هناك مستقبلاً فى انتظارها» . فالولايات المتحدة تؤمن إيمانًا جازمًا بأن مستقبل كل الدول المعنية رهن إرادتها وإدارتها .

ويوضح ميشيل كولون أن القوقاز هى ميدان الحرب البترولية المقبلة ، إذ إن فى مقدمة أهداف الولايات المتحدة ، أن تحكم قبضتها على مناطق النفط والغاز فى القوقاز وآسيا الوسطى . ولذلك تم وضع هذا الهدف الاستراتيجى على رأس أجندة الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى فى آن واحد. ودخل الموضوع فى خطوات عملية بتكليف وزير دولة للشئون الخارجية بالتخصص فى ملف القوقاز ، وتأسيس مجموعة عمل متخصصة فى شئون الطاقة بهذه المنطقة وتابعة مباشرة لمجلس الأمن القومى . وتتمثل أهمية القوقاز الاستراتيجية فى ثروتها الهائلة من النفط ، وللتدليل على ذلك يكفى أن نذكر أن العقود الموقعة مع دولة واحدة فيها هى أذربيجان تتجاوز الثلاثين مليار دولار .

لكن نفط القوقاز لا يغنى عن نفط العراق ، ذلك أن تكلفة نفط القوقاز أعلى مما يجعل نفط الشرق الأوسط يشكل أهمية خاصة ، خاصة لنوعية النفط الممتازة، ومخزونه الضخم ، وثمنه المنخفض إلى حد كبير ، كما أن فى قدرة العراق لو أراد الدخول إلى سوق النفط وطرح إنتاجه ، أن يخفض الأسعار مما يؤثر سلبًا على اقتصاد دول منتجة أخرى . من هنا كانت ضرورة التدخل الأمريكى فى العراق لإجبار الدول العربية النفطية على بيع انتاجها إلى الشركات متعددة الجنسية لكنها تصب فى نهاية الأمر فى القناة الأمريكية . ولا شك أن احتواء العراق هو مقدمة لإطلاق الحوار مع ايران بل والضغط عليها ، وربما العمل على احتوائها هى أيضًا .

وهذا يعنى بوضوح أن حلف الأطلنطى أصبح الذراع الطويلة التى تبطش بكل خصوم أمريكا فى كل الصراعات ، لدرجة أن مادلين أولبرايت أعلنت فى مقر الحلف فى بروكسل عام ١٩٩٧ أن أعضاءه أصبحوا مسئولين عن مكافحة الإرهاب والمخدرات ، والتطرف القومى ، والصراعات الإقليمية التى تغذيها الاحتكاكات العرقية والعنصرية والدينية . ويعلق ميشيل كولون على إداعاءات أولبرايت بأنها يبدو أنها تنسى أو تتناسى أن جهاز المخابرات المركزية الأمريكية كان وسيطًا فى كل هذه الجرائم ومشعلاً لهذه الصراعات المتنوعة والمتناثرة التى لا تهدأ.

وتحاول الولايات المتحدة أن تثبت دائمًا أنه لا توجد دولة بعيدة عن ذراعها الطويلة ، مهما كانت قوية وضخمة كالصين مثلاً . ففى أثناء ضرب حلف الأطلنطى ليوغوسلافيا ، كان من المؤكد أن أمريكا لم تخطئ عندما فجرت سفارة الصين فى بلجراد ، لأنها أرادت أن تبعث برسالة تحذير إلى الصين . فلا يمكن أن يصدق أحد أن أمريكا اعتمدت على خريطة قديمة لم تكن فيها مبانى السفارة ، كما ادعت أجهزة الإعلام الأمريكية على لسان المسئولين. إنها منتهى الاستهانة بالعقل أن أمريكا لم يكن فى جيبها دولار واحد لشراء خريطة جديدة تظهر فيها مبانى السفارة الصينية التى تأسست عام ١٩٩٥ فى بلجراد . فلم يقتنع أحد بهذه الأكذوبة الساذجة ، وخاصة أن حلف الأطلنطى قدم تفسيرين متناقضين لضرب يوغوسلافيا . ولذلك فإن الأسباب الحقيقية لضرب السفارة تتناغم مع سعى أمريكا لفرض سطوتها على العالم أجمع ، بصرف النظر عن قوة الدولة وأثرها الفعال فى السياسة الدولية . كان الهدف من ضرب السفارة هو منع الصين من أن تقوم بدور «المحور» لشعوب العالم الثالث فى آسيا ، التى ترى فيها عملاقًا قادمًا . كما أن هناك سببًا آخر يتمثل فى السيطرة على السوق الصينية الهائلة وفى الوقت نفسه وقف نمو القوة الصينية وصعودها إلى مستويات لا يمكن التنبؤ بها . ومن الواضح أن الصين أصبحت بمثابة صداع مزمن لأمريكا ، فهى لا تزال اشتراكية

وإن كانت قد خففت من غلوائها الشيوعى ، لكنها فى الوقت نفسه قوية وتعرف كيف تظل قوية بل وتدعم هذه القوة وتنميها باستمرار . كذلك فهى دولة كبيرة وممتدة ، وجاذبة للاستثمار وداعمة للاستقرار فى الدول المجاورة لها ، فى حين أن السياسة المفضلة لدى الولايات المتحدة تتمثل فى زعزعة الاستقرار فى كل الدول التى تتعامل معها حتى تظل تحت رحمتها . وكانت الأزمة المالية الآسيوية التى بطشت بالدول التى عرفت باسم «النمور الأسيوية» قد كشفت عن هشاشة النظام الرأسمالى العالمى المعرض دائمًا للانتكاسات المفاجئة ، وفى الوقت نفسه أكدت أهمية الدور المستقر والمتنامى الذى تلعبه الصين . ولكى تخفف الولايات المتحدة من الصداع الصينى المزمن ، كان لابد من إرسال رسالة تحذير عبر تفجير سفارة بكين فى بلجراد ، حتى لا يقوى وزن الصين فى الشئون الآسيوية أكثر من ذلك ، إذ إن الهدف هو إضعافها بكل الوسائل المتاحة ، وهذا بالإضافة إلى الحيلولة دون قيام تحالف صينى - روسى ، قد يعمل على إحياء المعسكر الاشتراكى القديم ، خاصة بعد خيبة الأمل العميقة التى أصابت أبناء الدول الاشتراكية السابقة ، عندما اكتشفوا بأنفسهم أن جحيم الاشتراكية أرحم من جنة الرأسمالية !!

وقد دخل العالم بالفعل فى عصر الفوضى والبطش بالضعفاء والفقراء بعدأن داس حلف شمال الأطلنطى القانون الدولى بأقدامه الحديدية الثقيلة وهذا ليس سرًا يجب تعريته ، لأن خافيير سولانا عندما كان أمينًا للحلف أكد أكثر من مرة أن لحلف شمال الأطلنطى شرعية قانونية للتصرف بصفة خاصة ، وإذا حاولت الأمم المتحدة أن تعترض ، فإن واشنطن يمكن أن تقدر ما ينبغى عمله بدلاً منها . وهذا ليس سلوكًا جديدًا على أمريكا ، إذ يمكن تتبع سلسلة حلقاته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ، مما يدل على أنه من ثوابت السياسة الأمريكية . وكانت التفجيرات التى قامت بها أمريكا فى شتى أنحاء العالم دليلاً ماديًا ملموسًا على هذا التوجه، ولذلك يقدم ميشيل كولون شبه احصائية لهذه التفجيرات التى

بلغت أكثر من عشرين تفجيرًا ، بدأت بالصين فى عام ١٩٤٦ ، وكوريا (١٩٥٠) مرورًا بليبيا (١٩٨٦) والعراق (١٩٩١) وافغانستان (١٩٩٨) ويوغوسلافيا (١٩٩٩) ، وظلت تستعد منذ عام ٢٠٠٢ لغزو العراق واحتلالها . وكلها كانت نذير شؤم لحرب خبيثة أو قذرة ممتدة .

إن حروب الحلف لم تكن نظيفة أبدًا . ويستند ميشيل كولون فى إثبات ذلك إلى شهادات أطباء بلجيكيين زاروا يوغوسلافيا ، وشاهدوا بأعينهم الجرائم التى ارتكبتها قوات الحلف فى حق الشعب هناك . وكان التناقض فى تصريحات كبار المسئولين فى الحلف أكبر وأقوى دليل على محاولتهم تغطية البشاعات التى ارتكبتها قواته تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. فمثلاً أنكر سولانا أن الحلف قد شن حربًا ضد الشعب اليوغوسلافى فى حين اعترف الجنرال هيرتيليز قائد القوات البلجيكية فى الحلف ، بأن الكارثة لم تكن فى حجم الخسائر والضحايا وإنما فى الفشل الذى يمكن أن يصيب عمليات الحلف. وهما تصريحان متناقضان ، فالأول ينفى ، والثانى يعترف دون أدنى اكتراث ، لأن الهدف الأساسى هو أن يحقق الحلف ما يريد بصرف النظر عن أى اعتبار آخر ، مهما كان إنسانيًا . وهناك دليل آخر يؤكد أن الاستراتيجية المتبعة فى هذا المجال واحدة ، ذلك أن الادعاءات الإعلامية التى سبقت حرب يوغوسلافيا لم تختلف أبدًا عن تلك التى سبقت حرب فيتنام والعراق وهكذا .

ففى البداية يروجون لمقولة إن الحرب ستكون نظيفة وقصيرة ، ولن تخلف ضحايا مدنيين ، لأن هدفهم هو مساندة الشعب ليتحرر من قادته الفاشيين الظالمين. وهى نفس التصريحات التى يضرب بها الحلف على الأوتار العاطفية فى نفوس الشعوب مع كل الحروب . وتؤكد الإحصاءات الرسمية أن حرب يوغوسلافيا أدت إلى ألفى قتيل وخمسة آلاف جريح ، وألفى مصاب بعاهة مستديمة ، كما أصيب

مليون طفل بأزمات نفسية يمكن أن تلازم بعضهم طوال حياتهم من هول الجرائم التى شاهدوها، والادعاءات والأكاذيب لا حصر لها ، فمثلاً تم تقديم الحرب ضد العراق عام ١٩٩١ للرأى العام العالمى على أنها حرب نظيفة برغم أن الحلف استخدم فيها اليورانيوم المستنفد الذى يعد فى مقدمةالأسلحة المحرمة دوليًا . كذلك ملأ الدوى الإعلامى آذان العالم بأن هدف أمريكا كان القضاء على بؤر الصراع والارهاب المدجج بالسلاح فى حين أن هدفها الحقيقى كان تحطيم الاقتصاد كما يتمثل بصفة خاصة فى البنية الأساسية والتحتية .

وقد تم ارتكاب كل هذه الجرائم الدولية ، جهارًا نهارًا ، على مسمع ومرأى أكذوبة كبرى إسمها إرادة المجتمع الدولى والرأى العام العالمى . فقد جرت حرب الخليج والبوسنة تحت مسمى إرادة المجتمع الدولى الذى لم يفعل شيئًا فى حين كان عدد الضحايا يصل إلى الآلاف ، وذلك لسبب بسيط للغاية وهو أنه لا وجود له على أرض الواقع . فلا يوجد سوى حلف شمال الأطلنطى الذى حولته أمريكا منذ أكثر من عشر سنوات إلى شرطى العالم ، وجعلت الحرب سلاحها الوحيد ضدأية دولة تعارض العلاقات الاقتصادية الظالمة والمجحفة . ولهذا السبب زادت الميزانية العسكرية الأمريكية بنسبة ٧٠٪ ، بحيث أصبحت الميزانية ٢٧٠ مليار دولار، وهى تعادل ميزانيات دول العالم النامية فى عام ٢٠٠٠ ، ثم زادت إلى ٢٩٢ مليارًا فى عام ٢٠٠٢ ، وستصل فى عام ٢٠٠٥ إلى ٣٨٠ مليارًا ، بحيث يصبح الانفاق العسكرى الأمريكى فى عام واحد كافيا لتغطية تكاليف علاج مرضى العالم أجمع ، أو سداد مديونيات العالم الثالث ، أو إنشاء دور حضانة ومدارس لأطفال العالم لمدة عشر سنوات . لكن كل هذا يهون فى نظر أمريكا طالما أن الحلف يقوم بمهمته فى إرهاب من يرفع يده أو صوته محتجًا ، مما جعله آلة لتفريخ اللاجئين وضحايا الحروب فى كل مكان .

وربما كانت هناك ملامح خاطفة لما يسمى بإرادة المجتمع الدولى ، عندما اتسعت رقعة حركة مناهضة العنصرية ، ودعم التضامن مع اللاجئين فى بلجيكا وفرنسا وبقية الدول الأوروبية للوقوف فى وجه الغطرسة الأمريكية ، وإشعال الحروب تحت ستار من ادعاءات كاذبة ، وتوجيه هذه النداءات ، ليس للقادة لأنهم يعرفون الحقيقة البشعة ويسخرون من آمال الشعوب ، وإنما إلى النقابيين وأعضاء جميعات حقوق الإنسان ، والشباب ، والنساء ، والأمهات ، لإقامة حوار بين التوجهات الإنسانية، والثقافات البناءة ، والخبرات المختلفة لتحل ثقافة الحوار والتعاون والتفاهم الديمقراطى الإيجابى ، محل ثقافة الفرض والقهر والغطرسة والبطش إذا لم يرضخ الطرف المستهدف . فإذا كانت هذه هى العولمة ، فلتذهب هى وأنصارها إلى الجحيم ، ومعها أية سياسة أو استراتيجية تضع الإنسان تحت رحمتها فى كل لحظة من لحظات حياته . فكل شىء يجب أن يكون فى خدمة الإنسان الذى فضله الله سبحانه وتعالى على كل مخلوقاته . وإذا أرادت الدول النامية أن يكون لها دور فى عالم اليوم ، ومستقبل فى عالم الغد ، فعليها أن تتجمع فى منظومة اقتصادية تسعى لاكتساب وزن سياسى وعسكرى دولى فى مواجهة المنظومات الأخرى مثل حلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى . فهى منظومات معرضة للانشقاقات والشروخ والصراعات الداخلية ، مثلما حدث لكل من الحلف والاتحاد فى فبراير عام ٢٠٠٣ عندما انقسمت دول كل منهماإلى مؤيد أو معارض للحرب ضد العراق ، وسرعان ما تحولت الخلافات إلى صراعات والتهديد بالعقوبات عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها وحيدة ومعها بريطانيا فى مواجهة مد دولى اجتاح الحلف والاتحاد والعالم أجمع لرفض حرب تنهض على اتهامات للعراق بإخفاء أسلحة الدمار الشامل ، مجرد اتهامات دون أية أدلة مقنعة للأطراف المعنية .

ومن الواضح أن تجدد الخلاف الأوروبى - الأمريكى حول العراق ، وما أدى إليه من انقسام فى الصف الأوروبى بين مؤيد ومعارض ، أن أوروبا لا تزال تعانى

من عقدة «القزم السياسى» الذى يعجز عن صياغة مواقف موحدة تعبر عن كل أوروبا ، وهى العقدة التى تحرص الولايات المتحدة على ترسيخها فى الوجدان الأوروبى حتى تظل أوروبا تابعة لها . والسبب كما يقول كريس باتن المفوض الأوروبى للشئون الخارجية ، يرجع إلى أن أوروبا نفسها تعانى من أزمة شرعية منذ قيام الاتحاد الأوروبى الذى افترض فيه صهر دول أوروبا المكونة له فى بوتقة أوروبية قارية تتجاوز الحدود الوطنية القومية فيما بينها . فبرغم أن أوروبا اتفقت على تعيين خافيير سولانا «ممثلاً أعلى» لسياستها الخارجية والأمنية ، إلاأن معظم دول أوروبا لا تزال تغلب سياستها الوطنية على سياسة الاتحاد الذى لا تزال مبادراته تعتبر انتهاكًا للامتيازات الوطنية والقومية . هذا بالإضافة إلى التفرقة التى يعانى منها الاتحاد بين دوله التى يدور بينها لغط متجدد حول الامتيازات ومظاهر التقدم والازدهارالتى تتمتع بها دول داخل الاتحاد مثل فرنسا وألمانيا فى مواجهة دول أخرى لا تزال فى ذيل القائمة ، إما بسبب صغر حجمها ، أو ضآلة وزنها، أو حداثة انضمامها .وهو مارسخ فى النهاية ما عرف «بسادة الأوروبيين» ، وهو التعبير الذي يقصد به الدول الأوروبية الكبرى فى مواجهة عوام الأوروبيين الذين يقصد بهم الدول الأوروبية الصغرى .

ولعل أهم وأخطر ما تدل عليه هذه الانقسامات سواء فى حلف شمال الأطلنطى أو الاتحاد الأوروبى ، أن العولمة ليست تلك المنظومة المتناغمة التى بشرت بها دول الغرب كل العالم من أجل صالح كل شعوبه ، بل هى فى حقيقتها صراع حول من سينفرد بالقرار الدولى ويقود العالم فى القرن الحادى والعشرين . ففى إطار المنافسة الحامية بين أمريكا وأوروبا حول الإمساك بزمام هذه القيادة ، كان من الطبيعى أن تعتبر الولايات المتحدة بروز المحور الفرنسى الألمانى ، موجهًا أساسًا ضدها ، خاصة فيما يتصل بمعارضة فرنسا وألمانيا لانفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولى ، بصفة أخص فيما يتعلق بقضية العراق التى اعتبرتها الولايات المتحدة منذ

أواخر عام ٢٠٠٢ ، قضيتها الأولى . وسرعان ما انطلقت الألسنة لتؤكد أن الدبلوماسية الأمريكية اعتبرت هذا المحور شكلاً من أشكال التحدى أو على الأقل التعارض مع مصالحها ، من خلال سعى فرنسى - ألمانى دءوب لتحجيم الدور الأمريكى .

وعندما لاحظت الولايات المتحدة أن المحور الفرنسى - الألمانى أصبح قادرًا على اكتساب مصداقية متزايدة مع الزمن ،خاصة ثقة قادة أوروبا الذى أصبح فى نظر معظمهم ، حجر الزاوية فى أى تحرك أوروبى جماعى ، سارعت إلى توظيف حلفائها الأوروبيين الحميمين ، وفى مقدمتهم تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى ، وخوسيه ماريا أزنار رئيس الوزراء الإسبانى لدعم السياسة الأمريكية بصفة عامة ، والموقف الأمريكى من العراق بصفة خاصة . من هنا كانت مفاجأة إعلان محور أوروبى ثلاثى يتمثل فى بلير وأزنار وبيرلوسكونى فى مواجهة المحور الثنائى الذى يتمثل فى شيراك وشرودر . أى أن التكتل الغربى ليس بالقوة أو الصلابة أو المناعة التى تتصورها الدول النامية التى يمكن أن تلعب هى أيضًا لعبة التكتلات الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية ، وخاصة أن لها ماضيا قديما فى هذا المضمار، يتمثل فى مجموعة دول عدم الانحياز ، ودول التضامن الآسيوى الأفريقى ... الخ. فعلى الأقل سيكون هذا بمثابة إحياء لمفهوم عدم الانحياز الذي فقد معناه ودلالته بسقوط نظام القطبية الثنائية . وإذا كانت هذه الدول قد رفضت الانحياز سواء إلى القطب الغربى الرأسمالى أو القطب الشرقى الاشتراكى فى فترة الحرب الباردة بينهما ، تجنبًا للتبعية الذليلة لهذا القطب أو ذاك ، فإن مفهوم عدم الانحياز يكتسب قوى دفع متجددة إذا رفضت دوله أن تدور فى فلك القطب الأوحد ، واستطاعت أن تصنع الفلك الخاص بها على أساس من محور اقتصادى وسياسى وعسكرى وإعلامى ، وخاصة أنها تملك من الطاقات والثروات الطبيعية ما يدفع بها إلى مقدمة دول العالم ، إذا عرفت كيف تستخدمها وتنميها بخبرات أبنائها العلمية والعملية، وهى خبرات أصبحت فى متناول من يطلبها .

فقد ثبت أن عصر العولمة هو عصر التكتلات والتحالفات الكبرى على كل المستويات ، وليس عصر تفكيك الدول والهبوط بسلطاتها وطاقاتها وإمكاناتها إلى أدنى حد ممكن لإطلاق العنان للقنوات الاقتصادية العالمية الحرة لكى تتدفق بين الأفراد والأسواق المالية ، كما يدعى أنصار العولمة . إن الهدف الاستراتيجى للتكتلات والتحالفات الكبرى هو تفكيك بل وتفتيت الدول الأصغر لكى تفقد أية قدرة على التجمع والصمود ، وتتحول إلى مجرد مصدر رخيص للمواد الخام والثروات الطبيعية . لكن يجب أن تضع الدول الأصغر فى حسبانها أن هذه التكتلات والتحالفات تحمل فى طياتها من الاختلافات والتناقضات ما يجعلها هشة ومترددة ، خاصة فى مواقف المواجهات المصيرية . فهناك سلسلة طويلة من حلقات الصراع الخفى الدائر بين الولايات المتحدة وأوروبا منذ إدراك الأخيرة لمخاطر انفراد أمريكا بالقرار الدولى عقب سقوط حائط برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، ثم انهيار الاتحاد السوفيتى واندثاره ، وتفكك الكتلة الشرقية .

وتتجلى هذه التناقضات أيضًا فى أن كبار رجال الاستراتيجية فى واشنطن لا يعتقدون أن أوروبا أصبحت مؤهلة للقيام بدور عالمى ، ويكفى أنها حتى مطلع القرن الحادى والعشرين ، لا تزال عاجزة عن النهوض بمسئولية الدفاع عن نفسها بدون حماية المظلة الدفاعية الأمريكية المنتسبة إلى حلف شمال الأطلنطى ، لدرجة أن الهلع أصابها عندما تحدث - مجرد حديث - دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى عن رغبة واشنطن فى سحب القوات الأمريكية من البوسنة والهرسك، برغم أن عددها هو ٣٣٠٠ جندى فقط . ذلك أن أمريكا تدرك جيدًا أن أوروبا كاتحاد، لا تفتقد شرعيتها فحسب ، وإنما تعانى من ترهل أو تضخم فى مؤسساتها المختلفة ، ومن بطء وثقل فى ايقاعها ، مما دعا ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى أن يقول بمنتهى الصراحة : «يجب على منتقدى الولايات المتحدة وحلفائها المتشككين فى نياتها وأهدافها ، أن يدركوا أن الولايات المتحدة هى التى تحفظ

توازن النظام العالمى بحكم أنها مركز الثقل الأوحد» . أى أن تشينى يتجاهل دور الأمم المتحدة تمامًا ، وينسى أو يتناسى فى الوقت نفسه أن العالم فى مختلف عصوره لم يعتمد على مركز واحد للتوازن ، بل كانت هناك توازنات ثانوية تتعامل معه بطريقة أو بأخرى ، وأن هذه التوازنات إذا ما تجمعت وتفاعلت فيما بينها ، فإنها يمكن أن تشكل قطبًا مقابلاً له . وهذا ما حاول الاتحاد الأوروبى أن يبدأ به لكن يبدو أن الظروف لم تصبح مواتية بعد .

فمنذ مطلع عام ٢٠٠١ ، انطلقت دول الاتحاد الأوروبى لتشكيل مؤسسات الدفاع الأوروبية التى تضم قوات من مجموعة دول الاتحاد ، بحيث تكون هذه المؤسسات متماثلة مع نظيراتها فى منظمة حلف شمال الأطلنطى . أما مهمتها وواجباتها فمتواضعة ولا تتجاوز حدود التدخل لإدارة الأزمات ، من نوع إجلاء رعايا الشعوب الأوروبية إذا ما تطلب الأمر ؛ أو تنفيذ واجبات ذات طابع إنسانى ، أو حتى التدخل فى إطار حلف شمال الأطلنطى ، مثل تنظيم «كفور» فى كوسوفا والبوسنة . أما معالجة قضية إنشاء قوة التدخل السريع أو الرد السريع ، لتكون فعالة وقادرة على خوض عمليات عسكرية واسعة النطاق لإحلال السلام وسد الثغرات فى وسائل النقل الاستراتيجية والقيادة والمخابرات والأسلحة الموجهة ، فلم تثبت وجودها بعد . وتهدف الاستراتيجية الأوروبية إلى تأسيس الجيش الأوروبى من حوالى ستين ألف مقاتل . وتعمل الدول الأوروبية ، خاصة فرنسا وألمانيا ، على الاستفادة بخبرات الجيوش المحترفة لزيادة فاعلية الجيش الأوروبى وتحديثه ، مع وضع المخططات لتطوير الصناعات الحربية الأوروبية فى إطار مؤسسات مشتركة .

لكن التواجد الحقيقى والفعلى للاتحاد الأوروبى يتمثل فى الاتحاد الاقتصادى الأوروبى التى تمتد جذوره إلى عام ١٩٥٥ ، حين اجتمع فى ماسينا وزراء خارجية الدول الست الأعضاء فى السوق الأوروبية للفحم والصلب ، واتفقوا على القيام بمسعى مشترك لتطوير الطاقة النووية وانشاء سوق مشتركة .

وبعد دراسة هذا الموضوع ، صدر تقرير عنه فى ابريل ١٩٥٦ . وبعد التفاوض ، وقعت الدول الست على «مواثيق روما» التى أنشأت السوق الاقتصادية الأوروبية المشتركة ، والسوق الأوروبية المشتركة للطاقة النووية ، فى مارس ١٩٥٧ . وفى نفس العام ، أبرمت المجالس النيابية فى الدول الست «مواثيق روما» ، فخرجت السوق الأوروبية المشتركة إلى الوجود فى أول يناير ١٩٥٨. وكانت مؤلفة من فرنسا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وألمانيا الاتحادية ، وهولندا ، ولوكسمبورج وفى أول يناير ١٩٧٣ انضمت إلى السوق بريطانيا ، وجمهورية ايرلندا ، والدانمارك ، فى حين ارتبطت ٢١ دولة مرتبطة بالسوق المشتركة باتفاقات خاصة مثل اليونان ، والمغرب ، وتونس ، وتركيا . وفى عام ١٩٧٠ كانت السوق قد شرعت فى اتخاذ خطوات لتحقيق الوحدة النقدية على مدى عشر سنوات حتى ١٩٨٠ .

ولم يكن إقرار «اليورو» كعملة للتعامل المالى الأوروبى فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، سوى تأكيد لتعاظم الدور الاقتصادى للاتحاد الأوروبى، لكن كان من الصعب استكمال بناء دولى بدون وجود سياسة عسكرية خاصة بهذا البناء . ففي عصر الحرب الباردة ، كان من المحال على أوروبا ، مجتمعة أو متفرقة ، الخروج على حلف شمال الأطلنطى ، أو الحصول على قدرأكبر من الحرية فى العمل السياسى الأوروبى والعمل العسكرى أو حتى العمل الاقتصادى . ولكن مع انهيار الاتحاد السوفييتى ، وتفكك المعسكر الشرقى ومع انتهاء سياسة الاستقطاب ، ظهرت على سطح السياسات الأوروبية نزعات استقلالية قوية مع تنامى هيبة الدول الأوروبية ، التى تمثلت فى طرح إنشاء جيش فرنسى - ألمانى ليشكل نواة للجيش الأوروبى الموحد الذى أطلق عليه جيش المائة ألف . ولكن الولايات المتحدة استطاعت من خلال سيطرتها على حلف شمال الأطلنطى ، وعبر قواعدها القوية فى أوروبا ، بالإضافة إلى التواجد البريطانى فى قلب القلعة

الأوروبية ، والدور الإيطالى واليونانى المتحمس للوجود الأمريكى ، أن تستوعب وتحتوى المشروع الأوروبى لإنشاء الجيش الأوروبى الموحد .

وكانت الولايات المتحدة بالمرصاد لأية نزعات أوروبية استقلالية ، عسكرية كانت أم سياسة أم اقتصادية أم إعلامية . ومن هنا كانت الحملة الإعلامية والسياسية والاقتصادية التى قادتها الإدارة الأمريكية ضد الدول الأوروبية فى عام ١٩٩٩ بهدف إحباط مساعيها لوضع «اليورو» موضع التداول . ولكن الدول الأوروبية استطاعت تجاوز الضغوط ، وأصبح «اليورو» هو وحدة النقد الأوروبية الموحدة ، وتمكن هذا «اليورو» من ممارسة دوره المالى فى منافسة الدولار . وهذا يعنى أن القيادات الأوروبية قد شرعت فى اكتساب خبرات واسعة فى أساليب صراعها مع السياسات الأمريكية فى كل المجالات ، وفى مقدمتها الصراع حول قضية السياسات العسكرية الأوروبية . وقد فرض هذا الصراع ظله على اجتماعات وزراء دفاع حلف شمال الأطلنطى فى بروكسل ، وكذلك اجتماعات القمة الأوروبية .

ولعل العامل الأساسى الذى يمكن أن يجنب الاتحاد الأوروبى خطر أن ينفرط عقده ، يتمثل فى إدراك كل دولة من أعضائه أنها لن تحقق الهيبة المنشودة لنفسها بمفردها ، خاصة فى مواجهة الولايات المتحدة . فقد أصبحت كل دولة فى الاتحاد وكأنها تمثله بصفة عامة ، وبالتالى فان هيبتها الوطنية هى جزء من الهيبة القارية الجماعية للاتحاد، على المستوى الاقتصادى والسياسى والإعلامى والثقافى بل والعسكرى أيضًا كبداية فى مواجهة الهيبة الأمريكية التى تصل عادة إلى حد العجرفة والغطرسة . لكن القضية ليست بهذه البساطة والوضوح ،إذ إن العلاقات الأمريكية - الأوروبية تشكل شبكة معقدة ، بحيث تبدو كاحدى المتاهات المظلمة التى تحتوى على كل أنواع المباغتات والمفاجآت . ومع ذلك فهناك بوصلة يمكن أن تهدى السياسى أو الدارس أو المحلل وسط هذه الأحراش

والمتاهات، وهى بوصلة يتحرك مؤشرها تجاه قطب مغناطيسى يستمد قوة جذبه من قيمة مادية تتمثل فى مصلحة الدولة ، وقيمة معنوية تنهض عليها وتتمثل فى هيبة الدولة . وتفسر حركة هذا المؤشر أو اهتزازه كثيرًا من المواقف الغامضة ، وتجيب على كثير من الأسئلة المحيرة المترتبة على انتهاء نظام القطبية الثنائية .

ولذلك من الضرورى استقراء ملامح وتفاصيل الجدل العلنى والحوار المرتفع الشدة عبر أجهزة الإعلام فى عواصم الدول الغربية ، فى أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتى وانهيار حلف وارسو ،إذ كانت العلاقة بين الحلفين المتعارضين (شمال الأطلنطى ووارسو) ، علاقة جدلية ومصيرية ، طوال عصر الحرب الباردة . فلم يكن تشكيل أى من الحلفين أو تطوره منعزلاً أو منفصلاً عن تشكيل الحلف المقابل وتطوره ، وكان تفكك أى من الحلفين بالتالى أو زواله سببًا كافيًا لتفكك الحلف المقابل وزواله . ومن هنا برز التساؤل المحير : لماذا بقى حلف شمال الأطلنطى ، وحافظ على وجوده، وزاد من تطوره بعد زوال حلف وارسو تمامًا ؟! وإذا كان هدف حلف شمال الأطلنطى هو إحباط أى عدوان من كتلة الدول الاشتراكية السابقة، فما الهدف من بقاء هذا الحلف ، بعد غياب أو اندثار المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفييتى السابق ؟! ليس هذا فحسب ، بل ما حجة استيعاب دول الكتلة الشرقية الاشتراكية السابقة الأوروبية ، فى منظمة حلف شمال الأطلنطى؟! والسؤال الأهم من كل هذه الأسئلة هو : من هو العدو الذى سيعمل الحلف ضده؟! وإذا أمكن الاعتماد على نظرية «الشراكة من أجل السلام» التى نهض عليها الحلف ، فى الأعمال العسكرية المتوقعة لقواته ، مثل ما تم تنفيذه فى حرب كوسوفا ، فما دور الشرعية الدولية الممثلة فى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن؟ ولماذا يستولى حلف شمال الأطلنطى على المهام العسكرية المنوطة بها الأمم المتحدة أصلاً ؟!

شكلت هذه التساؤلات المحيرة وغيرها ، محاور الجدل العالمى طوال سنوات العقد الأخير من القرن العشرين . لكن دول الاتحاد الأوروبى كانت قد لجأت إلى

الحكمة والبراجماتية العملية ، طالما أن الهدف هو الحفاظ على مصلحتها وهيبتها ، ولذلك تجاهلت السبب الحقيقى للإبقاء على حلف شمال الأطلنطى بهدف الاستفادة من قدرات هذا التنظيم العسكرى القوى ، ما دام أنه يسهم بدور فعال فى ضمان الأمن الأوروبى ، مع العمل في الوقت نفسه على وضع سياسة عسكرية خاصة بأوروبا من خلال تنظيم قوات للتدخل السريع .

أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد حافظت على حلف شمال الأطلنطى وتمسكت به على أساس أنه وسيلة السيطرة الرئيسية على السياسات العسكرية الأوروبية وحتى العالمية أيضًا من خلال الاتحاد الأوروبى . وحتى المعارضة الدولية التى قادتها روسيا الاتحادية والصين بصفة خاصة لإسقاط حلف الأطلنطى أدركت أن بقاء هذا الحلف واستمراره لا يتهدد مصالحها ولا أمنها ، بل إن السيطرة على التطرف الأوروبى قد يخدم المصالح الروسية والصينية وربما العالمية أيضًا . ومن هنا كان فى الإمكان تجاوز حدود معارضة الحلف والوصول إلى صيغة للتعاون معه، ذلك أن القضية هى قضية مصالح أولاً وأخيرًا ، وإذا استطاعت الدولة أن تصون مصلحتها فمن السهل عندئذ أن تصون هيبتها ، سواء أكانت بمفردها أو مندمجة فى اتحاد أو تنظيم يضم دولاً أخرى .

ولذلك كان الصراع الأمريكى الأوروبى ، سواء على المستوى الاقتصادى أو العسكرى أو السياسى أوالإعلامى ، هو صراع مصالح بدون جدال ، صراع لا يلتزم بدرجة واحدة أو ثابتة من القوة والشدة ، وإنما يرتفع ويشتد ، ثم ينسحب ويتراجع ليفسح المجال أمام أنواع أخرى من الصراعات الثقافية والفكرية والحضارية والإعلامية بل والإثنية والتكنولوجية والعلمية وغيرها . وهذا يعنى أنه من غير المتوقع فى حدود الأفق المنظور أو ربما إلى ما هو أبعد من ذلك ، أن يتحول الصراع إلى نوع من الصدام ، لأن أوروبا تدرك جيدًا أنها لا تستطيع كسب نتائج أى صدام عسكرى ، إذا ما أرادت اللجوء إلى الخيار الصعب فى الاحتكام إلى السلاح .

كذلك فإن الولايات المتحدة بدورها لن تغامر بأى انحراف قد يؤدى إلى صدام مسلح ، برغم كل الإمكانات الجبارة لآلتها العسكرية . وقد لا يعلم الكثيرون أنه حتى فى سنوات الحرب الباردة والثنائية القطبية ، اعترضت مسيرة التحالف الأمريكى الأوروبى عقبات كثيرة ، خاصة فى مجال المصالح الاقتصادية ، وأمكن استمرار تسوية عوامل الاختلاف والتنافر من خلال دعم عوامل التعاون والالتقاء حول المصالح المشتركة . ومن أجل ذلك نظم الطرفان الأمريكى والأوروبى لقاء قمة نصف سنوى لمعالجة المشكلات والقضايا المثيرة للاختلاف والتنافر ، وللوصول إلى حلول توفيقية بخصوص هذه المشكلات والقضايا .

وتشير كل التوقعات إلى قادة الاتحاد الأوروبى والإدارة الأمريكية بصرف النظر عن شخص الرئيس الموجود فى البيت الأبيض ، إنهم يحرصون جميعًا على الوصول إلى حلول توفيقية ، تضمن المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية المشتركة للمجموع ، حتى لو كان على حساب الشعوب الأخرى وأمنها واستقرارها ، إذ إن حقيقة تيار العولمة الذى يجتاح العالم الآن ، تثبت بوضوح أن مجموع دول العالم هو الوعاء الكبير الذى تصب فيه الدول الكبرى مشكلاتها ومضاعفاتها ، لكى تجد الحلول المناسبة لها على حساب الأطراف الضعيفة أو المستضعفة . ولعل تجربة الصراع العربى الاسرائيلى تقدم النموذج العالمى والمقياس الدولى لاتفاق الدول الكبرى على حساب اختلاف الدول الصغرى ، وعلى حساب إثارة تناقضاتها وعزلها عن الاتفاق بما يضمن مصالحها ، وبما يستجيب لمتطلبات بناء مستقبلها وحماية أمنها واستقرارها ، خاصة إذا كان الميزان العسكرى والاقتصادى والسياسى فى صالح الدولة التى تميل إليها الدول الكبرى التى تكتفى حينئذ برفع الشعارات البراقة والمثل الإنسانية التى تنادى بحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والاستقرار ، فى حين تتيح الفرصة كاملة لدولة مثل اسرائيل لتقتل من تشاء من الفلسطينيين ، وتدمر ما تشاء من بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم دون إيقافها عند أى حد ممكن .

وكان التقاء المصالح الأمريكية الأوروبية هو المحرك للسياسة العسكرية المشتركة فى حرب تحرير الكويت (١٩٩١) ، وفى حرب كوسوفا (١٩٩٩) ، وكان أيضًا العامل المسيطر على السياسة العسكرية المشتركة التى حرمت العرب فى فلسطين من حماية الشرعية الدولية ، ومن أى تدخل للحد من العنف وللسيطرة على الموقف . لكن من الواضح أن هذه المصالح لم تكن مشتركة فى الصراع بين الولايات المتحدة والعراق ، إذ قادت فرنسا وألمانيا جبهة أوروبية لمقاومة ضرب العراق دون موافقة دولية من خلال قرار لمجلس الأمن . وبلغت المواجهة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية حدًا أحدث شرخًا أو كسرًا أو انقسامًا سواء بين أعضاء حلف شمال الأطلنطى أو أعضاء الاتحاد الأوروبى ، الذين أيد بعضهم التوجه الأمريكى نحو الحرب ، فى حين رفضه البعض الآخر . وشهد مطلع عام ٢٠٠٣ تبادلاً صريحًا للاتهامات بالسلبية أو الانتهازية أو الغطرسة أو العجرفة ، بل وتحولت بعض الاتهامات إلى سباب وشتائم لم يحدث لهامثيل من قبل بين دول المعسكر الغربى . فقد تعارضت مصالح الكتلة الفرنسية الألمانية مع مصالح الإدارة الأمريكية التى تسعى للفوز بنفط العراق لحسابها ، في حين أن الغزو الأمريكى والبريطانى للعراق سيقضى على المشروعات الضخمة التى تباشرها كل من فرنسا وألمانيا فى العراق وتدر عليهما عائدًا مجزيًا للغاية .

لكن ما الذى يمكن أن تفعله الدول الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة وسط هذه القوى أو الكتل أو التجمعات الكبرى القوية والغنية التى يمكن أن تتناطح مصالحها بطريقة أو بأخرى على حساب الدول التى لا تملك نفس الأسلحة الفعالة؟! إن السياسة هى فن الممكن على حد قول السياسى الألمانى الشهير بسمارك . والممكن يعنى أن هناك ثغرات أو فترات أو نقاط ضعف أو فرصًا يمكن انتهازها والاستفادة منها بقدر الإمكان إذا كانت فى الوقت المناسب ، ذلك أن بحر السياسة الهائج المتقلب لا يعرف القوة المطلقة أو الضعف المطلق ، إذ إن العبرة بمن يفرط فى

قوته أو بمن يشحن طاقاته ويحول ضعفه إلى قوة . فمثلاً يتحتم على القوى أو الدول الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة أن تعرف بدقة نقاط التقاء المصالح الأمريكية الأوروبية ، ونقاط اختلافها وتنافرها سواء لاكتساب الدعم الأمريكى الأوروبى ، أو لتجنب مجابهة هذه القوى أو الاصطدام بها .

ومن الواضح أن موقف الدول الصغرى أصبح فى زمن العولمة أكثر حرجًا من ذى قبل . ذلك أن الدول الكبرى التى تنادى بتطبيق شعارات العولمة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية على كل الدول ، بحيث تلتزم هذه الدول بالحد الأدنى من الإدارة الحكومية فى تسيير دفة الأمور ، وتطلق العنان للأفراد لكى يخوضوا غمار الأسواق المالية والتجارية لكى يضاعفوا ثرواتهم ، هذه الدول الكبرى ذاتها لا تطبق على نفسها هذا التوجه . فعلى النقيض من ذلك ، تضاعف من هيبتها المعنوية وقوتها الإدارية بالانضمام إلى التنظيمات أو التكتلات أو الاتحادات التى تجعل منها ثقلاً يحسب حسابه قبل التعامل معه . وفى الوقت نفسه تطالب الدول الصغرى بأن تستسلم تمامًا لهذا المد العولمى الطاغى حتى لو قضى عليها قضاءً مبرمًا . وأية نظرة سريعة على خريطة عالم اليوم ، توضح تناقضًا صارخًا ومضادًا تمامًا لفكرة القرية الكونية الصغيرة التى تعد من أهم شعارات العولمة . فهناك كتل ضخمة من دول غنية وقوية ومتقدمة ، تمثل مراكز الثقل والتوازنات للعالم أجمع ، وفى المقابل بقع متناثرة أو متلاصقة لا تفاعل فيما بينها، وإن كان هناك تفاعل فهو صراع دموى ، قد يحصى ضحاياه بالمليون . فهى دول أو دويلات أو أشباه دول لا تكتفى بأمراض الفقر والجهل والمرض بل تضيف إليها التدمير والخراب والحرب الأهلية ... الخ ولذلك فهى ليست فى حاجة إلى الالتزام بمنهج دولة الحد الأدنى ، لأن معظمها لم يصل بعد إلى أن يصبح دولة بالمفهوم الحضارى أو حتى التقليدى لهذا اللفظ .

إن العولمة بالنسبة لهذه الدول البائسة ، تشكل تحديًا أخطر بمراحل من تحدى الاستعمار التقليدى الذى انتهى عصره منذ النصف الثانى من القرن العشرين . فقد كان استعمارًا للأرض والثروات الطبيعية بهدف الاستغلال والاستنزاف بقدر الإمكان ، وقواعده العسكرية ومعسكراته واضحة ومحددة ويمكن أن تصبح هدفًا للضرب والهجوم من الثائرين ضده . أما العولمة فهى تسرى في الهواء ، وفى القنوات الفضائية ، وفى القنوات الاقتصادية ... الخ ، وتدخل البيوت وغرف النوم ، وتحتل العقول والنفوس والأحاسيس والمشاعر ، ولا يمكن ضربها أو القضاء عليها كما حدث للاستعمار القديم . ومن هنا كانت ضرورة التعامل معها وتطويعها لأنها تنطوى على إيجابيات يمكن توظيفها والاستفادة منها بطريقة أو بأخرى .

وإذا كانت الدول الكبري تنضم إلى تنظيمات أو تكتلات أو اتحادات لكى تزيد من هيبتها وتضاعف من مناعتها ، فإن الدول الصغرى فى أمس الحاجة لكى تسير على الدرب نفسه . وإذا استطاعت أن تلم شملها فى تنظيمات جديدة ، أو أن تعمل على إحياء منظمات قديمة مثل منظمة دول عدم الانحياز ، بحيث تكتسب معنى جديدًا وتصبح قادرة على مواكبة متغيرات العصر . هذا إذا أرادت الدول الصغرى أن يكون لها مستقبل ، أما إذا قنعت بدور البقع المتناثرة أو الزوائد المتلاصقة أو أشباه الدول التى لا يرد ذكرها فى الأنباء إلا عند سقوطها فى براثن الكوارث والحروب الأهلية ، فإنها تكون قد حكمت على نفسها بالاعدام الذي لابد أنه سيرضى الدول الكبرى التى ستعود إلى نهب هذه الكيانات البائسة المتهالكة التى تربض على أراض تحمل فى باطها من الثروات الطبيعية مالا يمكن حصره . إن هناك قانونًا خالدًا يحكم محيطات السياسة المتلاطمة الأمواج ، وهو أن الأسماك الكبيرة تلتهم الأسماك الصغيرة التى لن يحميها أحد إذا ظلت على ضآلة حجمها وشأنها . وهى يمكنها أن تعوض هذه الضآلة إذا تجمعت فى أسراب

منتظمة ومتماسكة وسط كهوف أو أغوار صخرية لا تستطيع أسماك القرش أو الحيتان أن تتوغل فيها .

إن عالم اليوم هو عالم التكتلات والتنظيمات والاتحادات الكبيرة ، لدرجة أن الولايات المتحدة بصفتها الدولة الكبرى التى تتربع على قمة العالم ، تحرص على أن تغطى تحركاتها بغطاء من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو حلف الأطلنطى ... الخ ومن باب أولى فإنه يتحتم على الدول الأصغر أن تدرك فلسفة التكتل أو الاتحاد، ولا مانع من أن تنضم الدولة إلى أكثر من تنظيم . ففرنسا مثلاً لم تقنع بعضويتها فى حلف شمال الأطلنطى أو الاتحاد الأوروبى ، فهرعت إلى تكوين منظمة الدول الفرانكفونية ، كى تحول الدول المتحدثة بالفرنسية أو التى تعتبر الفرنسية لغتها الثانية ، إلى كتلة لغوية وثقافية وفكرية متماسكة ، مما يمتد بعد ذلك ليشمل العلاقات السياسية والاقتصادية والإعلامية . كذلك فإن الدول العربية لديها أكثر من تنظيم : جامعة الدول العربية ، ومنظمة دول التعاون الخليجى ، ومنظمة الدول المغاربية . وفى أفريقيا يوجد الاتحاد الأفريقى الذى تمت صياغته على نمط الاتحاد الأوروبى . كما أن هناك تجمعات لدول شرق أفريقيا وغربها . وهى نفس الظواهر المنتشرة بأشكال متنوعة ومختلفة فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، لكن العبرة بتفعيل هذه الأشكال أو الهياكل على أسس اقتصادية متينة توفر قاعدة راسخة لتبادل المصالح الاقتصادية المشتركة ، لأنها القاعدة التى تنطلق منها الأنشطة والإنجازات الأخرى سواء أكانت سياسية أم إعلامية أم تكنولوجية أم حتى عسكرية ، وتكسبها مصداقيتها التى تجعل الأطراف الأخري تحسب لها حسابًا مستمرًا ومتجددًا . ولولا الريادة الاقتصادية التى أنجزتها السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٥٨ ، لما كانت هناك قاعدة انطلق منها الاتحاد الأوروبى الذى يعد الآن فى مقدمة التحالفات الدولية التى تشارك فى صنع التوازن الدولى المنشود .

وهى ريادة مبكرة بالفعل لأن السوق الأوروبية المشتركة أثبتت منذ نصف قرن أن عالم المستقبل ستحكمه الأسواق التجارية والمالية ، ثم يأتى دور الحكومات بعد ذلك لتقوم بدور الأجهزة التنفيذية لتوجهات ومشروعات هذه الأسواق . فقد أصبحت القدمان اللتان تسير عليهما الدولة نحو المستقبل الذى تتمناه هما : السوق والإدارة الحكومية من خلال التفاعل الإيجابى فيما بينهما . ومن هنا كانت الجسور القوية الممتدة بين حكومات الدول الأوروبية وبين السوق الأوروبية المشتركة ، مما أدى بعد ذلك إلى إقامة الاتحاد الأوروبى .

وكان الفكر العربى رائدًا فى هذا المجال عندما اتخذت اللجنة السياسية فى جامعة الدول العربية قرارًا فى ١٩ مايو ١٩٥٦ ، جاء فيه :

«لما كانت الوحدة الاقتصادية العربية من أهم الأهداف التى تسعى إليها جامعة الدول العربية ، فإن اللجنة السياسية توحى بتأليف لجنة من الخبراء العرب ، تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة والخطوات التى يجب أن تتبع من أجل تحقيقها» .

واجتمع الخبراء فى بحمدون ، بعد ثلاثة أشهر من صدور القرار المذكور ، وأعدوا مشروعًا متكاملاً للوحدة الاقتصادية والخطوات التى يجب أن تتبع من أجل تحقيقها . لكن المشروع ظل سنة كاملة ينتقل متعثرًا بين المجلس الاقتصادى العربى واللجنة السياسية التابعين للجامعة ، ثم بين هاتين المؤسستين وعدد من الدول العربية المعنية التى أبدت تحفظاتها على المشروع . وبرغم إقرار المجلس الاقتصادى للمشروع فى يونيو ١٩٥٧ ، فقد مضت خمس سنوات أخرى (١٩٦٢) قبل أن يوقع ممثلو سبع دول عربية عليه . وحتى عام ١٩٦٤ لم يكن قد صدق على الاتفاق سوى ست دول منها هى : مصر وسوريا والأردن والعراق والكويت واليمن.

ويشمل الاتفاق عشرين مادة موزعة على أربعة فصول . وتحدد المادة الأولى أهداف الاتفاق بضمان حرية التنقل لعناصر الإنتاج : الأشخاص ، ورؤوس الأموال ، وحرية الإقامة والعمل . وتجعل المادة الثانية الدول الأعضاء منطقة

جمركية واحدة ، تخضع لإدارة موحدة ، مع توحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها ، وكذلك توحى سياسات الاستيراد والتصدير وأنظمة النقل والترانزيت ، وتنسيق السياسات الاقتصادية (فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية) ، من خلال التنسيق النقدى والمالى . كما تنص المواد الأخرى على انشاء أجهزة الوحدة الاقتصادية العربية التى تقوم باتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها . كما تهدف الأطراف المتعاقدة بألا تصدر فى أراضيها أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض فى أحكامها مع اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية وملحقاتها .

وهكذا يثبت التاريخ أن المفكرين الاقتصاديين العرب كانوا قد قرروا إنشاء السوق العربية المشتركة قبل إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ، أي أن السوق العربية لو كانت قد سارت على نهج السوق الأوروبية ، لكانت قد أدت إلى إنشاء الاتحاد العربى مثل الاتحاد الأوروبى ، بكل ثقله السياسى والاقتصادى والإعلامى بل والعسكرى ، ولكان قد تم الاستغناء عن جامعة الدول العربية بكل هزالها وسلبيتها وعجزها عن اتخاذ قرارات فعالة يمكن تطبيقها على أرض الواقع . لكن الشكوك والرواسب والعقد التى يعانى منها العقل العربى ، جعلت من السوق العربية المشتركة مجرد أمل منشود لم يتحقق حتى الآن . ولا شك أن هذا العجز الفاضح كان السبب الذى أدى إلى كل ما تعانى منه الدول العربية ، خاصة فى عصر الكيانات والتحالفات الضخمة التى تزداد هيبتها مع الأيام ، وهى الهيبة التى تضفيها بطبيعة الأمر على الدول الأعضاء فيها ، أى أن الدولة بطبيعتها ، منذ أن عرفها الإنسان ، تستطيع أن تمتلك المناعة الممكنة ضد عوامل فنائها عبر العصور . لكن عناصر المناعة هذه ، ليست نابعة من الطبيعة ، بقدر ما هى من صنع الإنسان وجهده وكفاحه فى شتى الميادين . وهو ما يفسر السبب فى الفوارق الجوهرية بين السوق الأوروبية المشتركة وبين السوق العربية المشتركة . ففى حالة السوق الأولى حرص الأوروبيون على تنميتها وتطويرها ومدها بكل طاقات الدفع الممكنة ، فعادت

بثمارها الإيجابية عليهم جميعًا . أما فى حالة السوق الثانية ، فقد انشغل العرب كعادتهم بقضاياهم المحلية المحدودة عن قضيتهم الاقتصادية القومية الكبرى ، برغم ما يتمتعون به من ثروات طبيعية هى محل طمع دائم من القوى والدول الكبرى ، وأيد عاملة رخيصة ، وطرق يمكن أن تمتد بطول العالم العربى وعرضه ، دون عوائق جغرافية تذكر ، وثقافة وتراث ولغة وتكامل وغير ذلك من العوامل الإيجابية الجاهزة التى تشكل منطقة نموذجية للازدهار الاقتصادى . لكن العرب أداروا ظهرهم لكل هذه الإيجابيات والطاقات والامكانات ، وتركوا فكرة السوق العربية المشتركة تذبل من تلقاء نفسها لتدخل متحف التاريخ العربى المتكدس بالآثار والحفريات والمومياوات والأمجاد التى طواها الماضى .

إن المتطرفين من أنصار العولمة الذين يصرون على أن عصر الدولة انتهى ، وأن العالم دخل عصر ما بعد الدولة ، مغرضون أو غير واعين بطبيعة الدولة وطبيعة الإنسان أيضًا . فالإنسان - خاصة فى العصور الحديثة - لا يمكن أن يستغنى عن الدولة التى قد تتغير أشكالها وتتبدل ، لكن جوهرها يظل واحدًا ، أى البناء أو الهيكل أو البنية الكبيرة التى تحيط بحياة الإنسان ، وتصوغ علاقاته بالآخرين ، وتمنح وجوده المعنى والدلالة ، لدرجة أنه لا يمكن تصور حياة أى مجتمع أو تجمع بشرى بدون دولة . إن مجرد التصور أو التخيل صعب ، فكيف يمكن أن يتحول غياب الدولة إلى حقيقة واقعة ؟! ولكل دولة مستقبل هو نتيجة طبيعية لما يجرى على أرض الواقع فيها ، فما المستقبل سوى امتداد طبيعى للواقع الراهن ، وربما كان أفضل منه إذا كانت الدولة فتية ، ومتدفقة بالحيوية ، ولا تتوقف طموحاتها عند حد، لأنها تعتبر نفسها فى تحد متصاعد ويتحتم عليها أن تتصدى له بل أن تتجاوزه إلى أفق أبعد وأشمل . وربما كان المستقبل أسوأ من الواقع الراهن إذا كانت الدولة متعثرة ومفككة ومستسلمة للصراعات الداخلية ، والانقسامات بين الحكومة والشعب أو بين طوائف الشعب وعناصره وأعراقه وتياراته المتلاطمة .

ولكى تعد الدولة أو الدول عدتها للمستقبل ، يجب أن تدرك أن عصر

العولمة ، ليس عصر الدول الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة ، وإنما هو عصر الكيانات الكبيرة القوية ، والأحلاف أو التحالفات أو الاتحادات التى تستمد مصادر قوتها وحيويتها وتقدمها وانطلاقها ، من الدول الأعضاء فيها ، ثم ترد إليها حاصل جمع أو حاصل ضرب هذه المصادر . ومن خلال التفاعل الإيجابى المثمر بين الكل والجزء فإن الازدهار يصير متجددًا ومتصاعدًا ، فيعود الخير على الجميع . وربما كان أنصار العولمة على حق عندما يقولون إن عصر الدولة قد انتهى ، وأن العالم دخل عصر ما بعد الدولة ، إذا كانوا يقصدون بهذا المفهوم ، الدولة الصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة أو المنعزلة أوالتى ليس لها مكان مرموق أو مكانة ملحوظة على خريطة العالم المعاصر . فلم تعد هناك الدولة التى تكتفى بإمكاناتها وطاقاتها ومصادرها الذاتية ، حتى لو كانت تتربع على قمة العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية التى تحرص على الاستفادة القصوى من الكيانات أو الأحلاف التى تتمتع بعضويتها ، مثل حرصها على تغطية تحركاتها السياسية بقرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن ، أو تغطية تحركاتها العسكرية بقرارات من حلف شمال الأطلنطى والتى تشاركها فيها قوات للدول الأعضاء ... الخ ومن هنا كانت ضرورة تجمع الدول ، بطريقة أو بأخرى ، فى كيانات وتحالفات كبيرة ، تمنحها من القوة مالا تستطيع أن تحصل عليه بمفردها . أما الدولة التى تجد نفسها وحيدة منعزلة بين هذه الكيانات والتحالفات الكبيرة ، فلن تزيد قدراتها على قدرات أية ريشة فى مهب الرياح . إن عالم اليوم هو عالم السفن العملاقة وعابرات المحيطات وحاملات الطائرات فى وسط أمواج متلاطمة وأعاصير عاتية ، ولا مكان فيما بينها للقوارب التى تسير بالمجاديف أو الأشرعة أو حتى المحركات . إنها حقائق العصر التى أصبحت راسخة ، وحتمياته التى لا مفر منها ، وتحدياته التى لابد من التصدى لها واستيعابها وتجاوزها. فقد أصبحت الدولةالصغيرة أو الفقيرة أو الضعيفة أمام معضلة لابد أن تحلها أو تحسمها وهى أن تكون أو لا تكون . والكينونة ليست مجرد تواجد أصم ، بل هى منظومة حيوية وحضارية متكاملة ومتفاعلة .



BIBLIOGRAPHY

1 - *Adams, James: The Financing of Terror, 1986.*

2 - *Albert, Michael: Thinking Forward, 1997.*

3 - *Aliber, Roert Z.: The International Money Game, 1973.*

4 - *Allison Graham T.: Essence of Decision, 1971.*

5 - *Andrew, Christopher: Secret Service, 1985.*

6 - *Anspanger, Francz: The Dissolution of the Colonial Empires, 1989.*

7 - *Aristitle: Politics (trans.) William Ellis, 1962.*

8 - *Arnold Mathew: Culture and Anarchy, 1959.*

9 - *Aron, Raymond: Main Currents in Sociological Thought, 1967.*

10 - *Aron, Raymond: Century of Total War, 1984.*

11 - *Aron, Raymond: Politics and History, 1984.*

12 - *Ashby, W. Ross: Design for a Brain, 1978.*

13 - *Ashford, Douglas E.: The Emergence of the Welfare State, 1986.*

14 - *Atkinson, Adrian: Principles of Political Ecology, 1991.*

15 - *Bacon, Francis: New Atlantis, 1944.*

16 - *Bairoch, James: Economics and World History, 1993.*

17 - *Bamford, James: Body of Secrets, Anatomy of the Uitra Secret National Security Agency, 2001.*

18 - *Barker, E.: Political Thought of Plato and Aristotle, 1927.*

19 - *Batra, Raveendra N.: The Downfall of Capitalism and Communism, 1978.*

20 - *Baudrillard, Jean: The Mirror of Production, 1975.*

21 - *Beck, Ulrich: The Risk Society, 1992.*

22 - *Beck, Uirich: Ecological Politics in an Age of Risk, 1994.*

23 - *Bell, Daniel: The End of Ideology, 1998.*

24 - *Belshaw, Cyril S.: Traditional Exchange and Modern Markets, 1965.*

25 - *Bennet, James T. & Thomas J. Dilrenzo: Underground Governement, 1983.*

26 - *Bentham, Heremy & J.S Mill: The Utilitarians, 1973.*

27 - *Berger, Peter L. & R.J. Neuhaus: To Empower People, n.d.*

28 - *Berki, R.N: Socialism, 1987.*

29 - *Berlo, David K.: The Process of Communication, 1960.*

30 - *Black, Max: Critical Thinking, 1946.*

31 - *Bloom, Allan: The Closing of the American Mind, 1988.*

32 - *Bobbio, Norberto: The Future of Democracy, 1987.*

33 - *Bodenheimer, Edgar: Power, Law and Society, n.d.*

34 - *Bosanquet, B.: Philosophical Theory of the State, 1928.*

35 - *Bottomore, J.B.: Elites and Society, 1964.*

36 - *Bottomore, J.B. The Socialist Economy, 1990.*

37 - *Boutros-Ghali, Boutros: An Agenda for Peacemaking and Peace Keeping, 1992.*

38 - *Brinton, Crane: The Shaping of Modern Mind, 1953.*

39 - *Brzezinski, Zbigniew: The Grand Failure:The Birth and Death of Communism in the 20th Century, 1989.*

40 - *Brzezinski, Zbigniew: Out of Control, 1993.*

41 - *Buchanan, Patrick J.: The Death of the West, 2002.*

42 - *Buchanan, Patrick J.: The Civilization of the Renaissance in Italy, 1072.*

43 - *Burnham, James: The Machiavellians, 1943.*

44 - *Burns, Delile: Morality of Nations, 1924.*

45 - *Burns, Delile: Political Ideals, 1928.*

46 - *Burns, E.M.: Ideas in Conflict, 1963.*

47 - *Calvert, Peter: Politics, Power and Revolution, 1983.*

48 - *Canetti, Elias: Crowds and Power, 1978.*

49 - *Capra, Fritjof and Chariene Spretnak: Green Politics, 1984.*

50 - *Carter, Aril:Authority and Democracy, 1979.*

51 - *Chamberlain, Joseph P.: International Organization, 1955.*

52 - *Cleveland, Harlen: Birth of a New World, 1993.*

53 - *Coker, F. W: Organismic Theories of the State, 1967.*

54 - *Cole, G.D.H: Self-Government in Industry, 1936.*

55 - *Cole, G.D.H: The World of Labour, 1939.*

56 - *Coser, Lewis A.: Men of Ideas. 1970.*

57 - *Costello, John: Mask of Treachery, 1988.*

58 - Crenshaw, Martha (ed.): Terrorism, Legitimacy and Power, 1983.
59 - Crosland, Anthony: The Future of Socialism, 1967.
60 - Cross, James Eliot: Conflict in the Shadows, 1963.
61 - Crozier, Brian: The Masters of Power, 1969.
62 - Crozier, Brian: A Theory of Conflict,1974.
63 - Curtis, James E. and John W. Petras (eds.): The Sociology of Knowledge, 1970.
64 - Curtis, Michael (ed.): The Nature of Politics, 1962.
65 - Davis, Kingsley: Human Society, 1950.
66 - Dean, Mitchell: The Constitution of Poverty, 1991.
67 - De Gaulles, Charles: The Edge of the Sword, 1975.
68 - Denman, D.R.: Origins of Ownershi, 1958.
69 - Dewey, John: Philosophy and Civilization, 1931.
70 - Dewey, John: The Public and Its Problems, 1954.
71 - Djerejian P. Edward: The Arc of Crisis: The Challenge of US Foreign Policy, 2001.
72 - Donner, H.W.: Introduction to Utopia, 1945.
73 - Dror, Yehezkel: Public Policymaking Re-examined, 1983.
74 - During, Alan Thein: How Much Is Enough? 1992.
75 - Dychtwald Ken: Age Wave, 1988.
76 - Ekins, Paul: A New World Order, 1992.
77 - Ekman, Paul: Telling Lies, 1985.
78 - Elster, Jon.: Lohic and Society, 1978.
79 - Emerson, Richard: From Empire to Nation, 1960.
80 - Engels, Frederick: Socialism, Utopian and Scientific, (trans.) Edward Aveling, 1936.
81 - Entreve, A.P.: Natural Law: An Introduction to Legal Philosophy, 1957.
82 - Evans Gareth: Cooperating For Peace, 1993.
83 - Falk, Richard. A study of Future Worlds, 1975.
84 - Fanon, Frantz: The Wretched of the Earth, 1965.
85 - Field, G.C: Political Theory, 1963.
86 - Field, G. Lowell and John Higley: Elitism, 1980.

87 - Franco, Paul: The Political Philosophy of Michael Oakeohott, 1990.
88 - Franco, Thomas, M. and Edward Weisband, (eds.): Secrecy and Foreign Policy, 1947.
89 - French, Marilyn: The War Against Women, 1992.
90 - Fricdman, Milton & Rose: Free to Choose, 1980.
91 - Fromm, Erich: Escape From Freedom, 1979.
92 - Fukuyama, Francis: The End of History and the Last Man, 1993.
93 - Gallbraith, J.K.: The Anatomy of Power, 1983.
94 - Gallbraith, J.K.: The New Industrial State, 1985.
95 - Gallbraith, J.K.: The Culture of Contenment, 1992.
96 - Geliner, Ernest: Conditions of Liberty, 1996.
97 - Gibson, W.W.: Daily Bread, 1940.
98 - Giddens, Anthony: The Consequences of Modernity, 1990.
99 - Giddens, Anthony: Modernity and Self-Identity, 1991.
100 - Giddens, Anthony: Human Societies, 1992.
101 - Giddens, Anthony: Beyond Left and Right, 1994.
102 - Giddens, Anthony: The Third Way: The Renewal of Social Democracy, 1998.
103 - Gilder, George: Naked Nomads: Unmarried Men in America, 1974.
104 - Gingrich, Newt: Windows of Opportunity, 1984.
105 - Giplin, Robert: War and Change in World Politics, 1981.
106 - Glazer, Nathan: The Limits of Social Policy, 1988.
107 - Goldsmith, Edward: The Great U-turn, 1988.
108 - Goldwin, Robert A. (ed.): Bureaucrats, Policy Analysis, Statesmen: Who leads?, 1980.
109 - Goodwin, E. Robert and Julian Le Grand: Not Only The Poor, 1987.
110 - Gray, Alexander: The Socialist Tradition, Moses to Lenin, 1946.
111 - Gray, John: Beyond the New Right, 1993.
112 - Grisswarson, Hannes H.: Hayek's Conservative Liberalism, 1987.
113 - Gross, Ronald and Paul Osteman, (eds.): Individualism, 1971.
114 - Hayek, Friedrich A.: Rules and Order, 1973.
115 - Heald, Tim: Networks, 1983.

116 - Hess, Stephen: The Government/Press Connection, 1984.
117- Hobson, J.A.: Imperialism, A Study, 1954.
118 - Hobbes, Thomas: Leviathan, 1946.
119 - Hoffman, Lily M.: The Politics of Knowledge, 1989.
120 - Hoffman, Stanley: Duties Beyond Borers, 1981.
121 - Hutschnecker, A.: The Drive for Power, 1974.
122 - Huxley, Aldous: Brave New World, 1932.
123 - Hyneman, Charles S.: Bureaucracy in a Democracy, 1950.
124 - Jacoby, Russell: The End of Utopia, 1999.
125 - Janeway, Elizabeth: Power of the Weak, 1980.
126 - Janicke, Martin: State Failure, 1990.
127 - Jankins, Brian M.: Terrorism and Personal Protection, 1985.
128 - Johnson, Chalmers: Revolutionary Change, 1966.
129 - Johnson, Paul: Intellectuals, 1988.
130 - Jones, J.P.: The Money Story, 1973.
131 - Jones, J.W.: Historical Introduction to the Theory of Law, 1940.
132 - Jordan, Bill et al: Trapped in Poverty, 1992.
133 - Jouvenal, Betrand de: On Power, 1969.
134 - Keegan, John: A History of Warfare, 1993.
135 - Keen, Peter G.W.: Competing in Time, 1986.
136 - Kennedy, Marilyn M.: Office Politics, 1980.
137 - Kennedy, Marilyn M.: Powerbase, 1984.
138 - Kennedy, Paul: The Rise and Fall of the Great Powers, 1987.
139 - Kechane, Robert O. and Joseph S. Nye: Power and Independence, 1977.
140 - Keynes, J.M.: Essays in Persuasion, 1932.
141 - Kohn, H.: The Idea of Nationalism, 1958.
142 - Konots, Alkins (ed.): Domination, 1975.
143 - Krader, Lawrence: Formation of the State, 1968.
144 - Kristol, Irving: Reflections of a Neo-Coneservative, 1983.
145 - Krutch, Joseph: The Modern Temper, 1956.
146 - Lal, D.: The Limits of International Cooperation, 1990.
147 - Landis, David: The Wealth and Poverty of Nations, 1998.

148 - Laski, Harold J.: Authority in the Modern State, 1968.

149 - Lavoie, Don: National Economic Planning: What is Left?, 1985.

150 - Leacock, S.: Elements of Political Science, 1982.

151 - Lens, Sidney: The Labor Wars, 1973.

152 - Letwin, Shirley R.: The Anatomy of Thatcherism, 1992.

153 - Lévi-Strauss, Claude: 'Reflections on Liberty', New Statesman, 26 May 1977.

154 - Lewis, Bernard: What Went Wrong Between Islam and the West, 2001.

155 - Lindblom, Charles E.: Politics and Markets, 1977.

156 - Lipietz, Alain: Towards a New Economic Order, 1992.

157 - Lipson, L.: The Great Issues of Politics, 1958.

158 - Locke, John: The Two Treaties of Government. 1958.

159 - Machiavelli, R.M.: The Prince, 1935.

160 - MacIver, R.M.: The Modern State, 1946.

161 - Mackenzie, W.J.M.: Power, Violence, Decision, 1975.

162 - Mannheim, Karl: Ideaology and Utopia, 1985.

163 - Maritain, J.: The Rights of Man and Natural Law, 1944.

164 - Marshall, T.H.: Class, Citizenship and Social Development, 1973.

165 - May, Rollo: Power and Innocence, 1972.

166 - Mayer, Martin: The Bankers, 1974.

167 - Mayo, H.B.: An Introduction to Democratic Theory, 1960.

168 - Mead, Walter Russell: The Jacksonian Tradition and American Foreign Policy, 2002.

169 - Merton, Robert K.: Social Theory and Social Structure, 1949.

170 - Milgram, Stanley: Obedience to Authority, 1974.

171 - Mill John S.: Liberty, 1939.

172 - Mill John S.: Representative Government, 1958.

173 - Miller, Lynn H.: Global Order, Values and Power in International Politics, 1990.

174 - Mills, C. Wright: The Power Elite, 1956.

175 - More, Sir Thomas: Utopia, 1965.

176 - Morgan, Robin: The Anatomy of Freedom, 1984.

177 - Morris, William: News From Nowhere, 1947.
178 - Moskowitz, Milton: The Global Marketplace, 1988.
179 - Muller, Herbert J.: The Uses of the Past, 1952.
180 - Mumford, Lewis: The Story of Utopias, 1922.
181 - Murray, Charles: In Pursuit of Happiness and Good Government, 1988.
182 - Navarro, Peter: The Policy Game, 1984.
183 - Nelson, Joan M.: Access to Power, 1979.
184 - Nietzsche, Friedrich: The Will to Power, 1968.
185 - Nye, Joseph S. Jr.: Bound to Lead, 1990.
186 - Nye, Joseph S. Jr.: The Paradox of American Power, 2002.
187 - Ong, Walter J. (ed.): Knowledge and the Future of Man, 1968.
188 - Orbach, Susie: Hunger Strike, 1986.
189 - Osgood, Robert E. and Robert W. Tucker: Force, Order and Justice, 1967.
190 - Packard, Vance: The People's Shapers, 1978.
191 - Parkinson, C.N.: The Evolution of Political Thought, 1958.
192 - Paulos, John Allen: Innumeracy, 1988.
193 - Perry, Roland: Hidden Power, 1984.
194 - Ponting, Clive: The Right to Know, 1985.
195 - Popper, K.R.: The Open Society and Its Enemies, 1962.
196 - Priestland, Gerlad: The Future of Vilence, 1974.
197 - Prigogine, Ilya: Order Out of Chaos, 1984.
198 - Quinton, Anthony: The Politics of Imperfection, 1978.
199 - Renney, Austin: Channels of Powers, 1983.
200 - Pierson, Christopher: Beyond the Welfare State, 1991.
201 - Roemer, John E.: A Future for Socialism, 1994.
202 - Rosecrance, Richard: The Rise of the Trading State, 1986.
203 - Rosenberg, Hans: Bureaucracy, Aristocracy and Autocracy, 1958.
204 - Rousseau J.J.: Political Thought in Perspective, 1957.
205 - Rubin, Barry: Secrets of the State, 1985.
206 - Russell, Bertrand: New Hopes for a Changing World, 1951.

207 - Russell, Bertrand: Authority and the Individual, 1955.

208 - Russell, Bertand: Power, 1983.

209 - Rustov, Alexander: Freedom and Domination, 1980.

210 - Sagan, Eli: At the Dawn of Tyranny, 1985.

211 - Sandel, Michael J.: Democracy's Discontent, 1996.

212 - Sargent, S. Stansfeld: Social Psychology, 1950.

213 - Savas, E.S.: Privatizing the Public Sector, 1982.

214 - Saunders, F.S.: Who Paid the Piper: The CIA and Cultural Cold War, 2001.

215 - Schmidt,Alex: Political Terrorism, 1983.

216 - Shumpeter, J.A.: Capitalism, Socialism and Democracy, 1987.

217 - Scruton, Roger: Dictionary of Political Thought, 1984.

218 - Scruton, Roger: The Meaning of Conservationism, 1980.

219 - Seldom, Arthur: Capitalism, 1990.

220 - Sharp Gene: The Politics of Nonviolent Action, 1973.

221 - Shaw,Martin: Post-Military Society, 1991.

222 - Siu, R.G.h.: The Craft of Power, 1979.

223 - Smith, Adam: The Wealth of Nations, 1950.

224 - Sowell, Thomas: Knowledge and Decisions, 1980.

225 - Sours, John: Starving to Death in a Sea pf Objects, 1981.

226 - Stephens, Mitchel: A History of the News, 1988.

227 - Sterling, Claire: The Terror Network, 1981.

228 - Stokes, Gale: The Walls Came Tumbling Down: The Collapse of Communism in Eastern Europe, 1993.

229 - Strauss, Leo: History of Political Philosohpy, 1988.

230 - Suter, Keith: Reshaping the Global Agenda, 1986.

231 - Toffler, Alvin: Future Shock, 1971.

232 - Toffler, Alvin: The Third Wave, 1981.

233 - Tomasson, R.F.: The Welfare State: 1883-1983, 1983.

234 - Turban. Efarim and Joy E. Aronson: Decision Support Systems and Intelligent Systems, 1998.

235 - Turner, Stansfield: Secrecy and Democracy, 1985.

236 - Tzu, Sun: The Art of War, 1963.

237 - Wallace, Graham: The Great Society, 1924.

238 - Wallace, Graham: Human Nature in Politics, 1938.

239 - Walter, Ingo: Secret Money, 1985.

240 - Webb, Sidney: Individual Democracy, 1932.

241 - Weber, Max: The Theory of Social and Economic Organization (trans.) A.M. Henderson, 1947.

242 - Weldon, T.D.: the Vocabulary of Politics, 1969.

243 - West, Nigel: Games of Intelligence, 1989.

244 - Willfogel, Karl: Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power, 1957.

245 - Wilson, William Julius: The Truly Disadvantaged, 1987.

246 - Wirth, Louis: Social Anthropology, 1950.

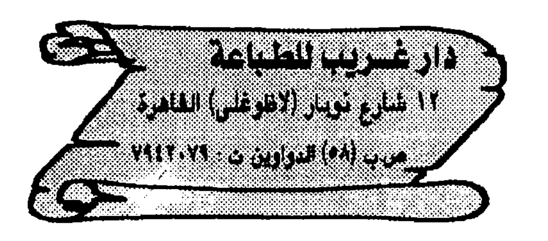
247 - Womak, W. et al: The Machine that Changed the World, 1990.

248 - Wright, Robin: Sacred Rage, 1985.

249 - Young George K.: Finance and World Power, 1968.

250 - Zoll, D.A.: Reason and Rebellion, 1992.




دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلي) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت : ٧٩٤٢٠٧٩